

توفر عليها

أ.د شعبان عبد العزيز خليفة

12

الدار المصرية اللبنانية

دائرة المعارف العربية

في علوم

الكتب والمكتبات والمعلومات

الدار المصرية اللبنانية
16 عبد الخالق ثروت تليفون: 23910250
فاكس: 23909618 ـ ص.ب 2022
E-mail:info@almasriah.com
www.almasriah.com

رقم الإيداع : 2701 / 2008
الترقيم الدولى : 1 - 362 - 427 - 977

الطبعة الأولى : محرم 1429 هـ ـ يناير 2008 م

دائرة المعارف العربية

في علوم

الكتب والمكتبات والمعلومات

المجلد الثاني عشر

تأريخ المكتبات - التصنيف الببليوجرافي

توفر عليها

أ.د. شعبان عبد العزيز خليفة

الدار المصرية اللبنانية



مقدمة المجلد الثانى عشر

يقدم هذا المجلد ست عشرة مادة من بينها شخصيتان بارزتان هما ليفى ترويوفسكى وجيمس بنيت تشايلدز وكل منهما يقدم تجربة مكتبية معلوماتية ثرة يفيد منها حتما المكتبيون اللاحقون على مدار الزمن. ومن بين المواد التى وردت فى هذا المجلد أربع مواد تغطى مناطق جغرافية، أى ما نسمية بدراسات المناطق هى: تركيا؛ ترينداد و توباجو؛ تشيكوسلوفاكيا؛ تشيلى. ومن نوافل القول أن دراسات المناطق تعتبر محورًا أساسيا من محاور علم المكتبات الدولى والمقارن. وقد اتبعت فى دراسة المناطق المذكورة أسس هذا العلم الرائع من علوم المكتبات والمعلومات.

أما المواد الأخرى وعدتها عشر مواد فهى تتناول مجالات أو موضوعات تقع تحت مظلات: الترقيم الدولى الموحد للإنتاج الفكرى؛ تشريعات الكتب والمكتبات؛ التصنيف. وقد اضطرتنا ظروف الطباعة إلى قسمة مواد التصنيف بين هذا المجلد الثانى عشر والمجلد الثالث عشر ولم نستطع جمع كل مواد التصنيف الإثنى عشرة فى مجلد واحد.

لقد اتبعت فى هذا المجلد نفس السياسة التى سارت عليها المجلدات السابقة واللاحقة إن شاء الله وهى أن نفيض فى معالجة الموضوعات التى لم تحظ فى العربية بكثير من الكتابات الأكاديمية على نحو ما فعلت مع تصنيف مكتبة الكونجرس الذى لم تتطرق إليه كتابات عربية أكاديمية بالقدر الكافى ولأول مرة فى تاريخ المكتبة العربية يترجم هذا التصنيف ملخصا إلى اللغة العربية. ومن نوافل القول أننا لم نسع كما حدث فى تصنيف ديوى العشرى إلى تعديل تصنيف الكونجرس لأنه ببساطه شديدة تصنيف مستفيض شامل مفصل لا يحتاج إلى تعديل. كذلك فإننا قد عمدنا إلى الإسهاب فى تحليل

التشريعات المكتبية المصرية الحديثة حتى نقف بها حتى عامنا هذا وهو عام ٢٠٠٦م، ولأن الكتابات فيها محدودة أيضا.

ونحن فى معالجتنا للشخصيات هنا أيضا قد راعينا أن تكون الشخصية ـ وإن كانت أجنبية ـ قيمة علمية وقيمة إنسانية فى وقت واحد حتى تكون نبراسا ونموذجا يحتذى أمام المكتبيين الذين يأتون بعدهم.

لقد قصدنا من وراء هذا العمل وجه الله، والله دائما من وراء القصد،

أ.د. شعبان عبد العزيز خليفة

الجيزة ٢٠٠٦م

* * *

الترقيم الدولى الموحد للدوريات (تدمد)
International Standard Serial Number (ISSN)

فى بداية السبعينات بدأت ثورة المعلومات تأخذ مجراها وأخذ إنتاج المعلومات وبثها يتعاظم وغدت الدوريات المصدر الذى لا يبارى فى تقديم المعلومات الحديثة ووصل عدد الدوريات إلى ما لا يقل عن نصف مليون دورية بصرف النظر عن الأعداد أو النسخ التى تصدر من كل دورية مع زيادة فى عدد الدوريات الجديدة سنويًا بنحو ٢٥.٠٠٠ دورية وتوقف نحو ١٥٠٠٠ دورية بما يجعل الإضافة الفعلية إلى الدوريات سنويًا تقدر بنحو عشرة آلاف عنوان؛ وإن كانت الزيادة فى الربع الأخير من القرن العشرين قد أبطأت الخطى كثيرًا. وظهر على الساحة ما يعرف بالدوريات الإلكترونية سواء محملة على قرص ليزر منقول أو مطروحة على الخط المباشر. وكانت هناك رغبة فى تبادل المعلومات عن الدوريات بين النظم الإلكترونية والمؤسسات المختلفة مما دعا إلى إيجاد وسيلة لتحديد الدوريات على المستوى الدولى على غِرار ما حدث مع الكتب لأن عناوين الدوريات قد تتشابه كما أن الهيئات المصدرة أيضًا قد تتشابه، ومن هذا المنطلق دخل الترقيم الدولى الموحد للدوريات إلى الخدمة فى منتصف السبعينات من القرن العشرين.

وليس لهذا الرقم أية دلالة علمية أو أية دلالة من نوع ما سوى أنه واصفة مختصرة فريدة واضحة لتمييز كل دورية على حدة. وهذا الترقيم الدولى الموحد للدوريات من تنظيم المنظمة الدولية للمعايير (آيزو) ويمثل المواصفة رقم ٣٢٩٧. ومن المعروف أن الترقيم الدولى الموحد للدوريات (تدمد) يتألف من ثمانى خانات تكتب بالأرقام العربية من 0-9 إلا بالنسبة للرقم الضابط، فقد يكون حرفًا لاتينيا مثل حرف X ويطبع الرقم على وحدتين كل منهما تتألف من أربع خانات يفصل بينهما بشرطة – ويسبق الرقم بالاختصار تدمد أو ISSN. وعلى سبيل المثال ISSN-1234-5679.

والترقيم الدولى الموحد للدوريات ليس عملاً ذاتيًا يقوم به الناشر من تلقاء نفسه. ولكن تتم إدارة النظام من خلال "شبكة تدمد" وهى عبارة عن تنظيم ما بين الحكومات داخل برنامج يونيسست/ اليونسكو. وهذه الشبكة تتألف من مجموعة مراكز وطنية وإقليمية وينسق بينها "المركز الدولى للترقيم الدولى الموحد للدوريات" الموجود فى باريس. وكل مركز وطنى أو إقليمى مسئول عن تسجيل الدوريات الراغبة فى الانضمام للنظام كل فى دولته أو منطقته.

ولأن الدوريات عادة تعرف بعناوين ويستشهد بها بعناوينها، فإن الترقيم الدولى الموحد للدوريات يرتبط بالعنوان الرئيسى للدورية أو كما يسمونه بالعنوان المفتاحى وهى صيغة رسمية تؤخذ من إصدارات الدورية نفسها. والعنوان الواحد يأخذ ترقيمًا واحدًا فإذا تغير العنوان مع بقاء كل شيء على حاله فى الدورية فلابد من ترقيم جديد للعنوان الجديد. والمراكز المسئولة عن منح الترقيم الدولى الموحد للدوريات هى المسئولة عن صياغة العنوان المفتاحى الرسمى للدورية وإنشاء سجل ببليوجرافى يضم العناوين الكاملة والعناوين المفتاحية والترقيم الدولى (تدمد).

والمركز الدولى للترقيم الدولى الموحد للدوريات يقدم الترقيمات لدوريات المنظمات الدولية وللدول التى ليس بها مركز وطنى للترقيم. وهذا المركز أيضًا مسئول عن إعداد وتوزيع قاعدة البيانات الشاملة المسماة بقاعدة بيانات تدمد، والتى تتضمن بيانات ببليوجرافية كاملة عن الدوريات الداخلة فى النظام على نحو ما سجلت به فى الشبكة. والقاعدة تتضمن بيانات عن أكثر من مليون ترقيم دولى موحد للدوريات.

وفى بلد كالولايات المتحدة نجد "البرنامج الوطنى لبيانات الدوريات" فى مكتبة الكونجرس هو المسئول عن تحديد ترقيم كافة الدوريات فى الولايات المتحدة وإعداد قاعدة البيانات والسجلات الخاصة بذلك ولا تُدفع رسوم مقابل ذلك، بل يقدم العمل بالمجان.

ويستخدم ناشرو الدوريات فى العالم الترقيم الدولى الموحد للدوريات كما ذكرت لتمييز العناوين المتشابهة وتسهيل تبادل البيانات المتعلقة بالدوريات الإلكترونية خاصة. ومن المؤكد أن موردى الدوريات والوكلاء والمكتبات تعتمد على هذا الترقيم الدولى فى طلب الدوريات والاشتراك فيها والمطالبة بالأعداد الراجعة. كما أنه يستخدم فى عمليات المضاهاة الآلية التى تقوم بها المكتبات لمراجعة أعداد الدوريات الواردة على الفواتير وقائمة الطلب بسرعة. كذلك فإن مراكز حماية حقوق المؤلفين تستخدم الترقيم الدولى الموحد للدوريات كوسيلة لتحصيل وتوزيع عوائد المؤلفين، كما تستخدمه مكاتب البريد وإدارات الإيداع القانونى فى الاستدلال على الدوريات. ومن نوافل القول إن الترقيم الدولى الموحد للدوريات يستخدم فى نشاطات الإعارة البينية وإعداد الفهارس والقوائم الموحدة؛ وعادة ما يضمن الترقيم الدولى الموحد للدوريات فى "الباركود" للتعرف البصرى على الدوريات كما يستخدم فى عمليات التعرف على الأعداد والمقالات المختلفة فى الدوريات. ولعل أحدث استخدامات الترقيم الدولى الموحد للدوريات استخدامه كأداة وصل فى نظم الخط المباشر الآلية إذ يربط التسجيلات البيليوجرافية فى الفهارس ويربط الاستشهادات فى قواعد بيانات التكشيف والاستخلاص بدوريات النص الكامل من خلال "أورل" المفتوح أو من خلال خدمات الربط المرجعي.

المصادر

١- شعبان عبدالعزيز خليفة. الكتاب الدولي: دراسة مقارنة فى حركة النشر الحديث. - القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١م.

2- The Bowker Annual: Library and Book Trade Almanac.- 50th ed.- Medford, NI: Information Today, 2005.

3- http:www.ISSN.org.

الترقيم الدولى الموحد لعناوين المؤسسات (تدمع)
Standard Adress Number (SAN)

الترقيم الموحد للعناوين (تدمع) عبارة عن رقم فريد يدل على عناوين أى مقار المنظمات الداخلة أو المتصلة بطريقة أو بأخرى بصناعة الكتاب والنشر؛ والتى تتعامل بصفة مستمرة مع الأعضاء الآخرين فى تلك الصناعة إنتاجًا واستهلاكًا. وهذا الترقيم تم استحداثه ليكون رمز الاتصال الإلكترونى داخل الصناعة. وصناعة الكتاب فى عرف هذا الترقيم تضم: الناشرون، تجار الجملة فى الكتاب، موزعو الكتب، تجار التجزئة، مخازن الكتب فى الكليات والجامعات، المكتبات، مجلدو المكتبات، موردو الدوريات. ورغم أن المدارس والشبكات المدرسية، والمعاهد الفنية والجامعات والكليات ليست أعضاء فى صناعة النشر إلا أنها مستفيدة من خدمات صناعة النشر، ولذلك فإنه من هذا المنطلق الأخير تدخل هذه المؤسسات فى الترقيم الموحد للعناوين.

والهدف من "تدمع" هو تسهيل وتيسير الاتصالات بين تلك المنظمات التى من بينها نجد مئات الآلاف تقوم بتعاملات واسعة النطاق فيما بينها: من بين تلك التعاملات شراء الكتب من الناشرين وتجار الجملة على يد دلالى الكتب والموزعين والمدارس والجامعات والكليات والمكتبات؛ كما أن من بين تلك التعاملات تسديد الفواتير عن تلك المشتريات، وغير ذلك من مئات التعاملات التى تتم بين الأطراف الداخلة فى النظام. من هنا يسعى نظام الترقيم الدولى الموحد للعناوين (تدمع) إلى وضع رمز أو ترقيم لكل عنوان داخل صناعة الكتاب بحيث يكون هذا الترقيم فريدًا من نوعه لا يختلط مع غيره ويميز كل منظمة عما سواها فى هذا النظام ويستخدم لتيسير وتسيير جميع عمليات البيع والشراء فى الكتب والدوريات.

وكما هو الحال فى مجال الكتب والدوريات فإن الكثير من المؤسسات والمنظمات الداخلة فى الصناعة تتشابه أسماؤها كما يكون لها عناوين كثيرة، مما يجعل التعرف على نقطة

الاتصال والالتقاء الصحيحة مسألة صعبة ومعرضة للخطأ. كما أن الحركة الفيزيقية للمواد المباعة والمشتراة قد تتم بين المقار غير المقصودة وبالتالى تضل الطريق إلى العنوان الصحيح الذى يسدد الفواتير ويتسلم المواد؛ وفى مثل هذه الأحوال تكون الفرصة قائمة أمام البلبلة والخطأ وسوء الفهم. وبدون (تدمع) ولتجنب مثل تلك الأخطاء وقد تكون أخطاء مالية قاتلة فلابد من وجود نظام معقد لمسك الدفاتر وتتبع خط السير. بالإضافة إلى أن هذا النظام أى الترقيم الدولى الموحد للعناوين قد خفف كثيرًا من أخطار الشحن والمرتجعات وتوجيه الفواتير وتسديد الفواتير. لقد ألغى نظام تدمع إحدى الخطوات الداخلة فى عملية "الطلبيات" وهى خطوة فحص أرقام الحسابات. وقبل هذا النظام كان على المكتبة أو متجر الكتب الذى يتعامل مع خمسين ناشرًا مختلفًا أن يتعامل مع أرقام حسابات مختلفة مع كل ناشر أو مورد ولكن مع نظام "تدمع" تم حل تلك المشكلة. فإذا ما قام الناشر بتسجيل رقم تدمع على البضاعة أو وثائق الطلبية فإن المكتبات أو الموردين لن يكونوا بحاجة إلى البحث عن أرقام الحسابات بل يعمدون مباشرة إلى تجهيز الطلبية وإرسالها على مقصدها باستخدام الترقيم الدولى الموحد للعناوين.

وقد تقوم المكتبات بكثير من العمليات التى يقوم بها موردو الكتب مع الناشرين مثل: طلب المواد وتسديد الفواتير، كما تقوم بإرسال المواد واستردادها إلى المكتبات الأخرى وخاصة فى حالات الإعارة البينية. ويتطلب الأمر وجود سجلات بتلك التعاملات من شراء وبيع وإعارة واستهداء، ولتيسير هذه الأمور كلها تحتاج المكتبات إلى تدمع. وتسجيل هذا الترقيم على المواد المرسلة والمستقبلة يسرع من تنفيذ العمليات وتدقيقها ويقلل إلى حد كبير من الأخطاء فى عمليات الشحن والفواتير وتسديد الفواتير والائتمان والاسترداد؛ وكل هذا يجب أن يترجم إلى توفير فى المال والوقت.

ومن الناحية التاريخية يرجع التفكير فى هذا النظام إلى سنة ١٩٦٨ عندما اقترح رسيل رينولدز المدير العام للاتحاد الوطنى لمخازن كتب الكليات على ر. ر. بوكر وضع نظام بترقيم حساب موحد فى صناعة الكتاب. وقد توفر المعهد الوطنى الأمريكى للمعايير على

وضع مسودة هذا النظام من خلال اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة الشهيرة Z39 التى رأسها كل من رسيل رينولدز وإمرى كولتاى من شركة بوكر. وبعد قيام أعضاء لجنة Z39 بإدخال تعديلات كثيرة على النظام تم إقرار النظام الحالى والعمل به فى ١٧ من ديسمبر ١٩٧٩م أى بعد أكثر من عشر سنوات.

ويتكون الترقيم الموحد للعناوين (تدمع) من ست خانات بالإضافة إلى خانة سابعة لرقم ضابط 11 وهناك شرطة بعد الرقم الثالث على أن تكون الشرطة بنفس الشكل المستخدم فى الطباعة وليس شرطًا أن يكون الرقم داخل الحاسب الآلي. وعندما يطبع ترقيم تدمع على الوثائق المختلفة فلابد أن يسبق بالاختصارات تدمع أو SAN وذلك لتجنب الاختلاط مع الترقيمات الأخرى.

والحقيقة أن طريقة حساب الرقم الضابط المبنى على معادلة 11 هى طريقة معقدة نسبيًا، ولكن الخطوات التالية تساعد على استقاء الرقم الضابط على النحو الآتى:

١- اكتب رقم تدمع الأصلى وليكن 234567

٢- أعد ترتيب الرقم بحيث يبدأ بالكبير وينتهى بالصغير 765432

٣- اضرب كل رقم بالرقم المقابل له 14 18 20 20 18 14

٤- اجمع ناتج الضرب كله 14+18-20+20+18+14=104

٥- اقسم حاصل الجمع على المعادل 11 لتحصل على الباقى 9=11÷104 ليكون الباقى 5

٦- اطرح الباقى من 11 ليكون ناتج الطرح هو الرقم الضابط أى 6 وإذا لم يكن هناك باقى للطرح اجعل الصفر 0 هو الرقم الضابط. وإذا كان ناتج الطرح هو 10 استخدم × لتمثل رقم 10 لأن رقم 10 يحتاج إلى خانة أخرى وهو أمر ضد بنية الرقم حيث هو ستة أرقام أصلية ورقم واحد أى خانة واحدة ضابطة.

٧- أضف الرقم الضابط وهو فى حالتنا 6 إلى الترقيم الأصلى لتنشئ الخانة السابعة ليصبح الترقيم الموحد للعناوين هو SAN 234-5676.

وتعتبر شركة ر. ر. بوكر هى الوكالة المسئولة عن منح أرقام تدمع وهى الوكالة الإدارية المركزية للنظام. وهى من هذا المنطلق تحتفظ لديها بسجل كامل للترقيم الموحد للعناوين. ومن قواعد هذا النظام أنه لا يجوز إعادة استخدام ترقيم تم إلغاؤه أو إيقاف العمل به ففى حالة إغلاق مؤسسة من المؤسسات وتوقفها عن العمل فإن ترقيمها يتوقف تمامًا عن التداول. أما إذا قامت المؤسسة المستخدمة لترقيم ما بالانتقال إلى عنوان جديد أو غيرت اسمها مع عدم تغيير ملكيتها فإن الترقيم يظل كما هو دون تغيير وكل ما يحدث هو تعديل العنوان إلى العنوان الجديد أو تعديل الاسم على حسب مقتضيات الأمور.

ويجب أن يستخدم "تدمع" فى جميع تعاملات المؤسسة؛ ومن المتفق عليه أن يطبع "تدمع" على جميع قرطاسية المؤسسة ورؤوس الخطابات ونماذج الطلبيات والفواتير والشيكات وكافة الوثائق المستعملة فى تنفيذ تعاملات الكتب. ولابد من طبع "تدمع" فى سطر مستقل فوق اسم وعنوان المؤسسة ويفضل الركن الأيسر العلوى من القرطاسية لتجنب الخلط مع الترقيمات الأخرى الخاصة بالمؤسسة مثل رقم التليفون، الرمز البريدى وما إلى ذلك.

وليكن مفهوما أن تدمع إن هو إلا رقم موحد للعناوين يستخدم فى الوظائف والأنشطة التى يحددها صاحبه والتى قد يكون من بينها: الشراء والبيع، الفواتير، الشحن والاستقبال، تسديد الفواتير، الائتمان، الاسترداد. وهو النظام الذى تستخدمه على نطاق واسع Pubnet (شبكة النشر ببنت) وتبادل التجارة الإلكترونية فى صناعة النشر؛ كما أن هذا الترقيم مطلوب فى جميع اتصالات التبادل البينى للبيانات الإلكترونية التى تستخدم قوالب "اللجنة الاستشارية لنظم صناعة الكتاب". وتستطيع كل وحده ذات عمل مستقل داخل المؤسسة الواحدة أن تحصل لنفسها على ترقيم تدمع خاص بها.

المصادر

1- http://www.isbn.org.

2- The Bowker Annual: Library and Book Trade Almanac.- 50th ed.- Medford, NJ.: Information Today, 2005.

الترقيم الدولى الموحد للكتب (تدمك)

International Standard Book Number (ISBN)

كان القصد من وراء الترقيم الدولى الموحد للكتب (تدمك) هو إعطاء رقم لكل كتاب لا ينازعه فيه كتاب آخر ويكون هذا الرقم علمًا على الكتاب بصرف النظر عن المؤلف والعنوان والموضوع والنشر والطبعة والترجمة وإعادة الطبع وما إلى ذلك؛ ويمكننا القول مطمئنين أن الترقيم الدولى الموحد للكتاب هو أداة لتنظيم تجارة الكتب بالدرجة الأولى حيث كان المشترى يطلب كتابًا معينًا من الناشر فيأتى إليه كتاب آخر ربما بنفس العنوان ولكن ليس فى نفس الموضوع أو لنفس المؤلف، وربما ترد إليه طبعة مختلفة عن الطبعة التى يطلبها، وربما ترد إليه ترجمة للكتاب وغير ذلك من مشكلات تجارة الكتب ولكن مع نظام الترقيم الدولى الموحد للكتب أصبح الرقم يستخدم فيرد إلى المشترى الكتاب السليم.

لقد بدأت فكرة الترقيم الدولى الموحد للكتب على نطاق محلى فى بريطانيا على يد الناشر البريطانى الشهير ج. هوبتكر سنة ١٩٦٧ وانتقلت إلى الولايات المتحدة سنة ١٩٦٨ على يد الناشر الأمعى ر. ر. بوكر. ثم صارت قضية عالمية على يد الاتحاد الدولى للناشرين فى أوائل السبعينات حتى أصبح نظامًا دوليًا مع منتصف السبعينات من القرن العشرين. والمسئول عن هذا النظام هي: اللجنة الفنية للتوثيق المنبثقة عن المنظمة الدولية للمعايير (آيزو — ل ف ٤٦).

وأنواع المنفردات التى تنطبق عليها شروط الترقيم الدولى الموحد للكتب (تدمك) تضم الكتب والنشرات والكتيبات بكل أشكال الإنتاج، الكتب الإلكترونية (سواء على الإنترنت أو منقولة فى أقراص ليزر أو أقراص مرنة) والأفلام التسجيلية والأفلام التعليمية، وأشرطة الفيديو، والشفافات، والبرمجيات التسجيلية أو التعليمية؛ والكتب

الناطقة على كاسيت أو قرص ليزر أو دى فى دي؛ وكذلك مطبوعات برايل، والكتب المحملة على مصغرات فيلمية.

وقد استبعد من هنا أى الترقيم الدولى الموحد للكتب: الدوريات والموسيقى المطبوعة أى المدونات أو النوتات الموسيقية وكذلك التسجيلات الموسيقية الصوتية حيث يشملها نظام آخر للترقيم الدولى الموحد. وفى سنة ٢٠٠٥م ساعة كتابة هذا البحث ٢ من سبتمبر كان عدد الدول المشتركة فى النظام قد بلغ ٢١٧ دولة ومحمية وكان الاستخدام فى الأعم الأغلب يأتى من جانب الناشرين والموزعين وتجار الجملة وتجار التجزئة والمكتبات وغيرها ولأغراض تداول الكتب بيعًا وشراء وفهرسة.

ويتكون الترقيم الدولى الموحد للكتب من عشرة أرقام أو خانات فى الوقت الحاضر ولكن اعتبارًا من الأول من يناير ٢٠٠٥م صدر معيار منقح ومراجع من تدمك يوسع عدد الخانات إلى ١٣ خانة مما يساعد على توسيع نطاق استخدام المعيار والنظام ويتواكب مع الزيادة الكبيرة فى الإنتاج الفكري.

وكل الترقيمات المعمول بها حاليًا والتى تتألف من عشر خانات سوف يتم قلبها إلى ترقيمة الخانات الثلاث عشرة بإضافة ثلاثة أرقام فى البداية يطلق عليها سابقة أرض الكتاب (٩٧٨,٩٧٩).

أما عن تركيبة الترقيم الدولى الموحد الحالية المؤلفة من عشر خانات فإنه قد تم توزيعها على وحدات متميزة:

١- واصفة المجموعة: الوطنية، الإقليمية، الوحدة الجغرافية، الكتلة.
٢- واصفة الناشر أو المنتج.
٣- واصفة العمل أى العنوان.
٤- الرقم الضابط.

وعندما يسجل الرقم أو يطبع فى الكتاب فإنه يجب أن يسبق بالاختصار تدمك أو ISBN وكل وحدة يجب أن تفصل عن الأخرى بمسافة أو شرطة. وعلى سبيل المثال فإن

الولايات المتحدة تستخدم الشرطة للفصل بين وحدات الترقيم وعلى سبيل المثال ISBN 1-879500-01-9 وهنا نجد أ، ١ يمثل واصفة المجموعة و879500 يمثل واصفة الناشر و01 يمثل واصفة الكتاب أو العنوان و9 تمثل الرقم الضابط الذى يضيفه الناشر من عنده. ومن المعروف أن مجموعة أو كتلة الدول الناطقة بالإنجليزية والتى تضم كلا من الولايات المتحدة واستراليا وكندا ونيوزيلندة والمملكة المتحدة تستخدم واصفة المجموعة 1 و0.

وتتم إدارة نظام الترقيم الدولى الموحد على ثلاثة مستويات: المستوى الأول من خلال الوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد فى برلين؛ والمستوى الثانى من خلال الوكالة الوطنية فى كل بلد والمستوى الثالث من خلال دار النشر نفسها كل على حدة. والوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد فى برلين هى المسئولة عن تقديم الرقم الخاص بالبلد وعن تنسيق تنفيذ النظام على مستوى العالم وفيها لجنة تضم ممثلين عن المنظمة الدولية للمعايير (آيزو) وعن الناشر وعن المكتبات. والوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد تنشر "الدليل الدولى لناشرى تدمك" والذى يسجل كافة ناشرى الوكالات الوطنية وأرقامهم داخل نظام الترقيم الدولى الموحد. وفى الولايات المتحدة نجد أن الناشر ر. ر. بوكر هو الوكيل الوطنى لتقديم الرقم الوطنى للناشرين فى الولايات المتحدة باعتباره أول من طبق النظام كما أشرت وباعتباره ناشر سلسلة "الكتب الموجودة فى السوق". وتذكر المصادر أن الوكالة الوطنية للترقيم الدولى فى الولايات المتحدة، قد أدخلت حتى الآن ما لا يقل عن ١٦٠.٠٠٠ ناشر أمريكى فى النظام. وفى مصر تقوم دار الكتب بدور الوكيل الوطني.

وللحصول على الرقم الدولى الموحد هناك مسئولية مشتركة بين الوكالة الوطنية فى كل دولة وبين الناشر الفرد. ويبدأ الناشر الذى يريد الحصول على الرقم الوطنى بإرسال طلب إلى الوكالة الوطنية إما بالبريد العادى أو الخط المباشر أو التليفون أو الفاكس. وبعد وصول الطلب إلى الوكالة واعتماده وإجراء اللازم بشأنه يحدد للناشر الترقيمة الخاصة به منبثقة عن ترقيمة المجموعة وترسل إليه بطرق الاتصال المختلفة ويسجل فى الدليل

الدولى المشار إليه. وبعد ذلك تكون مسئولية الناشر أن يحدد لكل كتاب ينشره الرقم الذى يريده وإضافة الرقم الضابط. وعلى الناشر أن يفتح سجلاً مفصلاً بما ينشره من كتب وأمام كل منها الترقيم الدولى الكامل للعنوان مع مراعاة ما يلى:

١- إذا عدل الناشر عن نشر كتاب معين بعد تحديد رقمه وتسجيله فى السجل لا يجوز له استخدام نفس هذا الرقم لكتاب آخر تحت أى ظرف.

٢- كل طبعة جديدة أو إعادة طبع جديدة تأخذ رقمًا جديدًا ولا يجوز استخدام رقم الطبعة أو الإصدارة السابقة تحت أى ظرف.

٣- لا يجوز بأى حال من الأحوال أن يعطى الناشر الترجمة رقم الكتاب الأصلى المترجم بل تعطى الترجمة رقمًا خاصًا بها ينتمى إلى ناشر الترجمة وليس إلى ناشر الأصل.

٤- فى حالة وجود صيغة مغلفة وأخرى مجلدة من نفس طبعة الكتاب فلابد من إعطاء رقم خاص لنسخ الصيغة المغلفة ورقم آخر لنسخ الصيغة المجلدة تجليدًا سميكًا وعلى الأقل يختلفان فى الرقم الضابط. ويسجل الرقمان فى الصيغتين مع النص على ذلك إلى جانب الرقم.

٥- فى حالة الكتب السنوية التى تقع فى المنطقة المتنازع عليها بين الكتب والدوريات يمكن ويجوز إعطاء العنوان الواحد رقمًا خاصًا به ككتاب (عشر خانات) ورقمًا آخر خاصًا به كدورية ثمانى خانات.

وكما ألمحت فإن الترقيم الدولى الموحد للكتب ضرورة تجارية وببليوجرافية وكبار تجار الكتب وشركات التوزيع وتجارة الجملة وتجار التجزئة يلحون دائمًا على الناشرين للحصول على ترقيم خاص بهم. ومن نوافل القول إن قواعد الوصف الببليوجرافى (التقنين الدولى للوصف الببليوجرافي) تنص على ضرورة تسجيل الترقيم حال وجوده فى بطاقة الوصف وله حقل خاص به.

أما عن مكان طبع الترقيم الدولى ووضعه على الكتاب فإن الوكالة الدولية تطلب

وضع الترقيم فى مكان بارز على ظهر صفحة العنوان فإذا كان ذلك عسيرًا فإنه يوضع فى أسفل وجه صفحة العنوان وعلى ذلك معظم ناشرى الغرب إلا أننا فى العالم العربى نضعه عادة فى نهاية الكتاب فى آخر صفحة بيضاء به وهناك حالات كثيرة ظهر فيها الترقيم الدولى (مع رقم الإيداع) على صفحة العنوان، كما أن هناك حالات كثيرة ظهر فيها الترقيم الدولى فى ظهر صفحة العنوان. وتنص قواعد الوكالة على ضرورة وضع الترقيم الدولى أيضًا أسفل الغلاف الخلفى من الخارج وإذا كان للكتاب جاكيت يسجل الترقيم أيضًا على الجاكيت على الركن الأيمن الأسفل. وإذا كان مع الكتاب المطبوع مادة مصاحبة فلابد أن يظهر الترقيم الدولى عليها كذلك حتى وإن كان مكانها حافظة داخل الكتاب. ويسرى هذا الأمر على جميع المنفردات. وفى حالة وجود العمل فى حاوية يمكن اعتبارها جزءًا مكملاً للمطبوع وجب وضع الترقيم على الحاوية أيضًا. وفى حالة المفردات غير المطبوعة على النحو الذى عددناه من قبل يوضع الترقيم مطبوعًا على ملصق أو جزازة على المادة نفسها وعلى أية حاوية تحوى المادة. وفى حالة الطقم التى تتألف من عدة وسائل وجب تسجيل الرقم مطبوعًا على كل قطعة وعلى الحقيبة الحاملة لكل الوسائط المتعددة.

المصادر

١- شعبان عبدالعزيز خليفة. الكتاب الدولي: دراسة مقارنة فى حركة النشر الحديث.- القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٢.

2- The Bowker Annual: Library and Book Trade Almanac: Facts, Figures and Reports.- 50th ed.- Medford, NI.: Information Today, 2005.

3- Http://www.isbn.org.

ملحق:

نورد فيما يلى قائمة بالناشرين المصريين الحاصلين على ترقيمة دولية موحدة لكتبهم سواء كان الناشر تجاريا أو حكوميا أو مؤسسة أو جهازا. فقط أرجو الالتفات إلى أن الناشر إذا كان ينشر عددًا كبيرًا من الكتب سنويا فإن واصفته لا تتعدى رقمين فقط. أما إذا كان عدد الكتب التى ينشرها سنويا محددة فإن واصفته تكون أربعة أرقام.

ISBN	عنوان الناشر	اسم الناشر	اسم الدولة
977-5411	١١ ش سيبويه المصرى - مدينة نصر	آمادو	مصر
977-5355	٦ شارع الأعناب - المهندسين	ابجسيتوس للنشر والتوزيع	مصر
977-5049	ص.ب ٤٠ حدائق شبرا - القاهرة	أبناء البابا كيرلس السادس	مصر
977-5067	عمارات أبو الفتوح - ش الهرم عمارة رقم ٣٩ - الجيزة	أبوللو للنشر والتوزيع	مصر
977-5169	١٣ ش اتحاد المحامين العرب - جاردن سيتى - القاهرة	اتحاد المحامين العرب	مصر
977-5940	ش البطل أحمد عبدالعزيز - باب اللوق	اتحاد الناشرين المصريين	مصر
977-5485	٢٢ ش صبرى أبو علم - الزمالك	اتحاد هيئة الفئات الخاصة والمعوقين	مصر
977-5939	٤ ش شاهين من ش وحدة الدمرداش - الدمرداش	اخناتون للنشر والتوزيع	مصر
977-5860	٢٧ ش النزهة - مدينة نصر	آراب إد للإعلام والإعلا:	مصر
977-5330	١٨١ ش الترعة البولاقية شبرا - القاهرة	اس. بي. سنتر	مصر
977-5855	البلينا	أسقفية البلينا	مصر
977-5332	٥ش الحاج سعيد من ش عثمان محرم الطالبية - الهرم	إسلامكو للدعادة والإعلان	مصر
977-5399	٣ ش عدنان المدنى - مدينة الصحفيين - الدقى	أصدقاء الكتاب للنشر والتوزيع	مصر
977-5197	٤٣١ طريق أحمد الزمر - مدينة نصر	أصيلة للتصميم والنشر	مصر

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	آفاق للدعاية والإعلان	٥ شارع الجمهورية - ميدان الأوبرا	977-5900
مصر	أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا	١٠١ ش القصر العيني	977-5031
مصر	أكاديمية السادات	ش رمسيس	977-5475
مصر	أكتا برس	١١٨ ش ٢٦ يوليو - الزمالك - القاهرة	977-5296
مصر	الاتحـــاد الإقليمـــى للجميعات - الجيزة	٥٢٩ ش الأهرام - الجيزة	977-5377
مصر	الاتحاد الدولى ضد السرطان	١١ ش بولس حنا - الدقى	977-5505
مصر	الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطنيين	١٢ ش علوى المتفرع من ش قصر النيل	977-5226
مصر	الاتحاد المصرى للتأمين	٨ ش أحمد باشا - جاردن سيتى - القاهرة	977-5320
مصر	الاتحادى الدولى	٩٠ ش الميرغنى شقة ١٢ الدور الثالث - مصر الجديدة	977-5557
مصر	الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية	الأزهر	977-292
مصر	الأسواق العربية للنشر والإعلام	٤٤ ش طلعت حرب، ٢٠ ش الجمهورية	977-5073
مصر	الأفاق الدولية للإعلام	مجمع الفردوس - بجوار نادى السكة الحديد	977-5368
مصر	الأفراد	مصر	977-19
مصر	الأكاديمية العربية للنقل البحرى	طريــق جــمال عبــد النـاصـر - ميــامى - الإسكندرية	977-5180
مصر	الإنسان للنشر والتوزيع	٦ ش دار الشفا - جاردن سيتي	977-5453

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	البيطاش سنتر للنشر والتوزيع	٢٤ عمارة عين شمس - البيطاش - الإسكندرية	977-5929
مصر	التاج للطبع والنشر والتوزيع	شرباص - فارسكور - دمياط - بريد ٣٤٧٢١	977-5416
مصر	الجامعة الإمريكية	القصر العينى رقم ١١٣ - القاهرة	977-424
مصر	الجمعية الإفريقية	٥ ش أحمد حشمت - القاهرة	977-5114
مصر	الجمعية الجغرافية المصرية	١٩ ش القصر العينى - القاهرة	977-5821
مصر	الجمعية العربية للملاحة	عمارة زهراء زيزينيا - ١٢ ش عبانى - الإسكندرية	977-5569
مصر	الجمعية المصرية لرعاية المواهب	٤٣٦ش - الترعة البولاقية شبرا - مصر	977-280
مصر	الجمعية المصرية للآداب والفنون	جاردن سيتى - ٤ ش السلاملك	977-5166
مصر	الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي	١٦ش - رمسيس - القاهرة	977-5379
مصر	الجمعية المصرية للصناعات الهندسية والتعدينية	عمارات عثمان أحمد عثمان	977-5519
مصر	الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية	١٨٠١ش - كورنيش النيل جاردن سيتي	977-5454
مصر	الجمعية المصرية لهندسة الزلازل	كلية الهندسة جامعة القاهرة	977-5865

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم	ص.ب: ٤٠٠٦ الحى السابع - مدينة نصر	977-5156
مصر	الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة	مدينة نصر - القاهرة	977-5029
مصر	الحرية للنشر والتوزيع	١٦٩ ش أحمد عرابى - شبرا الخيمة	977-5832
مصر	الحسام للنشر والتوزيع	١٨٩ش الجيش	977-5778
مصر	الحضارة للنشر والتوزيع	٧ش أبو السعود - الدقى - الجيزة	977-5429
مصر	الخلود للطباعة والنشر	حى الشهداء بجوار كلية الهندسة - كفر الشيخ	977-5876
مصر	الدار الأزهرية الحديثة	٣ ش السلطان شعبان . الفجالة	977-5859
مصر	الدار الإسلامية للإعلام	٣ ش وزارة الزراعة الدقى - الجيزة	977-5309
مصر	الدار الإسلامية للطباعة والنشر	٣ ش القريعى من ش الجلاء - المنصورة	977-324
مصر	الدار الإسلامية للطباعة والنشر	٣ ش القريعى من ش الجلاء - المنصورة	977-5636
مصر	الدار الأندلسية للأوفست والتصوير	العصافرة القبلية أمام كلية الدراسات الإسلامية - الإسكندرية	977-5369
مصر	الدار البيضاء للطباعة والصحافة والنشر	١٨ ش مستشفى الدمرداش - العباسية - القاهرة	977-5074
مصر	الدار الثقافية للنشر	ص.ب ١٣٤ بانوراما أكتوبر - عمارات العبور عمارة ٢٣ ش صلاح سالم	977-5875
مصر	الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع	جامعة الإسكندرية، ص.ب ٣٥ رملة الإسكندرية، ٨٤ ش زكريا غنيم	977-5433

ISBN	عنوان الناشر	اسم الناشر	اسم الدولة
977-5354	٤ ش المهندس محمد أبو الليل - كلية البنات	الدار الحديثة للنشر والتوزيع	مصر
977-282	٨ش إبراهيم الرعابى - النزهة الجديدة - مصر الجديدة	الدار الدولية للاستثمارات الثقافية	مصر
977-5151	٥١ ش مدرسة د. طه حسين - النزهة الجديدة - مصر الجديدة	الدار الشرقية	مصر
977-5402	ص.ب ١٥٩٣ الألف مسكن - القاهرة	الدار العربية الألمانية للنشر والتوزيع	مصر
977-5090	١١ش مدكور متفرع من المروة - الدقي	الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع	مصر
977-293	١٧٦ش عبدالخالق ثروت - القاهرة ت: ٣٩٣٦٧٤٣	الدار العربية للكتاب	مصر
977-5293	٢٠ ش عدلى - القاهرة	الدار العربية للموسوعات (حسن الفكهاني)	مصر
977-258	٣٢ ش عباس العقاد - مدينة نصر	الدار العربية للنشر والتوزيع	مصر
977-5315	٥ ش الاسبتالية الإيطالى من ش العباسية	الدار الفنية للنشر والتوزيع	مصر
977-5432	٢٨٩ش الملك فيصل - الهرم	الدار المصرية للطباعة والنشر	مصر
977-5533	١٣ش مصطفى النحاس - مدينة نصر	الدار المصرية للكتاب	مصر

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	الدار المصرية للكتاب للنشر والتوزيع	٢ش سيف الدين المهرانى – الفجالة	977-5358
مصر	الدار المصرية للنشر والإعلام	ص.ب ١٢٩ هليوبوليس – القاهرة	977-5357
مصر	الدار المصرية للنشر والتوزيع	ش النصر مدينة أول مايو عمارة ١ شقة ١٣	977-5376
مصر	الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر	١٦ش عبدالخالق ثروت	977-270
مصر	الرواد للإدارة والتوزيع	٤٤٩ ش الحرم – الجيزة	977-5921
مصر	الرواد للنظم والحسابات	٩ش مصدق – الدقى – الجيزة	977-5393
مصر	الزهراء للإعلام العربي	١٤ش الطيران – رابعة العدوية – مدينة نصر	977-257
مصر	الزهراء للطباعة والنشر	٣٤ أ ش العشرين – أحمد عصمت – عين شمس	977-5601
مصر	الشرق الأوسط للثقافة والإعلام	١٦ ش كمال – بجوار مستشفى دار الشفا العباسية	977-5574
مصر	الشركة الإعلامية للطباعة والنشر (استنيا)	١١ ميدان سفنكس – المهندسين	977-5769
مصر	الشركة الدولية	ش وادى النيل – قسم عبدالعزيز – الزقازيق	977-5747
مصر	الشركة الدولية لصناعة الكريستال	٢٩ ش شبرا الخيمة	977-5892
مصر	الشركة العربية للإعلام العلمى "شعاع"	٣٦ ش عمر المختار – الحى السابع – مدينة نصر	977-5452

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	الشركة العربية للترجمة والنشر وطبع الرسائل العلمية	٢ ش عامر متفرع من عباس العقاد - مدينة نصر	977-5763
مصر	الشركة العربية للطباعة والنشر والتوزيع	٣٣٩ش بور سعيد - القاهرة	977-5427
مصر	الشركة المتحدة للطباعة والنشر	٢٦ أ ش شريف - عمارة الإيموبيليا شقة ٤٢٩	977-5589
مصر	الشركة المتحدة للنشر والتوزيع	الزقازيق - خلف مسجد أبو خليل، الإسماعيلية - ١٥ ش سقارة	977-5771
مصر	الشركة المدنية للخدمات التعليمية	١٢ش المرعشلى - الزمالك	977-5777
مصر	الشركة المصرية السودانية للدعاية والنشر	٣ش محمد رمضان - حدائق القبة - القاهرة	977-5257
مصر	الشركة المصرية العالمية للنشر (لونجمان)	١٠ أ ش حسين واصف . الدقى ميدان المساحة - الجيزة	977-16
مصر	الشركة المصرية للتجارة والتوريدات	ش محمد عبده المواجه لكلية الآداب - المنصورة	977-5597
مصر	الصاق للطبع والنشر	٣٧ ش خيرت - لاظوغلى - السيدة زينب	977-5342
مصر	الصدر لخدمات الطباعة (سبسكو)	٦٩ش المستشار حافظ بدوى - الحى السابع مدينة نصر القاهرة	977-5072
مصر	الضوى للطباعة والنشر	الكوبرى الجديد - أبو عميرة - الزقازيق	977-5925
مصر	العالمية للطباعة والنشر	١٦، ١٧ ش ضريح سعد - المنيرة	977-5051
مصر	العربى للنشر والتوزيع	٦٠ش القصر العينى - القاهرة	977-5040

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	العربى للنشر والتوزيع	٦٠ش القصر العيني	977-5040
مصر	العربى للنشر والتوزيع	٦٠ش القصر العيني	977-319
مصر	العصرية للطباعة والمنتجات الوراثية	٢٦ش الدكتور المحروقى – ميدان اسوان – العجوزة	977-5628
مصر	الفاروق الحديثة للطباعة والنشر	خلف ٦٠ش راتب باشا – شبرا	977-5704
مصر	الفتح للإعلام المصري	٣٢ش الفلكى – باب اللوق – ١ش عبدالشافى – الحى السابع – مدينة نصر	977-5627
مصر	الفلاح للترجمة والنشر والتوزيع	٢٤ ش الطيران – مدينة نصر	977-5813
مصر	الفنار	الإبراهيمية الكنيسة الإنجيلية – الإسكندرية	977-5741
مصر	القدس للنشر والتوزيع	كرداسة – الجيزة	977-5367
مصر	الكلية الإكليركية بالأنبا رويس	ش رمسيس – العباسية – القاهرة	977-5345
مصر	الكلية الإكليريكية	القاهرة	977-5345
مصر	الكنيسة الإنجيلية	قصر الدوبارة – ٧ش الشيخ ريحان – جاردن سيتي	977-5302
مصر	الكنيسة المركزية	٨ش أحمد باشا كمال – جزيرة بدران شبرا	977-5155
مصر	اللجنة المصرية لتخليد ذكرى محمد أنور السادات	ميت أبو الكوم – منوفية	977-5593
مصر	اللجنة الدولية للصليب الأحمر	٣١ش جدة – الدقى – الجيزة ت: ٣٣٧٩٢٨٣	977-5677

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	اللجنة العامة لشباب ثانوي	٨٩ - كامل صدقى الفجالة	977-5455
مصر	اللجنة العامة لشباب ثانوي	٣٩ ش كامل صدقي	977-5455
مصر	المؤسسة العربية الحديثة	١٠ ش كامل صدقى الفجالة	977-266
مصر	المؤسسة العلمية الحديثة	شبين الكوم - ش سعد زغلول	977-5244
مصر	المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر والتوزيع	ش٥ الجزيرة الخضراء - سيدى بشر - الإسكندرية	977-5873
مصر	المتحدة للإعلان	١١ش ميريت - ميدان طلعت حرب	977-5834
مصر	المتحدة لنظم وبرامج الحسابات	١٩ ش المقطم - القاهرة	977-5863
مصر	المجلس القومى للسيدات الزنجيات	٥٣ ش المنيل - الدور السادس - القاهرة ت: ٣٦٣٥٩١٦-٣٦٣٤٧٠٩	977-5972
مصر	المجلس القومى للطفولة والأمومة	أول كورنيش المعادى	977-5351
مصر	المجموعة الاستشارية العربية	١٣ ش - ٩ المقطم - الهضبة العليا	977-5738
مصر	المجموعة الاقتصادية المصرية	٣٨٥ش رمسيس	977-5816
مصر	المجموعة الاستشارية للشرق الأوسط	١٣ش حسين باشا صادق - مصر الجديدة	977-5808
مصر	المجموعة الصحفية للدراسات والنشر	٤٢ش شاهين - العجوزة - الجيزة	977-5625

ISBN	عنوان الناشر	اسم الناشر	اسم الدولة
977-5490	٢٠ ش السيد عبد المنعم حافظ – أرض الجولف – مصر الجديدة	المجموعة المصرية للتسويق المتقدم	مصر
977-5450	١٨ ش الشيخ عبدالله براد – أرض الجولف – مصر الجديدة	المجموعة التجارية المتحدة	مصر
977-220	١٦ ش كامل صدقى – القاهرة	المختار الإسلامى للنشر والتوزيع والتصدير	مصر
977-5216	٤٦ ش البستان – القاهرة	المركز الإعلامى العربي	مصر
977-5726	٩ ش أحمد خلاف متفرع من الثورة – الدقى – الجيزة	المركز الإعلامى العربي	مصر
977-5584	٧ش خان يونس متفرع من القدس الشريف – موازى لشهاب – المهندسين	المركز الإعلامى للاتصالات والنشر	مصر
977-5251	٤٦ ش البستان – باب اللوق – عابدين – القاهرة	المركز الإعلامى للشرق الأوسط	مصر
977-5814	١٠ ش الشعراوى من ش عبدالغنى – المرج	المركز الدولى للإعلام	مصر
977-5815	١٥ ش القصر العيني	المركز الدولى للدراسات	مصر
977-5277	١٧ ش أحمد كمال – حدائق القبة	المركز الدولى للغات والكمبيوتر	مصر
977-5792	منشية أباظة – حى الزهور ش١٥ الزقازيق	المركز الدولى للنشر والتوزيع	مصر
977-5564	٧٨ش ٤ الهضبة العليا المقطم – ميدان النافورة	المركز الديموجرافى – القاهرة	مصر
977-5187	٢٣٣ ش رمسيس – برج – معروف	المركز العالمى للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر	مصر

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	المركز العالمى للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر	٢٣٣ش رمسيس - برج معروف	977-5187
مصر	المركز العربى الإفريقى للتعاون الاقتصادى والتنمية	ش الهرم - عمارات منتصر رقم ١ ص.ب ٥١٨ الأورمان - جيزة	977-5918
مصر	المركز العربى الحديث	١٠٣ الإمام على - ميدان الإسماعيلية - مصر الجديدة	977-5913
مصر	المركز العربى الدولى للنشر والترجمة	٤ش على الروبى - شقة ٥٠٤ روكسى مصر الجديدة	977-5282
مصر	المركز العربى لتنمية حركة بيوت الشباب	مبنى الشباب والرياضة - ميت عقبة - الجيزة	977-5208
مصر	المركز العربى للبحث والنشر	٢٦ش محمد غنيم - الحى الرابع - مدينة نصر	977-5038
مصر	المركز العربى للثقافة والإعلام	٥٦٤ش الرشيد متفرع من ش وادى النيل	977-5614
مصر	المركز العربى للصحافة	٨٢ش مصدق - الدقى - الجيزة	977-5562
مصر	المركز العربى للصحافة والنشر والإعلام	١٠ش فوزى - المطيعى - مصر الجديدة	977-5666
مصر	المركز العربى للنشر والتوزيع	١٣٨ش ممدوح سالم مدينة نصر	977-267
مصر	المركز العلمى للكتاب	٢٥ الرشيدى متفرع من ش القصر العيني	977-5736
مصر	المركز الفضى للمعلومات	٢٧ عمارات ميلسا - أرض الجولف - مدينة نصر الرقم البريدى ١١٣٤١	977-5709

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	المركز الفنى للطباعة والنشر	١٩ش عدلى - القاهرة	977-5396
مصر	المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوي	الهضبة العليا - المقطم - محطة النصر	977-5535
مصر	المركز القومى للبحوث	١٢ش التحرير - الدقى - الجيزة	977-5041
مصر	المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية	مدينة الشباب - مدينة الأوقاف - إمبابة	977-309
مصر	المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية	مدينة الشباب - مدينة الأوقاف - إمبابة	977-5115
مصر	المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية	١٢ش واكد - متفرع من ش الجمهورية - القاهرة	977-5175
مصر	المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية	١٢ش واكد من ش الجمهورية	977-317
مصر	المركز المصرى الحديث	١٠٣ش الإمام على - مصر الجديدة	977-5714
مصر	المركز المصرى العربي	٧ش النهضة (حسن محمد) - الهرم - الجيزة	977-5119
مصر	المركز المصرى لبحوث الحضارة	مدينة بيتكو ٣٢ش الهرم البرج الأول جناح أ شقة ٣٤/أ	977-5931
مصر	المركز المصرى للإعلام	٤٢ش عبدالحميد - المهندسين - الجيزة	977-5629
مصر	المركز المصرى للإعلام والعلاقات العامة	٤ش محمد الخضر - مصر الجديدة	977-5171
مصر	المركز المصرى للدراسات والبحوث الإعلامية	١٦ ش الفتح - منيل الروضة - القاهرة - ت: ٣٦٢٩٦٢٩	977-5963

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	المركز المصرى للكتاب	٧ش الأمير من ش أحمد حمدى - مدكور - فيصل	977-5699
مصر	المركز الدولى الإسلامى للدراسات والبحوث السكانية	جامع الأزهر	977-5838
مصر	المركز القومى للدراسات العربية الإسلامية	٩ش همدان المتفرع من ش مراد - الجيزة	977-5390
مصر	المصباح للنشر والترجمة	١ش عامر عبدالحميد من ش جمال عبدالناصر - الهرم	977-5361
مصر	المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية	٤ش عدى - ميدان المساحة - الدقي	977-5092
مصر	المصرية للنشر والتوزيع	٤ش محمد على ربيع من ش الشهيد أحمد حمدى - مدكور - فيصل -	977-5974
مصر	المعهد العالمى للفكر الإسلامي	٢٦ب ش الجزيرة الوسطى الزمالك - الجيزة	977-5224
مصر	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية - القاهرة	أول نفق السبتية - القللي	977-5148
مصر	المعهد العالى للدراسات الإسلامية والعربية	٤٣ش الإخشيد الروضة - الجيزة	977-5007
مصر	المغرب العربى الكبير للنشر والإعلام الدولية	٢ش ٢٦ يوليو - القاهرة	977-5440
مصر	المكتب الاستشارى للدعاية والتسويق	١٨ش ضريح سعد - القصر العيني	977-5341

ISBN	عنوان الناشر	اسم الناشر	اسم الدولة
977-5093	٩ش درب الأتراك خلف الجامع الأزهر	المكتب الثقافى للنشر والتوزيع	مصر
977-5159	٢٢ش الدكتور على رامز – محطة الرمل – الإسكندرية	المكتب الجامعى الحديث	مصر
977-5310	١٨ب ش ٢٦ يوليو – القاهرة	المكتب السودانى للنشر	مصر
977-5125	٣٠ش سوتير – الأزاريطة – الإسكندرية	المكتب العربى الحديث للطباعة والنشر	مصر
977-276	١٠ش الفريق محمد رشاد حسن – ميدان الحجاز – مصر الجديدة	المكتب العربى للمعارف	مصر
977-5567	٤٠ش عامر بك – العباسية – القاهرة	المكتب العلمى للبحوث والنشر	مصر
977-318	٢ش الدكتور جنينة – الشاطبى – الإسكندرية	المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع	مصر
977-209	٢ش شريف – عمارة اللواء	المكتب المصرى الحديث	مصر
977-5465	١٧ ش خفرع – العمرانية الغربية – جيزة	المكتب المصرى لحقوق الإنسان	مصر
977-5178	٤ش ابن حجر العسقلانى – مصر الجديدة	المكتب المصرى للخدمات العلمية	مصر
977-315	٩ درب الأتراك خلف جامع الأزهر	المكتبة الأزهرية للتراث	مصر
977-5165	٩ درب الأتراك خلف جامع الأزهر	المكتبة الأزهرية للتراث	مصر
977-281	١٢١ش التحرير – الدقي	المكتبة الأكاديمية	مصر
977-5513	أمام الباب الأخضر – سيدنا الحسين	المكتبة التوفيقية	مصر
977-323	أمام الباب الأخضر – سيدنا الحسين	المكتبة التوفيقية	مصر

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	المكتبة الذهبية	٦ش سراج الدين - أمام بريد الفجالة	977-5952
مصر	المكتبة الشرقية	١٠ش كامل صدقى - الفجالة	977-5173
مصر	المكتبة العالمية	أمام المدخل الرئيسي لجامعة - المنصورة	977-5011
مصر	المكتبة العالمية الحديثة	٣ش السلطان شعبان - الفجالة	977-5698
مصر	المكتبة العلمية	ش المكتبات - الزقازيق	977-5537
مصر	المكتبة العلمية الحديثة	٢٩ش أحمد ماهر - المنصورة	977-5186
مصر	المكتبة القانونية	١٨ش سامى البارودى - من حسن الأكبر - باب الخلق	977-5052
مصر	المكتبة الماجدية	١٢ش كامل صدقى - الفجالة	977-5056
مصر	المكتبة المصرية	١ش كامل صدقى - الفجالة	977-5013
مصر	المكتبة المصرية الفرنسية	٤٥ مكرر ش شمبليون - القاهرة	977-5331
مصر	المكتبة النموذجية	١٠ش كامل صدقى - الفجالة	977-206
مصر	المكتبة القومية الحديثة	طنطا - ش القاضي	977-5276
مصر	الملتقى المصرى للإبداع والتنمية	٢٤ عمارة برج عين شمس - البيطاش - الإسكندرية	977-5890
مصر	الملتقى للإنتاج الفنى والثقافي	٤٢ ش طلعت حرب - القاهرة	977-5549
مصر	المنة للدعاية والإعلام والنشر	٧ش أبو الخير - السيدة زينب	977-5891
مصر	المنتدى العربى للدراسات والنشر	ص. ب ٩٥٨٥ - م نصر	977-5573

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	المنظمة العربية للتربية والعلوم	آخر محيى الدين أبو العز – المهندسين – الجيزة	977-5301
مصر	المنظمة العربية للتنمية الإدارية	١٠٥ش عمر بن الخطاب – مصر الجديدة – القاهرة	977-5673
مصر	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان	٨/ ١٠ متحف الروضة – القاهرة	977-5568
مصر	المهندسون للدعاية والنشر	٢٨ش مجمع المصالح – الزقازيق	977-5503
مصر	الندى للنشر والتوزيع	طريق هرية ش الجيش – الزقازيق	977-5583
مصر	النهار للطبع والنشر	٧ش الجمهورية – عابدين	977-5679
مصر	الهدف للإعلام والنشر	٣٣أ ش ٢٦١ المعادى الجديدة	977-5751
مصر	الهدف للنشر وخدمات الكمبيوتر	١٣٨ش الفيوم – دار السلام	977-5664
مصر	الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية	رملة بولاق – كورنيش النيل	977-18
مصر	الهيئة العامة للاستعلامات	٢٢ش طلعت حرب	977-234
مصر	الهيئة العامة للمطابع الأميرية	إمبابة – كورنيش النيل	977-268
مصر	الهيئة المصرية العامة للكتاب	كورنيش النيل – رملة بولاق	977-01
مصر	الواحة للنشر والتوزيع	٤ش أحمد سوكارنو – المهندسين	977-5693

ISBN	عنوان الناشر	اسم الناشر	اسم الدولة
977-5956	ش السلام من ش البيطاش الرئيسى خلف برج عين شمس - الإسكندرية	الوطنية للطباعة والنشر (وطنية كامل متولى وشريكتها)	مصر
977-5586	٣٣أ ش القصر العيني	الوكالة العربية للصحافة والنشر	مصر
977-5943	٢٥ش خالد أمين من ش طارق بن زياد - التعاون - الهرم	الوكالة المصرية للصحافة والإعلام	مصر
977-5110	شبين الكوم - ش سعد زغلول	الولاء للطبع والنشر والتوزيع	مصر
977-5281	٢٤ ش دجلة - متفرع من شهاب - المهندسين الدور الرابع شقة ٩ - الجيزة	أمة برس للطباعة والنشر	مصر
977-5927	٦ش الإمام محمد عبده المواجهة لكلية الآداب - المنصورة	أندلسية للنشر والتوزيع	مصر
977-5651	١ عمارات العبور	أوفر سيز للدعاية والإعلانات	مصر
977-5435	٣٢ش الجلاء أمام الجامعة - المنصورة	إياك كوبى سنتر	مصر
977-5723	طريق غرب مطار ألماظة - هليوبوليس غرب مصر الجديدة	إيتراك للنشر والتوزيع	مصر
977-5355	٦ش الأعتاب - المهندسين	إيجبتوس للنشر والتوزيع	مصر
977-5494	١٠ ميدان ابن سندر - منشية البكري	إيجبسيان للإعلان والتسويق الإعلامي	مصر
977-5729	١٧ش الدكتور السبكى - الدقى - جيزة	بردي	مصر

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	بطريركية الأقباط الأرثوذكس	ش رمسيس	977-5319
مصر	بطريركية السريان الأرثوذكس	٢١ش قنطرة - غمرة - القاهرة	977-5113
مصر	بيت التكريس لخدمة الكرازة	١ ش الخندق - دير الملك - حدائق القبة	977-252
مصر	بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع	١٠١ش القائد - منشية الصدر أمام محطة مترو الإنفاق	977-289
مصر	بيت الخبرة الوطني	٤٠٤ش ٩ المقطم - القاهرة	977-5425
مصر	بيت المعرفة	٥٢ش السباق - مصر الجديدة	977-5556
مصر	بيت عنيا - مركز المطبوعات المسيحية	ص.ب ٣٦ش رمسيس - القاهرة	977-5068
مصر	بيت مدارس الأحد القبطي	٧٠ش روض الفرج - شبرا	977-5334
مصر	تامركو للطباعة والنشر	ش الحسين متفرع من ش حسنين دسوقى - حدائق المعادي	977-5742
مصر	توشكى للنشر والصحافة والإعلان	٦١ش أحمد عفيفى - مدينة الإعلام - الصحفيين- ت: ٣٠٤٧٦٥٢	977-5944
مصر	ثرى إم للصحافة والطباعة والنشر والإعلام	أول المنيل - ش المحولات مدينة إسكان شباب ٢	977-5782
مصر	جامعة أسيوط	أسيوط	977-246

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	جامعة الأزهر	٣ش عبدالقادر حمزة – جاردن سيتى – القاهرة	977-224
مصر	جامعة الإسكندرية	الشاطبى – الإسكندرية	977-5030
مصر	جامعة الدول العربية	التحرير، القاهرة	977-5024
مصر	جامعة الزقازيق	الزقازيق – خلف مسجد أبو خليل، الإسماعيلية – ١٥ ش سقارة	977-244
مصر	جامعة القاهرة	الجيزة	977-223
مصر	جامعة المنصورة	المنصورة	977-5069
مصر	جامعة المنوفية	المنوفية	977-5800
مصر	جامعة حلوان	حلوان، القاهرة	977-5060
مصر	جامعة طنطا	طنطا	977-5058
مصر	جامعة عين شمس	القاهرة	977-237
مصر	جامعة قناة السويس	الإسماعيلية	977-5581
مصر	جحاجكو للدعاية والإعلان	١٨ش الإخلاص – الإسكندرية	977-5647
مصر	جرافيك للطبع والنشر	٣٢ش ابن الفرات متفرع من شارع شبرا	977-5703
مصر	جريدة السفير	الإسكندرية	977-5264
مصر	جرين ليف	ش توفيق – قليوب المحطة	977-5911
مصر	جماعة أصيل الأدبية	٦٣ش النبى دانيال – الإسكندرية	977-5577
مصر	جماعة تحوتى للدراسات المصرية	قصر ثقافة الأنفوشى – الإسكندرية	977-5646
مصر	جماعة شعراء حلوان	١١ش حسن حسنى – حدائق حلوان	977-5817

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	جمعية أدباء وفنانى بورسعيد	بورسعيد	977-5099
مصر	جمعية الحرية لرعاية الطفولة	١١ش سليمان يسرى - كوم الدكة - الإسكندرية	977-5685
مصر	جمعية الرجاء المسيحي	ش الخليج - عزبة إسكندر - المنيا	977-5338
مصر	جمعية العشيرة المحمدية	٨٠ش السلطان أحمد قايتباى - الدراسة	977-5702
مصر	جمعية النداء الجديد	١٤ش عبدالحميد لطفى - المهندسين	977-5546
مصر	جمعية حلوان لرعاية المواهب	المشروع الأمريكى مجاورة ١٠ بلوك ٨ مدخل ٨ شقة ٣ - حلوان	977-5880
مصر	جمعية خريجى المعهد العالى للنقد الفني	٤٤ش الصناديلى - الجيزة	977-5500
مصر	جمعية غادة عفيفى للإنقاذ	المدرسة الألمانية - الدقي	977-5447
مصر	جميعة مبارك المركزية لحماية المستهلك والرقابة	ش المتولى - كفر البراماس - المنصورة	977-5872
مصر	جهاد للنشر والتوزيع	٢٦ش - إسماعيل أباظة - لاظوغلي	977-5684
مصر	جهاز بناء وتنمية القرية المصرية	١ش - نادى الصيد	977-5670
مصر	حتحور للأبحاث والإعلام والنشر	٥ أ ش الشيخ على الغاياتى - عابدين	977-5791
مصر	حور للنشر والتوزيع	٦ مجرى السيل - المعادي	977-5790
مصر	خلود للنشر والتوزيع	٤٥ش عبدالخالق ثروت	977-5678
مصر	خوارزم للنشر والتوزيع والكمبيوتر	خلف ٥٠ ش بور سعيد - الشاطبى الإسكندرية	977-5603

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دار الشباب العربي	٣٢ ش د/ محمد شاهين – العجوزة	977-5288
مصر	دار ابن حنظل للصحافة والطباعة والإعلان	الفيوم	977-5157
مصر	دار ابن خلدون للنشر	٣٦ش القنطرة بجوار حلوانى اليشبيشى – محطة مصر – الإسكندرية	977-5731
مصر	دار ابن رجب	فارسكور – خلف المستشفى الأميري، المنصورة سور المحطة الدولية	977-5932
مصر	دار أبو سمرة	منشية السادات – الزقازيق	977-5430
مصر	دار أتون للنشر	٢٧ش عامر بك العباسية – القاهرة	977-5126
مصر	دار إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبي)	٥ش خان جعفر – الأزهر – القاهرة	977-5017
مصر	دار إسلام للكتاب	١ أ ش مدينة الموظفين – حلوان	977-5773
مصر	دار إشراق للنشر	٣٠ش على بن أبي طالب – الهرم	977-552
مصر	دار إشراق للنشر	٣٠ش على بن أبي طالب – الهرم	977-5520
مصر	دار آل الرفاعي	حجازة قبلى قوص – قنا	977-5231
مصر	دار الأصالة للنشر والتوزيع	٤٤ش الحسيني، حدائق حلوان	977-5716
مصر	دار الأحمدى للنشر والتوزيع	عمارات الجامعة – ش طه حسين – المنيا، ١٥ ش عبدالخالق ثروت	977-5887
مصر	دار الإخلاص للطباعة والنشر	٢٥ش الإخلاص – دار السلام	977-5163
مصر	دار الأدب الإسلامي	٢٢ عمارات مصر للتعمير – المنطقة الثالثة طريق المطار	977-5827

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع	١٦ش المنصور - قسم النظام - الزقازيق	977-275
مصر	دار الإسراء	٨١ش أحمد عرابى - شبرا الخيمة	977-5133
مصر	دار الأسماء	٣ش الفتح الإسلامى - المهندسين - أرض اللواء	977-5203
مصر	دار الأصالة للنشر والتوزيع	٤٤ش الحسينى - حدائق حلوان	977-5716
مصر	دار الأطباء	الأورمان بالجيزة	977-5059
مصر	دار الاعتصام للطبع والنشر	٨ش حسين حجازى أمام مجمع الضرائب - باب اللوق - القاهرة	977-211
مصر	دار الإعلام الدولي	٢ش محمد كامل الحرونى بلوك ١٢٢ مدينة مصر - المنطقة السادسة	977-5263
مصر	دار الآفاق العربية	٥٥ش محمود طلعت من ش الطيران - مدينة نصر	977-5727
مصر	دار الآفاق العلمية	٤٤٦ش ترعة الجبل - المطرية	977-5631
مصر	دار الأقصى	٣٧ش بهاء الدين - الدراسة	977-5207
مصر	دار الإمام على للطباعة والنشر	المعادى الجديدة - عمارات البترول - خلف مستشفى الهيئة العربية للتصنيع	977-5364
مصر	دار الأمل للنشر والتوزيع	٨ش عبدالعزيز حامد - أول فيصل	977-5823
مصر	دار الأمين	١ش سوهاج خلف قاعة سيد درويش - الهرم - الجيزة	977-279
مصر	دار الأندلس للإعلام والنشر	٥٨ش الجيزة	977-5177

ISBN	عنوان الناشر	اسم الناشر	اسم الدولة
977-5850	ش الجمهورية من ش صلاح سالم - بنى سويف	دار الأندلس للطبع والنشر	مصر
977-5032	١٠٩ ش التحرير - الدقى - الجيزة	دار الإنسان	مصر
977-5033	ش الجمهورية - عابدين - القاهرة	دار الأنصار	مصر
977-5101	ش المطرية - ميدان أحمد ماهر (باب اللوق)	دار الأنوار المحمدية للطبع والنشر	مصر
977-5498	٢٩ش البطل محمد الزيتونى - عزبة الورد - البساتين	دار الآيات للنشر والتوزيع	مصر
977-5191	١٧ش خليل الخياط - مصطفى كامل - الإسكندرية	دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع	مصر
977-5710	٣ش تاج الدول - إمبابة	دار الباشمهندس للتراث	مصر
977-5656	١٤ش الغنام من محمد مقلد - مصطفى النحاس - مدينة نصر	دار البحر الأحمر للنشر والتوزيع	مصر
977-5536	مدينة ٦ أكتوبر - الحى السادس - مجاورة ٧ مدخل ٢ الدور ٥	دار البركة للنشر	مصر
977-5383	٢٩ ش الفجالة	دار البستانى للنشر والتوزيع	مصر
977-5935	٧٠ ش/ محمد فريد أبو الحديد - مدينة نصر الحى السابع	دار البشرى للطباعة والنشر	مصر
977-262	٤٥ طريق مصر حلوان الزراعى - المعادي	دار البشير للنشر والتوزيع	مصر
977-5144	٢٤ش كانوب - كامب شيزار - الإسكندرية	دار البصيرة	مصر
977-9952	٧١ ش عبدالكريم من ش الورديان	دار البناء	مصر

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دار البنية	٤٥ش البطل أحمد عبدالعزيز – المهندسين – جيزة	977-5438
مصر	دار البيان – الإسكندرية	٤٨ش محرم بك – الإسكندرية	977-5770
مصر	دار البيان للنشر والتوزيع	٢٧ش ابن قتيبة – الحى السابع – حى الزهور – مدينة نصر	977-5524
مصر	دار التأليف والنشر للكنيسة الأسقفية	٨، ٩ ش يعقوب بالمالية ٠ القاهرة	977-5027
مصر	دار التحرير للطبع والنشر	٢٤ش زكريا أحمد – القاهرة	977-236
مصر	دار التراث العربى للطباعة والنشر	١٣ش سعدالله – الدرب الأحمر	977-5003
مصر	دار التقوى للنشر	جسر السويس	977-5840
مصر	دار التقوى للنشر والتوزيع	بلبيس – أمام مجلس المدينة	977-5242
مصر	دار التنوير للنشر	٩٠ش الأزهر	977-5753
مصر	دار التوزيع والنشر الإسلامية	٨ ميدان السيدة زينب – القاهرة	977-265
مصر	دار الثقافة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع	٨ش شهداء اليمن – المطرية	977-5138
مصر	دار الثقافة الجديدة	٢٢ش صبرى أبو علم – القاهرة	977-221
مصر	دار الثقافة العربية – بنى سويف	أمام كلية الحقوق – بنى سويف	977-5392
مصر	دار الثقافة العربية للطباعة	٣ش المبتديان – السيدة زينب	977-222
مصر	دار الثقافة المسيحية	٥١ش الجمهورية – القاهرة	977-213

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دار الثقافة للطباعة والنشر	٣ش العباسية – ميدان الظاهر	977-231
مصر	دار الثقافة للنشر والتوزيع	٢ش سيف الدين المهراني – الفجالة، (فرع ثان) ٢٠ تقسيم الجمعية	977-299
مصر	دار الجامعة المصرية	٢٢ ش الدكتور مصطفى مشرفة . الإسكندرية	977-5025
مصر	دار الجامعة الجديدة للنشر	٣٨ش سوتير – الأزاريطة – الإسكندرية	977-5394
مصر	دار الجامعة الجديدة للنشر	٣٨ش سوتير – الأزاريطة – الإسكندرية	977-328
مصر	دار الجامعة للطباعة والنشر	٢٥ش أحمد صالح – الهرم	977-5527
مصر	دار الجمل للنشر والتوزيع	٧ش خان يونس – المهندسين، ص.ب ٨٠ الهرم – الجيزة	977-5209
مصر	دار الجميل للنشر والتوزيع والإعلام	٧ش البرجاسي – جاردن سيتي	977-5849
مصر	دار الحجاز للتراث	بلقاس – القاهرة	977-5134
مصر	دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع	١٤٠ش جوهر القائد – الأزهر	977-300
مصر	دار الحرفيين للصحافة والطباعة والنشر	الجيزة ش المحطة ميدان سوق الأحد ٩ حارة الحلواني / ت: ٥٧٣٠٩٥٧	977-5933
مصر	دار الحرمين للطباعة	١١٢ش مسجد الوطنية – عين شمس – جسر السويس – القاهرة	977-310
مصر	دار الحرية	١ ميدان السيدة زينب	977-5053

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر	١٤ش جواد حسنى - القاهرة	977-5062
مصر	دار الحسام	٤٠ عمارات التوفيق - مدينة نصر - ٣٣أ برج معروف ش رمسيس	977-5659
مصر	دار الحضارة للطباعة والنشر	ش عبدالله بن مسعود العجيزى - طنطا	977-5615
مصر	دار الحقوق للطباعة والنشر	٣١ش المناخ - العباسية	977-5199
مصر	دار الحقيقة للإعلام الدولي	١٧ش عبدالغفار عزيز - دار السلام	977-5373
مصر	دار الحكمة للطبع والنشر والتوزيع	العاشر من رمضان قطعة ٢١٠ القاهرة	977-5626
مصر	دار الحكيم للطباعة والنشر	٤٦ ش التعاون - مدينة الجندول - شبرا	977-5248
مصر	دار الحياة	٢٢ش عبدالخالق ثروت - القاهرة	977-5284
مصر	دار الخدمات النقابية	المساكن الاقتصادية - بلوك ٨ مدخل ٢ شقة ١٠٤ - حلوان	977-5570
مصر	دار الخلفاء	٣٢ش قابل من ش عبد السلام عارف - المنصورة	977-5888
مصر	دار الخليلى للطباعة	٢٧ش مكة - منشية التحرير - عين شمس	977-5796
مصر	دار الدعوة	١ش المنشى - محرم بك - الإسكندرية	977-253
مصر	دار الدعوة السلفية	٥١ش بوليتين - الإبراهيمية - الإسكندرية	977-5321
مصر	دار الرائد للنشر	١٠ش أبى أمامة - الدقي	977-5894

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دار الرسالة للتراث	ميدان الحسين - أمام الباب الأخضر	977-50195
مصر	دار الرشاد	١٤ش جواد حسنى – القاهرة	977-5324
مصر	دار الروضة للنشر والتوزيع	ص.ب: ٢٢٢٧ العتبة – القاهرة	977-5481
مصر	دار الريحان للفنون والنشر	١٠ ش الفتح - بولكى - محطة الوزارة - الإسكندرية	977-5886
مصر	دار الزهراء للنشر	٥٩ش عبادة الأنصارى – العباسية	977-5210
مصر	دار السلام	بلبيس - خلف مسجد التوحيد	977-2586
مصر	دار السلام للطباعة والنشر	١٢٠ش الزهر	977-5146
مصر	دار الشايب للنشر	١٠ش سليمان الحلبى – التوفيقية	977-5521
مصر	دار الشرق	١٢ زقاق السكرى – حارة الجداوى – الدرب الأحمر ت: ٥١٠٥١٣٧	977-5962
مصر	دار الشرق الأوسط للنشر	١٥٣ش الطيران - مدينة نصر	977-5087
مصر	دار الشروق	١٦ش جواد حسنى – القاهرة	977-09
مصر	دار الشويخ للتوكيلات الصحفية والدعاية والإعلان	٥٦٨ش بور سعيد - غمرة	977-5497
مصر	دار الشويخ للتوكيلات الصحفية والدعاية والطبع	٥٦٨ش بور سعيد - غمرة	977-5479

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دار الصالون الثقافى للنشر والتوزيع والإعلام	ص.ب: ١٣٢ - إبراهيم الجندى - العتبة - القاهرة	977-5748
مصر	دار الصحابة للتراث	ش المديرية - أمام البنزينة - طنطا	977-272
مصر	دار الصحابة للطباعة والنشر	١٢ش عمر بن عبدالعزيز - القاهرة	977-5206
مصر	دار الصحوة للنشر والتوزيع	٧ش السراى بالمنيل	977-255
مصر	دار الصديق للنشر والتوزيع	ش المرحومى - المنشية الجديدة - المحلة الكبرى	977-5596
مصر	دار الصفا للطباعة والنشر	٩٣ش أ جسر السويس - مصر الجديدة	977-5662
مصر	دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع - الدقي	٦ أ ش ينبع من ش الأنصار - الدقي	977-5353
مصر	دار الصفوة للطبع والنشر والتوزيع - الغردقة	الغردقة	977-5147
مصر	دار الصفوة للنشر والتوزيع - شبرا	٤٢ش جزيرة بدران - شبرا - القاهرة	977-5959
مصر	دار الضياء للطبع والنشر	٢٧ش محمود الديب - الزيتون	977-5486
مصر	دار الضياء للطبع والنشر	٢٧ش محمود الديب - الزيتون	977-5486
مصر	دار الطباعة والنشر الإسلامية	١٢ش ابن هانئ الأندلسى - مدينة نصر	977-5198
مصر	دار الطريق للطبع والنشر	مساكن المحافظة عمارة ٣ الدور السابع - فيصل	977-5381

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دار الطلاع للنشر والتوزيع والتصدير	٥٩ش عبدالحكيم الرفاعى - مدينة نصر	977-277
مصر	دار العالم الثالث	٣٢ (أ) ش حسين حجازى - القصر العينى - القاهرة	977-5222
مصر	دار العالم الجديد	١ش الأمير قدادار - ميدان التحرير	977-5086
مصر	دار العالم العربى للتوزيع والطباعة والنشر	٢٣ش الظاهر - القاهرة	977-5106
مصر	دار العدالة	٣٩ش الإخلاص متفرع من ش الفيوم - دار السلام	977-5112
مصر	دار العدالة للنشر والتوزيع للكتب القانونية	٧ش الأزهر - القاهرة	977-5172
مصر	دار العقيدة للتراث	١٠١ش الفتح باكوس - الإسكندرية	977-5458
مصر	دار العكلى للكتاب والتجارة	٣٥ش المنيرة - القصر العيني	977-57141
مصر	دار العلم للنشر والتوزيع - الفيوم	حى الجامعة ش أحمس - الفيوم	977-5937
مصر	دار العلم والثقافة للنشر	٦١ش الشيخ محمد النادى - المنطقة السادسة - مدينة نصر	977-5829
مصر	دار الغد العربي	٣ش دانش - العباسية	977-5066
مصر	دار الغد للنشر والإعلان	٥٦ ش ٢٦ يوليو	977-263
مصر	دار الغدير للطباعة والنشر والتوزيع	١٤٠ش نسيم من ش الجلاء - المنصورة	977-5746
مصر	دار ألف للنشر	ش اللاسلكى عمارة ٢/ ٢ - المعادى الجديدة	977-5705

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دار الفتح للإعلام العربي	١ش د. عبدالشافى محمد - الحى السابع - مدينة نصر	977-5269
مصر	دار الفتح للطباعة والنشر	ش الخلفاء الراشدين - تقسيم هوليوبوليس - خلف مستشفى الصدر - المنصورة	977-5397
مصر	دار الفتح للطباعة والنشر والتوزيع	حى الجامعة - ش أحمس الأول - الفيوم	977-5690
مصر	دار الفتوح الإسلامية	١١ش رشيد متفرع من ش السلام - كيت كات - إمبابة	977-5708
مصر	دار الفتى العربي	٩ ش مديرية التحرير - جاردن سيتي	977-5780
مصر	دار الفجر للنشر والتوزيع	٥ ش التيسير - عمارة إيموبيليا الأهرام آخر الملك فيصل - الجيزة	977-5499
مصر	دار الفرجاني	٩ ميدان الذهبى - منشية البكرى - مصر الجديدة	977-5496
مصر	دار الفرسان للنشر والتوزيع	١٣ش محمود بسيونى - ميدان طلعت حرب	977-5630
مصر	دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير	٢٣ش محمد سيف القاضى - كلية البنات - مصر الجديدة	977-297
مصر	دار الفكر الإسلامي	١٩٥ش الجيش - القاهرة	977-5378
مصر	دار الفكر الجامعي	٣٠ ش سوتير - الأزاريطة أمام كلية الحقوق - الإسكندرية	977-5160
مصر	دار الفكر الحديث للطباعة والنشر	١٥ش شريف - القاهرة	977-5034

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دار الفكر العربي	٦ أ ش جواد حسنى القاهرة ٢٧ ش عبدالعظيم راشد من ش شاهين – الدقي	977-10
مصر	دار الفكر المصرى	٦٨ش فاطمة الزهراء من ش وادى النيل خلف مدرسة زوسر – كوبرى القبة	977-5960
مصر	دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع	٢٥ش لبيب – المنطقة الثامنة – مدينة نصر	977-5091
مصر	دار الفنون العلمية	محطة الرمل – الإسكندرية	977-5613
مصر	دار الفيصل للنشر والترجمة والتأليف	١٢ ش الثورة – خلف نادى الصيد	977-5071
مصر	دار القادسية للنشر والتوزيع	xxxx	977-5055
مصر	دار القارئ العربي	٣١ش عبد العزيز – العتبة – القاهرة	977-5608
مصر	دار القارئ العربى للنشر والتوزيع والإعلان	١٤ش عبد الله درار – الدور الثالث – أرض الجولف – مصر الجديدة	977-5444
مصر	دار القبس للنشر والوزيع	١ش جواد حسنى – الإبراهيمية – الإسكندرية	977-5214
مصر	دار القدس	٢٦ش إسماعيل أباظة – لاظوغلى	977-5668
مصر	دار القلم – الزقازيق	ش المكاتب – الزقازيق	977-5824
مصر	دار القلم – القاهرة	٣٦ش القصر العينى – ص.ب ٦٥ مجلس الشعب – القاهرة	977-5550
مصر	دار القلم للتراث	١٤١ ش الملك فيصل – الهرم – القاهرة	977-5123
مصر	دار القومية العربية للثقافة والنشر	ص.ب ١٢٦٥ – القاهرة	977-5555

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دار الكاتب للطباعة والنشر	٥ش طلعت حرب – طنطا	977-5805
مصر	دار الكتاب الجامعي	٨ ش سليمان الحلبى – التوفيقية – القاهرة	977-203
مصر	دار الكتاب الحديث	٩٤ ش عباس العقاد – مدينة نصر	977-5758
مصر	دار الكتاب الصوفي	١١٤ ش مجلس الشعب	977-5273
مصر	دار الكتاب العربى	٥٢ ش عبد الخالق ثروت شقة ١١	977-5346
مصر	دار الكتاب المصرى اللبنانى	٣٣ ش قصر النيل – القاهرة	977-238
مصر	دار الكتاب المقدس	٧٠ ش الجمهورية ت: ٥٨٨٥١٢٥	977-230
مصر	دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع	٨ ش حسن خليل – ميدان العزيز بالله – الزيتون	977-5079
مصر	دار الكتب الجامعية	١٨ ش سيروستريس – الإسكندرية	977-5004
مصر	دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع	٥٠ ش الشيخ ريحان – عابدين	977-287
مصر	دار الكتب القانونية – المحلة الكبرى	السبع بنات – ٢٤ ش عدلى – المحلة الكبرى	977-5237
مصر	دار الكتبي	٨ ش ٧٨ – معادى السرايات	977-5235
مصر	دار الكرامة	ش ناهية – بولاق الدكرور – الجيزة	977-5408
مصر	دار الكلمة الطيبة	١٠ ش أبو بكر الصديق – ألماظة	977-5462
مصر	دار الكلمة للنشر	٣٨ ش الثورة – السكة الجديدة – المنصورة	977-311
مصر	دار الكلمة للنشر والتوزيع	٣٨ش الثورة – السكة الجديدة – المنصورة	977-5826

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دار الكنوز للثقافة والعلوم	شبين القناطر – قليوبية	977-5539
مصر	دار اللطائف	٣١٧ ش بورسعيد – السيدة زينب	977-5644
مصر	دار اللواء	٤ ش غنيم – امتداد حسن محمد – فيصل	977-5204
مصر	دار المجد للدراسات والبحوث الهندسية	٦ ش على فهمى كامل – مصر الجديدة – خلف نادى النصر	977-5078
مصر	دار المدائن	العجيم – البيطاش – مدينة الأندلس عمارة ١٤ – الإسكندرية	977-5339
مصر	دار المدينة المنورة	١١٤ ش مجلس الشعب – القاهرة	977-5075
مصر	دار المرأة العربية للنشر (نور)	٩ ش مديرية التحرير – جاردن سيتي	977-5563
مصر	دار المروة للتوزيع	١٨٥ش طريق جمال عبد الناصر – سيدى بشر – الإسكندرية	977-5600
مصر	دار المروة للطبع والنشر والتوزيع	المشتل – حى الجامعة ش حورس – الفيوم	977-5740
مصر	دار المستقبل العربي	٤١ ش بيروت – مصر الجديدة	977-239
مصر	دار المسلم	xxxxx	977-5044
مصر	دار المصحف	xxxxx	977-17
مصر	دار المصطفى للطباعة والتصوير	ش المسيرى – الجمهورية المحلة الكبرى	977-5908
مصر	دار المطبوعات الجامعية	٣٠ش مصطفى مشرفة – الإسكندرية	977-5036
مصر	دار المطبوعات الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع	٥ش سان مارك خلف سنترال المنشية – الإسكندرية	977-207

ISBN	عنوان الناشر	اسم الناشر	اسم الدولة
977-5100	٩٥ ش ٩ المعادي	دار المطبوعات الدولية	مصر
977-02	١١١٩ ش كورنيش النيل	دار المعارف	مصر
977-5045	١٥ش صبرى أبو علم - باب اللوق	دار المعرفة	مصر
977-273	٤٠ش سوتير - الأزاريطة - الإسكندرية	دار المعرفة الجامعية	مصر
977-5732	٥٠ش الشيخ ريحان - عابدين . القاهرة	دار المقطم للنشر والتوزيع	مصر
977-5297	عمارة ٣٢ عمارات أبو الفتوح مدكور - الهرم	دار الملتقى العربى للطبع والنشر	مصر
977-295	٩ش حسن العدوى - خلف جامع الحسين	دار المنار	مصر
977-5103	٨ش السيدة عائشة - الخلفاوى - شبرا	دار المنار الحديثة	مصر
977-5598	٢٨ش مجمع المصالح - الزقايق	دار المهندسون للطبع والنشر والتوزيع	مصر
977-251	٣٨ش القصر العيني، ص.ب: ٢٤ دواوين - القاهرة	دار الموقف العربي	مصر
977-5915	عمارات التطبيقين ش فريد ندى - بنها الجديدة	دار النجاة واليقين للتجارة والتوزيع	مصر
977-5089	٢٤ش المنصور محمد - الزمالك	دار النخيل للنشر والإعلان	مصر
977-5606	٢٠ش على بر متفرع من ش الأربعين - جسر السويس	دار الندوة العالمية للنشر والتوزيع	مصر
977-5582	٢٣ش المنيا - عمارة الاستعلامات - محطة الرمل - الإسكندرية	دار الندوة للنشر	مصر
977-5936	٢٩ عمارات العبور - صلاح سالم - مدينة نصر	دار الندى للنشر والتوزيع والطباعة	مصر

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دار النديم للصحافة والنشر	٦ أ ش جواد حسنى - القاهرة	977-5547
مصر	دار النشر الأسقفية	٣٠ش شبرا	977-5884
مصر	دار النشر للجامعات	١٦ش عدلي، الدور الثالث	977-5526
مصر	دار النشر للجامعات	٢١ش القبة مصر الجديدة - القاهرة	977-316
مصر	دار النشر هيرزون	١٢ شارع محمد بيومى - أرض الجولف - مصر الجديدة	977-264
مصر	دار النهار للنشر والطبع والتوزيع	٧ ش الجمهورية - عابدين	977-5658
مصر	دار النهر للنشر والتوزيع	١٤ ش مصدق - الدقي	977-5617
مصر	دار النهضة العربية	٣٢ ش عبدالخالق ثروت	977-04
مصر	دار النهضة العربية - بنى سويف	١ش صلاح سالم - بنى سويف	977-5866
مصر	دار النيل	ش على مبارك - المنصورة	977-5558
مصر	دار النيل للطباعة والنشر	ش مستشفى الصدر - المنصورة	977-5602
مصر	دار الهداية	٢٨ ش يوسف عباس - مدينة نصر	977-5502
مصر	دار الهدف للنشر	سراى القبة - عمارات رئاسة الجمهورية عمارة ١١ أ	977-5459
مصر	دار الهدى - الهرم	٢٣٢ ش الملك فيصل - التعاون - الهرم	977-5333
مصر	دار الهدى للنشر - المنيا	المنيا - ٦ عمارات مستشفى الصدر شاهين	977-5822
مصر	دار الهدى للنشر والتوزيع - القليوبية	ش الدكتور الخمساوى - عرب العبابدة طريق الخانكة - القليوبية	977-5798

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دار الهدى للنشر والتوزيع - مدينة نصر	٢٥ ش محمد طلعت سالم - مدينة نصر	977-5340
مصر	دار الهلال	١٦ش محمد عز العرب < المبتديان سابقا> - القاهرة	977-07
مصر	دار الوحدة للكتاب	١٠٨ ش الوحدة - إمبابة	977-5643
مصر	دار الوعى الإسلامي	ش الفار - دسوق	977-5292
مصر	دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر	فيكتوريا ش ملك حفنى قبلى بجوار مساكن دربالة - الإسكندرية	977-5904
مصر	دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر	ش ملك حفنى - دربالة - خلف بلوك ٣ - فكتوريا - الإسكندرية	977-327
مصر	دار الوفاء للطباعة والنشر - المنصورة	ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب عمارة الوفاء - المنصورة	977-15
مصر	دار الولاء الإسلامى للنشر والتوزيع	مركز بدر - مديرية التحرير - البحيرة ٠٤٥/ ٦٢١٣٧٢	977-5957
مصر	دار الولاء للتراث	ش الجامع - منشية شديد بجوار معرض المسلمى للسيارات - الزقازيق	977-5542
مصر	دار الياس	١ ش كنيسة الروم الكاثوليك - الظاهر	977-304
مصر	دار اليرموك	ميت غمر بجوار مدرسة الثانوية العكسرية	977-6539
مصر	دار اليقين للنشر والتوزيع	ش عبدالسلام عارف - المنصورة	977-5268
مصر	دار أم القرى للخدمات العلمية	٣ ش الجلاء أمام بوابة الجامعة - المنصورة	977-5272
مصر	دار أميجو للنشر والتوزيع	٦ ش أبو كامل - غيط الصعيدى - محرم بك - الإسكندرية	977-5525

ISBN	عنوان الناشر	اسم الناشر	اسم الدولة
977-5718	٣ش الجيش - ميدان العتبة	دار أهل السنة	مصر
977-5184	بيلا - كفر الشيخ	دار بلال للنشر والتوزيع	مصر
977-5150	٩٢ (أ) ش محمد فريد، ص.ب: ٦ باب اللوق - القاهرة	دار ثابت للنشر والتوزيع	مصر
977-5259	١٧ش الشيخ صالح الجعفرى - الدراسة - القاهرة	دار جوامع الكلم	مصر
977-247	القاهرة	دار حراء - القاهرة	مصر
977-248	ش عدنان المالكى بأرض سلطان - المنيا	دار حراء - المنيا	مصر
977-5488	٥ ش عمارات البترول المعادى الجديدة	دار داع للنشر	مصر
977-5326	ش الوفاء والأمل - الجيزة	دار درويش للطباعة	مصر
977-5715	١ ش على إسماعيل من فيصل - الهرم - الجيزة	دار ديوان للنشر	مصر
977-5912	٦ أ ش جواد حسنى - القاهرة	دار رع للنشر	مصر
977-5515	٦ش على شريف - المنيل	دار رندة للنشر والتوزيع	مصر
977-5905	٧ش البستان - ميدان التحرير/ ت: ٨٧٩٨٠٩٨ - ٥٧٩٦٠٦	دار روائع للنشر والتوزيع	مصر
977-5767	١٤ش إبراهيم الدسوقى من ش الاتحاد - الطالبية - فيصل - الجيزة	دار روما للنشر والتوزيع	مصر
977-5789	القاهرة	دار زهراء الشرق	مصر
977-5484	٨حارة السيد جوهر - حسن الأكبر - عابدين ٠ القاهرة	دار زهران للنشر والتوزيع	مصر
977-5728	٦ش الديوان - جاردن سيتي	دار سبيل	مصر

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دار سعاد الصباح	١٣ المقطم – القاهرة	977-274
مصر	دار سفنكس للطباعة والنشر	ميدان طلعت حرب	977-5185
مصر	دار سلمى للنشر	٤ش خيرت – لاظوغلى – السيدة زينب	977-5695
مصر	دار سنابل للنشر والتوزيع	١٢٢ش السكة القديمة – المنصورة	977-5657
مصر	دار سوزان كرارة	١٣ ش الشيخ قمر – ميدان الجيش	977-5512
مصر	دار سيد أبيس للنشر	٧٣ش فؤاد – الإسكندرية	977-5633
مصر	دار سيشات	٥ش حمودة حامد أرض نوبار – شبرا الخيمة – القاهرة	977-5418
مصر	دار شرقيات للنشر والتوزيع	٥ش محمد صدقى ٠- متفرع من هدى شعراوى – باب اللوق	977-283
مصر	دار شمس المعرفة للطبع والنشر	١٣ أ ش عدى – الدقي، ٣٨ ش جامع العيسوى – دار السلام	977-5182
مصر	دار صادق للنشر	١٠ش عبدالمنعم سند – الإبراهيمية – الإسكندرية	977-5337
مصر	دار صوت العرب للثقافة والإعلام	١٠ ش حندوسة – جيزة	977-5426
مصر	دار طرادكو للدعاية والنشر	١٨ ش الجامع أرض أبو سعدة – شبرا الخيمة	977-5885
مصر	دار عبدالواحد لتجهيزات الطباعة	١١ش السلام – مدينة ركن حلوان – كورنيش النيل – القاهرة	977-5926
مصر	دار عثمان للنشر والتوزيع	١ ش خالد بن الوليد من ش زغلول – مشعل – الهرم	977-5240

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دار عروة للنشر	المساكن التعاونية القومية - ش محمد النادى - الزقازيق	977-5380
مصر	دار علاء الدين للطباعة والنشر	٥ش المنصورة - ميدان الجامع - مصر الجديدة	977-5255
مصر	دار علاء الدين للنشر والتوزيع والطباعة	٣ش القصر خلف فندق قاعود - سبورتنج - الإسكندرية	977-5858
مصر	دار عماد للنشر والتوزيع	١١ش الأزهرى من ش أحمد عرابى - شبرا الخيمة	977-5559
مصر	دار عمروكو للنشر	١٣ ميدان أحمد حلمى شبرا	977-5696
مصر	دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع	١، ٣ ش كامل صدقي - الفجارة - القاهرة	977-215
مصر	دار فجر للنشر والتوزيع	١٩ش عبدالعزيز الزمرانى - الحدائق - كفر الدوار	977-5885
مصر	دار فيلوباترون للترجمة والنشر	عمارات العبور رقم ٧ ش صلاح سالم - القاهرة	977-5287
مصر	دار قباء للطباعة والنشر	المنطقة الصناعية الأولى C1 العاشر من رمضان	977-303
مصر	دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع	١٨ش ضريح سعد متفرع من ش القصر العيني	977-5599
مصر	دار قطر الندى	٢٨ش جامع السلام - محطة حسن محمد طريق فيصل - الهرم	977-5356
مصر	دار قطر الندى للكتاب	عمارات الأوقاف - أسيوط	977-5839
مصر	دار لوتس للنشر	١٢ش ١٥ المعادى - القاهرة	977-5441

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دار مايو الوطنية للنشر	١٦ش المنتزه – الزمالك	977-5152
مصر	دار مجلة مرقس	٥٠ أ ش شبرا	977-5545
مصر	دار محرم للطباعة الحديثة	الزقازيق	977-5179
مصر	دار محمود للنشر والتوزيع	٩ش محمود البارودى - باب الخلق	977-5312
مصر	دار مصر العربية للإعلام والنشر	٣ش على مكرم من ترعة الجبل – حدائق القبة	977-5638
مصر	دار مصروان	٥ش مجرى السيل – ثكنات المعادي	977-5594
مصر	دار مكة للتوزيع	ميت فارس – دكرنس – دقهلية	977-5623
مصر	دار مونى للنشر والتوزيع	٢٣ش المسجد الأقصى – بولاق الدكرور – الجيزة	977-259
مصر	دار ميراى – طباعة ونشر وتوزيع	٣٢ش عبد المنعم رياض – العصافرة – الإسكندرية	977-5548
مصر	دار مينا للطباعة	مدينة ستة أكتوبر – الحى السادس مجاورة ١٠ عمارة ٢٥	977-5870
مصر	دار نشر الثقافة	١٣ش حسبو المتفرع من ش منشا محرم بك – الإسكندرية	977-5246
مصر	دار نشوى للخدمات التعليمية	١٠٨ش مصر حلوان الزراعى – دار السلام	977-5446
مصر	دار نهر النيل للطباعة والنشر والتوزيع	٤ش عبد المجيد بدوى العمرانية الغربية	977-5878
مصر	دار نور الإسلام	٧٠ش سيد عبد الحفيظ – آخر الحلو – طنطا	977-5807
مصر	دار والى الإسلامية للنشر	عزبة عقل – المنصورة	977-5279

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دار وحيد يوسف للطباعة والنشر	٣٩ش مختار أباظة - جسر السويس طريق مصر الإسماعيلية الصحراوي	977-5686
مصر	دار وليد للطباعة والنشر	٢٧ ش ابن الكورانى - جزيرة بدران - شبرا	977-5328
مصر	دار ومطابع المستقبل	١١ ش كامل صدقى - الفجالة	977-5365
مصر	دار ومكتبة النصر للطبع والنشر	٧ش أحمد صبرى - الزمالك	977-5831
مصر	دار ومكتبة النيل	١٤٧ ش السودان - المهندسين	977-5672
مصر	دار ياسمينا	١٤ش صلاح الدين الأيوبى - المساكن التعاونية - الزقازيق	977-5591
مصر	دار يوحنا الحبيب للنشر والطبع	١ ش أحمد تيمور ميدان سانت فاتيما - مصر الجديدة	977-5506
مصر	دار الحكيم للدراسات والنشر والإعلان	٢١ ش الخليفة المأمون - روكسى - القاهرة	977-5202
مصر	دار العلم	ديرب نجم - شرقية - بجوار الميكنة الزراعية	977-5689
مصر	دير السيدة العذراء - براموس	وادى النطرون	977-5088
مصر	دير السيدة العذراء المحرق	أسيوط	977-5713
مصر	دير الشهيد العظيم أبى سيفين	xxx	977-5102
مصر	دير الشهيد العظيم مارمينا - مريوط	مريوط	977-5118
مصر	دير القديس انبا مقار	طريق مصر - الإسكندرية	977-240

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	دير مارمينا - مريوط	مريوط - الإسكندرية	977-5809
مصر	ذات النطاقين للطباعة والنشر	٣١ش محمد فرج الله - دار السلام	977-5142
مصر	رابطة مرتلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية	١٣ ش الباشا - شبرا	977-5898
مصر	رامتان للإعلام الإسلامى والعربي	١١ش النحاس سكة سندوب - المنصورة	977-5580
مصر	رامتان للنشر والتوزيع	٣ ميدان الرمل - الإسكندرية	977-5681
مصر	رواى للطباعة والإعلان	١٥ ش عمر بن عبدالعزيز - العصافرة قبلى - الإسكندرية	977-5405
مصر	رياض الصالحين	المشتل أمام كلية الخدمة الاجتماعية - الفيوم	977-5476
مصر	ستار برس	٤٠ ش المحولات الكهربائية - محطة المطبعة - الهرم	977-5304
مصر	سفير للدعاية والإعلام والنشر	٥ش جزيرة العرب - المهندسين	977-261
مصر	سليكت جروب	٤ عمارات العبور - ش صلاح سالم	977-5480
مصر	سنابل للنشر والتوزيع	٣٦ش عمران - بين السريات	977-5634
مصر	سينا للنشر	١٨ ضريح سعد متفرع من ش القصر العيني	977-288
مصر	شبيك لبيك للدعاية والنشر	ش جامعة الدول العربية - المهندسين	977-5518
مصر	شركة أبو الهول للنشر	٣ش الشواربى - القاهرة	977-5493
مصر	شركة أجروتك للزراعة الحديثة	٤٣ش محمد مظهر - الزمالك	977-5847

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	شركة الأسبوع للصحافة والطباعة والنشر	٤٥ أ ش شامبليون – خلف دار القضاء العالى – ت: ٥٧٧٥٥٩٣/ ٠٩٠	977-5846
مصر	شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع	١٩ ش حسين رياض – عابدين	977-5130
مصر	شركة الأنباء للإعلام	٤ ش الظافرة – العجوزة – الجيزة	977-5181
مصر	شركة الإنسان للخدمات الصحفية والمعلومات	٤ ش دار الشفا – جاردن سيتى – شقة ٥٠١	977-5164
مصر	شركة الأهرام الدولية للخدمات الطبية والدعاية	٢٥ ش خالد أمين – التعاون – الهرم	977-5871
مصر	شركة البيت للنشر	٣٩ ش مجلس الأمة	977-5509
مصر	شركة التسويق للطباعة والتصوير	٩٢ ش أحمد الزيات – الدقى – الجيزة	977-5692
مصر	شركة الجمهورية للنشر والتوزيع	ش المصرى – المحلة الكبرى	977-5903
مصر	شركة الحسينى للكمبيوتر ونظم للمعلومات	٢٤ ش الطيران – مدينة نصر	977-5236
مصر	شركة الدقهلية الوطنية للطباعة والنشر	ص.ب: ١١٧ – المنصورة	977-5469
مصر	شركة الشرق الأوسط للنشر والإعلان	٧ ش المشروع السويسرى – مدينة نصر	977-5466
مصر	شركة الشمرلى للطبع والنشر	٤٧ ش المنطقة الصناعية بالعباسية	977-5022

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	شركة الشمرلى للطبع والنشر والأدوات الكتابية	القاهرة	977-5022
مصر	شركة الصفا للطباعة والترجمة والنشر	٤٣ ش عبدالخالق ثروت - شقة ١	977-5097
مصر	شركة الصفوة للنشر والتوزيع والخدمات	المطبعية - ١١٦ش جمال الدين الشيال عمارة ١٥ - مدينة نصر	977-5733
مصر	شركة الفارس للطباعة والدعاية	٣٠ش الحرية من ش النزهة - مصر الجديدة	977-5920
مصر	شركة الفتح للطباعة والنشر والتوزيع	١٠٥ ش داير الناحية - الدقي	977-5842
مصر	شركة الفجر للطبع والنشر	مدينة العاشر من رمضان المنطقة الصناعية	977-5131
مصر	شركة الفرسان للنشر	٧٦ ش العروبة - مصر الجديدة	977-5930
مصر	شركة القديس وشركاه	ش نهر النيل - الأقصر	977-5924
مصر	شركة المدير	٢ش محمد المهدى أرض الجولف - مصر الجديدة	977-5752
مصر	شركة المدينة للتسويق والإعلان مصر الدولية	١ ش النادى الجديد - بجوار المركز الأولمبى - المعادى الجديدة	977-5948
مصر	شركة المشروعات التعليمية	٢٧ش محمد توفيق دياب من ش مكرم عبيد - مدينة نصر	977-5398
مصر	شركة المنار العربى للطباعة والنشر	١ ش العامل الأول - إمبابة - جيزة	977-5404

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	شركة النعام للطباعة والتوريدات	٥ أ ش متحف المطرية	977-5642
مصر	شركة انفو	٩٠ ش أحمد عرابى – عمارة الأوقاف الدور ١٦ شقة ٢ – المهندسين	977-5218
مصر	شركة إيجيبشن اكسبريس للتسويق والدعاية والإعلان	ش زكى بدوى من طريق الكورنيش – ستانلى – الإسكندرية	977-5909
مصر	شركة بروباجندا للدعاية والإعلان	١٢ ش جمعية النسر – المهندسين	977-5434
مصر	شركة بنها للنشر والإعلان – سيدكو	٥ ش عبدالموجود خلف معهد التكنولوجيا – بنها الجديدة	977-5275
مصر	شركة بونس للدعاية والتسويق	٥٩ش إيران – الدقى – الجيزة	977-5571
مصر	شركة توزيع المطبوعات المصرية	٩٠ ش وادى النيل – المهندسين شقة ٢٠	977-5504
مصر	شركة توزيع كهرباء	الإسكندرية	977-5322
مصر	شركة جلاكسيا للإعلان	٢٠ش قيتباى – مصر الجديدة	977-5590
مصر	شركة سبرينت	٣٧ش الشيخ محمد رفعت – مصر الجديدة	977-5517
مصر	شركة سطور	٨ تقسيم الشيشينى – كورنيش المعادى – عمارة بستان النيل – الدور العاشر	977-5868
مصر	شركة سفير انترناشيونال للدعاية والتسويق	٣ش المراغى – العجوزة – الجيزة	977-5641
مصر	شركة سما للنشر والتوزيع	٢٩ش الرشيدى من القصر العيني	977-5843

ISBN	عنوان الناشر	اسم الناشر	اسم الدولة
977-5323	١٠ش يوسف عباس مدينة نصر - القاهرة	شركة سوزلر للنشر	مصر
977-5098	١٤ش سالم سالم - العجوزة	شركة شريف برعى للدعاية والنشر	مصر
977-5853	٨ش عمر جمال - التعاون - فيصل - الهرم	شركة صلاح إبراهيم للخدمات الإعلانية المتكاملة	مصر
977-5127	٦ش صلاح الدين الأيوبى - الجيزة	شركة فاكت للدعاية والنشر	مصر
977-5510	١٤٣ ش التحرير - الدقي	شركة فيعانى وشركاه	مصر
977-5303	٣٦ش سعد زغلول - عمارة شيكوريل - الإسكندرية	شركة قايتباى للطباعة والنشر والتوزيع	مصر
977-5820	٧ش البرازيل - الزمالك - القاهرة	شركة قمر تريد	مصر
977-5893	١٧ش جواد حسنى - الإبراهيمية	شركة كوندور برودكشنز للدعاية والإعلان	مصر
977-5419	١٩أ ش الخليفة المأمون - مصر الجديدة	شركة مارك الدولية	مصر
977-5635	عمارة برج الجزائر - ش مصر حلوان الزراعى - المعادي	شركة ماستر ميديا	مصر
977-5862	٤٠ش سوتير - الأزاريطة - الإسكندرية	شركة ماهى لخدمات الكمبيوتر	مصر
977-5472	٤ش ناصر متفرع من ش فاطمة رشدى - الهرم	شركة مطابع أهرام الجيزة الكبرى	مصر
977-5551	ش٧٨ المعادي	شركة منى خاطر للنشر	مصر

ISBN	عنوان الناشر	اسم الناشر	اسم الدولة
977-5456	٥٧ش إيران – الدقى	شركة مودكو للدعاية والإعلان	مصر
977-5786	٤ش اللواء أحمد محمد على – مصر الجديدة	شركة ميتا كيديا لتقنية المعلومات	مصر
977-5640	٢٦ش المحروسة – العجوزة – جيزة	شركة ميجا للدعاية والإعلان والتوريدات	مصر
977-5845	٩ ش سيزوستريس – العطارين – الإسكندرية	شركة هاربو قراتس للنشر والتوزيع	مصر
977-5325	١٢ش رشدان – ميدان المساحة – الدقي	شركة هوبو للنشر	مصر
977-5653	٦٩ش جمال الدين دويدار – المنطقة الثامن – مدينة نصر	شمس الفكر	مصر
977-5382	٢٣ أ ش الإمام على – مصر الجديدة	شهد للنشر والإعلام	مصر
977-5818	العاشر من رمضان المجاورة ٤ قطعة ٦٣	صالح بصلة الإعلانية الإعلامية	مصر
977-5461	١٠٤ ش العباسية	طيبة للدراسات والنشر	مصر
977-254	٢ ميدان سيدنا الحسين	عالم الفكر للطباعة والنشر والتوزيع	مصر
977-232	٣٨ش عبدالخالق ثروت	عالم الكتب	مصر
977-5923	٤٠٨ش طنطا – حدائق القبة	عالم الكمبيوتر والطباعة	مصر
977-5077	ش الثانوية – المنصورة	عامر للطباعة والنشر	مصر
977-5797	٧ش السلام – المهندسين – أرض اللواء	عربية للطباعة والنشر	مصر
977-5471	١٥ش نابلس المتفرع من ش شهاب – القاهرة	عربية للطباعة والنشر	مصر

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية	٦ش يوسف فهمى - اسباتس - الهرم - الجيزة	977-322
مصر	عيون جديدة	١٣ش عبدالحميد متفرع من ش سوريا - خلف مستشفى السلام	977-5605
مصر	فالكون للدعاية والإعلان	٥ش البطل أحمد عبد العزيز باب اللوق	977-5164
مصر	فرسان الكلمة للنشر والتوزيع	١٤٣ ممدوح سالم - مدينة نصر أمام باب ١٠ لمعرض القاهرة	977-5768
مصر	فوكس للكمبيوتر	٢ش عمر مكرم من ش أنور السادات - شبين الكوم - المنوفية	977-5942
مصر	قصر السينما	٤ ش السلاملك - جاردن سيتى - خلف دار الحكمة	977-5212
مصر	كايرو ستى كي	٤٧ش الرشيد - الصحفيين	977-5934
مصر	مكتبة بسام	٨ش عبدالعزيز حامد - أول فيصل - جيزة	977-5721
مصر	كل الفنون للنشر	ش٥ شمال من ض ٤٥ - العصافرة القبلية - الإسكندرية	977-5554
مصر	كلاسيك للدعاية والإعلان	٤١ش سعدالدين من النحاس - طنطا	977-5587
مصر	كمبيو ساينس العربية لعلوم الحاسب	٤٩ ش الحجاز - مصر الجديدة	977-5735
مصر	كنوز للإنتاج الإعلامي	١٠ش عمر طوسون المتفرع من ش أحمد عرابى - العجوزة - الجيزة	977-5307
مصر	كنيسة الأخوة	٣ش جزيرة بدران	977-321

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	كنيسة السيدة العذراء - القناطر	القناطر الخيرية	977-5654
مصر	كنيسة السيدة العذراء - الوراق	الوراق - وراق الحضر	977-5384
مصر	كنيسة السيدة العذراء - محرم بك	محرم بك - الإسكندرية	977-5308
مصر	كنيسة السيدة العذراء - المعلقة	مصر القديمة - محطة مارجرجس - بجوار المتحف القبطي	977-5267
مصر	كنيسة السيدة العذراء - بالوجوه	٣ش الوجوه الترعة البولاقية - شبرا	977-5428
مصر	كنيسة السيدة العذراء - مارجرجس	برديس - سوهاج - مركز البلينا	977-5648
مصر	كنيسة العذراء - روض الفرج	روض الفرج	977-5889
مصر	كنيسة العذراء مريم - جرجا	جرجا	977-5468
مصر	كنيسة القديس سمعان الدباغ	المقطم - القاهرة	977-5529
مصر	كنيسة الأنبا تكلا هيمانوت	٣٥ش بوليتين - الإبراهيمية - الإسكندرية	977-5779
مصر	كنيسة النعمة	٥ش العزيزى - مصر القديمة	977-5289
مصر	كنيسة رئيس الملائكة ميخائيل	كفر يوسف سمرى - منيا القمح	977-5825
مصر	كنيسة مارجرجس	ش أحمد ذكرى - حدائق المعادي	977-5233

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	كنيسة مارمرقص	ش كليوباترا - مصر الجديدة	977-5836
مصر	لجنة التحرير والنشر بمطرانية بنى سويف والبهنسا	مطرانية بنى سويف والبهنسا	977-5108
مصر	لجنة خلاص النفوس	١٢ش قطعة - شبرا القاهرة	977-210
مصر	لجنة النشر بمطرانية الأقباط الأرثوذكس	ص.ب: ٨٥ الفيوم	977-5857
مصر	لوجوس برنت سنتر	٧ش أبو المحاسن - روكسى مصر الجديدة	977-5607
مصر	مؤسسة أخبار اليوم	ش الصحافة	977-08
مصر	مؤسسة اديناور	٣٥ ش أبو الفدا - الزمالك	977-5650
مصر	مؤسسة الإخلاص للطباعة والنشر	بنها منشية النور ش طريق الشموت - بجوار المدرسة	977-5388
مصر	مؤسسة الأسرار للصحافة والطباعة والنشر	١٦ ش محمد يوسف سليم - مصر الجديدة - ميدان جامع الفتح	977-5660
مصر	مؤسسة الأمانى العربية للاستثمار	٦ش مصطفى كامل - فيصل - الهرم	977-5788
مصر	مؤسسة الأهرام	٦ش الجلاء - القاهرة	977-13
مصر	مؤسسة الثقافة الجامعية	٤٠ش سوتير - الأزاريطة - الإسكندرية	977-5009
مصر	مؤسسة الثقافة العمالية	ناصية ش عباس العقاد	977-5124
مصر	مؤسسة الحلبى	ش جواد حسنى - القاهرة	977-5010
مصر	مؤسسة الخليج العربي	١٩٥ش ٢٦ يوليو - العجوزة	977-507

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	مؤسسة الزهراء للدعاية والنشر	كفر الشيخ - منشأة عباس	977-5457
مصر	مؤسسة العروبة للطباعة والنشر	١٣ش ٦ أكتوبر - آخر جسر السويس	977-5104
مصر	مؤسسة الفتح للطباعة والنشر	خلف ٤٤ش سوتير - الاسكندرية	977-5245
مصر	مؤسسة القديس انطونيوس	القاهرة	977-5057
مصر	مؤسسة المختار للنشر والتوزيع	٦٥ ش النزهة - مصر الجديدة	977-5283
مصر	مؤسسة النجاح للطباعة والنشر	٨١ش سليم الأول - الزيتون	977-5403
مصر	مؤسسة النصر للدعاية والإعلان	شربين - دقهلية	977-5565
مصر	مؤسسة النيل للتصدير والتجارة الدولية	مساكن الحرفيين - الدويقة - بلوك ٣٨	977-5410
مصر	مؤسسة أمون الحديثة للطبع والنشر	٥١٥ ش أحمد الزمر - الحى العاشر - م. نصر	977-5477
مصر	مؤسسة إيجيبت مان للصحافة والإعلام	١٣٢ ش يوسف السباعى - السيدة زينب - القاهرة	977-5949
مصر	مؤسسة بدران للنشر والتوزيع	٥ش الشواربى برج أى سى سنتر	977-5410
مصر	مؤسسة حورس الدولية	١٤٤ش طيبة - سبورتنج - الإسكندرية	977-5902

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر	دار السلام - المطبعة - العيسوية - المعادي	977-229
مصر	مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر	٩٢ ش القصر العيني	977-202
مصر	مؤسسة روز اليوسف	٨٩ (أ) ش القصر العيني	977-201
مصر	مؤسسة سجل العرب	٢٦ شريف - القاهرة	977-228
مصر	مؤسسة شباب الجامعة	٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - الإسكندرية	977-212
مصر	مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع	٩ أ ش السكاكيني - الظاهر - القاهرة	977-5969
مصر	مؤسسة فريدريش إيبرت	٣١ش لبنان - المهندسين	977-5759
مصر	مؤسسة فينوس للنشر	٤١ ش محمد فريد	977-5803
مصر	مؤسسة قرطبة	٦٤ ش الخليفة - مدينة الأندلس - الهرم	977-5234
مصر	مؤسسة كلاس	٣ش الأندلس - مصر الجديدة	977-5700
مصر	مؤسسة مصر للطباعة والنشر	١٨ ش سوق التوفيقية	977-5413
مصر	مؤسسة مينا	٢٦ش الفتح - النعام - المطرية	977-5575
مصر	ماس للنشر	٩ش التحرير - الدقى الجيزة	977-269
مصر	ماستر كمبيوتر ميديا	١٠ ش المحافظ - الزقازيق	977-5620
مصر	مجلس الشورى	القاهرة	977-5712
مصر	مجلة الرافعي	طنطا - ١ش الأوقاف	977-5464
مصر	مجمع البحوث الإسلامية	الأزهر - القاهرة	977-5001

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	مجمع اللغة العربية	القاهرة	977-5037
مصر	مجمع اللغة العربية	٢٦ ش مراد الجيزة	977-5037
مصر	مجموعة التاج للكتب التعليمية	١٢ ب - ش إسماعيل أباظة - من ش القصر العيني	977-5534
مصر	مجموعة النيل العربية طباعة نشر توزيع	٣٠ش جعفر الصادق من امتداد ش الطيران - مدينة نصر	977-5919
مصر	مجموعة رجال الأعمال الشباب المصرية	٢ش شريف - عمارة اللواء الدور ٥	977-5799
مصر	مركز إعلام الوطن العربي	٢٨ شارع الحسين متفرع من عمان - المهندسين - الجيزة	977-5258
مصر	مركز أكسفورد للاستشارات الإدارية	٧٢ش مصدق - الدقي - الجيزة	977-5624
مصر	مركز الأجيال للإعلام والنشر	برج على زكى الدور الأول أمام مبنى محافظة الزقازيق	977-5917
مصر	مركز الأحلام للكمبيوتر	٢ش عويس بين السرايات	977-5941
مصر	مركز الأرض لحقوق الإنسان	١٢٢ش الجلاء برج رمسيس	977-5830
مصر	مركز الإسكندرية للكتاب	٤٦ش د. مصطفى مشرفة - الأزاريطة - الإسكندرية	977-5682
مصر	مركز الإسكندرية للوسائط الثقافية والمكتبات	الشاطبي - الإسكندرية	977-5683

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	مركز الإسكندرية للكتاب	٤٦ش مصطفى مشرفة - الأزاريطة	977-5682
مصر	مركز الإعلام الكويتي	أول ش الزهراء - المهندسين - الجيزة	977-5220
مصر	مركز الإعلام الدولي	٤ش ابن إياس المصرى من ش كلية الزراعة - الجيزة	977-5955
مصر	مركز الإعلام العربى للأبحاث والمعلومات والنشر	٤ش عبدالرحمن محمود متفرع من محمود خليل النحاس - الهرم	977-5274
مصر	مركز الأهرام للترجمة والنشر	مؤسسة الأهرام - ش الجلاء	977-5514
مصر	مركز الأهرام للترجمة والنشر	مؤسسة الأهرام - ش الجلاء	977-320
مصر	مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية	٢٢ش الفواكه - المهندسين - الجيزة	977-5449
مصر	مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر	١٤ش عبدالعزيز الدرينى - المنيل - الجيزة	977-5347
مصر	مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والقانونية	١٤ش جمعية النسر - المهندسين - الجيزة	977-5448
مصر	مركز التضامن العربى للصحافة والنشر	مكتب القاهرة - عابدين	977-5739

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	مركز التنمية البشرية والمعلومات	٩ميدان أبو المحاسن الشاذلى - العجوزة - الجيزة	977-5080
مصر	مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية	خلف بلوك ١٤١ عين الصيرة - القاهرة	977-5561
مصر	مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر	٤ ش العلمين - ميدان الكيت كات - الجيزة	977-291
مصر	مركز الحضارة للدراسات السياسية	٢٦ب ش الجزيرة الوسطى - أبو الفدا - الزمالك	977-5910
مصر	مركز الخبرات المهنية للإدارة	٢٣ش عامر - المساحة الدقى الجيزة	977-5621
مصر	مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية	جاردن سيتى - ش عائشة التيمورية	977-5861
مصر	مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة	أكاديمية ناصر العسكرية العليا - ش نوال - العجوزة - الجيزة	977-5407
مصر	مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية	١٤ش السبكى - منشية البكرى خلف نادى هليوبوليس	977-5417
مصر	مركز الدراسات السودانية	٦ش نخلة المطيعى - ميدان سفير - مصر الجديدة	977-5508
مصر	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	شارع الجلاء	977-227
مصر	مركز الدراسات النوبية والتوثيق	١ش عبد المنعم سند من شارع الرشيد - الصحفيين	977-5901

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	مركز الدراسات والمعلومات	٧ش الحجاز – روكسى – مصر الجديدة	977-5421
مصر	مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية	ش الفواكه خلف جامع مصطفى محمود – المهندسين	977-5122
مصر	مركز الشنهابى للطباعة	١٤ ش ابن هانئ غبريال – رمل إسكندرية	977-5463
مصر	مركز العالم العربى للدعاية والإعلام	١٦ أ ش ٢٦ يوليو – الدور الثالث	977-5128
مصر	مركز القادة للكتاب والنشر	١٣ ش أحمد كامل – الملك فيصل – الهرم	977-5370
مصر	مركز القدس لأبحاث التراث	٢٦ش إسماعيل أباظة – لاظوغلي	977-5801
مصر	مركز الكتاب الجامعي	٨ش سليمان الحلبى القاهرة	977-5313
مصر	مركز الكتاب العلمي	٣ش الوادى متفرع من ش جعفر الصادق – الحى السادس – مدينة نصر	977-5595
مصر	مركز الكتاب للنشر	٢١ ش الخليفة المأمون – مصر الجديدة	977-294
مصر	مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات	٤ ش ٩ب المعادي	977-313
مصر	مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	١ ش مجلس الشعب – القاهرة	977-5802
مصر	مركز المغرب العربى للصحافة والدراسات والنشر	٥ أ ش الشيخ على الغاياتى – الدور الرابع شقة ٩ – عابدين – القاهرة	977-5538
مصر	مركز النشر والإعلام	٥٣ أ ش إسكندرية – مصر الجديدة	977-5795

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	مركز النهار للطباعة والنشر	المنصورة - بلقاس	977-5852
مصر	مركز الوطن العربى للنشر والإعلام	الإسكندرية	977-5129
مصر	مركز تطوير تدريس اللغة الإنجليزية	٩٦ ش المقريزى - مصر الجديدة روكسى القاهرة	977-5280
مصر	مركز خدمة الثانوية العامة	٧٧ش الشعب - خلف بنك فيصل الإسلامي	977-5724
مصر	مركز خدمة الكنائس الرسولية	٧ ش ٦ المعادي	977-5501
مصر	مركز دراسات الآباء - مؤسسة القديس انطونيوس	٨ ش إسماعيل الفلكي محطة المحكمة - مصر الجديدة	977-5017
مصر	مركز دراسات المستقبل الإفريقي	٢٦ ب ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - الجيزة	977-5775
مصر	مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي	طريق النصر مدينة نصر - القاهرة	977-5252
مصر	مركز ضياء لخدمات رجال الأعمال	٢ مكرر ش السعد تقسيم جربديان - ميدان الخلفاوي	977-5856
مصر	مركز لورانس العرب للإنتاج الفنى والإعلام	ش١٧ متفرع من ش ٤٥ - العصافرة - بجوار نفق ميامى - الإسكندرية	977-5415
مصر	مركز ميريت للنشر والمعلومات	٦ ب ش قصر النيل ت: ٥٧٥١٥٠٠	977-5938

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	مركز ناصر للدراسات الإلكترونية	١٩ش البيدق - العتبة، ٣ ش منصور - المبتديان	977-5034
مصر	مركز نهاء للدراسات الإنسانية	١٦٦ش الملك فيصل - الجيزة	977-5544
مصر	مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة	أكاديمية ناصر العسكرية العليا - ش نوال - العجوزة - الجيزة	977-5407
مصر	مركز حماية وتنمية الطفل وحقوقه	١٠٨ ش الأهرام بجوار مستشفى الهرم - الجيزة	977-5707
مصر	مركز شدوان للنشر والإعلان	١٥٩ ش المعز لدين الله - الجمالية	977-5523
مصر	مركز معالجة الوثائق للكمبيوتر	المنوفية - شبين الكوم البر الشرقى - ش سعد زغلول	977-5749
مصر	مستشفى الدكتور جمال ماضى أبو العزايم للطب النفسي	مدينة نصر ص.ب: ٨١٨٠	977-5094
مصر	مشربية للإعلان والتسويق	٤ش الانشراح - الصحفيين	977-5145
مصر	مشروع الأمل الأمريكي	١٤ش الحجاز - المهندسين	977-5761
مصر	مصر العربية للنشر والتوزيع	١٣ أ ش إسلام - حمامات القبة	977-5471
مصر	مصر للخدمات العلمية	ش مصر والسودان - أمام مسجد الشيخ كشك	977-298

ISBN	عنوان الناشر	اسم الناشر	اسم الدولة
977-5734	٩ش عماد الدين – القاهرة	مصرنا للنشر والتوزيع	مصر
977-5669	٣٢ش محمد خلف – الدقي	مصرية للنشر والإعلان	مصر
977-5671	٦ زقاق كامل متفرع من ش الدرى – بنى سويف	مصريون للنشر والتوزيع	مصر
977-5219	٢٦ ش جامع القشيرى – المنيا	مطبعة الأوفست الحديثة ومكتبتها	مصر
977-5386	٨ش وهبة مشرقى متفرع من ش الظاهر	مطبعة الحلبي	مصر
977-5676	٧ش حورس أرض الحداد –امتداد ش الوحدة – إمبابة	مطبعة حورس	مصر
977-5228	٣ش الحناوى – طلخا – المنصورة	مطبعة ومكتبة الرضا	مصر
977-5492	ميت غمر ش بورسعيد	مطبعة ومكتبة السعادة للطباعة والنشر	مصر
977-5532	١٦ش الروضة – شركة قليه – أسيوط	مطبعة ومكتبة الصفا والمروة	مصر
977-5439	ش فاروق – الزقازيق	مطبعة ومكتبة المهيب	مصر
977-5754	٤ش محمد حسن الجمل من ش عباس العقاد – مدينة نصر	مطبوعات إيجلز	مصر
977-5701	٤ش محمد حسن الجمل من ش عباس العقاد – مدينة نصر	مطبوعات إيجلز	مصر
977-5667	١ش الأوقاف – عمارة الأوقاف – طنطا	مطبوعات مجلة الرافعي	مصر
977-5153	كنيسة السيدة العذراء – ادفو – أسوان	مطرانية الأقباط الأرثوذكس	مصر

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	مطرانية الجيزة وشرق أطفيح	كنيسة دير الرسل بشرق - أطفيح	977-5578
مصر	مطرانية القليوبية	القليوبية	977-5311
مصر	مطرانية دمياط وكفر الشيخ والبراري	كفر الشيخ - دمياط البراري	977-5478
مصر	مطرانية طما للأقباط الأرثوذكس	طما - سوهاج	977-5622
مصر	مطرانية ملوى	ص.ب ١٣ - ملوى - المنيا	977-5119
مصر	معهد الإدارة والتكنولوجيا بالمقاولون العرب	القاهرة	977-5764
مصر	معهد البحوث والدراسات الإفريقية	جامعة القاهرة	977-5063
مصر	معهد البحوث والدراسات العربية	جامعة الدول العربية - ميدان التحرير	977-5042
مصر	معهد التخطيط القومي	ش العروبة - مصر الجديدة	977-5023
مصر	معهد الشرق الأوسط للكمبيوتر طباعة ونشر	٢٩ش غرب الإستاد - بنها	977-5743
مصر	معهد القاهرة للاسلكي	٩ش مجلس الشعب - القاهرة	977-8552
مصر	معهد البحوث والدراسات الإفريقية	٣٣ش المساحة - الدقى - الجيزة	977-5063
مصر	معهد تدريب مهنى وردان	وردان - إمبابة - جيزة	977-5717

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	مكتب أصدقاء الكتاب	٢٧ش بركة الرطل – الظاهر – القاهرة	977-5329
مصر	مكتب الأجيال	١٢ ش الجمهورية – دسوق – كفر الشيخ	977-5958
مصر	مكتب الأزهر الحديث	طنطا	977-5745
مصر	مكتب الأيام	٣٦ش طلال وسعد الله – العمرانية – الجيزة	977-5611
مصر	مكتب التعاون والتنمية للشباب المصرى والأوربي	١٠٣ش السباق عمارة الميريلاند مصر الجديدة	977-5954
مصر	مكتب الحسيني	١ ميدان باب الشعرية	977-5473
مصر	مكتب الشرق للآلات الكاتبة	ش النور خلف عمارة الشرق – أسيوط	977-5914
مصر	مكتب الطيب لخدمة التراث الإسلامى والرسائل العلمية	٧ش سعد حنين من شارع ترعة الجبل المطرية	977-5950
مصر	مكتب العزيزى للكمبيوتر	الزقازيق – الصيادين – أمام كوبرى الدمرداش	977-5837
مصر	مكتب العمروسى للآلات الكاتبة	١٢٨ش جوهر القائد – الدراسة	977-5352
مصر	مكتب النيل للطبع والنشر	١٢ش عبده بدران ميدان الباشا – المنيل	977-5414
مصر	مكتب أم القرى الجديدة	أمام كلية الزراعة – الفيوم	977-5223
مصر	مكتب أمديست	٢٣ ش – مصدق – الدقي	977-5951
مصر	مكتب أوزوريس للكتب والمجلات	٥٠ش قصر النيل – القاهرة	977-5189

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	مكتب كويك برينت للطباعة	١٥ ش عبدالله العربى - مدينة نصر	977-5560
مصر	مكتب مدحت للآلة الكاتبة - العباسية	٣ حارة الضبع من ش بن مفلح - ميدان العباسية القاهرة	977-5247
مصر	مكتب ممدوح للطباعة والأعمال المكتبية	ش سعيد أمام مستشفى المنشاوى - طنطا	977-5082
مصر	مكتبة ابن سينا	٧٦ش محمد فريد	977-271
مصر	مكتبة ابن كثير	ش إمام ناصف من ش صعب صالح - عين شمس	977-5350
مصر	مكتبة أبناء الدوير - مينا وكليرلس	٢٥ش يوسف بن العرب	977-5675
مصر	مكتبة إتش إس	١٩ سكة بنى طى - جرس السيوس	977-5294
مصر	مكتبة أسقفية الشباب	ش رمسيس - العباسية	977-5300
مصر	مكتبة الإخوة	٣ش جزيرة بدران	977-5060
مصر	مكتبة الآداب	٤٢ ميدان الأوبرا	977-241
مصر	مكتبة الأزهر	١٢٧ ميدان الأزهر	977-5010
مصر	مكتبة الأزهر للطبع والنشر والتوزيع	ش الهادى - عزبة عقل - المنصورة	977-5897
مصر	مكتبة الإسكندرية للنشر والتوزيع	٣٧ش عبدالحميد بدوى - الأزاريطة	977-5907
مصر	مكتبة الأصيل	ش الجلال أمام بوابة الجامعة - المنصورة	977-5883
مصر	مكتبة الأقصى	أبو كبير - ش التحرير - شرقية	977-5766

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	مكتبة الإمام البخاري	٤٦ش الجمهورية (الثلاثيني) – الإسماعيلية ت: ٣٣٤٣٧٤٣/ ٠٦٤	977-5291
مصر	مكتبة الأنجلو المصرية	١٦٥ش محمد فريد – القاهرة	977-05
مصر	مكتبة الأندلس	مطاوى – المنيا	977-5765
مصر	مكتبة الأندلس للنشر والتوزيع	طنطا – ش المديرين – خلف عمر أفندي	977-5412
مصر	مكتبة الأهرام	أول كامل صدقى – الفجالة	977-5008
مصر	مكتبة الإيمان	المنصورة – أمام جامعة الأزهر	977-290
مصر	مكتبة الإيمان للطبع والنشر والتوزيع	٤ش أحمد سوكارنو – العجوزة	977-5260
مصر	مكتبة البلد الأمين	١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر	977-5928
مصر	مكتبة التجارة والتعاون	٣٠ش إسماعيل سرى – المنيرة	977-5002
مصر	مكتبة التراث الإسلامي	١٤ ش صفية زغلول – القصر العينى – القاهرة	977-260
مصر	مكتبة التكامل للتوزيع والنشر	ش صبور – الزقازيق	977-5195
مصر	مكتبة الثقافة	٢٣ش الجهاد – سوهاج	977-5588
مصر	مكتبة الثقافة الدينية	٥٢٦ ش بور سعيد – الظاهر	977-5250
مصر	مكتبة الجلاء الجديدة	ش الجمهورية – المنصورة	977-312
مصر	مكتبة الجهاد الكبرى	٥ش كامل صدقى – الفجالة	977-219
مصر	مكتبة الحجاز	الوليدية ش المنشية – أسيوط	977-5516

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	مكتبة الحجاز للنشر والتوزيع	٢ش مرسى مطروح - مدينة الفنون خلف قاعة سيد دورويش - الهرم	977-5137
مصر	مكتبة الحرية الحديثة - جامعة عين شمس	جامعة عين شمس - القاهرة	977-5327
مصر	مكتبة الخانجي	ش عبد العزيز بجوار عمر أفندى - عابدين - القاهرة	977-5046
مصر	مكتبة الدار العربية للكتاب	١٦ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة ت: ٣٩٣٦٧٤٣	977-293
مصر	مكتبة الدعوة	١٠ش السيد الدواخلى - أمام باب جامع الأزهر	977-5566
مصر	مكتبة الربانيين	شبين الكوم	977-5143
مصر	مكتبة الرحمة المهداة	المنصورة ش الهادى عزبة عقل	977-5899
مصر	مكتبة الزهراء	٥٣ ميدان الفلكى - باب اللوق	977-5200
مصر	مكتبة السعادة	ش المديرية - طنطا	977-5232
مصر	مكتبة السلام الإسلامية	٣٢ش محمد نجيب - طومان باى - الزيتون	977-5612
مصر	مكتبة السنة	٨١ش البستان - ناصية ش الجمهورية - عابدين	977-285
مصر	مكتبة السنة المحمدية	٥ش سامى البارودى - حسن الأكبر	977-5081
مصر	مكتبة الشباب	٢٦ ش إسماعيل سرى - المنيرة	977-216
مصر	مكتبة الشرق	٦ش كامل صدقى الفجالة	977-5018
مصر	مكتبة الشرق الأوسط للخدمات الاقتصادية	٦ش عبد الحميد سليمان من ش الدكتور شاهين - العجوزة - جيزة	977-5249

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	مكتبة الشعب	٣ش كامل صدقى - الفجالة	977-233
مصر	مكتبة الصحابة	٨ش سليم الأول - الزيتون - القاهرة	977-5362
مصر	مكتبة الصحافة للطبع والنشر	١٦ش ابن مفج خلف جمعية المواساة الإسلامية - العباسية	977-5431
مصر	مكتبة الطلبة	٣ش كامل صدقى - الفجالة - القاهرة	977-5021
مصر	مكتبة العلم	١٠ش الشيخ على الغاياتى - عابدين	977-5132
مصر	مكتبة العلم الإسلامية للتراث	٤ش عطفة النشيلى من ش السيد الدواخلى - الحسين	977-5442
مصر	مكتبة العلم والإيمان	دسوق - ميدان المحطة	977-380
مصر	مكتبة العلوم الحديثة	٣ش كامل صدقى الفجالة	977-3595
مصر	مكتبة العهد الجديد	٤ ، ٥ ش كامل صدقى - الفجالة	977-5047
مصر	مكتبة العهد الجديد	٤ ، ٥ ش كامل صدقى - الفجالة	977-214
مصر	مكتبة الفتح	كرداسة - جيزة	977-5168
مصر	مكتبة الفرقان	كفر الشيخ - دسوق ش عبدالعزيز	977-5877
مصر	مكتبة الفيروز	١٠٤ ش الشيخ غراب - حدائق القبه	977-5531
مصر	مكتبة القاهرة	١٢ ش الصنادقية - ميدان الأزهر - القاهرة	977-5437
مصر	مكتبة القاهرة الكبرى	١٥ش محمد مظهر - الزمالك ت: ٣٤١٢٢٧١ - ٤٣١٢٢٧٨	977-5961
مصر	مكتبة القرآن	٤٠ش رشدى - عابدين	977-250
مصر	مكتبة الكتاب الفرنسي	٣٦ش قصر النيل - أمام البنك المركزى - القاهرة	977-5665
مصر	مكتبة الكليات الأزهرية	٩ش الصنادقية - ميدان الأزهر - القاهرة	977-217

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	مكتبة المحبة	٢١ش البعثة - جزيرة بدران شبرا، ٣٠ ش شبرا	977-12
مصر	مكتبة المدينة المنورة	٦ش غالى تقسيم ثروت - ترعة الجبل المطرية	977-5349
مصر	مكتبة المطيعي	١٦٧ ش العباسية	977-5391
مصر	مكتبة المعارف الحديثة	سابا باشا - الإسكندرية ٣٣ش تاج الرؤساء	977-5167
مصر	مكتبة الملك فيصل الإسلامية	٢ش عبدالناصر نهاية كوبرى الملك فيصل - الهرم	977-5205
مصر	مكتبة المنار	١٧ش مراد الشريعى سانت فاتيما - مصر الجديدة	977-5674
مصر	مكتبة المنارة	٢١ش البعثة أول شبرا	977-5576
مصر	مكتبة المهدي	١٤ش عطا خلف مستشفى المبرة - الزقازيق	977-5541
مصر	مكتبة النجاح - الإسكندرية	٣٨ش د. على مصطفى مشرفة - سوتير - الإسكندرية	977-5217
مصر	مكتبة النجاح - الفجالة	٥ش كامل صدقي - الفجالة	977-218
مصر	مكتبة النصر	الحرم الجامعى - جامعة القاهرة	977-5149
مصر	مكتبة النهضة الحديثة - الأزهر	٣٣ش الشيخ محمد عبده - الأزهر	977-5135
مصر	مكتبة النهضة المصرية	٩ش عدلى - القاهرة	977-200
مصر	مكتبة النور	٨ش الأهرام - روكسى - مصر الجديدة	977-5076
مصر	مكتبة النيل المسيحية	ش الألفي	977-5026
مصر	مكتبة الهندسة للنشر والتوزيع	٨٧ش العباسية	977-5409

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	مكتبة اليرموك الإسلامية	٢٦ش صفية زغلول - بورسعيد	977-5622
مصر	مكتبة اليسر	ميدان الكوبرى ٣٥ش السادات - الزقازيق	977-5722
مصر	مكتبة أوريكا	١٨ش محرم بك - الإسكندرية	977-5616
مصر	مكتبة جامعة طنطا	أول محب - بجوار كلية الطب - طنطا	977-5239
مصر	مكتبة جمهورية مصر	ش الباب الأخضر - الحسين - القاهرة	977-5336
مصر	مكتبة حميدو	٢٦ش النبى دانيال - الإسكندرية	977-5213
مصر	مكتبة دار الإيمان	٤١ش محمد فريد أبو حديد - مدينة نصر	977-5854
مصر	مكتبة راغب	١٦ش كامل صدقى - الفجالة - القاهرة	977-5054
مصر	مكتبة رجب	١٧ش البيدق - العتبة - القاهرة	977-5132
مصر	مكتبة زهراء الشرق	١١٦ش محمد فريد	977-314
مصر	مكتبة زهران للطبع والنشر والتوزيع	٢١ش الشيخ محمد عبده - خلف جامع الأزهر	977-5096
مصر	مكتبة سحر	ش سيف الدين المهرانى أمام مدرسة راغب مرجان - الفجالة	977-226
مصر	مكتبة سعيد رأفت	١٩ أ ش الليث - الزيتون - القاهرة	977-242
مصر	مكتبة سماح	١ش محب طنطا	977-5050
مصر	مكتبة شادي	٢٩ش عبدالخالق ثروت - القاهرة	977-5543
مصر	مكتبة طابا	أمام مديرية الأمن - السويس	977-5687
مصر	مكتبة طلعت قنديل	المحلة الكبرى ش العباسية - القديمة	977-5680
مصر	مكتبة علاء الدين	٦٣ش صفية زغلول - الإسكندرية	977-5540
مصر	مكتبة عين شمس	٤٤ش القصر العيني	977-204

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	مكتبة غزال للنشر والتوزيع	٦٢ش بولينو - محرم بك - الإسكندرية	977-5965
مصر	مكتبة غزة	٦ش كامل صدقى الفجالة	977-249
مصر	مكتبة كرارة	١٠ش كامل صدقى - الفجالة	977-5085
مصر	مكتبة كلية الطب	١٢ش شامبليون - الأزاريطة - الإسكندرية	977-5781
مصر	مكتبة كنيسة مارجرجس - اسبورتنج	١٢٦ ش الأمير إبراهيم - الإسكندرية	977-5005
مصر	مكتبة كنيسة مارجرجس - مصر الجديدة	٥٤ش عبدالعزيز فهمى - مصر الجديدة	977-5270
مصر	مكتبة كنيسة الإخوة	٢١ش عبدالخالق ثروت - أسيوط	977-5610
مصر	مكتبة لينرت ولاندروك	٤٤ش شريف	977-243
مصر	مكتبة لينه	دمنهور أمام السكة الحديد، الإسكندرية - ميدان المرسى أبو العباس	977-5451
مصر	مكتبة مارجرجس - شبرا	١٧ ش شيكولانى - شبرا	977-5305
مصر	مكتبة مارمينا والبابا كيرلس	١٢١ ش شبرا	977-5299
مصر	مكتبة مجدي	٣ش كامل صدقى - الفجالة	977-5043
مصر	مكتبة مدبولي	٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة	977-208
مصر	مكتبة مدبولى الصغير	ميدان سفنكس - المهندسين - الجيزة	977-586
مصر	مكتبة مصر	٣ ش كامل صدقى - الفجالة	977-11
مصر	مكتبة ناجي	ش نصر الدين - الهرم	977-5372
مصر	مكتبة نانسي	الأعصر الأول - دمياط	977-5867

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	مكتبة نهضة الشرق	جامعة القاهرة	977-245
مصر	مكتبة هاشم	العتبة - بجوار المسرح القومي	977-5243
مصر	مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية	المعمورة البلد بحرى آخر سور المدفعية - الإسكندرية	977-5241
مصر	مكتبةومطبعة الخليج	فيصل حى الرياض بجوار الحرفيين - السويس	977-5688
مصر	مكتبة ومطبعة الشروق A1	ش الجامعة - الفيوم	977-5389
مصر	مكتبة ومطبعة الغد	٢٣ ش سكة المدينة - ناهية - جيزة	977-5819
مصر	مكتبة ومطبعة دار المعرفة	٦ش بكر إسماعيل - الأميرية	977-5423
مصر	مكتبة ومطبعة محمد على صبيح	ميدان الأزهر - القاهرة	977-5015
مصر	مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي	١٢ش الشيخ محمد عبده - الأزهر، ٢ ميدان مصنع الطرابيش العباسية	977-5006
مصر	مكتبة ومطبعة نور الإيمان	ميت دمسيس - أجا - دقهلية	977-5230
مصر	مكتبة وهبة	١٤ش الجمهورية - عابدين	977-225
مصر	مكتبة السروى للنشر	ش الهوارى من ش البوسطة - الزقازيق	977-5879
مصر	مكتبة الفتح	كرداسة - جيزة	977-5138
مصر	ملتقى الفكر	٤٤ش سوتير - الأزاريطة - الإسكندرية	977-5946
مصر	ملتقى المرأة والذاكرة	٤ش عمر بن عبدالعزيز - المهندسين	977-5895
مصر	منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية	٩ش مديرية التحرير - جاردن سيتي	977-5663

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	منشأة المعارف	٤٤ش سعد زغلول - الإسكندرية	977-03
مصر	منشأة المفكرين	محطة ترام الإبراهيمية - الإسكندرية	977-5655
مصر	منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول	عمارة كايرو سنتر	977-5348
مصر	منظمة الأمم المتحدة للأطفال	٧ش لاظوغلى شقة ٢٢ - بجوار فندق سميراميس - جاردن سيتى - القاهرة	977-5262
مصر	منظمة التضامن للشعوب الإفريقية	٨٩ ش عبد العزيز آل سعود	977-5363
مصر	منظمة الصحة العالمية WHO	وزارة الصحة	977-5794
مصر	مودى جرافيك الدولية	١ش أمريكا اللاتينية - جاردن سيتي	977-5158
مصر	ميدلايت المحدودة	٦ش جزيرة العرب - المهندسين	977-5139
مصر	نادى القضاة	القاهرة	977-5385
مصر	نصوص للنشر والإعلان	٧ش محمد مخلوف - الدقي	977-5604
مصر	نقابة المحامين	ش٢٦ يوليو خلف دار القضاء العالي	977-5443
مصر	نقابة المهن العلمية	٨ش بستان الدكة من ش الألفي	977-5828
مصر	نوارة للترجمة والنشر	٤ش عبد الهادى - المنيل	977-5730
مصر	هابى رايت	منشية الأمراء - أسيوط	977-5706
مصر	هبة النيل العربية للنشر والتوزيع	٤٢ أ ش جول جمال - المهندسين	977-301
مصر	هجر للطباعة والنشر والتوزيع	٤ش ترعة الزمر - المهندسين	977-256

ISBN	عنوان الناشر	اسم الناشر	اسم الدولة
977-306	ميدان القومية ش الشهيد أحمد إسماعيل - الزقازيق	هديل للنشر والتوزيع	مصر
977-5784	٦ش د. حجازى - الصحفيين - المهندسين	هلا للنشر والتوزيع	مصر
977-5945	قطعة D شارع ٨ المنطقة الحرة العامة - مدينة نصر ت: ٢٧٠٦٣٥٤ -	هنداوى بيلشنج كوربوريشن	مصر
977-284	٣٧ ش دمشق - المهندسين	هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية	مصر
977-5491	١٠٨١ ش كورنيش النيل - جاردن سيتي	هيئة التبادل التعليمى والثقافي	مصر
977-5436	٢١ش كفر الزيات - ميدان الإسماعيلية - مصر الجديدة	هيئة الخدمة الروحية	مصر
977-5881	٣ش أحمد الزمر - مدينة نصر	هيئة الطاقة الذرية	مصر
977-5343	ص.ب ٣١ رمسيس	هيئة الطفل والعالم - مطبوعات الطفل	مصر
977-5467	٦ش عبد القادر الغريانى - محرم بك - الإسكندرية	هيئة الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية	مصر
977-5553	١١ أ ش إسماعيل محمد - الزمالك	وحدة التنوع البيولوجى - إدارة البيئات الطبيعية	مصر
977-5697	جامعة عين شمس ش الخليفة المأمون - العباسية	وحدة رفاعة للترجمة والبحوث وتنمية المعلومات اللغوية	مصر
977-5916	٩٩ش القصر العيني	وزارة التجارة والتموين	مصر

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان	ش التحرير – الدقي	977-5084
مصر	وزارة الثقافة	ش المساحة – الدقي	977-305
مصر	وزارة الداخلية	ش الشيخ ريحان – عابدين	977-5229
مصر	وزارة الدفاع	ش الطيران – مدينة نصر	977-5552
مصر	وزارة الري	ش الشيخ ريحان – عابدين	977-5317
مصر	وزارة الزراعة	الدقي – جيزة	977-302
مصر	وزارة الشئون الاجتماعية	٣٢ ش صبرى أبو علم	977-5485
مصر	وزارة العدل	ش مجلس الأمة – لاظوغلي	977-5020
مصر	وزارة القوى العاملة	ش صلاح سالم – العباسية	977-5019
مصر	وزارة النقل	١٠٥ ش القصر العيني	977-5511
مصر	وكالة الألفي للإعلان	٤ أ ش ضريح سعد – القصر العيني	977-5306
مصر	وكالة البنا للنشر والتوزيع	أرض أدمون ش عثمان بن عفان – دمنهور	977-5585
مصر	وكالة التكامل للدعاية والإعلان	٢٥ ش إبراهيم العطار – محطة صقر الإسكندرية	977-5755
مصر	وكالة الشرق الأوسط للإعلان العربي	١٦ ش فهمى – باب اللوق	977-5188
مصر	وكالة الشرق الأوسط للدعاية والإعلان والنشر	٦ ش دسوق – العجوزة	977-5474
مصر	وكالة الشروق للإعلان والطباعة والنشر	١٨٣ ش التحرير – باب اللوق عمارة استراند	977-5691

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	وكالة الصحافة العربية	٣٢ش نوبار - باب اللوق	977-5530
مصر	وكالة الصحافة العربية - و١٠١٠	٥٦ شارع عبد المنعم سالم من الوحدة العربية - مدكور - الهرم	977-5772
مصر	وكالة الصعيد للإعلان	١٠٠ ش الرياض - مقبل الجديد بنى سويف	977-5483
مصر	وكالة الفراعنة للإعلام والنشر (إعلام وصحافة)	١٦ش مقامى السيدة زينب	977-5176
مصر	وكالة النجم الساطع للإعلام والنشر	ميامى آخر البكباشى العيسوى - الإسكندرية	977-5445
مصر	وكالة أنباء الشرق الأوسط	١٧ش هدى شعراوي	977-5719
مصر	وكالة إيجيبسيان تايمز للدعاية والنشر	١٨ ب ش ٢٦ يوليو	977-5295
مصر	وكالة بورسعيد للإعلان والنشر	٧ش سعد زغلول والشهيد مختار - بورسعيد	977-5221
مصر	وكالة جود إيرث	١٤ ش حسين كمال - الدقي	977-5470
مصر	وكالة سكاى بيرد للدعاية والإعلان	ش عبدالعزيز - دسوق	977-5812
مصر	وكالة عامر للنشر	١٤ عمارات العبور - صلاح سالم - مدينة نصر	977-5787
مصر	وكالة عبد الدايم للإعلان والنشر	عمارة ٢٥ مشروع ال٢٩ عمارة - الحى الثامن - مدينة نصر	977-5947
مصر	وكالة ماكس جروب للدعاية والإعلان	١٣ش المنتصر - العجوزة	977-5522

اسم الدولة	اسم الناشر	عنوان الناشر	ISBN
مصر	وكالة مصر للصحافة والإعلان	٥ش كنيسة دبانة – محطة الرمل – الإسكندرية	977-5183
مصر	وكالة هايل للإعلام الدولي	١١ش يوسف محمد – الدقي	977-5760
مصر	يسرا للنشر	٤٨ ش سانت جينى – كفر عبده رشدى – الإسكندرية	977-5579

الترقيم الدولى الموحد للكتب (الجديد تدمك ٢٠٠٧)

International Standard Book Number (ISBN 2007)

ألمحت فى الدراسة السابقة للترقيم الدولى الموحد للكتاب أن الرقم كان يتألف من عشر خانات فقط، وقد ظلت تركيبة الرقم بهذا الشكل صالحة كافية بالمطلوب طيلة أربعين عاما، ولكن من ٢٠٠٥م ظهر أن الخانات العشر غير كافية وذلك لزيادة عدد الناشرين من جهة وعدد الكتب المنشورة فى العالم وداخل كل دولة من جهة ثانية. ومن هنا كان لابد من زيادة خانات الترقيمة الدولية الموحدة إلى ثلاث عشر خانة وقد بدئ فى تطبيقها سنة ٢٠٠٥م ولكنها ستصبح ملزمة مع ١ يناير ٢٠٠٧م، ويتوقف تماما استخدام ترقيمة العشر خانات وقد أصدرت "وكالة الترقيم الدولى الموحد للكتاب" فى برلين سنة ٢٠٠٥م، الطبعة الدولية الخاصة من النظام الجديد. ونقدم فيما يلى الملامح الأساسية للنظام الجديد والذى ألمحت إليه فى الدراسة السابقة العامة، وذلك حتى ينتفع به الناشرون فى الوطن العربى. ومن الطريف أن طبعة ٢٠٠٥م من النظام يقع رقمها الدولى الموحد فى عشر خانات فقط.

لقد كان الترقيم الدولى الموحد للكتاب قصة نجاح باهرة بدأت سنة ١٩٦٨ فى المملكة المتحدة تحت اسم "الرقم المعيارى للكتاب"، ولم تمض سنة واحدة على تطبيقه فى بريطانيا

حتى تحول إلى ترقيم دولى موحد للكتاب وتغيرت التركيبة من تسع خانات إلى عشر خانات بعد أن اعتمدته "المنظمة الدولية للمعايير" [آيزو]، تحت رقم المواصفة العالمية 2/08 لسنة ١٩٧٠. وأصبحت عملية التنسيق والتقييم الدولى للنظام مسئولية "وكالة الترقيم الدولى الموحد" فى برلين، وهى حاليا وحدة فى مكتبة الدولة فى برلين. وفى الوقت الحاضر هناك ١٦٦ دولة أعضاء فى نظام الترقيم الدولى الموحد للكتاب.

وكان لنجاح نظام الترقيم الدولى الموحد للكتاب وتطور حركة نشر المطبوعات الإلكترونية وشيوعها مدعاة لإعادة النظر فى الطاقة الكلية للنظام الحالى للترقيم والذى يتألف من عشر خانات، وكان لابد من تنقيح الترقيم وتوسيع طاقته إلى ثلاثة عشرة خانة ليصمد للاستعمال لعدة عقود أخرى قادمة؛ وكانت هناك عدة بدائل للترقيم الدولى الموحد للكتاب ولكن استقر الأمر على الصيغة الحالية.

وفى خلال عملية تطور النظام جرى التفكير فى استغلال الفرصة لاختيار وتوسيع نطاق المواد التى يطبق عليها النظام الجديد، وحيث يمكن تطبيقه على فصول الكتب بل وأيضا مقالات الدوريات عندما تنشر مستقلة على هيئة مستلات أو فصلات. بل إن النظام الجديد يمكن استخدامه فى حالة الميتاداتا.

ويعتبر (دليل مستخدمى تدمك الجديد) المطبوع الرسمى الذى يشرح ويرشد إلى استعمال نص المواصفة الدولية الصادرة عن آيزو. وقد نشر هذا الدليل كما أسلفت سنة ٢٠٠٥م على التواكب مع المواصفة المذكورة وذلك لمساعدة الناشرين والوكالات المختلفة على تطبيق النظام الجديد اعتباراً من الأول من يناير سنة ٢٠٠٧م؛ وأكرر للمرة الثانية أن المواصفة الدولية هى رقم 2/08 الإصدار الخامس المطور.

الخلفية التاريخية للترقيم

الدولى الموحد للكتاب.

تمت مناقشة قضية الحاجة إلى نظام دولى موحد للكتب وإمكانية وضع هذا النظام، لأول مرة فى "المؤتمر الدولى حول بحوث سوق الكتاب وتأصيل تجارة الكتاب" المنعقد فى

برلين فى نوفمبر سنة ١٩٦٦ . ففى ذلك الوقت كان عدد من الناشرين وموزعى الكتاب الأوربيين يناقشون استخدام الحاسبات فى عمليات إعداد الطلبيات وضبط الأرصدة. وكان من المتطلبات السابقة والضرورية لإحكام تلك العمليات إعطاء كل كتاب رقما فريدا لا يزاحمه فيه كتاب آخر ويكون صالحا للتعامل مع الحاسب والنظام الآلى.

وكان النظام الذى يحقق تلك المتطلبات وأصبح فيما بعد يعرف باسم (الترقيم الدولى الموحد للكتاب: تدمك)؛ هو ذلك الذى طورته وعملت به دار نشر: ج. هو يتكر وأبناؤه المحدودة فى المملكة المتحدة سنة ١٩٦٧ وشركة ر. ر. بوكر فى الولايات المتحدة سنة ١٩٦٨. وفى نفس ذلك الوقت كانت "اللجنة الفنية ٤٦ حول المعلومات والتوثيق" المنبثقة عن المنظمة الدولية للمواصفات (آيزو) قد شكلت مجموعة عمل لدراسة إمكانية تبنى النظام البريطانى لتطبيقه عالميا.

وخلال ١٩٦٨ و١٩٦٩ عقدت مجموعة من الاجتماعات بين ممثلين من مختلف الدول الأوربية والولايات المتحدة، خرجت بتقرير عن النظام وزع على كل دول العالم عن طريق المنظمة الدولية للمواصفات. ونتيجة لهذا كله تم إقرار نظام الترقيم الدولى الموحد للكتاب باعتباره المواصفة الدولية للآيزو رقم 2/08 لسنة ١٩٧٠. والذى كان يمكن الحصول عليها من هيئات المواصفات الوطنية فى كل دولة. وصدرت الصيغة الثانية من هذه المواصفة سنة ١٩٧٨ لتحل محل الأولى وفيها قليل من التعديلات التى أسفرت عنها التجربة؛ كما حلت الصيغة الثالثة الصادرة سنة ١٩٩٢ محل تلك الثانية وفيها أيضا شيء من التعديل.

وكان الهدف المطلق من المواصفة الدولية هى تنسيق وتقنين الاستخدام الدولى للترقيم الدولى الموحد للكتاب، بحيث يميز كل مطبوع أو طبعة أو إصدارة من مطبوع ما عما عداه من سائر المطبوعات لدى الناشر الواحد وعلى نطاق العالم كله.

وقد دعت الضرورة إلى تنقيح المواصفة الأصلية عدة مرات بعد ما ظهرت الأعمال الفكرية فى أشكال جديدة لم تكن معروفة عند وضع المواصفة الأصلية، وكما زاد عدد الدول المستخدمة للنظام وبحيث ربا الآن على ١٦٦ دولة كما أسلفت.

ومنذ ٢٠٠١م شكلت مجموعة عمل تتألف من وفود وممثلين عن هيئات المواصفات القياسية الوطنية ووكالات الترقيم الدولى الموحد والناشرين وباعة الكتب والمكتبات وموردى النظم، وذلك لتطوير الصيغة الرابعة من المواصفة العالمية ويذكر الثقات أن الطبعة الرابعة من تلك المواصفة هى أشمل وأوسع تنقيح للترقيم الدولى الموحد حتى اليوم. لقد وسعت الطبعة من طاقة النظام وحددت الميتاداتا التى يجب أن تطبق، ووصفت القواعد التى يجب أن تراعى فى إدارة النظام ومواصفات الهيئة الوطنية التى تكون مسئولة عن توزيع الترقيات. وفى سبيل تحقيق تلك الغايات كان لابد من تغيير بنية وطول الترقيمة لأول مرة منذ بدء النظام.

ولسوف أستعرض على الصفحات التالية عمل النظام والخطوات اللازمة لتأمين توزيع الترقيات الصحيحة، وكذلك الإشارات الواجب الأخذ بها فى فترة الانتقال من بنية الخانات العشر إلى البنية الموسعة الجديدة وما بعدها فى الترقيم الدولى الموحد للكتاب.

مميزات وفضائل الترقيم الدولى الموحد للكتاب.

يمكننا مطمئنين تحديد خصائص ومميزات الترقيم الدولى الموحد للكتاب على الوجوه الآتية:

١- يعتبر الترقيم الدولى الموحد مؤشرا فريدا يحدد المطبوعات ويقدم رقما لكل مطبوع لا يزاحمه فيه مطبوع آخر، هذا الرقم يلخص ويكثف تسجيلات ببليوجرافية وصفية طويلة وييسر تداولها مما يوفر الوقت والجهد والأيدى العاملة ويجنبنا أخطاء النسخ والكتابة.

٢- لقد يسر الترقيم الدولى الموحد للكتاب تجميع وتحديث أدلة وببليوجرافيات الكتب وقواعد البيانات الببليوجرافية مثل: قواعد بيانات الكتب المتوافرة فى السوق مما يسهل الحصول على المعلومات الخاصة بالكتب المتوافرة فى السوق لأغراض التزويد وغيره.

٣- أكدت التجربة أن طلب الكتب وتوزيعها يتم أساساً عن طريق الترقيم الدولى الموحد لأنه أسرع وأدق طريق.

٤- الترقيم الدولى الموحد هو شكل مقروء آليا من ١٣ خانة، ولذلك فإنه يمكن التعرف عليه عن طريق الباركود بسرعة وبدون أخطاء.

٥- نحتاج إلى الترقيم الدولى الموحد للكتاب، وذلك لإدارة نظم نقاط التوزيع الإلكترونية فى متاجر الكتب.

٦- تتم إدارة حقوق المؤلفين والموزعين أساساً عن طريق الترقيم الموحد للكتاب.

٧- ييسر الترقيم الدولى الموحد تركيم بيانات المبيعات سواء بالنسبة للأشكال المختلفة للمنتج الواحد؛ والطبعات المختلفة من المطبوع الواحد إلى جانب تسهيل المقارنة بين المجالات الموضوعية المختلفة بل وأيضا دور النشر المختلفة.

٨- تدار حقوق الإعارة الوطنية فى بعض الدول – مثل بريطانيا – عن طريق الترقيم الدولى الموحد. مثل هذه النظم تساعد المؤلفين والرسامين على تلقى مستحقاتهم المالية المترتبة على عدد المرات التى أعيرت فيها كتبهم فى المكتبات العامة.

وظيفة ونطاق عمل

الترقيم الدولى الموحد للكتاب.

من المتفق علية أن الترقيم الدولى الموحد عبارة عن مؤشر مختصر شديد الوضوح على الكتاب ويمكن قراءته آليا، وهو يستخدم اليوم كما ألمعت فى ١٦٦ دولة فى أنحاء متفرقة من العالم. ويعتبر الترقيم الدولى الموحد للكتاب رمزا فريدا على مطبوع محدد بعينه، ولذلك يجب أن يرتبط الرقم بالمطبوع منذ مراحل إنتاجه الأولى. كذلك يلعب الترقيم الدولى الموحد دورا حيويا فى إدارة التزويد فى المكتبات بأعتبار هذا الرقم أداة هامة فى إنتاج وتسويق وتحليل مبيعات الكتب ونظم اختزان البيانات الببليوجرافية فى تجارة الكتب.

وإذا كان المنتج يستخدم نظاما آخر محددًا للترقيم مثل المصادر المستمرة والجارية المتكاملة التى تأخذ الترقيم الدولى الموحد للدوريات (تدمد)، والموسيقى المطبوعة التى تأخذ الترقيم الدولى الموحد للموسيقى (تدمم)، فإن ذلك النظام الخارجى يجب

استخدامه، وإن كان من المناسب فإنه يستخدم مع الترقيم الدولى الموحد للكتب. وسوف نتناول الترقيمات الدولية الخاصة بالأوعية الأخرى فيما بعد.

إن الترقيمات الدولية الموحدة تقدم للمطبوعات غير الدورية وبعض المنتجات الأخرى ذات الصلة المطروحة للجمهور العام سواء كان ذلك بالمجان أو بالثمن. وكما أسلفت فإن الترقيم الدولى الموحد للكتب يمكن أن يمنح لفصول أو أبواب من الكتب أو الأعداد الخاصة بل والمقالات التى تنشر مستقلة. وأيا كان الشكل الفيزيقى لوسائط المعلومات، فإن كلا منها يمكن أن يمنح ترقيمة دولية موحدة خاصة به.

والأشكال المختلفة من المطبوعات غير الدورية التى ينطبق عليها الترقيم الدولى الموحد للكتب يمكن تعديدها على النحو الآتى:-

١- الكتب والكتيبات والنشرات المطبوعة.

٢- مطبوعات برايل.

٣- المطبوعات الاستاتيكية التى لا يقصد بها أن تحدث بصفة منتظمة أو تصدر إلى مالا نهاية أو مثل الكتب السنوية أو الملاحق....)

٤- المقالات الفردية (المستلات أو الفصلات) أو الإصدارات الخاصة من المطبوعات الدورية) ولا ينسحب ذلك على كامل الدورية نفسها.

٥- الخرائط.

٦- الأفلام التعليمية التربوية والفيديو والشفافات.

٧- الكتب الناطقة المسجلة على كاسيت أو أقراص مليزرة أو دى فى دى.

٨- المطبوعات الإلكترونية سواء محملة على أشرطة مقروءة آليا أو على أقراص لينة أو على أقراص مليزرة أو حتى على الإنترنت.

٩- النسخ المرقمنة من الأعمال المطبوعة الورقية.

١٠- المصغرات الفيلمية.

١١- البرمجيات التعليمية أو التربوية.

١٢- المطبوعات المهجنة الوسائط التى يعتبر النص أساسياً فيها.

أما الأعمال التى لا ينطبق عليها الترقيم الموحد فإن من أمثلتها:-

أ- الأعمال الدورية والمصادر المستمرة والتى تعامل كدوريات وحدة متكاملة (أما الأعداد الخاصة والمقالات المستلة فإنها تمنح الترقيم الدولى الموحد كما سبق القول).

ب- المستخلصات والكشافات التى تصدر بصفة مستمرة متصلة، والتى يقصد بها أن تلخص أو تحلل أعمالا أخرى حتى ولو كانت الأعمال المستخلصة المكشفة أعمالا غير دورية.

ج- المواد ذات القيمة الوقتية التى يقصد بها الإعلان أو الإعلام وما إليها مثل جداول المواعيد وقوائم الطعام...

د- الموسيقى المطبوعة.

هـ- الصور الفنية المطبوعة وملفات صور القطع الفنية التى لا تحمل صفح عنوان أو يتبعها نص.

و- الوثائق الشخصية مثل ملفات السيرة العلمية والعملية والسمات الذاتية.

ز- بطاقات التهانى.

ح- التسجيلات الصوتية الموسيقية.

ط – البرمجيات من أى غرض ما عدا البرمجيات التعليمية والتربوية.

ى- سبورات النشرات الإلكترونية.

ك – المراسلات الإلكترونية والبريد الإلكترونى.

ل- الألعاب.

البنية العامة للترقيم

الدولى الموحد للكتاب.

اعتبارا من الأول من يناير ٢٠٠٧م سوف يتوقف تماما الترقيم الدولى الموحد للكتاب ذو العشر خانات ولن تقدم الوكالات الوطنية لـ تدمك إلا الترقيمات ذات الثلاث عشرة خانة، والتى تتكون من العناصر الآتية:-

١ – عنصر السابقة.

٢ ـ عنصر مجموعة التسجيل.
٣- عنصر المسجل.
٤- عنصر المطبوع.
٥- الخانة الضابطة (رقم المراجعة).

وعندما يطبع الترقيم الدولى الموحد للكتاب فإنه لابد وأن يسبق بالاستهلالية: تدمك ISBN. وفى الدول التى لا تستخدام الأبجدية اللاتينية فإنه ينحت اختصار مناسب إلى جانب الاستهلالية اللاتينية.

وكما أشرت بعاليه فإن الترقيمة الدولية الموحدة للكتاب تتألف من خمسة عناصر ثلاثة منها متغيرة الطول؛ بينما العنصر الأول والأخير فإن الطول فيهما ثابت. ولابد من الفصل بين العناصر المختلفة بشرط أو بمسافات شديدة الوضوح عندما تكتب بطريقة للقراءة البشرية:

تدمك: 5 – 08989 – 571 – 0 – 978

أو

تدمك: 5 08989 571 0 978

ويجب أن ندرك أن استخدام الشرطة أو المسافة ليست له أية دلالة لغوية وإنما فقط لمجرد تقطيع الرقم لتسهيل قراءته. ورقم الخانات فى العنصر الثانى والثالث والرابع هو رقم متغير (عنصر مجموعة التسجيل، عنصر المسجل، عنصر المطبوع)؛ ذلك أن طول عنصر مجموعة التسجيل والمسجل هو طول نسبى يتوقف على كمية الإنتاج المتوقع نشره فى مجموعة التسجيل والمسجل. وعندما تكون خانات هذين العنصرين قصيرة فمعنى هذا أن كمية المطبوعات الصادرة عن مجموعة التسجيل أو المسجل (أوهما معا) هى كمية كبيرة. وسوف نتناول كل عنصر من العناصر الخمسة بشىء من التفصيل:-

١ـ عنصر السابقة:

وهذا العنصر الذى تبدأ به الترقيمة الدولية يتكون من ثلاثة خانات تستقى من ترقيم الكتل الدولية (إيان). وهذا العنصر إما 978 وإما 979، ولكن ربما يحتاج الأمر فى المستقبل إلى إضافة رقم تخصيص آخر للكتل لتوسيع طاقة الترقيم الدولى الموحد للكتاب.

وعليه فإن الترقيم الدولى الموحد للكتاب يبدأ على النحو الآتى:

ISBN: 978	978-	تدمك
ISBN: 979	979-	تدمك

ويمكننا أن نطلق على هذا العنصر مصطلح واصفة الكتلة أو المنطقة:

٢ـ عنصر مجموعة التسجيل.

العنصر الثانى فى الترقيم الدولى هو واصفة الكتلة أى البلد أو المنطقة الجغرافية أو الكتلة اللغوية الداخلة فى نظام الترقيم الدولى الموحد للكتاب حيث إن من المعروف أن بعض أعضاء نظام الترقيم الدولى إنما يشكلون كتلا لغوية. وعلى سبيل المثال فإن مجموعة التسجيل رقم 3 = مجموعة اللغة الألمانية. وبعض الأعضاء يمثلون كتلاً جغرافية إقليمية؛ ومن هذا القبيل مجموعة التسجيل رقم 982 = جنوب المحيط الهادى.

وطول هذا العنصر متغير ولكنه قد يصل إلى خمس خانات. ومن نوافل القول إن واصفة الكتلة أو عنصر مجموعة التسجيل يمنح من جانب الوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد للكتاب.

مثال: 978 – 0

٣ـ عنصر المسجل

هذا العنصر الثالث من الترقيمة الدولية يحدد الناشر أو صاحب بيان الطبع أيا كان داخل واصفة الكتلة أى مجموعة التسجيل. ومن الطبيعى أن يكون طول هذه الواصفة أو العنصر متغيرًا فى علاقته بحجم أى كمية الإنتاج الفكرى الصادر عن الناشر؛ ولكنه قد يصل حتى سبع خانات، ذلك أن الناشر صاحب العدد الأكبر من الكتب المنشورة تكون واصفته قصيرة، والعكس صحيح كلما قل عدد الكتب المنشورة طال عنصر المسجل.

وتقوم الوكالات الوطنية والإقليمية أو اللغوية بمنح الناشرين ومن فى حكمهم واصفة الناشر أى عنصر المسجل، وحيث يحصل كل ناشر على رقم فريد لا يزاحمه فيه ناشر آخر داخل الكتلة (الدولة ـ الإقليم ـ اللغة...). ولو أن كل وكالة وطنية أو إقليمية أو لغوية استنفدت الحصص المحددة لها فإنها يمكن أن تطلب من الوكالة الدولية حصصا إضافية.

مثال: 978 – 0 – 11

٤ـ عنصر المطبوع

وهو العنصر الرابع فى منظومة الترقيم الدولى الموحد للكتاب ويحدد كتاب بعينه أو طبعة بذاتها لدى ناشر محدد. وطول هذا العنصر هو الآخر متغير حسب كمية الكتب التى ينشرها الناشر فى السنة الواحدة ويمكن لهذا العنصر أن يطول حتى ست خانات. ولضمان الطول المناسب فإن عدداً من الأصفار يمكن أن يتصدر ترقيمة المطبوع.

مثال: 978 – 0 – 11 – 000222

٥ـ الخانة الضابطة.

وقد يسمى الرقم الضابط أو رقم المراجعة. وهذا الرقم إنما يمثل العنصر الخامس أو الواصفة الخامسة فى منظومة الترقيم الدولى. وهذا الرقم الضابط يجرى استخراجه عن طريق معادل اللوغاريتم 10.

كل من الخانات الاثنتى عشرة الأولى الممثلة للعناصر الأربعة السابقة يضرب فى ١ أو ٣ على التبادل. ويستخرج الرقم الضابط عن طريق الباقى من رقم 10 الناتج من قسمة ناتج الخانات الاثنتى عشرة الأولى على عشرة مع استثناء واحد؛ ذلك أن الناتج لو جاء 10 ففى هذه الحالة فقط يكون الرقم الضابط صفرا 0. وتسير خطوات حساب الرقم الضابط على النحو التالى: (978 – 0 – 11 – 000222-?)

الخطوة الأولى. حدد الناتج النسبى للخانات الاثنتى عشرة الأولى فى الترقيمة الدولية سابقة الذكر (انظر الجدول التالى):–

	عنصر السابقة			عنصر مجموعة التسجيل	عنصر المسجل		عنصر المطبوع						الرقم الضابط	الإجمالى
تدمك	8	7	9	0	1	1	2	2	2	0	0	0	؟	
الوزن	1	3	1	3	3	1	3	1	3	1	3	1	–	
الناتج	8	21	9	0	3	1	6	2	6	0	0	0	–	56

الخطوة الثانية: اقسم ناتج الاثنتى عشرة خانة الأولى من الترقيمة الدولية فى الخطوة الأولى على 10 لتحديد الباقى:

56 ÷ 10 = 5 ويكون الباقى 6

الخطوة الثالثة: اطرح الباقى الناتج فى الخطوة الثانية من 10. ومن ثم يكون حاصل الطرح هو الرقم الضابط، مع استثناء واحد كما قلت. وإذا كان حاصل الطرح هو صفر 0 فإن الرقم الضابط سيكون الصفر 0.

4 = 6 – 10

∴ الرقم الضابط هو 4.

∴ تدمك: 978 – 0 – 11- 000222 – 4

ويمكن استخدام الطريقة التالية بديلا عن الطريقة السابقة لحساب الرقم الضابط وهذه الطريقة البديلة هى معادلة رياضية:

الرقم الضابط = المعادلة 10 (10 – المعادل 10 [حاصل الوزن النسبى للخانات الاثنى عشرة الأولى للترقيم الدولى})

الرقم الضابط = المعادل 10 (10 – المعادل {56})

الرقم الضابط = 4

ولابد أن يكون الناتج النسبى للخانات الاثنتى عشرة الأولى، بالإضافة إلى الرقم الضابط قابلا للقسمة على 10 بدون باقى حتى يكون الترقيم الدولى الموحد سليما.

ويجب أن نلاحظ أن طول واصفة مجموعة التسجيل وواصفة المسجل وواصفة المطبوع هو دائما طول متغير وليس من الضرورى أن يكون دائما واحدا فى كل الحالات على نحو المثال السابق. وليس من الضرورى أن يكون عنصر مجموعة التسجيل وعنصر المسجل دائما واحدا، على نحو ما سنرى فيما بعد.

مدى ومعدلات توزيع الترقيمات:

يتم توزيع حصص الترقيمات حسب الحاجة المتوقعة أى حسب برنامج النشر نفسه داخل منطقة جغرافية معينة أو كتلة لغوية محددة. وتحتفظ الوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد برصيد احتياطى من واصفات أو عناصر مجموعات التسجيل للتوسع فى المستقبل. وسوف تقوم الوكالة الدولية بتوزيع تلك الحصص فى حالة انخفاض المعدلات فى كتل معينة. ومن نوافل القول إن واصفات الناشرين (المسجلين) داخل الكتلة الواحدة قد تم توزيعها بالفعل إلى جانب الحصص المدخرة للاحتياجات المستقبلية.

وتحتفظ الوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد بتفاصيل دقيقة وشاملة عن حصص مجموعات التسجيل والمسجلين كما تفعل الحصص كلما طلب منها ذلك؛ وحيث إنه ليست كل الحصص الخاصة بالمجموعات والناشرين مفعلة الآن.

ولابد من التنبيه إلى أن عدد الخانات فى كل عنصر من عناصر الترقيم الدولى الخاصة بمجموعة التسجيل والمسجل والمطبوع يختلف من حالة إلى حالة إلا أن مجموعة الخانات فى العناصر الثلاثة يصل إلى تسع خانات. هذه الخانات التسع إلى جانب الخانات الثلاث والخاصة بالسابقة والخانة الضابطة تمثل جميعا ١٣ خانة تكون الترقيمة الدولية الموحدة للكتاب. وكما أسلفت فإن عدد الخانات فى مجموعة التسجيل والمسجل سوف يختلف بالضرورة تبعا لكمية الكتب المنشورة وعدد الناشرين فى مجموعة التسجيل أو لدى الناشر الواحد داخل المجموعة. ومن نوافل القول إن مجموعات التسجيل التى تنشر كميات أكبر من الكتب سوف تتلقى ترقيمة ذات عدد محدود من الخانات: ربما خانة واحدة أو خانتين. ومن جهة ثانية فإن الناشرين الذين يتوقع لهم عدد كبير من المطبوعات سوف يتلقون أيضا ترقيمة ذات خانتين أو ثلاث خانات.

ومن الجدير بالذكر أن عدد الخانات المحددة والموزعة على كتل التسجيل والمسجلين داخل عنصر السابقة 978 لا يمكن التعويل عليه فى التنبؤ بالكتل والمسجلين الذين سيوزع عليهم عنصر السابقة المستقبلى ألا وهو 979؛ ذلك أن حصص كتل التسجيل والمسجلين داخل السابقة المستقبلية سوف تعكس رؤية مختلفة إزاء السابقة ونظامها.

إن تحديد التقسيمات الداخلية للترقيمة الدولية الموجودة للكتاب ذات الـ ١٣ خانة هو عملية ذات خطوتين: **الأولى**: تحديد مجموعة التسجيل (الكتلة) التى تستخدم قواعد عنصر السابقة المقدمة للترقيمة الدولية الموحدة. **والثانية**: تحديد أطوال عنصر المسجل (الناشر) والمطبوع الذى يستخدم قواعد مجموعة التسجيل. ويمكن الحصول على قواعد مجموعة التسجيل من الوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد للكتاب.

ويكشف الجدول الآتى عن توزيع حصص مجموعة التسجيل داخل واصفة السابقة 978؛ ومن المعروف أن استخدام أية ترقيات نوعية داخل نظام الترقيم الدولى الموحد للكتاب سوف تخضع لقواعد مجموعة التسجيل:

جدول – ١ – توزيع مدى الأرقام على مجموعة التسجيل

(الكتل) داخل السابقة 978

عنصر السابقة	مدى عنصر مجموعة التسجيل	الأرقام المتاحة داخل كل مجموعة تسجيل
978	0 – 5	1000.000.000
	6	(غير محددة المدى)
	7	100.000.000
	80 – 94	10.000.000
	950 – 989	1.000.000
	9900 – 9989	100.000
	99900 – 99999	10.000

والجدول التالى يوضح كيف تستقى بنيه ترقيمة مجموعة التسجيل داخل عنصر السابقة 978 وإن فحص الخانات الخمس التالية لعنصر السابقة سوف يسمح بتحديد طول عنصر واصفة مجموعة التسجيل؛ وطالما وقفنا على طول واصفة مجموعة التسجيل فإنه يمكن استقاء ترقمية الناشر داخل المجموعة.

جدول – ٢ – طرق استقاء بنية

مجموعة التسجيل داخل عنصر السابقة 978

يحدد عنصر السابقة وتقسيمات مجموعة التسجيل بعد الخانات والعناصر ذات الصلة:	طول مجموعة التسجيل يكون:–	إذا كانت الخانات الخمس التالية لعنصر السابقة تقع فيما بين:–
العنصر ٣ (عنصر السابقة) العنصر ٤ (مجموعة التسجيل)	1	00000 – 59999
المدى غير محدد	0 (غير محدد)	60000 – 69999
العنصر ٣ (عنصر السابقة) العنصر ٤ (مجموعة التسجيل)	1	70000 – 79999
العنصر ٣ (عنصر السابقة) العنصر ٥ (مجموعة التسجيل)	2	80000 – 94999
العنصر ٣ (عنصر السابقة) العنصر ٦ (مجموعة التسجيل)	3	95000 – 98999
العنصر ٣ (عنصر السابقة) العنصر ٧ (مجموعة التسجيل)	4	99000 – 99899
العنصر ٣ (عنصر السابقة) العنصر ٨ (مجموعة التسجيل)	5	99900 – 99999

ومن نوافل القول إن طول واصفة المسجل (الناشر) إنها يتحدد داخل كل مجموعة تسجيل على حدة على يد وكالات تسجيل الترقيم الدولى الموحد فى كل كتلة على ضوء احتياجات صناعة النشر داخل الكتلة المعنية. ومن المعروف أن حصص كل وكالة محلية أو كتلة إنها تقرر سلفا من قبل الوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد قبل البدء فى توزيع حصص الترقيم الدولى الموحد على الناشرين داخل تلك الوكالات المحلية أو الكتل أو المجموعات:–

مثال تجريبى

تدمك تجريبى: 978 6 00000 000 4

واصفة السابقة 978

الشريحة التجريبية لمجموعة التسجيل 60000

مجموعة التسجيل (غير محددة وغير نافذة المفعول)

ويجب أن نلاحظ هنا أن هذه الترقيمة التجريبية غير نافذة المفعول لأن الشريحة التجريبية لمجموعة التسجيل تقع داخل المجموعة 60000، حتى 69999 والتى تحمل واصفة مجموعة تتألف من خانة واحدة هى 0 (وهى حاليا غير محددة).

مثال آخر تجريبى

تدمك تجريبى: 9780777777770

واصفة السابقة: 978

الشريحة التجريبية لمجموعة التسجيل: 07777

واصفة مجموعة التسجيل: 0

ويجب أن نلاحظ هنا أن هذه الترقيمة التجريبية نافذة المفعول لأن الشريحة التجريبية لمجموعة التسجيل تدخل فى مدى 00000 وحتى 59999 والتى تحمل واصفة مجموعة تسجيل محددة الطول ذات خانة واحدة هى 1 (محددة ونافذة المفعول).

ويوضح الجدول الآتى رقم – ٣ – توزيع حصص عنصر (واصفة) الناشر أى المسجل وواصفة المطبوع داخل كتلة مجموعة التسجيل 0-978. ويجب أن نلتفت إلى أن حصص واصفة المسجل (الناشر) المستخدمة داخل مجموعة التسجيل تحدد من قبل الوكالة الدولية للترقيم الدولى بناء على برامج النشر المتوقعة داخل مجموعة التسجيل تلك.

جدول – ٣ – توزيع حصص واصفة المسجل "الناشر" والمطبوع

داخل كتلة 978-0

مجموعة التسجيل	حصة واصفة المسجل	الأرقام المتاحة للناشر لواصفة المطبوع
978 – 0	19 – 00	1.000.000
	699 – 200	100.000
	8499 – 7000	10.000
	89999 – 85000	1.000
	949999 – 900000	100
	9999999 – 9500000	10

ويكشف الجدول الرابع عن كيفية استقاء البنية الداخلية لمجموعة التسجيل 0 – 978 وإن فحص الخانات الخمس التالية لعنصر (واصفة) الناشر (المسجل) سوف يحدد بالقطع طول عنصر الناشر (المسجل)، وبمجرد أن نعرف طول عنصر الناشر فإن من السهل استقاء وتحديد طول واصفة المطبوع.

جدول – ٤ – طريقة استقاء البنية الداخلية

لمجموعة التسجيل 0 – 978

عندما تقع الخانات الخمس التالية لمجموعة التسجيل بين:	طول واصفة الناشر (المسجل) يكون:	طول واصفة المطبوع يكون:	سوف تقع التقسيمات الداخلية بعد كل من الخانات التالية والعناصر ذات الصلة:
19999 – 00000	2	6	العنصر ٣ (السابقة) والعنصر ٤ (مجموعة التسجيل)، العنصر ٦ (المسجل)، العنصر ١٢ (المطبوع)
69999 – 20000	3	5	العنصر ٣ (السابقة) والعنصر ٤ (مجموعة التسجيل)، العنصر ٧ (المسجل) والعنصر ١٢ (المطبوع)
84999 – 70000	4	4	العنصر ٣ (السابقة) والعنصر ٤ (مجموعة التسجيل)، العنصر ٨ (المسجل) والعنصر ١٢ (المطبوع)
89999 – 85000	5	3	العنصر ٣ (السابقة) والعنصر ٤ (مجموعة التسجيل)، العنصر ٩ (المسجل) والعنصر ١٢ (المطبوع)
94999 – 90000	6	2	العنصر ٣ (السابقة) والعنصر ٤ (مجموعة التسجيل)، العنصر ١٠ (المسجل) والعنصر ١٢ (المطبوع)
99999 – 95000	7	1	العنصر ٣ (السابقة) والعنصر ٤ (مجموعة التسجيل)، العنصر ١١ (المسجل) والعنصر ١٢ (المطبوع)

مثال على ذلك:

تدمك تجريبى: 9780777777770

السابقة: 978

واصفة مجموعة التسجيل 0

الشريحة التجريبية للمسجل: 77777

المسجل 7777

المطبوع 7777

الرقم الضابط : 0

تدمك كما يظهر فى المطبوع 0 – 7777 – 7777 – 0 – 978

ويجب أن نلاحظ أن الشريحة التجريبية للناشر تقع فى المدى بين 70000 إلى 84999 والتى لها طول محدد للناشر من أربع خانات 4 (محددة ونافذة والمفعول).

ويكشف الجدول الخامس التالى عن توزيع حصة أرقام الناشر (المسجله) والحد الأقصى لعدد المطبوعات لكل ناشر داخل مجموعة التسجيل (الكتلة): 952-978.

جدول -٥- توزيع حصص أرقام الناشر

والمطبوعات داخل مجموعة التسجيل 952-978

مجموعة التسجيل	مدى واصفة المسجل	الأرقام المتاحة لكل ناشر لواصفة المطبوع
978-952	19-00	10,000
	499-200	1,000
	8599-5000	100
	94-84	10.000
	9899-9500	100
	99999-99000	10

ويوضح الجدول السادس التالى كيفية استقاء البنية الداخلية لمجموعة التسجيل-978 952 ولسوف يتيح فحص الخانات الخمس التالية لعنصر المسجل (الناشر) فرصة تحديد طول واصفة المسجل، وبمجرد معرفة طول واصفة الناشر (المسجل) فإن من السهل استقاء طول واصفة المطبوع:

جدول -٦- طريقة استقاء البنية الداخلية لمجموعة التسجيل 952-978

عندما تقع الخانات الخمس التالية لمجموعة التسجيل بين:	طول واصفة الناشر يكون	طول واصفة المطبوع يكون	سوف تقع التقسيمات الداخلية بعد كل من الخانات التالية والعناصر ذات الصلة
19999-00000	2	4	العنصر٣ (السابقة) والعنصر٦ (مجموعة التسجيل) والعنصر٨ (المسجل) والعنصر ١٢ (المطبوع).
499999-20000	3	3	العنصر٣ (السابقة) والعنصر٦ (مجموعة التسجيل) والعنصر ٩ (المسجل) والعنصر ١٢ (المطبوع).
88999-50000	4	2	العنصر ٣(السابقة) والعنصر ٦ (مجموعة التسجيل) والعنصر ١٠ (المسجل) والعنصر ١٢ (المطبوع)
94999-89000	2	4	العنصر ٣ (السابقة) والعنصر٦ (مجموعة التسجيل) والعنصر ١٠ (المسجل) والعنصر ١٢ (المطبوع).
98000-95000	4	2	العنصر٣ (السابقة) والعنصر٦)مجموعة التسجيل) والعنصر ١٠ (المسجل) والعنصر ١٢ (المطبوع).
99999-99000	5	1	العنصر ٣ (السابقة) والعنصر ٦ (مجموعة التسجيل) والعنصر ١١ (المسجل) والعنصر ١٢ (المطبوع).

مثال على ذلك:

تدمك تجريبى: 9789528988885

السابقة: 978

واصفة مجموعة التسجيل: 952

الشريحة التجريبية للمسجل: 89888

واصفة المسجل (الناشر): 89

واصفة المطبوع:8888

الرقم الضابط:5

تدمك كما يظهر فى المطبوع5-8888-89-952 -978

ويجب أن نلاحظ فى المثال السابق أن الشريحة التجريبية للناشر تقع بين مدى 89000 حتى 94999، وهى ذات طول محدد2 (خانتان) (محددة ونافذة المفعول).

* * *

تطبيقات الترقيم الدولى

الموحد للكتاب (تدمك)

نعالج فيما يلى بعض القواعد التى يجب مراعاتها عند تطبيق تدمك على المطبوعات، وسوف نسرد تلك القواعد بطريقة مسلسلة:

١ - **القاعدة العامة.** يمنح الترقيم الدولى الموحد للكتاب لأى عمل فكرى مستقل أو لأى طبعة بذاتها من الكتاب الذى يصدره الناشر. ويمنح ترقيم مختلف ومستقل لأية طبعة من نفس الكتاب بلغة أخرى مختلفة. وعندما يطرح الكتاب على الجمهور العام منفردا وحلقة من سلسلة فى نفس الوقت فيجب أن ينظر إليه على أنه مطبوعين منفصلين ويمنح لكل منهما ترقيمة دولية موحدة مختلفة.

٢ -**التغيرات التى تدخل على المطبوعات.** عندما تحدث تغييرات هامة ذات بال على أى جزء أو أجزاء من المطبوع فإنه يمنح ترقيمة دولية موحدة جديدة مختلفة. ومن المقطوع

به أنه إذا حدث تغيير فى عنوان المطبوع فلابد أن يمنح ترقيمة جديدة مختلفة . أما إذا حدث تغيير فى تصميم الغلاف أو لونه أو ثمن المطبوع فإن ذلك التغيير لا يتطلب ترقيمة دولية جديدة. كذلك فإن التغييرات الطفيفة فى الطبعة مثل تصحيح الأخطاء المطبعية لا تستدعى ترقيمة دولية جديدة.

٣- **المعادات طبع الأصل.** عندما يعاد طبع الكتاب طبق الأصل لدى ناشر آخر عند الناشر الأصلى أو يعاد نشره حاملاً بيان طبع ناشر مختلف فإنه يمنح ترقيمة دولية جديدة مختلفة. وكذلك فإن العمل يمنح ترقيمة جديدة لو قام نفس الناشر بنشره تحت بيان طبع جديد.

٤- **المطبوعات ذات الأشكال المختلفة.** يحتاج كل شكل من أشكال المطبوع الواحد (جلد مقوى، غلاف رقيق، برايل، ناطق، إلكترونى مطروح على الخط المباشر) إلى ترقيمة دولية مختلفة. ومن جهة أخرى فإن المطبوع الإلكترونى الواحد المتاح فى قوالب مختلفة (إل أر تى، بى دى إف، إتش تى إم إل، بى دى بى) يحتاج إلى ترقيمة خاصة مختلفة لكل قالب.

٥- **المطبوعات ذات الأوراق السائبة.** يمنح المطبوع ذو الأوراق السائبة المغلق أى الذى له نهاية يقف عندها ترقيمة دولية موحدة أما المطبوع ذو الأوراق السائبة مفتوح النهاية والذى تحدث أوراقه بصفة مستمرة المصدر المتكامل) فإنه لا يمنح ترقيمة دولية لاهو ولا أى من أجزائه.

٦- **المبطوعات متعددة المجلدات.** إذا كان المطبوع متعدد المجلدات فإنه يمنح ترقيمة تغطى كل مجموعة المجلدات. وإذا كان كل مجلد فى العمل يطرح بمفرده فإن كل مجلد فى المجموعة يمنح ترقيما خاصاً به لتمييزه عن غيره من المجلدات داخل المجموعة. ومن المتفق عليه أن ظهر صفحة العنوان (أو أى موضع آخر معادل فى الأشكال غير المطبوعة) هو المكان المفضل لتسجيل الترقيمة الدولية لمجموعة المجلدات ككل وكذلك التسجيلة الخاصة بكل مجلد على حدة.

وحتى لو أن العمل متعدد المجلدات لن يتاح إلا ككل واحد متكامل فإن إعطاء كل مجلد ترقيمة مستقلة إلى جانب الترقيمة العامة مايزال أمراً مرغوبا ومطلوبا وننصح به. وعندما ننفذ ذلك فإن الأمر سوف يسهل المراحل المختلفة من عملية الأعداد بهاف ذلك الشحن والتوزيع خاصة عندما لا تنشر كل المجلدات على التعاقب أو توزع على الترتيب، كما يسهل الإجراء عملية الإحلال فى حالة تلف أى من المجلدات.

٧- **المطبوعات الراجعة:** فى حالة المطبوعات السابقة على نظام الترقيم الدولى والتى لم تمنح ترقيمات خاصة فإن على الناشر أن يعطى تلك المطبوعات ترقيمات خاصة بها ولما كان من المستحيل طبع تلك الترقيمات على الكتب ذاتها فإن من الواجب على الناشر أن يسجل تلك الترقيمات فى قوائم المطبوعات التى يصدرها سواء كانت تلك القوائم ورقية أو إلكترونية. ومن الطبيعى أن يسجل فى أية إعادة طبع أو إعادة نشر أى من الكتب التى نفذت من السوق.

٨- **المطبوعات المشتركة:** فى حالة المطبوعات التى يشترك فى نشرها طابعان أو أكثر، المسموح به أن يأخذ كل ناشر مشترك فى المطبوع ترقيمة خاصة به وتسجل على ظهر صفحة العنوان أو على صفحة تسجيل حق الطبع. وفى كل هذه الأحوال لن يسجل إلا ترقيمة واحدة على الباركود الخاص بالمطبوع.

٩- **المطبوعات التى تباع أو توزع عن طريق الوكلاء:** تنطبق البنود ب ، د فى هذه القاعدة فقط على الدول غير المنظمة إلى النظام، أما سائر البنود فإنها تسرى على الدول المشترك فى النظام.

أ- يقضى نظام الترقيم الدولى الموحد للكتاب بأن يمنح الناشر الذى نشر طبعة الكتاب هو وحده الترقيمة الدولية الموحدة الخاصة بهذا الكتاب بصرف النظر عن أين يوزع الكتاب ويباع وبصرف النظر عمن يوزع أو يبيع الكتاب.

ب- فى حالة المطبوع الذى يستورد بواسطة موزع أو وكيل وحيد محتكر، من منطقة ليست مشتركة فى نظام الترقيم الدولى الموحد وليس لهذا المطبوع ترقيم دولى من أى نوع

فإن هذا المطبوع يمكن منحه ترقيمة دولية موحدة باسم الوكيل الموزع المحتكر المطلق (وكالة حصرية).

ج- فى حالة المطبوع المستورد عن طريق موزع محتكر أو وكيل وحيد، ويحمل صفحة عنوان جديدة فيها بيان الموزع الوحيد، وحلت محل صفحة عنوان الناشر الأصلى، فإن هذا المطبوع يمنح ترقيمة دولية موحدة باسم الموزع المحتكر أو الوكيل الوحيد إلى جانب الترقيمة الممنوحة باسم الناشر الأصلى.

د- وفى حالة المطبوع الذى يقوم باستيراده عدد من الموزعين من منطقة ليست عضوا فى نظام الترقيم الدولى الموحد، وليس له ترقيمة دولية من أى نوع، فإنه يجوز أن يحصل على ترقيمة دولية تحت اسم وكالة التوزيع الأم التى يندرج تحتها كل هؤلاء الموزعين.

١٠- شراء إحدى دار النشر لدار أخرى: الناشر الذى يشترى دار نشر أخرى يجوز له الاستمرار فى استخدام الترقيمة الدولية التى كانت ممنوحة لدار النشر المشتراة.

١١- شراء الرصيد الكامل وحقوق النشر: يجوز للناشر الذى يشترى الرصيد الكامل لدار نشر أخرى أو يشترى حق نشر مطبوع أو مطبوعات تلك الدار أن يستمر فى استخدام نفس الترقيمة الدولية الممنوحة لمطبوعات تلك الدار، وذلك حتى تقوم الدار المشترية بإعادة إصدار ذلك الرصيد ففى هذه الحالة تستخدم الدار المشترية ترقيماتها الخاصة.

١٢- الناشرون ذوو أماكن النشر المتعددة. الناشر الذى له فروع أو مكاتب فى أماكن مختلفة (أى فى كتل ودول متفرقة) يجوز له أن يحصل على ترقيمة خاصة به لكل فرع أو مكتب على حدة. ولابد من التأكيد على أن الكتاب الواحد لن يحمل إلا ترقيمة واحدة فقط وهى المربوطة إلى الفرع أو المكتب الذى صدر عنه ذلك الكتاب.

أما الناشر الذى يدير عمله فى عدة أماكن تذكر جميعها فى الكتاب فى بيان النشر فلا يجوز له أن يمنح إلا ترقيمة دولية واحدة لذلك المطبوع.

١٣- سجل الترقيمات الدولية الموحدة للكتاب والبيانات الوصفية (الميتاداتا). تقع

على عاتق الناشرين إبلاغ وكالة المجموعة أو الهيئة المسئولة عن تسجيل وحفظ سجلات المطبوعات، بالبيانات الببلوجرافية الخاصة بمطبوعاتهم المزمع إصدارها. وتتضمن المعلومات التى يقدمونها الحد الأدنى من الميتاداتا (البيانات الوصفية) والتى تتوافق مع معايير نظام أو ينكس الدولى الذى تديره منظمة [إيديتير] وفروعها ذات الصلة.

وسوف تقدم الوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد للكتاب نظام إكس إم إل فى حالة طلبه والبرمجية التى تساعد فى إدخال البيانات.

من جهة أخرى تنصح الوكالة الدولية بإتاحة قواعد البيانات التى تربط الترقيمات الدولية الموحدة بالميتاداتا مثل: ببليوجرافيات الكتب المتوافرة فى السوق، الببلوجرافيات الوطنية، وكذلك تحديث تلك القواعد. وفى حالات وكالات تسجيل الترقيمات الدولية الموحدة للكتاب التى لا تقدم مثل تلك الخدمات الببليوجرافية، فإنها لا تصلح أن تكون حلقة وصل مناسبة فى هذا الصدد. ولعله من نوافل القول إن المستفيدين من نظام الترقيم الدولى الموحد قد يطلب إليهم دفع رسوم إلى الوكالات المحلية للترقيم وإلى ناشرى قواعد البيانات الببليوجرافية للدخول إلى تلك القواعد.

والجدول الآتى يقدم لنا صورة عن الحد الأدنى من الميتاداتا المطلوبة من الناشرين عن مطبوعاتهم لوكالات الكتل أو المجموعات.

جدول – ٧ – الحد الأدنى من الميتاداتا التى يقدمها الناشرون للوكالات المحلية عن كتبهم

عنصر البيانات	وصف البيان	عنصر أو عناصر أو ينكس
تدمك	فى شكله الجديد ذى الثلاث عشرة خانة.	<واصفات المنتج>
شكل المنتج	الترميز الذى يحدد الوسيط و/ أو القالب أو المنتج.	<قالب المنتج> <قالب النشر الإلكترونى>
العنوان	عنوان المطبوع مع العنوان الفرعى إذا وجد	<العنوان> مركب.
السلسلة	عنوان السلسلة ورقم الكتاب فيها إذا وجد	<السلسلة> مركب.

المؤلف (المسهم)	رمز دور المؤلف واسم (أسماء) المؤلفين	<المؤلف> مركب.
الطبعة	رقم الطبعة (للطبعة بعد الأولى)، النوع	<رمز نوع الطبعة>
	والصفة.	<رقم الطبعة>
لغة أو لغات النص	باستخدام رموز لغة آيزو 639-2/B	<بيان الطبعة>
بيان النشر	الاسم الأصلى الذى نشر المطبوع تحته	<اللغة> مركب
الناشر	الشخص أو الدار الذى يملك حق النشر	<بيان النشر>
	ساعة وقوع النشر	<الناشر> مركب
	باستخدام رمز البلد طبقا لآيزو 3166-	<بلد النشر>
بلد النشر	1 تاريخ أول نشر تحت هذا الترقيم	<تاريخ النشر>
تاريخ النشر	الدولى، وذلك باستخدام قالب آيزو	
	8601:	
	YYYY-MM-DD	
	الترقيم الدولى للمطبوع الأم الذى يعتبر	<المنتج ذو الصلة> مركب
الترقيم الدولى للمطبوع	هذا المطبوع جزءا منه.	
الأم.		

١٤- لا يمكن أبدا إعادة استخدام الترقيمة الدولية الموحدة للكتاب. طالما وقع استخدام ترقيمة دولية موحدة: للكتاب ما فإنه لا يمكن أبدا إعادة استخدامه للكتاب آخر حتى لو اكتشفنا أن تلك الترقيمة قد استخدمت خطأً فى الكتاب الأول. وعندما يكتشف المسجل (الناشر) أنه استخدم ترقيمة خطأً فإن عليه أن يسرع بإلغاء تلك الترقيمة من قائمة الترقيمات الصالحة للاستخدام، وعليه من جهة أخرى أن يبلغ الترقيمة الخطأ إلى وكالة الترقيم الدولى الموحد المحلية التابع لها.

ومن النوافل التأكيد على أنه لا يجوز استخدام ترقيمة العمل الأصلى فى ترجمة لهذا العمل حتى لو نشرت تلك الترجمة على يد الناشر الأصلى وفى بلده.

الترقيم الدولى الموحد للمطبوعات الإلكترونية.

والبرمجيات التعليمية / التربوية.

المطبوعات الإلكترونية هى الأخرى قابلة لأن تمنح الترقيم الدولى الموحد للكتاب أيا كان شكل تلك المطبوعات: كتاب إلكترونى، قرص ليزر، مطبوع مطروح على الإنترنت،

وذلك بشرط أن تتضمن تلك الأعمال الإلكترونية نصوصا متاحة للجمهور العام وليست هناك نية لإصدار هذا العمل على شكل مصدر مستمر (أى دورى). ولا يمنع هذا الشرط أن تتضمن تلك الأعمال صورا وصوتا مصاحبة للنص أى تكون مهيبرة متكاملة مع النص.

والفئات الآتية من المطبوعات الإلكترونية غير قابلة للحصول على ترقيمة دولية موحدة

– المطبوعات التى تخضع لمراجعات وتحديثات فى محتوياتها بصفة دورية وأن الولوج إلى تلك التحديثات متاح فوريا على نحو ما نصادفه فى قواعد البيانات المطروحة على الخط المباشر.

– مواقع الإنترنت.

– المواد الدعائية والترويجية والإعلانية.

– النشرات السبورية.

– الرسائل البريدية الإلكترونية والمراسلات الإلكترونية.

– محركات البحث.

– الوثائق الشخصية (مثل السيرة العلمية والعملية الإلكترونية والوسائم الذاتية).

– جداول المواعيد والمذكرات الشخصية الخاصة.

من جهة ثانية فإن البرمجيات التعليمية التربوية هى قابلة لأن تمنح ترقيمة دولية موحدة طالما أن تلك البرمجيات قد قصد بها الهدف التعليمى التربوى مثل برامج التدريب المبنية على الحاسب. مع العلم بأن منتجات البرمجيات خارج هذا النطاق غير قابلة للحصول على ترقيمة دولية ومن أمثلتها الألعاب.

أسس منح المطبوعات الإلكترونية.

والبرمجيات التعليمية ترقيمات دولية.

١ – عندما يكون هناك مطبوع أو منتج إلكترونى معين يستخدم نظم تشغيل مختلفة و/ أو لغات تحكم متعددة فإن كل شكل من أشكال هذا المطبوع الإلكترونى يمنح ترقيمة

دولية موحدة خاصة به، مع التأكيد على أنه لا نظم التشغيل ولا أجهزة القراءة تكون قابلة للحصول على ترقيمة دولية موحدة حيث يمنح الترقيم لشكل وقالب المطبوع وليس لنظام التشغيل.

٢- عندما تدخل على المطبوع الإلكترونى أو المنتج الإلكترونى تنقيحات أو تعديلات كبيرة أو زيادات أو تغييرات تجعل منه طبعة جديدة، فى هذه الحالة لابد وأن يمنح العمل ترقيمة جديدة.

٣- عند إعادة قولبة مطبوع أو منتج إلكترونى حتى ولو فى تعبئة جديدة وحيث لا توجد اختلافات ذات بال فى أداء القولبة الجديدة عن المنتج القديم، فإن القولبة الجديدة هذه لا تستحق ترقيمة دولية جديدة بل يستمر العمل فى حمل الترقيمة الموجودة.

٤- يجوز استخدام ترقيمة واحدة لتغطى عملية أو أكثر فى حزمة برمجيات إلى جانب الأدلة الفنية المصاحبة لها إذا كانت تلك الأدلة ضرورية لتشغيل البرمجية، وتنحصر قيمتها الفعلية فى كونها ملحقاً مصاحبا للبرمجية.

٥- إذا كانت الحزمة تتكون من عملين أو أكثر يستخدم كل منها مستقلا ومنفصلا عن الأخرى فإنه يجب منح الحزمة لكل ترقيمة دولية خاصة بها، إلى جانب منح كل عمل على حدة داخل الحزمة ترقيمة له وحده.

٦- يجب منح البرمجية ترقيمة مستقلة لها بصرف النظر عن الكيان الفيزيقى للبرمجية وعلى سبيل المثال البرمجية التى يمكن تنزيلها لزبون معين من على قاعدة بيانات بعيدة.

٧- وكما أن الترقيم الدولى الموحد يميز المنتج الإلكترونى فى ذاته فإنه أيضا يميز ناشر هذا المنتج، ومن ثم فإنه لا يستخدم لتمييز الموزع أو تاجر جملة المنتج.

الترقيم الدولى الموحد للمطبوعات

"الطبع حسب الطلب".

من المتفق عليه أن مطبوع "الطبع حسب الطلب" يطبع ويجلد بناء على طلب خاص من جانب الزبون. وفى الأعم الأغلب تكون هذه الطلبات لنسخة واحدة من الكتاب

الذى غالبا ما يكون قد نفد من السوق، ويتم هذا الإجراء عادة لأن إعادة طبع الكتاب بكميات كبيرة يكون غير اقتصادى.

ويجب ألا نخلط بين "الطبع حسب الطلب" ومن الطبع بكميات قليلة حيث فى هذه الحالة الأخيرة يطبع الكتاب طبعا عاديا، ولكن حجم الطبعة عادة ما يكون محدود النسخ وتمر بنفس خطوات الطبعة العادية وتخزن فى انتظار التسويق بالطرق المعتادة. فى هذه الحالة الأخيرة يخزن الرصيد حتى وإن كان عدداً قليلا من النسخ، بينما فى حالة "الطبع حسب الطلب "ليس هناك مخزون أبداً لأن الطبع يكون لحاجة فعلية وتسلم النسخة فور طبعها وتجليدها.

وتنص قواعد الترقيم الدولى على أن النسخة المطبوعة حسب الطلب لو كانت تختلف فى الشكل عن الطبعة الأصلية كأن تكون نسخة ذات غلاف رقيق بينما الطبعة الأصلية ذات جلدة سميكة، فإنها فى هذه الحالة تستوجب الحصول على ترقيمة دولية جديدة، كما أن حدوث أية تغييرات أخرى فى شكل تلك المطبوعات يستوجب ترقيمة جديدة مختلفة. وتشير تلك القواعد أيضا إلى أن التغييرات الشكلية البسيطة مثل قص الهوامش لتناسب ماكينة طبع النسخ حسب الطلب وقياساتها، هذه التغييرات لا تتطلب ترقيمة دولية جديدة.

ومن نوافل القول أيضا إن المطبوع حسب الطلب يحتاج إلى ترقيمة دولية جديدة إذا انتقلت حقوق نشره من ناشر إلى آخر. ولو أن نسخة الطبع حسب الطلب تم طبعها ونشرها عن طريق هيئة ما نيابة عن الناشر الأصلى وبتفويض منه وإن لم يترتب على ذلك حقوق نشر)، وجاءت تلك النسخة فى شكل مختلف فإنها فى هذه الحالة تستوجب الحصول على ترقيمة دولية جديدة.

ونسخة المطبوع حسب الطلب التى تكيف حسب رغبة الزبون حيث يطلب الزبون وليس الناشر محتويات معينة فى نسخته بحيث تصبح نسخة شخصية، هذا العمل لا يتطلب الحصول على ترقيمة دولية.

مكان وطريق وضع الترقيم

الدولى الموحد فى المطبوع.

وضعت الوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد للكتاب عدداً من القواعد المتعلقة بموضع وطريقة ظهور الترقيمة فى المطبوع المعنى، ونأتى فيما يلى على بعض تلك القواعد:

أ- **قواعد عامة**: يجب أن يظهر الترقيم الدولى الموحد على العمل نفسه. وفى حالة المطبوعات الورقية يجب أن يظهر الترقيم على أى من المواضع الآتية:-

* ظهر صفحة العنوان (صفحة حق النشر).
* أسفل صفحة العنوان إذا لم يكن هناك متسع فى ظهر صفحة العنوان.
* الجزء السفلى من الغلاف الخارجى الخلفى.
* أسفل الجاكيت الخلفى أو أية حافظة أو حاوية للكتاب المطبوع.

وفى حالة المطبوعات الإلكترونية يجب أن يظهر الترقيم الدولى الموحد على أى من المواضع الآتية:

- كادر عرض العنوان، الكادر الأول (فى حالة الأقراص المليزرة، المطبوعات الإلكترونية على الخط المباشر)؛ أو على شاشة عرض العنوان أو ما يعادلها (الشاشة الأولى التى تعرض المحتويات و/ أو الشاشة التى تحمل بيان حق النشر).

وفى حالة الأفلام التعليمية التربوية والفيديو والشفافات لابد وأن يظهر الترقيم الدولى على العناوين المعتمدة.

وفى حالة صدور العمل فى حاوية تعتبر جزءا متكاملا من المطبوع نفسه (مثل: قرص الليزر، الكاسيت، الدسكات...) فإن الترقيم الدولى يجب أن يسجل على جذاذة الحاوية. وإذا كان من الصعب تسجيل الترقيم الدولى على الحاوية أو جذاذاتها فإن من الممكن تسجيله فى الجزء الأسفل من ظهر الغلاف الحامل للحاوية أو العلبة أو الكم أو المظروف الحامل لها.

ومن نوافل القول إن الأشكال المختلفة للمطبوع الإلكترونى لابد وأن يحمل كل منها ترقيمة خاصة به، عندما تتاح مستقلة ومنفصلة. وعندما يتاح المطبوع فى شكلين مختلفين داخل حزمة واحدة فإنه فى هذه الحالة يمنح ترقيمة دولية واحدة للشكلين معاً. وعندما

تطرح الأشكال المختلفة للمطبوع مستقلة ومنفصلة، فإن ترقيماتها الدولية المستقلة يجب أن تسجل معا فى كل شكل واحدة تحت الأخرى، مع ذكر طبيعة الشكل وصفته باختصار بين قوسين بعد الترقيمة الخاصة بالشكل، وذلك على المثال الآتى:-

تدمك : 978-951-45-9693-3 (مجلد)

تدمك: 978-951-45-9694-0 (مغلف)

تدمك: 978-951-45-9695-7 (بى دى إف)

تدمك: 978-951-45-9696-4 (اتش تى إم إل)

تدمك: 978-951-45-9999-5 (أو إيى بى).

ولابد وأن يسجل الترقيم الدولى على أية مادة مصاحبة تصدر ملازمة للمطبوع. وتؤكد القواعد على أنه لابد من طباعة الترقيم الدولى الموحد للكتاب ببنط تسهل قراءته ببنط ٩ فأكبر.

ب- الترقيم الدولى الموحد فى قالب الباركود: كان للانتشار السريع للباركود وأجهزته فى جميع أنحاء العالم أثره الفعال فى توقيع الاتفاق بين وكالة الباركود الدولية (إيان)؛ ومجلس الكود (الرمز) الموحد (يو سى سى)؛ ووكالة الترقيم الدولى الموحد للكتاب (تدمك)؛ ووكالة الترقيم الدولى الموحد للموسيقى (تدمم)، على أن يدخل الترقيم الدولى الموحد للكتاب فى نظام الباركود ذى الثلاث عشرة خانة؛ هذا الاتفاق يجعل من الترقيم الدولى الموحد واصفة دولية متوافقة مع نظام الباركود الدولى والمنتشر حول العالم.

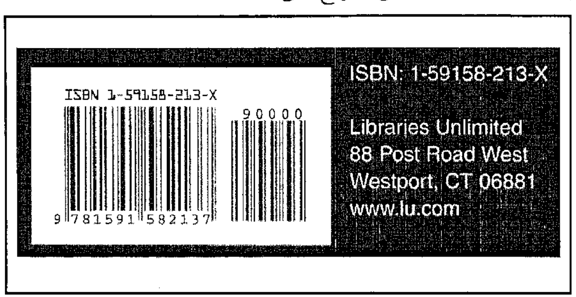
وتمثيل الترقيم الدولى الموحد للكتاب فى رمز الباركود ذى الثلاث عشرة خانة يجب أن يتم بالتوافق مع المواصفة القياسية العالمية ISO/IEC15420 والتى تتطلب استخدام نظام رموز إيان - ١٣، وحيث إن إيان يتألف هو الآخر من ١٣ خانة.

والمثال الآتى يكشف عن ترقيمة دولية موحدة للكتاب رمزت مع الباركود:

تدمك: 978-1-87367-00-9

وعندما يستخدم الترقيم الدولى الموحد للكتاب مع الباركود، فإنه يجب أن يظهر

بطريقة يمكن قراءتها بالعين البشرية المجردة ويوضع مباشرة فوق رمز الباركود مسبوقا بالاختصار تدمك. والمثال على النموذج الآتى:-



وتقدم الوكالةالدولية للترقيم الدولى الموحد للكتاب ووكالات مجموعات التسجيل التفاصيل الكاملة حول استعمال الباركود مع الترقيم الدولى الموحد للكتاب، ولابد لوكالات المجموعات والكتل من أن تتعاون تعاونا وثيقا فى هذا الصدد مع منظمات إيان على المستوى المحل والإقليمى.

والمكان المفضل لوضع الباركود ذى الثلاث عشرة خانة فى المطبوعات هو المربع السفلى (الربيعة السفلية) الأيمن من الغلاف الخلفى بالقرب من كعب الكتاب.

ج- الخانات الخمس المضافة إلى الكود. حتى الولايات المتحدة وكندا تضاف خمس خانات إلى الباركود لاستخدامها فى تاريخ الكتب لتحديد سعر الكتاب. ولا ينبغى استخدام هذه الخانات الخمس المضافة إلى الباركود فى أية دولة أخرى خارج هذين البلدين لتحديد السعر، رغم أنه يمكن استخدامها مسبوقة برقم ٩ للاستخدام الخاص داخل دار النشر الواحدة. وهذه الأكواد التكميلية تبدأ دائما برقم ٩ داخل حصة "90000-98999".

د- استخدام باركود إيان ويو سى سى مع الترقيم الدولى الموحد للكتاب – تعليمات

لموردى الأفلام الأم. يجب على موردى الأفلام الأم الذين يقدمون معها باركود الترقيم الدولى وترقيم إيان إلى الناشرين لطبعها على منتجاتها، أن يراعوا الإجراءات الآتية:

- التأكد من الترقيمة الدولية الموحدة التى يقدمها الناشر عن طريق الرقم الضابط وإجراء المعادلة الرياضية عليه لتجنب أية أخطاء فى النقل والنسخ والكتابة.

- والتأكد من الترقيمة الدولية الموحدة التى يقدمها الناشر عن طريق الرقم الضابط وإجراء المعادلة الرياضية عليه لتجنب أية أخطاء فى النقل والنسخ والكتابة.

- التأكد من وضع الشرطة بين أقسام الترقمية حسب القواعد المعمول بها.

- اطبع الآتى:

إجباريا

* تدمك ببنط ٩ فأكبر.
* إيان تدمك فى الباركود.
* إيان تدمك الشكل مقروء بشريا.

اختياريا.

* الخانات الخمس المضافة إلى الكود بشكل مقروء بالباركود وأيضا بشكل مقروء بشرياً.

ويجب تنفيذ تلك الإجراءات من خلال برنامج للحاسب الآلى. كما يجب مراعاة المتطلبات الفنية للكتابة وطباعة الباركود حسب مواصفات إيان.

ومن الجدير بالذكر أن الشكل المقروء آليا للترقيم الدولى الموحد للكتب مايزال قيد البحث ولم يبت فى القواعد التى وصفتها مواصفة الترقيم الدولى الموحد للكتاب حتى الآن.

هـ- اللوغاريتم المستخدم لتوليد الترقيم الدولى الموحد للكتاب وباركود إيان ويو سى سى. تمت معالجة موضوع استخراج الرقم الضابط، كما تمت معالجة توزيع حصص وأقسام الترقيمة من قبل.

إدارة نظام الترقيم الدولى.

الموحد للكتاب.

يدار نظام تدمك على ثلاثة مستويات: دولى، إقليمي، داخلى أى على مستوى الوكالة الدولية ثم وكالات التسجيل ثم الناشرين. وسوف أتناول كل مستوى بشيء من التفصيل.

أولاً: الإدارة الدولية: تتبلور المهام والوظائف والمسئوليات التى تناط بالوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد للكتاب فيما يلى:

١- دفع وتنسيق وإشراف الاستخدام الفعال لنظام الترقيم الدولى الموحد للكتاب على المستوى العالمى.

٢- تمثيل وتقديم رغبات وطلبات مجتمع الترقيم الدولى الموحد لدى المنظمات والهيئات الدولية المعنية.

٣- تعيين واختيار الهيئات المناسبة للقيام بدور وكالات التسجيل للترقيم الدولى الموحد للكتاب، وإلغاء تلك الوكالات عندما يتطلب الأمر ذلك.

٤- تحديد مجموعات التسجيل أى الكتل الجغرافية واللغوية... وتحديد المسئوليات داخل كل كتلة وربط تلك الكتل بوكالات تسجيل الترقيم الدولى الموحد للكتاب حسبما تقتضيه الحاجة.

٥- تحديد قواعد التسجيل لكل مجموعة من مجموعات التسجيل، تلك القواعد التى تحكم طول عناصر المسجل (الناشر) داخل كل مجموعة، والتأكيد على وجود سجل شامل ودقيق بتلك القواعد وإتاحة هذا السجل على الملأ بصفة مستمرة.

٦- تحديد حصص كل ناشر من الأرقام داخل مجموعات التسجيل المناسبة بالاتفاق مع وكالات التسجيل فى المنطقة، كما يناط بالوكالة الدولية بإنشاء سجل كامل ودقيق بعناصر الناشرين فى المناطق المختلفة.

٧- تحديث وصيانة الترقيمات الدولية الموحدة للكتاب وبياناتها الوصفية على ما سبق عرضه من قبل، وذلك من خلال سجلات الوكالة.

٨- وضع وتطوير ومراقبة وتنفيذ السياسات والإجراءات التى تحكم عمليات وكالات الترقيم الدولى الموحد للكتاب فى إنحاء العالم، ومراقبة عملية تسجيل الترقيمات الدولية لدى الوكالات بما فى ذلك الرسوم المفروضة على الناشرين والمستفيدين من تلك الخدمات.

٩- تسهيل مراجعة وتنقيح وتصحيح الأرقام المكررة فى الترقيمات الدولية الموحدة للكتاب والتى تسبب إشكاليات.

١٠- النظر فى أى شكوى ترد ضد قراءات وإجراءات الوكالات الإقليمية والبت فيها واتخاذ القرارات المناسبة.

١١- وضع وتطوير وحفظ وإتاحة الوثائق المعنية لمستخدمى نظام الترقيم الدولى الموحد للكتاب.

١٢- البحث عن مصادر لتمويل النظام وعملياته ووضع الترتيبات اللازمة لدعم تشغيل وتفعيل النظام ودعم الوكالة الدولية ماليًا بالطرق المناسبة، بما فى ذلك المساهمات المالية التى ترد من الوكالات الإقليمية.

ثانيا: وكالات تسجيل تدمك الإقليمية. كما أسلفت تقوم الوكالة الدولية بتحديد مجموعات أو كتل التسجيل وداخل كل كتلة تكون هناك وكالات إقليمية تعمل تحت إشراف وتنسيق الوكالة الدولية. والوكالات الإقليمية قد تحدد على أساس وطنى (دولة واحدة) أو إقليمى (عدة دول مشتركة فى إقليم) أو لغوى (مجموعة دول ناطقة بنفس اللغة وربما أجزاء من دول). وربما تكون هناك أسس أخرى مقبولة للتقسيم.

وداخل المجموعة أو الكتلة قد تكون هناك عدة وكالات وطنية، وعلى سبيل المثال فإن واصفة المجموعة (الكتلة) 0-978 ,1-978 نجد فيها وكالات متعددة مستقلة فى استراليا، كندا الناطقة بالإنجليزية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة وهلم جرا.

ويمكننا أن نعكس مسئوليات ومهام ووظائف وكالة التسجيل الإقليمية على النحو الآتى:

١- ضمان استمرارية الخدمة التى تقدم للناشرين والمستفيدين.

٢- إرسال الإخطارات إلى الناشرين بحصصهم من الأرقام (عنصر المسجل) وحل أية مشاكل متعلقة بذلك العنصر.

٣- إنشاء وإدارة وصيانة سجلات الترقيمات الدولية الموحدة للكتاب، والبيانات الوصفية (الميتاداتا) والبيانات الإدارية المتعلقة بالنظام فى المنطقة، وذلك على ضوء السياسات والإجراءات التى تضعها الوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد للكتاب. ويمكن أن تعهد الوكالة الإقليمية بهذه المهمة لجهاز ببليوجرافى إن رأت ذلك.

٤- تصحيح أية ترقيمات أو بيانات وصفية خاطئة أو غير دقيقة عندما تكتشف ذلك أو تبلغ به.

٥- إتاحة الترقيمات الدولية الموحدة للكتاب والبيانات الوصيفة الموجودة فى حوزتها للوكالات الأخرى الإقليمية وللوكالة الدولية وكذلك للمستفيدين أيا كانوا، وذلك فى حدود السياسات التى وضعتها الوكالة الدولية.

٦- إعداد الإحصاءات المتعلقة بكل أنشطة الترقيم الدولى الموحد للكتاب فى منطقتها وكتابة التقارير الخاصة بذلك ورفعها بصفة دورية إلى الوكالة الدولية.

٧- تدريب وتعليم وترقية مهارات الآخرين على استخدام نظام الترقيم الدولى الموحد بما يتفق مع مواصفات الطبعة التى تطبق فى أثناء فترة التدريب.

٨- التقيد التام بسياسات وإجراءات نظام الترقيم الدولى الموحد حسبما وضعته الوكالة الدولية، وبما يتفق مع مواصفات الطبعة التى تطبق والنافذة المفعول فى الفترة المعنية.

ثالثا: دور الناشر فى إدارة النظام: من المتفق عليه أن دور الناشر ينحصر فى تحديد حصة أرقام المطبوع، وحيث يكون لكل كتاب على حدة الأرقام التى تميزه عن سائر الكتب التى ينشرها الناشر. كذلك يدخل فى مسئوليات الناشر ضمان إتساق تطبيق القواعد والتعليمات التى تلقى إليه من الوكالة الإقليمية.

والقواعد قد تتعلق بحصة الناشر من الأرقام التى يتلقاها من الوكالة الإقليمية كواصفة له، كما قد يتلقى من تلك الوكالة ملفا كاملا ورقيا أو إلكترونيا بحصص كل الناشرين فى منطقته وذلك للإفادة منها. ومن الجدير بالذكر أن بعض الوكالات الإقليمية قد تعرض رسوما على الناشرين فى مناطقها نظير تلك الخدمات.

ومن المتفق عليه أن وكالة التسجيل الإقليمية هى التى تقدم للناشر حصة الأرقام التى يتحرك فيها بالنسبة لكل مطبوع من مطبوعاته الفردية (من – إلى –). ومن المعروف أن المدى الذى يتحرك فيه الناشر إنما يتوقف على عدد الكتب التى يتوقع نشرها فى العام.

وهذا العدد هو الذى يتحكم بطريق مباشر فى طول واصفة الكتاب. ومن جهة أخرى فإن على الناشر أن يمد وكالة التسجيل الإقليمية بمعلومات كافية كاملة عن مجموع إنتاجه السابق من الكتب، وكذلك بخططه الحالية والمستقبلية فى النشر بصورة دقيقة لا مبالغة فيها أو تفريط. حتى يستطيع الحصول على الحصة المناسبة له من الأرقام.

ولابد أن يقوم الناشر بتقديم بيانات وصفية دقيقة ومحددة عن كل كتاب يمنح ترقيمة دولية، إلى وكالة التسجيل الإقليمية (أو الجهاز الببليوجرافى المحلى الذى تحدده الوكالة). ومن المعروف أن عناصر الوصف الببليوجرافى والبنط والقالب الخاصين بها قد قامت الوكالة الدولية للنظام بتحديدها بالتعاون مع الوكالات الإقليمية. وقد سبق أن عرضت تفصيلا لتلك العناصر والبنط والقالب.

ويستطيع الناشر أن يحصل على مزيد من المعلومات والتعليمات المفصلة عن نظام الترقيم الدولى الموحد للكتاب ودور الناشر فيه من الوكالة الإقليمية التابع لها.

موقف الناشرين غير المشتركين

فى النظام:

تقوم الوكالة الإقليمية (فى مجموعة التسجيل) التى يقع فى دائرتها أحد الناشرين العازفين عن الاشتراك فى النظام بالاتصال بهذا الناشر وإسداء النصح إليه بأهمية وقيمة منح كل كتاب من كتبه ترقيمة دولية، كما تقوم بإرشاده إلى كيفية تبنى هذا الترقيم.

وفى حالة الناشرين الذين ينشرون مطبوعا عرضا والذين يرفضون رفضا قاطعا تحمل مسئولية إدارة عملية الترقيم هذه لعدم حاجتهم إليها أو رغبتهم فيها؛ فإن الوكالة الإقليمية يمكنها تحديد واصفة ناشر تجمع تحتها كل هؤلاء الناشرين الرافضين وترقم كتبهم العارضة تلك بصرف النظر عن كل ناشر على حدة. وهذا الإجراء يجب أن يطبق بكل حسم ودقة حتى لا تحدث بلبلة بسبب الاستثناء الحادث من جراء عدم تحديد واصفة ناشر؛ ذلك أنه فى هذه الحالة لا يكون هناك واصفة معينة تحدد ناشرا بعينه.

وفى بعض الدول تقوم الوكالة الإقليمية (وكالة الكتلة أو المجموعة) بتحديد ترقيمة دولية موحدة للمطبوعات التى يتم إيداعها طبقًا لقانون الإيداع وليس لها ترقيم دولى موحد. وفى هذه الحالة تقوم الوكالة الإقليمية باخطار الناشر بالترقيمة التى منحت للكتاب وتسجل فى الببليوجرافية الوطنية.

ومن نوافل القول إن بعض المؤلفين الذين ينشرون أعمالهم على حسابهم ويقومون بدور الناشر يمكنهم الاستفادة من هذا الإجراء الأخير إذا كان النشر لديه نشرا عرضيا.

الاستخدامات العملية البراجماتية

للترقيم الدولى الموحد للكتب.

من المتفق عليه ومن واقع التجربة العملية على مدى ما يقرب من أربعة عقود أن هناك العديد من الفوائد والاستخدامات البراجماتية للترقيم الدولى الموحد للكتاب فى كل حلقات تداول الكتاب: فى دور النشر، فى مراكز الخدمات الببليوجرافية، فى مراكز التوزيع وتجار الجملة؛ فى منظمات ومؤسسات العمليات المركزية، فى متاجر الكتب والبيع بالتجزئة. فى المكتبات ومراكز المعلومات... وسوف نفصل القول فى استخدامات الترقيم الدولى فى بعض أهم تلك الحلقات.

أولا: استخدامات تدمك فى دور النشر.

١- التمييز القاطع لكل عملية نشر على حدة منذ تلقى المخطوطة الأصل من المؤلف وحتى طرح المنتج (المطبوع) النهائى فى السوق.

٢- تمييز المطبوع فى قوائم مطبوعات الناشر وفى الإعلان عنه وترويجه.

٣- تمييز المطبوع فى الأدلة المطبوعة والإلكترونية ومواقع الإنترنت.

٤- ضبط أرصدة الناشر من الكتب.

٥- ضبط وإدارة عوائد المؤلفين.

٦- ضبط طلبيات الشراء.

٧- ضبط الحسابات وإعادة الفواتير.

٨- عرض بيانات المبيعات.

٩- إعداد الإحصاءات.

١٠- تداول الكتب المرتدة.

ثانيا: استخدامات تدمك فى مراكز الخدمات الببليوجرافية.

ومراكز التسويق والتوزيع وتجار الجملة.

أ- بناء قواعد البيانات الببليوجرافية سواء للمطبوعات المتاحة أو التى نفدت من السوق.

ب- توليد الأدوات الببليوجرافية والقوائم والفهارس من تلك القواعد الببليوجرافية حسب احتياجات تجارة الكتب.

ج- طلب الخدمات المبنية على نظم الاتصالات الإلكترونية مثل نظام تبادل البيانات الإلكترونية، أو عبر الإنترنت.

د- ضبط الأرصدة.

هـ- عرض العمليات اللوجستية الداخلية.

و- ضبط الحسابات وإعداد الفواتير.

ز- إنتاج وعرض بيانات المبيعات.

ج- إدارة الكتب المرتدة.

ط- إنتاج الفهارس والقوائم الموضوعية.

ثالثا: استخدامات تدمك فى مؤسسات الخدمات المركزية للمواد المكتبية.

يغلب على تلك المؤسسات خدمة (إنتاج النسخ الجاهزة للإعارة) ويمكننا تصوير استخدامات الترقيم الدولى الموحد للكتاب فيها على النحو الآتى:

١- القيام بتنفيذ الطلبيات من الناشرين أو تجار الجملة.

٢- طلبات الإعداد والمعالجة من المكتبات.

٣- ضبط الأرصدة.

٤- عرض العمليات اللوجستيه الداخلية.

٥- ضبط الحسابات وإعداد الفواتير.

٦- إدارة عمليات إعادة التجليد.

رابعا: استخدامات تدمك فى متاجر الكتب.

أ- البحث البيليوجرافى للتأكد من وجود الكتاب بالمتجر أو لدى المتاجر الأخرى.

ب- معرفة عناوين الناشرين والموزعين.

ج- عمليات الطلب وإعادة الطلب المبنية على نظم الاتصال الإلكترونية مثل نظام تبادل البيانات الإلكترونية أو عبر الإنترنت.

د- ضبط وإدارة الأرصدة.

هـ- ضبط حسابات وإعداد فواتير المستهلك النهائى.

و- نظام نقاط البيع الإلكترونية.

خامسا: استخدامات تدمك فى المكتبات ومراكز المعلومات.

١- استرجاع المعلومات.

٢- الفهرسة المنسوخة.

٤- إحصاءات الاستعارة.

٥- حقوق الإعارة الوطنية.

٦- الإعارة البينية.

بين الترقيم الدولى الموحد للكتب.

ومنظمة إيان الدولية.

فى سنة ١٩٩٧م تم توقيع اتفاق بين منظمة إيان الدولية ومجلس الكود الموحد والوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد للكتب و الوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد للموسيقى، ينص على دفع ودعم التعاون المشترك بينهما. وبمقتضى هذا الاتفاق يحق لكل منظمة أن ترسل مندوبا أو ممثلا مقيما إلى اجتماعات المنظمات الأخرى، وتقديم الاستشارات والمقترحات، وتنظيم ترقيم المواد غير المطبوعة.

ومن نوافل القول إن منظمة إيان الدولية تتخذ مقرا لها فى البرج الأزرق شارع لويز فى بروكسل بلجيكا. بينما مجلس الكود الموحد يتخذ مقراً له فى مركز شركة برنستون بايك، شارع لينوكس، فى مدينة لورانسفيل نيوجيرسى الولايات المتحدة.

الترقيم الدولى الموحد للكتب.

والترقيمات والواصفات الدولية الأخرى.

الترقميم الدولى الموحد للكتب ليس هو الترقيم الوحيد فى العالم، بل هناك مجموعة كبيرة من الترقيمات الدولية الموحدة لمنتجات مختلفة نقف فى هذا البحث على أهمها:

١ - **واصفةالأشياء الرقمية (دوى).** وهو عبارة عن نظام متسق للتمييز الفعال لتبادل المعلومات حول الملكية الفكرية على الإنترنت. وقد قدمت هذا النظام "مؤسسة واصفة الأشياء الرقمية الدولية" وهى مؤسسة أو لنقل منظمة غير رسمية، وهى تديره وتطوره وتضع سياساته وتقدم التراخيص والحصص على "وكالات تسجيل نظام دوى "فى العالم. وواصفة دوى قد تستخدم لتمييز (أعنى لتسمية) أى وحدة ملكية فكرية بما فى ذلك تلك التى تقع بالفعل فى نطاق الترقيم الدولى الموحد للكتاب (تدمك)، بل ويمكن أن تستخدم تلك الواصفة بالتوافق مع تدمك (كجزء من مقاطع دوى) وذلك لتحقيق وظائف أخرى متعلقة بوضوح البيانات وتحديد معانيها، ونوع البيانات وسياسة مكوناتها. وتتوافق واصفة الأشياء الرقمية (دوى) مع متطلبات وظائف المدخلين

الأساسيين لتسمية الاشياء الأولية على الإنترنت ونعنى بها: "الاسم الموحد للمصدر" (أورن) و "الواصفة الموحدة للمصدر" (أورى).

وواصفة تراكيب دوى (ANSI/NISO Z 39.84-2000) التى يطلق عليها (تراكيب واصفة الأشياء الإلكترونية) تضم مركبين هما: السابقة واللاحقة؛ وهما معا يشكلان واصفة دوى. أما السابقة فتحددها وكالة تسجيل دوى للمسجل (أى المنظمة الراغبة فى الحصول على دوى). ويمكن منح سابقات متعددة لتحديد أو لوصف بيان النشر او الدوريات...، لمسجل واحد. ويضيف المسجل إلى السابقة الممنوحة له لاحقة من عنده لكل وحدة من الوحدات التى يرغب فى تمييزها. وبطبيعة الحال فإن تركيبة السابقة مع اللاحقة تضمن واصفة فريدة لا تزاحمها واصفة أخرى لنفس الشىء فى نظام دوى وتجنبنا أى متطلب آخر عن التخصيص المركزى لحصة أرقام دوى. ومن الجدير بالذكر أنه ليس هناك حدود لطول الواصفة فى دوى.

ومن الممكن أن يتكامل أى نظام ترقيم دولى موحد مثل تدمك مع دوى ليكون لاحقة دوى. وشكل هذا التكامل أو الاندماج يتم الاتفاق عليه بين الوكالات أو وكالة التسجيل التى تقدم تلك الخدمة. ويوصى نظام الترقيم الدولى الموحد للكتب بأن توصف الوحدة الواحدة نفسها بواسطة النظامين معا (بيانات الوصف العامة: ميتاداتا) كما يقوم نظام التراكيب بتمييز تدمك. وفى هذه الحالة سيتخذ (دوى) الشكل الآتى:

مثال:

10.nnnn/ [ISBN] 9780110002224

أو

10.nnnn/9780110002224

وفى هذا المثال نجد أن 10 هو رقم دوى داخل النظام، بينما nnnn تمثل رقم المسجل. بينما سلسلة الأرقام الواردة بعد الشرطة المائلة تعتبر اللاحقة المتمثلة فى تدمك.

وربما يكون مفيدا أن نعرف أن "مؤسسة واصفة الأشياء الرقمية" موجودة فى جوردان هيل (تل الأردن) فى اكسفورد بالمملكة المتحدة.

٢- الترقيم العالمى للسلع التجارية (جتين). جتين مصطلح عام تندرج تحته واصفات المنتجات المطروحة للتجارة مثل واصفات إيان و واصفات يو سى سى، وتحديدا يدخل فيه واصفة إيان – ١٣.

ومن المعروف أن أيا من واصفات الترقيم العالمى للسلع التجارية (جتين) تتألف من ترقيمة فى ١٤ خانة وقد تستخدم الأصفار فى بدايتها عندما يتطلب الأمر ذلك، وتنصح قواعد البيانات بأن تتسع لاستيعاب قالب الأربع عشرة خانة. ومن الجدير بالذكر فإن ترقيات الأربع عشرة خانة التى لا تبدأ بصفر، تدخر للعبوات التى لم يتم بيعها فى نقاط بيع التجزئة (الكرتونات أو البالات). ويلاحظ أن بعض تجار الكتب طبقا لاتفاق خاص مع شركائهم فى التجارة يستخدمون ترقيات لا تبدأ بصفر لتحديد حجم عبوة الكتب (٢٠ نسخة من الكتب مثلا).

ومن هذا المنطلق فإن واصفة جتين التى تحدد هوية كتاب ما سوف تبدأ بصفر لأن ترقيمة الكتاب تتألف من ١٣ خانة بينما واصفة جتين تتكون من ١٤ خانة. ولكن يجب التنبيه إلى أن واصفة جتين ذات الأربع عشرة خانة لن تظهر أبدا فى قالب باركود الكتاب.

٣- واصفات الإنترنت (أورن). واصفات الإنترنت أو الاسماء الموحدة للمصادر عبارة عن واصفات لتوحيد أسماء المصدر الواحد تحت ترقيمة واحدة مهما تعددت تلك الأسماء وتراكيب تلك الواصفات وقوالبها نجدها فى مواصفة الإنترنت RFC2141 وهى مواصفة سهلة وبسيطة على النحو الآتى.

<URN>: : = "URN:" LNID> ":" <NSS>

وحيث <NID> هى واصفة مكان الاسم و <NSS> هى السلسلة المحددة لمكان الاسم؛ ونلاحظ أن المعبر "UNN:" وواصفة مكان الاسم غير حساسين إطلاقا للاستجابة.

ولقد تم وصف عملية تسجيل مكان الاسم URN فى المواصفة RFC3406. ويمكن تسجيل مكان الاسم لأى نظام وصف موجود طالما أنه يتوافق مع تراكيب أورن. أما

NID (تدمك) فقد ادخر لنظام الترقيم الدولى الموحد للكتب فى مواصفة RFC3187. وطبقا لـ أر إف سى فإن أى واصفة لمكان الاسم مبنية على تدمك لابد، وأن تتكون من التراكيب الآتية:

UNN: ISBN: <NSS>

وحيث إن السلسلة المحددة لمكان الاسم تحتوى على تدمك فى شكل مقروء آليا وعلى سبيل المثال:

UNN: isbn: 9780110002224

UNN: isbn: 9510184357

ومن الواضح أن من الممكن أن يشترك الترقيم الدولى الموحد للكتاب ذو العشر خانات والترقيم ذو الثلاث عشرة خانة فى نفس مكان الاسم URN؛ طالما أن التطبيق سيكون قادراً على إعداد الترقيات فى المستقبل سواء بالنسبة للعشر خانات او الثلاث عشرة خانة ويستطيع استرجاعها بصرف النظر عن عنصر السابقة 978 أو 979.

إن تمديد تدمك وتوسيعه فى يو آر إن (أورن) هو مسألة سهلة فنيا دون تكلفة تذكر حيث إن (أورن) تقدم مجانا بدون مقابل كذلك فإن خدمات التوضيح والنظم التى تربط الاسماء الموحدة للمصادر إلى مصادر بعينها، والتسجيلات الببليوجرافية التى تصف تلك المصادر قد تعتمد على التكنولوجيا الحالية أو المستقبلية للإنترنت لأن (أورن) ليس لها التكنولوجيا الخاصة بها. ومن الناحية المبدئية فإن (أورن) كما تظهر على الإنترنت تعتمد على نظام حقوق الأسماء كما جرى وصفه فى RFC3401-340S. وكل مكان لاسم سوف يكون له آلية الظهور الخاصة به والذى يجرى تحديدها فى آر إف سى الذى سجل فيه مكان الاسم فى نظام الواصفة.

إن تراكيب (أورن) قد تم وصفها وتحديدها بدقة بطريقة تمكن متصفحات العنكبوتية من استخدامها بدلاً من (أورل). ومن سوء الحظ أن المتصفحات فى الوقت الحاضر تدعم (أورن) فقط بمساعدة من القوابس. وقد أدى ذلك إلى المساعدة فى تنفيذ وتطبيق (أورن)

فى مختلف البيئات الصغيرة (مثل الرسائل الجامعية)، والتى قد تتفاعل وقد لا تتفاعل مع بعضها البعض.

٤- ترقيات المواد السمعية البصرية: إيسان وف إيسان.. إيسان هو الترقيم الدولى الموحد للمواد السمعية البصرية وهو نظام لتمييز المادة السمعية البصرية بمعنى أى عمل يتضمن صورا متحركة مصحوبة أو غير مصحوبة بنص وهو علم قائم بذاته ومستقل بنفسه. ويجدر بالذكر أن إيسان لم يصمم ليطبق على اللقطات الساكنة أو التسجيلات الصوتية أو أية أشكال أخرى لا تقوم أساساً على مادة سمعية بصرية. وتخصيص ترقيمة إيسان لا يرتبط بحال من الأحوال بعملية تسجيل حق التأليف، كما أن هذه الترقيمة لا تتخذ قرينة على إثبات حق التأليف فى المادة السمعية البصرية. وكل ما تفعله ترقيات إيسان لحاملى الحقوق (مؤلفون، منتجون، وكلاء...) هو مجرد تمييز العمل السمعى البصرى عما عداه، بصرف النظر عن كيانه الفيزيقى.

وتتألف ترقيمة إيسان من ١٦ خانة عشرية تنقسم مبدئيا إلى شريحتين: ١٢- خانة كشريحة جذرية تتبعها شريحة من أربع خانات للفواصل. وتستخدم الأصفار بدل الحروف لسد الفواصل حيث لا ينطوى العمل على فواصل. وتعتبر السابقة (البادئة) إيسان والرقم الضابط النهائى جزءا متكاملا فى الترقمية عندما تستخدم للقراءة البشرية.

مثال: ISAN: 1881 66C7 3420 6541 9

ومن الجدير بالذكر أن إيسان هو مواصفة دولية صادرة عن آيزو (ISO 15706: 2002) والهيئة المسئولة عن إدارة النظام هى "الوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد للمواد السمعية البصرية"، والتى تتخذ مقرًا لها ٢٦ شارع سانت جان فى جنيف بسويسرا. وليس إيسان هو الترقيم الدولى الوحيد للمواد السمعية البصرية ولكنه واحد من عدة نظم الترقيم المواد السمعية والبصرية نأتى على أهمها وهو:

* الترقيم الدولى الموحد للمواد السمعية البصرية: ف – إيسان – لتمييز الإصدارة. يعتبر هذا النظام مركبا من نظام الترقيم الدولى الموحد للمواد السمعية البصرية كما حددته مواصفة أيزو 15706 – ISO مع شريحة خاصة بالإصدارات الملحقة، ونظام: ف إيسان الذى يحدد إصدارة بعينها من عمل سمعى بصرى أو محتويات ذات صلة بعمل سمعى بصرى.

وقد قصد بنظام الترقيم الدولى الموحد للمواد السمعية البصرية ف – إيسان أن يستخدم فى حالة الرغبة فى تمييز إصدارة معينة من مادة سمعية بصرية – أو محتوى معين يمت إلى عمل سمعى بصرى – كأن تكون تلك الإصدارة من إصدار وإنتاج وتوزيع نظام بعينه أو محطة إذاعة بذاتها أو مصحوبة بأدلة برامج الكترونية.

وترقيمة ف إيسان لابد وان تتألف من ١٦ خانة سداسية موجودة فى إيسان الأم والتى تمنح للمادة السمعية البصرية، متبوعة بشريحة الإصدارة التى تتألف من ٨ خانات عشرية سداسية. وعندما يتم عرض هذه الترقيمة لتقرأ بطريقة بشرية. تسبق الترقيمة الاستهلالية إيسان ISAN؛ والحروف الضابطة الملائمة تأتى عادة بعد الترقيمة والشريحة معاً.

مثال:

ISAN: 1881-66C7-3420-64541-9F3A - 0245

وكما ألمحت من قبل فإن منح ترقيمة ف – إيسان لا يؤسس أية حقوق للملكية لاعلى لإصداره ولا على المحتوى ولا على المادة السمعية البصرية نفسها.

وتخضع ترقيمة ف – إيسان الدولية لمواصفة آيزو 15706-2 ، والتقرير المرافق لها ورقمه 20925 لسنة ٢٠٠٥م. وهذا التقرير يتضمن معلومات إرشادية عن إدارة والاستخدام نظام ف – إيسان وهو بعنوان "المعلومات والتوثيق": الترقيم الدولى الموحد للمواد السمعية البصرية (إيسان): شريحة الإصدارة (ف – إيسان): إرشادات إجرائية.

٥- **الترقيم الدولى الموحد للموسيقى (إسمن)**: يسعى الترقيم الدولى الموحد للموسيقى إلى تمييز أفرخ الموسيقى المطبوعة بحيث يكون هناك ترقيمة لكل فرخ لا يزاحمه فيها فرخ آخر سواء كان هذا الفرخ معروضا للبيع أو الإيجار. والترقمية الدولية الموحدة للموسيقى تتألف من عشر خانات والحرف الأول M يميز الترقيمة الدولية للموسيقى عن الترقيمة الدولية الموحدة للكتب وغيرها من المواصفات.

أما العناصر الأخرى فى ترقيمة الموسيقى فهى: واصفة الناشر التى تحدد ناشرا بعينه

للموسيقى؛ واصفة العنوان التى تميز فرخا عن آخر أى مطبوعا موسيقيا عن غيره ثم الرقم الضابط الذى يمكن استخراجه كما رأينا من قبل بمعادلة 10 ويحسب حرف M بثلاثة.

ومن نوافل القول إن الترقيم الدولى الموحد للموسيقى (إسمن) يمكن أن يتكامل فى الباركود ذي الثلاث عشرة خانة باستخدام سابقة (بادئة) إيان 979: ويمكن لحرف "M" أن يعادل صفرا 0 لأغراض الباركود فقط.

كذلك فإن من الخليق بالذكر أن الترقيم الدولى الموحد للموسيقى لا يمنح للكتب عن الموسيقى لأنها ليست موسيقى وهى تدخل فى تدمك. كذلك فإن "إسمن" لا تمنح للأشرطة الموسيقية أو أقراص الليزر الموسيقية أو الفيديو، إنما تمنح فقط كما أسلفت للموسيقى المطبوعة.

إن الأعمال القابلة للحصول على ترقمية إسمن تضم فيما تضم النوتات الموسيقية سواء الأوركسترالية أو الصوتية، مجموعات الأجزاء، التجميعات، المصغرات المطبوعات الإلكترونية الموسيقية وكتب الأغانى. وفى بعض الحالات يمكن اعتبار كتاب الأغانى، الترانيم، والألبوم ذى النص المستفيض والإيضاحيات، اعتباره طبعة موسيقى، أو كتابا عاديا أو كليهما ومن ثم يمنح ترقيمة إسمن وترقيمة تدمك؛ وفى كلتا الحالتين لابد من طبع الترقيمتين على المطبوع بوضوح شديد.

والهيئة المسئولة عن إدارة نظام الترقيم الدولى الموحد للموسيقى هى "وكالة إسمن الدولية" ٣٣ شارع بو تسدامر فى برلين – ألمانيا.

٦- الكود الدولى الموحد للتسجيلات الصوتية (إزرك): ويعتبر الترقيمة الدولية المميزة للتسجيلات الصوتية؛ وهذا الكود يرقم القطعة الصوتية بصرف النظر عن الكيان الفيزيقى الحامل لها؛ وبصرف النظر عن السياق او الوسيط الذى صدرت عليه ويتألف الكود الدولى الموحد للتسجيلات الصوتية من ١٢ خانة موزعة على أربعة عناصر: رمز الدولة، رمز المالك الأول، السنة، رمز التسجيل. ويخضع لمواصفة أيزو ISO 3901.

مثال ذلك: ISRC DE P55 97 00001

ومن الجدير بالذكر أن نظام إزرك يدار بواسطة الوكالة الدولية لـ إزرك المنبثقة عن الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية (الفوتوغرافية). ومقر الوكالة ٥٤ شارع ريجنت في لندن بالمملكة المتحدة.

٧- **الترقيم الدولي الموحد للدوريات (تدمد)**: يكمل هذا النظام، نظام الترقيم الدولي الموحد للكتب (تدمك) ونظام تدمد مخصص لمصادر المعلومات المستمرة ويخضع للمواصفة الدولية ISO 3297: 1998.

ومن نوافل القول إن المصدر المستمر هو ذلك المطبوع مفتوح النهاية الذي يصدر على حلقات أو إعداده بعنوان واحد بصفة منتظمة أو غير منتظمة أو غير ويشترك في أعداد. العديد من الكتاب ويقصد به أن يصدر إلى مالانهاية. هذا المطبوع عادة ما يصدر في إعداد متعاقبة ومتكاملة ترقم بالعدد والمجلة (السنة) ويسجل عليها تاريخها حسب فترات الصدور، ويندرج هنا الجرائد والمجلات والدوريات... والمصادر المستمرة المتكاملة مثل تلك المطبوعات ذات الأوراق السائبة التي تحدث بصفة مستمرة ومواقع الإنترنت أيضا التي تحدث دوما.

ويدار نظام تدم عن طريق "المركز الدولي لتسجيل المسلسلات" ٢٠ شارع باشومونت في باريس، فرنسا.

والأعمال شبه الدورية والتي هي في نفس الوقت شبه الكتب مثل الكتب السنوية والحوليات والتقاويم عادة ما تحصل على ترقيم تدمد إلى جانب ترقيم تدمك وترقيم تدمد يعطى للعنوان ويغطي جميع الإصدارات، بينما ترقيم تدمك لكل إصدارة على حدة. وعندما يمنح المطبوع الترقيمتين معاً فلابد من طبعهما معا في المطبوع. وترقيمة تدمد تتألف من ثماني خانات بينما تدمك من عشر أو ثلاثة عشر خانة.

ثامنا: الكود الدولي الموحد للنص (إزتك) هذا النظام اختياري لترقيم الأعمال النصية وتمييز نص عن نص لنفس العمل. وقد تم تطوير مواصفة هذا النظام تحت رعاية أيزو الدولية (المنظمة الدولية للمواصفات) في جنيف.

ويمكن تطبيق الكود الدولى الموحد للنص (إزتك) عندما تتجه النية إلى إنتاج نص معين فى عدد من الأشكال، وبحيث يجمع هذا الكود الأشكال المختلفة للنص الواحد تحت ترقمية واحدة محددة. وقد حددت المواصفة المقصود بالنص هنا أنه إعداد وخلق عمل فكرى أو فنى متميز إعدادا تجريديا بحيث لا يتألف هذا العمل إلا من كلمات كأن يكون العمل مقالة أو بحثا أو رواية أو مسرحية للشاشة أو قصة قصيرة.

وهذا الكود الدولى الموحد للنص (إزتك) لا يمنح للكيان الفيزيقى للعمل بل للكيان الفكرى فقط أى النص، لأن الكيان الفيزيقى (أى الكتاب المطبوع أو الكتاب الناطق أو الصيغة الإلكترونية من تلك المنتجات) فى هذه الحالة يمنح الترقيمة الدولية الموحدة للكتاب (تدمك).

ومن المقطوع به أن "إزتك" سوف يساعد فى تمييز وتحديد وإدارة الأعمال النصية وليس المطبوعات على الرغم من إمكانية ربط إزتك بواصفات الكيانات الفيزيقية مثل تدمك، وذلك لجمع الأشكال المختلفة التى خرجت بها تلك النصوص حين استخدامها.

ويجب أن نؤكد على أن الكود الدولى الموحد للنص (إزتك) عبارة عن رقم مصمت أى أنه لا يتألف من عناصر أو رموز ذات دلالة على نحو ما نصادف فى الترقيمات الأخرى، ولا يكشف عن مؤلف النص أو مالكه وصاحب الحق فيه.

ويتألف الكود من ١٦ خانة عشرية سداسية ويستخدم الأرقام 0-9 والحروف A-F وتوزع الخانات على أربعة مقاطع أو شرائح تتوالى على التتابع الآتى: مقطع وكالة التسجيل، مقطع السنة، مقطع العمل، مقطع الرقم الضابط.

والمواصفة التى تحكم هذا الكود هى مواصفة آيزو ISO21047 وسوف يدير هذا الكود مجمع من ثلاث شركات هى سيزاك، نيلسين، بوكر ومقر وإدارة الكود شارع بوليفارد دى بارك فى نيلى على نهر السين فى فرنسا.

تاسعا: الترقيم الدولى الموحد للتكوينات الموسيقية (إزوك). يمنح هذا الترقيم للتكوينات الموسيقية غير محددة الملامح وغير الملموسة، وهو لا يستخدم لتحديد وتمييز الأشكال أو الأشياء ذات الصلة بالأعمال الموسيقية، ذلك أن الأشكال والأشياء الموسيقية

تخضع لنظم ترقيم دولى موحد أخرى أتينا على كثير منها مثل: إزرك، إسمن، إيسان، إزتك.

ومن أمثلة الأعمال أى التكوينات الموسيقية غير محددة الملامح والتى تخضع لترقيمة إزْوِك موسيقى موتسارت (الفلوت السحرى). أما النوتات الموسيقية المطبوعة فإنها كما أسلف تخضع لترقيمات إسمن، كما تخضع النصوص الأوبرالية وترجماتها للكود الدولى للنص الموحد (إزتك) والترقيم الدولى الموحد للكتب (تدمك) فى حالة المطبوعات؛ فى الوقت الذى يخضع فيه فيديو يحمل الأداء الموسيقى للترقيم الدولى الموحد للمواد السمعية البصرية "إيسان"، بينما سلسلة من برامج التليفزيون تخضع للترقيم الدولى الموحد للمواد السمعية البصرية ف-إيسان. والتسجيلات الصوتية للأوبرا تخضع للكود الدولى الموحد للتسجيلات الصوتية.

ويدار هذا النظام من جانب منظمة سيزاك المشار إليها سابقا فى شارع بوليفارد دى بارك فى نيللى على نهر السين فى فرنسا.

* * *

أونيكس والترقيم الدولى الموحد

تعتبر أونيكس المواصفة الدولية لتمثيل صناعة الكتاب والدوريات ومعلومات المنتجات الإلكترونية. وهذه المواصفة تتكون من معايير المحتويات (بما فى ذلك عناصر البيانات والتيجان وقوائم الرمز) ونظام إكس إم إل دى تى دى.

ولقد تم وضع وتطوير مواصفة أونيكس وصيانتها من قبل إديتير بالاشتراك مع شركة اتصالات الكتاب وجماعة دراسة صناعة الكتاب وجماعات مستخدمى المواصفة فى الدولة التى تطبق مواصفة أونيكس فى صناعة وتجارة الكتب وخدمات الكتب الموجودة فى السوق. ومن بين تلك الدول الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا واستراليا وكندا وكوريا.

ومن نوافل القول إن أونيكس قد تم أخذه فى الاعتبار عند وضع مارك ٢١ لمكتبة

الكونجرس ويونيمارك للمكتبة البريطانية. ومن الجدير بالذكر أن أونيكس يستخدم من قبل بعض المكتبات الوطنية لتلقى بيانات الناشرين عن كتبهم وإدراجها فى بيانات الفهرسة أثناء النشر أو لدعم الفهارس العامة على الخط المباشر (أوباك).

وتدار هذا المواصفة بواسطة إديتير فى شارع نورث رود، لندن بالمملكة المتحدة.

المطبوعات المتعلقة بالترقيم الدولى

الموحد للكتاب (تدمك).

إلى جانب دليل مستخدمى تدمك الذى دخل فى طبعته الخامسة سنة ٢٠٠٥م هناك مطبوعان آخران يتعلقان بالترقيم الدولى هما:

- دليل الناشرين إلى تدمك الدولى. وهو يضم كل سابقات (بوادئ) الناشرين المحددة لهم من قبل الوكالة الدولية. وهذا الدليل يصدر بصفة مستمرة جارية فى صيغة مطبوعة وصيغة مليزرة على سيديروم.

- النشرة الإخبارية لتدمك والتى تقدم التفاصيل الدقيقة عن أحوال وتطبيقات واستخدامات الترقيم الدولى والمعلومات والبيانات التى تريد الوكالة الدولية للترقيم الدولى أن تقدمها للمستفيدين.

أسئلة تتردد كثيرا حول

نظام تدمك.

هناك العديد من الأسئلة التى تتردد حول الترقيم الدولى الموحد للكتاب، وقد جمعتها الوكالة الدولية للنظام فى برلين وقدمت عنها إجابات شافية، وتعتبر تلك الإجابات بمثابة الإحاطة الشاملة بكل جوانب النظام وتعريف كامل به.

وسوف نختار من بين تلك الأسئلة والإجابات عليها أهمها وما نعتقد أن يوسع نطاق التعريف بالنظام وتعميق فهمه:-

١- لماذا ينبغى علىّ أن أستخدم الترقيم الدولى الموحد للكتاب؟

+ إذا كنت ناشراً أو بائع كتب فإن من مصلحتك أن تفعل ذلك طالما أنك ترغب فى

بيع كتبك، ذلك أن كتبك إذا لم يتم طلبها وتوزيعها عن طريق تدمك وإذا لم تكن كتبك مرصودة بهذا الترقيم في أدوات الضبط الببليوجرافي فسوف تلاحظ أن كتبك لن تباع بالقدر الكافي؛ فالناس لن يشعروا بوجود كتبك ولسوف يعتبرونها غير موجودة وحتى إذا عرفوا بها وبأنها موجودة فإنهم سوف يحسون بمشقة تداول تلك الكتب بطريقة غير منظمة.

٢- هل من الضروري أن أحصل على ترقيمة دولية موحدة للكتاب؟

+ من وجهة نظر نظام الترقيم الدولي الموحد للكتاب (تدمك) ليس هناك متطلب قانوني يفرض الحصول على ترقيمة دولية. وهذه الترقيمة لا تؤسس حقوقا ولا حماية قانونية للعمل الفكري. ومع ذلك فإنه في بعض الدول يفرض استخدام تدمك بقوة القانون.

٣- هل تحتاج الكتب التي لا تباع بالثمن إلى ترقيمة دولية موحدة؟

+ من المرغوب فيه أن تحصل كل الكتب على ترقيمات دولية، وإن لم تعرض للبيع بالثمن.

٤- هل تحتاج فهارس المزادات إلى الحصول على ترقيمة دولية؟ وماذا عن فهارس المعارض؟

+ إذا كان الفهرس قد قصد به أن يقدم معلومات أساسية حول المفردات المعروضة للبيع في المزاد فليست هناك به حاجة للحصول على ترقيمة دولية؛ فالفهرس عبارة عن مادة تسويقية وإن لم يتضمن أسعاراً، ومن ثم فهو خارج نطاق المواد التي تمنح ترقيمة دولية. وعلى العكس من ذلك فإن الفهارس المصاحبة للمعارض وتقدم معلومات نصية حول فنانين بعينهم أو موضوعات بالذات، قابلة للحصول على ترقيمات دولية.

٥- أي الجهات هي المسئولة عن منح واصفات (عناصر) المسجل (الناشر ومن في حكمه)؟

+ الجهة المسئولة عن منح واصفات الناشرين هي وكالة التسجيل (الوكالة الإقليمية)

التى تعينها الوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد، وهى تقدم عنصر الناشر لكل ناشر على حدة ولا يمكن لأى ناشر أن يتنازل أو يبيع واصفته أو أياً من عناصر الترقيمة الدولية الممنوحة له لأى ناشر آخر.

٦- إذا غيرت سعر كتابى المنشور، هل من الضرورى أن أحصل على ترقيم دولى موحد جديد؟

+ لا كلا البتة.

٧- هل تغيير شكل الكتاب أو قالبه يتطلب الحصول على ترقمية جديدة للشكل الجديد؟

+ نعم فالأشكال المختلفة تتطلب ترقيمة مختلفة لكل شكل؟

٨- أنا أنشر كتابا بلغة أجنبية، فهل أحتاج إلى ترقيمة دولية موحدة له من البلد التى كتب الكتاب بلغتها؟

+ لا كلا البتة لأن الترقيمة تصدر من بلد الناشر بصرف النظر عن لغة الكتاب وبلد النشر هى التى تحدد واصفة المجموعة وليست لغة نص الكتاب.

٩- أعيد تنقيح الكتاب ومراجعة مادته العلمية، فهل أحتاج إلى ترقيمة دولية جديدة للطبعة المنقحة؟

+ التغيير الهام فى النص يتطلب ترقيمة جديدة. وعندما تتم مثل تلك التنقيحات، فلابد من إثبات ذلك على ظهر صفحة العنوان، وأن الكتاب عبارة عن طبعة منقحة ولابد من طبع الترقيمة الدولية الجديدة هناك فى ذلك الموضع.

١٠- هل تحتاج إعادة الطبع طبق الأصل بدون تغيير النص أو التجليد إلى ترقيمة دولية موحدة جديدة؟

+ لا كلا البتة بل يجب الاحتفاظ بنفس الترقيمة الأصلية التى قدمت للناشر، كما يجب الاحتفاظ بنفس بيان النشر.

١١- أريد أن أحصل على ترقيمة دولية جديدة فقط لأسباب تسويقية، هل هذا مسموح به؟

+ لا كلا البتة إذا لم يكن هناك تغيير فى النص أو الشكل أو التجليد فلا يجوز وضع ترقيمة جديدة.

١٢- أعيد طبع الكتاب طبق الأصل ولكن أغير سعر الكتاب، وأسجل السعر الجديد عليه، فهل يتطلب الأمر وضع ترقيمة دولية موحدة جديدة؟

+ لا كلا البتة فإعادة الطبع طبق الأصل سواء تغير السعر أو لم يتغير لا يتطلب ترقيمة جديدة.

١٣- أنشر كتابا بالاشتراك مع ناشر آخر، فأى ترقيمة من الاثنين توضع على الكتاب؟

+ فى حالة النشر المشترك فإن لكل من الناشرين أن يضع ترقيمته على الكتاب. ولابد من توضيح ترقيمة كل ناشر أمام اسمه. ومع ذلك فلو كان أحد الناشرين هو الذى سيمتلك رصيد الكتاب ويقوم بتوزيعه دون الآخر فإن من المستحب أن تظهر ترقيمة هذا الناشر الموزع فى قالب الباركود على الغلاف الخلفى للكتاب.

١٤- هل يجوز إعادة استخدام الترقيمات الدولية لكتب نفدت من السوق فى كتب أخرى غيرها؟

+ لا كلا البتة؛ ذلك أن الترقيمة تصف وتحدد عنوانا معينا ولا يجوز أبدا أن يزاحمه فيه عنوان آخر، كما تصف هذه الترقيمة إلى جانب العنوان الطبعة والتجليد على طول الزمن؛ وحتى لو نفدت تلك الكتب من السوق فإنها ستظل موجودة فى بعض المحلات وستبقى نسخها موجودة فى المكتبات بكل تأكيد.

١٥- كيف تحدد الترقيمات الدولية للأشكال المتعددة والمجلدات المتعددة للكتاب الواحد؟

+ يجب أن تكون هناك ترقيمة واحدة عامة لجميع مجلدات العمل الواحد، وإن كان قد خطط لبيع المجلدات فرادى فإن كل مجلد يجب أن يمنح ترقيمة أخرى خاصة به وحده. بل وحتى إذا لم يخطط لبيع كل مجلد على حدة فإن من المستحب أن يكون لكل مجلد

ترقيمته الخاصة به لأن ذلك يسهل تداول وتناول المرتجعات (وخاصة المجلدات التالفة والمعيبة) كما يقلل قدر الإمكان من الخلط بين المطبوعات والمجلدات. ومن الجدير بالذكر أن يسجل فى كل مجلد جميع ترقيات تلك المجلدات أى يظهر كل مجلد حاملا ترقيات كل المجلدات الأقران.

ونفس تلك القواعد تنطبق على الأطقم (وعلى سبيل المثال قرص ليزر مصحوب بكتيب)، بحيث لو كانت قطع الطقم الواحد يمكن أن يطرح كل منها على حدة للتداول فى السوق، فإن من المحتم أن يكون لكل قطعة فى الطقم ترقيمة دولية خاصة بها إلى جانب الترقيمة الدولية العامة لكل الطقم.

١٦- أقوم بنشر سلسلة من المطبوعات، فهل أحتاج ترقيمة دولية موحدة للكتاب (تدمك) أم ترقيمة دولية موحدة للدوريات (تدمد)؟

+ تحتاج السلسلة ككل إلى ترقيمة دوريات وكل كتاب على حدة داخل السلسلة يحتاج إلى ترقيمة كتاب.

١٧- هل أحتاج إلى ترقيمة تدمك جديدة إذا قمت بإعادة طبع كتاب طبق الأصل بعنوان جديد؟

+ نعم بكل تأكيد العنوان الجديد - حتى فى حالة إعادة الطبع لنص قديم - يحتاج إلى ترقيمة جديدة.

١٨- لقد قمت بشراء دار نشر أخرى لديها بالفعل واصفة ناشر فى الترقيم الدولى الصادر لها وجميع الكتب فى المستقبل سوف تنشر تحت واصفتى أنا أى تحت اسمى، هل بإمكانى أن أعيد ترقيم كتب تلك الدار تحت إسمى؟

+ عندما يعاد طبع كتب تلك الدار تحت اسمك فإن بإمكانك أن تمنح تلك الكتب المعاد طبعها ترقيات تحمل واصفتك.

١٩- ماهى المعلومات التى يجب تضمينها فى عنصر الميتاداتا < الناشر>؟

+ إنه يقع على عاتق الناشرين إخطار وكالة المجموعة أو المنظمة المسئولة عن تسجيل المطبوعات بالترقيات التى يمنحونها لمطبوعاتهم المقبلة. ويشير عنصر البيان < الناشر>

إلى اسم الكيان الذى توفر على نشر المطبوع. وعلى سبيل المثال (كتب ريد الدولية) وهذا العنصر هو عنصر حتمى إجبارى فى كل ترقيمة وهو ليس تكراراً. وطول هذا الحقل متغير ولكن له حد أقصى هو مائة حرف. وعلى الرغم من أن هذا العنصر يقتضى بإدراج اسم الناشر فى الميتاداتا (بيانات الوصف)، فإن من مسئولية كافة الوكالات الإقليمية أن يكون لديها عناوين حديثة للناشر وغير ذلك من وسائل الاتصال به.

٢٠- ما هى المعلومات التى يجب تضمينها فى عنصر الميتاداتا < تاريخ النشر>؟

+ هذا العنصر يسجل تاريخ أول نشر للمطبوع فى بلد النشر أى المنشأ. أى تاريخ النشر الذى حصل فيه على الترقيمة الدولية وليس أى تاريخ سابق على ذلك. وعلى الرغم من أن التاريخ يجب أن يكون دقيقا باليوم والشهر والسنة، إلا أن الشهر والسنة قد يكفيان على وجه العموم. وهذا العنصر هو الآخر إجبارى حتمى، والقالب الآلى الآتى مسموح به:

٤ خانات (yyyy)

٦ خانات (yyyymm)

٨ خانات (yyyymmdd)

وعندما يقدم الناشر تاريخ النشر مسبقا فإنه سوف يكون تاريخا متوقعا لابد وأن يحل محله تاريخ النشر الفعلى عندما يعرف. وربما لا ترغب كل الوكالات المحلية فى تلقى معلومات مسبقة متوقعة حتى لا تضطر إلى تغييرها. وإذا حدث ورغبت إحدى الوكالات فى الحصول على معلومات مسبقة فعليها أن تحدث تلك المعلومات أولا بأول بعد نشر العمل.

٢١- أنا لست ناشراً، هل يمكننى الحصول على ترقيمة دولية؟

+ نعم ذلك أن الناشر بالنسبة لنا هو المجموعة أو المنظمة أو الشركة أو الدار أو الفرد المسئول عن ترتيب إنتاج المطبوع. وهو كذلك الشخص أو الكيان الذى يتحمل التكاليف والمخاطرة المالية فى إتاحة المنتج فى السوق، وهو عادة ليس الطابع.

ولتتذكر من فضلك أنه فى عدد من الدول هناك تشريعات تحدد مفهوم ومسئوليات النشر.

٢٢- فى بلدنا تعمل تجارة الكتب فى الأعم الأغلب دون حاسبات إلكترونية. هل أحتاج فعلا إلى ترقيمة دولية موحدة للكتاب (تدمك)؟

+ لست فى حاجة إلى حسابات آلية حتى تستخدم نظام الترقيم الدولى الموحد للكتاب، لأن الترقيم الدولى يجنبك ويجنب الآخرين مشقة نسخ التسجيلات البيلوجرافية بأكملها. وأكثر من هذا فإنك إذا أردت تصدير كتبك بدون الترقيم الدول فإنها لن تضمن فى أية أدوات أو قواعد للبيانات البيليوجرافية.

٢٣- أنا أبيع الكتب وأيضا القرطاسية وألعاب الأطفال وكثير من المفردات الأخرى. وحيث إن الترقيمة الدولية لا تعطى إلا للكتب، فماذا أفعل بالمفردات الأخرى؟

+ المواد الأخرى يمكن ترقيمها طبقا لأنظمة ترقيم أخرى مثل نظام إيان. والأجهزة الماسحة (المتلفزة) الحديثة تعد وتقرأ أنواعا مختلفة من أرقام الباركود.

٢٤ ـ طلبت منى منظمة إيان أن أصبح عضوًا فيها. هل هذا إجبارى؟

+ إذا كنت فقط ترغب فى استخدام تدمك فى صيغة إيان الباركودية ذات الـ ١٣ خانة فإنك لست فى حاجة إلى أن تصبح عضوًا فيها. ولكن بما أن إيان و يوسى سى تقدم مواصفات ترقيم أخرى لتحديد الكرتون ووحدات الشحن والأماكن... كما تقدم خدمات ذات صلة بالتجارة. مثل أرقام العناوين الإلكترونية (رموز الأماكن)، وقوالب تبادل البيانات الإلكترونية (إيدى) ... فقد يكون من المفيد لك أن تكون عضوا فيها ويمكنك الاتصال بأقرب فرع لك لمنظمة إيان للحصول على معلومات تفصيلية عن خدماتها.

٢٥- ماذا يحدث إذا استخدمت كل الأرقام فى واصفتى؟

+ من الممكن منحك واصفة إضافية تسمح بعدد أكبر من الإنتاج الفكرى عندما يكون ذلك ضروريا. وهذا الواصفة إضافية وليست واصفة جديدة تحل محل القديمة الضيقة.

٢٦- هل تحتاج الأشكال المختلفة من المطبوعات الإلكترونية (مثل بى دى إف، إتش تى إم إل) إلى ترقيمات تدمك مستقلة؟.

+ تعتبر الأشكال المختلفة من المطبوعات الإلكترونية منتجات مختلفة، ولذلك يجب تمييزها بترقيمات مختلفة إذا كان كل شكل يتاح بمفرده مستقلا.

٢٧- هل مطبوعات "الطبع حسب الطلب" تحتاج إلى الحصول على ترقيمة دولية موحدة للكتب؟

+ نعم. إذا كان مطبوع الطبع حسب الطلب يحل محل العمل الأصلى وبنفس القطع فإن من الممكن أن يستخدم نفس ترقيمة العمل الأصلى. أما إذا كانت هناك تغييرات فى المحتوى أو الشكل تكفى لاعتباره طبعة جديدة أو بديلا عن طبعة جديدة، فإنه يحتاج إلى ترقيمة دولية جديدة مستقلة.

٢٨- هل مطبوعات "الطبع حسب الطلب" المعدلة حسب رغبة الزبون قابلة للحصول على ترقيمة دولية موحدة؟

+ لا كلا البتة. فالمطبوعات التى تتاح فقط على أساس محدود وشخصى مثل مطبوعات "الطبع حسب الطلب" ذات المحتويات المفصلة حسب طلب الزبون، لا تمنح ترقيمة تدمك.

٢٩- هل الوكالة الدولية للترقيم الدولى هى التى تحدد رسوم الاشتراك فى خدمة تدمك؟ وهل هذه الرسوم واحدة فى كل مكان؟

+ الوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد للكتاب لا تتدخل ولا تحدد ولا تقرر الرسوم التى يدفعها الناشرون للاشتراك فى النظام طالما أنها غير مسئولة مباشرة عن تحديد الترقيمات الدولية فيما وراء مستوى الوكالات الأقليمية/ أو وكالات مجموعات التسجيل.

ولذلك فإن تحديد وفرض الرسوم هو مهمة وكالات المجموعات والوكالات الوطنية.

ونظرا للظروف الاقتصادية المتفاوتة من منطقة إلى منطقة فإن الرسوم المفروضة هى الأخرى تختلف من منطقة إلى أخرى.

٣٠- ماذا لو أننى أردت ترقيمة تدمك واحدة؟

+ فى بعض الدول يمكن تقديم ترقيمة تدمك واحدة (للمؤلفين الناشرين). فى هذه الأحوال لن يكون هناك عنصر المسجل (الناشر) كما لن تكون هناك ترقيمة فردية من أى نوع لتميز ناشر بعينه. وفى دول أخرى يمكن الحصول على الترقيمات فقط فى كتل ليست لها دلالة والحد الأدنى فى هذه عشرة خانات. والوكالة الوطنية هى المسئولة عن تقديم الترقيمة الفردية المناسبة.

٣١- ليس فى بلدى وكالة للترقيم الدولى الموحد للكتاب تقدم الترقيمات المطلوبة فماذا أفعل؟.

+ يعتبر تدمك مواصفة ناضجة تم تنفيذها فيما يربو على ١٦٠ دولة، وأحدث ثورة فى طرق اختزان واسترجاع واستخدام البيانات الببليوجرافية، وساعد على تعظيم كفاءة تجارة التجزئة والتوزيع. وننصحك بالاتصال بوزارة الثقافة أو أية جمعيات أو اتحادات تكون مسئولة أو لها تأثيرها على تجارة الكتب لإشعارهم برغبتك فى إدخال نظام الترقيم الدولى فى بلدك. وبمكنك تشجيعهم على الاتصال بالوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد للكتاب لمعرفة متطلبات إنشاء وكالة وطنية للترقيم الدولى. وإذا لم يجد هذا المدخل فإنه يمكن أن تنشد المساعدة والنصح والإرشاد من الوكالة الدولية. وكإجراء سريع ومختصر وحتى تمنح مطبوعاتك ترقيمات دولية ويتم تداولها على المستوى الدولى يمكنك اللجوء إلى موزع كبير فى بلد آخر يكون راغبا فى التعامل فى رصيدك من الكتب، وبالتالى يحصل لكتبك على ترقيمات تدمك بالنيابة عنك.

٣٢- هل يستطيع الناس فى الدول الأخرى البحث عن كتبى بمحركات بحث فى تلك الدول؟ وإذا لم يكن ذلك ممكنا فكيف أستطيع أن أجعل ذلك ممكنا؟

+ لا كلا البتة لن يستطيع الناس فى الدول الأخرى البحث عن كتبك بمحركات بحث فى تلك الدول؛ وعليهم لكى يقوموا بذلك الاتصال بوكالة تدمك التى يقعون فى نطاقها لطلب المساعدة فى كيفية الدخول إلى فهرس الكتب المتداولة فى بلدهم (مثل ببليوجرافية الكتب المتوافرة بالسوق). وفى بعض الأحيان سوف تحتاج إلى التعاون مع

موزع من ذلك البلد أو عنوان فى تلك البلد قبل الدخول إلى فهارس تلك الكتب. وفى بعض الظروف لابد وأن يكون الكتاب بلغة ذلك البلد.

* * *

وسلسلة الأسئلة التالية تتعلق بالتغييرات فى بنية تدمك وتنقيح المواصفة الدولية.

٣٣- ما هو الهدف الرئيسى من وراء تنقيح تدمك والبنية العامة له؟

+ كان الهدف الرئيسى من وراء مشروع تنقيح الترقيم الدولى الموحد للكتاب هو زيادة طاقة الترقيمة لاستيعاب الزيادة الهائلة فى عدد الكتب المنشورة؛ ذلك أنه نتيجة للنشر الإلكترونى وغيره من التطورات الواقعة فى صناعة النشر، تم استهلاك الطاقة الترقيمية للنظام بأسرع مما كان متوقعا عندما وضع النظام للكتب المطبوعة وحدها فى نهاية الستينات من القرن العشرين.

٣٤- ما هى التغييرات التى دخلت على نظام تدمك؟

+ لقد زيد عدد الخانات من عشر خانات إلى ثلاث عشرة خانة؛ وهو الآن يتضمن عنصر بادئة (سابقة) يتكون من ثلاث خانات قدمتها منظمة إيان الدولية، والسابقات (البوادئ) التى قدمتها منظمة إيان الدولية حتى الآن هى 978 و 979، ولكن هناك مزيد من البوادئ تتجه النية إلى استخدامها فى المستقبل لضمان توسيع طاقة النظام. ولسوف يستمر الترقيم الدولى الموحد فى المستقبل متضمنا الرقم الضابط (خانة المراجعة) ولكن طريقة حساب واستخراج الرقم الضابط تغيرت.

٣٥- لماذا هذا الحل وليس غيره؟

+ لقد تم اقتراح حل الثلاث عشرة خانة حتى يمكن للكتب أن تحمل ترقيمة تدمك وترقيمة إيان ذات الثلاث عشرة خانة للباركود (أى خانات تدمك ذات العشر خانات مسبوقة أو مبدوءة بالسابقة 978 من الرقم الضابط الذى يحسب على أساس جديد). هذا الحل أيضا يساعد الترقيم الدولى الموحد للكتاب على الإفادة من بادئة إيان 979 المدخرة منذ سنين عديدة مضت للاستخدام فى تجارة الكتب من خلال نظام إيان.

٣٦- لماذا لم يتحول تدمك إلى رقم "مصمت" مثل تدمد؟

+ مثل هذا النظام ذى الرقم المصمت لا يمكن إدارته والتعامل معه بدون دعم من قاعدة بيانات مركزية قوية لتسيير عملية تحديد الأرقام ومنع التكرار والتداخل. وإنشاء مثل تلك القاعدة المركزية حتى ولو على شكل شبكة معلومات موزعة سوف ترفع التكاليف إلى حد باهظ ويعقد الإجراءات أمام المستفيدين من نظام تدمك.

٣٧- ما هى الآثار المترتبة على التغيير إلى تدمك ذى الثلاث عشرة خانة.

+ كل من يسجل ويختزن ويتبادل بيانات تدمك فى نظام آلى عليه أن ينشئ نظاماً جديداً يتعامل مع الـ ١٣ خانة أو على الأقل يطور نظامه الحالى ليكون قابلا لذلك. ومن الجدير بالذكر أن الناشرين والموزعين وباعة التجزئة والمكتبات هم المتأثرون بالتغييرات الجديدة. التغيرات الجديدة سوف تؤثر حتما فى البرمجيات المستخدمة وتطبيقاتها مثل نظم طلب الكتب ونظم ضبط الأرصدة ونظم نقاط البيع، وقواعد بيانات المكتبات المتكاملة بالذات.

مستخرجات من إرشادات تطبيق.

ترقيمات تدمك ذى الـ ١٣ خانة.

نقتطع من دليل الناشرين إلى تدمك بعض الإرشادات التى نجد أن لها قيمة عملية يفيد منها الناشرون. وسوف نوزع تلك المستخرجات على عناوين فرعية.

* **التحويل الراجع.** سوف يحتاج الناشرون إلى إعادة ترقيم كتبهم التى تحمل ترقيمات دولية قديمة، كما يحتاجون إلى إعادة قولبة الترقيم الدولى الجديد فى نظمهم الآلية. وهذا التحويل الراجع سوف يتطلب بالضرورة إعادة ترقيم كل العناوين المتداولة المتاحة فى السوق التى سوف تطلب وتستقبل من قبل المشترين بالترقيمة الجديدة. كذلك فإن الكتب التى نفدت من السوق عندما يعاد طبعها فلابد من حصولها على الترقيمة الجديدة.

ولقد أتاحت الوكالة الدولية برمجية الحاسب التى تقوم بعمليات التحويل على نطاق ضيق. ومن المؤكد أن موردى النظم سوف يقدمون البرمجيات التى تقوم بعمليات التحويل على نطاق واسع كبير لزبائنهم الكبار. بعض الناشرين وخاصة الذين لهم رصيد

كبير من الكتب المنشورة قد يرغبون فى الاستمرار فى استخدام الترقيمات ذات العشر خانات على الأقل بالنسبة للتداول الداخلى وربما يستخدمون بوادئ خاصة بهم للتحول إلى نظام الـ ١٣ خانة، بينما البنية القديمة ذات الخانات العشر هى القائمة. وترى الوكالة الدولية عدم تشيجع هذا الإتجاه لأن ذلك سوف يحدث بلبلة وغموضا وخاصة عندما تدخل السابقة (البادئة) 979 فى الخدمة. ولسوف يصبح هذا الإجراء خطرا محققا بالنسبة للمستخدمين الذين يختصرون الترقيمة الدولية لأغراض الاستخدام الداخلى إلى مجرد واصفة المطبوع والرقم الضابط ويحذفون حتى واصفة المسجل (الناشر).

ومن الجدير بالذكر أن الناشرين لا ينبغى لهم أن يلصقوا على الكتب القديمة جذاذة تحمل ترقيمة الـ ١٣ خانة الجديدة طالما أن الباركود سيظل هو نفسه بدون تغيير، كما أن ترقمية إيان (أرض الكتب) ذات الـ ١٣ خانة ستظل هى الأخرى نفسها تحت الباركود بنفس عدد خانات تدمك الجديدة الثلاثة عشرة (رغم أنها بدون تقسيمات فاصلة بين الوحدات).

ومن المقطوع به أن باعة الكتب سوف يحتاجون إلى استخدام ترقيمات تدمك الجديدة ذات الثلاث عشرة خانة فى إعداد طلبيات الكتب وإعداد الفواتير اعتباراً من الأول من يناير سنة ٢٠٠٧م وهم أحوج أطراف صناعة الكتاب إلى الإسراع بذلك. وقد أعدت العدة لتحويل معظم نظم باعة الكتب الآلية لتكون قادرة على تداول ترقيمة الـ ١٣ خانة المستخدمة فى نظام إيان الدولى الذى يملك خاصية قراءة وإعداد الرقم الخاص بالكتب — وسائر السلع دون أى لبس أو غموض، والحقيقة أن هذا التحول يعتبر بكل المعايير مكسبا كبيرا لتجار الكتب.

ونضيف أن التعامل اليدوى مع الرصيد سوف يتطلب هو الآخر التحويل من ترقيمات الخانات العشر إلى الخانات الثلاث عشرة.

* والمكتبات والنظم المكتبية. تحتاج الشركات التى تتعامل مع المكتبات والنظم المكتبية إلى دعم كل من النظام القديم ذى الخانات العشر والنظام الجديد ذى الثلاث عشرة خانة مبكرا قبل الأول من يناير ٢٠٠٧م بأسرع ما يمكن، وسوف يستمرون فى هذا الدعم فى المستقبل بعد هذا التاريخ.

وليس من الضرورى تحويل الترقيمات الدولية الموحدة القديمة الموجودة فى الببليوجرافيات وقواعد البيانات الببليوجرافية بأثر رجعى ولكن لابد من تطوير قوالب التسجيلات الببليوجرافية لتكون قادرة للتعامل مع ترقيمات الـ ١٣ خانة بقدر الإمكان. وربما ترغب المكتبات فى استخدام الترقيمين القديم والجديد إذا ما قام الناشرون بوضع الاثنين فى مطبوعاتهم وهو الأمر الذى يجب أن يبدأ الاستعداد له مع يناير ٢٠٠٧م. ومن نوافل القول أن طلبية الكتب عندما تبنى على تسجيلات ببليوجرافية تتضمن فقط ترقيمة العشر خانات فإن من الضرورى تحويلها إلى ترقيمة الـ ١٣ خانة فى تسجيلات عملية الشراء.

ومن المؤكد أن المستفيدين من المكتبات سوف يستمرون إلى ما لانهاية فى الإشارة إلى الكتب التى تحمل ترقيمة الخانات العشر. ولابد للمكتبات من أن تساعد المستفيدين على البحث فى فهارسها عن البيانات الببليوجرافية باستخدام قوالب تدمك القديمة والجديدة على السواء أى ذات الخانات العشر والخانات الثلاث عشرة داخل حدود السابقة 978 بصرف النظر عن شكل الترقيمة فى التسجيلة الببليوجرافية فى الفهارس؛ وهو أمر يتطلب إدخال تغييرات ذات بال فى برمجيات مواجهات البحث والتى يجب القيام بها مبكرا قبل ٢٠٠٧م قدر الإمكان.

من الجدير بالذكر أن المكتبات التى تيسر لقرائها وموظفيها البحث والدخول إلى فهارس المكتبات ومراكز المعلومات الأخرى من خلال مواجه المستفيد الواحد سوف تحتاج بالضرورة إلى الأخذ فى الاعتبار أثر التغييرات التى يحدثها الترقيم الجديد ذو الثلاث عشرة خانة على المكتبة والمكتبات الأخرى. كذلك تحتاج النظم التى تدمج نتائج البحث وتلغى التكرار من مصادر متعددة حاملة لترقيمات تدمك إلى استعمال تسجيلات ببليوجرافية مختلفة تحمل ترقيمات مختلفة. ومن جهة ثانية فإن المكتبات التى تتيح فهارسها للاستعمال عن بعد من خلال نظم العميل ستجد نفسها معرضة لتأثيرات التغييرات التى ستدخل على تلك الفهارس ولابد من التحسب لذلك.

ولسوف تحتاج المكتبات إلى أن تتحسب لآثار تلك التغييرات فى نظمها الداخلية وفى النظم البعيدة التى تتعامل معها فيما يتعلق أساساً بالروابط من وإلى تشكيلة متنوعة من

المحتويات والخدمات المبنية على ترقيات تدمك. ومن بين تلك المحتويات والخدمات دعم الفهارس بمثيليات وقوائم المحتويات وملخصات ومراجعات إلى جانب مواقع تجار التجزئة ونظم قراءة القوائم وخوادم الروابط والبوابات وبيئات التعلم الافتراضى والدخول إلى الكتب الإلكترونية ذات النص الكامل.

وقد تتطلب النظم الفرعية لإدارة المكتبات فى النظم المكتبية إلى إدخال تغييرات وتعديلات مثل قوالب أطوال الحقول، إجراءات التأكيد وإخراج الشاشة والصفحة. وفى كثير من الحالات قد تعتمد نظم الإعارة البينية على الترقيات الدولية لأغراض المقابلة، وربما تكون هناك برمجية تستخدم الترقيم الدولى لأغراض المقابلة وإلغاء التكرارات فى التسجيلات الببليوجرافية التى يراد استيرادها على الخط المباشر أو فى حزم.

وتحتاج المكتبات والنظم المكتبية إلى التعامل مع الترقيات الدولية ذات الثلاث عشرة خانة فى كل جوانب شراء الكتب بما فى ذلك كل العمليات والإجراءات من تجار الكتب اعتبارا من الأول من يناير ٢٠٠٧م على أكثر تقدير. ولابد للمكتبيين وموردى النظم للمكتبات من أن ينسقوا مع موردى الكتب ومؤسسات تجارة الكتب فى وضع ترتيبات انتقالية بأسرع ما يمكن. وهناك قوالب مواصفات إيدى مثل إيديفاكت تيسر التعامل مع كلا الترقيمين وترقيم إيان ولذلك فإن العنصرين لابد وأن يتم التبادل بينهما لفترة انتقالية. ولابد من الالتفات إلى أن تلك الاعتبارات لا تنطبق فقط على الكتب المطبوعة ولكن أيضا على الكتب الإلكترونية وغيرها من المواد التى يسرى عليها الترقيم الدولى الموحد.

وعلى الرغم من أن الأرقام المسلسلة فى الباركود التى تثبت ملكية السلعة (مثل النسخ الفردية من الكتب) لن تتغير مع الترقيم الجديد، فإن ماسحات الباركود التى تستخدم فى إدخال البيانات أو بحث المدخلات عن طريق تدمك فى باركود إيان التى تخرج لنا ترقيمة تدمك ذات العشر خانات، هذه الماسحات لابد من إعادة برمجتها.

* **التغييرات المتعلقة بتنفيذ وتطبيق تدمك.** تتضمن المواصفة الجديدة مراجعة وتنقيحات لإرشادات مجالات استخدام تدمك. وهذه الإرشادات وإن لم تتغير تغيرا جذريا عن الإرشادات الحالية فيما يتعلق بتطبيقات تدمك على المنتجات الفيزيقية

الملموسة أو القواعد المتعلقة بالقوالب والطبعات إلا أنها قد أعيدت كتابتها لتستوعب الأشكال الأحدث من النشر مثل توصيل المطبوعات الإلكترونية (الكتب الإلكترونية). وقد عرضنا فيما سبق لمجالات استخدام تدمك الجديد كما يمكن الرجوع إلى "دليل المستفيدين" من تدمك واستشارة وكالات تدمك الوطنية والإقليمية.

*** توقيت استخدام تدمك الـ ١٣ خانة.** طرح تدمك ذو الثلاث عشرة خانة اعتبارا من ٢٠٠٥م وتعتمد سرعة التطبيق على مدى مواكبة واستجابة صناعة النشر فى العالم لهذا التبنى والتطبيق. وقد قامت بعض المنظمات العاملة فى حقل النظم فى تطوير نظمها للتعامل مع الترقيم الجديد ولكن الأمر يتوقف على المستهلكين والمستفيدين من تلك النظم والتى ترى الإسراع بتطبيق تدمك الجديد قبل حلول أول يناير ٢٠٠٧م.

وكما أكدت مرارا من قبل فإن الناشرين كل الناشرين سيكون لديهم ولسنوات طويلة قادمة أرصدة من الكتب تحمل ترقيمة العشر خانات، وقد يكون من المعقول أن يقوموا بطباعة ترقيمة الثلاث عشرة خانة إلى جانب ترقيمة العشر خانات حتى ٢٠٠٧م. وتنصح الإرشادات بشدة عند اتخاذ هذا القرار، أن تسجل الترقيمتين على ظهر صفحة العنوان وعلى غلاف الكتاب إذا لم يكن هناك باركود وذلك على الوجه الآتى:

ISBN-13: 978-1-873671-00-9

ISBN-10: 1-873671-00-8

وهذا الإجراء سوف يساعد على إلغاء ترقمة العشر خانات فى حالة إعادة طبع الكتاب بعد سنة ٢٠٠٧م دون أية تكاليف أو بالحد الأدنى من التكاليف. ومع ذلك فإن الناشرين يمكنهم تلقى وإعداد طلبيات باستخدام ترقيمة الـ١٣ خانة قبل طبعها على الكتب القديمة.

وفى حالة العناوين المنشورة بعد الأول من يناير سنة ٢٠٠٧م يجب أن يظهر شكل ترقيمة الـ١٣ خانة على النحو المعتاد:

ISBN978-1-873671-00-9

ورمز الباركود على الغلاف الخلفى للكتاب سيبقى كما هو دون تغيير إلا فى حالة الرقم المقروء بالعين البشرية، فإنه سيتغير بالنسبة للعناوين المنشورة بعد الأول من يناير سنة ٢٠٠٧م إلى ترقيمة الـ١٣ خانة مسبوقة بالحروف تدمك.ISBN مع الشرط الفاصلة بين عناصر الترقيمة واللازمة للتوضيح والوضوح. ويجب على الناشرين والطابعين الذين يستخدمون برمجياتهم الخاصة لاستحداث الباركود أن يتأكدوا من أن هذه البرمجيات معدلة طبقا للمتطلب الجديد كما يتأكدوا من أن شريكهم الثالث أى موردى الأفلام الخام والباركود الإلكترونى قد قاموا أيضا باستيفاء هذا المطلب.

ومن الجدير بالذكر أنه فى الفترة الانتقالية قبل ٢٠٠٧م يجب على الناشرين والطابعين الاستمرار فى طبع تدمك الخانات العشر المقروء بالعين البشرية فوق رمز الباركود الموجود على الغلاف الخلفى للكتاب، حتى ولو طبعوا كلا الترقيمين تدمك -١٠ وتدمك-١٣ على ظهر صفحة عنوان العمل. والمستفيدون الذين يرغبون فى اعتماد تدمك -١٣ المبنى على الباركود المطبوع ونظيره المقرور يجب أن يعتمدوا على ترقيمة بوكلاند إيان المقروء بالعين البشرية تحت الباركود.

وقد سبق من قبل أن أشرت من قبل إلى اللوغاريتم الذى يساعد كلا الترقيمين تدمك-١٠، تدمك -١٣ على أن يكونا صالحين للاستخدام ومنفصلين فى العرض كما نجد مثل هذا اللوغاريتم فى دليل المستفيدين من تدمك. ونجد ملفات البيانات المشار إليها فى هذا اللوغاريتم متاحة على موقع الوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد للكتب.

ولابد من الالتفات جيدا وبصفة خاصة إلى الفهارس ونماذج طلبيات الكتب فى الوقت الذى يدخل فيه تدمك الـ١٣ خانة حيز الاستخدام والتنفيذ. وينصح الناشرون بطباعة كلا الترقيمين تدمك - ١٠ وتدمك-١٣ فى الفهارس ونماذج الطلبيات معًا فى الفترة التى تسبق التغيير، ويجب أن تتجنب تماما تدمك المختصر لمنع اللخبطة والخلط وسوء الفهم.

ومن المؤكد أن بعض باعة الكتب سوف يرغبون فى تنفيذ طلبياتهم باستخدام تدمك ذى الثلاث عشرة خانة قبل الموعد المحدد إجباريا. وهذا الأمر لابد وأن يتم الاتفاق عليه

بين أطراف التجارة، ويجب على الناشرين أن يتفقوا مع موردى النظم لهم على ما إذا كان عليهم أن يحولوا كل الترقيمات الموحدة المقبلة إلى قوالب الثلاث عشرة خانة فى حال ابتدائها. وعلى أيه حال فإن هؤلاء الناشرين يجب أن يكونوا فى وضع يسمح لهم بتبنى ترقيمة الثلاث عشرة خانة مع الأول من يناير ٢٠٠٧م لمنع أى غموض محتمل مع ترقيمة 979.

* مسئولية التغيير. تنصح الوكالة الدولية المؤسسات المختلفة (من دور نشر وشركات توزيع) بمراجعة كافة نظمها الموجودة حاليا سواء اليدوية أو الألكترونية بأسرع ما يمكن، وأن تضع خطة عمل وتبدأ فى تخصيص مصادرها حسب الحاجة. وتنصح أيضا بأن تقوم كل مؤسسة معنية بتعيين مدير تنفيذى للإشراف على ترقيمات المرحلة الانتقالية فى كافة القطاعات. وهذا الإجراء لابد وأن يؤثر حتما على كافة النظم الموجودة فى المؤسسة، كما سيؤثر حتما على عمليات التحرير والمبيعات والتسويق وأقسام التصميم والإنتاج والتوزيع، بل سيؤثر فى حسابات عوائد المؤلفين والحسابات وعمليات المحاسبة فى دار النشر.

والنظم الآتية داخل مؤسسة النشر يمكن أن تتأثر وإن لم يكن كلية وإلى أبعد حد بالتغيير الجديد:-

١ – تحديد الترقيمة الدولية وتخصيصها.

٢– المعلومات المتعلقة بالإنتاج.

٣– إدارة التحرير.

٤– نظم الإنتاج.

٥– النظم الداعمة للكتب الإلكترونية.

٦– تنفيذ الطلبيات/ إدارة المخازن.

٧– المحاسبة.

٨– الحقوق والعقود.

٩– إدارة الحقوق ونظم العوائد.

ويحتاج باعة الكتب إلى مراجعة الأعمال الآتية بين أعمال أخرى:

١ - نظم الطلبيات

٢- ضبط الرصيد

٣- نظم نقاط البيع

٤ - المحاسبة

وتحتاج المكتبات إلى مراجعة:

١ - نظم التزويد بما فى ذلك إجراءات المراسلات مع كافة أطراف التجارة.

٢ - نظم الفهرسة وغيرها من نظم إدخال البيانات الببليوجرافية.

٣- نظم الإعارة البينية

٤ - إجراءات استيراد التسجيلات الببليوجرافية.

٥- ماسحات الباركود.

٦ - الفهارس الداخلية

٧- بوابات المعلومات/ نظم بحث البيانات.

٨- التفاعل والتشغيل مع مصادر المعلومات البعيدة والعملاء.

٩- روابط النظام إلى ومن المحتويات والخدمات البعيدة.

١٠ - أية وظائف ونظم ذات علاقة بالترقيم الدولى الموحد للكتاب.

* **الاتصال مع أطراف التجارة.** تعتبر القرارات الواضحة والاتصالات المتعلقة بها فيما يتعلق بتوقيت وطرق تنفيذ وتطبيق النظام الجديد مسألة حيوية بالنسبة لسهولة وبساطة تبنى المواصفة الجديدة. وتنصح الوكالة الدولية كافة المؤسسات المعنية بإشراك الأطراف الأخرى فى خططها لتنفيذ الترقيم الجديد ومراجعته داخليا ومواعيد التنفيذ والتأكد من أن هؤلاء الشركاء يتخذون نفس معايير ومقاييس التنفيذ.

* **اعتبارات أخرى.** مع احتمال أن تقوم تجارة الكتب بتبنى المزيد من البوادئ (السابقات) الخاصة بترقيم تدمك ذى الثلاث عشرة خانة فى المستقبل، فإننا نؤكد على أن النظام سوف يستمر فى بنيته الجديدة لسنوات عديدة قادمة. وعلى أية حال فإن مطورى النظم يجب أن يضعوا نصب أعينهم بدائل إضافية تتعلق بأطوال الحقول كأن تكون:

١- ترى بعض المؤسسات أن يكون الترقيم ذا أربع عشرة خانة المعمول بها فى نظام جتين (رقم سلع التجارة العالمية). وحيث إن تدمك الثلاث عشرة خانة يزاد خانة أخرى فى البادئة (السابقة) تستخدم كمؤشر لمستوى التعبئة بعد الاتفاق بين أطراف التجارة.

٢- ترى مؤسسات أخرى استخدام "دوى" [واصفات الشيء الرقمية] أو "أورن" الأسماء الموحدة للمصدر وتبنيه على نطاق واسع فى أجزاء من سلسلة صناعة النشر: وهى واصفات ذات أطوال مختلفة يمكنها استيعاب تدمك.

إن نظام تدمك الجديد إنما وضع ليبقى ويرسخ فى شكله الجديد ويستخدم فى كافة التطبيقات الجارية المعروفة، وفيه من المرونة لكى يستوعب التطورات التى يمكن أن تستجد فى جوانب صناعة الكتاب المختلفة.

*** أسئلة متفرقة.**

* ماذا يحدث لترقيمات تدمك التى حصل عليها أحد الناشرين بالفعل ولم يستخدمها حتى الآن؟

+ يجب على هذا الناشر أن يستمر فى استخدام تلك الترقيمات حتى يستنفدها، ولكن عليه أن يحول قوالب الأرقام إلى المواصفة الجديدة ذات الـ ١٣ خانة المسبوقة بـ 978. وعلى سبيل المثال:

ISBN: 1-873671-00-8

يحول إلى

ISBN: 978-1-873671-00-9

* هل تمنح ترقيمات تدمك الجديد إلى منتجات تم نشرها بالفعل؟

+ لا كلا البتة. ذلك أن الترقيمات الموجودة بالفعل يجب أن تقلب أى تحول من قوالب الخانات العشر إلى قوالب الخانات الثلاث عشرة (المسبوقة بالواصفة 978) مع حلول الأول من يناير ٢٠٠٧م. وهذا ينطبق على أى تسجيلات ببليوجرافية لأى عنوان تجرى عليه الإجراءات العملية، وبالتالى يتضمن العناوين التى نفدت من السوق، إلى جانب تلك العناوين الموجودة بالفعل فى الفهرس.

ولا تحتاج ترقيمات تدمك وترقيمات الباركود المطبوعة بالفعل على الكتاب إلى تغيير

حتى يعاد طبع الكتاب، حيث إن الباركود الموجود حاليا إنما يمثل بالفعل ترقيمة إيان ذات الثلاث عشرة خانة، والتي هي نفسها تشبه ترقيمة تدمك الجديد ذات الثلاث عشرة خانة.

* هل يمكن للناشرين أن يعيدوا استخدام ترقيات تدمك ذات العشر خانات فى مطبوع جديد ولكن مع إضافة بادئة (سابقة) 978؟

+ لا كلا البتة. إن إضافة البادئة (السابقة) 978 إلى ترقيمة مستعملة لا يجعل منها ترقيمة تدمك جديدة ولهذا السبب لا يجب وضعها على مطبوع جديد.

* هل أستطيع التواصل مع شركاء التجارة باستخدام ترقيمة تدمك ذات العشر خانات بعد الأول من يناير ٢٠٠٧م؟

+ بعد الأول من يناير سنة ٢٠٠٧م سوف يصبح تدمك ترقيما ذا ثلاث عشرة خانة، وكل النظم الميكانيكية سوف تعدل نفسها واستخداماتها لتناسب الشكل الجديد. وربما تتوقف النظم التجارية عن دعم تدمك ذى العشر خانات بعد ذلك التاريخ. ومع ذلك فإنه فقط فى المرحلة الانتقالية يمكن أن تتخذ الإجراءات والترتيبات بين شركاء وأطراف التجارة لدعم الترقيمين معاً.

* هل ينبغى على الناشرين أن يتحولوا إلى ترقيمة تدمك ذات الثلاثة عشرة خانة أم يمكن الاستمرار فى استخدام ترقيمة العشر خانات.

+ ينبغى على الناشرين التحول كلية إلى ترقيمة الـ ١٣ خانة وعليهم أن يغيروا كل نظمهم لاستيعاب ترقيم تدمك ذى الثلاث عشرة خانة مع الأول من يناير سنة ٢٠٠٧م كى يتجنبوا إمكانية حدوث لخبطة وغموض واضطراب وتداخل الترقيات وخاصة بعد دخول البادئة 979 إلى الاستخدام. وعلى الرغم من كافة الاحتياطات التى تتخذ لتجنب هذا التداخل وبعد الشقة بيننا اليوم وبين استخدام البادئة 979، إلا أننا نحث الناشرين على عمل النظم الميكانيكية مع ذلك التاريخ حتى تتم عمليات التواصل مع شركاء التجارة دون إزعاجات واضطرابات.

* إذا كانت دار النشر الخاصة بنا لديها عدد وفير من ترقيات تدمك – ١٠، فلماذا نحتاج إلى إعادة قولبتها إلى تدمك – ١٣؟

+ إن مواصفة الترقيم الدولى الموحد تتغير، ونظام تدمك يدفع أمامه كل جوانب تجارة الكتب وصناعتها دوليا وتحديد الترقيم الدولى الموحد للكتاب تم تنظيمه على أسس دولية، وتدمك ذو الثلاثة عشرة خانة مسألة ضرورية وحاسمة لأن أرصدة الأرقام فى بعض أنحاء العالم تسير ببطء شديد. وللحفاظ على النظام فإن سابقة (بادئة) احتياطية إضافية قد تم تبنيها لتوسيع نطاق إتاحة الترقيم الدولى.

* هل يستطيع الناشرون استخدام البادئة 979 مع ترقيماتهم ذات العشر خانات الحالية؟

+ لا كلا البتة أنظر السؤال التالى.

* هل تقوم دار النشر الخاصة بنا بالحصول مستقبلا على نفس السابقات فى نطاق الـ 979 على نحو ما حصلنا عليه الآن فى نطاق الـ 978؟

+ لا فى الأعم الأغلب وأحد أسباب القصور الحالى فى ترقيمات الخانات العشر هو أن السابقات (البوادئ) كانت تقدم بسخاء شديد فى الماضى، ونتج عن ذلك أن بعض الناشرين كان يحصل على حصص أرقام أكثر بكثير من احتياجاتهم الفعلية. ولذلك فإن وكالات تدمك الوطنية ستسعى جاهدة إلى تقديم حصص أرقام أصغر فى المستقبل مما سيؤدى بالضرورة إلى استحداث معايير جديدة لتخصيص البوادئ.

* هل من الضرورى طبع كل من تدمك - ١٠ وتدمك - ١٣ فى المطبوع؟

+ بالنسبة للكتب المطبوعة بعد الأول من يناير ٢٠٠٧م لا يجب أن تحمل إلا تدمك ذو الثلاث عشرة خانة. ولتوفير الحيز والتقليل قدر الإمكان من حجم التغييرات المطلوبة فإننا نحث الناشرين على طبع كلا الترقيمين تدمك - ١٠ وتدمك ١٣ على ظهر صفحة عنوان مطبوعاتهم بأسرع ما يمكن بطريقة تسهل محو وإلغاء ترقيمة تدمك - ١٠ من إعادات الطبع بعد ذلك التاريخ.

وليست هناك حاجة إلى وضع ترقيمة تدمك - ١٣ فوق الباركود فى الكتب قبل الأول من يناير سنة ٢٠٠٧م طالما أن رقم إيان بوكلاد موجود بالفعل ومقروء بالعين المجردة تحت الباركود بنفس ترقيمة تدمك - ١٣ (رغم أنه مكتوب بدون شرط فاصلة بين أقسام

الترقيمة). ومع ذلك فإن المطبوعات المنشورة بعد الأول من يناير ٢٠٠٧م، لابد وأن يقوم ناشريها بطبع تدمك ذى الخانات الثلاثة عشرة بشكل مقروء بشريا فوق الباركود فى الغلاف الخلفى لتلك المطبوعات؛ مع الحفاظ على تقسيمات الترقيمة بالشروط الصحيحة المعهودة.

إرشادات لتطوير النظم الدولية.

تهيب الوكالة الدولية بمطورى النظم أن يضعوا الاعتبارات الآتية نصب أعينهم عند تصميم البرمجيات التى تتفاعل مع الترقيم الدولى الموحد للكتاب:

* **إدخال بيانات تدمك – اعتبارات عامة.** لأن مواصفة تدمك الجديد لا تتعلق إلا بالترقيم الدولى الموحد للكتاب ذى الثلاث عشرة خانة وحده فإن إظهار ترقيمة الخانات العشر المرتبطة بسابقة إيان ويو سى سى 978 سوف تحتاج إليه سلسلة المتاجر لعدة سنوات قادمة. ولابد لمطورى النظم من أن يضعوا فى حسبانهم مدى تقبل عمليات الإدخال لترقيمات الخانات العشر وتحويلها وإظهارها فى ترقيمات الثلاث عشرة خانة والعكس لأغراض الاستخدام الداخلى والمتطلبات الداخلية.

وحيث يتطلب الأمر تحويل ترقيمة تدمك ذات الخانات العشر إلى تدمك الخانات الثلاث عشر فإن عنصر السابقة 978 سوف يسبق الخانات التسع الأولى من تدمك ذى الخانات العشر، كما يلحق بها الخانة الضابطة والتى يستخدم فى حسابها معادلة 10 للخانات الضابطة على نحو ما قدمت فى هذا العمل.

ولما كانت واصفات منتجات إيان و يو سى سى قد تقع فى ١٤ خانة، فإننا ننصح مطورى النظم بتطويع نظمهم للتوافق مع جتين التى سبق التعرض لها.

* **إدخال بيانات تدمك – اعتبارات التدعيم.** هناك مستويان من التدعيم متاحان لتأكيد أن البيانات الداخلية هى مقبولة من جانب نظام تدمك:-

١- دعم الرقم الضابط. إن دعم الرقم الضابط عبارة عن عملية رياضية بسيطة يمكن استخدامها لتقوية الاتساق الداخلى لبيانات الإدخال الخاصة بالترقيم الدولى الموحد. وتقوية الرقم الضابط ودعمه سوف يمنع الكثير من أخطاء إدخال البيانات ولكنها لن تضمن التمييز بين واصفة الناشر وواصفة مجموعة التسجيل ويحدد انتماءها للكتلة الصحيحة.

٢- دعم رقم مجموعة (كتلة) التسجيل ورقم المسجل. هذا المستوى من الدعم والتقوية يضمن لنا تحديد مجموعة التسجيل تحديدا دقيقا، ويضمن لنا التحديد الدقيق للناشر داخل المجموعة عن طريق الوكالة الدولية للترقيم الدولى الموحد. وعندما ندرك أن نطاق المجموعة ونطاق الناشر غير محددين، ساعتها يكون الترقيم الدولى غير سليم. وعندما يكون مدى مجموعة التسجيل ومدى المسجل (الناشر) محددين، فإن المعلومات الناتجة عن هذه العملية ستكون قادرة على شطر الترقيمة الدولية إلى عناصرها الخمسة:

- عنصر السابقة (البادئة)
- عنصر مجموعة التسجيل.
- عنصر المسجل (الناشر).
- عنصر المطبوع.
- عنصر الرقم الضابط.

ومن الجدير بالذكر أن تحديد وتقديم حصص مجموعة التسجيل هما عمليتان دائمتان مستمرتان تقوم بها الوكالة الدولية للترقيم الدولى. وحصص مجموعات التسجيل والمعلومات حولها سوف تتاح من أورل معيارى على موقع الوكالة الدولية للترقيم الدولى. وننصح مطورى النظم بالرجوع إلى أورل بصفة دورية لتحديث البيانات والمعلومات.

*** إخراج بيانات تدمك - اعتبارات عامة.**

جميع عمليات النقل الخارجى للترقيم الدولى الموحد للكتاب سوف تستفيد من مخرجات الترقيمة الدولية ذات الثلاثة عشرة خانة بعد الأول من يناير ٢٠٠٧م.

المصادر

1- International ISBN Agency. ISBN Users' Mannal.- Internatioal Edition.- Fifth Edition .- Berlin: International ISBN Agency, 2005.
2- International ISBN Agency. Publishers' International ISBN Directory.- Berlin: International ISBN Agency, 2006.
3- ISBN Newsletter.- Berlin: International ISBN Agency. 2005-

تركيا، المكتبات فى
Turkey, Libraries in

تقع جمهورية تركيا فى جنوب شرقى أوربا وغربى آسيا الصغرى ويحدها من الشمال البحر الأسود، ومن الشرق جورجيا وأرمينيا وإيران، ومن الجنوب كل من العراق وسوريا والبحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب بحر إيجة ومن الشمال الغربى اليونان وبلغاريا. وتبلغ المساحة الكلية ٧٨٠.٥٨٠كم² وقد بلغ عدد السكان فى سنة ٢٠٠٥م نحو سبعين مليونا بمتوسط ٨٩ نسمة فى الكيلو متر المربع. ويمثل الأتراك٨٠٪ من السكان والأكراد ٢٠٪ واللغات الأساسية هناك هى التركية (اللغة الرسمية) والكردية والعربية والأرمينية واليونانية. والإسلام هو الديانة الرئيسية على المذهب السنى ويدين به ٩٩.٨٪ من السكان، وأهم المدن أنقرة العاصمة (٣.٤٢٨.٠٠٠ نسمة) أستانبول (٨.٧٤٤.٠٠٠) أزمير (٢.٢١٦.٠٠٠).

ونظام الحكم جمهورى نيابى. وتنقسم الدولة إلى ٨١ ولاية يرأس كلا منها والى. والصناعات الرئيسية هناك هى النسيج، والمنتجات الغذائية، والسيارات والتعدين والبترول والصلب، والمحاصيل الزراعية الأسياسية: الدخان، القطن، الحبوب، الزيتون، قصب السكر، الموالح. والمصادر الطبيعية: الفحم، الكروم، خام الحديد، النحاس.

والسكان الأوائل فى تركيا كانوا من بين الزراع الأوائل فى العالم وقد ازدهرت فى تركيا فى العالم القديم حضارات الحيثيين، والفيريجيين، والليديين كما ازدهرت هنا أيضاً حضارة الإغريق. وبعد سقوط روما فى القرن الخامس الميلادى أصبحت القسطنطينية (استانبول الآن) عاصمة لبيزنطة طيلة ألفية كاملة وقد سقطت فى يد العثمانيين الأتراك على يد محمد الفاتح سنة ١٤٥٣م. هؤلاء الأتراك العثمانيون الذين كونوا إمبراطورية عظيمة مترامية الأطراف طوال أربعة قرون.

وقبيل الحرب العالمية الأولى مباشرة كانت تركيا تحكم ما يعرف الآن: سوريا، لبنان،

العراق، الأردن، فلسطين، السعودية، اليمن وجزر بحر إيجة. وقد اشتركت تركيا مع كل من ألمانيا والنمسا فى الحرب العالمية الأولى. وكانت هزيمتها سببا فى فقدان كل مناطق حكمها وسقوط الخلافة العثمانية، والإعلان عن قيام الجمهورية فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٣ على يد مصطفى كمال (كمال أتاتورك فيما بعد) الذى كان أول رئيس للجمهورية والذى استمر فى الرئاسة حتى وفاته فى ١٩٣٨.

وقد ظلت تركيا محايدة طوال الحرب العالمية الثانية وأصبحت عضوا كاملا فى حلف شمال الأطلنطى (ناتو) سنة ١٩٥٢ وظلت حليفا للغرب رغم القلاقل الداخلية. وقد أطاحت الانقلابات العسكرية بالحكومات المدنية سنوات ١٩٦٠، ١٩٨٠. وقد غزت تركيا قبرص المجاورة لها فى العشرين من يولية ١٩٧٤ لمنع تلك الدولة من اتحادها مع اليونان، ومنذ ذلك الوقت أصبحت قبرص مقسمة إلى قبرص التركية وقبرص اليونانية.

وقد تحالفت تركيا مع الولايات المتحدة ضمن الدول المتحالفة لطرد العراق من الكويت سنة ١٩٩١، وبعد تلك الحرب هاجر الملايين من الأكراد إلى الحدود التركية حيث أحدثت القوات التركية خسائر فادحة فى صفوفهم ردتهم إلى العراق على أعقابهم.

وقد أصبحت تانسو سيللر أول رئيسة للوزراء فى تركيا فى الخامس من يوليو سنة ١٩٩٣، وبذلك كانت أول امرأة تحتل هذا المنصب. ولم يتمكن حزب الرفاة الإسلامى طوال التسعينات من الوصول إلى الحكم إلا بعد تحالفه مع حزب سيللر التقدمى فى يونية سنة ١٩٩٦، وإن كانت تلك الحكومة الإسلامية قد استقالت بعد عام واحد فى ١٨ يونية سنة ١٩٩٧. وقد هز زلزال عنيف شمال غرب تركيا فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٩٩ وقتل نحو ١٧٠٠٠ شخص وأصاب عشرات الآلاف غيرهم. ووقع زلزال آخر فى نفس المنطقة فى ١٢ من نوفمبر نفس السنة وقتل نحو ألف شخص، وقد سعت تركيا حثيثا لتصبح عضوا كاملا فى الاتحاد الأوربى، وقد قبلت من حيث المبدأ فى انتظار أن تقوم بإصلاحات جذرية فى مجال حقوق الإنسان وما تزال تركيا تنتظر.

تطور المكتبات فى تركيا

يمكننا مطمئنين أن نقسم تاريخ المكتبة التركية إلى ثلاث مراحل: مرحلة ما قبل الإمبراطورية العثمانية (أى حتى ١٢٩٩م)، الإمبراطورية العثمانية (١٢٩٩-١٩٢٣)، الجمهورية التركية (١٩٢٣ فصاعدا).

ومن الواضح أن المكتبات الإسلامية فى آسيا الصغرى قبل قيام الإمبراطورية العثمانية كانت تشبه المكتبات الإسلامية فى المناطق الإسلامية الأخرى وتنوعت ما بين مكتبات أفراد ومكتبات مدارس ومكتبات جوامع. وكانت المكتبات فى الدول السلجوقية والمقاطعات (البكوات) الصغيرة تتكون أساسا من الكتب العربية فى علوم الدين والشريعة والأدب والتاريخ واللغة.

وقد تطورت المكتبات العثمانية الأولى عن سوالفها المكتبات الإسلامية فى آسيا الصغرى رغم أنه لم تصلنا أية وثائق عن القرن الرابع عشر بطوله. ويفسر العلماء ذلك بأن العثمانيين كانوا فى الأعم الأغلب مشغولين بالفتوحات والتوسع فى المناطق المسيحية أى شرقى أوربا وكان همهم كله موجها صوب الحرب المقدسة وبناء المساجد والمدارس، ولم يحاولوا الاستيلاء على الكتب والمكتبات من المناطق التى فتحوها، بل ربما لم يكن لديهم وقت أو رغبة فى تكوين المكتبات. ومن المفترض أنه كانت هناك مجموعات من الكتب والمكتبات الصغيرة على الأقل فى المدارس والجوامع ولكن حركة النشر والوراقة وإنشاء المكتبات لم تتخذ شكل الظاهرة وتزدهر قبل وصول مراد الثانى (١٤٢١-١٤٥١) إلى العرش. ففى ظل هذا السلطان أصبحت الدولة العثمانية منطقة جذب للعلماء والباحثين من الأقطار الإسلامية الأخرى وبطبيعة الحال جاءت معهم الكتب وكانوا سببا وسندا لإنشاء المكتبات فى الدولة العثمانية. وقد وصلنا من عهد السلطان مراد وثائق وسجلات تؤكد إنشاء العديد من المكتبات فى الجوامع والمدارس. وكان فتح القسطنطينية على يد محمد الثانى الفاتح سنة ١٤٥٣م دافعا جديدا لإنشاء العديد من المكتبات حيث القسطنطينية (الأستانة، اسطانبول: إسلامبول) كانت مركزًا لنشاط فكرى وثقافى غير

عادي، ومن ثم ازدهرت حركة النشر والوراقة وإنشاء المكتبات فى ظل حكم محمد الثانى الفاتح (١٤٥١-١٤٨١)، بايزيد الثانى (١٤٨١-١٥١٢)،سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠)، سليمان المعظم (١٥٢٠-١٥٦٦)، ولم يكن الازدهار الفكرى قاصرا على استانبول وحدها بل عم المناطق التركية فى آسيا الصغرى جميعا. ومن المعروف عن السلطان سليم الأول أنه جمع الكتب والآثار وأصحاب الصناعات والحرف المهرة وحشد كل هذا فى استانبول التى غصت بالمخطوطات والمكتبات ودور النشر ودور الصناعات. ومن المؤكد أن المكتبات فى فترة الإمبراطورية العثمانية كانت تختلف إلى حد كبير عنها فى مرحلة ما قبل الإمبراطورية العثمانية، ففى الإمبراطورية العثمانية زاد عدد المكتبات وتنوعت وتضخم حجمها وزودت بالعاملين الأكفاء وظهرت وظيفة أمين المكتبة (الخازن) والأمين المساعد (الوكيل)، والمناول والمجلد وربطت لهم الأجور المناسبة والمعيشة وظروف الحياة الطيبة.

ولعل أهم تطور وقع فى تاريخ المكتبة العثمانية فى تلك المرحلة هو إنشاء أول مكتبة مستقلة فى استانبول على يد كوبروللو فاضل أحمد باشا سنة ١٦٧٨ م. هذه المكتبة التى اعتبرت سلفا لمكتبات شبيهة أتت بعدها كان لها مبناها الخاص الذى بنى خصيصا لها والعاملون المتخصصون بل والميزانية الخاصة المستقلة أيضاً. ويعتبر عهد السلطان محمود الأول (١٧٣٠-١٧٥٤) العهد الذهبى للمكتبات العثمانية فقد كان هذا السلطان محبا للكتب مغرما بإنشاء المكتبات ليس فقط فى استانبول، وإنما فى أنحاء الإمبراطورية فى آسيا الصغرى. واحتذاء به قام الولاة والأمراء بوقف العديد من المكتبات فى المدن التى نشأوا فيها أو عواصم الولايات التى حكموها. وفى عهد هذا الرجل زاد عدد العاملين فى المكتبات زيادة واضحة. وعلى سبيل المثال فإن مكتبة الفاتح ومكتبة أياصوفيا (وهما من مكتبات الدولة) كان فى كل منهما ستة أمناء مكتبات إلى جانب عدد أكبر فى كل منهما من المساعدين والمجلدين والخدم والحرس ورعاة الإضاءة وحملة المباخر لانعاش هواء المكتبة. وفى بعض المكتبات الخاصة المستقلة كانت تلقى دروس ومحاضرات فى

موضوعات مختلفة وكذلك تعليم أصول الدين. ويقال إنه فى عهد محمود الأول كان تعليم الصلاة من الوظائف المنوطة بالمكتبات المستقلة.

وحتى بداية فترة التنظيمات (١٨٣٩) لم يكن هناك تغير يذكر فى طبيعة المكتبات العثمانية، ومع استثناءات قليلة كانت المكتبات تعتمد اعتماداً أساسيا على الوقف الذى يقدمه أحد المحسنين الخيرين، وهو الذى يحدد شروط استعمال المكتبة ويرتب لها مصادر الانفاق. وفى عهد محمود الثانى (١٨٠٨-١٨٣٩) جرت محاولات لوضع المكتبات الموقوفة تحت إشراف الدولة. وبفضل الإصلاحات التى أدخلها محمود الثانى وخلفاؤه حتى تأسيس الجمهورية على يد كمال أتاتورك سنة ١٩٢٣م استمرت مكتبات الوقف فى الازدهار، وإن كانت هناك أدلة على أن الدولة اتخذت خطوات لإنشاء مكتبات حديثة على الطراز الغربي. فقد أنشئت مكتبات فى معظم معاهد التعليم العالى التى اقتنت مجموعات لا بأس بها باللغات التركية والأجنبية وخاصة الفرنسية. وفى سنة ١٨٢٢ أنشئت (المكتبة العامة العثمانية: كتبخانة عمومى عثماني، وذلك للحصول على نسخة من كل مطبوع ينشر فى عموم الإمبراطورية العثمانية. وفى خلال فترة الاتحاد والترقى (١٩٠٨ -١٩١٨) وحيث تعالت الأصوات المنادية بالوطنية التركية وتخلى تركيا عن الدول الإسلامية، ظهرت مجموعة من المكتبات فى استانبول والولايات التركية تحت مظلة اسم: المكتبات الوطنية ولم تكن تلك المكتبات وطنية إلا بالاسم فقط.

وطوال الفترة العثمانية (١٢٩٩-١٩٢٣) كانت مكتبات الوقف هى السائدة المسيطرة وذلك بسبب كثرتها العددية وأيضاً مجموعاتها الغنية الثرية. وكانت يغلب على مجموعات تلك المكتبات المخطوطات حتى فترة التنظيمات (١٩٣٩)، وعلى الرغم من أن الطباعة كانت قد دخلت تركيا سنة ١٧٢٩م لم تجد الكتب المطبوعة سبيلها إلى مكتبات الوقف، أما المكتبات التى أنشأتها الدولة بعد ١٨٣٩، فكان من الطبيعى أن تقتنى كتبا مطبوعة بها فى ذلك الكتب المستوردة من الخارج.

فى أوائل الفترة العثمانية لم تكن فهارس المكتبات لتتضمن بيانات ببليوجرافية كاملة بل

كانت مجرد قوائم جرد تتضمن فقط عناوين الكتب وربما أسماء المؤلفين وعدد المجلدات. ومع ذلك فقد وصلنا فى عهد بايزيد الثانى (١٤٨١-١٥١٢) فهارس تتضمن قواعد للفهرسة والتصنيف وتحمل بيانات ببليوجرافية مفصلة عن كل قطعة. وقد جرت العادة فى الفهارس المتأخرة فى الفترة العثمانية على إدراج الوصف المادى الفيزيقى والحالة المادية للمخطوط حتى يمكن تمييز المخطوطات القيمة من تلك الغثة. وقرب نهاية الفترة العثمانية فى عهد عبد الحميد الثانى (١٨٧٦-١٩٠٩) تم إعداد ونشر فهارس لكل المكتبات فى استانبول بل وبدأ إعداد فهرس موحد بمقتنيات جميع مكتبات استانبول ولكن لم يكتمل أبداً.

لقد شهدت بواكير الفترة العثمانية إعارة الكتب من المكتبات على نطاق واسع جنبا إلى جنب مع الإطلاع الداخلى، ولكن مع مرور الوقت غدا هناك اتجاه نحو تقييد الاستعارة الخارجية والاكتفاء بالاطلاع الداخلى. وتذكر المصادر أنه مع حلول القرن الثامن عشر الميلادى توقفت الاستعارة الخارجية أو كادت، ولذلك جنحت المكتبات إلى فتح أبوابها فترات طويلة يوميا لإتاحة الفرصة للقراء لتحقيق أقصى استفادة.

وتشير المصادر إلى أن أهم تحول للمكتبة التركية جاء بطبيعة الحال فى السنوات الأولى للجمهورية التى أعلن قيامها سنة ١٩٢٣. ففى الثامن والعشرين من نوفمبر ١٩٢٨ حرم استخدام الأبجدية العربية وحلت محلها الحروف اللاتينية كأبجدية وحيدة لكتابة اللغة التركية. ومن هنا فإن كافة الكتب المكتوبة بالعربية أى بالحروف العربية اعتبرت فى ذمة التاريخ وموضة قديمة وكان على المكتبات الحديثة أن تبدأ من جديد. ولترويج الأبجدية الجديدة كان على المطابع أن تخرج فيضا من الكتب المكتوبة بالأبجدية اللاتينية. تلك الكتب كانت الأساس الذى قامت عليه المكتبات الجديدة (دور الكتب الشعبية) التى أسسها الحزب الحاكم: الشعبى الجمهورى، فى كل مدينة فى عموم الجمهورية. وفى الأيام الأولى للجمهورية لعبت مكتبات البيوت الشعبية هذه دور المكتبات العامة.

وفى سنة ١٩٢٤ صدر قانون الإيداع ليمد عدداً من المكتبات بنسخ مما ينشر كما سنرى

تفصيلا فيما بعد. وفى سنة ١٩٤٨م أسست المكتبة الوطنية فى أنقرة ومعها جاءت البيليوجرافية الوطنية المعروفة باسم (فهرس الكتب) والذى بدأ بحصر كتب الأبجدية الجديدة، وبعده جاءت البيليوجرافية الوطنية للمقالات (فهرس المقالات). وقد بدأ تدريس "علم المكتبات فى الجامعات التركية" سنة ١٩٥٤م أولا فى جامعة أنقرة وبعد ذلك فى جامعة استانبول ثم فى جامعة هاسيتب.

لقد كان إنشاء المكتبات على النطاق الوطنى مهمة أساسية للدولة فى العصر الجمهورى منذ قيام الجمهورية. ومع ذلك فإن النهضة الحقيقية للمكتبات لم تبدأ إلا فى ستينات القرن العشرين عندما بدأت إعادة تنظيم المكتبات الموجودة وإنشاء مكتبات جديدة تحت إشراف وزارة الثقافة، وبحيث لم تأت نهاية القرن العشرين إلا وكان عدد المكتبات العامة فى تركيا يقترب من ألف مكتبة.

ومن الجدير بالذكر أن الاهتمام بحفظ التراث والمخطوطات قد بدأ قبل العصر الجمهورى سنة ١٩٢٣، ولكن هذا المد استمر فى العصر الجمهورى وتوسع وتحولت المكتبات التراثية إلى مراكز بحثية عظيمة. نشأت حركة جديدة لإعادة فهرسة وتصنيف المقتنيات فى تلك المكتبة على أسس حديثة. وفى سنة ١٩٧٩ بدأ نشر الفهرس الموحد بمخطوطات المكتبات التركية.

كانت تلك نظرة فوقية طائرة على تطور المكتبات والحركة المكتبية فى تركيا. ولندخل الآن فى تاريخ أو أصول المكتبات التركية.

أصول المكتبات التركية وتاريخها

كما أسلفت فى الديباجة تقع تركيا فى مفترق الطرق بين ثلاث قارات هى آسيا وإفريقيا وأوربا. ومن الناحية الجغرافية تنقسم إلى قسمين الأكبر فى آسيا وهو ما يعرف بآسيا الصغرى أو الأناضول والأصغر فى أوربا وهو ما نعرفه باسم (ثراس). ومن المعروف أن آسيا الصغرى عبارة عن شبه جزيرة مستطيلة الشكل يفصلها عن ثراس ممران مائيان هما الدردنيل والبوسفور ويربط بين قسمى تركيا كوبرى معلق هو الرابع من نوعه فى العالم على البوسفور.

وعلى الرغم من أن تركيا تقع على حزام شبه استوائى إلا أن الهضاب التى تقع عليها تكون حارة كثيرا من القبائل المهاجرة من كل اتجاه للاستقرار فيها وحيث توالت موجات الهجرة من الغرب والشرق والشمال والجنوب على السواء. ومن المؤكد أن تاريخ المكتبات التركية إن هو إلا إنعكاس للتاريخ الفكرى لذلك البلد. والذى يمكن تقسيمه كما أسلفنا فى النظرة الفوقية السابقة على ثلاث مراحل المرحلة قبل الإسلامية، المرحلة الإسلامية، المرحلة الجمهورية.

المرحلة قبل الإسلامية:

ترجع المصادر أصول المكتبة التركية إلى العصور القديمة، وحيث كشفت الحفائر الحديثة التى تمت فى الأناضول عن وجود حضارات مختلفة ترجع ربما إلى عصر ما قبل التاريخ، كما كشفت عن أطلال كثير من المكتبات كانت موجودة فى العصور القديمة ويمكن إرجاعها إلى سنة ٢٠٠٠ ق.م. وقد كشف عن أطلال أرشيف أو مكتبة بها الكثير من الألواح الطينية فى كولتبة فى حفائر بوغازكوى (هاتوساس) عاصمة الحيثيين. وترجع المصادر أيضاً تاريخ المكتبة التركية إلى واحدة من أقدم المكتبات فى العالم وهى مكتبة برجاموم الشهيرة، ومكتبة أسكلبيوم (نسبة إلى إله الطب عند الإغريق)، ومكتبة سيلسوس فى إيفيس (التى كانت إفيسوس يوما ما)، وإلى المكتبات البيزنطية فى العصور الوسطى كذلك.

ورغم بعد الشقة بين المكتبة التركية ومكتبات برجاموم إلا أن البعض يعتبر مكتبات برجاموم من بين روافد المكتبة التركية وحلقة من حلقات أصولها، ولا بأس هنا من أن نتوقف برهة أمام تلك المكتبة.

ففى الحفريات التى قام بها ألكسندر كوز فى تركيا فى نهاية القرن التاسع عشر اكتشف هذا العالم الأثرى أربع قاعات ملحقة بمعبد أثينا، ولكنه لم يستطع أن يعرف الترتيب الداخلى لها، وإن استنتج أنها كانت قاعات مكتبة. ففى القرن الثانى قبل الميلاد تزايدت أهمية مدينة برجاموم كما توسعت عمرانيا توسعا عظيما، وكان كثير من المبانى قد ارتفع

فوق قمة أكروبوليس، ومن بين تلك المبانى كان معبد زيوس ومعبد دوريك العظيم لأثينا بولياس وعلى جانبه الغربى قام مسرح كبير وعلى جانبه الشمالى قامت مكتبة كبيرة. هذه المكتبة التى شاءت أن تدخل فى منافسة مع مكتبة الاسكندرية أنشأها الملك أتالوس الأول وأتمها خلفه يومينيس الثاني. ولكى يستخدم جانب التل فقد بنيت المكتبة على أرض منحدرة مع مدخل على الطابق العلوى وكانت الجدران مصنوعة من حجر منحوت جيداً يكشف عن تأثيرات هيللينية. وما تزال القاعة الكبرى بين الأربع تحتوى على منصات مرتفعة وعيون (أو تجاويف) فى الجدران تعتبر بمثابة رفوف للكتب وحيث كانت لفافات البردى أو الرق توضع فى تلك العيون أو التجاويف. وللإفادة من الضوء الطبيعى بالنهار كانت هناك نوافذ بطول الواجهة الشمالية أى واجهة المدخل، وحيث كان الرواق الإغريقى المعمد إلى جانب النوافذ على الناحية الشمالية والناحية الغربية كلها. وكشفت الحفريات أن أرضية المكتبة كانت مرصوفة مكسوة بقطع الفسيفساء.

وكما تشير المصادر عندما بدأت مكتبة برجاموم فى منافسة مكتبة الإسكندرية فى مصر، أوقفت مصر تصدير ورق البردى- مادة الكتابة الوحيدة آنذاك- إلى برجاموم. وحينذاك أعلن ملك برجاموم يومينيس الثانى عن مكافأة عظيمة لمن يخترع مادة للكتابة تحل محل البردى وكان يومينيس راعى الآداب والفنون فى بلده. وتقدم رجل من "سارديس" باختراعه الجديد أى الرق وهو نوع من الورق يصنع من جلود الماعز والخراف والعجول بعد دباغتها دباغة جديدة وبعد ترقيقها تنعيمها وتصبح مادة متينة للكتابة عليها. ولما كانت الرقوق قد طورت فى برجاموم فقد اتخذت اسمها اللاتينى واليونانى من اسم برجاموم الذى يستخدم الآن فى الإنجليزية والفرنسية (بارشمنت). وبعد استخدام الرقوق الأكثر متانة من البردى زادت مقتنيات المكتبة على ٢٠٠.٠٠٠ مجلد أى لفافة.

ومما تذكره المصادر على استحياء أن مكتبة برجاموم ظلت مركزا للثقافة والفكر حتى العصور الوسطى بينما احترقت مكتبة الإسكندرية، وتذكر مصادر أخرى أن مكتبة برجاموم كانت فريدة من نوعها، وقد حملها مارك أنطونيو هدية محبة إلى كليوباترا لتحل محل المجموعات التى احترقت فى مكتبة الإسكندرية.

وتؤكد المصادر أنه إلى جانب مكتبة برجاموم الشهيرة كانت هناك مكتبة أخرى فى معبد أسكولابيوس، وقد أوقف الأسكلبيوم (المعبد وما حوله) على إله الطب والصحة عند اليونان فى القرن الرابع قبل الميلاد وكان يتألف من مجموعة من المباين. ومن بين تلك المبانى قاعة الإمبراطور فى الركن الشمالى الغربى وقد استخدمت كمكتبة وفى نفس الوقت مكان يتعبد فيه إمبراطور روما. وكان المبنى مزدانا بألواح من المرمر الملون وكان هناك مشكاوات علوية فى الجدران توضع فيها رفوف الكتب وكوة شبه دائرة وضع فيها تمثال الإمبراطور هادريان، وصنعت فى هذه القاعة نوافذ ذات أطر من الرخام. ومن الغريب أن تلك المكتبة كانت تستخدم فى علاج المرضى، وحيث كانت الكتب تقدم للمرضى لقراءتها حتى تخرجهم من حالات القلق التى يعيشونها.

وتذكر المصادر الثقات أن مكتبة سيلسوس كانت واحدة من أعظم ثلاث مكتبات فى العصور القديمة بعد مكتبة الإسكندرية، ومكتبة برجاموم والتى كانت تقع عند نقطة انحناء الطريق الرخامى لمدينة إفيسوس (إيفيس) إلى ناحية الشرق. وقد أمر ببناء تلك المكتبة يوليوس أكويلا سنة ١٣٥م، على شرف والده سيلسوس باليميانوس. وقد بنيت المكتبة على منصة مرتفعة وكان مدخل المكتبة يمر من خلال ساحة مرصوفة بالرخام. وكانت الجدران الداخلية والخارجية تفصل بواسطة ممرات لحماية الكتب من الرطوبة. وكانت واجهة المكتبة مزدوجة الجدار ولها ثلاث بوابات ومزينة بصفوف من التماثيل والنقوش والجداريات والمشكاوات والأعمدة التى ما يزال بعضها قائما حتى الآن. وفى المشكاوات بين الأعمدة كانت هناك تماثيل لأربع نساء يرمزن إلى: الفضيلة، المعرفة، القدر، الذكاء. وهذه التماثيل الأربعة موجودة الآن فى أحد متاحف فيينا.

والحقيقة أن الجدران الداخلية للمكتبة قد صنعت بعناية شديدة رغم أن الجدران الخارجية قد صنعت من حجارة وطوب خشن. وفيما عدا المشكاة الكبرى فى الوسط التى ربما تكون خصصت لتمثال أثينا أو سيلسوس، فإن كافة المشكاوات صممت بحيث توضع فيها لفافات الكتب. ومن المحزن حقيقة أن يموت يوليوس أكويلا قبل إتمام تلك

المكتبة، وحيث أتمها ورثته وقد ترك الرجل طبقا لوصيته ٢٥٠٠٠ قطعة ذهبية (دينار) لشراء الكتب للمكتبة وإدارتها وهو مبلغ ضخم بمعايير ذلك الزمان.

وفى الحقبة البيزنطية التى امتدت على مدى ألفية كاملة ابتداء من القرن الرابع الميلادى حيث أسس الإمبراطور قسطنطين الأكبر تلك الإمبراطورية وحتى سقوط القسطنطينية ومن ثم الإمبراطورية البيزنطية على يد محمد الفاتح ١٤٥٣م وغير اسم المدينة إلى استانبول التى كانت عاصمة وقلبا للإمبراطورية، طوال الحقبة البيزنطية كانت هناك مكتبات كثيرة فى القسطنطينية وما حولها إلا أنها لم تعمر طويلا لأنها إما أحرقت أو سلبت ونهبت خلال الثورات أو الغزوات وخاصة الحروب الصليبية.

لقد بلغت الحضارة البيزنطية شأوا عظيما فى مدارج الحضارة والثقافة وفى أوجه عظمتها كانت هناك مراكز ثقافية وعلمية ومؤسسات فكرية فى كل مجال من مجالات المعرفة تساندها حركة نشر ومكتبات قوية ولكن مع حدوث انقلابات أو ثورات كانت تلك المراكز والمؤسسات تدمر عن آخرها. ولذلك فإنه عندما دخل محمد الفاتح إلى القسطنطينية لم تكن هناك مبانى مكتبات ولم تكن هناك مجموعات مكتبية يعتد بها . ولابد من التذكير بأن الغزاة العثمانيين لم يسببوا أى أذى للمكتبات التى بقيت من الفترة البيزنطية. وقد حافظوا على الكتب التى وجدوها فى مكتبة ساراجليو وقد وصلتنا على اليوم ومن بينها كتاب بطليموس فى الجغرافيا وكتاب ديسقوريدس فى علم النبات.

وكانت المكتبات فى الحقبة البيزنطية تتشكل كمكتبات عامة تفتح أبوابها لجموع القراء أو كمكتبات متخصصة لجماعات معينة من المستفيدين. وكانت طبيعة كل مكتبة تتوقف على مفاهيم الفترة التى قامت فيها.

وكانت أول مكتبة عامة فى بيزنطة هى تلك التى أنشأها الإمبراطور قسطنطين الثانى فى القسطنطينية وكانت ذات مجموعات قوية كبيرة وربما كانت ثانى المكتبات العامة القوية هى أيضاً تلك التى قامت فى نفس المدينة وكان قوام مجموعاتها حوالى ٢٠.٠٠٠ مجلد، ولكن للأسف أتت النيران على المكتبتين معاً. ويلاحظ أن مؤرخى المكتبات خلطوا بين

المكتبتين ربما لتجاورهما فى الموقع. أما المكتبة الثالثة فقد أسسها زينو. والمكتبة الرابعة أحرقت فى عهد ليون الثالث. وبالإضافة إلى المكتبات العامة المذكورة وغيرها كانت هناك مكتبات القصور ومنها على سبيل المثال مكتبة جوليانوس ومكتبة الامبراطور وقد بلغت مجموعات تلك الأخيرة نحو ٣٦٠٠٠ مجلد من بينها مخطوطات ملاحم هوميروس الشعرية. ويقال إن تلك المكتبة استمرت إلى أن أغلقها فوتيوس. وكانت هناك مكتبات المدن وهى تشبه مكتبات البلديات على أيامنا. وقد دمر الصليبيون تلك المكتبات ونهبوها وباعوها فى أسواق أوربا. وتذكر المصادر أن جين واتازيس أنشأ مكتبات عامة فى المدن التى كان يحكمها وذلك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من كتب الفكر البيزنطي. كما قام تيودور الثانى بإمداد مكتبات المدن بالكتب. وتلح المصادر فى أن بعض الأفراد فى الحقبة البيزنطية كانت لهم فى بيوتهم مكتبات شخصية ولكن لم يصلنا منها شىء يذكر. وإلى جانب تلك المكتبات كانت هناك مكتبات أديرة، ومن الأمثلة الدالة على ذلك مكتبة دير آياتريودا الذى كان يقع فى هبليادا منذ القرن العاشر الميلادى، وقد بلغت مجموعاتها نحو ٢٠.٠٠٠ مجلد. وكانت كتب هذه المكتبة على شكلين : لفافات وكراسات. ولابد من التذكير بأن تلك المجموعات كانت مفهرسة ومرتبة ومعدة للاستعمال.

المرحلة الإسلامية:

ربما كانت جذور المكتبة التركية أقرب فى المرحلة الإسلامية منها فى المرحلة القديمة والبيزنطية فالشعب غير الشعب والظروف غير الظروف والزمن غير الزمن. ومن المؤكد أن أصول الشعب التركى وأسلافه قد جاءوا من وسط آسيا وهم الذين أسسوا من قبل إمبراطورية الهون التى امتدت من الصين إلى الهند، وقد هاجر فرع منهم-السلاجقة من شرق بحر كاسبيا على الأناضول (آسيا الصغرى). وقد هزم السلاجقة بلاد الفرس واجتاحوها فى طريقهم إلى العراق (بلاد ما بين الرافدين) وسوريا واستقروا بعدها فى الأناضول حيث قاتلوا جيوش البيزنطيين. ويقال إنهم وهم فى طريقهم إلى الأناضول قاتلوا المغول والعرب. ونتيجة للتلاقح مع الحضارات والثقافات الفارسية والعربية

والإسلامية تولدت الثقافة والحضارة التركية السلجوقية غير العادية. ومن المعروف أن الثقافة السلجوقية كانت هى الأساس الذى قامت عليه الثقافة العثمانية، ومع المهاجرين الأتراك جاء كثير من الفنانين والصناع إلى الأناضول.

ويرى الثقات من المؤرخين أن أعظم دور حضارى ثقافى فكرى قام به السلاجقة هو أنهم ملأوا العالم الإسلامى بالمؤسسات الجديدة: المدارس، الجوامع، المستشفيات، المدارس الطبية، المكتبات. ولم يكن إنشاء تلك المؤسسات مجرد حالات فردية بل كان ظاهرة منتشرة على نطاق واسع عددا ونوعا، وربما كانت تلك المؤسسات تقام مبانيها فى حرم واحد أو مجمع واحد يطلق عليه اسم (الكلية). وعندما غزا السلاجقة الأناضول وفتحوها بنوا فيها مبانى فخمة بعضها ما يزال قائما إلى اليوم. وكانت تلك المؤسسات فى الأعم الأغلب تمول عن طريق الوقف. وكان الحكام ورجال السلطة والأسر النبيلة يكنون كل احترام وتبجيل للعلماء والباحثين ورجال الدين والشعراء والفنانين وكانوا يرفدونهم بأموال طائلة. وكانت المدرسة عند المسلمين بمثابة كلية للدراسات العالية لأن الكتاب والمسجد كانا مخصصين للتعليم الأولى. وكان المقابل للمدرسة عند المسلمين الجامعة فى العصور الوسطى الأوربية، ويرى كثير من المفكرين الأوربيين أن جامعات العصور الوسطى الأوربية جاءت تقليدا لنظام المدارس عند المسلمين الذى انتهى إلى أوربا بشكله الذى وصل إليه فى القرن الحادى عشر الميلادي.

وكانت كل مدرسة توقف عليها ثروة كبيرة لتمويل إدارتها واحتياجاتها، وكان فى كل مدرسة بالضرورة مكتبة، وكانت وثيقة الوقف تحدد وجوه النشاط ووجوه الانفاق. وكان التعليم بالمجان وكان المدرسون والطلاب والإداريون يتلقون مخصصاتهم المالية والعينية من ريع الوقف. وكانت الإقامة والمعيشة أى السكن والأكل والشرب للطلاب دون مقابل أيضاً، ومن هذا المنطلق كان الفقراء يمكنهم التعليم وبلوغ أعلى درجات العلم دون أن يتكبدوا شيئا يذكر. لقد رصد السلاجقة مبالغ ضخمة من المال لسد احتياجات المدارس ومعاهد العلم الدينية، ومن ثم فقد حفلت الدولة بشبكة متقدمة واستثنائية من المؤسسات التعليمية فى ذلك الوقت.

ويرى البعض أن التكايا والأسبلة نوع من المؤسسات الثقافية حيث يجتمع الرحالة وعابروا السبيل ويتبادلون المعلومات والأحداث التى مرت بهم والثقافة التى جاءوا منها ومن خلال تلك المناقشات كانت المعرفة تنتقل إلى الناس.

لقد كان التعليم فى ظل السلاجقة كما كان الحال فى مصر القديمة: حقا لكل مواطن، وكانت من شروط الوقف المعاملة العادلة والمساواة بين كل الناس فى فرص التعليم لا فرق بين غني وفقير مسلم ومسيحى أو يهودى، مما أدى إلى خلق روح التسامح بين طوائف البشر فى تركيا فى ذلك الوقت.

ومن أسف فإن المعلومات عن مكتبات تلك الفترة شحيحة نسبيا فيما يتعلق بالسلاجقة والأناضول. ففى بداية القرن الثالث عشر كان هناك العديد من المدارس فى آسيا الصغرى. وقد أنشئ عدد كبير منها فى قونية التى كانت لفترة من الفترات عاصمة السلاجقة وكانت أحسن المكتبات السلجوقية موجودة فى تلك المدينة. ويعزى فضل إنشاء أول مكتبة فى تلك المدينة إلى شمس الدين علطون أبا الوزير السلجوقى، وكانت المكتبة قد ألحقت بالمدرسة الإبليكية وما تزال قائمة حتى اليوم. وفى وثيقة وقف المؤسس علطون أبا المؤرخة بسنة ١٢٠١م تم النص على تعيين ناظر (وصي)، وأن ينفق كل سنة مائة دينار من ريع الوقف على شراء الكتب المناسبة للمكتبة. وكان على هؤلاء الذين يرغبون فى استعارة الكتب استعارة خارجية أن يودعوا وديعة بقيمتها أى رهنا حتى إعادتها ثم يستردوا ما أودعوه. وتسجل المصادر أن الكتب التى بقيت من تلك المكتبة ظلت فى حوزة المدرسة حتى نهاية القرن التاسع عشر حتى تم نقلها إلى مكتبة يوسف أغا فى قونية. وقد قيل إن مولانا جلال الدين الرومى اعتاد ارتياد تلك المكتبة للقراءة والاطلاع.

والمكتبة الثانية ذات القيمة والأهمية فى قونية كانت مكتبة صدر الدين القنوى التى أسست سنة ١٢٧٤م وقد كانت قونية من المراكز الثقافية الإسلامية الشهيرة فى العصر الإسلامى الوسيط. وكانت مكتبة صدر الدين القنوى من أبرز معالم المدينة، وكانت قد

أقيمت فى موقع خارج أسوار المدينة العتيقة فى عهد غياث الدين كسروى الثالث. وقد استطاعت المكتبة الاحتفاظ بمجموعاتها ومجموعات صدر الدين القنوى والمخطوطات التى كتبها زوج أمه محيى الدين بن عربى، وغير ذلك من مخطوطات نفيسه والترجمة الحرفية للقرآن إلى اللغة التركية، حتى العصر العثماني.

ويجب أن نلاحظ أن بعض تلك المكتبات قد استمر فى الوجود حتى العصر العثماني، بينما البعض الآخر تبدد شذر مذر، وما تبقى من مجموعات تلك المكتبات ربما يكون قد تم نقله إلى مكتبة يوسف أغا أو مكتبة حمدى جلبى التى تم إنشاؤها فيما بعد فى دير مولانا. وإلى جانب قونية كمركز ثقافى كانت هناك أيضاً قيصرى وأنقرة كمراكز للثقافة السلجوقية التى وصل تأثيرها إلى بحر إيجة.

فى القرن الثانى عشر فى عيرزوروم وفى ظل حكومة السلتوق تم إنشاء العديد من المدارس ومن المعتقد أن تلك المدارس وقصور السلتوق كانت بها مكتبات جيدة.

ويقودنا البحث حول واقع مكتبات إمارات الأناضول إلى واحدة من أحسن المكتبات الشخصية وهناك، وهى مكتبة محمود بك شيخ القبيلة إلى جانب مكتبة إسماعيل بك القاندراوغلي. وكانت هذه الأخيرة ذات مجموعات عامة لم يكن لها نظير بين شيوخ القبائل فى الأناضول. وكانت تلك المكتبة قد بنيت فى كاستومونو إلى جانب مسجد وكلية ومدرسة ومطعم يقدم الطعام مجانا لمن يريد.

وفى المرحلة التالية من التاريخ نجد العثمانيين يرثون السلاجقة فى ثقافتهم وحضارتهم وبلدهم. وقد طور العثمانيون المؤسسات التى ورثوها عن السلاجقة، وخاصة فى ظل محمد الفاتح الذى أضاف إلى تلك المؤسسات إضافات لها وزنها وخطرها. وفى الفترة العثمانية كانت أول مدرسة تقام هى تلك التى أسست فى إزنك على يد أورهان بن عثمان الذى سميت الدولة باسمه، وكانت ثانى مدرسة هى تلك التى أقامها لالا شاهين باشا فى بورصة. وفى كل من هاتين المدرستين كانت هناك مكتبة واحدة على الأقل.

وكان محمد الفاتح فى طفولته يحب القراءة والتعليم وعندما أصبح أميرا أنشأ أول مكتبة داخل القصر المعروف بقصر الأمراء فى مانيسا. وكانت كل الكتب الموجودة فى تلك المكتبة تختم بخاتم عليه نقش " محمد بن مراد هان". وكان المثقفون المتعلمون فى تلك الفترة من أمثال: الملا جوارنف، الملا هوسريف، هوكا سنان باشا، متأثرين بحب محمد الفاتح للكتب، وأنشأوا بدورهم مكتبات خاصة بهم. وقد كان ميل محمد الفاتح إلى الكتب قد استمر طوال حياته، وقد حصل منها علما ومعرفة أفاد منهما فى حكمه. وكان أبوه السلطان مراد الثانى وجده جلبى (السيد النبيل) السلطان محمد كذلك مولعين بالكتب.

وعندما تولى محمد الفاتح الحكم للمرة الثانية سنة ١٤٥١م أحضر كل كتبه معه إلى أدرنة عاصمة الدولة آنذاك، وأنشأ بها مكتبة عظيمة فى قصر جيهانوما فى سرايا سيدى عمير الذى كان قد أنشى حديثاً. وكان سقف المكتبة مزخرفا بدقة متناهية على شكل قباب سماوية ونقشت عليها أسماء السلاطين الذين عاشوا فى العصر وأسماء الشخصيات العظيمة التى زارت أدرنة.

ونحن لا نعرف على وجه اليقين إن كان محمد الفاتح قد نقل تلك المكتبة إلى استانبول (القسطنطينية) بعد فتحها فى التاسع والعشرين من مايو ١٤٥٣م أم لم ينقلها. ولكننا على الجانب الآخر نعلم يقينا أن النار قد التهمت ١٥٠٠ مخطوط من أحسن مخطوطات المكتبة فى حريق اجتاح أدرنة.

ونحن نعلم أن محمد الفاتح بعد فتح القسطنطينية وتغيير اسمها إلى استانبول حول الكنائس إلى مدارس وأمد كلا منها بمكتبة مناسبة. ونحن نعلم أن المكتبة الشخصية التى أسسها محمد الفاتح فى صباه وهو أمير فى القصر القديم قد تم نقلها إلى المكتبة التى أسسها فى قصره الجديد (طوب كابى سراي). وفى نفس هذا العصر أسس الرجل مدرسة إندرون التى كان يتعلم فيها الأمراء والأميرات وأبناء كبار رجال الدولة وأقارب السلطان المقربون. وإلى جانب ذلك أوقف السلطان أوقافا عظيمة لتأسيس ١٦ مدرسة و١٤ مكتبة

فى أنحاء متفرقة من استانبول. ومن الجدير بالذكر أن مجموعات مكتبة إندرون موجودة الآن فى مبنى جديد بنى خصيصا فى متحف طوب كابى سراي، وقبل تلك الأحداث جميعا كان محمد الفاتح قد بنى مدرسة ومكتبة جامع أيوب.

وتذكر المصادر الثقات أن المكتبة الشخصية لمحمد الفاتح كانت كبيرة لأنه إلى جانب الشراء كانت ترد إليه هدايا عظيمة من كل من عرف أنه يحب الكتب والقراءة. وكان يرسل رسله لجلب الكتب له من أصقاع الشرق المختلفة. ويقال إنه أسس ناقيشانة (مركز خطاطة) حيث اجتمع الخطاطون المبدعون لكتابة المخطوطات النادرة التى جلبت من الشرق والأناضول، كما كانت الكتب تزخرف وتجلد بأناقة شديدة فى الناقيشانة مما يجعل الناقيشانة تعادل أكاديميات الفنون الجميلة فى أيامنا.

لقد بلغ فن الزخرقة قمته فى عهد محمد الفاتح وصار عملا وحرفة مستقلة فى صناعة الكتاب، كما صار التجليد أيضاً فنا مستقلا فى تاريخ الكتاب التركى. وعلى سبيل المثال لا نجد زهرية (علامة الورقة) تشبه الأخرى فى أى من الكتب المزخرفة فى تلك الفترة. واليوم يمكن أن نجد كتب فترة محمد الفاتح فى مكتبة أيا صوفيا، نوروزمانية، الحميدية وغيرها من المكتبات .

ولأن محمد الفاتح كان منظما فقد أظهر براعته فى إدارة المكتبات أيضًا. ففى وثيقة الوقف التى خلفها نجده يضع قواعد تنظيمية حول بعض الأمور المكتبية: كيف تدار المكتبة، كيف تعد سجلات الكتب وتحفظ، كيف يتم ترتيب الكتب وكيف تحفظ، واجبات حافظ الكتب (أمين المكتبة)، كيف يستفيد القراء من المكتبة، ومن يعد ويحفظ قوائم الكتب، أيام وساعات فتح المكتبة، مرتبات الموظفين، جرد المكتبة والتفتيش عليها، مؤهلات مفتش المكتبات. وكانت لائحة الموظفين تتضمن الوظائف الآتية.

- ناظر الوقف (متولى حياتى).
- مدير المكتبة (باش حافظ الكتب).
- مساعد مدير المكتبة (إيكنسى حافظ الكتب).

- حارس المكتبة (مباشر: مبصر).
- الفراش للنظافة (فراش).
- موقد قناديل المكتبة (شيمياكار).

وكانت اللوائح تتطلب أن يكون أمين المكتبة متعلما أو عالما ولا يكفى أن يكون على دراسة بعناوين الكتب بل عالما بمحتوياتها حتى يشرحها إذا طلب منه ذلك، وكذلك كان مساعد أمين المكتبة يجب أن يكون متعلما فقيها فى العلوم محيطا بعدد الكتب فى المكتبة ويحفظ لديه سجلات الكتب. ويقال إن الشخص الذى كان يختار الكتب لمكتبة محمد الفاتح هو أشهر أمين مكتبة فى ذلك الوقت "الملا لطفي"، ومع مرور الوقت وهبوط الهمة وخراب الذمة اضطربت أحوال المكتبات العثمانية، وقام الأجانب الذين وفدوا إلى تلك المكتبات طالبين العلم والمعرفة بسرقة أهم مخطوطاتها خفية. ولذلك صدر فى عهد السلطان أحمد الثالث بيان حول هذا الموضوع تم نشره على نطاق واسع.

وكانت الطباعة قد دخلت تركيا بعد اختراعها فى أوربا بثلاثة قرون وقد قام الوزير الأول فى عهد السلطان أحمد الثالث، وكان اسمه داماث إبراهيم باشا بإنشاء أول مطبعة تركية هناك، وهو الوزير الأول الذى قبل بدخول مظاهر وأدوات الحضارة الأوربية إلى تركيا وهو الذى قام بإدخال إصلاحات عديدة إلى الإمبراطورية. وقد أراد هذا الرجل أن يتقصى أسباب تخلف الدولة العثمانية عن ركب الحضارة الغربية ولماذا تخسر تركيا المعركة تلو المعركة، ولذلك أرسل أحد المفكرين المثقفين "بيرميسكيز جلبى محمد أفندى" إلى فرنسا، وقد صحب جلبى محمد أفندى ابنه معه إلى فرنسا وكان اسمه محمد سيث كى يتعلم الطباعة وبعد عودتها إلى تركيا تعاونا مع إبراهيم مُتفكرا، فى إنشاء مطبعة، وقد قدما إلى الوزير الأول مذكرة يعددان فيها مزايا إقامة مطبعة وطلبا الإذن فى طبع ونشر كتب غير دينية. وكان لدى إبراهيم باشا برنامج طموح لإنشاء المكتبات حتى يحمل الناس على القراءة وحب القراءة وأيضاً لكى يترجم بعض الكتب الشرقية إلى التركية ولذلك وافق على إنشاء دار الطباعة المقترحة وهكذا قامت أول مطبعة تركية

سنة ١٧٢٧م. وكان أول عمل نشرته المطبعة هو معجم لغوى (فانكولو لغاتي) والذى كان طلاب الجامعة بحاجة إليه، وقد اتبع هذا الكتاب بكتاب آخر هو " تحفة الكبار فى أسفار البحار" الذى ألفه كاتب جلبى حول المعارك البحرية وانتصارات العثمانيين وموقف حوض بناء السفن. وعن طريق هذه المطبعة أمكن نشر كتب رخيصة وبيعها داخل البلاد، وبطبيعة الحال ظلت الكتب المطبوعة حتى ١٨٣٩م تدخل فى عداد أوائل المطبوعات لندرتها.

وتعتبر الفترة الثانية العظيمة فى حياة الإمبراطورية العثمانية هى فترة "التنظيمات" . ذلك أنه عندما فتح العثمانيون القسطنطينية وهزموا البيزنطيين كان الأتراك متقدمين ومتفوقين على بيزنطة ثقافة وحضارة وكانت مؤسساتهم الاجتماعية أكثر تطورا من الدول الغربية، ولكن مع مرور الوقت بدأت تلك المؤسسات التركية فى الانهيار التدريجي، ونتيجة لهذا الانهيار التدريجى أدرك الأتراك أن مجتمع العصور الوسطى قد ولى وأدبر وأن الإمبراطورية إذا لم تفعل شيئا للإصلاح فإنها عاجلا أو آجلا سوف تتمزق ولذلك بدأت موجات الإصلاح تترى وتتعاقب موجة وراء أخرى. وقد تبنى السلطان محمود الثانى حركة التجديد رغم أنه لم ينجز فى حقيقة الأمر شيئا كثيرا، ففى زمنه أسست مدارس عصرية إلى جانب المدارس القديمة، ولقد خلفه على عرش السلطنة السلطان عبد المجيد الأول الذى صدرت فى عهده" التنظيمات" أو حركة الإصلاح الكبرى. ففى فترة التنظيمات تغيرت القوانين التى كانت قد صدرت فى عهد محمد المنتصر ومن بعده السلطان سليمان القانوني. وكما هو الحال فى كثير من المؤسسات الثقافية بدأ النهوض بالمكتبات على نطاق ضيق واتخذت المكتبات التركية من المكتبات الغربية نموذجا للتطوير والتحديث رغم استمرار نظام الوقف معمولا به كما كان الحال من قبل فقام بعض الشباب المثقفين المتنورين الذين زاروا الدول الغربية بتأسيس ما عرف بـ "الجمعية العلمية العثمانية" بعدما رجعوا إلى تركيا مزودين بالمعرفة الجديدة والخبرات المتقدمة، وقد بدأوا عملهم بإنشاء مكتبة للجمعية، وربما كانت تلك المكتبة هى أول مكتبة عصرية فى كل تركيا فى ذلك الوقت. وقد وضعت لها لائحة من عشرة بنود تحدد ظروف الإدارة

التزويد والتصنيف والفهارس الهجائية وشروط الإعارة والجزاءات التى توقع فى حالة فقد الكتب أو إتلافها. وكان الاشتراك فى المكتبة مفتوحا للجميع بصرف النظر عن الجنس أو الدين بعد دفع مبلغ صغير من المال للاشتراك. وإلى جانب الكتب كانت المكتبة تشترك فى بعض الجرائد الأجنبية. وكانت تلقى هناك دروس فى اللغات الأجنبية مرتين فى الأسبوع للأعضاء.

فى نفس ذلك الوقت قام مُنيف أفندى وعيثم باشا بتقديم مذكرة إلى رئيس الوزراء على باشا وصفا فيها الأحوال المتردية التى تعيشها المكتبات فى تركيا العثمانية وعدم كفاية المجموعات لمتطلبات التطوير واحتياجات التحديث، وطالبا فى هذه المذكرة بافتتاح العديد من المدارس الجديدة وخاصة الجامعة وطالبا الباشا بإنشاء مكتبة كبيرة تعتبر المكتبة الوطنية للبلاد، تلك المكتبة التى لم تنشأ إلا متأخرة فى ساحة الكلية تحت إشراف وزارة التعليم (نظارة المعارف) بعد فترة التنظيمات. فى تاريخ التعليم فى تركيا تعتبر سنة ١٨٦٩ ذات شأن خاص وعلامة فارقة حيث أعلن فى تلك السنة أن التعليم فى تركيا هو مسئولية الدولة. وتم تحويل الإشراف على المكتبات الفنية الوقفية إلى وزارة التعليم التى كانت قد أنشئت لتوها. وقد نشرت تلك الوزارة أول لائحة رسمية لإدارة تلك المكتبات. وقد غطت تلك اللائحة العديد من الجوانب: ساعات فتح وغلق المكتبات أى ساعات التشغيل ومواعيد العمل، منع نقل مجموعات المكتبة أو أخذها بدون وجه حق، معاقبة أمين المكتبة الذى يسمح بأخذ مقتنيات المكتبة خارجها، عدد الكتب المسموح بها لكل قارئ، حظر النوم داخل المكتبة، حظر إدخال مواد مشتعلة إلى داخل المكتبة، عملية التفتيش على المكتبات. ولتنفيذ تلك القواعد أنشئت إدارة "مفتشين" المكتبات داخل وزاراة التعليم نفسها.

لقد قررت الحكومة فى تلك الفترة أن تنشر قوائم حصرية بمقتنيات المكتبات فشكلت لجنة لهذا الغرض وبعد اثنى عشر عاما استطاعت تلك اللجنة أن تنشر القوائم الحصرية المطلوبة فى أربعين مجلدا بمقتنيات ٦٣ مكتبة فى استانبول، ورغم كل

العيوب والنقص الببليوجرافى كانت تلك القوائم بمثابة فهارس وأدلة بمقتنيات مكتبات استانبول. ومن المعروف أنه فى ظل الوقف كانت وثيقة الوقف تتضمن قائمة بالكتب الموقوفة، ويذهب بعض الثقات إلى أن القوائم البدائية تلك كانت أول فهرس موحد فى المكتبات التركية.

وكانت إدارة المكتبات الموقوفة من قبل السلاطين وزوجاتهم وأمهاتهم ورجال الجيش وضبط دخولها ومصاريفها تناط ببعض الرسميين الذين يطلق عليهم "أصحاب السعادة الأغوات"، بينما المكتبات التى ينشئها كبار رجال الدولة والرسميون كان يديرها أشخاص يطلق عليهم "صدارة قصودات". على حين كانت المكتبات التى ينشئها النبلاء ورجال الدين والتجار وغيرهم من العامة تدار بواسطة مدرسين غير متفرغين تحت إشراف المفتي. وكان المستوى التالى فى غدارة المكتبة العثمانية هم (القضاة).

وكانت الثورة الإصلاحية الثانية للرجل المريض أى الدولة العثمانية التى تحتضر قد جاءت سنة ١٩٠٨، والتى حاولت النهوض بالدولة فى كل مجال وكان للمكتبات نصيب يذكر فى هذا الصدد، وإن لم يكن موقف الحكومة أو سياستها من المكتبات واضحين محددين، وقد وضعت عقبات داخلية وخارجية أمام الجهود التى بذلت لتطوير المكتبات. ولقد كانت هناك أبحاث متنوعة أجريت حول تاريخ المكتبات التركية وقد نبعت تلك البحوث من رغبة حقيقية فى تطوير تلك المكتبات. وقد ساد اتجاه قوى بين المتنورين والمثقفين فى الوسط الجامعى بضرورة إنشاء مكتبة وطنية لحفظ التراث المبعثر والمخطوطات الكثيرة فى مكتبات الوقف المتدهورة.

ولإيقاف حالات التدهور وفقدان المخطوطات التركية بالسلب والنهب والتهريب للخارج بطرق سرية وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، أحكمت الدولة قبضتها بشدة على مكتبات استانبول. وبعد خلع السلطان عبد الحميد الثانى نقلت مكتبته الغنية جدا فى قصر يلدز إلى جامعة استانبول.

المرحلة الجمهورية:

يؤكد الثقات على أن تحديث تركيا بدأ فى مرحلته الأولى عقب فتح القسطنطينية مباشرة، وقد اعتبر ذلك الحادث على أنه ليس بداية لتحديث تركيا وحدها ولكنه كما نعلم كان أحد بدايات" العصور الحديثة" فى العالم كله. ويرى هؤلاء الثقات أيضاً أن المرحلة الثانية فى تحديث تركيا كانت مع ظهور "التنظيمات" أى سنة ١٨٣٩ وما بعدها، ويحددون المرحلة الثالثة من الإصلاح والتحديث كانت فى "حرب الاستقلال" ضد الغزاة الأجانب. وبعد تحرير الأمة التركية من الضغط والسيطرة الأجنبية توالت عمليات الإصلاح وحركات التحديث الواحدة بعد الأخرى فيما عرف بثورة أتاتورك. وقد كان هدف أتاتورك وطموحه أن ينقل تركيا من مجتمع العصور الوسطى المبنى على التقاليد الإسلامية إلى مجتمع عصرى مبنى على التقاليد والحضارة الغربية. وهكذا خرجت تركيا الجديدة جمهورية وطنية على الطراز الغربى من بين أنقاض الإمبراطورية العثمانية التى استمرت فى الوجود وعاشت ستة قرون طوال. وكان أول شيء يجب عمله فى خلق المجتمع التركى الحديث هو إلغاء البنية العامة القديمة كلها وإرساء بنية جديدة، وكان أساس التغيير هو إعلان قيام الجمهورية فى ٢٩/ ١٠/ ١٩٢٣.

وكانت أول جمعية عمومية تركية كبرى قد عقدت أول اجتماع لها بقيادة مصطفى كمال (أتاتورك) سنة ١٩٢٠ فى أنقرة لتسيير أمور البلاد حتى يتم الاستقلال الداخلى الخارجي. وكان الهدف من إرساء الديمقراطية التركية الجديدة هو النضال أولا ضد الحكومة الدينية، وتأسيس وحدة وطنية ذات سيادة إقليمية. ونتيجة لتوقيع السلطان على معاهدة سيفريس المهينة قام مصطفى كمال بإلغاء حكم السلاطين وإعلان قيام الجمهورية . وقد بقيت الخلافة الإسلامية قائمة فلم يكن من المناسب فى ذلك الوقت الهجوم على الخلافة هجوما مباشرا، ولكن بعد ذلك وفى الوقت المناسب تم إلغاء الخلافة. وكان السلطان فى ذلك الوقت هو رأس الدولة والزعيم الروحى الإسلامى (الخليفة). ومع تبنى دستور جديد جمهورى حل القانون الغربى المدنى والتجارى والعقوبات محل الشريعة الإسلامية وتغير النظام القانونى كله فى تركيا من نظام دينى إلى نظام علمانى.

وكان كمال أتاتورك يعتقد أن إصلاح أجهزة الدولة غير ممكن وغير كاف وحده للتحول للنظام الغربى إذا لم يكن ذلك الإصلاح المؤسس جزءا من تغيير أساسى فى الحياة الاجتماعية وأصر على تحويل التعليم إلى تعليم علمانى كجزء فى برنامج الإصلاح. ومن هنا أزال آثار التعليم الدينى من المدارس وأعطى أهمية قصوى للتعليم العصرى على الطراز الغربي. ومن بين عمليات إصلاح التعليم والفكر فى رأيه إدخال الأبجدية اللاتينية سنة ١٩٢٨ لتحل محل الأبجدية العربية فى كتابة اللغة التركية التى أصبح الالتزام بها إجباريا سنة ١٩٢٩م. ومن المعروف أن الأبجدية العربية استخدمها الأتراك على مدى قرون لكتابة لغتهم ولم تتعرض لأى تغيير خلال تلك القرون منذ دخولهم الإسلام، وكان للثقافة العربية والثقافة الفارسية أثر عظيم على الثقافة التركية منذ ذلك الوقت فصاعدا ونتيجة لذلك لم تحاول اللغة التركية تطوير خصائص ذاتية لها، وكان لإدخال الأبجدية اللاتينية بدلا من العربية فعل الصاعقة الذى قلب كل الموازين وقطع دابر التراث الفكرى التركى وجعله فكرا أجنبيا على الأجيال التالية من الأتراك. ومن المؤسف حقيقة أن تستخدم الكتابة الجديدة لمحو الأمية بين كبار السن ولتعليم التلاميذ والطلاب فى المدارس والجامعات تلك الجموع التى تربت على الأبجدية العربية طوال قرون. ويقال إنه بعد هذا الإصلاح انخفضت الأمية بسرعة بين الأتراك، ففى سنة ١٩٢٧م لم تكن نسبة المتعلمين لتزيد عن ١٠٪ من السكان ولكن النسبة زادت إلى ٤٠٪ سنة ١٩٥٥ وإلى ٦٠٪ سنة ١٩٧٥. وفى سنة ٢٠٠٥ ساعة كتابة هذا البحث كانت نسبة المتعلمين قد بلغت ٨٦.٥٪ من مجموع السكان.

ومن الطريف للغاية أنه فى مرحلة الانتقال كان مصطفى كمال أتاتورك يطوف تركيا حاملا سبورة وطباشيرة يعلم الأبجدية الجديدة كمدرس فى مدارس عموم تركيا يهدف إلى خلق أمة متعلمة. وفى خلال عام واحد كان هناك أكثر من مليون مواطن قد تعلموا الأبجدية الجديدة وحصلوا على دبلوم بها، لقد كان هناك نشاط محموم لنشر العلم والتنوير بين جموع المواطنين. وكان الرجل يعتقد أن تغيير نمط الحياة لن يتأتى إلاّ عن طريق الأسرة، وأن الأجيال القادمة مفتاح تطورها بيد الأمهات، ومن ثم فلابد من إعطاء

المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل. وفى خلال حرب التحرير عملت المرأة وحلمت السلاح ضد العدو عندما استدعى الأمر ذلك، وكان من حق المرأة أن تلعب دورا كبيرا فى تحديث تركيا وتطويرها. وكان من حق المرأة التركية أن تحصل على أعلى الشهادات وأرقى درجات التعليم فى كل فروع المعرفة البشرية وتطبيقاتها. من حق المرأة التركية أن تصبح عالمة وطبيبة ومهندسة ومحامية ومدرسة وتسير جنبا إلى جنب مع الرجل فى الحياة الاجتماعية يدعم بعضهم بعضا. ومن هنا جاء القانون المدنى التركى لسنة ١٩٢٦ يعطى حقوقا مدنية للمرأة ويضمن لها حياة أسرية مستقرة عن طريق الزواج المدنى الجديد الذى أتاحه والذى منح المرأة حقوقا جنسية متساوية (أى منع الزواج بأكثر من واحدة) وكان لابد للحقوق المدنية من حقوق سياسية تكملها. وهكذا فى خلال أربع سنوات كان من حق المرأة الانتخاب على مستوى البلديات، وبعد ذلك حاول مصطفى كمال أتاتورك أن يعطى المرأة حق الانتخاب والتصويت والترشيح على المستوى الوطني. وفى خلال عشر سنوات كان للمرأة التركية حق الانتخاب والتصويت فى الانتخابات البرلمانية. وفى سنة ١٩٣٥ وبدعم من مصطفى كمال أتاتورك استطاعت المرأة أن ترشح نفسها وتدخل كنائبة فى الجمعية العمومية الكبرى فى تركيا، وهكذا حصلت المرأة التركية على نفس الحقوق التى للرجل قبل نساء الكثير من الدول حتى الغربية منها.

ومع إدخال الأبجدية الجديدة بدأت حركة تطهير وتنقية اللغة التركية من المفردات العربية والفارسية، وشكل أتاتورك جمعية علمية لدراسة اللغة التركية:المفردات، النحو، التراكيب والمقاطع، المصطلحات، والاشتقاق. ومن خلال تلك الدراسات تم الكشف عن خصائص وهوية وجمال وثراء اللغة التركية ووضعت المكانة اللائقة بها بين لغات العالم.

وفى نفس الوقت شكل كمال أتاتورك جمعية علمية أخرى لدراسة التاريخ التركى طبقا لبرنامج بحثى منظم. وقد خرجت الجمعية بأن الذين وصفوا الأتراك بأنهم قوم مخربون لا يستحقون شيئا على الإطلاق، وإنما هم مجرد عسكر همج يعيشون على السلب والنهب،

هؤلاء الكتاب مخطئون فى زعمهم وليست لديهم أدلة على ما يقولون. إن تاريخ الأتراك ليس مجرد التاريخ العثماني، إنه أطول وأعمق من ذلك إنه يمتد لأبعد من الحقبة العثمانية ولقد كان للأتراك آثارهم فى الحضارات التى احتكوا بها.

وفى سنة ١٩٣٢ دعا كمال أتاتورك إلى عقد "المؤتمر التاريخى الأول" فى أنقرة تحت رعاية جمعية التاريخ وقد حضره أساتذة ومدرسو التاريخ من جميع أنحاء تركيا كما حضره باحثون من الدول الأجنبية. وكان هدف كمال أتاتورك من ذلك المؤتمر هو أن تعاد كتابة تاريخ الأتراك على أسس وقواعد علمية وينقى ذلك التاريخ من الاتهامات التى ألصقت بالأتراك ويقدم من جديد إلى العالم ليحظى بإجماعه.

المكتبات والإدارة الحكومية فى تركيا

لكى نفهم الخلفية التى يعمل فيها النظام المكتبى فى تركيا فلابد من أن نقف أساساً على النظام الإدارى الحكومى فى تركيا الحديثة. ولنبدأ قليلا من العصر العثمانى المتأخر، ذلك أن المؤرخين يقبلون (وثيقة جولهانة) أى التنظيمات والتى ضمنت الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية لمواطنى الإمبراطورية، باعتبارها أول دستور للبلاد. وطبقا لما ورد فى تلك الوثيقة الدستورية إنَ جاز لنا هذا التعبير فإن الناس فى الإمبراطورية سواسية أمام القانون بصرف النظر عن النوع (أنثى أو ذكر) أو الدين أو العرق (الجنس) ولهم جميعا حق العبادة. أما ثانى الوثائق الدستورية فإن المؤرخين يرون أنها تلك التى أصدرها السلطان عبد الحميد الثانى سنة ١٨٧٦م، إلا أنها للأسف لم توضع موضع التنفيذ واستمر الصراع قائما حول الحقوق الدستورية. وقد قامت مجموعة من العسكريين بإجبار السلطان عبد الحميد بإعادة تطبيق ما جاء فى وثيقة ١٨٧٦ وبالتالى أعلن السلطان عن قبوله بالملكية الدستورية ولكن فى نفس الوقت حاول أن يطيح بالحكومة التى كانت قائمة ولكنه أجبر على التخلى عن العرش أو تم خلعه. وبدون تغيير هام فى نظام الحكم العثمانى فإن الإصلاح الدستورى الذى حدث فى سنة ١٩٠٩ قوى وجود مجلسين تشريعيين. وفى ٢١ من ديسمبر ١٩٢٠ قام السلطان بحل مجلس النواب وفى سنة ١٩١٩ عين مصطفى كمال

مفتشا عاما (قائدا) للجيش الثالث ولكنه تمرد على الأوامر وغادر استانبول على قدميه قاصدا سامسون، ومن هناك بدأ يعد العدة ويضع الخطط للتحرير الوطني. وقد بدأت الثورة الكمالية باجتياح القوى الخارجية وانتهت بإرساء قواعد الجمهورية. وفى سنة ١٩٢٠م قامت الجمعية الوطنية الكبرى بانتخاب مصطفى كمال رئيسًا لها ورئيس لجنتها التنفيذية على نحو ما ألمحت إلى ذلك سابقاً. وكانت السلطة العليا فى البلاد على يد تلك الجمعية الوطنية والتى كانت مدعمة بوفود ونواب من المقاطعات المختلفة. وقد اجتمعت تلك الوفود فى أنقرة لتحرير البلاد وتأسيس الجمهورية وطبقا لدستور ١٩٢٤ كانت الجمعية الوطنية هى السلطة الوحيدة فى البلاد. وكانت دورة هذه الجمعية لأربع سنوات ولا تستطيع الحكومة أو الرئيس تحت أى ظرف من الظروف أن يحل هذه الجمعية الوطنية. وفى بداية الأمر كانت الجمعية الوطنية الكبرى هى التى تعين الوزراء وكانوا بالتالى مسئولين أمامها مباشرة. ولكن بعد إقرار دستور ١٩٢٤م أصبح رئيس الجمهورية هو الذى يرشح رئيس الوزراء من بين أعضاء الجمعية الوطنية هذه ويقوم رئيس الوزراء بتحديد الوزراء بدلا من الجمعية الوطنية. وكان من سلطة رئيس الوزراء أن يعرض أسماء وزرائه على الجمعية للاقتراع على الثقة، وفى الأيام الأولى للجمهورية كان رئيس الجمهورية فى نفس الوقت رئيس الجمعية الوطنية، وكان أيضاً رئيس حزب سياسي. واليوم لم يعد ضروريا أن يكون رئيس الجمهورية التركية رئيس حزب سياسى لأنه يفترض فيه أن يكون حكما وسط القوى السياسية المتصارعة . أما دستور ١٩٦١ فقد أعدته مجموعة من رجال القانون البارزين، وقد تمت الموافقة الشعبية عليه فى استفتاء عام وقد انطوى الدستور الجديد هذا على مجموعة من الملامح البارزة: فعلى العكس من دستور ١٩٢٤ وضع هذا الدستور مجموعة من الضوابط لضمان عدم استغلال السلطة. وقد أصبحت الجمعية الوطنية الكبرى ذات مجلس تتألف من: الجمعية الوطنية (المجلس الملي) ومجلس الشيوخ (سيناتوسو الجمهورية).

وينتخب النواب الجمهوريون كما يسمون لأربع دورات بالاقتراع الشعبى المباشر.

وتقوم الجمعية الوطنية الكبرى بانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع السرى لمدة سبع سنوات من بين أعضائها. ويقوم رئيس الجمهورية المنتخب باختيار رئيس الوزراء أيضاً من بين أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى. ويناط بالمجلس الأعلى للقضاة والمحكمة الدستورية إدخال التعديلات الجوهرية على الدستور ثم طرحها على الشعب. والمحكمة الدستورية تتألف من ١٥ قاضيا دائمين و٥ مؤقتين. وتنتخب المحكمة الدستورية رئيسا لها من بين أعضائها الدائمين عن طريق الاقتراع السرى وبالأغلبية المطلقة لمدة أربع سنوات والمحكمة الدستورية هى المسئولة عن النظر فى مدى دستورية القوانين واللوائح الداخلية للجمعية الوطنية التركية الكبرى، كما أن هذه المحكمة تنظم عملية الموافقة على التعديلات الدستورية .

ولإحكام المراقبة التشريعية والقانون على مجلس الوزراء هناك بنود فى الدستور تنص على سحب الثقة من الحكومة من جانب الجمعية الوطنية.

وكان إصلاح التعليم على جانب كبير من الأهمية وسار فى اتجاهات عديدة يكمل بعضها بعضا. وفى خلال الأيام الأولى للتحرير تم إنشاء مديرية الثقافة وألحقت فى ذلك الوقت بوزارة التعليم للعديد من الأسباب من بينها: الحفاظ على الأعمال التاريخية والثقافية القيمة وعلى الآثار، إقامة المكتبات، جمع المواد المتعلقة بالجنس التركي.

ولقد كشف مصطفى كمال عن اهتمامه العميق بالتعليم عندما دعى التربوى اللامع الشهير جون ديوى إلى تركيا بعد مرور سنة واحدة على إعلان الجمهورية. وبعد دراسة نظام التعليم فى تركيا لمدة شهرين قدم جون ديوى تقريره الذى اشتمل على توصيات بتحديث نظام التعليم فى تركيا وبناء على تلك التوصيات وضعت خطة قومية لتطوير التعليم بحيث أصبح التعليم الابتدائى إجباريا ومجانيا لجميع الأتراك. ودخلت تلك التوصية فى دستور ١٩٦١، وحيث نص ذلك الدستور على:

"مادة -٥٠: إن من بين أهم واجبات الدولة تأمين التعليم للشعب. والتعليم

الابتدائى إجبارى لكل المواطنين من أنثى وذكر، ويقدم بالمجان فى المدارس الحكومية. ولضمان أن المتفوقين المبدعين من الطلاب المستحقين للدعم المالى سوف يستمرون فى التعليم للحصول على أعلى الدرجات المناسبة لقدراتهم فإن الدولة سوف تساعدهم من خلال المنح الدراسية وغيرها من الوسائل. وسوف تتخذ الدولة كافة السبل لجعل ذوى الاحتياجات الخاصة: بدنية وعقلية مواطنين صالحين نافعين".

والتعليم الابتدائى الإلزامى فى تركيا يبدأ فى سن السابعة ويستمر لمدة خمس سنوات. أما التعليم الثانوى فإنه يغطى ست سنوات ٣ منها فى الثانوى و٣ فى الليسيه. وهناك إلى جانب ذلك التعليم المهنى والفنى الذى تتغير برامجه حتى يواكب التطورات العالمية واحتياجات الدولة. والتعليم العالى هو أيضًا من واجبات الدولة. ومؤسسات التعليم العالى مستقلة إداريا ولكنها تعتمد فى تمويلها على الدولة وهناك اليوم ١٨ جامعة منها ثلاثة فى أنقرة وثلاثة فى استانبول والباقى فى مدن مختلفة فى الدولة، والحقيقة أن آراء جون ديوى حول المكتبات التركية وخاصة المكتبات العامة تدعو إلى الدهشة. ومن المؤسف أن تقريره لم ينشر على الملأ حتى سنة ١٩٣٩، ولذلك لم تسمع الأوساط التعليمية والمكتبات عن هذا التقرير شيئا فى حينه. وطبقا لتوصيات جون ديوى فإن تعليم علم المكتبات وتدريب أمناء المكتبات كان يمكن أن يتم فى داخل البلاد وخارجها. ولتدريب أمناء مكتبات الأحياء الصغيرة فإن ذلك يمكن أن يتم عن طريق تدريبات تطوعية نظرية وعملية فى كليات إعداد المعلمين. وكان من بين توصيات جون ديوى أن تقوم وزارة التعليم بتشجيع الكتاب على تأليف كتب جيدة للأطفال. ولتأمين وغرس عادة القراءة بين أطفال المدارس والشعب اقترح الرجل أن تكون هناك مكتبة فى كل مدرسة تضم الكتب النافعة ويجب مد الخدمات المكتبية المدرسية إلى الشعب إلى حين التوسع فى إنشاء المكتبات العامة، ومن آرائه الهامة أن تذهب الخدمات المكتبية إلى الناس لحين تعودهم على القراءة وأن يأتوا هم إلى المكتبات.

وفى سنة ١٩٢٤ كانت مهمة الإشراف على المكتبات قد أنيطت بوزارة التعليم طبقا

لقانون توحيد التعليم. وكان ذلك نقطة هامة فى تاريخ المكتبات التركية التى كانت حتى ذلك الحين تعتمد اعتمادا أساسيا على الوقف. ولم يتم تطوير المكتبات مباشرة بعد ذلك التاريخ وإنما احتاج الأمر إلى بعض الوقت، وكما أسلفت أسست إدارة المكتبات فى وزارة التعليم لهذا الغرض سنة ١٩٢٥ واستمرت حتى سنة ١٩٦١ حين تم تحويلها إلى : إدارة عامة للمكتبات تعمل بخطوات أوسع وأسرع فى تنمية مكتبات البلاد وتطويرها، وقد ألحقت الإدارة الجديدة "الإدارة العامة للمكتبات" بوزارة الثقافة التى أسست سنة ١٩٧١. وربما يكون مفيدا عند هذه النقطة أن نرى كيف تطورت المكتبات التركية من خلال المبالغ التى أنفقت عليها فى عشرين سنة مثلاً:

١٩٤٩	٩٠٠.٠٠٠ ليرة تركية
١٩٦٠	١.٠٠٠.٠٠٠ ليرة تركية.
١٩٦٢	٢.٠٠٠.٠٠٠ ليرة تركية.
١٩٦٧	٧.٠٠٠.٠٠٠ ليرة تركية.

ومن الطبيعى أن تتبع المكتبة الوطنية والمكتبات العامة وبعض المكتبات ذات الطبيعة الخاصة مثل "المكتبة السليمانية للمخطوطات "وزارة الثقافة، بينما تتبع المكتبات المدرسية وزارة التعليم والمكتبات الجامعية الجامعات. ومن الجدير بالذكر أن المكتبات البلديات تتبع بلدياتها.

واقع المكتبات والحركة المكتبية فى تركيا اليوم.

بعد ذلك العرض التاريخى والنظرة الفوقية الطائرة على المكتبة التركية عبر العصور والحقب والفترات، نأتى الآن لاستعراض حال المكتبات ومراكز المعلومات فى تركيا الذى آل إليه فى نهاية القرن العشرين ومطالع القرن الواحد والعشرين.

يذكر دليل " التقويم العالمي" لسنة ٢٠٠٥م أنه يوجد فى تركيا فى تلك السنة ٣٢٨ جهاز تليفزيون لكل ألف نسمة من السكان و٥١٠ جهاز راديو لكل ألف نسمة وتصل خطوط التليفونات إلى ١٨.٩ مليون خط والجرائد اليومية ١١١ نسخة بين كل ألف من

السكان، بينما يشترك فى الإنترنت ٥.٥ مليون تركي.وكما ألمحت من قبل دخلت الطباعة إلى تركيا فى سنة ١٧٢٧م وبدأت تنتج الكتب العربية أساسًا والتركية أحيانا، واليوم تعتبر تركيا نسبيا من الدول المنتجة للكتب حيث يدور عدد العناوين التى تنشرها سنويا حول ١٥.٠٠٠ عنوان معظمها باللغة التركية وبعضها بلغات أخرى. ويبدأ تاريخ الصحافة فى تركيا بسنة ١٩٣١م أى بعد نحو قرن من دخول الطباعة إليها وكانت أول صحيفة قد صدرت بالتركية فى تلك السنة فى استانبول وهى "تقويم الأحداث" على الرغم من أنه سبقتها صحيفة أخرى سنة ١٨٢٨ بالعربية والتركية. وتذكر المصادر أنه فى عموم الإمبراطورية العثمانية كانت هناك صحف تصدر بالفرنسية ليس للدولة سلطان عليها، وكانت صحيفة تقويم الأحداث المذكورة تقع فى ثمانى صفحات بالإضافة إلى صفحتين كمقدمة وكانت صحيفة أسبوعية. ويوجد فى تركيا اليوم ١٣ جريدة يومية توزع سبعة كبرى منها نحو نصف مليون نسخة يوميا. كما نجد فيها نحو ٣٠ مجلة عامة و٦٠٠ دورية متخصصة. وقد بدأت الإذاعة التركية إرسالها فى السادس من مايو سنة ١٩٢٧ من استانبول وتبعتها إذاعة أنقرة بعد أكثرمن عشر سنوات ١٩٣٨ ثم إذاعة أزمير ١٩٥٢. وفيما يتعلق بالتليفزيون كانت أول محطة قد بدأت يناير سنة ١٩٦٨ فى أنقرة لمدة ثلاث ليال أسبوعيا فى البداية ثم امتد الإرسال بعد ذلك إلى استانبول ثم أزمير ثم اسكيشهر فى خلال عامين. ولم تأت سنة ١٩٧٥م إلا وكانت عملية الإرسال قد غطت كل المدن التركية وعلى مدار الأسبوع كله ليله ونهاره، وكانت هناك قناة واحدة حتى ١٩٨٦ حين أضيفت قناة ثانية. وتحول التليفزيون التركى إلى الإرسال الملون سنة ١٩٨٢م، وأضيفت قناة ثانية سنة ١٩٨٩م. وقد ظهرت الملكية الخاصة لمحطات الإذاعة والتليفزيون فى تركيا اعتبارا من صيف ١٩٩٠، عندما أنشئت محطة تليفزيون موجهة بالتركية من أوربا (ستار واحد ثم انترستار بعد ذلك).

ومن الطريف أن تركيا كانت من أوائل الدول التى تبنت الإنترنت وكان ذلك سنة ١٩٩٣، وبدأت بذلك الاتصال جامعة الشرق الأوسط التكنولوجية فى أنقرة والمجلس العلمى التكنولوجى التركى، وفى خلال ستة شهور فتحت الإنترنت أمام جميع المواطنين الأتراك. وكما أسلفت هناك نحو ٥.٥ مليون تركى يستخدمون الإنترنت.

المكتبة الوطنية التركية

يقف على قمة النظام المكتبى التركى المكتبة الوطنية، وتاريخ هذه المكتبة حديث نسبيا حيث لم تكمل ستين عاما عند كتابة هذا البحث (٢٠٠٥م) ذلك أنه فى نهاية الحقبة العثمانية وبداية الحقبة الجمهورية شعر كثير من المثقفين والمفكرين الأتراك، وكان بعضهم قد سافر إلى أوربا وخبر مكتباتها الوطنية بأنهم فى حاجة إلى مكتبة وطنية للبلاد وأنها أولوية تسبق ماعداها من الأولويات. وتذكر المصادر أن المحاولة الأولى لإنشاء مكتبة وطنية تركية إنما تعود إلى سنة ١٨٦٢، ولكن للأسف لم تقم المكتبة رغم أن الخطة كانت قد وضعت، وأن تصميم المبنى كان جاهزا وكانت التكاليف قد قدرت بنحو ٢٠.٠٠٠ جنيه ذهب عثمانلي. وجرت محاولة ثانية سنة ١٩١٧م ولكنها هى الأخرى لم تصادف نجاحا. وفى سنة ١٩٣٣م اتخذ قرار بإقامة أكاديمية للعلوم والفنون، متحف وطني، مكتبة وطنية تتسع لمليون مجلد، وللمرة الثالثة لم ينفذ المشروع لاعتبارات مالية. وفى سنة ١٩٤٦ م، أسس "المكتب التحضيرى للمكتبة الوطنية التركية" بصفة رسمية.

وترجع القصة الجديدة إلى ١٩٤٠ عندما عين خريج الجامعة الذى درس علم المكتبات فى ألمانيا عدنان أوتوكين فى تلك السنة مديرا للمطبوعات فى وزارة التعليم. ورغم أن الوظيفة لا علاقة لها بمهنة المكتبات التى درسها إلا أنها مكنته من السعى لإنشاء المكتبة الوطنية، ففى المقام الأول قام الرجل بعمل حملة قوية من خلال راديو أنقرة لتوعية الناس بأهمية وجود مثل هذه المؤسسة الفكرية، وفى المقام الثانى عرف الرجل بنفسه لقطاع عريض من الناس واكتسب خبرة وشجاعة فى المطالبة بإنشاء المكتبة وبالتالى تغلغل إلى صفوف السلطة القادرة على اتخاذ القرار. وفعلا نجح عدنان فى خلق وعى بأهمية المكتبة وعلاقة عامة بين الأوساط الحكومية خلال خمس سنوات. وقد اتخذت الخطوات الفعلية لإنشاء المكتبة الوطنية فى الخامس عشر من إبريل سنة ١٩٤٦. وكرمز فقط كانت بداية المكتبة فى قاعة فى بدروم وكتابين فقط للشاعر التركى محمد أمين يورداكول وباحتفال بسيط بحضور عدد قليل من الموظفين الحكوميين.

وكانت هذه القاعة وهؤلاء الموظفون وهذان الكتابان هم" المكتب التحضيرى للمكتبة الوطنية التركية"، وفى خلال زمن قصير امتلأت الرفوف بالكتب وضاق المكان بالمجموعة.

ولما لم تكن هناك مخصصات مالية لتغطية نفقات المكتب أو لدفع أجور المساعدين أو لوضع سياسة محددة للتزويد كان لابد من عمل شيء ما. ومن بين هذا الحال أسست "جمعية مساعدة المكتبة الوطنية" ساهم أعضاؤها بجهودهم وأموالهم وأموال جمعوها من أهل الخير مما أعان المكتبة على تخطى بعض العقبات الأولى.

وعندما أصبح المرحوم رجب بيكر رئيسا لمجلس الوزراء سنة ١٩٤٦ قال فى برنامجه الوزاري:

"سوف نتخذ على الفور كل الخطوات الضرورية لإنشاء مكتبة وطنية. ولمواجهة الرغبة القائمة أبداً والمتزايدة فى الكتب والقراءة، علينا أن نبنى مكتبات جديدة ونوسع المكتبات القائمة الآن فى الدولة" وبعد فترة قصيرة أرسل رئيس مجلس الوزراء ١٠٠.٠٠٠ ليرة تركية إلى " جمعية مساعدة المكتبة الوطنية" وأخطر وزير التعليم بضرورة إعداد قانون للمكتبة الوطنية فى الحال وتقديمه إلى البرلمان، وكان هذا القانون فى غاية الأهمية للمكتبة الوطنية.

وقد زاد عدد الكتب المهداة زيادة كبيرة مما استحال معه الاستمرار فى العمل فى تلك القاعة الصغيرة بالبدروم. ومن هنا انتقلت المكتبة إلى مبنى مؤجر لمدة ثلاث سنوات، يتكون من خمس حجرات ملئت عن آخرها بالكتب فى فترة محدودة، بلغت مجموعاتها نحو ستين ألف مجلد.

وبسبب الحاجة إلى مبنى أكثر اتساعا، وإدراكا لصعوبة إنشاء مبنى مخصوص فى ذلك الوقت يتكلف ملايين الليرات، انتقلت المكتبة إلى مبنى مؤقت تم تحويله من كازينو إلى مكتبة وافتتحت رسميا للجمهور فى ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٨، وقد ظلت فيه طيلة

٣٤ سنة حتى انتقلت إلى مبنى بنى لها خصيصا سنة ١٩٨٣. وكانت المكتبة منذ ١٩٤٨ تفتح أبوابها من التاسعة صباحا حتى العاشرة مساءً على عكس المؤسسات الأخرى والأجهزة الحكومية التى تغلق أبوابها فى الخامسة أو السادسة مساء.

وقد صدر قانون إنشاء المكتبة الوطنية التركية تحت رقم ٥٦٣٢ فى التاسع والعشرين من مارس ١٩٥٠م متضمنا الميزانية والعاملين والتنظيم والإدارة. وقد صدر قانون تكميلى تفصيلى للمكتبة تحت رقم ٦٥٦٨ فى الثامن عشر من مايو ١٩٥٥م لمواجهة الأنشطة المتزايدة للمكتبة. هذا القانون الأخير نص على إنشاء" المعهد الببليوجرافي" داخل إطار المكتبة.

وتذكر المصادر الثقات أن قانون المكتبة الوطنية التركية قد صدر بمساعدة قيمة من جانب السيدة، تيزر طاشكيران نائبة مدينة كارس فى البرلمان ورئيسة جمعية مساعدة المكتبة الوطنية سالفة الذكر وقد تحدد الهدف من المكتبة الوطنية التركية فى قانون إنشائها على الوجه الآتي:

"لقد أسست المكتبة الوطنية لتكون مركزا أساسيا لجمع كل وثيقة وكتاب، وتتيح للدارسين والباحثين مصادر بحوثهم حول الثقافة الوطنية وتيسر كل أنواع الدراسات والبحوث العلمية والفنية. ولسد تلك الاحتياجات فإن المكتبة مخولة بشراء كل تلك الوثائق والكتب أو الحصول عليها بأية وسيلة أخرى. وهى مخولة أيضاً فى شراء أو تدبير الأثاثات والمعدات التى تحتاجها فى أعمال تصنيف وحفظ الوثائق والكتب وتقديمها للعامة".

وتستمر المصادر الثقات فى القول بأن أحسن فترات المكتبة ازدهارا وتقدما كانت فى عهد وزير التعليم توفيق إليرى والذى قدم مساعدات هائلة وحماسا منقطع النظير للمكتبة، فقد بنى أول خمسة طوابق فى الملحق (المبنى القديم) بتكلفة نصف مليون ليرة، وأرسل عددًا من موظفى المكتبة لدراسة علم المكتبات وأسس مكتبة للأطفال، وأدخلت فى عهده خدمة الإعارة الخارجية كما افتتح فرع للمكتبة الوطنية. وفى عهده خرج أمناء المكتبات الأتراك إلى المؤتمرات المكتبية الدولية يمثلون الدولة.

وقد أنشئ " المعهد الببليوجرافي" فى عهد توفيق إليرى كذلك وتوفر على إدارة هذا المعهد فى بدايته ولمدة عامين الفرنسى م.ف.رو من المكتبة الوطنية الفرنسية بمساعدة من اليونسكو. وفى عهد وزير التعليم الذى خلف توفيق إليرى والمدعو جلال ياردمسي، تلقت المكتبة أيضاً كل عون ومساعدة ممكنة خاصة مع إضافة مادة جديدة فى قانون المكتبة لحل مشاكل الموظفين وإقرار الوضع القانونى للمعهد الببليوجرافي. وطبقا لقانون إنشاء المعهد الببليوجرافى فقد تحددت أهدافه على الوجه الآتي:

١- إعداد وإصدار "ببليوجرافية المقالات التركية" و "الببليوجرافية الوطنية التركية".

٢- إشعار وإخطار العلماء والباحثين بمختلف المطبوعات المنشورة فى تركيا.

٣- القيام بدور مركز المعلومات ومركز الإعارة عن طريق إعارة الكتب للمكتبات، فى تركيا والخارج.

٤- إعداد الفهارس الموحدة بالمطبوعات الأجنبية فى المكتبات التركية. ونشر الببليوجرافيات المتخصصة فى الموضوعات المختلفة.

وكانت المكتبة قبل انتقالها إلى المبنى الجديد أى فى حدود سنة ١٩٨٠م تضم خمس طوابق وملحقين وقائمة مطالعة كبيرة تتسع لـ ٣٨٥ قارئا، وبلغت مجموعاتها فى تلك السنة مليون مجلد كتب ودوريات وتخدم أكثر من مائة ألف شخص فى السنة. فى تلك السنة ضاقت المكتبة بالمبنى والمجموعات والموظفين وقد شغلت المجموعات المبنى الرئيسى كله والملحقين. وكان من الضرورى أن يبنى مبنى جديد مخصوص للمكتبة الوطنية يأخذ فى حسبانه النمو المستقبلى والتطور التكنولوجى وهو المبنى الذى افتتح سنة ١٩٨٣، والذى سنتحدث عنه بشيء من التفصيل فيما بعد ويتألف من ثلاثة أجزاء: جناح لخدمات القراء، جناح للمخازن، جناح للأقسام الإدارية ويتم الربط بين هذه الأجنحة الثلاثة أفقيا ورأسياً بممرات وسيطة تتوسط تلك الأجنحة. وكل جناح يقع فى مساحة أرضية قوامها نحو سبعة آلاف متر مربع والمساحة الكلية ٣٩٠٠٠ متر مربع. ويمكن

التوسع مستقبلا فى مبنى المكتبة الحالى دون أية عمليات تعطيل أو اخلال بالنظام الحالى فى المكتبة. وقد قصد بالمبنى الحالى أن يحقق مجموعة من الأهداف لم تكن المكتبة الوطنية التركية تستطيع القيام بها من خلال المبنى القديم، ومن بين تلك الأهداف:

أ ـ تسكين المجموعات الحالية بأحسن طريقة تساعد فى الوصول إليها واستيعاب المجموعات التى تقتنى مستقبلاً.

ب ـ المساعدة فى تكوين مكتبة وطنية للمواد السمعية البصرية، وقاعة وطنية للقطع الفنية.

جـ ـ التوسع فى الأنشطة الفنية والثقافية.

د ـ خدمة آلاف المستفيدين فى وقت واحد.

هـ ـ إعداد فهرس موحد لكل المكتبات فى الدولة.

و ـ تحسين وتطوير العلاقات بين المكتبات على المستوى الوطنى والمستوى الدولي.

ز ـ نشر الببليوجرافيات شهريا بدلا من فصليا وبدون تأخير، وذلك عن طريق إنشاء ومطبعة خاصة بالمكتبة ومركز حاسب آلي.

ح ـ مركز عمليات الفهرسة والتصنيف بالمكتبة وضمان توزيع بطاقات الفهرسة على المكتبات الأخرى (الفهرسة المركزية).

ط ـ وضع قواعد فهرسة معيارية للمكتبات التركية.

ى ـ إنشاء معمل لصيانة وترميم الكتب والمخطوطات النادرة.

ك ـ تمكين المكتبة من تنفيذ الاتفاقات التى توصل إليها " مؤتمر المكتبات الوطنية الأوربية" حول المبانى والموظفين والمشكلات المالية والصيانة والاستنساخ.

ومن بين الوظائف الهامة التى أنيطت بالمكتبة جمع المطبوعات التركية منذ ١٧٢٩م وهو تاريخ صدور أول مطبوع فى تركيا) وحتى ١٩٢٨م (تاريخ تطبيق الأبجدية اللاتينية

ولفظ الأبجدية العربية) ونشر فهرس أو ببليوجرافية مفصلة بها. وقد قدر عدد المفردات المطبوعة خلال هذين القرنين بحوالى ٣٠-٤٠ ألف عنوان، والتى لا توجد بها مجموعة كاملة فى أية مكتبة تركية. وليست هناك لا قائمة ولا ببليوجرافية تحصر وتسجل وتصف تلك المواد . ومن الجدير بالذكر أن ٩٥٪ من المواد المنشورة فى تركيا منذ ١٩٢٨ أى بالأبجدية الجديدة موجودة فى المكتبة الوطنية. وقد نشر فهرس مؤقت من مجلدين بالكتب المكتوبة الحرف العربى فى المكتبة.

وتضم المكتبة قسما للميكروفيلم والفوتوستات يقوم باستنساخ المخطوطات والكتب النادرة فى المكتبات التركية لاقتنائها فى المكتبة الوطنية.

وتنال المكتبة نسختها التى خولها لها قانون الإيداع ضمن المكتبات المتمتعة بالإيداع هناك وهي:

١- المكتبة الوطنية.

٢- مكتبة الإيداع

٣- المكتبة العامة فى أنقرة.

٤- المكتبة العامة فى استانبول.

٥- المكتبة المركزية لجامعة استانبول.

٦- المكتبة العامة فى أزمير.

ونتناول واقع المكتبة الوطنية التركية بشيء من التفصيل فى النقاط الآتية:

موقع مبنى المكتبة الوطنية:

فى البدء كما ذكرت سابقا عندما بدأت المكتبة مسيرتها الأولى فى إبريل من سنة ١٩٤٦، اتخذت مقرا حجرة صغيرة فى مديرية (إدارة) المطبوعات بوزارة التعليم، وبدأت بكتابين ثم بعد فترة وجيزة بلغت المجموعات ثمانية آلاف مجلد. وكان

لابد للمكتبة أن تنتقل كما ألمحت إلى مبنى جديد عبارة عن كازينو عُدِّل لكى يكون مكتبة وكان يضم خمس غرف فى شارع مدحت باشا فى أنقرة وكان ذلك فى الأول من إبريل سنة ١٩٤٧م أى بعد عام واحد، واستمرت فى ذلك المبنى لمدة ثمانية أشهر، وكانت المجموعات قد بلغت ستين ألف مجلد. وقد اضطرت المكتبة إلى الانتقال لمبنى مؤقت آخر فى حى نامق كمال. وكما ألمحت ثم افتتاح المكتبة رسميا فى ذلك المبنى فى السادس عشر من أغسطس ١٩٤٨. ونظراً لضيق المكان وعدم الوفاء بمتطلبات المجموعة والموظفين والقراء تقدمت المكتبة بطلب لإنشاء مبنى مخصوص سنة ١٩٦٥، وقد درس المشروع والمخطط من ١٩٦٥ وحتى ١٩٧٣ واستغرق تشييد المبنى الجديد من ١٩٧٣ حتى ١٩٨٢. وافتتح المبنى الجديد على نحو ما أشرت فى الخامس من أغسطس ١٩٨٣. وتصل مساحة المكتبة إلى نحو ٣٩٠٠٠ متر مربع. وتضم تلك المساحة: المكاتب الإدارية، المعهد أو المركز البيليوجرافي، قاعة اطلاع عامة ، قاعة مراجع، قاعة قراءة الدوريات، قاعة مخطوطات. إلى جانب ذلك هناك قاعات بحث جماعي، قاعات العمليات الفنية، قاعات إطلاع متخصصة قاعة تعلم اللغات والأصوات وقاعة الفنون.

وقد أسس قسم المواد السمعية للمكفوفين والباحثين فى هذا المجال سنة ١٩٨٦. كذلك أنشئت أقسام المطبوعات الحكومية وأرشيف أتاتورك وقادة الثورة والقصاصات والميكروفيلم بكل الأقسام والخدمات التى لم تستطع المكتبة أدائها من خلال المبانى القديمة. وهناك إدارة لمطبوعات الأمم المتحدة ومنظماتها النوعية.

ويضم المبنى ورشة مجهزة تماما للتجليد ومطبعة تعمل بنظام الأوفست ومعملا للميكروفيلم والتصوير بالفوتوستات.

وفى محاولة من المكتبة لإقامة نظام قومى للمعلومات تم إدخال شبكة حاسبات قوية على المكتبة، ولابد من الإشارة هنا أيضاً إلى أن المكتبة الجديدة تضم قاعة معارض واسعة وقاعة اجتماع وموسيقى متعددة الأغراض.

مجموعات المكتبة الوطنية التركية:

تقترب مجموعات المكتبة الوطنية التركية من ٢,٠٠٠,٠٠٠ قطعة ما بين كتاب ومجلد دورية ومخطوط ومادة سمعية بصرية وصورة وميكروفيلم. وهناك قاعات للمخطوطات والكتب النادرة. ومجموعة المجلدات المكتوبة بالأبجدية العربية تدور حول ٢٠,٠٠٠ مجلد تمثل ثلثى ما طبع فى تركيا من ١٧٢٩ (تاريخ دخول الطباعة إلى تركيا) حتى ١٩٢٨ (تاريخ التحول إلى الأبجدية اللاتينية)، ويتم بالتدريج البحث عن النواقص وإضافتها على هذه المجموعة التى قلنا من قبل إنها تتراوح ما بين ٣٠.٠٠٠-٤٠.٠٠٠ مجلد.

ومن نوافل القول إن الكتب التركية التى نشرت منذ ١٩٢٨ بالحرف اللاتينى قد تم استهداؤها فى الأعم الأغلب وما لم يتم إهداؤه يتم شراؤه كلما أمكن ويضم إلى المكتبة. كما أن ٩٠٪ من الدوريات المطبوعة بالأبجدية العربية واللاتينية موجودة فى حوزة المكتبة ويمكننا القول أيضاً مجموعة الجرائد المنشورة فى تركيا منذ ١٩٢٤ حتى الآن موجودة بالكامل وإن كانت هناك نواقص وفجوات فيها فى الفترة من ١٩٢٨ حتى ١٩٣٤. وليس من بين تلك الجرائد إلا عدد قليل بالحرف العربي، ومن المؤكد أن المكتبة تقوم بتفليم النواقص لما لم تستطع الحصول على النسخ الورقية منها.

وهناك جهود تبذل لجمع كافة الأعمال المتعلقة بتركيا والمنشورة فى الخارج. وباعتبار المكتبة الوطنية مكتبة حديثة فإنها لا تضم إلا مجموعة صغيرة من المخطوطات إذ يبلغ عدد المخطوطات المقتناة أساساً من خلال الإهداء (٧٠٦٩ مخطوطة) وبعضها عن طريق الشراء. كما أن قلة عدد المخطوطات راجع إلى وجود مكتبة كاملة للمخطوطات (السليمانية) سنتحدث عنها بعد ذلك مباشرة. ومهما يكن من أمر فقد تم تفليم نحو عشرة آلاف مخطوط من مكتبات تركية مختلفة، وضعت فى إدارة الميكروفيلم بالمكتبة.

وترد مجموعات المكتبة عن الطرق الأربعة المألوفة وهى: الشراء، الإيداع، الإهداء، الرسمى والشخصى، التبادل مع الهيئات الأجنبية والمحلية.

إدارة وتنظيم المكتبة الوطنية التركية:

تتبع المكتبة وزارة الثقافة والسياحة. ويأتى على قمة الإدارة مدير المكتبة ونائبه، ثم مديرو الإدارات. وهناك ست إدارات يتبعها ١٦ قسماً أهمها على النحو الآتي:

أ ـ **إدارة التزويد.** وهى مسئولة عن بناء وتنمية المجموعات وتسجيلها بالطرق المختلفة للاقتناء ويدور عدد ما تقتنيه المكتبة من كتب سنويا ما بين ١٠,٠٠٠- ١٥,٠٠٠ مجلد. وفى هذه الإدارة نصادف قسما للشراء وقسما للإيداع وقسما للتبادل والهدايا معا إلى جانب قسم التسجيل.

ب ـ **إدارة الفهرسة.** وأبرز أقسام هذه الإدارة: قسم الفهرس القاموسى الهجائى للكتب الأجنبية ومطبوعات الأمم المتحدة ومنظماتها، قسم الكتب التركية المطبوعة بالحرف اللاتينى (بعد ١٩٢٨). وفى هذا القسم تعد المداخل للببليوجرافية الوطنية التركية التى ينشرها المركز الببليوجرافي، قسم الكتب التركية المطبوعة بالحرف العربى وهى تلك الكتب التى نشرت ما بين ١٧٢٩ و١٩٢٨، وهذا القسم يعد فهرسا موحداً بالكتب التركية المطبوعة بالحرف العربى فى المكتبات الأخرى إلى جانب الفهرس الذى تعده المكتبة وتنشره والتصنيف هنا حسب نظام ديوى العشري، قسم المخطوطات والكتب النادرة وهو مسئول عن فهرسة وتصنيف المخطوطات المفلمة والمخطوطات الأصلية والتى تدور فى الفئتين حول سبعة عشر ألف مخطوط، وفى هذا القسم نصادف مجموعة الوثائق والمذكرات والمسودات والخطابات الخاصة والكتب الممنوع تداولها، قسم الخرائط. وهنا تفهرس الخرائط وتصنف وتحفظ فى دواليب خاصة مصنوعة من الصلب، كما يتم الاطلاع عليها هنا أيضاً على مناضد معدة خصيصاً لها.

جـ ـ **إدارة الدوريات.** جميع أنواع الدوريات بما فيها اليومية والأسبوعية والشهرية. تفهرس وتصنف هنا كما تعد الدوريات هنا للتجليد ويتم الاطلاع عليها فى قاعة

الدوريات الملحقة بالإدارة ومن نوافل القول إن هذه الإدارة توفرت على نشر فهرس بالدوريات المطبوعة بالحرف العربى وموجودة بالمكتبة قبل نهاية ١٩٥٧م وصدرت الطبعة الأولى منه سنة ١٩٨٧.

د ـ **إدارة الموسيقى والفنون الجميلة.** تضم هذه الإدارة الأعمال الفكرية المتعلقة بالرسم والحفر والموسيقى. وفى قسم الموسيقى نجد المدونات الموسيقية والتسجيلات والشرائط والأعمال المسرحية المسجلة والإعلانات وكلها تفهرس وتصنف هنا. وقد توفر هذا القسم على شراء الموسيقى التى توفر عليها كبار الموسيقيين الأتراك. وتضم هذه الإدارة ٣٩٨ لوحة مرسومة بالزيت لكبار الرسامين والفنانين الأتراك.

هـ ـ **إدارة المراجع (الإرشاد).** وهى من أهم الإدارات وأكبرها وأكثرها أقساما فى المكتبة الوطنية وهذه الإدارة لها مفهوم مختلف تماما عن المفاهيم العالمية، إذ هى أقرب إلى إرشاد القراء منها إلى الخدمة المرجعية ذلك أنها تتلقى طلبات القراء للاستعارة، وهى المسئولة عن الفهرس وتعليم القراء استخدامه والإشراف على قاعات المطالعة ومخازن الكتب وإعداد بطاقات العضوية وإعداد الإحصاءات ومساعدة القراء فى الوصول إلى الكتب وإجابة أسئلة واستفسارات المستفيدين ويربو عدد المترددين على المكتبة فى السنوات الأخيرة نحو ربع مليون مستفيد فى السنة الواحدة، وقد تداولوا نحو نصف مليون مادة. وقاعات المطالعة وأقسام خدمة الجمهور كما أشرت سابقا تفتح يوميا من التاسعة صباحا حتى العاشرة مساء ماعدا أيام الأربعاء والسبت والأحد فإنها تفتح من التاسعة والنصف صباحًا وحتى السادسة والنصف مساءً. وتغلق المكتبة أبوابها أمام الجمهور شهراً كل سنة لأعمال الصيانة والترميم والتنظيف والتطهير وما إلى ذلك.

ومما قد يجدر ذكره هنا أن هناك مخازن منفصلة لكل من: الكتب التركية ذات الحرف العربي، الكتب الأجنبية، الكتب التركية ذات الحرف اللاتيني. والفهارس قاموسية بالمؤلف والعنوان والموضوع.

و ـ **إدارة الميكروفيلم والتصوير.** وهى كما يتضح من اسمها مسئولة عن تفليم ما يطلب تفليمه من مقتنيات المكتبة وخاصة الجرائد القديمة والكتب النادرة وكذلك تقوم بتفليم المخطوطات من المكتبات الأخرى لصالح المكتبة الوطنية. ومن الطريف أنها تقوم بتفليم الرسومات واللوحات. وتقوم الإدارة بالتفليم لصالح المستفيدين بعد إجراءات معينة. ويتبع الإدارة معمل ميكروفيلم حديث التجهيز، وقد اقتنت الإدارة مؤخرا معملا للتصوير الملون لتصوير المخطوطات القديمة.

ز ـ **المركز الببلوجرافى (المعهد).** كما أسلفت أنشئ هذا المركز بمقتضى قانون المكتبة الوطنية رقم ٦٥٦٨ الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٩٥٥. وقد أسهمت اليونسكو فى تأسيس هذا المركز بالمعدات والكتب والخبراء، وقد بدأ المركز عمله سنة ١٩٥٢ وكان يرأسه أحد خبراء اليونسكو كما أسلفت لمدة عامين ومنذ ١٩٥٤م أصبحت الإدارة تركية خالصة. وقد بدأ المركز بنشر عدد من الأعمال الببليوجرافية الهامة من بينها: ببليوجرافية المقالات فى الدوريات التركية، ببليوجرافية المطبوعات الحكومية، ببليوجرافية أتاتورك.

وهذا المركز طبقا لقانون إنشائه مسئول عن إصدار " الببليوجرافية الوطنية التركية" والتى تصدر من ١٩٥٤ طبقاً لأحدث المواصفات العالمية. ومن بين المهام الأخرى للمركز إصدار فهرس موحد تركيمى بالكتب والدوريات الأجنبية الموجودة فى المكتبات التركية.

ح ـ **قسم البحث البيوجرافي.** وهو قسم على مستوى إدارة يقدم المعلومات والبيانات الخاصة بسير الأشخاص وتراجمهم إلى إدارة الفهرسة وإلى القراء على السواء. ومن خلال هذا القسم تسعى المكتبة إلى إنشاء أرشيف تراجم وطني. ومن الجدير بالذكر أن الإنتاج الفكرى المتعلق بالزعيم كمال أتاتورك وإنجازاته تمثل الجزء الأكبر من مقتنيات هذا القسم.

ط ـ **ورشة التجليد والطباعة.** هنا توجد المطبعة وماكينات الأوفست والطبع والطى والتجليد، وهى المسئولة عن جميع أعمال الطبع والنشر والتجليد فى المكتبة.

ى ـ **الشئون الإدارية.** وتضم أقسام: شئون الموظفين، الأجور والمرتبات والحسابات.

المكتبات السليمانية للمخطوطات

أنشئ مجمع السليمانية على طراز معمارى غير مسبوق فى القرن السادس عشر وقد أمر ببنائه السلطان سليمان المعظم بمناسبة مرور مائة سنة على سقوط القسطنطينية. وقد جرت العادة فى ذلك الوقت على إقامة مراكز أو مؤسسات اجتماعية لسد احتياجات الناس الاجتماعية والثقافية. ومن هذا المنطلق وعلى سبيل المثال قام السلطان محمد الفاتح بإنشاء الكلية (المجمع) فى عاصمة الإمبراطورية فى القرن الخامس عشر. ولكن بعد أن توسعت الإمبراطورية شرقا وغربا لم تعد مؤسسة محمد الفاتح تكفي، وكان لابد من إنشاء مركز ثقافى للإمبراطورية كلها. وكان المهندس المعمارى لهذا الصرح العظيم هو ميمارسنان ويسمى المركز باسم (مجمع السليمانية). وقد ضم هذا المجمع: مدرسة طبية، مستشفى، مدرسة للتعليم العالي، مدارس للتعليم الأول والثانوي، مطعما، حماماً. وقد تم الانتهاء من تشييد هذا المجمع سنة ١٥٥٧، ومما لا شك فيه أنه لعب دورا هاما فى الحياة الثقافية للإمبراطورية آنذاك. ولم تكن هناك مكتبة عامة بين مبانى هذا المجمع وإن كانت هناك مكتبات فى كل مدرسة بالمجمع، بيد أن هناك إشارات هنا وهناك عن الطرق التى ستحصل بها المكتبة على الكتب وقيام الوزير الأول بتعيين أمين المكتبة ومساعده. وكانت المدارس العليا فى هذا المجمع مسئولة عن تخريج العلماء والباحثين وأيضاً الإداريين للدولة، وكانت المكتبات أيضا لها دور هام فى هذا الصدد.

ومع التدهور التدريجى الذى حاق بالإمبراطورية العثمانية تدهورت المؤسسات الثقافية والمدارس العليا، وبدأ التعليم العادى يحل بالتدريج محل تلك المؤسسات إلى أن قامت الجمهورية سنة ١٩٢٤ وصدر قانون التعليم الموحد وأصبح التعليم كله تحت إشراف وزارة التعليم. وفى نفس الوقت ألحقت المدرسة السنية بالمجمع بالمكتبة السليمانية،

وبعد ذلك المدرسة العليا والمدرسة الثانوية المسماة بمدارس أوائل ومدرسة سيبيان أيضاً ألحقت جميعها بالمكتبة السليمانية. وقد كانت برامج المدرستين واحدة وكل منهما كان فيها قاعة مقباة بثلاث قباب، ردهة فسيحة فى المدخل و٢٠ قاعة صغيرة. وبعد الترميم حولت قاعات الدرس إلى حجرات قراءة ومطالعة للمكتبة.

والحقيقة أن المكتبة السليمانية هى واحدة من أكبر مكتبات الدراسات الشرقية فى العالم وبها مجموعة من أكبروأقيم المخطوطات الشرقية وتصل إلى نحو ٨٠.٠٠٠ مخطوط. وكان من بين أهداف إنشاء تلك المكتبة جمع كافة المخطوطات الإسلامية فى البلاد وما أمكن من الخارج، إعداد فهارس شاملة بتلك المخطوطات ومخطوطات المكتبة التابعة لها ونشر تلك الفهارس بشتى طرق النشر وإعداد فهرس موحد بالمخطوطات الموجودة فى الجامعات والمتاحة فى مكتبات البلديات فى استانبول وكذلك السعى لإعداد فهرس موحد بالمخطوطات الموجودة فى المكتبات التركية خارج استانبول، وتحميل تلك المخطوطات على ميكروفيلم لصالح عالم البحث.

وفى مطلع القرن الواحد والعشرين حدثت زيادة كبيرة فى كمية المخطوطات الإسلامية المحملة على ميكروفيلم وخاصة تلك التى وردت من المكتبات الغربية والجامعات والجمعيات العلمية. وقد تقدمت باكستان وإيران وكثير من الدول العربية تطلب نسخا من المخطوطات الميكروفيلمية المقتناة فى السليمانية.

وبالإضافة إلى مجموعات المخطوطات التى عرفت بها المكتبة تقتنى المكتبة نحو خمسين ألف مجلد مطبوع وقد حصلت تلك المكتبةعلى مقتنيات ٩٤ مكتبة موقوفة، بعضها يحمل اسم الواقف وبعضها يحمل اسم المكان الذى نسخت فيه الكتب أو أقتنيت فيه أولا، وكذلك السجلات التى سجلت فيها تلك المجموعات.

وهناك مجموعة كبيرة من الأدوات المرجعية التى تلزم الباحثين والدارسين والمحققين فى تلك المكتبة من بينها فهارس وببليوجرافيات ودوائر معارف وقواميس وكتب تراجم ومعاجم جغرافية وفيها أجهزة قراءة الميكروفيلم وأجهزة القراءة الطابعة لأن الاطلاع

على الأصول غير متاح إلا فى نطاق ضيق، وخاصة أنه لابد من الحفاظ على المخطوطات التى بخط مؤلفيها والمخطوطات ذات القيمة الفنية العليا.

وفى سنة ١٩٦١ تم إنشاء قسم للترميم والتجليد لإصلاح وترميم ما يحتاج منها إلى إصلاح وسرعة دون الإساءة إلى الشكل الأصلى لها. ومن الطبيعى أن يستغرق ترميم المخطوط الواحد شهورًا عديدة وفى قسم التجليد تستخدم كافة الأدوات والمواد الحديثة لإرجاع المخطوط كما كان فى الوقت الذى أنتج فيه.

وفى السليمانية هناك مكتبة أطفال ملحقة (مكتبة أطفال السليمانية)، وكانت هناك مدرسة أطفال فى مجمع السليمانية لتعليم الأطفال وتحولت إلى مكتبة أطفال تستخدمها الأطفال منذ مائة سنة بعد إنشائها.

المكتبات العامة فى تركيا

كما ألمحت من قبل كان الأتراك يحبون الكتب ميالين إلى إنشاء المكتبات العامة وشبه العامة فى ظل الإمبراطورية العثمانية فى الحقبة الإسلامية قبل ١٩٢٣. وقد ساعدت عملية الوقف فى إنشاء العديد من المكتبات العامة والتى كانت غالبا ما تلحق بالمساجد، وكانت هناك أيضاً مكتبات عامة مستقلة تديرها مؤسسات وقفية خاصة.

وبعد صدور قانون التعليم الموحد سنة ١٩٢٤ أصبحت كل المكتبات العامة الوقفية وغير الوقفية تحت إشراف وإدارة مديرية للمكتبات فى وزارة التعليم والتى تحولت إلى " المديرية العامة للمكتبات" سنة ١٩٦٠. وبعد إنشاء وزارة الثقافة انتقلت تبعية تلك المديرية إليها وأصبحت المكتبات العامة جزءا من مهام وزارة الثقافة. كما تشرف الوزارة على المكتبة الوطنية وعلى المكتبة السليمانية سابقتى الذكر. وكان عدد المكتبات العامة فى سنة ١٩٢٤ لا يزيد عن مائة مكتبة معظمها كما أسلفت مكتبات وقفية ارتفعت فى سنة ١٩٤٥م إلى ٢٢٠ مكتبة، وفى سنة ١٩٧٠ كان عددها ٦٠٣ مكتبة للكبار والأطفال، وفى سنة ١٩٩٠م ارتفع العدد إلى ٩٢٨ مكتبة إلى جانب ٥١ سيارة كتب أى مكتبة متنقلة، وفى

سنة ٢٠٠٤م ارتفع العدد إلى ١٠٥١ مكتبة إلى جانب ٦٥ سيارة كتب، وطبقا للأرقام الصادرة عن تركيا فقد كان حجم المجموعات فى المكتبات العامة التركية سنة ١٩٤٥ يصل على نحو ٦٦٠،٠٠٠ مجلد ارتفعت سنة ١٩٧٣م إلى ٢،٣٦٧،٣٤٩ وكان عدد المستفيدين هو ٥،١٢٣،٨٥٧ مستفيداً . وفى سنة ١٩٩٠م زاد حجم المجموعات إلى ٧،٨٨٠،٠٠٠ مجلد وكان عدد المستفيدين ٦،٢٥٠،٧٠٠ مستفيد. وفى ٢٠٠٤ ارتفع حجم المجموعات إلى نحو ١٠،٤٠٠،٠٠٠ مجلد وعدد المستفيدين إلى نحو ٨،١٠٠،٠٠٠ مستفيد.

وفى الأحياء والمناطق التى لا توجد بها مكتبات عامة دائمة تنظم المديرية العامة للمكتبات إليها بعض المكتبات المتنقلة (سيارات الكتب). ورغم أنه كانت فى تركيا خدمة مكتبية متنقلة بين ١٩٢٦ و١٩٥٠م إلا أنه تنقصنا السجلات والمعلومات والبيانات عنها فى تلك الفترة. ولقد حاولت تركيا بين ١٩٣٠-١٩٣٥ تقديم خدمة مكتبية للمناطق المحيطة بمدينة أزمير عن طريق مكاتب البريد. وفى منطقة سامسون كانت الكتب ترسل إلى الفلاحين فى حقائب خاصة عن طريق مدرس معهد القرية كل أسبوعين. ومن الطريف أن الخدمة المكتبية العامة للمناطق النائية تقدم اليوم من خلال سيارات كتب صغيرة وأيضاً من على ظهور الدواب. وكان عدد المستفيدين من الخدمة المكتبية المتنقلة سنة ١٩٧٤م ٣٧٧،٤٨٦ مستفيداً من بينهم ٣٧١،٦٨٤ عن طريق السيارات و٥،٨٠٢ عن طريق الدواب. وفى مطلع القرن الواحد والعشرين بلغ عدد المستفيدين من تلك الخدمة نحو نصف مليون مستفيد.

وقد جرت دراسات جيدة فى مطلع القرن الواحد والعشرين حول ميول واتجاهات القراءة فى المكتبات العامة التركية فى الريف، كشفت عن أن الموضوعات التى يقرأ فيها القرويون هي: الزراعة، التاريخ، وخاصة المتعلق بقائد الثورة كمال أتاتورك وإنجازاته، الدين، القصص بمختلف أنواعها، والأساطير التركية والعالمية، وأيضاً الموضوعات العامة. وبطبيعة الحال كان لقراءة الجرائد نصيب كبير

وفى فترة الحزب الواحد فى تركيا الجمهورية أنشئت مكتبات " بيوت الشعب" و" قاعات الشعب" تحت إشراف حزب الشعب الجمهورى على الرغم من أنها كانت أبعد ما تكون عن المكتبات العامة. فى تلك الفترة كان هناك ٣٩٥ مكتبة فى بيوت الشعب بها نحو ٦٥٠،٠٠٠ مجلد، كما كانت هناك ٣٦٦ من قاعات الشعب بها ٧٣،٦٨٠ مجلداً. وكانت الميزانية السنوية لتلك المكتبات ١٦٨،٨١٣ ليرة. ونظرا لأن تلك المكتبات كانت نباتا غير طبيعى وكانت للدعاية السياسية للحزب الحاكم أساساً فقد ألغيت عندما تولى الحزب الديمقراطى الحكم سنة ١٩٥٠ ولم يبق منها إلا أقل القليل.

تذكر المصادر الثقات أن المكتبات العامة فى تركيا اليوم فى كل منها عدد قل أو كثر من المخطوطات التركية أو العربية أو الفارسية. وقد سبق أن عرضنا للمكتبة السليمانية مستودع المخطوطات فى تركيا، وربما كان ذلك راجعا إلى أن المكتبات العامة التركية كانت فى الأصل مكتبات وقفية أونالها من مجموعات المكتبات الوقفية عند حلت. وتشير المصادر إلى أن إجمال عدد المخطوطات فى المكتبات العامة التركية بما فى ذلك السليمانية يربو على ٢١٠،٠٠٠ مخطوط وهو عدد ليس بالهين.

ومن جهتها قامت المديرية العامة للمكتبات فى وزارة التعليم بإنشاء مكتب " الترقيم الدولى الموحد للكتاب" و" الترقيم الدولى الموحد للدوريات".

المكتبات الجامعية فى تركيا.

يوجد فى تركيا الآن ثلاثون جامعة أغلبها جامعات حكومية تخضع جميعها لإشراف المجلس الأعلى للتعليم العالي. ومن المعروف أن أول جامعة أنشئت فى تركيا كانت سنة ١٤٥٣ فى استانبول سنة فتح القسطنطينية. وكانت الجامعات التركية التى أسست قبل سنة ١٩٥٠ تنظم على غرار الجامعات الألمانية الكلاسيكية حيث تنقسم الجامعة أساساً إلى أقسام أكاديمية لكل منها شبه استقلال ذاتى وكل قسم به عدد قليل من أعضاء هيئة التدريس وكل قسم له مكتبته ومجموعاته الخاصة وليس هناك مكتبة مركزية لكل الجامعة. وربما ساعد على ذلك ودعا إليه أن معظم الجامعات التركية لا تتركز كلياتها فى

حرم جامعى واحد، وإنما تتبعثر فى عدد من أحياء المدينة الواحدة، وعلى هذا نصادف جامعات مثل جامعة استانبول، الجامعة التكنولوجية فى استانبول، جامعة أنقرة. أما الجامعات التى أسست بعد ١٩٥٠ وهى الغالبية فقد نظمت على غرار الجامعات الأمريكية، حيث تجتمع كل كليات الجامعة الواحدة فى حرم جامعى واحد، وحيث تقوم مكتبة مركزية بخدمة كافة الكليات والطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى الجامعة، وعلى هذا نصادف جامعة الشرق الأوسط التكنولوجية، جامعة هاجتيب، جامعة بوغازيجي، جامعة أتاتورك.

ولتأسيس مكتبة جامعة أنقرة دعى الدكتور ستومفول- مدير المكتبة الوطنية فى فيينا آنذاك إلى تركيا ومكث هناك سنتين أسس خلالها مكتبة كلية الزراعة وقد صمم لها مبنى عصريا اتخذ حاليا للمكتبة المركزية لجامعة أنقرة إلى جانب مكتبات الكليات والتى يصل مجموع مقتنياتها إلى نحو ٧٥٠،٠٠٠ مجلد.

ولعل أغنى المكتبات الجامعية وأكثرها تنظيما فى تركيا فى مجموعة الجامعات القديمة هى المكتبة المركزية لجامعة استانبول، ذلك أنه قد هيىء لها مدير قوى وظروف مواتية ولذلك نمت بسرعة ونظام رغم تركيزها على الدراسات الشرقية. وإلى جانب مكتبات الكليات والأقسام فى جامعة استانبول فقد تطورت هى الأخرى تطورا عظيما من خلال الإدارة الجيدة وأعضاء هيئة التدريس المتحمسين.

ويلاحظ أن المكتبات الجامعية فى تركيا - باستثناء جامعة استانبول والجامعة التكنولوجية فى استانبول والكلية التكنولوجية فى يلدز التى هيئت لها إدارة مثقفة واعية وقادرة - بدأت بداية ضعيفة وتتعثر فى تطورها وهى عموما لا تواكب العملية التعليمية والبحثية فى الجامعات التركية. وقد يكون من المفيد أن نذكر أن مقتنيات مكتبة جامعة استانبول المركزية بلغت فى سنة ٢٠٠٤م ٥٧٥،٠٠٠ مجلد مطبوع و١٩٦٠٠ مخطوط. إلى جانب أن لكل كلية مكتبتها الخاصة بها. وتقوم مكتبة الجامعة بنشر ببليوجرافية مشروحة بمطبوعات الجامعة تحت عنوان" ببليوجرافية مطبوعات جامعة استانبول" .

وقد بلغت مقتنيات مكتبة جامعة الشرق الأوسط التكنولوجية التى أسست سنة

١٩٥٦ سنة ٢٠٠٤ نحو ١٦٠,٠٠٠ مجلد كتب و ١٧٠٠ دورية. ولابد من الإشارة هنا إلى أن معظم المقتنيات باللغة الإنجليزية لأنها لغة التدريس بالجامعة. والمكتبة تشرف على أجهزة التسجيل والتفليم والعرض بالجامعة وتنشر مستخلصات الرسائل الجامعية.

أما مكتبة جامعة بوغازيجي- مكتبة كلية روبرت سابقا- فقد أسست سنة ١٨٦٣، وقد بلغت مقتنياتها سنة ٢٠٠٤ نحو ٢٠٠,٠٠٠ مجلد أساساً باللغة الإنجليزية وبعضها بلغات أخرى وفيها مجموعات خاصة عن الشرق الأدنى.

ومكتبة جامعة هاجتيب أسست أصلا كمكتبة مستشفى الأطفال. وفى سنة تأسيسها لم تكن المكتبة تملك أكثر من ١٠٠٠ كتاب و ٢٠ دورية. وبعد فترة كلما توسعت المستشفى تحولت إلى مركز طبي. ومع مرور الزمن تحولت إلى جامعة.ولهذه الجامعة الآن حرمان جامعيان فى كل منهما مكتبته الخاصة به. فى المركز الطبى وصلت مقتنيات المكتبة إلى نحو مائة ألف مجلد و١٠٠ دورية، وفى سنة ١٩٧٤م أسست المكتبة الثانية فى الحرم الجامعي الثانى فى بيتبة وتربو كتبها الآن على ٩٠,٠٠٠ مجلد موضوعة على رفوف مفتوحة إلى جانب مجلدات الدوريات التى تجاوزت هى الأخرى ٩٠,٠٠٠ مجلد والاشتراكات فى نحو ١٦٠٠ دورية جارية. وتقدم المكتبة خدماتها لكل الأقسام العلمية بالجامعة ماعدا كلية الطب وكلية الصيدلة، حيث لكل منهما مكتبته الخاصة وفى المكتبة وحدة تصوير برسوم بسيطة وتتعاون المكتبة مع مكتبات الجامعات الأخرى وخاصة مكتبة جامعة استانبول ومكتبة جامعة بوغازيجي.

وفى سنة ١٩٨٢ حاول المجلس الأعلى للتعليم العالى أن يوحد وينظم مكتبات الأقسام والوحدات ويدمجها فى مكتبات الكليات أو المكتبات الجامعية .وهناك بعض التقدم فى بعض الجامعات نحو الميكنة على نحو ما نصادفه فى مكتبة الجامعة البلقانية، وإن كانت معظم المكتبات ما تزال تعمل بطرق تقليدية يدوية، وإن كانت هناك دوافع عديدة تضطر تلك الجامعات إلى إدخال الميكنة فى الفهارس والخدمات والمشابكة. ففى سنة ١٩٩١ كانت هناك ١٦ مكتبة جامعية داخلة فى برنامج تعاون، وفى سنة ٢٠٠٤ أصبح

عدد تلك المكتبات ٢٠ مكتبة. وبعض المكتبات الجامعية تقدم خدمات الإنترنت والخط المباشر والبحث فى قواعد البيانات المليزرة.

المكتبات المدرسية فى تركيا.

النظام المدرسى فى تركيا يتألف من عدة مراحل: مرحلة ما قبل المدرسة، وهو المستوى الذى يقبل الأطفال قبل السن الرسمية للتعليم . وتضم هذه المرحلة رياض الأطفال المستقلة، مدارس الحضانة، المدارس التحضيرية؛ المرحلة الابتدائية: وتشمل السن ما بين ٦-١٤ سنة وتنقسم هذه المرحلة إلى شقين :شق لمدة خمس سنوات (المرحلة الأولية) ثم الشق الثانى لمدة ثلاث سنوات (ابتدائى متقدم)، أى أن هذه المرحلة تستغرق ثمانى سنوات. وهذه المرحلة تعلم مبادئ الكتابة والقراءة والحساب والتربية البدنية؛ المرحلة الثانوية. وهى لمدة ثلاث سنوات، إما ثانوى عام وإما ثانوى مهنى (زراعي-صناعي-تجاري)، وفى سنة ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م كان عدد المدارس الابتدائية يصل على ٥٠,٣١٣ مدرسة بها ٠٠٠و٣٩٠و٧ تلميذ وعدد المدرسين ١٣١و٢٢٥ مدرسا. وعدد المدارس الثانوية العامة ٢٦٠٠ مدرسة وعدد التلاميذ ٥٥٨,٠٩٥و١ طالبا وعدد المدرسين ٧٥٥١٤ مدرسا. وفى حين بلغ عدد مدارس التعليم المهنى الثانوية ٣٢٦٠ مدرسة وعدد المدرسين ٧٥١٥١ وعدد الطلاب ٢٠٣و١٠٠و١ طالباً.

ومع كل النهضة التعليمية التى تشهدها تركيا إلا أن المكتبات المدرسية هناك تعتبر أضعف حلقة مكتبية هناك، فالمدارس الابتدائية بدرجاتها لا توجد بها إلا مجموعات صغيرة من الكتب لا تمثل مكتبات حقيقية تعطى خبرة مكتبية أو تجربة سارة للأطفال، كما أنها لا تمثل ظاهرة فى الحلقة الأولى على الأقل. وفى إحصاءات ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م لم يزد عدد المكتبات فى جميع مراحل التعليم عن ٥١٠٠ مكتبة تتركز أساساً فى المدارس الثانوية بفرعيها العام والمهني، وكان المجموع الكلى للمقتنيات فى المكتبات المدرسية فى ذلك العام الدراسى ٦٠٠٠,٣٣٣و١٠ مجلد.

والمكتبات المدرسية فى تركيا تخضع لإشراف مديرية المكتبات بوزارة التعليم. وتعانى

المكتبات عموما من قلة المجموعات وعدم تجديدها وتحديثها إلا بعد فترات طويلة، كما تعانى من ضعف التمويل والميزانية، وضيق المكان المتاح، وأخطر من هذا عدم وجود أمناء المكتبات الأكفاء، حيث الغالبية العظمى مدرسون ليست لديهم أية خبرة فى العمل المكتبى وإن كانت الوزارة تحاول تنظيم دورات تدريبية لهم لرفع كفاءتهم.

المكتبات المتخصصة فى تركيا

يوجد فى تركيا اليوم زخم من المكتبات المتخصصة والمكتبات البحثية وهى ذات تبعيات مختلفة، وقد بلغ عدد أهم المكتبات نحو ٦٢٠ مكتبة فى سنة ٢٠٠٤. ونأتى فيما يلى على بعض تلك المكتبات. ولعل من بواكير تلك المكتبات" مكتبة جمعية دراسة اللغة التركية" التى أسست كما أشرت من قبل عقب إصلاح الأبجدية (١٩٢٨) تحت إشراف كمال أتاتورك نفسه، تلك الجمعية أسست سنة ١٩٣٢ بقصد تطوير اللغة التركية وتخليصها من شوائب اللغات الأخرى وخاصة العربية والفارسية، وذلك عن طريق الدراسة المتعمقة للمفردات والمصطلحات والنحو والتراكيب والاشتقاق. وكان من رأى الزعيم كمال أتاتورك أن المجتمع الوطنى يحتاج إلى لغة تنبع من جذورها وأصولها الخاصة ولذلك أعطى اهتماماً خاصا لإصلاح اللغة بعد إصلاح الأبجدية. وما تزال تلك الجمعية قائمة حتى اليوم والأداة الأساسية فى عملها أى المكتبة المتخصصة تربو مجموعاتها الآن على ٣٥٠٠٠ مجلد، وهى تنشر دوريتين متخصصتين إحداهما شهرية والثانية سنوية.

وكما سبق أن أشرت أنشأ كمال أتاتورك جمعية أخرى توأم هي" جمعية دراسة التاريخ التركي" وذلك سنة ١٩٣١، والتى تقوم ببحوث ودراسات حول تاريخ تركيا والتاريخ التركى على إطلاقه. وفى سبيل هذا الهدف تنشر كتبا ودوريات وتترجم أعمالا مختلفة من اللغات الأخرى حول تلك الموضوعات، وكان من الطبيعى أن يكون لتلك الجمعية مكتبة عظيمة تساند نشاطها. وتذكر المصادر الثقات أن هذه المكتبة هى أغنى وأقوى مكتبة فى بابها أى فى مجال التاريخ والآثار. وهى من أحسن المكتبات المتخصصة تنظيما وترتيبا وفهارس. وقد اقتنت المكتبة مجموعات شخصية قيمة عن طريق الشراء أو الإهداء

من بينها مجموعة شمس الدين جونالتاى (رئيس الجمعية فى السبعينات من القرن العشرين) ومجموعة فايق رشيد وغيرهما. ويوجد بالمكتبة مجموعات وثائق أرشيفية ذات أهمية بالغة جاءتها أيضاً عن طريق الشراء أو الإهداء.

وتقوم جمعية دراسة التاريخ التركى بعقد ندوات ومؤتمرات لمناقشة أهم المستجدات فى التاريخ التركى ونتائج البحوث الجديدة . وقد تكلف الجمعية باحثا أو مجموعة من الباحثين بالسفر أو الحفريات للحصول على مادة تاريخية، وتتعاون مع الجمعيات العلمية الأخرى داخل وخارج تركيا فى مجال البحث والنشر التاريخي. وقد بلغت منشورات الجمعية حتى ٢٠٠٤م ما يقرب من ٢٥٠ بحثا وخمسين كتابا، ١٠ ببليوجرافيات و٢٠ كتابا حول أتاتورك ومعركة التحرير. وفى داخل هذه الجمعية نشأ "مركز بحوث ثورات أتاتورك". وهو يعد البحوث المختلفة حول هذا المجال وينشرها كما يعد الببليوجرافيات وله مجموعته الخاصة التى قوامها اليوم ٣٢٧٥ كتاباً و١٠,٥٤٩ مقالا مرتبة ومصنفة فى ٢٥٢ موضوعاً والجمعية تنشر دوريتين إحداهما فصلية والثانية نصف سنوية. ومن الجدير بالذكر أن كافة مطبوعات الجمعية تطبع فى مطبعتها الخاصة.

من مراكز التوثيق فى تركيا "مركز التوثيق العلمى والتكنولوجي" التابع لمجلس بحوث العلوم والتكنولوجيا فى تركيا. ومركز التوثيق هذا يعرف بالاستهلالية (تور دوك). وهذا المركز يجمع وينظم ويحلل المعلومات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا واقتصاديات العمل ويهيئ تلك المعلومات للعلماء والباحثين. ويقدم المركز بالمجان الخدمات الببليوجرافية للباحثين وهناك تسهيلات الصور والاستنساخ لمن يريد نسخا من مقتنيات المركز وأكثر من هذا تيسر وحدة الترجمة بالمركز تدبير مترجم فى اللغات المختلفة لمن يشاء من المستفيدين، ومن الطريف أن هذه الخدمة هى الأخرى بالمجان، ولكن تكاليف الترجمة نفسها تكون على حساب المستفيد، وقد أعد المركز قائمة مشروحة بأسماء وبيانات المترجمين فى كل لغة.

وينشر المركز العديد من سلاسل المستخلصات تحت العنوان العام "مفتاح العلوم

التركية" وذلك للإعلام عن نتائج بحوث العلماء الأتراك. وللقيام بهذه المستخلصات يراجع خبراء المركز الدوريات العلمية والتكنولوجية المنشورة فى تركيا ومطبوعات الجامعات والرسائل الجامعية والتقارير ووقائع المؤتمرات وحلقات البحث التى تتلقاها مكتبة المركز. ويعد الخبراء المستخلصات باللغة الإنجليزية. ويجمعها المركز وينشرها فى دورياته الاستخلاصية. وهذه الدوريات الاستخلاصية تنشر سنويا وتوزع على نحو ٥٠٠٠عنوان فى تركيا و٢٥٠٠ عنوان فى الخارج. عن طريق تلك المستخلصات تعرف نتائج البحوث التركية داخليا وخارجيا بين الأوساط العلمية على نطاق واسع، وحيث كتبت بالإنجليزية واسعة الانتشار فى العالم. وقد قلت إن سلاسل هذه المستخلصات تنشر تحت عنوان "مفتاح العلوم التركية" ولكن لكل سلسلة عنوانها الخاص الدال عليها: الزراعة، الاقتصاد التطبيقي، العلوم البيولوجية، الكيمياء، الإلكترونيات، الهندسة: الكهربية، المدنية، الميكانيكية، المناجم، التعدينية، النسيج، الجيولوجيا، الطب، العلوم الفيزيائية،العلوم البيطرية والحيوانية.

من بين المكتبات المتخصصة التى يجب أن نتوقف عندها المكتبة التى كانت فى يوم من الأيام مكتبة شخصية لمصطفى كمال أتاتورك، فمن المعلوم أن الرجل كان مغرما بالقراءة. وكون مكتبة شخصية ولم يكتف بما فيها من كتب ولكنه كان يستعيد الكتب من المكتبات الأخرى. ونستشف من مذكراته التى نشرتها الجمعية التاريخية التركية أنه كان يقرأ فى وقت الفراغ للمتعة وللحصول على المعلومات اللازمة له فى عمله وكذلك للبحث العلمى الذى برع فيه. ونستنتج من الهوامش التى خلفها فى الكتب التى قرأها أنه كان دقيقا فى قراءته متأنياً.

ورغم العناية الفائقة التى أوليت لمكتبته بعد رحيله إلا أن المكتبة لم تصلنا بكاملها وبعض كتبها مفقود. وهذه المكتبة تنقسم إلى قسمين: أحدهما موجود فى بيت الزعيم فى جانكايا فى المقر القديم (الذى تحول إلى متحف)، والثانى موجود فى أنيت كابير (مقبرته). وتبلغ المجموعات الكلية فى القسمين نحو عشرة آلاف مجلد. والمكتبة شاملة عامة من

ناحية التغطية الموضوعية، ولكن المجموعة الخاصة بالتاريخ والعلوم العسكرية والقانون أكثر شمولا من الموضوعات الأخرى وأعمق، والحقيقة التى لا مراء فيها أن هذه المكتبة الشخصية إنما تعكس بصدق فكر مؤسس تركيا الحديثة. ومن الجدير بالذكر أنه قد نشر الفهرس الكامل لهذه المكتبة سنة ١٩٧٤ بمناسبة مرور خمسين عاما على قيام الجمهورية التركية.

من المكتبات البحثية الأخرى فى تركيا مكتبة "الجمعية العمومية الكبرى" التى أسست فى نفس سنة تأسيس الجمعية، وذلك لتقديم خدمات المعلومات لأعضاء الجمعية والتى تصل مجموعاتها اليوم (٢٠٠٤) ما يربو على ١٠٠،٠٠٠ مجلد بالتركية و١٥٠،٠٠٠ مجلد باللغات الأوربية، ٢٠٠٠ مجلد بالعربية والفارسية و٥٠٠ مخطوط. وهناك معدات تصوير واستنساخ على أحدث طراز.

ومن بين المكتبات المتخصصة ومراكز التوثيق الهامة أيضاً: مكتبة متحف مولانا؛ مكتبة الغرفة التجارية فى استانبول، هيئة التخطيط التركية (مكتبة ومركز معلومات) فى أنقرة، معهد مرمرة للبحوث العلمية والصناعية (مكتبة ومركز معلومات) فى جبزة / كوكايلي، مركز البحوث النووية والتدريب فى أنقرة (مكتبة ومركز معلومات وهو المنسق مع نظام المعلومات النووية الدولي)، مركز البحوث النووية والتدريب فى جكمكة (مكتبة ومركز معلومات)، مركز بحوث البترول فى كوكايلى / ياريمكا (مكتبة ومركز بحوث)؛ مركز البحوث النووية والتدريب فى استانبول (مكتبة ومركز معلومات)، مصنع الزجاج فى استانبول (مكتبة ومركز توثيق).

وباستثناء مكتبات ومراكز توثيق قليلة، فإن الغالبية العظمى من المكتبات ومراكز المعلومات المتخصصة فى تركيا هى ذات مجموعات صغيرة وتفتقر إلى التمويل الكافى والإدارة الجيدة ولم تدخل تكنولوجيا المعلومات على تلك المؤسسات إلا على استحياء فقط. وإن كان هناك اتجاه قد بدأ مع مطلع القرن الواحد والعشرين فى مكتبات الشركات والمؤسسات والإدارات الحكومية نحو الاستخدام الآلى وتكوين مراكز توثيق ومعلومات والاتصال بالإنترنت وما إلى ذلك.

الإعداد المهنى لأمناء المكتبات

وإخصائيى المعلومات فى تركيا

تعليم علم المكتبات مسألة حديثة نسبيا على الرغم من قدم المهنة فى هذه المنطقة منذ العصور القديمة كما أسلفت. ولقد بدأ الدكتور ستومفول الذى أشرت إليه سابقا وهو مدير المكتبة الوطنية فى فيينا والذى جاء إلى تركيا لمدة عامين لتطوير مكتبات جامعة أنقرة، بدأ فى إعطاء دروس ومحاضرات فى علم المكتبات، وإن لم تكن ناجحة بسبب ضعف إدراك هؤلاء الذين حضروا تلك المحاضرات.

ومن جهة ثانية قام فتحى عيثم قاراتاى مدير مكتبة جامعة استانبول والذى درس علم المكتبات فى الخارج، بتنظيم دورات تدريبية حول إدارة المكتبات الحديثة وكان متحمسا أشد التحمس، لذلك وحاول تعميمها على نطاق الدولة كلها ولكنه هو الآخر لم يلق نجاحا كبيرا بسبب العوائق التى وضعت أمامه وبسبب اللامبالاة التى ووجه بها، ولذلك فإن نشاطه قد اقتصر على دائرة محدودة فى مكتبة جامعة استانبول.

ومن جهة ثالثة قام عدنان أوتوكين مؤسس المكتبة الوطنية التركية والذى صادفناه من قبل بافتتاح أول برنامج منظم لإعداد أمناء مكتبات مهنيين فى كلية الآداب بجامعة أنقرة وكانت دورات ذلك البرنامج مجانية حتى سنة ١٩٥٤، وكان هو المدرس الوحيد الموجود فى هذا البرنامج وقد تدرب على يديه عشرات من أمناء المكتبات.

فى سنة ١٩٥٤ وبفضل نضال عدنان أوتوكين والدعم المالى من مؤسسة فورد تحول البرنامج سابق الذكر إلى قسم أكاديمى فى الجامعة، وبهذا قام " معهد علم المكتبات" فى جامعة أنقرة سنة ١٩٥٤ وبطلب من إيملى دين مديرة المكتبات الأمريكية فى تركيا وافقت مؤسسة فورد على إرسال محاضرة فى علم المكتبات لتنظيم المعهد وتقديم الكتب والمعدات اللازمة واستمر الدعم المالى من مؤسسة فورد لمدة سبع سنوات، كما قدم اتحاد المكتبات الأمريكية الدعم المهنى اللازم. وقام بعض أساتذة المكتبات الأمريكيين فى الوقت الذى أرسلت فيه البعوث التركية لتعلم علم المكتبات فى الخارج. واليوم أصبح أعضاء هيئة

التدريس من الأتراك، وأصبح المعهد له وضع" أستاذ الكرسي" كسائر التخصصات بالجامعة.

ويأتى الطلاب إلى هذا المعهد من كل أنحاء تركيا إلى جانب الطلاب الذين يأتون من الدول الأخرى وخاصة من دول الشرق الأوسط. ومن شروط الالتحاق بالمعهد أن يكون الطالب حاصلا على دبلومة الليسيه (الثانوية العامة) وينجحون فى الامتحان الذى يعد للقبول بالجامعة.

أما المدرسة الثانية فى علم المكتبات بتركيا فقد تم افتتاحها فى جامعة استانبول فى العام الجامعى ١٩٦٣-١٩٦٤. وقد رأس هذا القسم فى البداية الأستاذ الألمانى جوتشوف، وكان هو الأستاذ الوحيد فى القسم فى البداية ولكن دخل الأتراك بعد ذلك إلى القسم تباعاً.

والمدرسة الثالثة فى علم المكتبات فى تركيا أسست فى جامعة هاكتيب فى أنقرة. وقد بدأت الدراسة على مستوى الماجستير فى علم المكتبات قبل مرحلة الليسانس بعامين.

هذه الأقسام الثلاثة (اثنان فى أنقرة وواحد فى استانبول) تدرس علم المكتبات والمعلومات على مستوى الليسانس (البكالوريوس). وتقدم الأقسام الثلاثة برامج الدراسات العليا على مستوى الماجستير والدكتوراه. ومن الجدير بالذكر أن الدراسة على مستوى البكالوريوس تستغرق أربع سنوات فى جامعتى أنقرة واستانبول بينها فى جامعة هاكتيب تستغرق خمس سنوات. وقد بقيت تلك الأقسام لفترة طويلة تدرس مقررات تقليدية ربما حتى بداية التسعينات من القرن العشرين. وكانت المقررات تدور حول: الكتابة العثمانية (الخط العثماني)، لغة أجنبية واحدة، تاريخ الكتابة، اختيار الكتب، الفهرسة والتصنيف، الببليوجرافيا، مقدمة فى علم المكتبات، الدوريات، إدارة المكتبات لغة أجنبية ثانية (اختيارية). إلى جانب تلك المواد المشتركة تنفرد جامعة استانبول بمقرر فى تاريخ المؤسسات العلمية (قديما وحديثا)، وتنفرد جامعة هاكتيب بمقررات فى استرجاع المعلومات، الكتب النادرة مكتبات الكتب النادرة. وفى جامعة أنقرة لابد أن يقضى الطالب ثمانين ساعة سنويا كتطبيق عملى فى إحدى المكتبات. وفى جامعة هاكتيب

بعد أن ينتهى الطالب من السنة الرابعة يؤدى الطالب ٨ أسابيع (دورتان مدة كل منهما أربعة أسابيع) تطبيقات عملية فى مكتبات الجامعة أو أية مكتبة يوافق عليها القسم. والهدف من هذا العمل الميدانى هو أن يخبر الطالب العمل المكتبى على أرض الواقع من الداخل.

وقد بدأت تلك الأقسام فى الاتجاه نحو تكنولوجيا المعلومات والمقررات الداخلة فى علم المعلومات منذ عقد من الزمان أى مع منتصف التسعينات من القرن العشرين، رغم أن واقع المكتبات التركية لا يسعف الأقسام فى التطبيقات العملية فى هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالدورات التدريبية فهناك عدة مؤسسات فى تركيا تقوم بها. كانت كلية جازى للمعلمين فى وقت من الأوقات تعد برامج تدريبية لأمناء المكتبات المدرسية ولكنها لم تستمر إلا لفترة محدودة ثم توقفت. ومنذ سنة ١٩٢٥م كانت هناك دورات تعقد بين حين وآخر فى مؤسسات مختلفة، وكانت غالبا لمدد قصيرة ويدرس فيها أشخاص مختلفون. ولكن في الوقت الحاضر تتركز الدورات التدريبية وخاصة لأمناء المكتبات المدرسية في " المديرية العامة للمكتبات" بوزارة التعليم فى إجازة الصيف.

وتقوم المكتبة الوطنية بتنظيم دورات تدريبية لغير المؤهلين من العاملين فى المكتبات وتستمر الدورة الواحدة ما بين أسبوعين إلى شهرين. ويقوم بالتدريس والتدريب فى تلك الدورات مكتبيون على أعلى مستوى. والمتدربون المنخرطون فى تلك الدورات يتراوحون بين حملة الثانوية العامة وحملة البكالوريوس. وكل تلك الدورات التدريبية تهدف إلى خلق شعور عام ورأى عام بأهمية مهنة المكتبات، تلك المهنة التى لم تأخذ مكانتها اللائقة بها فى تركيا بعد.

التجمع المهنى لأمناء المكتبات فى تركيا

يوجد فى تركيا اليوم (٢٠٠٤) اتحادان لأمناء المكتبات أحدهما وطنى عام، والثانى متخصص. أما "اتحاد أمناء المكتبات الأتراك"، فقد أسس سنة ١٩٤٩ وهو هيئة علمية مهنية، على يد مجموعة من ٣٥ مكتبيا. وخلال السنوات العشر الأولى من حياة هذا الاتحاد

لم يتخط نشاطه حدود مدينة أنقرة، ولكن من خلال التنظيمات واللوائح الجديدة، استطاع الاتحاد أن يوسع نشاطه داخل تركيا كلها وخارجها. ونصت لوائح الاتحاد على أن الهدف هو تحسين أوضاع المكتبات والخدمات المكتبية وتحسين الأوضاع التى يعمل فيها المكتبيون. ولتحقيق هذا الهدف أنشأ الاتحاد لنفسه فروعا فى عموم تركيا بلغت ٢٨ فرعا وإن كان عدد الأعضاء يصل بالكاد إلى ٣ آلاف عضو، كما توفر على نشر عدد من الكتب المهنية والوثائق الإرشادية ومساعدة المكتبيين على تجاوز العقبات التى تواجههم، وينظم الاتحاد دورات تدريبية ولقاءات مهنية وندوات فكرية ومؤتمرات ورحلات. ومن حين لآخر يحصل الاتحاد على منح دراسية لأمناء المكتبات، ويتعاون مع العديد من المؤسسات الأكاديمية ويصدر الاتحاد مطبوعات عديدة سواء على شكل كتب أو دوريات رغم محدودية مصادره المالية، وله الآن دورية علمية: مجلة اتحاد أمناء المكتبات الأتراك، وهى مجلة فصلية يصدرها منذ ١٩٥٢. وقد أعيدت تسميتها إلى "مهنة المكتبات التركية " منذ ١٩٨٧.

وينظم الاتحاد أسبوعاً للمكتبة التركية كل سنة. وهو عضو فى الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها منذ ١٩٧٤. وهو أيضاً ممثل فى الشعبة الوطنية التركية لليونسكو.

فى سنة ١٩٩١م أسس "اتحاد المكتبات الأكاديمية والبحثية" (أوناك) لخدمة المكتبات الجامعية والمتخصصة ومراكز المعلومات والتوثيق.

المصادر

1- Akbulut,Mustafa. Planning for the Development of Puplic Libraries in Turkey.- Ann Arbor: Xerox University Microfilms, 1977.

2- Cakink, Irfan. Turkish Libraries: Historical Context.- **in**.- International Library Review. 1984.

3- Conkaya, Leman. Turkey, Libraries in.- **in**.- Encyclopedia of Library and Information Science.- New York: Marcel Dekker, 1981. Vol.31.

4- Erunsal, Ismail E. Turkey. **In**.- Encyclopedia of Library History.- New York and London: Garland Publishing, 1994.
5- Otuken, Adnan. How the Turkish National Library was Founded.- Ankara: N.P, 1955.
6- Sernikli, Altinay. The Turkish National Library. **in**.- Encyclopedia of Library and Information Sciene. New York: Marcel Dekker, 1989,. Vol. 44.
7- Tonta, Yasar A. Turkish Librarianship: An Annotated Bibliography: 1950-1984.- **in**.- International Library Review. 1986.
8- Tuncer, Nilufer. Experience with On-line Search in Turkey.- **in**.- International Library Review. 1987.
9- Tuncer, Nilufer. Turkey.- **in**.- World Encyclopedia of Library Services.- Chicago: A.L.A, 1993.
10- Turkey-State Institute of Statistics. Statistical Yearbook of Turkey: 2004.-Ankara: the Institute, 2005.
11- Turkey, Status of Media in.- **in**.- Encyclopedia of International Media Communications.- London: Academic Press, 2003.
12- The world Almanac and Book of Facs.- New York: world Almanac,2005.

تروبوفسكى، ليف ١٨٨٥ – ١٩٤٤
Tropovsky, Lev 1885-1944

ليف نوموفيتس تروبوفسكى، سوفيتى إخصائى فى علم المكتبات والببليوجرافيا اشتهر على وجه الخصوص فى إسهاماته الفذة فى التصنيف المكتبى.

ولد الرجل فى كريمنشوج فى ١٢ فبراير (نظام قديم، ٢٥ فبراير نظام جديد) ١٨٨٥م وعندما أتم تعليمه الثانوى التحق بكلية العلوم الطبيعية بجامعة وارسو وبعد فترة نفى من بولندا لاشتراكه فى اجتماعات الطلبة والإضراب العام. وفى سنة١٩٠٤م انضم إلى الحزب الاشتراكى الديمقراطى البولندى. وفى سنة ١٩٠٥م أصبح عضوا فى لجنة وارسو

فى تنظيم الاشتراكيين ــ الديمقراطيين العسكرى الثورى ثم قبض عليه ورحِّل إلى فرنسا.

خلال إقامته فى باريس استطاع تروبوفسكى أن يلتحق بكلية العلوم الطبيعية بجامعة السوربون وتخرج فيها. وفى سنة ١٩٣٧ عاد إلى روسيا حيث أصبح فى عام١٩٢٠ عضوا فى الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى (البولشوفيك). واعتباراً من ١٩٢٣ أصبح رئيسا للقسم الببليوجرافى فى المجلس المركزى للأنشطة السياسية والتعليمية، وحيث عمل تحت الإدارة المباشرة للرفيق ن. ك. كروبسكايا. وفى تلك الفترة قدم عدداً من البحوث والتقارير تتعلق بروح الحزب فى مجال الببليوجرافيا أمام بعض المؤتمرات ذات الصبغة العلمية الهامة. واعتباراً من ١٩٣٢م أصبح مديراً لمعهد بحوث علم المكتبات والببليوجرافيا ورئيسا للقسم الببليوجرافى فى معهد المكتبات بولاية موسكو. وفى تلك الفترة ألف ونشر عدة كتب تعليمية فى المجال مثل "التصنيف المكتبى وببليوجرافيا التاريخ الطبيعى وكان ليف تروبوفسكى عضوا فى هيئة تحرير عدد من الدوريات المتخصصة الهامة ونشر عدداً من المقالات النوعية ذات الأهمية مثل: "الببليوجرافيا السوفيتية. وفى نفس الوقت كان عضواً فى المجلس العلمى فى عدد من الجهات مثل: مكتبة لينين الوطنية، غرفة الكتاب فى عموم الاتحاد؛ معهد ولاية موسكو لعلم المكتبات. وتوفى الرجل فى موسكو فى السادس والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٤٤.

ومما يحسب للرجل أنه كان من بين الإخصائيين النشطين والببليوجرافيين الكبار الذين قاموا بترجمة وتعديل التصنيف العشرى العالمى إلى اللغة الروسية، وجعل ذلك النظام صالحا للعمل والاستخدام فى المكتبات السوفيتية والشيوعية عموما. وحيث نشره المجلس المركزى للأنشطة السياسية والتعليمية سنة ١٩٢١ لأول مرة وكانت ترجمة وتعديل النظام مسئولية لجنة شكلت لهذا الغرض تحت رئاسة تروبوفسكى. ولقد نقح تروبوفسكى هذا التصنيف تنقيحا كبيرا وأدخل عليه عدداً من التعديلات الهامة والإضافات على بعض أقسامه وخاصة تلك المتعلقة بقضايا الفلسفة والأيديولوجية والسياسية والاجتماعية. وقد أدخل شعبة جديدة فى هذا التصنيف هى "الماركسية ــ اللينينية والتى عكست مؤلفات: ماركس، إنجلز، لينين وأعمال قادة الحزب الشيوعى

والحكومة. كذلك أدخل التفريعات الجغرافية الخاصة بالاتحاد السوفيتى وحرر كل أقسام التصنيف وتفريعاته".

وقد استخدمت الجداول التى وضعها تروبوفسكى فى هذا التصنيف على نطاق واسع فى المكتبات الأكاديمية والمتخصصة والعامة على السواء فى الاتحاد السوفيتى. وقبل وفاته بفترة قصيرة شارك فى إعداد تصنيف سوفيتى جديد للكتب. وقد تم هذا العمل فى نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات من القرن العشرين أى خلال فترة الحرب العالمية الثانية وذلك تحت إشراف وتوجيه مكتبة لينين الوطنية. وبعد أن توقفت الحرب استؤنف العمل فى هذا التصنيف الجديد تحت رعاية تلميذ تروبوفسكى المدعو: ز. ن. أمبارتسوميان (١٩٠٣ ـ ١٩٧٠). ولعل أهم طبعات ذلك التصنيف هى "جداول التصنيف المكتبى للمكتبات العامة الذى طبع ١٩٥٩، ١٩٦١، ١٩٦٨؛ جداول التصنيف المكتبى لمكتبات الأطفال "الذى طبع ١٩٦٠، ١٩٦٤، ١٩٧٤".

ويمكننا القول مطمئنين إن نشاطات وجهود تروبوفسكى وغيره من إخصائيى المكتبات السوفيت قد أسهمت إسهاما كبيرا فى تطوير نظام التصنيف السوفيتى الأصلى (ب ب ك) والذى نشر فى أجزاء مستقلة اعتباراً من ١٩٦٠. ومن المعروف أن التصنيف السوفيتى هو نظام عالمى شامل يضم كل فروع المعرفة البشرية ونشاطاتها على نحو ما يعكسه الإنتاج الفكرى العالمى. وقد نشر هذا التصنيف فى ٢٥ إصدارة (٣٠ مجلدا) وخرج من بطنه صيغة موجزة فى ٥ إصدارات (٧مجلدات). كما صدر من هذا التصنيف صيغة خاصة بالمكتبات العامة الصغيرة ومكتبات الأطفال مبنية على الصيغة الموجزة. ويستخدم هذا التصنيف على نطاق واسع فى المكتبات السوفيتية (حتى بعد تفكك الاتحاد السوفيتى).

لقد كانت إنجازات الرجل أيضا فى مجال الببليوجرافيا كبيرة وخاصة الببليوجرافيا المقترحة والببليوجرافيا المشروحة ودور الببليوجرافيا فى السياسة والاقتصاد فى عموم الاتحاد السوفيتى.

المصدر

1- Abramov, C.I. Tropovsky, Lev. – **in** .- World Encyclopedia of Library and Information Services . – 3 rd ed. – Chicago: A.L.A., 1993.

ترينداد وتوباجو، المكتبات فى

Trinidad and Tobago Libraries in.

تضم جمهورية ترينداد وتوباجو جزيرتين بحذاء الساحل الفنزويلى ولكنها خارج مياهها الإقليمية. والمساحة الكلية للجزيرتين أو للجمهورية٥١٢٨ كم٢وتعداد السكان سنة ٢٠٠٥ ١,٠٩٥,٥٨٥ والكثافة السكانية ٢١٤ نسمة / كم٢. والتركيبة السكانية: ٤٠٪ سود (زنوج)، ٤٠٪ هنود شرقيون، ١٨٪ خليط. اللغات التى يتكلمها السكان هى الإنجليزية (اللغة الرسمية) واللغة الهندية واللغة الفرنسية واللغة الأسبانية واللغة الصينية. أما الديانات: كاثوليك رومان ٢٩٪، هندوس ٢٤٪، بروتستانت ١٤٪، إسلام ٦٪.

وكما أسلفت تقع الجمهورية خارج النطاق الإقليمى لمياه فنزويلا على الساحل الشرقى لها وأقرب الدول لها هى فنزويلا من الجنوب الغربى. ونظام الحكم فيها جمهورى ديمقراطى برلماني. والصناعات الرئيسية: البترول، الكيماوية، السياحة، المنتجات الغذائية. أما المحاصيل الأساسية فهى: الكاكاو، قصب السكر، الأرز، الموالح، البن، الخضراوات. والعملة هى دولار توباجو ويساوى (٢٠٠٥) ١دولار أمريكي= ٦,٥ دولار توباجو.

أما عن وسائل الإعلام والاتصال فقد كانت فى ٢٠٠٥ على النحو الآتى: أجهزة تليفزيون٣٣٧ لكل ألف نسمة، أجهزة راديو٥٣٢ لكل ألف نسمة، خطوط التليفون ٣٢٥ خط لكل ألف من السكان. الصحف اليومية١٢٣ نسخة لكل ألف من السكان. الانترنت٢٠٠٠٠٠ مشترك. ونسبة التعليم هناك تصل سنة ٢٠٠٥م إلى ٩٦٪ من عدد السكان.

نبذة تاريخية عن الجمهورية:

شاهد كريستوفر كولومبوس الجزيرتين سنة ١٤٩٨، ولكنه كما نعلم نزل إلى شواطئ جزر البهاما. وقد احتلها البريطانيون وحازوها سنة ١٨٠٢ . وقد استقلت البلاد فى ٣١

من أغسطس سنة ١٩٦٢ (أى بعد مائة وستين عاما من الاحتلال)؛ وأصبحت جمهورية سنة١٩٧٦. وتعتبر هذه الجمهورية من أغنى دول الكاريبى وأكثرها ازدهاراً حيث زاد إنتاج البترول بكميات اقتصادية مؤخراً؛ وربما كانت الولايات المتحدة هى المستورد الرئيسى لبترول تلك البلاد. وكانت الجزيرتان منفصلتين تحت الاحتلال حتى توحدتا ١٨٨٩.

فى يولية سنة ١٩٩٠م قام١٢٠ متطرفا إسلاميا بالاستيلاء على مبنى البرلمان ومحطة التليفزيون واحتجزوا خمسين رهينة من بينهم رئيس الوزراء الذى ضرب وأطلقت النيران على رجليه وشد وثاقه إلى بعض المتفجرات وبعد ستة أيام استسلم الثوار. والرئيس الحالى للجمهورية عميد سابق بالجامعة وهو فاكسويل ريتشاردز وتولى المنصب فى ١٧ من مارس ٢٠٠٣.

تاريخ الخدمات المكتبية فى الجمهورية:

كما أسلفت تقع الجمهورية فى نهاية أرخبيل الكاريبى ناحية الجنوب، وكانت الجزيرتان منفصلتين حتى سنة١٨٨٩ ولجزيرة توباجو تاريخ طويل متنوع أطول وأكثر تنوعا من ترينداد، حيث تعاقب عليها الهولنديون والفرنسيون قبل الإنجليز فى أوقات مختلفة. أما ترينداد فمنذ اكتشفها كولومبوس كما أسلفت سنة١٤٩٨ فقد ظلت أسبانية حتى ١٧٩٧ عندما احتلها الإنجليز ولكن جماعة الزراع الفرنسيين بتشجيع من الأسبان استعمروا الجزيرة وقد تبعهم العبيد الأفارقة المعتقون للخدمة فى مزارع قصب السكر وهاتان الجنسيتان هما اللتان شكلتا مستقبل الجزيرة ومستقبل شعوبها. وقد استقلت الجزيرتان داخل الكومنولث البريطانى كما أسلفت سنة ١٩٦٢ عندما حل اتحاد جزر الهند الغربية الذى كانت الجزيرتان عاصمة له بعد أربع سنوات من قيامه، وقد صدر دستور جديد للبلاد سنة١٩٧٦. والنسبة الغالبة من السكان كما ألمحت متعلمون.

لا عجب إذن أن تكون القراءة والمكتبات جزءا طبيعيا من تكوين هذا الشعب، وحيث قامت أول مكتبة عامة هناك سنة ١٨٥١ عقب صدور قانون المكتبات العامة البريطانى سنة ١٨٥٠.

وكانت المكتبات فى البداية مكتبات اشتراكات وما تزال بعد أكثر من قرن ونصف قائمة حتى الآن تحت اسم "مكتبة ترينداد العامة" ولها ثلاثة فروع فى مدينة بورت – أوف – سبين. وقد ظلت المكتبة لمدة قرن من الزمان مكتبة اشتراكات وأصبحت مجانية فقط اعتبارا من ١٩٥١ عند احتفالها بالمئوية الأولى من حياتها. وفى سنة ١٩٤١ قامت مكتبة عامة أخرى مجانية منذ البداية على غرار المكتبات العامة البريطانية فى ذلك الوقت. وفى مدينة سان فرناندو ثانى أكبر المدن بعد بورت- أوف-سبين قامت مكتبة عامة مجانية أخرى سنة١٩١٩ فى مبنى مقدم من مؤسسة كارنجي. هذا على جانب ترينداد. أما على جانب توباجو فقد قامت فيها أول مكتبة عامة (اشتراكات) سنة١٩٢٠. ويمكننا القول مطمئنين إن تاريخ المكتبات فى ترينداد وتوباجو ظل لمدة قرن كامل أى حتى خمسينيات القرن العشرين هو تاريخ المكتبات العامة حيث بدأت المكتبات المتخصصة فى تلك الفترة تزدهر ثم تثمر، رغم أن أول مكتبة متخصصة أو جامعية هى تلك التى أسست فى الكلية الإمبراطورية للزراعة الاستوائية فى سنة١٩٢٢.

ولما كانت المكتبات فى الدولة تنمو نموا فرديا دون سياسة عامة تنتظمها فقد كان المظهر العام للحركة المكتبية فى سبعينيات القرن العشرين يوحى بنوع من الفوضى وعدم النظام ومكتبات عامة ومتخصصة متنافرة النمط غير متجانسة مستقلة عن بعضها البعض وتعيش فى جزر منعزلة لا يربطها رابط رغم صغر حجم الدولة وقلة عدد السكان. وقد انعكس هذا الوضع فى العديد من الدراسات والمسوحات المكتبية الرسمية وشبه الرسمية والتقارير والتعليقات المهنية المشفوعة بالاقتراحات والتوصيات والخطط الرامية للإصلاح على مدى العقود الأربعة الأخيرة أى منذ صدور الدستور الجديد سنة ١٩٧٦. وقد أجمعت التوصيات والمقترحات على ضرورة وجود سياسة وطنية للمكتبات ووجود إطار عام تتحرك فيه عملية تطوير النظام المكتبي. وكانت إحدى تلك الدراسات جزءا من تقرير عام حول خطة التعليم فى البلاد، بينما دراستان أخريان قامت بهما لجان شكلت من قبل مجلس الوزراء لدراسة الوضع العام للمكتبات فى الجمهورية، ودراسة رابعة

قامت بها خبيرة اليونسكو إليزابيث موروتون بناء على طلب من الحكومة. و رغم كل تلك الدراسات والتقارير والتوصيات، فقد ظلت المكتبات تنمو عشوائيا حتى نهاية القرن العشرين. وليست هناك حتى اليوم نقطة التقاء محورية لتطوير المكتبات فى ترينداد و توباجو.

المكتبة الوطنية فى ترينداد وتوباجو.

ليس هناك فى هذه الجمهورية مكتبة وطنية رسمية. ولقد وضعت خطة وطنية عامة لتطوير الخدمة المكتبية العامة فى البلاد سنة١٩٧٨ كان من بينها إقامة مكتبة وطنية وبالفعل تم تخصيص مبالغ من المال سنة ١٩٧٨ لإقامة مبنى للمكتبة الوطنية، وقد تم الترحيب بذلك فى كافة الأوساط المكتبية. وكان الموقع المقترح لذلك المبنى هو المجمع الثقافي. وكان الاقتراح المقدم جزءا من مشروع خطة تطوير التعليم فى خمسة عشر عاما (١٩٦٨-١٩٨٣). وكان المشروع يهدف إلى إقامة شبكة وطنية للمعلومات تعرف بالاستهلالية(نالياس): الشبكة الوطنية للمكتبة الوطنية والأرشيف. وقد نص المشروع على أن تتألف تلك الشبكة أو النظام من سبع وحدات: الأرشيف ومكتبة التراث؛ الخدمات الببليوجرافية؛ المكتبات العامة؛ المكتبات المدرسية؛ شبكة معلومات المكتبات المتخصصة؛ التخطيط والتطوير؛ الشئون الإدارية. بيد أن هذه الخطة لم تنفذ إلا جزئيا فقط بسبب تغير الحكومة وتعثر التمويل سنة١٩٨٦. و مايزال الأرشيف الوطنى يعمل على استقلاله وتتبعثر الخدمات المكتبية الوطنية بين عدة جهات فى الدولة على رأسها المكتبة المركزية لترينداد و توباجو، ومكتبة جامعة جزر الهند الغربية، وحيث تقومان معا بإصدار الببليوجرافية الوطنية للبلاد. كما تقوم مكتبة الجامعة بتنظيم عمليات الإعارة البينية بالتعاون مع المكتبة البريطانية فى لندن.

وقد لاحظ الخبراء أن هناك نكسة أو ردة فى الموقف المكتبى فى ترينداد وتوباجو، ذلك أن هذه المنطقة كانت هى محور تطوير المكتبات فى كل جزر الهند الغربية الناطقة

بالإنجليزية طوال الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين. وكانت ترينداد وتوباجو هى مقر:"المكتبة الإقليمية لشرقى الكاريبي" تلك المكتبة كانت مركز الخدمة الإقليمى لكل المكتبات العامة فى شرقى الكاريبى ومدرسة الإعداد المهنى للجيل الأول من أمناء المكتبات المهنيين فى جزر الهند الغربية. وكانت نقاط الخدمة المكتبية العامة التابعة لها- الفروع، المكتبات المتنقلة، مراكز الخدمة- نماذج وارض تدريب لكل المنطقة. وكان أمناء المكتبات الأوائل خبراء ومستشارين للمنطقة كلها.

ولقد حدث انهيار تدريجى فى الموقف المكتبى فى الجمهورية حيث أغلقت المكتبة الإقليمية لشرق الكاريبى بسبب توقف التمويل الخارجي. ولم تبطئ الخدمة المكتبية العامة من خطواتها وتقدمها فقط فى السنوات اللاحقة وإنما انكمشت وذبلت. وإن كانت المكتبات المتخصصة قد زادت فى العدد، وتعتبر مع مكتبة جامعة جزر الهند الغربية المظهر الأساسى للخدمات المكتبية فى الدولة.

المكتبات العامة فى ترينداد و توباجو:

ما تزال المكتبات العامة الثلاثية التى أشرت إليها فى النبذة التاريخية قائمة تعمل حتى مطلع القرن الواحد والعشرين وكل منها تتبع سلطة مختلفة، وبالتالى فليس هناك سوى الحد الأدنى من التنسيق فيما بينها، وإن كانت هناك مكتبتان من الثلاثة تحاولان التنسيق والتعاون. و قد حاولت الحكومة إدماج الثلاثة فى سلطة واحدة ولكن المحاولة حتى كتابة هذه السطور لم تدخل حيز التنفيذ.

وسوف نتحدث هنا عن أهم المكتبات العامة الموجودة فى ترينداد و توباجو

- **المكتبة المركزية لترينداد و توباجو:** هذه المكتبة هى المكتبة العامة الرئيسية فى كل البلاد وهى جزء من الخدمات العامة للحكومة المركزية. هذه المكتبة كما ألمحت أسست سنة ١٩٤١ كمكتبة مجانية بناء على التقرير الذى قدمه الخبير المكتبى الشهير إرنست سافيج إلى مؤسسة كارنيجى سنة١٩٣٤. وقد قدمت المؤسسة٧٠٠٠٠

دولار لإقامة المكتبة والتى كان عليها أن تمد خدماتها إلى سائر المستعمرات البريطانية فى شرقى الكاريبي. وقد أشرفت الدكتورة هيلين جوردون ستيوارت خبيرة المكتبات الكندية على الخدمة المكتبية فى ترينداد. وقد أصبحت حكومة الجزيرة مسئولة عن المكتبة منذ١٩٤٥ فى الوقت الذى قامت فيه المكتبة الإقليمية لشرقى الكاريبى كمكتبة مستقلة.

ورغم ظروف الحرب ومشاكلها إلا أن نمو الخدمة المكتبية فى ترينداد فى العقد الأول من حياة المكتبة كان سريعا فقد كانت هناك ٤٣ نقطة خدمة فى سنة١٩٤٨ و٧٩ نقطة فى ١٩٥٢. وفى سنة ١٩٦٠ كانت هذه المكتبة المركزية تعمل على مستوى كل الجزيرة من خلال ١٣٣ نقطة خدمة تضم المقر الرئيسى وفرعين إقليميين و١١ مكتبة مدينة اثنتان منها لبعض الوقت فقط، ٤ نقاط إيداع (مستودعات توزع منها المجموعات) و١١٥ محطة لسيارات الكتب أى للمكتبات المتنقلة. ومن أسف أنه فى ١٩٦٢ تم تخفيض نقاط الخدمة هذه إلى مجرد٥٥ نقطة فقط أى إلى النصف تقريبا وتم إيقاف إحدى السيارات الثلاث لأعطال فنية. وفى سنة١٩٧٤ تم تخفيض آخر لنقاط الخدمة عندما أعلن أن مبنى بورت-أوف-سبين غير آمن وأخلى بسبب عاصفة ممطرة عنيفة مدمرة. وفى منتصف ١٩٧٧ استأنفت إحدى سيارات الكتب عملها فى المنطقة الجنوبية. ودبت الحياة فى ٤١ نقطة خدمة، ومع بداية ١٩٧٨ كانت هناك ٩٦ نقطة خدمة تعمل: ٨٤ محطة توقف لسيارات الكتب (٤٣ منها فى توباجو)؛ ١٠ فروع مكتبات؛ نقطتا إيداع مجموعات ريفية. وكانت هذه المنظومة حتى مطلع القرن الواحد والعشرين تقوم على أكتاف٢٥ من أمناء المكتبات المهنيين يساعدهم ٦٥ مساعد أمين مكتبة و٥٠ كتابيا و٢٠ فراشا إلى جانب المنتدبين لبعض الوقت. وكانت المجموعات فى تلك المكتبة قد بلغت نحو ٣٠٠٠٠٠ مجلد وعدد المستفيدين منها سنويا لا يقل عن ١٠٠٠٠٠ مواطن أى نحو ١٠٪ من السكان.

- **مكتبة كارنيجى المجانية**: قامت هذه المكتبة فى ثانى أكبر مدن الجزيرة وهى مدينة فرديناندو فى جنوبى الجزيرة سنة١٩١٩، وكانت أول مكتبة مجانية فى كل

البلاد ومايزال الإقبال عليها كبيرا حتى الآن، ومن الطريف أن٥٠٪ من سكان المدينة مسجلون للاستعارة. وقد بلغت مجموعاتها فى مطلع القرن الواحد والعشرين نحو١٠٠٠٠٠ مجلد، وتدور عدد الاستعارات حول٦٠٠٠٠ إستعارة. وكانت المكتبة تقع فى موقع متميز على ناصية تعرف بركن المكتبة. ولكن المبنى الأصلى للمكتبة التى بنى من تمويل مؤسسة كارنيجى ساءت حالته واضطرت المكتبة إلى إخلائه سنة ١٩٧٧ إلى مبنى آخر.

و تدير المكتبة لجنة مشتركة من الحكومة المركزية التى تمول المكتبة الآن ومجلس البلدية الذى يقدم مساعدة رمزية كل سنة. وبحكم وظيفته فان عمدة المدينة هو رئيس اللجنة. وبسبب العلاقة الخاصة مع المكتبة المركزية سابقة الذكر و التى أخذت فى النمو مع سنة ١٩٤٨ فإن مدير تلك المكتبة المركزية يصبح مستشارا للجنة مكتبة كارنيجى المجانية. ويعمل مدير المكتبة الإقليمية الجنوبية مديرا أيضا لمكتبة كارنيجى أى أنه أمين مكتبة أو مدير مزدوج. وإلى جانب المدير المؤهل هناك أمين مساعد مؤهل كذلك بين موظفى المكتبة. وباستثناءات الخلافات الإدارية والتبعية، فإن كلا المكتبتين نشيطة وفعالة فى محيطها وهناك تعاون وتنسيق وثيق بينهما أفاد منه الطرفان.

وتذكر المصادر أنه فى الوقت الذى كان يعد فيه إرنست سافيج تقريره سنة ١٩٣٣ لم يكن فى مكتبة كارنيجى هذه مجموعات يعتد بها (٢٩٩٢ مجلدا) تخدم بها ٢٣١٩ قارئا. ولكن لأنها كانت المكتبة المجانية الوحيدة آنذاك فقد اجتذبت نسبة من السكان أكبر عشرة مرات من نسبتهم فى المكتبتين الأخريين المعاصرتين لها، وحيث كانتا تتقاضيان رسوم اشتراك للخدمة. فى توباجو و بورت- أوف- سبين. وعقب إعادة تنظيمها كفرع للمكتبة المركزية سنة١٩٤٨ تمت إضافة١٥٠٠ مجلد جديد إلى مجموعاتها المستهلكة وتسارع نمو خدماتها على مر السنين. وقد تم ترميم وإصلاح المبنى القديم المتهالك فى نهاية سبعينيات القرن العشرين وأعد مجددا للاستخدام فى مطلع الثمانينات وزود بمجموعات جديدة تسد إحتياجات السكان.

- **مكتبة توباجو العامة:** أنشئت هذه المكتبة كفرع إقليمى للمكتبة المركزية سنة ١٩٤٨

ومن ثم فهى مكتبة مجانية على خلاف نظيرتها فى بورت- أوف- سبين التى أسست كمكتبة اشتراكات. وقد نما رصيد المكتبة نموا كبيرا فى الآونة الأخيرة وتطورت الخدمة فى هذه الجزيرة من ثلاث محطات خدمة إلى جانب المكتبة الأم سنة١٩٤٨ إلى ٤٥ نقطة خدمة سنة ١٩٧٧. واستقر الحال فى مطلع القرن الواحد والعشرين حول ٥٠ نقطة خدمة بما فى ذلك خدمات خاصة للمدارس بواسطة سيارات الكتب. وقد امتدت خدمات سيارات الكتب هذه إلى الريف بصفة دائمة منظمة ومنتظمة بعكس المكتبتين الأخريين فى شمالى وجنوبى ترينداد.

مكتبة ترينداد العامة: تخدم هذه المكتبة سكان العاصمة بورت- أوف- سبين وتعتبر الخدمة المكتبية العامة الثالثة وهى مستقلة تماما عن الخدمتين الأخريين. و يقع مبناها فى مكان ممتاز مواجه للميدان العام وسط المدينة وكانت المكتبة قد احتلته سنة ١٩٠٠. ويتبع هذه المكتبة ثلاثة فروع فى الضواحى فى مبان صغيرة مؤجرة، أحد هذه الفروع مكدس بالكامل للمجموعات عن جزر الهند الغربية. وكما أسلفت تعتبر هذه المكتبة هى أقدم المكتبات العامة فى الجمهورية، حيث أسست سنة١٨٥١ كمكتبة اشتراكات ولا تقتصر خدماتها على تقديم برامج تعليم الكبار وحاضرات ثقافية وحفلات كونسرتو وموسيقى وحلقات نقاش. ولعل هذه هى المكتبة الوحيدة فى البلاد التى تقدم مثل هذا التوسع المكتبي.

وتدير هذه المكتبة لجنة تنفيذية تحددها الحكومة المركزية التى تمول هذه المكتبة. وكان مجلس المدينة الذى كان يقدم دعما ماليا للمكتبة فى فترة العمل بنظام الاشتراكات. قد استمر فى هذا الدعم عدة سنوات بعد أن تحولت المكتبة إلى خدمة مجانية. و مايزال مجلس المدينة ممثلا بعضو على الأقل فى اللجنة التنفيذية للمكتبة؛ هذا العضو إما أن يكون هو عمدة المدينة أو من ينيبه العمدة.

والحقيقة أن المكتبة تعمل بالحد الأدنى من المكتبيين المؤهلين، والذين يختلف عددهم من حين لآخر، وإن كان يتراوح من واحد إلى ثلاثة فى السنوات الأخيرة من القرن

العشرين. ومع كل ذلك فإن لها جمهورا عريضا وخاصة من الأطفال والشباب والذين يمثلون ٥٠٪ من الاستعارات رغم أن مجموعة الأطفال محدودة نسبيا. وكانت المجموعات سنة١٩٧٦ قد بلغت نحو٦٥٠٠٠ مجلد، زادت فى نهاية القرن العشرين إلى ٨٥٠٠٠ مجلد. ويقوم طلاب المدارس الثانوية باستعمال قاعة المطالعة الرئيسية بكثافة فى استذكار دروسهم. وتمتد ساعات الخدمة الأسبوعية للمكتبة إلى نحو سبعين ساعة. ومن الجدير بالذكر أن الفرعين الأساسيين العامين لهذه المكتبة يزداد الإقبال عليهما من قبل الأطفال حيث الأطفال هم الجمهور الغالب على قراء هاتين المكتبتين والذين قاموا فى نهاية القرن العشرين بما لا يقل عن٥٠٠٠٠ استعارة، أى بما يعادل استعارات الأطفال فى المكتبة الأم فى نفس الفترة. فى تلك الفترة كان عدد المسجلين للاستعارة من تلك المكتبة ٢٥٢٩٥ بما يمثل نحو٢٠٪ من سكان المدينة.

المبانى والكتب والتمويل فى الخدمات المكتبية العامة فى الجمهورية:

إذا رجعنا إلى تقرير إرنست سافيج الذى قدمه سنة١٩٣٣م عن الخدمة المكتبية فى جمهورية ترينيداد و توباجو وفى جزر الهند الغربية عموما لوجدناه يشير إلى نقص شديد فى مجموعات الكتب فى مبانى المكتبات هناك ونص كلامه "كثير من مبانى المكتبات بدون كتب". و لكن بعد ستين عاما نجد الصورة قد انقلبت تماما. فالمكتبات الثلاث العامة الآن فى الجمهورية بفروعها ومحطاتها تدور مجموعاتها الآن فى مطالع القرن الواحد والعشرين حول٥٥٠٠٠٠ مجلد تخدم كما قدمت نحو ١,١ مليون مواطن. ويقول الخبراء فى هذا الصدد إن الخدمات المكتبية الآن تقدم من خلال الكتب أفضل مما تقدم من خلال المباني. وكما أشرت من قبل أعلن فى نهاية السبعينيات من القرن العشرين عن أن اثنين من المبانى فى المدينتين الكبيرتين غير صالحة للخدمة وتم إخلاؤهما. كذلك فإن أحد مبانى الفروع الريفية أعلن هو الآخر غير مناسب.

و تذكر المصادر الثقات أن ثلاثة فقط من الفروع الريفية العشرة التابعة للمكتبة المركزية هى التى تحتل مبانى جديدة تم تصميمها وبناؤها فى السبعينات من القرن

العشرين لتكون مكتبات عامة. وقد وضعت مقترحات بإنشاء مبانٍ جديدة للمكتبات العامة فى الخطة الخمسية ١٩٦٣-١٩٦٨. ثم الخطة الخمسية الثالثة ١٩٦٩-١٩٧٣. ثم فى الخطة الخمسية الرابعة ١٩٧٤-١٩٧٨ وهلم جرا ولكن لم ينفذ شيء له قيمة وكل ما نفذ مبنى واحد فى توباجو سنة ١٩٧٩ إلى جانب مبنى إدارى إقليمى للمكتبات. وفى نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات وضعت خطة شاملة لإقامة مبانٍ مخصوصة للمكتبات الكائنة فى أماكن مؤجرة ومبانٍ جديدة وتوسعات وترميمات للمبانى المعيبة فى كل من بورت- أوف- سبين (مكتبة ترينداد العامة)؛ سان فرناندو (مكتبة كارنيجى المجانية). وقد بدأت بوادر التنفيذ عقب وضع الخطة مباشرة بما يوحى بخير عميم فى هذا الشأن.

ومن ناحية التمويل تذكر المصادر أن الدولة تنفق نحو ١٪ من ميزانيتها العامة على المكتبات العامة فى البلاد (المكتبات الثلاث وفروعها). فى سنة ١٩٧٦ بلغ الإنفاق (٨٨٧٥٠٠ دولار أمريكي) وهو ما كان يعادل فى ذلك الوقت ٢,١٣ مليون دولار ترينادى أى نحو ٢ دولار ترينادى لكل نسمة هناك. وفى سنة١٩٩٠م بلغ الإنفاق العام على الخدمة المكتبية العامة نحو ٧,٤٦٨,٩٣١ دولار ترينادى (نحو مليون دولار أمريكي). وفى سنة ٢٠٠٣م (آخر سنة متاحة) بلغ الإنفاق ١٠,٥٧١,٣٠٠دولار ترينادى (أى نحو مليون و٧٠٠ ألف دولار أمريكي) مع الوضع فى الحسبان ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الدولار الترينادى أمام الدولار الأمريكي.

و يجب أن ننتبه إلى أن توزيع هذا المبلغ لا يتم بعدالة بين المكتبات المختلفة، فهناك من المكتبات ما تحصل على ٧دولارات بينما مكتبات أخرى تحصل على أقل من ٤ دولارات. كذلك فإن من الجدير بالذكر أن نصف المبلغ المذكور فقط يذهب لبناء وتكوين المجموعات أى شراء الكتب والنصف الآخر رواتب وصيانة... و المناطق الريفية وشبه الحضرية هى دائما الأقل حظا فى نصيبها من هذه الميزانية.

- **مكتبة مجموعات جزر الهند الغربية:** تقدم هذه المكتبة وهى أحد فرعين كبيرين للمكتبة المركزية فى بورت- أوف- سبين متجاورين فى المبنى، بجمع كل ما يتعلق

من إنتاج فكرى فى جميع فروع المعرفة الخاصة بجزر الهند الغربية. ولما كان المبنى الأصلى للمكتبة قد دمر، فقد نقلت المكتبة إلى مبنى مؤجر وأعيد افتتاحها سنة ١٩٧٨. ومن بين مقتنيات تلك المكتبة مجموعة الجرائد الكاملة التى تعود إلى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكذلك مجموعات التقارير الرسمية والملفات الرأسية الحاوية للقصاصات والصور... وتجدر الإشارة إلى أن هذه المكتبة من خلال المكتبة المركزية تتمتع بالإيداع القانونى المعمول به هناك.

- **الخدمات المكتبية:** أصاب الانهيار العام الذى حدث فى نقاط الخدمات المكتبية العامة جميع أنواع الخدمات المكتبية بالانهيار بسبب نقص التمويل وتحديد ساعات العمل فى خمسة أيام فقط منذ ١٩٧٤. وحتى نهاية القرن العشرين لم تكن الخدمات المكتبية العامة قد عمت جميع مناطق الجمهورية حيث ما تزال هناك جيوب كبيرة فى المناطق الحضرية وشبه الحضرية لم تشملها الخدمات المكتبية، ناهيك عن معظم المناطق الريفية. ومن الجدير بالذكر أن١٥٪ فقط من السكان هم المسجلون للاستعارة فى المكتبات الثلاث وفروعها ولا يزيد عدد المكتبيين المؤهلين فى تلك الشبكات الثلاث عن ٣٥شخصا.

ورغم كل المشكلات التى تواجه المكتبات العامة فى جمهورية ترينداد و توباجو فى اتجاهات مختلفة إلا أن القرن الواحد والعشرين يحمل لها فجرا جديدا من تكامل واندماج ومبان جديدة وتطوير شامل للمرافق وإعادة الهيكلة وخدمات مكتبية متقدمة تقليدية ومستحدثة. ومن بين الخدمات الواعدة التى وضعت أسسها سنة١٩٧٦ ويرجى أن تثمر مع مطالع القرن الواحد والعشرين الخدمات المكتبية للأطفال والشباب فى المدارس على وجه الخصوص.

الخدمات المكتبية العامة للأطفال والشباب:

طبقا لأرقام ٢٠٠٥م يمثل الأطفال والصبية تحت ١٥ سنة نسبة٤٠٪ من سكان

ترينداد وتوباجو. وهذه النسبة العالية من السكان تخدمها المكتبات العامة جزئيا والمكتبات المدرسية جزئيا، ومع ذلك فإن الخدمات المكتبية فى الاتجاهين لاتصل إلا إلى قطاع محدود من الأطفال والشباب، فالمكتبات المدرسية قليلة ولا تتقدم إلا ببطء شديد وخاصة على مستوى المدارس الثانوية.

ومن الثابت تاريخيا أن مكتبات الاشتراكات الباكرة كانت توجه خدماتها فقط للكبار، ولكن عندما أعيد تنظيم تلك المكتبات أخذت فى تقديم خدماتها للأطفال فى أربعينات وخمسينات القرن العشرين. وفى سنة ١٩٥٠م بدأ فرع المكتبة المركزية فى أريما فى تقديم خدمة مكتبية خاصة بالأطفال وحدهم. ومنذ تلك السنة أخذت المكتبة المركزية فى إنشاء مكتبات خاصة بالأطفال فى نقاط الخدمة التى تنظمها المكتبات الثلاث الكبرى، وإن كانت مجموعات كتب الأطفال صغيرة عموما فى معظم الفروع والمكتبات المتنقلة. ومن الطبيعى أن تتعرض كتب الأطفال للتلف السريع وكذلك فإن الإحلال يكلف المكتبات أموالا كثيرة مما اضطرها إلى تقييد عدد الكتب المسموح بها للطفل الواحد فى الوقت الواحد مابين كتاب وكتابين. و تقدم تلك المكتبات القصة وعروض الأفلام للأطفال فى تلك المكتبات بين حين وآخر.

المكتبات الأكاديمية فى جمهورية ترينداد و توباجو:

لما كانت جزر الهند الغربية لا تستطيع كل منها بمفردها أن تنشئ تعليما عاليا أو جامعيا خاصا بها لأنه غير اقتصادى من جهة ولا توجد كثافة سكانية فى كل جزيرة تفرز عددا معقولا من الطلاب يبرر إقامة تلك الجامعة، لما كان ذلك كذلك فإن الحل الأوفق كان فى إنشاء جامعة واحدة لمجموع الجزر وإن أدى ذلك إلى توزيع كليات الجامعة على عدد من الجزر لصالح طلاب كل الجزر: من هذا المنطلق تم اختيار جمهورية ترينداد وتوباجو لتكون مقرًا لجامعة جزر الهند الغربية، هذا الصرح العلمى أنشئ سنة ١٩٦٠ لخدمة ١٤ جزيرة من بينها جمهورية ترينداد وتوباجو، وقد كانت نواة الجامعة الكلية الإمبراطورية للزراعة الاستوائية التى كانت قائمة والتى ألحقت إليها عرضا من قبل

وأضيف إليها سنة١٩٦١ كلية الهندسة ثم فى سنة ١٩٧٧م أضيفت خمس كليات أخرى فى الفنون والعلوم البحتة والعلوم الاجتماعية والتربية والقانون ليصبح عدد كليات الجامعة فى نهاية القرن العشرين سبع كليات. وليصل عدد الطلاب فى تلك الجامعة نفس الفترة حول ٥٠٠٠ طالب وطالبة.

من هنا كان لابد من إنشاء مكتبة مركزية للجامعة وربما مكتبات كليات كما سنرى فيما بعد.ولقد تطورت مكتبة الجامعة من بطن واحدة من أقدم المكتبات المتخصصة فى البلاد وهى مكتبة الكلية الإمبراطورية للزراعة الاستوائية التى تأسست سنة ١٩٢٢ والتى بلغت مجموعاتها سنة ١٩٦٠ سنة إنشاء الجامعة ٣٠,٠٠٠ مجلد متخصصة فى الزراعة. وفى سنة ١٩٧٧ زادت المجموعات وتنوعت وغطت كل مجالات المعرفة التى تدرس بالجامعة وبلغت نحو ١٦٠,٠٠٠ مجلد وفى سنة ٢٠٠٠ ارتفعت أرصدة المكتبة إلى نحو ٢٠٠,٠٠٠ مجلد وغطت الإنسانيات والعلوم الاجتماعية والزراعة والهندسة والعلوم الطبيعية والفنون واللغات والآداب. وتسكن المكتبة مبنى فخما عصريا مكونا من أربعة طوابق مكيف الهواء متوسط الموقع فى قلب الحرم الجامعى، وتصل المساحة الكلية إلى نحو ٤٧٠٠٠ قدم، ويعتبر المبنى واحدا من أكبر المبانى وأكثر حداثة فى المنطقة. والطاقة الاستيعابية تبلغ ٤٠٠ مقعدا منبثة بين الرفوف المفتوحة فى أرجاء المكتبة. وتوجد قاعات دراسة فردية وقاعات محاضرات وندوات ونسخ فى المكتبة لمن يشاء من أعضاء هيئة التدريس.

وقد تكونت فى المكتبة مجموعة بحثية خاصة بجزر الهند الغربية- على غرار مكتبة جزر الهند الغربية العامة التى سبق الحديث عنها- والتى كانت نواتها المجموعة التى أهداها إلى الجامعة قسم المعلومات باتحاد جزر الهند الغربية سنة ١٩٦٢ بعد إلغائه. ومن بين مفردات تلك المجموعة١٠٠٠ رسالة جامعية قدمها الطلاب إلى الكلية الإمبراطورية للزراعة الاستوائية وجامعة جزر الهند الغربية على التعاقب وعلى مدى خمسين سنة. وقد نمت هذه المجموعة البحثية بعد ذلك نموا واسعا عددا ونوعا وشكلا وموضوعا. وقد تم إغلاق

المجموعة التى ورثتها المكتبة عن الكلية الإمبراطورية بتصنيفها المحلى سنة ١٩٦١ وقد تم نشر فهرسها الخاص سنة ١٩٧٥ بمعونة من مركز بحوث التنمية الدولية فى كندا. ومما لاشك فيه أن هذه المجموعة من أهم المجموعات حول الزراعة الاستوائية. وتتمتع المكتبة بحق الإيداع القانونى للمطبوعات فى جزر الهند الغربية كما أنها مستودع مطبوعات الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة. اليونسكو. الفاو. وغيرها؛ وكان ذلك كله من العوامل التى أدت إلى إثراء هذه المجموعة البحثية.

وتقوم مكتبة الجامعة إلى جانب خدمة قرائها المباشرين من طلاب وأعضاء هيئة تدريس والبالغ عددهم ستة آلاف فرد من خلال إداراتها الثلاث الموضوعية العريضة، بالاشتراك فى الأنشطة المكتبية والببليوجرافية الوطنية والإقليمية. وتقوم المكتبة بدور المركز الوطنى للإعارة البينية من خلال المكتبة البريطانية، كما أنها حددت رسميا من قبل الدولة لتكون المركز الوطنى أيضا فى نظام المعلومات الزراعية الدولى (أجريس). وفى غياب الببليوجرافية الوطنية للدولة. قامت المكتبة بإعداد قوائم متفرقة بالإنتاج الفكرى الوطنى من خلال مجموعات الإيداع القانونى بالمكتبة حتى سنة ١٩٧٥، وهى السنة التى بدأت فيها المكتبة إصدار "الببليوجرافية الوطنية"، والتى يقوم أحد أمناء المكتبة بتحريرها.

والمكتبة عضو فاعل فى اتحاد مكتبات الجامعات والبحث الكاريبية والذى يتوفر على إعداد كشاف الدوريات والجرائد فى جزر الهند الغربية فى العلوم الاجتماعية، والذى تسهم المكتبة فى إعداده. كما تسهم هذه المكتبة فى مشروع التزويد التعاونى المشترك بين أربعة من المراكز هناك.

وتفتح المكتبة أبوابها للجمهور العام كما قامت المكتبة بترتيب خاص بخدمة طلاب المدارس الثانوية خلال فترة إغلاق المكتبة العامة المركزية. وتستقبل المكتبة الباحثين الزائرين الذين يقدمون أبحاثهم فى مجال الزراعة الإستوائية والدراسات الكاريبية خاصة كما تجيب على الأسئلة المرجعية التى ترد إليها من أى مكان بالبريد العادى أو الإليكترونى أو التليفون.

ومن المكتبات الأكاديمية الأخرى إلى جانب مكتبة الجامعة مكتبة كلية التربية ومكتبة معهد العلاقات الدولية ومكتبة كلية الحقوق. ومكتبة كلية التربية تفتح أبوابها إلى جانب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لجميع المدرسين فى عموم الجمهورية، وقد وصلت مجموعاتها فى سنة ٢٠٠٠ إلى نحو ٢٠،٠٠٠ مجلد، ومن بينها عينات من الكتب الدراسية.

أما معهد العلاقات الدولية فقد كان معهدا مستقلا ثم انضم إلى الجامعة وبقيت مكتبته خاصة به لم تدمج، وتعتمد فى تصنيف مجموعاتها على تصنيف مكتبة الكونجرس شأنها فى ذلك شأن المكتبة المركزية للجامعة. وملحق بهذه المكتبة مركز توثيق سوف نعالجه فيما بعد مع المكتبات المتخصصة، وقد بلغت مجموعات تلك المكتبة مع ختام القرن العشرين نحو ١٥٠٠٠ مجلد.

ومكتبة كلية القانون (كلية هو وودينج للقانون)، فقد بلغت مجموعاتها فى نفس الفترة نحوا من ٢٥٠٠٠ مجلد.

و هناك عدد آخر من المكتبات البحثية الصغيرة التابعة لمعاهد ومراكز بحوث داخل الجامعة أو حولها أو ذات ارتباط ما بالجامعة. وجل تلك المكتبات شديد التخصص سواء فى المقتنيات أو المستفيدين. وسوف نتحدث عنها بشىء من التفصيل عند حديثنا عن المكتبات المتخصصة، وأهم تلك المكتبات ريثما نعود إليها:

- وحدة بحوث الزلازل (٢٥٠٠ مجلد).
- معهد الكومنولث للتحكم البيولوجى (٤٠٠٠ مجلد).
- مركز تعليم القانون- مدرسة القانون المهنى (٣٥٠٠ مجلد).
- مركز التوثيق بمعهد البحوث الصناعية الكاريبى (٤١٠٠ مجلد).
- معهد سان جون فيانى بالدير المطل على حرم الجامعة من سلسلة الجبال الشرقية. وتصل مكتبة المعهد اللاهوتى هذا إلى نحو ١٠،٠٠٠ مجلد. و بعض المقررات فى هذا المعهد موجه لطلاب الجامعة والدرجة العلمية اللاهوتية التى يمنحها تعتمد من قبل الجامعة.

ومن الجدير بالذكر أن مجموعات بعض تلك المكتبات مسجل فى فهارس مكتبة الجامعة لاحتمال ضمها إلى مكتبة الجامعة مستقبلا.

وإلى جانب كليات المعلمين- التى تعتبر جزءا من النظام المدرسى الحكومى وسوف نعالجها هناك- هناك كليتان من الكليات العالية خارج الجامعة هما: سيبريانى للعمل التى تقدم مناهج ومقررات فى العلاقات الصناعية؛ وكلية الاتحاد الكاريبى التى تعمل بالتعاون مع جامعة أندروز فى باريين سبرينجز فى ميتشجان بالولايات المتحدة. و كلتا الكليتين بهما مكتبات قوية ولكن عدد العاملين فى كل منهما ليس كافيا.

المكتبات المدرسية فى جمهورية ترينداد و توباجو:

- تشير إحصاءات ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى أن هناك فى ترينداد وتوباجو نحو ٤٠٠,٠٠٠ تلميذ يدرسون فى المدارس المختلفة فى الدولة. وينقسم النظام المدرسى فى الجمهورية إلى أربعة مستويات على النحو الآتى:

١- المدارس الابتدائية والإعدادية ومعسكرات الشباب ومدارس ذوى الاحتياجات الخاصة؛ معوقون، صم وبكم ومكفوفون... (٥١٠ مدرسة).

٢- المدارس الثانوية الدنيا (التى حلت محل المدارس الإعدادية على غرار النظام الأمريكي) (٣٠ مدرسة).

٣- المدارس الثانوية العليا (٦٠ مدرسة). بعضها يدار من قبل الحكومة وبعضها من قبل المؤسسات الدينية بمساعدة الحكومة، ومايزال هناك عدد من تلك المدارس يتبع القطاع الخاص.

٤- المدارس الفنية والمهنية وهى على مستوى المدارس الثانوية العليا (٥١ مدرسة).

و تذكر المصادر أن كليات ومعاهد إعداد المعلمين تمثل القطاع أو المستوى الخامس وتدخل ضمن النظام المدرسى فى الدولة، وتعامل هنا ضمن المكتبات المدرسية.

- مكتبات المدارس الابتدائية: ليست هناك سياسة حكومية واضحة إزاء المكتبات

المدرسية فى المرحلة الابتدائية وليست هناك مكتبات بالمعنى الدقيق فى هذا المستوى من التعليم ولكن بالمجهودات الخاصة من قبل المدرسين وأولياء الأمور ضمن مجهود "اتحاد المدرسين وأولياء الأمور" أنشئت مكتبات صغيرة فى عدد كبير من هذه المدارس سواء على مستوى المدرسة أو على مستوى الفصول.

ولتعويض هذا النقص قامت المكتبة العامة المركزية التى عالجناها ضمن الخدمة المكتبية العامة من قبل منذ عام١٩٥٩ بتسيير سيارات الكتب لخدمة المدارس فى كل من ترينداد وتوباجو. ففى ترينداد كانت هناك نحو ١٥٠ مدرسة تنتفع من هذه الخدمة شمالا وجنوبا. أما فى توباجو فكان هناك نحو ٣٠ مدرسة ابتدائية تفيد من تلك الخدمة (دورة السيارة مرة كل١٤ يوما).

و قد قدمت مشروعات جديدة لإقامة قاعات مكتبة فى تلك المدارس، وبالفعل أقيم عدد قليل منها مع نهاية القرن، ولكن الشوط ما يزال طويلا لتغطية هذا القطاع بمكتبات دائمة فيه.

- **مكتبات المدارس الثانوية:** فى هذا المستوى من التعليم بدأت حركة جادة لإمداد المدارس الثانوية بمكتبات جديدة مع سنة ١٩٦٠ ففى تلك السنة كان هناك ١٨ مدرسة ثانوية بها قاعات مكتبية مستقلة ذات مساحة معقولة ربما كانت أكبرها ٢٠٠٠ قدم مربع وذات مبنى عصري. وبعد أن أصبح التعليم الثانوى فى الجمهورية مجانا سواء فى الثانوية الدنيا أو الثانوية العليا قامت الحكومة بإنشاء مبانٍ جديدة للمدارس وأمدت كلا منها بقاعة مكتبية كبيرة. ولكن يلاحظ الخبراء أن إنشاء المكتبات فى المدارس الثانوية يسير بخطى بطيئة. ومع نهاية سبعينات القرن العشرين قامت وزارة التعليم بتحمل مسئوليات تزويد تلك المكتبات بالكتب. ومع أوائل الثمانينات من القرن العشرين جاءت دفعة كبيرة من قبل الوزارة لتنمية هذا القطاع من المكتبات المدرسية من خلال منحة مالية سخية رصدت لهذا الغرض. فى سنة ٢٠٠٠ كان هناك٩٧ مكتبة متطورة فى هذا القطاع يعمل بها ٤٤ أمين مكتبة مؤهلا.

و كثير من المدارس الثانوية المعانة حكوميا قامت من تلقاء نفسها بتطوير مكتباتها الخاصة وإحدى هذه المدارس حصلت على وقف أعانها على بناء مكتبة رائعة. وقد استطاع عدد من تلك المدارس تعيين أمناء مكتبات مهنيين لإدارة مكتباتها وإحدى المدارس أدخلت مجموعات من المواد السمعية البصرية ليستعين بها المدرسون فى تدريسهم.

- **مكتبات الكليات الفنية وكليات المعلمين:** بعض كليات المعلمين والكليات الفنية نجحت فى تكوين مكتبات جيدة ذات مجموعات قوية ويديرها أمناء مكتبات مهنيون. وفى نهاية القرن العشرين بلغت المجموعات فى بعض كليات المعلمين ٥٠٠٠ مجلد لخدمة ٣٠٠ طالب و١٥ عضو هيئة تدريس. والوضع فى الكليات الفنية أفضل نسبيا حيث تصل المجموعات إلى ٧٥٠٠ مجلد فى بعض الكليات. ولكن الظاهرة العامة هى النقص الواضح فى القوى العاملة كما ونوعا.

- التنسيق بين المكتبات المدرسية: فى سنة ١٩٧٧م أنشئ فى المكتبة العامة المركزية "قسم المكتبات المدرسية" وذلك لتنمية وتطوير المكتبات المدرسية ودعم التعاون بينها. وقد استحدثت فى تلك السنة وظيفة أمين مكتبة رابع بحيث يكون المشرف العام على عملية التطوير والتنسيق. وقد قامت المكتبة المركزية بوضع برنامج تدريبى لإعداد الكوادر اللازمة للعمل فى المكتبات المدرسية ويساعد فى تنفيذ هذا البرنامج وورش العمل "اتحاد مكتبات ترينداد و توباجو" وقد ساهمت فيه لبعض الوقت "مدرسة علم المكتبات والمعلومات " فى جامعة غربى أونتاريو- كندا. وقد بلغ إنفاق الحكومة على قطاع المكتبات المدرسية فى الدولة سنة٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ نحو ٦٠٠,٥٠٠ دولار محلى مما يوحى بأن مستقبلا عظيما ينتظر المكتبات المدرسية.

المكتبات المتخصصة فى جمهورية ترينداد وتوباجو:

مع التطور الصناعى والتكنولوجى ومع الازدهار الاقتصادى الذى بدأ يعم البلاد مع

ستينات وسبعينات القرن العشرين أخذت المكتبات المتخصصة فى الازدهار كما وكيفا وظهرت نظم وخدمات المعلومات كما لم تظهر من قبل. و يرى الخبراء أن هذا القطاع هو أكثر قطاعات المكتبات فى الجمهورية ازدهارا وتقدما. والمكتبات المتخصصة إلى جانب المكتبات الجامعية يعمل بها من المكتبيين المؤهلين ضعف من يعملون فى المكتبات العامة والمدرسية معا.

فى سنة ١٩٦٠ كان هناك ٣٤ مكتبة متخصصة معروفة ومنظمة جيدا إلى جانب عدد آخر لم يصلنا خبره بكل تأكيد. وكان يعمل فى تلك المكتبات أمناء مؤهلون أو شبه مؤهلين وكان بعضهم يستعد لأداء إمتحان الزمالة والترخيص أمام لجان اتحاد المكتبات البريطانية المعروفة.

وفى سنة ١٩٧٢م حصر تقرير الخبيرة الكندية التى ألمحت إليها سابقا ٥١ مكتبة متخصصة من بينها ٢٣ فى إدارات حكومية أو شبه حكومية.. و فى سنة ١٩٧٦ حصرت إحدى الدراسات التى أجريت هناك ١٠٠ مكتبة متخصصة ذات مستوى تنظيمى وإدارى جيد ونصفها على الأقل ذات مستوى تنظيمى عالي. وكانت هناك من بين تلك المكتبات عشرون مكتبة يعمل بها واحد أو اثنان من أمناء المكتبات المؤهلين مع عدد من المساعدين وعلى الجانب الآخر كان هناك من بين تلك المكتبات ما يعمل به أمناء غير متفرغين أو لبعض الوقت فقط وخاصة مكتبات القطاع الخاص. و فى سنة١٩٨٦م قفز عدد المكتبات المتخصصة إلى ١٢٤ مكتبة وفى سنة٢٠٠٠م كانت هناك١٥٠ مكتبة متخصصة منتشرة فى الإدارات الحكومية والقطاع الخاص والشركات والمصانع والمؤسسات الصحفية والسفارات الأجنبية والمنظمات الدولية والإقليمية. كما كانت هناك على الأقل ثلاثة مراكز توثيق بين تلك المكتبات المتخصصة.

ومن الجدير بالذكر أن هذا النمو للمكتبات المتخصصة بصورة لم يسبق لها مثيل قد أدى بالضرورة إلى تراكم مجموعات كبيرة من مصادر المعلومات المتخصصة فى دائرة واسعة من الموضوعات. وهناك حسبما كشفت بعض الدراسات نحو خمسين موضوعا فى

مجال واحد هو الاقتصاد الاجتماعى تمت تغطيتها بصورة عميقة ومتوازنة. ويلاحظ الخبراء أن مصادر المعلومات فى تلك المكتبات المتخصصة تغطى أشكالا عدة: كتب؛ دوريات؛ ملفات قصاصات وصور؛ تقارير؛ مطبوعات حكومية وجوانب العمق والقوة نجدها فى مجالات: الاقتصاد، المالية، التخطيط، القانون، الإدارة، الطب، علاقات العمل، الإحصاء، العلوم، التكنولوجيا.

ولكن يلاحظ على المكتبات المتخصصة أنه لا يوجد تنسيق أو تعاون فيما بينها: ليس هناك تزويد تعاونى، ليس هناك فهارس محددة أو ببليوجرافيات متخصصة، ليس هناك تشاطر للمصادر من أى نوع... وعلى سبيل المثال يوجد فى الدولة سبع مكتبات قانونية فى إدارات حكومية مختلفة إلى جانب تلك المكتبات الأكاديمية القانونية بالجامعة وليس ثمة تعاون وثيق إلا بين مكتبتين قانونيتين فقط. ويقاس على هذا المثل فى مجالات أخرى كثيرة مثل: الصناعة والاقتصاد والتخطيط. وربما كان مجال الطب هو الوحيد الذى أفلت من ذات الاتجاه، وحيث تدار المكتبات الطبية الحكومية إدارة مركزية من خلال المكتبة الطبية المركزية فى بورت- أوف- سبين.

وفى سنى الوعى المكتبى فى الجمهورية وأعنى بها عقدى الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين قدمت تقارير كثيرة وتوصيات ومقترحات للتنسيق والتعاون بين المكتبات المتخصصة وخاصة فى مضمار تشاطر المصادر والتوثيق العلمي. وكان الاتجاه الغالب على تلك التوصيات والذى يمكن الأخذ به هو إنشاء شبكتين للمكتبات المتخصصة إحداهما فى العلوم والتكنولوجيا والثانية فى العلوم الاجتماعية والإنسانيات. ومن هنا تندرج كل مكتبة تحت الشبكة التى تنتمى إليها ويصبح التنسيق والتعاون ممكنا.

ومن الجدير بالذكر أن المكتبات المتخصصة القائمة حاليا فى الجمهورية تقدم خدمات الاطلاع الداخلى والإعارة الخارجية والخدمات المرجعية وخدمات التكشيف

والاستخلاص وخدمات الإحاطة الجارية، والخدمات الببليوجرافية، ومن بينها قوائم الإضافات.

و تذكر المصادر أن مبانى الكثير من المكتبات المتخصصة جيدة ومكيفة الهواء وبعضها له مبنى مخصوص (المكتبة الطبية المركزية). ولكن على الجانب الآخر هناك مكتبات قديمة تهاوت مبانيها رغم مقتنياتها القيمة مثل مكتبة البرلمان. وفى مكتبة هيئة التنمية الصناعية ضاق المكان بالمجموعات رغم أن المكان مؤجر ويمكنها الانتقال إلى مكان آخر فسيح.

فى نهاية القرن العشرين (٢٠٠٠) أنفقت الحكومة على المكتبات المتخصصة فى الوزارات والأجهزة الحكومية والأجهزة التشريعية والقضائية نحو مليون دولار محلى وجه نصف هذا المبلغ للتزويد وحده.

الإعداد المهنى لأمناء المكتبات فى جمهورية ترينداد وتوباجو:

يوجد قسم "دراسات المكتبات فى جامعة جزر الهند الغربية فى جامايكا". وهو يدرس علوم المكتبات والمعلومات على مستويين أكاديميين: دبلوم الدراسات العليا لمدة سنة واحدة؛ بكالوريوس المكتبات لمدة ثلاث سنوات. وإلى جانب هذا القسم الوطنى يذهب بعض الشبان إلى أمريكا الشمالية وخاصة الولايات المتحدة وإلى بريطانيا للحصول على مؤهلات فى علم المكتبات والمعلومات. وكان قسم المكتبات بجامعة جزر الهند الغربية قد أنشئ فى العام الجامعي ٧٠/ ١٩٧١، وقد ظل بدون دعم من الحكومة حتى ١٩٧٨، ولذلك لم يكن عليه إقبال قبل ذلك لأن الطالب كان يتحمل نفقات الدراسة ولكن بعد ذلك التاريخ ازداد الإقبال عليه. و مايزال هذا القسم هو الوحيد للتأهيل المكتبى فى كل جزر الهند الغربية الناطقة بالإنجليزية. وقد قدمت اقتراحات جديدة بتنظيم دراسة أكاديمية لمساعدى أمناء المكتبات والكتابيين.

ومن جهة أخرى يقوم اتحاد مكتبات ترينداد و توباجو بالتعاون مع قسم دراسات المكتبات ومع المكتبة العامة المركزية ومع مكتبة الجامعة بتنظيم دورات تدريبية طويلة

الأجل وقصيرة الأجل وورش عمل وندوات وحلقات بحث لأمناء المكتبات فى الجمهورية.

التجمع المهنى فى جمهورية ترينداد و توباجو:

تذكر المصادر أنه فى أربعينات القرن التاسع عشر قام مجموعة من المواطنين فى ترينداد بإنشاء اتحاد مكتبات ترينداد وذلك لشراء وتداول مواد القراءة فيما بينهم، وذلك قبل إنشاء أول مكتبة اشتراكات. وفى خمسينات القرن العشرين خلال التوسع المكتبى العظيم فى المنطقة أنشئت "نقابة موظفى المكتبة" ولكن هذه النقابة كانت ذات أهداف محدودة ولم تعمر طويلا. بيد أن الاتحاد الحقيقى لم ينشأ إلا سنة ١٩٦٠ تحت اسم "اتحاد مكتبات ترينداد وتوباجو" من أجل تحقيق أهداف مثيلة لأهداف الاتحادات الأجنبية. وعضويته مفتوحة لكل العاملين فى الحقل مؤهلين وغير مؤهلين، بل وأيضا لكل من يعمل على تحقيق أهداف الإتحاد ويساعده على التقدم.

ولتحقيق أهداف الاتحاد أقحم الإتحاد نفسه فى الإدارات والأجهزة الحكومية التى لها علاقة بالتخطيط للمكتبات وتطويرها وعمل معها يدا بيد فى عمليات التخطيط ورسم السياسة وذلك منذ الستينيات وهو ممثل الآن فى اللجان التى تدير المكتبات العامة فى البلاد. ويقوم الاتحاد ولو بطريقة غير منتظمة بعقد الندوات والمؤتمرات وحلقات البحث. وكان للاتحاد بالتعاون مع اتحاد مكتبات جامايكا الفضل فى تأسيس قسم دراسات المكتبات فى جامعة جزر الهند الغربية فى جامايكا. وقد يكون من المفيد فى هذا الصدد الإشارة إلى "اتحاد المكتبات الجامعية والبحثية الكاريبية" التى أسست سنة ١٩٦٩ والذى كان لاتحاد مكتبات ترينداد وتوباجو يد فى تأسيسه، والذى تعتبر المكتبات الجامعية والبحثية فى الجمهورية أعضاء فيه. ومن الطريف أن هذا الاتحاد فى مطلع الثمانينات قد وسع نطاق العضوية فيه ليشمل جميع أنواع المكتبات فى جزر الهند الغربية، وبالتالى انضمت إليه معظم المكتبات فى ترينداد و توباجو.

الببليوجرافية الوطنية لترينداد و توباجو:

تعتبر الببليوجرافية الوطنية لجمهورية ترينـداد وتوباجـو مـن أهـم ثمـرات التعـاون بين المكتبة العامة المركزية ومكتبة جامعة جزر الهند الغربية فى البلاد. وكانت هاتان المكتبتان من قبل تنشران قوائم ببليوجرافية بالإضافات وكتب الإيداع. ويتم تشكيل مجلس إعـداد وتحريـر الببليوجرافيـة الوطنيـة من قبل الحكومة. ومجلس التحرير يضم ممثلين عن المكتبات المساهمة واتحاد مكتبات ترينداد وتوباجو إلى جانب عدد من الرسميين ذوى الاهتمام.

المصادر:

1-Gordan. Alma. Trinidad and Tobago.- in.- Encyclopedia of Library and Information Science.- New York: Marcel Dekker,1981.Vol.31, 33.

2- Gordan. Alma and Barbara Commissiong. Trinidad and Tobago.- in.- World Encyclopedia of library and Information Services.- Chicago: A.L.A,1993.

3- Mayami- Smgranes, Hector. Caribbean.- in.- Encylopedia of Library History.- New York and London: Garland Publishing, 1994.

4- Paton,William B. Report on the Library Service of Trinidad and Tobago.-1959.

5- Savage, Ernest A. the Libraries of Bermuda. the Bahamas,the British West Indies, British Guiana, British Hondoras. Puerto Rico and the American Virgin Islands: a Report to the Carnegie Corporation of New York.- London: Library Association,1934.

6- World Alamanc and Book of Facts.. New York: World Almanac Book,2005

تشاد، المكتبات فى
Chad, libraries in

تقع جمهورية تشاد في وسط غربي إفريقيا وتحدها من الشمال ليبيا ومن الشرق السودان ومن الجنوب جمهورية إفريقيا الوسطي ومن الغرب الكاميرون ونيجيريا والنيجر. والمساحة الكلية ١،٦٧٩،٠٠٠ كيلو متر مربع وعدد السكان في سنة ٢٠٠٥ ٩،٥٣٨،٥٤٤ نسمة ساعة كتابة هذا البحث والكثافة السكانية ٨ سكان في كل كيلو متر مربع. ويتوزع السكان علي ٢٠٠ جماعة عرقية أكبرها العرب في الشمال والسارا في الجنوب. واللغات الرئيسية الفرنسية والعربية (وكلتاهما رسميتان)، لغة سارا إلي جانب ١٢٠ لغة ولهجة أخري في البلاد. والدين الرئيس الإسلام ٥١٪ تليه المسيحية ٣٥ ٪ والعاصمة هي نجامينا (٧٩٧٠٠٠ نسمة).

ونظام الحكم جمهوري وتتألف البلاد من ١٤ ولاية، والمحاصيل الزراعية الأساسية: القطن؛ الفول؛ الأرز؛ البطاطس؛ والمصادر الطبيعية هي: البترول، اليورانيوم، الكاولين، الأسماك، النترون، والصناعات الرئيسية: المنسوجات القطنية، تعبئة اللحوم، البيرة، كربونات الصوديوم، الصابون، السجائر، مواد البناء، والعملة هي الفرنك التشادي.

وتذكر المصادر أن تشاد كانت مهد الثقافات الباليوليثية والنيوليثية قبل تكون الصحراء الكبري، وقد تعاقبت علي حكم تشاد عدة حكومات وتجار رقيق عرب إلي أن احتلتها فرنسا سنة ١٩٠٠ وقد نالت استقلالها في ١١ من أغسطس سنة ١٩٦٠، وقد قاد مسلمو الشمال عدة ثورات وانتفاضات ضد المسيحيين وسكان الجنوب، وقد دخلت القوات الليبية تشاد بناء علي طلب الحكومة الموالدة لـ ليبيا في ديسمبر ١٩٨٠ ولكنها انسحبت من البلاد بعد أقل من عام في نوفمبر ١٩٨١. وقد أرسلت فرنسا نحو ٣٠٠٠ عسكري لمساعدة حبري ضد الثورة الموالية لـ ليبيا.

وقد اتفقت ليبيا وفرنسا علي الانسحاب المتزامن من تشاد في سبتمبر ١٩٨٤ ولكن القوات الليبية ظلت في شمال البلاد حتى مارس ١٩٨٧، حين قاومتهم القوات التشادية وطردتهم. في ديسمبر ١٩٩٠ تمت الإطاحة بالرئيس حسين حبري علي يد حركة الخلاص الوطنية المؤيدة من ليبيا.

وفي الثالث من فبراير ١٩٩٤م رفضت محكمة العدل الدولية الدعوي الليبية في أحقيتها في قطاع أوزو الغني بالمعادن علي الحدود مع تشاد.

وطبقا للدستور الجديد في تشاد والذي تمت الموافقة عليه في مارس ١٩٩٦ تعددت الأحزاب وأجريت الانتخابات الرئاسية في يونية ويولية من نفس السنة وقد بدا تدفق زيت البترول في البلاد بصورة اقتصادية في ١٥ من يولية ٢٠٠٣م عبر خط أنابيب طوله ٦٦٥ ميل يخترق الكاميرون للتصدير لأن تشاد دولة مغلقة.

ونظرا لضعف المستوي الاقتصادي للدولة وعدم الاستقرار وانخفاض نسبة المتعلمين بها فإن الحركة المكتبية بها شديدة الضعف، وليس في الدولة مكتبة وطنية، وإنما فقط يمكننا الحديث عن المكتبات الجامعية والمكتبات العامة والمكتبات المتخصصة.

المكتبات الجامعية في تشاد

أسست جامعة تشاد سنة ١٩٧١، وفي نفس السنة افتتحت مكتبة الجامعة مع الجامعة في نجامينا العاصمة وتتكون المكتبة من ثلاث مجموعات: المكتبة الرئيسية للجامعة والتي لا تربو مجموعاتها في سنة ٢٠٠٥م عن ٢٥٠٠٠ مجلد و ٥٠ دورية جارية؛ مكتبة معهد العلوم في فارشا والتي لا تربو مجموعاتها عن ٣٠٠٠ مجلد متخصصة في علوم الفيزياء والأحياء ولا توجد بها دوريات؛ مكتبة معهد تربية الحيوانات وفيها ١٠٠٠ مجلد وعشرون دورية.

المكتبات العامة في تشاد

لا يسمح وضع تشاد بالحديث عن نظام أو شبكة للمكتبات العامة هناك ولكن هناك مكتبات عامة في المدن الرئيسية ذات مستوي شديد التواضع وهي ذات تبعيات مختلفة حيث توجد مراكز ثقافية في كل من: أبيشيه، عم تيمان، عاطي، بلتين، دوبا، فيانجا، أم حجر، وفي هذه المراكز نجد بذور أو تقاوي مكتبات عامة فالمجموعات محدودة العدد، ١٠٠٠- ٣٠٠٠ مجلد والمكان غير ملائم والخدمة إطلاع داخلي فقط في الأغم الأغلب وعدد القراء يعد علي أصابع اليد الواحدة ومن جهة أخري حملت البعثات التبشيرية المسيحية معها مجموعات من الكتب الثقافية. وأنشأت بها نحو ٣٠ مكتبة عامة في أنحاء متفرقة من البلاد. وربما كانت هناك خمس مكتبات عامة تستحق أن نتوقف أمامها: مكتبة البلدية في صرح؛ مكتبة موندو التي أسسها التحالف الفرنسي؛ مكتبة المركز الثقافي

الأمريكي (مكتبة ثنائية اللغة: إنجليزي- فرنسي)؛ مكتبة المركز الثقافي الليبي (ذات المجموعات العربية)، مكتبة المركز الثقافي الفرنسي (أكبر المكتبات الموجودة في كل تشاد) وتصل مجموعاتها اليوم إلي نحو ٣٠.٠٠٠ مجلد بمعدل ١٠.٠٠٠ إستعارة شهريا في السنوات الأخيرة، وهذه المكتبة موجودة في العاصمة ومما يجدر ذكره أن المركزالثقافي الفرنسي يقدم مجموعة متنوعة من الأفلام.

المكتبات المتخصصة في تشاد:

نظرا لقلة أجهزة الدولة ومؤسساتها وبساطة تلك الأجهزة فإن الأمر لم يستلزم تأسيس عدد كبير من المكتبات المتخصصة ومن أمثلة المكتبات المتخصصة مكتبة المعهد الوطني للعلوم الإنسانية.

لقد أسس هذا المعهد كمركز أبحاث أساسا سنة ١٩٦١، وقد بلغ حجم مجموعة الكتب فيه سنة ٢٠٠٤م نحو ٥٠٠٠ مجلد كتب و ٥٠٠٠ بحث تغطي مجالات العرقيات، الآثار، الجغرافيا، التاريخ، اللغات الخاصة بجمهورية تشاد، وهناك أيضا من المكتبات المتخصصة المكتبة الإفريقية، والتشادية في أرشيدوقية نجامينا وهي تغطي نفس المجالات السابقة ولكن علي نطاق أوسع.

وهناك أيضا مكتبة مكتب البحث العلمي والتكنولوجي فيما وراء البحار والتي وصلت مجموعاتها إلي نحو ٥٠٠٠ كتاب و ١٠٠ دورية جارية و ٧١٣ مخطوطة و ٢٥٠ خريطة.

وهناك أيضا من المكتبات المتخصصة مكتبة " مركز الدراسة والتكوين للتنمية والتطوير"، "مكتبة مركز التوثيق التربوي"، الذي أسس ١٩٦٢ والذي تدور مجموعاته اليوم حول ٦٠٠٠ مجلد، باللغتين العربية والفرنسية، مكتبة معهد تربية الحيوان والعلوم البيطرية لبلدان المناطق الاستوائية في فارشا، مكتبة المستشفي المركزي، مكتبة معمل البحوث البيطرية والحيوانية.

المصادر

1 – Mc Hugh, Neil. Chad. In.. world Encyclopedia of Library and Information Services- 3rd ed. Chicago: A.L.A., 1993.

2- World Almanac.- New York: World Almanac Books, 2005.

تشاطر المصادر فى المكتبات

Resource Sharing in Libraries

قد يطلق البعض عليها مصطلح اقتسام المصادر، وقد يطلق عليها البعض الآخر مصطلح الاشتراك أو المشاركة أو الشراكة فى المصادر، والمصادر فى عرف هذه الدراسة تعنى أى شىء أو اى شخص أو أى عمل أو أى إجراء يرجع إليه المرء للمساعدة وقت الحاجة وعندما يستخدم مصطلح "مصدر" وحده فإنه لا يعنى بالضرورة التبادلية، فى حين أن مصطلح " تشاطر" أو أيا من مترادفاته المذكورة بعاليه يعنى التبادلية، وإشراك الآخرين فى شىء مملوك لصالح الجميع، ومن هذا المنطلق فإن مصطلح " تشاطر المصادر" فى جوانبه الإيجابية يعنى التبادلية والاشتراك بحيث يكون لدى كل عضو شىء نافع يسهم به ويقدمه للآخرين ويكون راغبا وقادرا على إتاحته لهم عند حاجتهم له.

وتشاطر المصادر يشير إلى عملية مكتبية بمقتضاها يمكن أن تكون وظائف المكتبة الواحدة متاحة لعدد آخر من المكتبات، والهدف من وراء ذلك هو إحداث أثر إيجابى مشترك على :

١ - مستخدم المكتبة بحيث يتمكن من الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المصادر والمواد والخدمات.

٢ - ميزانية المكتبة بحيث تقدم أحسن خدمة ممكنة بأقل تكاليف متاحة، وزيادة الخدمات بالحد الأدنى من النفقات، والقيام بالعمليات بتكلفة أقل مما لو قامت بها المكتبة وحدها.

هذه الأهداف يجب تحقيقها دون أية أضرار أو إخلال بالرسالة والوظيفة التى تسعى إليها المكتبات المشاركة رغم اعترافنا بأن طرق العمل والتنفيذ قد يجرى تعديلها وتغييرها، كما أن نفس الأهداف يمكن تحقيقها مع شىء من تغيير عادات المستفيدين.

لقد قيل إن الدافع الاساسى لتشاطر المصادر فى المكتبات هو التضخم الذى اجتاح

العالم فى العقود الأخيرة وتخفيض ميزانيات المكتبات، ولكن ذلك لم يكن السبب الوحيد فى الاتجاه نحو المشاطرة، وإنما ربما كان من العوامل الضاغطة للتفكير فى المشكلة والفرص المتاحة، إن المدخل الوحيد للمشاطرة هو أن تكون هناك مصادر للتشاطر والرغبة فى تشاطرها وأن تكون هناك خطة لإنجاز عملية المشاطرة، وإلا فإن المفهوم سوف يكون مفرغا من معناه طالما أن المساعدة لن تقدم عندما تكون هناك حاجة إليها.

إن من يطلع على الإنتاج الفكرى الصادر حول " تشاطر المصادر" سيجد أن هناك مفاهيم عديدة لهذه العملية وأن هناك مدى واسع لأنشطة تشاطر المصادر قد تضم كافة وظائف المكتبة، وتشاطر المصادر ليس معناه هو أن المكتبة تعطى وتستقبل قطعة منها وحسب بل أيضا تكون المكتبة مسئولة عن كيفية تشاطر تلك القطعة وكيف يتم توزيعها والمصادر التى يتم تشاطرها كما ألمحت، قد تكون اشياء مادية أو أشياءمعنوية أو أشخاصا أو أرصدة وتشمل بالتالى: المواد المكتبية، سجلات المكتبة، خبرة العاملين فى المكتبة، الأجهزة الموجودة فى المكتبة كالحاسبات وغيرها.

وسوف أورد هنا تعريفين أحدهما أمريكى والآخر بريطانى لتشاطر المصادر مما قد يقدم صورة أوضح وفكرة أجلى حول مفهوم التشاطر.

يقول الن كنت " الأمريكي": إن تشاطر المصادر يشير إلى نوع من العمليات بمقتضاه تتم استفادة مجموعة من المكتبات من وظائف إحداها الأخري، والأهداف المبتغاة من وراء ذلك هو تقديم أثر إيجابى على مستخدم المكتبة بحيث يتمكن من الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المواد المكتبية أو الخدمات المكتبية، وكذلك تقديم أثر إيجابى على ميزانية المكتبة بحيث تقدم أحسن خدمة ممكنة بأقل تكاليف متاحة وزيادة خدمات المكتبة بالحد الأدنى من النفقات مما لو قامت بها لوحدها.

ويقول فيليب سيويل" البريطاني": "إن تشاطر المصادر فيما يبدو ليس إلا مصطلحا جديدا للمفهوم السائد للتعاون المكتبي، حقا إن كثيرا من الأنشطة موجود فى الحالتين

ولكن هناك اختلافًا واضحًا فى المدخل إلى كل منهما، فالمصطلح الأسبق(التعاون المكتبي)يأخذ وجود المكتبات كقضية مسلم بها ويصف كيف يمكنها تحقيق أهدافها بطريقة أفضل بالعمل معا، أما المصطلح الجديد (تشاطر المصادر) فإنه فيما يبدو يفترض سلسلة من المصادر المادية الفيزيقية والفكرية والمعنوية فى جانب، وهيئة أو مجموعة من الناس فى الجانب الآخر، كما يغطى الأنشطة الداخلة فى تنظيم كل جانب فى مجموعة من العلاقات المتعاظمة لسد احتياجات الأخري".

ومن الواضح أن التعريف الثاني يركز بصفة خاصة على أن تشاطر المصادر ليس هدفا فى ذاته وإنما مجرد وسيلة لتحسين الخدمات للمستفيدين من المعلومات.

إن الحاجة إلى تشاطر المصادر فى نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين جاءت نتيجة ثلاثة اتجاهات :

١- الزيادة المفرطة فى جميع أشكال الإنتاج الفكري.

٢- ازدياد اعتماد المجتمع المعاصر على المعلومات فى جميع جوانب الحياة للأداء الفعال.

٣- التضخم فى أسعار وتكاليف المواد المكتبية، وفى نفس الوقت تقدم تكنولوجيا الاتصال، مما جعل تشاطر المصادر أمرا محتوما وممكنا ميسورا بصورة اقتصادية.

أنشطة تشاطر المصادر:

لعل أقدم وجوه تشاطر المصادر وأوسعها انتشارا هى تقديم المواد المكتبية وإتاحتها للآخرين فيما يعرف أساسا بالإعارة البينية أو تسهيل الإعارة والاطلاع لمنسوبى المكتبات المتشاطرة، وربما تكون الإعارة البينية قد مورست بصورة أو بأخرى على مر العقود ولكنها اتخذت شكل الظاهرة المكتبية وتوسعت توسعا عظيما فى دول الغرب مع منتصف خمسينات القرن العشرين، ويرى الخبراء الثقات أن الإعارة البينية تنطوى على بعض نقاط الضعف فهى لا تحقق الحد الأقصى من الاستفادة إلا إذا كانت مصحوبة باتفاقات وترتيبات للتزويد التعاوني، كما أنها تتطلب وجود فهرس موحد أو وسيلة ما للدخول إلى فهارس المكتبات المشتركة فى الإعارة البينية، ومن جهة أخرى فإنها تستهلك وقت

موظفى المكتبة فى فحص وترتيب وتلبية طلبات الإعارة البينية، كذلك فإن الإعارة البينية قد تتضارب مع التزامات المكتبة إزاء قرائها الأصليين، وفى المنظومات المكتبية الكبيرة اللامركزية وصل الحال لدرجة فرض عقوبات وقيود على المكتبات الغنية بمقتنياتها لتأخرها أو عجزها عن تلبية طلبات المكتبات الأخرى، والمحصلة النهائية لنقاط الضعف تلك هى معدلات أداء غير مرضية أو منخفضة، تأخير فى تنفيذ الطلبات، تكاليف عالية، فقدان الثقة أو انخفاض معدل الثقة.

ومن البدائل المطروحة تكوين مجموعة مواد مكتبية مركزية تخصص لأغراض الإعارة البينية مع المكتبات على نحو ما نجده فى بريطانيا، حيث تركز ٧٥٪ من عمليات الإعارة البينية من خلال " قسم الإعارة فى المكتبة البريطانية" ،ومثل هذا البديل يتجنب كثيرا من نقاط الضعف سابقة الذكر والموجودة فى النظام اللامركزي، وينتج عنه عادة أداء أفضل وأكثر فاعلية فى تقديم مواد الإعارة البينية بيد أن بعض الثقات يذكرون أن هذا المدخل قد يكون مكلفا بعض الشىء ويحتاج لأرصدة مالية عالية، إلا أن موريس لاين يؤكد على أن الإنفاقات الكبيرة على المجموعات المركزية المخصصة للإعارة البينية لها مبرراتها:

"لو أن حجم الحاجة كان كبيرا بما فيه الكفاية وينتج عنه تخفيض تكلفة الوحدة الواحدة، فعلى الأقل فإن ١٠٥٠٠،٠٠٠ طلب سنويا يجب أن ترد إلى المكتبة حتى تجعل النظام المبنى على مجموعة مركزية شاملة مسألة اقتصادية أكثر من النظام التعاونى اللامركزي، على الرغم من أننا قد بنينا حساباتنا على طلبات أقل من الرقم المذكور، من منطلق أن الخدمة الجيدة تستحق ما يدفع فيها، إن هذا العمل هو تشاطر حقيقى للمصادر".

وثمة وسيلة أخرى لتسهيل الوصول إلى المواد من خلال تشاطر المصادر وهى إحالة القراء أنفسهم إلى مجموعات تلبى احتياجاتهم من المعلومات، ولكن فى هذه الحالة لابد من وجود فهارس موحدة أو أدلة إلى المجموعات الأخري، ومن بين الأنشطة الأخرى الداخلة فى تشاطر المواد المكتبية تدبير وسائل لنقل وتوصيل المواد من مكتبة إلى أخرى والتكشيف التعاونى والاستخلاص التعاونى وربما الترجمة التعاونية لبعض المواد وتقديم

خدمات الخط المباشر للمساعدة فى الاستفادة من المجموعات الموجودة فى مكتبات التشاطر.

إن تشاطر المواد يقتضى يقينا وجود سياسات تزويد تعاونية داخل مجموعة مكتبات التشاطر وهى ملمح أساسى من ملامح ترتيبات واتفاقات تشاطر المصادر، وفى بعض الأحوال قد يتطلب الأمر البدء بتحليل مواطن القوة والضعف فى مجموعات المكتبات المتشاطرة وبالتالى تبنى سياسات التزويد التعاونى على أساس نتائج هذا التحليل والنموذج فى هذه الحالة يأتينا من " مجموعة مكتبات البحث"، وفى أحوال أخرى يتم تنسيق التزويد على أساس موضوعى على نحو ما نصادفه فى " نظم المكتبات البريطانية الإقليمية" التى تمول ترتيبات التزويد التعاونى لضمان التغطية الكافية للمواد المكتبية، ويرى بعض الخبراء أن مثل هذه الترتيبات قد تتصارع مع الالتزام الأساسى للمكتبة إزاء قرائها الأصليين، ذلك أنها كى تفى بالتزاماتها فى سياسة تشاطر المصادر فإن المكتبة قد تقوم بشراء بعض المواد قليلة الأهمية بالنسبة لقرائها الأصليين بأموال ما كان أجدرها أن تنفق على مواد هم فى مسيس الحاجة إليها، ومن هنا لا نستغرب أن تمر برامج التزويد التعاونى بمطبات وأزمات، ومن نوافل القول أن نذكر بأن التزويد التعاونى والاستبعاد التعاونى يعتمدان بالدرجة الأولى على وجود قوائم وفهارس موحدة بنفس القدر الذى تعتمد عليه الإعارة البينية، إن الاستبعاد التعاونى يحتاج هو الآخر إلى تنسيق بين المكتبات المتشاطرة بحيث إن ما يستبعد من مكتبة يبقى فى مكتبة أخري، كما يمكن الإبقاء على نسخة واحدة من العمل فى مجموعة المكتبات المتشاطرة وعدد من النسخ فى مكتبة واحدة فقط لتأمين كثافة الاستخدام.

ومن الجوانب الأخرى فى تشاطر المواد المكتبية وتأمين التنمية السليمة للمجموعات: التخزين التعاونى للمواد الأقل استخداما أو النادرة الاستعمال أو عديمة الاستعمال، وكذلك التجليد والصيانة والترميم التعاونية. وهذه الجوانب جميعا تحتاج إلى تنسيق وإجراءات تعاونية شأنها فى ذلك شأن التزويد التعاونى والاستبعاد التعاونى، كما أنها هى الأخرى لها مشاكلها ولكننا على يقين من أن أزمة الحفظ الخانقة سوف تضطر المكتبات إلى الالتفات إليها كجانب هام من جوانب تشاطر المواد.

إن تشاطر المواد قد يقتضى منا قبل أن نقرر ما هى المواد التى نتشاطرها أن نحدد المواد التى لا يجب أن تدخل فى التشاطر ذلك أن الخبراء الثقات قد وضعوا أيدينا على بعض فئات المواد التى يجب ألا تدخل فى برنامج التشاطر ومن بينها المواد التى يحتاجها قراء المكتبة باستمرار، وبالتالى يجب أن تظل داخل المكتبة كى يجدها القراء حال حاجتهم إليها. إن المواد التى تتاح للتشاطر هى تلك التى لا تستعمل بكثافة داخل المكتبة وكذلك المواد متعددة النسخ، ويرى الخبراء الثقات أيضا أن الكتب المرجعية والمواد النادرة يجب أن نناى بها عن أن تكون محلا للتشاطر، إن قضية المواد التى يحتاجها القراء الأصليون باستمرار تثير سؤالين هامين أولهما: ما هو معيار الحاجة المستمرة إلى مصدر من المصادر؟ وثانيهما: لماذا نشترى المواد التى ليس عليها طلب مستمر فى مكتبتنا؟

ولبحث إجابة السؤال الأول نجد وجهات نظر متفاوتة لم تتفق إلا على طرفى النقيض فالكتاب الذى يستعمل يوميا داخل المكتبة لا ينبغى تشاطره مع المكتبات الأخرى والكتاب الذى لا يستعمل إلا مرة واحدة كل خمس سنوات يمكن تشاطره مع المكتبات الأخرى، وبين هذين الطرفين ثمة آراء أخرى.

ولبحث إجابة السؤال الثانى فإن على المرء أن يرجع إلى سياسة التزويد فى الماضى وخاصة فى المكتبات المتخصصة التى كان عليها أن تقتنى كل شىء داخل تخصصها بصرف النظر عن إمكانية استخدامه أو عدم استخدامه وبصرف النظر عن حجم ذلك الاستخدام، وكذلك الحال بالنسبة لجميع أنواع المكتبات فى الماضى والتى كانت تجد المال ولا تجد ما تشتريه به فكانت تشترى كل شىء مهما كان، ومن جانب آخر هناك الممارسات الخاطئة فى عملية التزويد التى تؤدى إلى وجود مواد بدون قراء وقراء بدون مواد.

إن تشاطر المواد هى العملية المحورية فى نشاطات التشاطر كلها لأنها تنطوى على انتقال مواد مملوكة من موقع إلى موقع، مما يجعلها غير متاحة محليا خلال الفترة أو الفترات التى تكون فيها فى المكان الآخر قيد الاستعمال، وتشاطر المواد مسألة محورية أيضا لأنها

مقياس هام ودليل على الاستخدام الفعال (أو عدم الاستخدام) لمواد بعينها، إن المكتبات تتعرض للنقد الشديد إذا لجأت لمعايير غير "الاقتصاد التقليدي"، وأعنى به مدى الاستخدام كمعيار وحيد للحكم على الكتاب، فى اتخاذ قرارات الشراء والاقتناء.

إن من بين جوانب التشاطر "الإتاحة الببليوجرافية"، بمعنى أن تقوم إحدى المكتبات المتشاطرة بفهرسة وتصنيف مادة معينة وتتيح التسجيلة الببليوجرافية للنقل أو التحميل إلى فهارس المكتبات الأخرى. وهو أمر مختلف عن الفهرسة المشتركة. كذلك يدخل فى باب الإتاحة الببليوجرافية تسهيل دخول قراء المكتبات المتشاطرة إلى الفهارس ومعرفة ماذا تقتنى تلك المكتبات. وفى هذه الحالة فإننا ندخل إلى باب الخدمات أو إلى باب العمليات فقط ولا نقصد أن تتنقل المواد إلى مواقع أخرى. والتشاطر فى هذا المعنى يقصد به السماح لقراء المكتبات الأخرى بالإفادة من الأدوات الببليوجرافية وهى مسألة أساسية لازمة لتشاطر المواد نفسها.

ويعد تحديد المادة المطلوب تشاطرها ومكان وجودها، لابد من التأكد من أنها موجودة بالفعل ومتاحة للتشاطر أو أنها غير مسموح بتشاطرها أو أنها موجودة تحت التشاطر فى مكان آخر.

ولعل الخطوة الأخيرة فى تشاطر المواد هى نقل المادة المطلوبة للتشاطر من المكتبة صاحبتها إلى المكتبة صاحبة الحاجة إليها، ومن هنا تقتضى أساسيات التشاطر وضع إجراءات راسخة لعمليات تسليم المواد وتأمين إعادتها فى أوقات محددة.

ولو أننا أردنا لعملية تشاطر المصادر أن تكلل بالنجاح فإن كافة الخطوات يجب أن تتم بدقة وسرعة حتى يجد المستفيد المواد المطلوبة لديه قبل أن تتبخر الرغبة فيها. وهنا يصبح استخدام التكنولوجيا أمرا حيويًا.

إن من جوانب تشاطر المصادر التى قد لا تبدو على السطح تشاطر خبرات العاملين فى المكتبات كأن ينتقل مفهرس أو مصنف ممتاز لينقل خبرته إلى موظفى المكتبات الأخرى المتشاطرة أو ينظم لهم دورات تدريبية أو يحل لهم مشكلات مستعصية عليهم. وربما يقضى إخصائى المراجع جزءا من وقته فى مكتبات التشاطر خارج مكتبته الأم. كذلك يدخل فى

باب التشاطر تقديم الاستشارات والمعلومات الإدارية والفنية ونقل الحلول من مكتبة لمشاكل موجودة فى مكتبة أخرى من مكتبات التشاطر.

تنظيم وإدارة برامج التشاطر:

يمكن أن يتم تشاطر المصادر على أى مستوى من المستويات: الدولى والإقليمى والمحلى كما يمكن تنظيمه وترتيبه بعدة طرق. وعلى سبيل المثال على المستوى الدولى أدى تعاون اليونسكو مع الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها فى سبعينات القرن العشرين إلى قيام برنامجين يكمل كل منهما الآخر وبعد ذلك أدمجا معا فى واحد، وهما برنامج يونيسست الذى كان يركز على تأسيس نظام دولى للمعلومات العلمية وبرنامج ناتيس الذى يحدد البنية الأساسية المطلوبة لكى تقوم المكتبات ومراكز المعلومات بدور فعال فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. وكان الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها يدير بعض البرامج العظمى من بينها برنامج "الضبط الببليوجرافى العالمى" الذى كان يسعى إلى إتاحة البيانات الببليوجرافية الأساسية لكل المطبوعات الصادرة فى جميع دول العالم؛ كما كان من بينها برنامج "الإتاحة الدولية للمطبوعات" الذى كان يهدف إلى تحسين سبل الوصول إلى المطبوعات على كافة المستويات بما فى ذلك أحدث المطبوعات والحفاظ على النسخ الأخيرة. وهذا البرنامج قام على مبدأ أن كل دولة يجب أن تكون قادرة على إتاحة الوصول إلى مطبوعاتها. ولو أن هذين البرنامجين تما على ما يرام لكان لهما أثر عظيم فى تشاطر المصادر ولكن الجهود للأسف تبعثرت فى الاتجاهين.

وعلى المستوى الوطنى عرضنا من قبل لتجربة المملكة المتحدة فيما يتعلق بقسم الإعارة فى المكتبة البريطانية. وفى الولايات المتحدة تعثر مشروع "المركز الوطنى للدوريات" لسبب عدم الاتفاق بين أمناء المكتبات على كيفية إدارته وبسبب الإدارة الذاتية الموجودة فى كل ولاية وأيضا بسبب عدم وجود تمويل فيدرالى. ومن المعروف أن تشاطر المصادر فى الولايات المتحدة يتسم بالشبكات الممولة ذاتيا مثل " شبكة معلومات مكتبات البحث" وشبكة "مركز مكتبات الخط المباشر"، وإلى جانب ذلك هناك شبكات على مستوى ولاية واحدة مثل "شبكة مكتبات واشنطون" وشبكة "تبادل الاتصالات بين مكتبات

منيسوتا". بل إن هناك من الشبكات ما قام على أساس تشاطر المصادر فى مدينة واحدة مثل "منظمة التبادل داخل شيفيلد" فى المملكة المتحدة.

وفى الدول النامية قد تكون الحاجة إلى تشاطر المصادر أكثر إلحاحا ولكن الافتقار إلى المصادر التى يتم تشاطرها هو العقبة الكئود أمام قيام برامج التشاطر. وقد أثبتت التجربة أن التقدم العظيم فى تشاطر المصادر قد يبدأ من تبادل قوائم الإضافات البسيطة وتجميع ببليوجرافيات المصادر بطريقة تعاونية وقد يتطور إلى إعداد الفهارس الموحدة والقوائم الموحدة، ثم يؤدى إلى الإعارة البينية التى قد تقتصر فى البداية على محاولات موضوعية محددة ثم تصبح شاملة بعد ذلك كما فى تجربة (المؤتمر الدائم لمكتبات الجامعات الإفريقية) التى حاولت أن تكون شاملة فى وظائفها وتغطيتها الموضوعية.

إن الترتيبات بين الأطراف المشتركة فى برنامج تشاطر المصادر يمكن تصنيفها كما تصنف الشبكات: النجمة، الطبقية، الموزعة. ولو أن معظم أرصدة البرنامج أنفقت على مركز واحد كبير أو عدد قليل من المراكز الكبرى، ففى هذه الحالة نكون أمام شبكة مركزية كبرى أو شبكة "نجمة". ولو أن طلبات المعلومات كان عليها أن تمر من خلال مراحل معينة على سبيل المثال من خلال مركز إقليمى، وإذا لم يفلح فمن خلال مكتبة الولاية الكبرى، فإذا فشلت فمن خلال المكتبة الوطنية. هنا تكون أمام شبكة طبقية. أما الشبكة الموزعة فإنها تعنى أن كل الأطراف الشركاء الداخلين فيها هى على قدم المساواة. وهذا الصنف الأخير من الشبكات هو الأكثر فاعلية، وذلك بفضل وسائل الاتصال الحديثة والحاسبات الآلية المتقدمة إلا أن المسألة ما تزال تحتاج إلى تنظيم دقيق لتكون الشبكة أكثر نجاحا وأعمق أداءً.

وهناك على الجانب الآخر مجموعة من الاتفاقات أو التعاقدات الأساسية التى لابد من توقيعها بين المكتبات الداخلة فى التشاطر قبل قيام النظام. وأول هذه الاتفاقات هى الاتفاق على تشاطر المواد المملوكة والجارية لأطراف التشاطر، بمعنى السماح بالوصول إلى المقتنيات بين أطراف النظام، ولابد أن يسجل هنا البروتوكول والقيود والأولويات بدقة فى التعبير والتفكير. ولابد للاتفاق من أن ينص على وجود إدارة مشكلة تشاطر

المصادر ولكنها إدارة لا تتعارض ولا تعوق الأهداف التى تسعى المكتبات المتشاطرة إلى تحقيقها. ولابد أن تقوم عملية التمويل على التزام طويل الأجل حتى يأخذ النظام فرصته فى النمو والتوسع. وينبغى للاتفاق المالى أن يسمح لأى مكتبة فردية بالانسحاب من النظام ولكن بشرط ألا تتسبب بأى حال من الأحوال فى الإضرار أو الإخلال بالشبكة. وثانى هذه الاتفاقات يجب أن ينصب على سياسة التزويد، وذلك لضمان تدفق المواد الجديدة وتنمية المقتنيات ولتجنب التكرار غير المطلوب والتوسع غير المثمر باعتراف الأطراف المتشاطرة. وثالث تلك الاتفاقات يجب أن يدور حول الضبط الببليوجرافى لمواد التشاطر وأحسن السبل إلى ذلك هو توحيد المعايير والممارسات بحيث تكون هناك فرصة لقراء المكتبات المتعاونة للوصول إلى فهارس المكتبات الداخلة فى الاتفاق. وإذا لم يكن توحيد المعايير والمواصفات ممكنا فإن السبيل الأخرى هى تدريب المستفيدين من مكتبات التشاطر و/ أو موظفى مكتبات التشاطر على الدخول إلى فهارس المكتبات الأخرى المختلفة والإفادة منها. ورابع تلك الاتفاقات هو تحديد فترات الإعارة البينية وتجديد الإعارة وإجراءات رد الكتب المعارة والتعويض فى حالة ضياع وفقد المواد المعارة أو إتلافها، وغير ذلك من تنظيمات لآليات الإعارة البينية.

ومن جوانب التنظيم والإدارة الهامة فى تشاطر المصادر إعداد **السجلات الأساسية**. وهذه ضرورية فى حالة تشاطر المصادر ضرورتها فى حالة العمل فى كل مكتبة فردية وتشاطر المصادر يتضمن فيها يتضمن تشاطر تلك السجلات الأساسية بطريقة رسمية ومنظمة متسقة، تلك السجلات التى لا يمكن للنظام أن يعمل بدونها.

وتذكر المصادر الثقات أن أول السجلات أو لنقل الوثائق هى **سياسة التزويد** التى يجب أن تسجل وبالتفصيل الواجب حتى لا تترك لبسا. وهذه السياسة مطلوبة حتى تستطيع المكتبات الأخرى فى النظام أن تبنى توقعاتها بدقة وفاعلية عما إذا كانت المكتبات سوف تقتنى قطعة معينة أولا. ومن هنا فإن الدخول السريع والآمن والمريح لسجلات الكتب تحت الطلب وسجلات الكتب تحت الإعداد الموجودة لدى شركاء التشاطر، وكذلك الدخول إلى الفهارس الموحدة بمقتنياتها يصبح مسألة أساسية فى اتخاذ قرارات التزويد.

وربما كانت **الفهارس الموحدة** وخاصة المطروحة على الخط المباشر أيضا من أهم السجلات التى يجب أن يحرص شركاء التشاطر على وجودها وذلك لمعرفة المقتنيات الموجودة لدى كل طرف حتى يتم تنسيق التزويد من جهة وحتى يتم تنسيق الإعارة البينية من جهة ثانية وحتى يمكن الاستفادة من الفهرسة المنقولة من جهة ثالثة ولصالح المستفيدين من جهة رابعة. وسواء كان هناك فهرس موحد أو فهارس فردية مطروحة ومتاحة بطريقة أو بأخرى أمام الآخرين فلابد وأن يحمل الفهرس مكان وجود كل قطعة وكذلك قيود الاستعمال إن وجدت.

وكما أسلفت فإن المستفيد الذى حدد مكان وجود كتاب معين يريد بعد ذلك أن يعرف ما إذا كان هذا الكتاب متاحا للإعارة أم أنه فعلا معار فى مكتبة أخرى أو لدى قارئ آخر وفى هذه الحالة الأخيرة ما هو الوقت المتوقع لإعادته وهل يمكن حجزه أم لا. ومن هذا المنطلق فإن **سجلات الإعارة** لدى كل مكتبات التشاطر يجب أن تكون متاحة أمام المكتبات جميعا. ونحن لا نطمع بأن يكون هناك سجلات إعارة موحدة مثل الفهارس الموحدة لأن التكاليف قد تكون عالية لأن هذه السجلات ديناميكية متحركة متغيرة أبدًا.

ومن أهم السجلات أيضا **سجلات الإعارة البيئية** لأنه طالما خرج الكتاب من المكتبة إلى مكتبة أخرى فلابد من وضعه فى السجلات وبيان تحركاته. وإن كانت هناك قواعد لجزاءات التأخير أو الفقد والضياع أو الإتلاف فإن الأمر يقضى إعداد السجلات اللازمة لذلك.

ومن المؤكد أن السجلات السابق ذكرها تساعد يقينا فى عمليات تحليل الاستعمال والإفادة، ومن ثم اتخاذ القرارات المشتركة فى إحالة الكتب على المعاش والتخزين فى مخازن مشتركة. وإن كان هناك فى النظام مثل تلك المرافق المشتركة فلابد من إعداد سجلات وملفات خاصة بالكتب التى تحال إلى الاستيداع.

ومن نوافل القول إن تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات قد قدمت وسائل أساسية

وهامة لإعداد السجلات وتشريع عمليات الإعارة البينية وإحكام العمل ودقته، ومن ثم فلابد من استخدام أحدث ما فى العصر من تكنولوجيا فى عملية تشاطر المصادر.

ولابد من التنبيه إلى أن نظم تشاطر المصادر التى تقع فى نطاق جغرافى محدد تلجأ إلى تبسيط مفهوم التشاطر عن طريق منح قراء المكتبات الأخرى نفس شروط وظروف قرائها الأصليين، وبالتالى تلغى إجراءات وتثبت حقوق وواجبات ويتم توفير التكاليف والنفقات وما إلى ذلك.

ولتحقيق أهداف التشاطر فإن ميزانية المكتبة لابد وأن تتضمن مخصصات كافية لكل من الجوانب الثلاثة الآتية.

١- بناء وتنمية المقتنيات (التزويد).

٢- الأدوات الببليوجرافية اللازمة للدخول إلى مقتنيات المكتبة.

٣- الأدوات الببليوجرافية اللازمة للوصول إلى مقتنيات المكتبات الأخرى.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه ما هى المبالغ أو ما هى الميزانية اللازمة لكل جانب من تلك الجوانب الثلاثة. إن المشكلة الأساسية التى يجب أن نواجهها بشجاعة هى عدم القدرة على التنبؤ بالاستعمال وخاصة فى المكتبات البحثية الكبيرة ذلك أن بعض المؤشرات التى نخرج بها من الدراسات التى أعدت فى هذا الصدد تقول وبالأرقام أن ٥٠٪ من المواد المشتراة فى مكتبات البحث الكبيرة لم تستخدم إطلاقا منذ سكنت المكتبة؛ ١٠٪ من الكتب استخدمت استخدام "البعث إلى الحياة من جديد" أى استخدمت مرة واحدة خلال سبع سنوات. ونسبة قليلة فقط من الكتب هى التى فى حركة استخدام دائم، وهى التى لا نجدها عندما نحتاجها ونطلبها. ومثل هذه البيانات عندما تتوافر فى المكتبات المتشاطرة تساعد يقينا فى بناء سياسة التزويد واتخاذ قرارات الشراء وقرارات تشاطر المصادر.

إن الهدف من تشاطر المصادر كما ألمحت هو تعظيم الوصول إلى المصادر وتعظيم الإفادة منها، وكذلك تعظيم الإفادة من الخدمات المكتبية بأقل قدر ممكن من النفقات

والتركيز هنا هو على الإتاحة والإفادة أكثر من التملك والحيازة رغم أننا لا نستبعد هذه الأخيرة أو نقلل من أمرها. والمحك الفعلى فى هذه القضية هو أنه ما من مكتبة فى هذا العالم تستطيع أن تقتنى كل ما يصدر فى هذا العالم من إنتاج فكرى أو حتى جزء كبير منه اللهم إلا كان ذلك فى موضوع صغير جدا، وربما كان السبب فى ذلك هى حدود المساحة المتاحة وحدود التكاليف وحدود الميزانية وحدود المعرفة بالإنتاج. إن التكاليف هنا تتضمن أجور العاملين وإعدادهم والإعداد الفنى والإتاحة والصيانة والحفظ.

ومن نوافل القول إن نشاطات التعاون المكتبى التى توسعت فى خمسينات وستينات القرن العشرين والتى اندرجت تحت اسم تشاطر المصادر إنما جاءت نتيجة الالتحام ما بين "الحاجة" و"الإمكانية"، وكانت التكنولوجيا جاهزة للاستجابة لاحتياجات الفترة، كما كانت الوكالات الحكومية والمنظمات والاتحادات المهنية والمكتبات الفردية جميعا على أهبة الاستعداد لوضع المعايير وتنظيم الشبكات. ووجدت أن بعض الوظائف والعمليات كالفهرسة والتصنيف يمكن أن تتم بطريقة أفضل لو تمت مركزيا ووزعت على المكتبات المشاركة. ووجدت المكتبات أيضا أن المواد قليلة الاستخدام يمكن أن تخزن فى مكان مركزى وتوزع من هنا على الباحثين الراغبين، وبالتالى تتيح الحيز والميزانية للمواد كثيرة الاستعمال. وقد أثبت الحاسب الآلى فى ذلك الوقت أنه أداة فعالة فى إعداد الكشافات والفهارس اللازمة للدخول إلى الكميات الهائلة المتراكمة من الإنتاج الفكرى فى كافة الموضوعات. وفى سبعينات القرن العشرين وجدت تلك المكتبات أن أنظمة جديدة كلية من نظم اختزان واسترجاع المعلومات يجب أن تنشأ بحيث تمكننا من تشاطر جميع الوظائف والخدمات التى تقدمها المكتبات وليس مجرد تشاطر عمليات محدودة.

ورغم عدم وجود نموذج كامل شامل لكافة عمليات ووظائف التشاطر فإنه يوجد اليوم نشاطات تشاطر كاملة موزعة على عدد من النظم والشبكات ويمكن جمعها فى هيكل واحد:

١ - الوظائف التى تؤديها النظم:

أ - التزويد

ب ـ الإعداد الفنى.

ج ـ التخزين.

و ـ الإحالة.

هـ ـ توصيل الوثائق.

٢- نوع المكتبات (عامة، مدرسية، أكاديمية، متخصصة).

٣- الموضوع (الطب، الكيمياء، العلوم الاجتماعية).

٤- شكل المادة (قواعد بيانات ببليوجرافية، دوريات، كتب...).

٥- نمط المادة (مطبوعة، غير مطبوعة).

٦- طبيعة الترتيبات التعاونية (رسمية، غير رسمية).

٧- وسائل التمويل.

٨- مدى الميكنة والاستخدام الآلى.

٩- طبيعة الأداء (رسمية أو غير رسمية).

إن الاشتراك والعضوية فى شبكة التشاطر قد يفرض بل هو يفرض بالفعل الاشتراك أو تشاطر السجلات مما يؤثر تأثيرا عميقا فى إنشاء السجلات وميكنتها فى المكتبات الأعضاء بالشبكة، ويقتضى من المكتبات كما أسلفت الالتزام بالمعايير والمواصفات الموحدة لتسهيل مهمة كافة المكتبات الأعضاء. والقضية فى حقيقة أمرها ليست قضية إعداد السجلات الجديدة وإنما أيضا قضية إعادة النظر فى السجلات والأدوات القديمة وتحديثها طبقا للمعايير والمواصفات الجديدة. ومن نوافل القول إن التكاليف التى تتطلبها الترتيبات الجديدة يجب أن تحدد بدقة وتقارن بتكاليف الممارسات القائمة بالفعل وتوزن بما سوف يدره تشاطر المصادر من منافع ومميزات.

إن تشاطر المصادر يحتاج إلى الرغبة فيه من جانب هؤلاء الذين سوف يطبقونه والذين لابد لهم من أن يدركوا أن المكتبات مهما كانت لن تقوى بعد ذلك أبدا على الاكتفاء الذاتى. ومن جهة أخرى فإن رواد المكتبة لابد من تعريفهم واستشارتهم واستثارتهم نحو

النظام الجديد وما سوف يجلبه عليهم من منافع وتأثيراته على المجموعات المحلية. ويجب أن يتعايشوا مع التأخير الذى يمكن أن يسببه تشاطر المصادر والتكاليف الإضافية التى تتكبدها المكتبة فى حالة تشريع إجراءات تشاطر المصادر واستعمال وسائل النسخ والتصوير الجديدة.

ولابد أن ندرك أن فاعلية برنامج التشاطر إنما تعتمد أساسًا على كفاءة وموثوقية نظم الاتصال والتوصيل بين المكتبات الأعضاء.

إن العقد الأول من القرن الحادى والعشرين يحمل لتشاطر المصادر العديد من القضايا والمؤثرات على رأسها قضية التكنولوجيا التى لها أكبر الأثر أكثر من أية قضية أخرى. ذلك أن الحافز الأكبر نحو تشاطر المصادر كما ألمحت جاءت من جانب التطورات التكنولوجية وأغلب الظن أنه سوف يستمر كذلك. لقد بدأ هذا الحافز مع إدخال ماكينات التصوير والاستنساخ الرخيصة التى قدمت بديلا رائعا للإعارة البينية وخاصة بالنسبة للمواد الصغيرة مثل مقالات الدوريات والكتيبات المحدودة الصفحات. إن توصيل الوثائق، وهو المصطلح الذى ظهر ليغطى إعارة الأصول أو مفاتيح النصوص أو نسخ الاستبقاء، سوف يتسع مدلوله أكثر عندما يصبح من الاقتصاد النقل الإلكترونى الرقمى للأعمال الكبيرة عبر شبكات الاتصال وهو ما بدأت بواكيره تظهر. لقد كان التليكس ثم الفاكس من الوسائل المطروحة أمام المكتبات لكى تبعث بنسخ طبق الأصل من نصوصها ولكن من الواضح أنه لا يصلح للأعداد الكبيرة من الصفحات وحيث التكلفة عالية. ومن الواضح أن وسائل الاتصال وعلى رأسها الأقمار الصناعية تساعد الآن على نقل الوثائق إلكترونيا رقميا عبر القارات وبأسعار زهيدة. وقد استخدمتها بالفعل شبكات معلومات مثل شبكة جماعة مكتبات البحث وشبكة مركز مكتبات الخط المباشر لنقل نسخ الوثائق إلى مسافات بعيدة.

ومن المؤكد أن تكنولوجيا اختزان المعلومات الجديدة قد أثرت بعمق فى شبكات تشاطر المصادر، ولقد تسببت هذه التكنولوجيا فى انتشار شبكات قواعد البيانات الببليوجرافية وشبكات قواعد النصوص الكاملة. كما كان لتكنولوجيا أقراص الليزر آثار عميقة جدا فى قضية تشاطر المصادر برمتها.

ومن القضايا الأساسية أيضا التى تثيرها برامج تشاطر المصادر قضية الاعتداء على حقوق المؤلفين، فقد جأر الناشرون فى جميع أنحاء العالم بالشكوى من أن تشاطر المصادر وخاصة فى شقه المتعلق بالتصوير والاستنساخ يضر ضررا بالغا بمصالحهم وطالبوا باستصدار تشريع لكبح جماع تلك الظاهرة. وعلى الرغم من صدور قانون فى الولايات المتحدة يقيد عمليات التصوير فى المكتبات الأمريكية وإنشاء "مركز لحماية حقوق المؤلفين" إلا أن الوضع فى المملكة المتحدة وكثير من الدول الأخرى لم يتغير.

كذلك يرى الخبراء أن تطور النشر الإلكترونى وخاصة الذى لا يستند إلى نسخ مطبوعة أو ميكروفيلمية سوف يؤثر تأثيرا عميقا فى تشاطر المصادر فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين لو تقدم النشر الإلكترونى بخطى سريعة عما هى عليه الآن.

ومن القضايا الملحة فى تشاطر المصادر قضية صيانة المواد المكتبية، ذلك أن نسبة كبيرة جدا من الكتب المطبوعة فى القرن ١٨٥٠-١٩٥٠ لن تكون صالحة للاستعمال فى موعد أقصاه نهاية القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين نتيجة لتلوث الهواء ووجود الأحماض وغيرها من المواد الكيماوية الضارة الداخلة فى صناعة الورق والتجليد، يضاف إلى ذلك مؤثرات سوء الاستعمال والإهمال فى التناول والتصوير الفوتوغرافى المتكرر وكثرة إرسال تلك الكتب بالبريد... إنها مشكلة فى تشاطر المصادر حيث إن المكتبات الداخلة فى برامج التشاطر يمكن أن تحرص على عدم إعارة الأصول وإتاحة نسخ ميكروفيلمية أو مليزرة أو حتى ورقية بدلا منها.

ويرى ثقات الخبراء أن "تشاطر المصادر" سوف يستمر عنصرًا أساسيا من عناصر الخدمات المكتبية بل ووظيفة من وظائفها. وهو موضوع من الموضوعات التى يكتب عنها كثيرا فى الإنتاج الفكرى المكتبى بل والأهم من ذلك أصبحت له دورية متخصصة بدأت فى الصدور منذ ١٩٨١ بعنوان "شبكات تشاطر المصادر". ولكننا حقا وصدقا نفتقر إلى دراسات ميدانية مستفيضة ومقارنة حول اقتصاديات تشاطر المصادر حتى يمكن تخطيطه على أسس علمية مقارنة.

المصادر:

1- De Genaro, Richard. Resource Sharing in a Network Environment.- **in** .- Library Journal, 1980.
2- Kent, Allen. Resource Sharing in Libraries .- **in** .- Encyclopedia of Library and Information Science .- New york: Marcel Dekker, 1978 .- Vol. 25.
3- Kent, Allen **and** T.J. Galvin (Edt). Library Resource Sharing.- New York: Marcel Dekker, 1977.
4- Kirkwood, Robert. Resource Sharing and Accreditation .- **in** .- Library Resource Sharing / Edited by Allen Kent and T.J. Galvin .- New York: Marcel Dekker, 1977.
5- Line, Maurice. Resource Sharing: The Present Situation and the Likely Effect of Electronic Technology .- **in** .- The Future Serials: Publication, Automation and Management, 1984.
6- Merrill, Rose Mary. The Concept of Resource Sharing .- **in** .- Canadian Library Journal.- 1975.
7- Sewell, Philip. Resource Sharing .- 1981
8- Smith, Malcolm. Resource Sharing .- **in** .- World Encyclopedia of Library and Information Services .- 3 **rd**. Ed.- Chicago: A.L.A., 1993.
9- Vervliet,. H.D. Resource Sharing of Libraries in Developing Countries .- 1979.

تشايلدز جيمس بنيت ١٨٩٦- ١٩٧٧

Childs, James Bennett 1896- 1977

يرجع وجه شهرة جيمس بنيت تشايلدز فى مهنة المكتبات إلى كونه الحجة وشيخ العمود فى المطبوعات الحكومية ليس فقط فى الولايات المتحدة وإنما فى كل أنحاء العالم، ومما يجمع عليه النقاد أن اشتغال هذا الرجل بتزويد وتنظيم المطبوعات الحكومية وتقديم خدماتها طيلة اثنين وخمسين عاما وكتاباته فى هذا الصدد يعد أعمالا رائدة فى مجال

المطبوعات الحكومية تمد الباحثين بأوثق المعلومات وأدقها فى مجال أعرض الكثيرون من إخصائيى المكتبات والمعلومات عن الاشتغال به والتصدى له.

ولد جيمس بنيت تشايلدز فى فان بورين بولاية ميسورى فى الثامن من يونية ١٨٩٦ وحصل على بكالوريوس الآداب وبكالوريوس علم المكتبات سنة ١٩١٨ و ١٩٢١ من جامعة إلينوى على التوالى، وكانت تجربته المكتبية الأولى قبل حصوله على بكالوريوس المكتبات عندما عمل مساعدا فى مكتبة التاريخ الطبيعى فى نفس جامعة الينوى، كذلك عمل طويلا فى مكتبة اتحاد المكتبات فى كامب جرانت إلينوى أثناء خدمته فى القوات المسلحة الأمريكية سنة ١٩١٨.

وفى الطلب الذى تقدم به الرجل للالتحاق بمدرسة علم المكتبات كتب يقول: " إننى أحب تناول الكتب لأنها تجعلنى من جهة على اتصال بالناس، ومن جهة فإننى أعشق رياضة اصطياد الحقائق من الكتب، وكان تشايلدز وهو طالب يكتب أبحاثا ذات مستوى رفيع لم يصلنا منها للأسف سوى اثنين فقط.

ومن بين تلك الأبحاث قائمة ببليوجرافية بالكتابات والخطب التى خلفها جينز جيمس، وكان تشايلدز قد أعدها كجزء من متطلبات سمينار فى مدرسة المكتبات. ومن المعروف أن جينز جيمس كان رئيسا لجامعة شمال غربى إلينوى (١٩٠٢- ١٩٠٥) وجامعة إلينوى (١٩٠٥- ١٩٢٠). وكان من جهة ثالثة أول رئيس للأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية (١٨٨٩- ١٨٩٠). وكان له باع كبير فى إنشاء الاتحاد الاقتصادى الأمريكى وقد قدم تشايلدز لهذه الببليوجرافية بمقدمة طويلة ورتب المفردات ترتيبا زمنيا وحاول نشرها ولكنه لم يجد الناشر الذى يقوم بذلك، ولكنه بعد ذلك استطاع نشرها قبل تخرجه فى مجلة " المكتبات العامة" عدد يونية ١٩٢١.

وكان فنياس لورانس ويندسور مدير مكتبة جامعة إلينوى ومدير مدرسة علم المكتبات بالجامعة هو المرشد الأكاديمى لـ جيمس بنيت تشايلدز فى مدرسة علم المكتبات كما كان مثله الأعلى فى العمل المكتبى. وكان ويندسور فى حقيقة الأمر مكتبى تزويد من

الطراز الأول اتخذه تشايلدز نبراسًا له فى حياته العملية فيما بعد. ففى ظل ويندسور نمت مكتبة الجامعة من مجموعة صغيرة ١٢٧٠٠٠ مجلد سنة ١٩٠٩ لأكثر من مليون ومائة وثلاثين ألف مجلدا بعد نحو ثلاثين سنة وهو رقم ضخم فى تلك الفترة. ويرى النقاد اللماحون أن درجة تأثير ويندسور على تشايلدز كانت كبيرة لدرجة أنه قص لحيته على غرار لحية ويندرسور.

وكان آكسيل ج. إس. جوزيفسون رئيس قسم الفهارس فى مكتبة جون كريرار ومؤسس الجمعية الببليوجرافية الأمريكية قد زار جامعة إلينوى سنة ١٩٢١ ورشح تشايلدز لوظيفة مفهرس فى مكتبة كريرار بناء على تزكية من ويندرسور نفسه. وفعلا قبل الرجل الوظيفة فى صيف ١٩٢١ ودخل فى خدمة مكتبة جون كريرار.

وشهد مؤتمر اتحاد المكتبات الأمريكية الذى عقد فى سوامبكوت/ ماساشوستس ١٩٢١ انطلاقة تشايلدز على المستوى الوطنى. ولما كانت الجمعية الببليوجرافية الأمريكية تنعقد أيضا فى سوامبكوت ولما كان مؤسسها هو ويندسور مشرفه كما كان رئيسه الجديد فى العمل جوزيفسون عضوا فعالا فيها، فقد كان من الطبيعى أن ينخرط تشايلدز فى هذا النشاط الببليوجرافى ويرتبط بتلك الجمعية، وفى سنة ١٩٢٢ أصبح عضوا مدى الحياة فى اتحاد المكتبات الأمريكية وحضر فى تلك السنة مؤتمره فى ديترويت. وقد سجل مؤتمر الاتحاد سنة ١٩٢٣ فى هوت سبرنجز/ آركنسا أول حدثين هامين فى حياة تشايلدز:

أ- شارك فى المائدة المستديرة للوثائق العامة وألقى بحثا من إعداد تشارلز ويلز ريدر من جامعة ولاية أوهايو بعنوان " الراديو والتوسع المكتبى من خلال إذاعة أخبار المطبوعات الرسمية".

ب- تم تعيينه عضوا فى لجنة مراجعة وتنقيح خطة تنظيم قسم الفهرسة بالاتحاد.

ومنذ تعيينه مفهرسا فى مكتبة جون كريرار أصبح الرجل عضوا نشيطا فى قسم الفهرسة باتحاد المكتبات الأمريكية. وفى ١٩٢٤ عين عضوا فى لجنة الفهرسة باتحاد المكتبات الأمريكية.

فى نفس الوقت كان تشايلدز يشق طريقه بتؤدة وخطوات واثقة فى مكتبة جون كريرار كمفهرس متميز وأصبح منغمسا فى شئون المكتبة الأخرى وأصدر أول مطبوع له. وكان عبارة عن ببليوجرافية بمطبوعات القرن السادس عشر فى نحو ثمانين صفحة ونشرت ضمن بحوث الجمعية الببليوجرافية الأمريكية سنة ١٩٢٣.

وربما كانت هذه الببليوجرافية إلى جانب عضويته فى لجنة الفهرسة باتحاد المكتبات الأمريكية سببا فى أن يعرض عليه هربرت بوتنام مدير مكتبة الكونجرس آنذاك وظيفة فى تلك المكتبة.

وفى مارس ١٩٢٥ دعات. فرانكلين كوريير من جامعة هارفارد رئيس لجنة الفهرسة باتحاد المكتبات الأمريكية إلى اجتماع لتلك اللجنة فى واشنطون حضره تشايلدز. كان تشارلز مارتيل رئيس قسم الفهارس فى مكتبة الكونجرس والشخصية المحورية فى تطوير تصنيف مكتبة الكونجرس عضوا نشيطا فى ذلك الاجتماع. وكان مارتيل قد زكى تشايلدز لدى هربرت بوتنام كى يتولى رئاسة قسم المطبوعات الحكومية وهو المنصب الذى خلا بوفاة الدكتور توليف طومسون، وكان بوتنام معجبا بشخصية تشايلدز ولذلك عينه فى المنصب بعد تردد من جانب تشايلدز الذى كان يطمع فى أن يخلف جوز يفسون فى مكتبة جون كريرار وكان قد تقاعد.

عندما تولى تشايلدز المنصب فى مكتبة الكونجرس فى الأول من يونية ١٩٢٥ كان قد مضى على إنشاء قسم المطبوعات الحكومية بها خمس وعشرون سنة، وكان الهدف من هذا القسم هو تقوية مجموعات المطبوعات الحكومية الأمريكية على المستوى الفيدرالى وعلى المستوى الولائى وكذلك على المستوى الدولى. وكان القسم على مدى ربع قرن من إنشائه قد سعى إلى تحسين وضع عملية التزويد الخاصة بالمطبوعات الفيدرالية عن طريق القانون الذى يطلب من مكتب الطبع الحكومى تقديم نسخ من كل المطبوعات..

* فى مجموعات المكتبة من مطبوعات تلك الإدارات. وفى سنة ١٩١٠ بدأ القسم فى إصدار "القائمة التى يطبعها لتزويد المكتبة وللتبادل الدولى"، وكذلك عن طريق مطالبة الإدارات الحكومية بسد الفجوات.

* الشهرية بمطبوعات الولايات" بهدف تأمين وصول مطبوعات الولايات إلى المكتبة" وفى نفس الوقت إمداد المكتبات والباحثين بأدوات ببليوجرافية جيدة للمطبوعات الحكومية، ولم تكن المطبوعات الحكومية الأجنبية لترد إلى المكتبة إلا عن طريق التبادل الدولى طبقا للاتفاقات الثنائية فى هذا الصدد، ومن ثم لم تكن هناك خطة ثابتة ومتكاملة لاقتناء تلك المطبوعات الدولية التى كانت ترد عشوائيا وبشكل اعتباطى، وكان لابد من إعداد قائمة بالمطبوعات المرغوبة وإرسالها إلى الدول المعنية.

وتذكر المصادر الثقات أن تشايلدز قد اقتحم مشكلات المطبوعات الحكومية فى مكتبة الكونجرس بكل جسارة وكفاءة واقتدار ووضع البرامج الكفيلة بإحكام التزويد الفيدرالى والولائى والدولى، بل وكذلك وضع الخطط اللازمة لإحكام الضبط الببليوجرافى للمطبوعات الحكومية التى ترد إلى المكتبة، ولقد نظر الرجل إلى هاتين الوظيفتين على أنهما لا تنفصلان فى تحقيق رسالة القسم، وكذلك لأنهما متداخلتان فى حياة تشايلدز نفسها.

وكان تشايلدز قد حقق فى بداية عمله بالقسم كسبا علميا كإخصائى مطبوعات حكومية عندما نشر عمله الفذ " تقرير عن ببليوجرافيات المطبوعات الحكومية فى الولايات المتحدة والخارج". وقد حصر فى هذا العمل أدوات الضبط الببليوجرافى للمطبوعات الحكومية فى الولايات المتحدة والخارج، وقد نشرت مكتبة الكونجرس هذا العمل سنة ١٩٢٧.

وكانت الطبعة الأولى تضم ١٨١ مدخلاً ما بين ببليوجرافية وكشاف وفهرس وقائمة إسناد حصرها من مظانها التى استطاع الوصول إليها وقد حظى هذا العمل بانتشار واسع سواء داخل الولايات المتحدة أو الخارج، وحيث كان أمل الرجل من وراء ذلك أن يكون عمله حافزا لجمع وإصدار المزيد من الببليوجرافيات التى تحصر المطبوعات الحكومية ليس فقط داخل الولايات المتحدة وإنما أيضا فى الخارج، وكان الرجل من خلال اتصالاته الشخصية والمراسلات يحث المكتبيين على إصدار ببليوجرافيات

جارية بالمطبوعات الحكومية على مدار الخمسين سنة التى عملها فى هذا القسم بمكتبة الكونجرس.

ولقد وضع تشايلدز توصيات مؤتمر بروكسل المنعقد فى ١٦ مارس ١٨٨٦ حول التبادل الدولى للمطبوعات الرسمية موضع التنفيذ فى طلب المطبوعات الأجنبية من شركاء مكتبة الكونجرس فى اتفاق التبادل وأثرى مجموعات المكتبة إثراء غير مسبوق. لقد وضع الرجل برنامجا قويا فى هذا الصدد دعمه برحلات إلى أوروبا، ثم بعد ذلك دعمه باتفاقات ثنائية بين الولايات المتحدة ودول أخرى كثيرة.

وعلى التواكب مع هذا البرنامج دعم جهود التعاون مع مكتبات الولايات المختلفة لتقديم مطبوعات الولاية الرسمية باستمرار إلى مكتبة الكونجرس. لقد استغرق برنامج تزويد مكتبة الكونجرس بالمطبوعات الحكومية معظم جهود تشايلدز فى السنوات الخمس الأولى لرئاسة قسم المطبوعات الحكومية، وقد شهد بذلك أحد الكتاب البارزين وهو روبرت د. ستيفنز فى كتابه الجميل: " دور مكتبة الكونجرس فى التبادل الدولى للمطبوعات الرسمية: تاريخ موجز"، والذى خصص فصلا كاملا عنه بعنوان " تأثير جيمس تشايلدز" وفى نهاية سنته الأولى فى رئاسة قسم المطبوعات الحكومية سجل الرجل زيادة لها شأنها فى مجموعات القسم من المطبوعات الأجنبية والولائية على السواء. وفى سنة ١٩٣٠ كانت الزيادة قد تضاعفت ثلاث مرات حيث ارتفعت الزيادة السنوية من ١٠.٠٠٠ عنوان إلى ٣٥.٠٠٠ عنوان.

وكانت رحلة العمل الأولى للرجل إلى أوروبا أكتوبر- نوفمبر ١٩٢٦ وقد زار فيها: ألمانيا، الاتحاد السوفيتى، لتوانيا، لاتفيا. ويذكر الرجل فى هذا الصدد أن وزارة الخارجية الأمريكية والسفارة الألمانية فى واشنطون لم يساعدا المكتبة بما فيه الكفاية فى اقتناء المطبوعات الحكومية الأمريكية خلال العشرينات، لأن برنامج التبادل كان قد توقف خلال الحرب العالمية الأولى وبسبب لامركزية نشر المطبوعات الحكومية الألمانية بعد الحرب، ولم تعقد بعد الحرب اتفاقات تبادل جديدة، وقد اقترح عليه أعضاء السفارة

الألمانية أن يسافر إلى برلين كأحسن وسيلة لترتيب عمليات التبادل مع الأجهزة الحكومية المعنية، وقالت وزارة الخارجية الأمريكية إنها لا تعترض على سفر تشايلدز إلى الاتحاد السوفيتى فى رحلة تزويد.

وقد سافر الرجل إلى الاتحاد السوفيتى على نفقته الخاصة على أن تقوم المكتبة بتسديد ثمن الكتب المشتراة من هناك وفى برلين وليبزج استطاع تشايلدز أن يعقد علاقات تبادل قوية مع السلطات المعنية هناك وخاصة مع الوكالة المركزية فى برلين التى أنيط بها عمليات التبادل الدولى للمطبوعات الحكومية، وقد عقد الرجل علاقات تبادل مماثلة فى لاتفيا ولتوانيا.

لقد كانت رحلة تشايلدز إلى روسيا أكثر من مثمرة وكانت مغامرة لا يمل الرجل الحديث عنها بحماس شديد ولا بأس من أن أذكر هنا خط سير رحلته على سبيل التقدير والمجاملة، فقد حصل الرجل على تأشيرة دخول الاتحاد السوفيتى من السفارة السوفيتية فى برلين وسافر بالقطار حتى كونجزبرج، وبعدها كان الراكب الوحيد فى الطائرة خلال عاصفة ثلجية هوجاء حتى سمولنسك وبعدها إلى موسكو ومنها إلى لينتجراد بالقطار، وفى كل مكان حط فيه كان يؤمن إرسال المطبوعات الحكومية إلى المكتبة وكانت حصيلة السنة الأولى بعد الرحلة ١٧٠٠ كتاب و ٥٤٦٤ كتيبا، مع المزيد والمزيد فى السنوات التى تلت.

وفى خريف ١٩٢٧ قام تشايلدز برحلة إلى بلغاريا واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا لتوثيق علاقات التبادل القائمة وتقويتها، وإلى تركيا لتأسيس برنامج تبادل، وكانت هذه الرحلة خلال إجازته الاعتيادية وعلى نفقته الخاصة وخلال عودته توقف وقفات قصيرة فى فيينا وبراغ و لاهاى " الهاج" وبروكسل وباريس لتجديد صداقاته ومناقشة الصعوبات التى تلاقيها المكتبة فى الحصول على المطبوعات الحكومية، ومن محاسن الصدف أن هذه الرحلة كانت لها أهمية خاصة بالنسبة للرجل شخصيا لأنه عندما توقف فى إنجلترا قابل الآنسة، إليانور بيركند وهى أمينة مكتبة أطفال من بروكلين فى الولايات

المتحدة وكانت تحضر المؤتمر السنوى لاتحاد المكتبات البريطانية وتزوجها فى العشرين من نوفمبر نفس سنة ١٩٢٧.

وكانت رحلة تشايلدز الثالثة إلى أوروبا باعتباره موفد مكتبة الكونجرس إلى المؤتمر العالمى الثالث حول المكتبات والببليوجرافيا الذى عقد فى روما وفينسيا فى يونية ١٩٢٩. وبعد انتهاء المؤتمر تابع رحلاته الخاصة بعقد صفقات المطبوعات الحكومية فى ألمانيا ولاتفيا واستونيا وفنلندا.

وكانت زيارته لبرلين بالغة الأهمية حيث عقد اتفاقا مع هيئة التبادل المركزية للتبادل المشترك وهو يشبه سائر الاتفاقات الثنائية التى عقدتها الولايات المتحدة مع الدول الأخرى، وخلال دورة عمله الثانية رئيسا لقسم التزويد والتى يرى الخبراء أنها بدأت سنة ١٩٣٦ لعب الرجل دورا هاما فى عقد اتفاقات ثنائية جديدة لجلب المطبوعات الحكومية للمكتبة ما يزال صداها ومفعولها ساريا حتى اليوم.

فى سبتمبر ١٩٢٩ م اتخذت حياة تشايلدز العملية اتجاها آخر فقد رشحه مدير المكتبة هربرت بوتنام رئيسا لقسم الفهارس خلفا للسيد/ تشارلز مارتيل. وكما أسلفت كان تشايلدز قد بدأ حياته مفهرسا فى مكتبة جون كريرار وكان مايزال يحن إلى هذا العمل فوافق على تولى العمل.

وكانت المشكلة الرئيسية التى واجهته كرئيس لقسم الفهارس هى كيف ينظم فهرسة الرصيد المتراكم فى قسم الفهارس، فقد كان فى المكتبة فى تلك السنة أكثر من مليون عنوان متراكم فى انتظار الفهرسة، وكانت حصيلة الفهرسة السنوية أى طاقة القسم هى ٤٠,٠٠٠ عنوان فقط.

والمشكلة الأكبر أن تشايلدز كان شديد الدقة لدرجة أنه كان ينظر فى بروفات الفهرسة بنفسه، ورغم زيادة عدد المفهرسين إلا أن الإنتاجية قد تناقصت، مما اضطر معه الدكتور بوتنام إلى إعفائه من منصبه كرئيس لقسم الفهارس وإعادته إلى منصبه الأول رئيسا لقسم المطبوعات الحكومية فى يولية ١٩٣٤.

ورغم فشله فى إدارة العمل فى قسم الفهارس إلا أنه نجح فى تطوير قواعد فهرسة المطبوعات الحكومية. و قد عبر عن مشكلة فهرسة المطبوعات الحكومية بقوله: إن أول خطوة فى الفهرسة الفعالة للمطبوعات الحكومية إنما تكمن فى تحديد المدخل الرئيسى.

وقد وضع مجموعة من القواعد المفصلة فى هذا الصدد أتبعها بالعديد من الأمثلة الدالة. وقد ألقى بحثه هذا فى المؤتمر السنوى لاتحاد المكتبات الأمريكية المنعقد فى شيكاغو سنة ١٩٣٤ وكان بعنوان " مدخل المؤلفين للمطبوعات الحكومية"، وقد طبع هذا البحث طبعا خاصا سنة ١٩٣٥، وبعدها نشرت مكتبة الكونجرس طبعات منقحة منه سنة ١٩٣٩ و ١٩٤١ وقد طورت مكتبة الكونجرس قواعد تشايلدز واستخدمتها عبر ربع قرن من الزمان إلى أن جاءت " قواعد باريس سنة ١٩٦١".

ومن الطريف أن الرجل لم ينس طوال الخمس سنوات التى رأس فيها قسم الفهارس أنه إخصائى مطبوعات حكومية، ولذلك توفر على إعداد طبعة مزيدة ومنقحة من " تقرير عن ببليوجرافيات المطبوعات الحكومية فى الولايات المتحدة والخارج " سنة ١٩٣٠ بزيادة قدرها مائة عمل جديد. وقد أتبع ذلك سنة ١٩٣٢ بعمل آخر بعنوان " مذكرات جمهوريات أمريكا الوسطى وجزر الأنتيل" حصر فيه التقارير الحكومية المنشورة والخاصة بالمنطقة على مدار مائة عام وفى " المؤتمر الخامس لأساتذة القانون الدولى والموضوعات ذات الصلة " المنعقد فى واشنطون فى إبريل ١٩٣٣ قدم الرجل بحثا حول " أحدث الببليوجرافيات بمطبوعات الحكومات الأجنبية"، ومرة أخرى أمام مؤتمر لجنة الوثائق العامة المنعقد فى سنة ١٩٣٣ على هامش مؤتمر اتحاد المكتبات الأمريكية قدم الرجل بحثا حول " مؤسسة ببليوجرافية المطبوعات الحكومية مع ملاحظات توضيحية تتعلق بفرنسا".

ويرى النقاد أن دورة عمل تشايلدز كرئيس لقسم المطبوعات الحكومية كانت أخصب فترة فى حياته العملية من حيث عدد الببليوجرافيات التى أصدرها والمسوحات التى قام

بها والمقالات التى نشرها والاجتماعات والمؤتمرات التى حضرها، ويقدر عدد المطبوعات التى نشرها من ١٩٣٤ حتى١٩٤٣ بأربعة وعشرين عملا معظمها ينصب مباشرة على تزويد المطبوعات الحكومية. ومن بين تلك الأعمال نذكر:

- دليل المطبوعات الحكومية فى المستعمرات البريطانية والهند ١٩٣٧.
- الجرائد الرسيمة للدول الأجنبية ١٩٣٨.
- مكتبة الكونجرس ومطبوعات الولايات ١٩٣٩.

وفى الفترة ١٩٣٦- ١٩٣٩ كان تشايلدز نشيطا كعادته فى عقد الاتفاقات الثنائية لتبادل المطبوعات بين الولايات المتحدة ودول أخرى جديدة وخاصة مع دول أمريكا اللاتينية، ومنها على سبيل المثال بيرو فى أكتوبر سنة ١٩٣٦، تشيلى سنة ١٩٣٧، كوبا سنة ١٩٣٨، والتى أصبحت تلك الفترة محط اهتمام الرجل سواء من حيث التزويد أو الضبط الببليوجرافى لمطبوعاتها الحكومية.

لقد أدرك الرجل عن حق أن معرفة التنظيم والهيكل الحكومى فى أيه دولة هى مسألة فى غاية الأهمية لمعرفة فهرسة وتصنيف مطبوعاتها الحكومية وتقديم خدمة فعالة من خلالها يدلنا على ذلك الببليوجرافيات والدراسات الهامة التى أصدرها الرجل حول المطبوعات الحكومية لدول أمريكا اللاتينية. وقد استطاع تشايلدز خلال المؤتمر الأول للاتحاد البينى للمكتبات والببليوجرافيا الأمريكية المنعقد سنة ١٩٣٨ أن يقدم بحثا حول "ببليوجرافيا المطبوعات الحكومية والأنظمة الإدارية فى دول أمريكا اللاتينية "، وقد بلغ عدد الدول التى غطاها فى بحثه ١٩ دولة وهى الدول الأعضاء فى اتحاد بان أمريكان.

وفى سنة ١٩٤٢ قدم الرجل بيانا تفصيليا أمام اجتماع لجنة الوثائق العامة تحت عنوان: " البيانات المرجعية فى المطبوعات الحكومية لأمريكا اللاتينية".

إن المنظر العام فى مكتب تشايلدز كرئيس لقسم المطبوعات الحكومية يكشف عن أكوام من المراسلات والمذكرات والمطبوعات من جميع أنحاء العالم فى انتظار مراجعته لها.

وفى سنة ١٩٤٢ نشرت مكتبة الكونجرس الطبعة الثالثة من ببليوجرافيته العالمية التى سبق الحديث عنها " ببليوجرافيات المطبوعات الحكومية فى الولايات المتحدة والخارج " وقد تضمنت هذه الطبعة ٤٢٧ عنوانا مقارنة بـ ٢٩٢ عنوانا فى الطبعة الثانية.

فى الفترة من ١٩٣٩-١٩٤٤ حدثت إعادة تنظيم كبرى لهيكل مكتبة الكونجرس خلال رئاسة أرشيبالد ماكليش مكتبة، نتج عنها التنظيم الحالى للمكتبة والذى يقوم على أساس الوظيفة وليس الشكل. ومن هنا تم إلغاء قسم المطبوعات الحكومية ضمن ما ألغى من وحدات فى تنظيم يونية ١٩٤٣، ونقلت وظيفة التزويد والتسجيل التى كان يقوم بها إلى قسم التبادل والهدايا وقسم تسجيل الدوريات على التوالى داخل الإدارة الجديدة إدارة التزويد.

كما نقلت الخدمات المرجعية التى كان يقوم بها إلى قاعة مطالعة المطبوعات الحكومية التى أصبحت جزءا من قسم الدوريات بإدارة المراجع. وكان الرجل قد اعترض على تفتيت وظائف قسمه ولكن دون جدوى.

وفى القرار العام الذى أصدره أرشيبالد ماكليش فى الثلاثين من يونية سنة ١٩٤٣ بإعادة تنظيم مكتبة الكونجرس تم تعيين تشايلدز مساعدا لمدير قسم التزويد الجديد لشئون التخطيط؛ بقصد الإفادة من خبرات الرجل الواسعة ومعرفته المستفيضة فى برامج التزويد.

وفى نفس قرارتعيين الرجل حدد ماكليش " أن يستمر السيد/ تشايلدز فى الإشراف على الموظفين العاملين فى إعداد الدليل الشامل بالمطبوعات الحكومية فى الجمهوريات الأمريكية الأخرى؛ ومنذ ذلك التاريخ فصاعدًا أصبح تشايلدز إخصائيًا واستشاريا داخل مكتبة الكونجرس، ففى سنة ١٩٥١ عندما ألغيت إدارة التزويد ونقلت وحداتها إلى إدارة الإعداد الفنى أصبح رئيسا لوحدة المطبوعات الحكومية، وفى سنة ١٩٥٤ نقل إلى قسم الدوريات بإدارة المراجع كإخصائى فى ببليوجرافيات المطبوعات الحكومية.

وكان دور الرجل كمساعد المدير لشئون تخطيط التزويد دورا استشاريا وخاصة فيما

يتعلق ببرامج التبادل الدولى؛ ومن هنا يرى النقاد أن دوره لم يتغير عما كان عليه الحال وهو رئيس لقسم المطبوعات الحكومية.

وفى تلك الفترة ركز كل جهوده حول إعداد سلسلة الأدلة المعنونة " دليل المطبوعات الحكومية للجمهوريات الأمريكية الأخرى " وهو المشروع الذى بدأه سنة ١٩٤٠. والذى قامت وزارة الخارجية بتمويله وكانت الخطة العامة تقضى بحصر المطبوعات إلى جانب عرض للتنظيم الإدارى والأجهزة الحكومية فى كل دولة أمريكية لاتينية فيما عدا المكسيك وكانت المكسيك قد استبعدت لأن مكتبة الكونجرس كانت قد نشرت "مطبوعات الحكومة المكسيكية" دليل إلى المطبوعات الأكثر أهمية لحكومة المكسيك الوطنية ١٨٢١- ١٩٣٦"، وقد توفرت أنيتا ملفيل كير على إعداد ذلك العمل الشامل تحت إشراف تشايلدز سنة ١٩٤٠.

وقد سار إعداد الأدلة بخطى بطيئة، وحيث كان الرجل يصر على بيانات ببليوجرافية وبحث كامل دقيق، كما كانت هناك تغييرات فى الموظفين من حين لآخر مما تسبب فى بعض التأخير.

وقد ظهر أول مطبوع فى سلسلة هذه الأدلة سنة ١٩٤٥ وبين ١٩٤٥و ١٩٤٩ كان قد صدر منها ١٩ مجلدا، وقد قام تشايلدز نفسه بإعداد المجلدات الخاصة بالدول: الأرجنتين، بوليفيا، كولومبيا، كوبا، باراجواى، ولم يكن يكتفى بالحصر الببليوجرافى وإنما كان يقدم معلومات عن التنظيم الإدارى والجهاز الحكومى فى الدولة وقد ثبتت هذه الأدلة لاختبار الزمن. ففى سنة ١٩٧١ قامت إيرين زيمرمان بدراستها القيمة: الببليوجرافيات الوطنية التجارية فى أمريكا اللاتينية" وأثبتت أن سلسلة المطبوعات التى نشرتها مكتبة الكونجرس فى نهاية الأربعينيات بعنوان: دليل المطبوعات الحكومية للجمهوريات الأمريكية الأخرى ١٩٤٥- ١٩٤٩" تحت الإشراف العام للسيد جيمس تشايلدز ما تزال أحسن سجل بتلك المطبوعات، وكان المؤتمر الثالث حول دول الكاريبى المنعقد فى جامعة فلوريدا سنة ١٩٥٢ فرصة ذهبية للسيد/ تشايلدز كى يقدم آخر أعماله الببليوجرافية الكبرى حول أمريكا اللاتينية.

وفى الفترة بين ١٩٥٣- ١٩٦٥م التى تقاعد فيها تشايلدز رسميا من مكتبة الكونجرس لم يصدر الرجل إلا عددا محدودًا من المطبوعات رغم أنه كان قد جمع كميات كبيرة من البيانات الببليوجرافية التى نتجت عن مسوحاته العميقة التى قام بها حول ألمانيا الشرقية والغربية بعد الحرب العالمية الثانية وعن أسبانيا من ١٩٣٦-١٩٦٥.

ومنذ دخل الرجل إلى مكتبة الكونجرس وهو يحاول إعداد ببليوجرافية شاملة بالمطبوعات الحكومية الألمانية ولكن الوقت لم يسعفه.

وكان تقسيم ألمانيا بعد الحرب إلى شرقية وغربية مع الصعوبات البالغة بعد ذلك فى الحصول على المطبوعات الألمانية على سبيل التبادل ورغبة تشايلدز الشخصية فى هذا الموضوع، قد قادته للقيام بهذا المسح فى الفترة المذكورة وقد طبق على ذلك المسح الأسلوب العام الذى طبقه على مسوحات أمريكا اللاتينية أى مناقشة التنظيم الإدارى والجهاز الحكومى للدولة، ثم حصر المطبوعات الحكومية بعد ذلك.

وقد تطلب ذلك الأمر الاستعراض الدقيق للمطبوعات والجرائد الرسمية والقيام بمراسلات مستفيضة مع الألمان والأسبان. وقد انتهى تشايلدز من العمل الخاص بألمانيا سنة ١٩٥٨ وقد جاء تحت عنوان " المطبوعات الحكومية لجمهورية ألمانيا الفيدرالية ١٩٤٩- ١٩٥٧. ويشمل المناطق الألمانية السابقة ومطبوعاتها: حصر". وقد انتهى هذا العمل ١٩٦٠- ١٩٦١، ولدهشة الجميع كشف ذلك الحصر عن أن ألمانيا الديمقراطية قد نشرت فى الفترة المذكورة ما لا يقل عن ٨٠٠٠ عنوان. وفى مطلع الخمسينات من القرن العشرين قام تشايلدز بحصر مبدئى للمطبوعات الحكومية الأسبانية.

وقد قاده نجاحه فى العملية الخاصة بألمانيا الفيدرالية والديمقراطية إلى نجاح مماثل بالنسبة لأسبانيا وقد أصدر العمل الخاص بأسبانيا فى ستة مجلدات تحت عنوان "المطبوعات الحكومية الأسبانية بعد ١٧ يولية ١٩٣٦: حصر"، وقد استغرق العمل فى هذه الببليوجرافية أكثر من خمس سنوات واستغرق النشر عدة سنوات بعد تقاعد الرجل فى نهاية ١٩٦٥، ولكن من المستغرب أن تلك الببليوجرافيات العميقة لم تنشر إلا فى

طبعات محدودة من خمس نسخ فقط ولم توزع إلا على سبيل التبادل بين البلدية وبعض المكتبات والباحثين على نطاق ضيق، وكانت أهمية تلك الببليوجرافيات الثلاث العميقة تكمن فى:

أ- أن تكون أدلة للتزويد.

ب- أن تكون ببليوجرافيات ثقة بالمطبوعات الحكومية فى كل من ألمانيا الفيدرالية وألمانيا الديمقراطية وأسبانيا.

ت- أن تكون مرجعا فيما يتعلق بالتنظيم الإدارى والأجهزة الحكومية وتاريخ الحكومات فى الدول المذكورة.

وإلى جانب اهتمام الرجل بالمطبوعات الحكومية قام بالعديد من الأبحاث فى مجالات أخرى، وخاصة فيما يتعلق بالوثائق الباكرة للكونجرس الأمريكى ومجلس الشيوخ الأمريكى، ونشرت تلك الأبحاث فى دوريات مختلفة فى الخمسينات والستينات من القرن العشرين.

وفى سنة ١٩٦٥ دعاه توماس شو رئيس لجنة الوثائق العامة باتحاد المكتبات الأمريكية لحضور اجتماع اللجنة المخصص للمطبوعات الحكومية الدولية فى يولية ١٩٦٥م، والذى عقد على هامش مؤتمر الاتحاد فى ديترويت وكان حضوره بعد غيبة ٢٠ عاما قد جذب حشدا كبيرا من أمناء المكتبات المتخصصين فى المطبوعات الحكومية والذين لم يكونوا يعرفونه إلا من خلال المراسلات والكتابات لعقود طويلة وقد ألقى بحثا بعنوان "الضبط الببليوجرافى الجارى لمطبوعات ما بين الحكومات".

فى الثلاثين من ديسمبر ١٩٦٥م تقاعد الرجل رسميا من عمله فى مكتبة الكونجرس ولكنه استمر فى العمل فى الببليوجرافية الأسبانية، وقد عينه ك. كونيسى ممفورد المدير الجديد لمكتبة الكونجرس مستشارا فخريا لببليوجرافية المطبوعات الحكومية سنة ١٩٦٧ وقد ظل فى خدمة المكتبة لمده ١١ سنة تالية من السابعة والنصف صباحا حتى موعد غلق المكتبة إلى أن توفى الرجل فى ١٤ من مايو سنة ١٩٧٧.

لقد حظى جيمس بنيت تشايلدز على احترام وتقدير ومكانة سامية ليس فقط لإنجازاته المكتبية والببليوجرافية الواسعة والعميقة، ولكن أيضا لصفاته وأخلاقه الإنسانية الرفيعة. مما حدا بالمائدة المستديرة للمطبوعات الحكومية باتحاد المكتبات الأمريكية أن تخصص جائزة باسمه (جائزة جيمس بنيت تشايلدز). وكان هو أول من حصل عليها وقد قدمت إليه فى مكتبة الكونجرس فى ١٦ من أغسطس ١٩٦٧، وعلى شهادة تلك الجائزة كتبت عبارة:

" اعترافا بالجهود المتميزة غير المسبوقة فى مجال تنمية وتطوير العمل المكتبى للمطبوعات الحكومية".

المصادر:

1- Childs, James Bennett. Forty Years of Latin American Documents Bibliography. – **in**.– Herald of Library Science.- Vol.7, April 1965.

2- Childs. James Bennett. Government Publications.- **In** .- Library Trends.- Vol. 15, January 1967.

3- Zimmerman, Irene. Current National Bibliographies of Latin America: A state of the Art Study.- Gainesville: Center for Latin American Studies.

4- Wisdom, Donald F. Childs, James Bennett.- **In**.- Encyclopedia of Library and Information Science. Newyork: Marcel Dekker, 1954, Vol. 37.

تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات

Legislations of Books and Libraries

انظر أيضا: المواصفات والمعايير فى الكتب والمكتبات

يقصد بالتشريعات تلك القواعد المكتوبة ذات القوة القانونية والواجبة التنفيذ، والتى تحدد العلاقة بين الأطراف الداخلة فيها والموجهة إليها. ومن هذا المنطلق فإن تشريعات

الكتب هي القواعد القانونية التي تحدد العلاقات بين أطراف عملية النشر من جهة والدولة والمجتمع من الجهة الثانية، وتشريعات المكتبات هي تلك القواعد التي تحدد العلاقة بين المكتبة والمستفيدين منها والجهة الأم التي تتبعها والمكتبة والمكتبات الأخرى وبين المكتبة والمستفيدين منها وبين المكتبة والعاملين فيها وبين العاملين بعضهم البعض وما إلى ذلك من علاقات. وفي الأعم الأغلب تحدد تلك القواعد جزاءات المخالفة وعقوبات عدم الانصياع لتلك القواعد؛ إذا كانت تلك القواعد تتطلب توقيع عقوبات على المخالف.

وعلى هذا الأساس فإننا يمكن أن نصنف التشريعات المكتبية إلى الفئات الآتية:

١ - القانون.

٢- القرار.

٣- اللائحة.

٤ - دليل الإجراءات.

٥- دليل التوصيف.

٦- التوجيه ـ النشرة ـ التعميم.

ويعتبر البعض المواصفات والمعايير ضربا من ضروب التشريعات، ولكننا نرى أنها فئة مخصوصة لها خصائصها المختلفة وليست لها حجية قانونية وليست هناك عقوبات أو جزاءات تترتب على عدم تطبيقها، ومن ثم نؤثر أن نعالجها على حدة.

والقانون عبارة عن تشريع يصدر عن السلطة التشريعية بعد إجراءات معينة ويصدق القانون على جميع أنحاء الدولة والجهل بالقانون للعمل به. ومن الطبيعي أن يسري القانون على جميع أنحاء الدولة والجهل بالقانون لا يعفي من الوقوع تحت طائلته.

وعادة ما يبدأ القانون على شكل مشروع يقدمه جهاز من أجهزة الدولة ويناقش باستفاضة داخل ذلك الجهاز، ثم يرفع إلى السلطة الأعلى حتى يصعد بعد ذلك إلى البرلمان أيا كانت تسميته ليناقش مناقشة نهائية مادة مادة، وقد تدخل عليه تعديلات وقد

يرد إلى الجهاز الذي رفعه، المهم أنه بعد الموافقة عليه يصير قانوناً من قوانين الدولة يحتج به ويعمل به.

وبعد تطبيق القانون والعمل به فترة من الزمن قد تتكشف فيه بعض الثغرات التي لم يلتفت إليها الشارع أو الجهات التي تداولت مشروع القانون وأقرته أو يكون الزمن نفسه قد أفرز معطيات جديدة لم يعد القانون المعمول به أو بعض مواده وبنوده يتلاءم مع تلك المعطيات. وفي كلتا الحالتين تتضح الحاجة إلى تعديل القانون لسد الثغرات أو لمواكبة المعطيات الجديدة وملاحقتها، وبالتالي يوضح مشروع قانون جديد بإلغاء القانون القديم وإحلال القانون الجديد برقم وتاريخ وربما اسم جديد محله، وربما يصدر القانون بتعديل بعض أحكام ومواد القانون القديم.

وعندما يصدر قانون جديد فإنه ينص على إلغاء كل ما يتعارض مع نصوصه من قوانين سابقة حتى لا يحدث ما نسميه نحن بتنازع القوانين أي التناقض بين القانونين واتخاذ كل منها حجة قائمة بذاتها فتحدث الفوضى في التطبيق والحفاظ على الحقوق. وفي حالة عدم النص على إلغاء القوانين القديمة المتعارضة مع القانون الجديد، يفترض أن تكون الغلبة للقانون الجديد، ولكن في بعض الحالات قد يكون القانون الأسبق هو الأقوى في الأخذ به من بعض الجوانب.

ومن القوانين العاملة في حقل الكتب والمكتبات، أي القواعد التي يعمل بها على مستوى الدولة كلها: قانون حق المؤلف؛ قانون الرقابة؛ قانون الإيداع، قانون المكتبات العامة.... ومن الطبيعي أن يكون القانون وطنياً ـ وليس إقليميا أو دوليا ـ ومن ثم يختلف من دولة إلى دولة في جوانب كثيرة حتى وإن اتفق في الهدف العام.

وكما ألمحت فإن صدور القانون رهن بموافقة الهيئة التشريعية في الدولة المعنية عليه، وهذه الهيئة التشريعية هي التي لها وحدها سلطة وقوة إصدار القوانين، ولكي يطبق القانون فإن رأس الدولة يصدر به مرسوما كي ينشر في الجريدة الرسمية إشهاراً له وتمكينا من العمل به، وحيث ترد في المرسوم عادة مادة تجعل بدء العمل به من تاريخ نشره في الجريدة.

أما القرار فإنه يأتي في المرتبة التالية للقانون ويتسم بأنه تشريع إداري تنفيذي وهو لا يصدر عن الهيئة التشريعية بل يصدره صاحب السلطة التنفيذية أساساً لتنفيذ شيء محدد قائم بذاته أي أنه يتعلق بحالة معينة بذاتها. وقد يصدر القرار عن رأس الدولة مثل قرار رئيس الجمهورية في مصر رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن إنشاء مراكز للمعلومات والتوثيق في الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة. ومن نوافل القول إن القرار عندما يصدر عن رأس الدولة فإنه يقصد به التعميم على مستوى الدولة كلها كما هو الحال في القرار المذكور. كذلك فإن القرار قد يصدر عن رئيس مجلس الوزراء أيضاً لتنفيذ شيء معين على مستوى الدولة أو لتنفيذ حالة معينة فردية مثلاً قد يصدر قرار من رئيس الوزراء بنزع قطعة أرض أو بتخصيص قطعة أرض لإنشاء مكتبة عامة عليها. والأصل في القرارات التنفيذية أن تصدر عن رئيس مجلس الوزراء لا عن رأس الدولة، لأن الجهاز التنفيذي أو السلطة التنفيذية تبدأ عادة بمجلس الوزراء ورئيسه ولكن في بعض الدول تختلط سلطات رأس الدولة بسلطات رئيس مجلس الوزراء. ومن أمثلة قرارات رئيس مجلس الوزراء في مصر: قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٨٤ في شأن قواعد شراء حق التأليف أو الترجمة أو الطبع أو النشر بالنسبة للكتب اللازمة لوزارة التربية والتعليم.

والقرار قد يصدر عن مستويات أدنى من رئيس الوزراء، فقد يصدر عن الوزير، وفي هذه الحالة فإن القرار لا يسرى إلا على النطاق الذي يعمل فيه الوزير أي وزارته أو قطاع محدد فيها. وهو في هذه الحالة يسمى بالقرار الوزاري، وهو مثل قرار رأس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ينشر في الجريدة الرسمية كي يعمل به وينفذ من تاريخ نشره.

ولرؤساء مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات المختلفة (بما في ذلك المكتبات ومراكز المعلومات) أن يصدروا قرارات تسرى فقط على الأنظمة التي يرأسونها ولكنها غالباً ما تكون ذات فاعلية محلية داخل المؤسسة فقط. كذلك يقوم مديرو العموم بإصدار قرارات تتصل بجزئية محددة فى إداراتهم ولا تنسحب على أية إدارة أخرى خارج سلطاتهم. ومثل

هذه القرارات تصدر محليا وتنشر داخليا وتبلغ للأطراف المعنية بالتنفيذ والعمل بما جاء فيها. وهذه القرارات المحلية قد تكون ذات طبيعة عامة تهم الهيئة كلها. وقد تكون ذات طبيعة خاصة موجهة لجزئية محددة أو أفراد بذواتهم مثل نقل شخص من إدارة إلى إدارة داخل الهيئة أو ندبه للعمل خارج الهيئة.

واللائحة هي مجموعة القواعد والسياسات المكتوبة والمسجلة التي تنظم العمل والعلاقات داخل مؤسسة أو هيئة أو إدارة معينة وهي بالنسبة لهذه المؤسسة الواحدة بمثابة الدستور للدولة. ولذلك تتناول اللائحة تفاصيل محددة تتعلق بالعمل داخل الهيئة أو المؤسسة والعلاقات الداخلية والخارجية.

وفي حالة المكتبات ومراكز المعلومات فإن اللائحة عادة ما تتناول الوصف العام لأهداف ووظائف المؤسسة وما تسعى إلى تحقيقه ثم علاقة المكتبة بالهيئة الأم التي تتبعها وتمولها وإدارة المكتبة وعلاقة المكتبة بالعاملين فيها وعلاقة العاملين بعضهم ببعض وكذلك علاقة المكتبة بجمهور القراء وإجراءات العمل بالمكتبة من الناحية العامة.

ومن نوافل القول إن اللوائح تتناول تلك الجوانب في خطوط عامة عريضة ولكنها في نفس الوقت محددة وقاطعة، لأن اللائحة لها قوة القانون داخل المؤسسة المعنية، وهي بمثابة التعاقد بين الأطراف الداخلة فيها؛ وربما تتدرج اللائحة وإقرارها وإصدارها نفس تدرج القانون فهي توضع داخل المؤسسة ثم تناقش من قبل العاملين في المكتبة وتصعَّد بعد ذلك إلى الإدارة العليا في المؤسسة وتناقش هناك ثم تمرر بعد ذلك إلى المستشار القانوني للتأكد من أن جميع بنودها تتمشى مع القوانين العامة المرعية في الدولة ولا تتعارض معها لأن جميع اللوائح لا ينبغي بحال من الأحوال أن تخرق القانون فالقانون أقوى من أية لوائح؛ وبعد هذا كله يصدر باللائحة حين تقر، قرار من الوزير أو رئيس الهيئة المختص للعمل باللائحة، ومن هنا تكتسب اللائحة قوتها التشريعية داخل المؤسسة وتطبق من تاريخ الموافقة عليها وإقرارها من قبل السلطة المختصة.

أما فيما يتعلق **بدليل الإجراءات** فإنه بمثابة خريطة العمل اليومي في المؤسسة إذ يتناول

التفاصيل الدقيقة للعمل بما لا يمكن تضمينه في اللائحة. وهو يعتبر من هذا المنطلق جزءا متمما للائحة ولا ينبغي أن يتعارض معها أو يتضمن شيئا متناقضًا معها أو مخالفا لما ورد بها.

وقوة دليل الإجراءات وفاعليته داخل المكتبات ومراكز المعلومات تكمن في أنه يشرح ويحدد جزئيات العمل ويحمل جميع العاملين في المؤسسة على أداء نفس الشيء بنفس الأسلوب في كل وقت، وبالتالي يؤدي إلى وحدة التطبيق للشخص الواحد في فترات مختلفة من عمله في المكتبة؛ ووحدة التطبيق من جانب الزملاء العاملين في الفترة الواحدة، ووحدة التطبيق من جانب الزملاء المتعاقبين على نفس العمل في فترات زمنية متعاقبة.

ومن المعروف أن دليل الإجراءات هو الذي يبقى على استمرارية العمل داخل المكتبة عبر الأعوام، فالعاملون قد يتقلبون من عمل إلى عمل داخل المكتبة؛ وقد يتركون العمل في المكتبة ويأتي موظفون جدد ولكن العمل داخل المكتبة لا يتغير ولا يتوقف ولا يهتز، وذلك بفضل وجود دليل الإجراءات هذا، والذي يبدأ به الموظف الجديد ويستوعبه، ومن ثم يطبقه ويدخل به في السياق.

إن دليل الإجراءات كما يبدو من اسمه يتناول ديناميات العمل وحركة مصادر المعلومات منذ التفكير فى طلبها وحتى وضعها في يد المستفيد. ذلك أن اللائحة على سبيل المثال تحدد أنواع مصادر المعلومات التي تقتنى في المكتبة ولكن دليل الإجراءات يتناول: مسئولية الاختيار بمعنى تحديد من له سلطة اختيار تلك المصادر، ويتناول أدوات الاختيار وبالاسم، ويتناول طرق التزويد من شراء إلى تبادل إلى هدايا إلى إيداع؛ يتناول طرق طلب أوعية المعلومات من مظانها المختلفة وعدد نسخ أوامر التوريد ولون كل نسخة وكيفية توجيه كل نسخة، يتناول سجلات تسجيل المصادر عندما ترد إلى المكتبة وأشكال السجلات والبيانات التي تسجل فيها عن كل قطعة ترد إلى المكتبة وهلم جرا في جميع جوانب العمل داخل المكتبة. ورغم أهمية وخطورة دليل الإجراءات فإن مكتباتنا للأسف لا تعطيه العناية الكافية وجل المكتبات العربية تكتفي باللائحة لأنها في نظرها

وحدها التي لها قوة تشريعية وحجية قانونية ودليل الإجراءات ليس له سوى قوة تنفيذية، وما العمل في المكتبات إلا عمل تنفيذي، وما المكتبة إلا مؤسسة خدمية؛ ويكون دليل الإجراءات هو سند هذا التنفيذ وعدته.

ويلاحظ الفقهاء أن المكتبات العربية الجديدة هي التي تحرص على دليل العمل أو دليل الإجراءات أكثر من حرصها على اللوائح، وعلى سبيل المثال مكتبة مركز معلومات مجلس الوزراء؛ مكتبة القاهرة الكبرى، المكتبة القومية الزراعية المصرية؛ مكتبة الجيزة العامة، هذا في الوقت الذي تقدس فيه المكتبات القديمة اللوائح وتغض الطرف عن أدلة العمل وعلى رأس المكتبات التي تقدس اللوائح المكتبات الأكاديمية والمتخصصة رغم أنها أحوج ما تكون إلى تلك الأدلة، فالمكتبات ذات الإدارات والأقسام والتي تزدحم بموظفيها وإجراءاتها تحتاج إلى أدلة العمل لتوصيف العمل وتحديد أبعاده وربط العاملين بعمل محدد لا يترك فرصة للاجتهادات الشخصية والأعمال الفردية التي لا تنظمها قواعد مسجلة ومكتوبة وإلا شاعت الفوضى جوانب العمل.

وأدلة توصيف الوظائف تتعلق بوضع مواصفات ومعايير لكل وظيفة داخل المكتبة وتحديد مقتضيات تلك الوظيفة والمؤهلات الواجب توافرها فيمن يشغلها. وأدلة التوصيف تعتبر جزءا متمما للوائح المكتبات ووجها من وجوه التشريع لأن تعيين شخص ما في وظيفة من الوظائف المدرجة على السلم الوظيفي بالمكتبة دون أن تتوافر فيه مؤهلات وخبرات هذه الوظيفة، كما حددت في دليل توصيف الوظائف يعتبر مخالفة صريحة، ولذلك تنعدم تلك الأدلة في جل المكتبات العربية بل وفي معظم مصالح الدولة وبذلك يفتح الباب على مصراعيه للعبث بالوظائف وتشغل الوظائف بغير المؤهلين لها ويقوم حلاق الصحة بدور الطبيب، ويقوم الإخصائي الاجتماعي بدور أمين المكتبة ويقوم العقيد بدور المهندس وهكذا يفسر الأمر.

إن دليل التوصيف يحدد لكل وظيفة في المكتبة الواجبات التي تنطوي عليها والمهام التي يقوم بها من يشغلها، ومن ثم يترتب عليها الشروط والمؤهلات والخبرات الواجب

توافرها في الشخص الذي يحتل ذلك العمل. وإذا لم يوجد من هو أهل لذلك فليس هناك مبرر لشغلها حتى يتوافر الشخص المناسب. ودليل التوصيف يحدد مواصفات كافة الوظائف في المكتبة بدءا من المدير حتى رجل الأمن.

لقد وجدت أدلة توصيف الوظائف في عدد قليل من المكتبات العربية، ومن ثم فإن هذا العدد القليل هو الذي يطبق هذا المبدأ بحذافيره. ومن بين المكتبات الجديرة بالاحترام في هذا الصدد مكتبة القاهرة الكبرى التي وضعت لنفسها لائحة ودليل إجراءات ودليل توصيف تطبقها بكل أمانة، ومن أسف أن المكتبات القديمة هي ككل المصالح الحكومية لا تفكر مجرد تفكير في أدلة توصيف الوظائف وإلا اضطرت إلى طرد معظم العاملين بها لأنهم ببساطة شديدة غير مؤهلين للمواقع التي سكنوا فيها فالمكتبات الحكومية مكان لمن يرغب في وظيفة قريبة من السكن وهي مكان للمغضوب عليهم والضالين أو العجزة الذين يريدون لهم مكانا هادئا مطمئنا ذا عمل مخفف.

وربما يكون المثال الآتي من أحد أدلة التوصيف القليلة التي وقعت تحت يدي دالاً على ما ذهبت إليه، والمثال هو الوظيفة "مدير مكتبة" وهو يكشف عن المؤهلات المطلوبة لشغل الوظيفة والمهام المنوطة بالوظيفة.

المؤهلات والخبرات:

ـ دكتوراه في المكتبات والمعلومات مع خبرة خمس سنوات على الأقل في إدارة المكتبات ومراكز المعلومات. أو

ـ ماجستير في المكتبات والمعلومات مع خبرة عشر سنوات في إدارة المكتبات ومراكز المعلومات أو

ـ ليسانس المكتبات والمعلومات مع خبرة خمسة عشر عاما في إدارة المكتبات ومراكز المعلومات.

مهام الوظيفة:

ـ الإشراف العام على سير العمل داخل المكتبة سواء الفني أو الإداري.

ـ تحقيق أمن المجموعات داخل المكتبة وأمن المستفيدين.

ـ تحقيق أمن المبنى ككل من الناحية الفيزيقية.

ـ الاشتراك مع المجلس الأعلى للمكتبة في اختيار العاملين بالمكتبة.

ـ وضع التقارير الفصلية والتقارير السنوية وعرضها على المجلس الأعلى للمكتبة.

ـ الإشراف على تنفيذ الأهداف المطلقة الاستراتيجية والأهداف المرحلية التكتيكية للمكتبة.

ويعتبر "**التوجيه أو النشرة أو التعميم**" أيا كانت التسمية حسب المنطقة من بين التشريعات المكتبية، ويقصد بها لفت انتباه العاملين في المكتبة أو المستفيدين منها إلى شيء معين مثل تغيير أو تعديل مواعيد العمل أو إغلاق المكتبة في حالات طارئة أو ضرورة الالتزام بعدم التدخين، أو التنبيه على المستفيدين بترك أمتعتهم الشخصية في الأمانات، أو التنبيه إلى تقديم خدمات جديدة أو تسعير خدمات قديمة أو إعادة تسعيرها اعتباراً من تاريخ محدد.. إلى آخر تلك القائمة من الأمور التي تستوجب التنبيه ولفت الأنظار والتأكيد؛ ورغم أن هذه التوجيهات هي للعلم فإنها تدخل في باب التشريعات الواجبة التنفيذ والانصياع لها ومخالفتها تترتب عليها عقوبات محددة، وعلى سبيل المثال فإن التدخين في المكتبة قد يترتب عليه حرمان المستفيد من دخول المكتبة بعد ذلك أبداً؛ وربما يترتب عليه في بعض الدول المحترمة فصل الموظف من المكتبة وهكذا. ومن الطبيعي أن التوجيه والتعميم والنشر؛ لا تؤسس قاعدة شرعية جديدة وإنما تنبثق عادة من قلب التشريعات الأكبر ولا تتناقض معها.

وكما أسلفت فإن المعايير أو المواصفات أو مقاييس الجودة لا تدخل في باب التشريعات في عرف دراستنا هذه وإن اعتبرها البعض كذلك. فالمعايير في حقيقة الأمر ليست أسسًا عددية ونوعية تضعها جهة غير تشريعية، بل هي جهة فنية أكثر منها قانونية، لتحقيق الأداء المثالي لعمل من الأعمال أو لتحقيق الوجه المثالي لسلعة من السلع أو منتج من المنتجات. وقد تكون المعايير مجرد مقترحات للمكتبة التي تريد أن تبلغ الكمال أو تقترب منه في عملها.. وقد تستخدم تلك المعايير بأثر رجعي في تقييم الأداء، ومعرفة هل تؤدي المكتبة أعمالها على الوجه المطلوب، وكم تبعد عن ذلك الوجه المطلوب.

وفي مجال المكتبات ومراكز المعلومات نصادف معايير موحدة للموقع والمساحة والأثاث والتجهيزات والأجهزة والهيكل التنظيمي والمجموعات والعمليات والخدمات. هذه المعايير تتعلق حتما بنوع المكتبة وحجمها ونوع المستفيدين وحجمهم. وقد حظيت المكتبات المدرسية ومكتبات الأطفال والمكتبات العامة والجامعية بالقدح المعلي من هذه المعايير، وربما كانت المكتبات الوطنية والمكتبات المتخصصة بسبب ظروفهما وطبيعتها تستعصى على المعايرة والتقييس في الوقت الراهن.

وتقوم المنظمة الدولية للمواصفات (آيزو) بوضع العديد من المعايير والمواصفات الخاصة بمجال المكتبات والمعلومات، كما يقوم الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (إفلا) بوضع المعايير التي يراها مثالية للأداء المكتبي. وعلى النطاق الوطني تقوم الاتحادات والجمعيات والمؤسسات الوطنية المعنية بمثل هذا العمل على نحو ما يقوم به اتحاد المكتبات الأمريكية والاتحادات النوعية المنبثقة عنه. وربما تقوم بوضع المعايير والمواصفات والمقاييس جهة رسمية معنية في الدولة على إطلاقها مثل معهد المعايير الموحدة الأمريكي وهيئة المواصفات القياسية المنبثقة عن وزارة الصناعة في مصر. وربما تقوم بوضع المعايير جهة محددة رسمية على نطاق محدود لنوع معين من المكتبات على نحو ما حدث في إدارة المكتبات المدرسية في وزارة التربية والتعليم المصرية التي وضعت معايير موحدة للمكتبات المدرسية.

ومن المقطوع به أن المعايير الموحدة لا تنبت من فراغ وإنما تأتي نتيجة خبرات وتجارب وممارسات طويلة، ثم تخضع لمناقشات من جانب خبراء متخصصين شأنها في ذلك شأن مشروعات القوانين والتشريعات. وهذه المعايير يقينا تساعد في نقل حلول جاهزة في منطقة لمشاكل موجودة في منطقة أخرى. وهي يقينا تساعد في تنميط العمل وتوحيده بين مؤسسات المعلومات، ليس فقط في القطاع الواحد داخل الدولة، وإنما على نطاق الدولة كلها والإقليم الواحد الذي يضم عدة دول، وكذلك على نطاق العالم كله.

ومن حسنات المعايير الموحدة أنها تساعد على انسياب الأجهزة والمعدات والأثاثات اللازمة للمكتبات من بلد إلى بلد كما تساعد على انسياب البرمجيات وقواعد العمليات الفنية والخدمات بين أرجاء العالم مما يجعل العالم قرية صغيرة متكاملة متفاعلة.

وكما ألمحت في بداية هذا البحث فإن المعايير في رأيي لا تدخل في باب التشريعات ولذلك سوف أرجئ المعالجة التفصيلية لها إلى موضعها في هذه الدائرة.

تاريخ وتطور التشريع المكتبي المعلوماتي

من المؤكد أن تشريعات المكتبات والمعلومات قديمة بشكل أو بآخر قدم الإنتاج الفكري نفسه، قديمة قدم المكتبة نفسها حتى وإن لم تكن تلك التشريعات مكتوبة مسجلة منذ الزمن السحيق. ونحن نستطيع أن نتلمس أصول تلك التشريعات من نتف المعلومات المتناثرة هنا وهناك بطرق مباشرة حينا وغير مباشرة في الأعم الأغلب. ففي القصور الفرعونية كانت هناك مكتبتان إحداهما يطلق عليها "مكتبة الكتابات السرية" وكتب هذه المكتبة لا يسمح لأحد خلاف الفرعون بالاطلاع عليها أو حتى الاقتراب منها والإفادة مما بها من معلومات، ويحظر على أمين المكتبة إخراج أي من مقتنيات تلك المكتبة خارجها. عندما يضع الفرعون تلك القاعدة للاستعمال فإنه بذلك يكون قد وضع قاعدة تشريعية تقيد استعمال نوع معين من المقتنيات وعندما يقوم أمين المكتبة المسئول بإخراج تلك الكتب السرية لأعداد الفرعون أثناء مؤامرة الحريم في عهد رمسيس الثالث (١١٩٨-١١٦٧ ق.م)، فإنه بذلك يخرق قواعد العمل بالمكتبة ويستحق العقاب وفعلا قدم أمينا المكتبة ميسوي وشيدميسر إلى المحاكمة وعوقبا عقابا صارما لخرق قواعد العمل بالمكتبة التي كانا يعملان فيها في قصر الفرعون.

وفي العراق القديم قام الملك آشور بانيبال (٦٦٨-٦٢٦ ق.م) أقوى وأعلم ملوك الآشوريين بوضع خاتم المِلْكِية على كتب مكتبته العظيمة، وأكدَّ على عدم إخراج تلك الكتب من المكتبة أو إزاحتها منها. وكانت تلك قاعدة تشريعية تحظر إخراج الكتب من المكتبة الملكية في القصر.

وفي العراق القديم أيضا كان المؤلف العراقي يصب اللعنات على كل من يحاول السطو على كتابه ويسرق مادته العلمية وينسبها لنفسه، كما كان يوجه وابلا من اللعنات والشتائم على كل من يحاول تشويه النص أو يحاول تغييره أو يحرق الكتاب أو يغرقه أو يمحوه بأي طريقة كانت... وفي نفس الوقت كان المؤلف العراقي القديم يمنح البركات والدعوات الصالحات لمن يحافظ على نص الكتاب. إننا نجد في هذه اللعنات والبركات إرهاصات لقوانين وتشريعات وقواعد حماية حقوق المؤلفين.. لقد كانت تلك البركات واللعنات تأتي في الكتاب العراقي القديم جزاء من حرد المتن.

هذا التقليد العراقي القديم نجده في الكتاب العبري اليهودي ـ ربما لأن اليهود عاشوا في العراق القديم ردحا طويلا من الزمن ـ وبصورة أعنف وصيغة أكثر حدة لحرص اليهود الشديدة على حماية الحقوق الأدبية على الأقل للمؤلفين. ويمثل النص الآتي بوضوح شديد هذا الاتجاه اليهودي:

"أيما شخص يغير كلمة في هذا الكتاب أو يمحو حرفا واحداً أو ينزع ورقة فلا صفح الله عنه أو غفر له... ولا يدخل إلى جمال الله ولا يرى النعيم الذي أعدَّه الله لمن يخشاه.. وسيكون كالمرأة في الدنس وكالمجذوم الذي يغلق عليه حتى تنسحق أطرافه وتتكسر كبراء قوته.. ويذوب شحمه ويضمحل بحيث تصعب رؤيته، وعظامه تتآكل لدرجة القبح".

ويمكننا القول أيضا مطمئنين بأن الرقابة التي فرضت على الإنتاج الفكري في العصر اليوناني الروماني والعقوبات الصارمة التي فرضت على المؤلفين، إن هي إلا نوع من التشريع على نحو ما نصادفه في قوانين وتشريعات الرقابة في أيامنا. ففي سنة ٤١١ ق.م صودرت كتب الفيلسوف بروتاجوراس وأحرقت في ميدان عام في أثينا لأن محتوياتها لم ترق لهؤلاء الذين كانوا في السلطة في أيامه فأصدروا أوامرهم بإعدامها. كذلك ابتدع الامبراطور أوغسطوس ممارسات غاشمة ضد المؤلفين فقد صادر ألفي كتاب وأحرقها علنا في ميدان عام، وكذلك فعل الإمبراطور تبيريوس مع أشعار التراجيديا وتبلغ الرقابة

الرومانية ذروتها أيام دوميتيان الذي استصدر قرارا من مجلس الشيوخ بالحرق العام للكتب التي ثارت ضد حكمه وضرب المؤلفين حتى الموت وصلب الناشرين والنساخ. إنها نفس الرقابة في بعض الدول النامية.

ورغم الشكوى المرة من انتهاك حقوق المؤلفين وإهدارها والسطو على أفكارهم وانتهابها في العصور القديمة والحقبة الكلاسيكية على وجه الخصوص في بلاد اليونان والرومان، إلا أننا لا نصادف تشريعا يدين تلك الانتهاكات والإهدارات ويحمى حقوق المؤلفين. وكل ما وجدناه هناك وصف لمن يسطو على أفكار الآخرين وينسبها لنفسه بأنه "لص الأفكار" على حد تعبير الشاعر الروماني مارتيال. كما أن هذا المنتحل في عرف القانون الروماني هو في موقف اللص والخاطف ولكن لا عقوبة له عندهم.

إننا نجد أصول قانون الإيداع في أثينا القديمة حيث كان يتحتم على كل مؤلف أن يودع في **"الأرشيف المركزي"** في أثينا نسخة من كتابه للحفظ للأجيال المقبلة من جهة ولمن يريد الاطلاع عليها والإفادة منها من جهة ثانية. والأرشيف المركزي هنا لا يقصد به دار الوثائق وإنما قائمة الحفظ طويل المدى للإنتاج الفكري.

وفي العصر المسيحي كان لآباء الأديرة الفضل في إنشاء المكتبات والمناسخ في أديرتهم ومن ثم وضعوا لها اللوائح والقواعد التي تعمل بمقتضاها. ومن المعروف أن القديس باخوم هو الذي بدأ الحياة الديرية في المسيحية وقد بنى ديره في مصر العليا في القرن الرابع الميلادي، وهو أول من نظم عملية نسخ الكتب الدينية والمكتبات الدينية في الأديرة، ووضع القواعد واللوائح المحددة لذلك.

وقد توسع القديسان كاسيودوروس وبندكت في الاهتمام بالكتب والمكتبات الديرية وحيث أصبحت الحياة الديرية مظهراً أساسياً في الديانة المسيحية وظاهرة عامة، وقد وضع لوائح جيدة لنسخ الكتب وإدارة المكتبات في الأديرة التابعة له. ويعزى إلى القديس بندكت أنه وضع أوسع لائحة ديرية في العصور الوسطى المسيحية الباكرة وقد خصص الفصل الثامن والأربعين منها للكتب والمكتبات وجعل فيها نسخ الكتب مساويا أو جزءا من العمل اليدوي، وحيث كان على الراهب أن يقضي في الأعمال الحرفية سبع ساعات وفي النسخ أو القراءة ساعتين يومياً.

ويسير جزء من نص الفصل الثامن والأربعين من نظام سانت بندكت على النحو الآتي:

"إن البطالة هي عدو النفس ومن ثم فإنه يجب على الإخوة في مواسم معينة أن يشغلوا أنفسهم بالعمل اليدوي، ثم في ساعات معينة بالقراءة المقدسة، ومن بعد عيد الفصح حتى نهاية أكتوبر يجب أن يشغلوا أنفسهم بالقراءة من الساعة الرابعة حتى الساعة السادسة. ومن نهاية أكتوبر حتى بداية الصيام دعهم يشغلون أنفسهم حتى الساعة الثانية. وفي خلال الصيام دعهم يشغلون أنفسهم بالقراءة من الصباح حتى الساعة الثالثة. وفي أيام الصيام هذه دعهم يحصلون على كتاب من المكتبة ويقرأونه من أوله إلى آخره. هذه الكتب يجب أن تعار لهم في بداية الصيام".

وفي نظام سانت فيرول في القرن السادس الميلادي نجد قاعدة تقول: "ذلك الذي يحرث الأرض عليه أن يكتب الرقوق بأصابعه".

وعودة إلى نظام سانت بندكت نجد الفصل الثاني والثلاثين يؤكد على ضرورة وجود قوائم جرد لمقتنيات مكتبة الدير، وهذه يراجعها رئيس الدير. وكان خازن المكتبة هو المسئول عن المخطوطات في المكتبة، وقد أناطت به اللائحة فهرسة وحفظ ورعاية الكتب.

وتقول لائحة إحدى المكتبات الديرية عن عمل أمين المكتبة:

"يجب أن تلم تماما بما في عهدتك. إن على أمين المكتبة أن يناضل بقدر الإمكان في سبيل تنمية المكتبة المعهود إليه بها وعليه أن يتأكد من أن المكتبة لا تتناقص وأن الكتب التي في حوزته لا تفقد أو تختفي. وعليه أن يصلح بالتجليد الكتب التي يصيبها التلف والبلى بسبب عوامل الزمن. وعليه أن يعرف أسماء مؤلفي الكتب بالمكتبة".

وفيما يتعلق بالإعارة تقول نفس تلك اللائحة لأمين المكتبة:

"لا تسمح بإعارة أي كتاب دون أخذ إيصال صحيح ورسمي ويسجل ذلك في الدفتر الخاص به".

وقد استمر في العصور الوسطى المسيحية صب اللعنات على من يشوه الكتب أو يتلفها ومن بين النصوص التي نصادفها وهي كثيرة في هذا الصدد وواللهم لا تدع في كل العصور والأوقات أي شخص يدخل إلى ملكوتك إذا دمر هذا الكتاب"؛ "هذا الكتاب يخص دير سانت ميري في روبرتس بريدج وأي واحد يحاول أن يسرقه أو يبيعه أو يحركه بأي طريقة من هذا المكان أو يشوهه فإنه يحرم من رحمة الله. آمين".

وعندما بدأت الجامعات في الظهور في أوربا مع القرن الثاني عشر الميلادي، وظهرت معها الكتب والمكتبات الجامعية كان من الطبيعي أن تعد اللوائح والتشريعات المنظمة لنشر الكتاب الجامعي وتنظيم وإدارة واستعمال المكتبات الجامعية.

لقد كانت الجامعة تطلب من ناشر وتاجر الكتب الجامعية أن يقسم القسم الخاص باتباع اللوائح التي تضعها الجامعة في هذا الصدد. ونقتطع الجزء التالي من ذلك القسم:

"تقسم أنك دائما سوف تسلك سلوكاً أمينا وشريفا في كل ممارساتك لتجارة الكتب.. وألا تخفي أي كتاب أعطيته للبيع، وأن تحدد أسعاراً عادلة للكتب التي تعرضها للبيع، وأن تكتب في أحد أركان الكتاب، في مكان ظاهر سعر البيع واسم صاحب الكتاب وألا تبيع الكتاب دون إخطار صاحبه.. وألا تقدم إلا النسخ السليمة الصحيحة غير المشوشة.. وألا تطلب من الطلبة والأساتذة أكثر من السعر الذي حددته الجامعة".

وعلى الجانب الآخر فقد شهدت العصور الوسطى الإسلامية نصوصا تشريعية لوائحية لإدارة الكتب والمكتبات. وربما كان أهم تلك النصوص تشريع وقف الكتب وهو تشريع رسمي، شأنه في ذلك شأن كل أنواع الوقف الأخرى له أصوله الفقهيه عند المسلمين.

ونستطيع مطمئنين القول بأن تشريع وقف الكتب عند المسلمين كان السبب الرئيسي وراء انتشار إنشاء المكتبات على نطاق واسع في العالم الإسلامي في العصور الوسطى والعصور الحديثة أيضا. ومن المعروف أن الوقف كان يوثق أمام القاضي والشهود

العدول، وكانت صيغة الوقف هي بكل المعايير تشريع يحدد على وجه الدقة الكتب الموقوفة والمكان الذي توقف عليه والمستفيدين الذين يجوز لهم الانتفاع والإفادة من الكتب الموقوفة وكيفية الإفادة. وأكثر من هذا كله كانت الوقفية تحدد كيفية إدارة الكتب التي تم وقفها وشخصية ناظر الوقف، بل وربما الميزانية السنوية لإدارة الوقف وتحديد بنود الإنفاق.

في معظم الأحوال كانت وثيقة الوقف تسجل بيانات الكتب التي يتم وقفها كما كانت صيغة الوقف تثبت داخل كل كتاب. وقد وصلنا عدد كبير من الوثائق التي تتضمن بيانات الكتب الموقوفة: عنوان الكتاب، المؤلف، عدد الأجزاء أو المجلدات.. وكان من الطبيعي أن تحدد وثيقة الوقف أيضا المكان الذي توقف عليه الكتب سواء كان ذلك المكان مسجداً أو جامعاً أو مدرسة أو مكتبة عامة، وربما يكون وقف الكتب على مستشفى أو رباط أو خانقاه أو حتى تكية. وفي بعض الأحيان كانت الكتب توقف على الترب والمقابر. وكان من الضروري والحال هكذا أن تسمى الوثيقة المؤسسة التي توقف عليها الكتب والوثيقة هنا هي اللائحة أو التشريع الذي يعمل بمقتضاه.

بعد تحديد مكان الوقف صراحة ونصا في الوثيقة تتطرق الوثيقة التشريع إلى تحديد فئات المستفيدين من ذلك الوقف، فقد توقف الكتب لفائدة أتباع مذهب فقهي معين كالشافعية أو المالكية أو الحنفية، كما قد يكون الانتفاع قاصراً على أهل منطقة معينة، وقد يقتصر على طلاب العلم في تخصص محدد. ومن الواقفين من أطلق الاستفادة لعموم المسلمين. وفي داخل فئة المستفيدين كانت الوقفية تحدد نوعية الاستفادة هل هي مجرد اطلاع داخلي فقط، هل يسمح بالنسخ من الكتب الموقوفة، وهل يكون النسخ للاستخدام الشخصي وحده أم أيضا للاتجار والبيع كذلك. هذه الأمور جميعها كانت تحدد وبوضوح شديد في تشريع الوقف ونص الوثيقة. ومن الطريف أن تتطرق وثائق الوقف إلى قواعد الإعارة الخارجية هل هي بإيصال فقط أم برهن مادي أم بدون.

وربما كان نص وثيقة الوقف يحدد اسم أمين المكتبة ومرتبه ومساعده ومرتب هذا المساعد وواجبات ومهام كل منهما. وفي بعض وثائق الوقف نصادف ميزانية المكتبة وتوزيع بنودها مما يعطي الانطباع بأنها كانت لوائح كاملة.

في بعض المكتبات وخاصة مكتبات السلاطين والأمراء والخلفاء قد نجد قرارات (وكانوا يسمونها توقيعات للدلالة على أنها مكتوبة وليست شفوية أي أنها موقعة) تحدد الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى العمل بالمكتبة والأعمال التي يقوم بها على نحو ما تحدده أدلة التوصيف في أيامنا.

وسوف نورد فيما يلي متقطفات من بعض وقفيات الكتب والمكتبات للتدليل على ما ذهبت إليه من حقائق.

في إحدى الوقفيات نجد "أوقف هذا الكتاب لأهل العلم وطلاب الحديث في الخانقاة الناصرية بالقاهرة". وهنا نصادف صراحة الكتاب الذي تم وقفه وفئة المستفيدين والمكان والمدينة. وفي وقفية ثانية نجد "هذا ما أوقفه رمضان العذري على طلبة العلم الشريف المقيمين في المدرسة الصالحية"؛ وفي وقفية ثالثة "وقف على من ينتفع به من الحنابلة المشتغلين بالعلم بمدرسة أبي عمر".

وفي وثيقة وقف بجامع القرويين في مدينة فاس أوقف أبو العنان المريني في سنة ٧٥٠ هـ خزانة كتب كاملة ومما جاء في هذه الوثيقة:-

"الحمد لله حق حمده وصلى الله على سيدنا محمد نبيه عبده ورضي الله عن الخلفاء القائمين بالحق من بعده.

"مما أمر به من أحيا بإيالته الأنام، وتدارك بدولته الإسلام، أمير المؤمنين المتوكل على رب العالمين، وطب ملوك الزمان المظفر المنصور المولى أبو عنان، ابن الخلفاء الراشدين المرهبين، أدام الله للمسلمين أيامه ونشر أعلامه: إنشاء هذه الخزانة السعيدة الجامعة

للعلوم المجيدة المشتملة على الكتب التي أنعم بها من مقامه الكبير المحتوية على أنواع من العلوم، الواجب لها التعظيم والتكريم، جعل ذلك، نصره الله، وقفا مؤبدا لجميع المسلمين حتى يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين، حضا منه أيده الله على طلب العلم وإظهاره وارتقائه واشتهاره، تسهيلا لمن أراد القراءة والنسخ منها والمطالعة والمقابلة، وليس لأحد أن يخرجها من أعلى المودع التي هي فيه. ولا يغفل المحافظة عليها والتشويه، أراد بذلك وجه الله العظيم وثوابه الجسيم. ضاعف الله بذلك حسناته ورقى في الجنان درجاته وأطال ملكه ونظم في الصالحات سلكه. وذلك في جمادي الأولى عام خمسين وسبعمائة، أوصله الله بالبركات الذكية".

ومن وثائق الوقف المتضمنة بيانات الكتب الموقوفة، تلك الوثيقة التي أوقف بها محمد بك أبو الذهب مجموعة من الكتب على مكتبة الجامع المسمى باسمه في القاهرة وقد جاء فيها سرد لأسماء الكتب نقتطع منها بضعة أسطر كمجرد مثال:

"... والخازن خمسة نسخ ثلثة عشرة جزءاً. والبغوي نسخة واحدة من جزءين. الاتقان للسيوطي نسخة واحدة. أسئلة القرآن وأجوبتها للرازي نسخة واحدة مختصر البخاري لابن ابي حجرة نسخة واحدة.. ومجمع الأنهر على ملتقى الأبحر نسخة واحدة.. والمفصل للزمخشري نسخة واحدة.. ومطالع الأسرار على الشمسية نسخة واحدة.. وشرح العقايد لابن قاسم الغزي نسخة واحدة، والسعد على المقاصد نسخة واحدة....".

ومن أطرف القرارات التي وجدناها في العصر الإسلامي ذلك القرار (التوقيع) الذي صدر لخازن مكتبة مدرسة الإمام أبي حنيفة النعمان واسمه ضياء الدين أبو الفضل أحمد بن مسعود التركستاني الحنفي سنة ٦٠٤هـ = ١٢٠٧، ويتضمن ذلك التوقيع نصا صريحاً بالأعمال التي أنيطت به حيث تسلم العمل من زميل له:

"وليثبت ما بخزانة الكتب من المجلدات وغيرها معارضًا ذلك بفهرسته متطلبا ما عساه قد شذ منها، وليأمر خازنها بعد استصلاحه بمراعاتها ونفضها في كل وقت ومرمة شعثها وأن لا يخرج منها شيئاً إلا إلى ذي أمانة مستظهراً بالرهن عن ذلك "ومن هذا القرار المكتوب نخرج بالواجبات المنوطة بأمين المكتبة المذكور:

١- إعداد فهرس جديد بالكتب.

٢- جرد الكتب على الفهرس القديم.

٣- تصنيف الكتب وترتيبها في نسق محدد يسهل الوصول إليها.

٤- استرداد الكتب المعارة.

٥- الإحلال محل التالف.

٦- الإشراف على تنظيف المكتبة وتنفيض الكتب من الأتربة والحشرات بصفة يومية.

٧- ترميم الكتب التي في حاجة إلى ترميم.

٨- إدارة تداول الكتب وعدم الإعارة الخارجية إلا إلى أهل الثقة بعد أخذ الرهن منهم:

وكانت التشريعات تتيح العقوبات وتوقيع الجزاء في حالة الإهمال والمخالفة فقد زار الخليفة المستنصر بالله خزانة كتبه (٦٤٠هـ = ١٢٤٢م) ووجد أن تعليماته لم تنفذ فأمر بحبس العاملين فيها يومين ثم سرحهم بعد ذلك من العمل.

ومن الوقفيات التي تطرقت إلى صفات أمين المكتبة إلى جانب واجباته ومهامه؛ وقضية السلطان فرح بن برقوق حيث جاء فيها ما نصه:-

"وأن يكون ثقة خيراً أميناً يقظا، قادراً على القيام بخدمة الكتب عارفا بترتيبها... على أن يتولى حفظها ونفضها، ويتفقد أحوالها بالإصلاح ووضعها بموضوعها بالخزانة المرصدة لها. وعلى أنه من حضر إليه يطلب شيئا من ذلك فإن كان أهلا لمطالعة ذلك والاشتغال به وكان من أهل المكان وممن يوثق به دفعه إليه وأخذ حظه منه فإذا أعاده إليه دفع إليه خطه ولا يمكنه من التأخير مدة بعيدة يخشا (هكذا في الأصل) منها حصول النسيان، بل يتعهده بالسؤال وأخذ ما أخذه منه فإذا طلب غيره أجابه لذلك وفعل كما فعل أولاً. وإذا كان الطالب من خارج المكان لا يعطيه شيئا من ذلك، ولا يمكنه من إخراج شيء إلى خارج المكان. ويفعل الخازن في ذلك ما يفعله أمثاله من الخزنة من حفظ ذلك وحفظ ما يسلم إليه من حواصل الجامع أسوة أمثاله على العادة ويصرف له على ذلك في كل شهر من الفلوس المذكورة عشرون درهما".

ونص هذه الوقفية صريح في تحديد صفات وخصائص أمين المكتبة وهي:

١ - الأمانة.

٢ - اليقظة.

٣- المعرفة بالتصنيف والترتيب.

٤ - القدرة على الخدمة المكتبية.

كذلك فإن النص صريح في تحديد واجبات ووظائف أمين المكتبة وهي:

أ ـ حفظ المجموعات وترتيبها الترتيب السليم وصيانتها وعدم إزاحتها خارج المكان.

ب ـ نفض الكتب من الأتربة أو الإشراف على ذلك.

ج ـ ترميم ما يحتاج إلى ترميم أو الإشراف على ذلك.

د ـ إعادة ترتيب الكتب على الرفوف بعد استعمالها من قبل المستفيدين.

هـ ـ إعارة الكتب لأهل المنطقة المعروفين له في مقابل إيصال يأخذه من المستعيرين.

و ـ المطالبة برد الكتب المتأخرة عند المستعيرين وعدم السماح باستعارة كتب جديدة إلا بعد إعادة الكتب المستعارة.

ز ـ إعادة الإيصال إلى المستعير عند رد الكتاب.

ح ـ عدم إعارة أي شئ خارج المكتبة لأي شخص غريب عن أهل المنطقة.

د ـ تحصيل مداخيل الوقف والاحتفاظ بها.

والوثيقة صريحة هنا في تحديد المرتب الشهري للخازن وهو عشرون درهما.

وبمناسبة مرتبات أمناء المكتبات ـ أيا كانت تسميتهم ـ في العصر الإسلامي، فقد حفلت لوائح المكتبات بذكر تلك المرتبات لأنها فيما يبدو كانت من الأساسيات الواجب النص عليها في الوقفية. ومما تجدر الإشارة إليه أن تلك المرتبات كانت تدفع عينا ونقداً؛ عينا: لحم وخبز وطبيخ يوميا؛ ونقدا بالدنانير أو الدراهم أو الأنصاف شهريا.

وأقتطع من لائحة مكتبة المدرسة المستنصرية التي أنشأها الخليفة العباسى المستنصر بالله سنة ٦٣٢هـ النص الدال على رواتب العاملين في المكتبة:ـ

١ – أن يكون للخازن المشرف على المكتبة عشرة دنانير شهرياً. ويكون له عشرة أرطال خبزاً وأربعة أرطال لحما بحوائجها وخضرها وحطبها في كل يوم.

٢– يكون لمساعد الخازن ثلاثة دنانير شهريا، ويضاف إلى ذلك خمسة أرطال خبزاً ورطلان لحما في كل يوم.

٣– يكون للمناول ديناران شهريا وأربعة أرطال خبزا وغرف طبيخ أي وجبه طبيخ بها رطل لحم يومياً.

ولقد جاءت علينا لائحة مكتبة دار العلم ـ الفاطمية ـ بالقاهرة بالميزانية السنوية الكاملة حسبما حددتها وثيقة الوقف، وبيان هذه الميزانية على الوجوه الآتية:

ثمن الورق للنسخ	٩٠ ديناراً
راتب الخازن	٤٨ ديناراً
راتب الفراش	١٥ ديناراً
ثمن الحبر والورق والأقلام للقراء	١٢ ديناراً
إصلاح الكتب وترميمها	١٢ ديناراً
ثمن الماء	١٢ ديناراً
ثمن الحصير العبداني (للصيف)	١٠ دنانير
ثمن طنافس شتوية	٤ دنانير
ترميم وصيانة الستائر	١ دينار

ولعله من نوافل القول إن جملة الميزانية السنوية كانت تصل إلى ٢٥٧ ديناراً، بيد أن وجوه الإنفاق على النحو المذكور لم تصل إلا إلى ٢٠٩ دنانير، مما يؤكد على أنه كان هناك مبلغ احتياطي قدره ثمانية وأربعون ديناراً ترك لناظر الوقف الحرية في استخدامها فيما يطرأ من وجوه للإنفاق.

لقد كان الوقف في الشريعة الإسلامية مبدأ فقهيا لا خلاف عليه وشرطه الأساسى أن يكون الشيء الموقوف له صفة الدوام والاستمرارية، غير معرض للتلف والزوال أي لا يكون مؤقتا يتحول مع مرور الوقت. كذلك كان من شروط الوقف أن يكون للشيء الموقوف ثمن يباع به ويشترى ويدر عائداً حتى ينتفع به. وقد ثار جدل عنيف بين الفقهاء طوال القرنين الأول والثاني للهجرة حول وقف الكتب إلى أن حسم هذا الجدل في نهاية القرن الثاني الهجري، وأصبحت الكتب تدخل ضمن عناصر الوقف الشرعي، ويسرى عليها نفس الشروط التي تسرى على وقف الأطيان والمباني والمؤسسات وأصبحت تحبس حبساً مؤبداً.

وكان من الضروري لصحة الوقف أن يوثق أمام القاضي والإشهاد عليه مما جعل وثيقة الوقف كما رأينا لائحة كاملة وأحيانا دليل إجراءات ودليل توصيف للوظيفة وشاغلها. ولقد أمدتنا المكتبة والكتب الإسلامية بآلاف من تلك اللوائح في انتظار من يعكف على دراستها وتحليلها. وكان تشريع الوقف من جهة ثانية سببا مهما في انتشار المكتبات في ربوع العالم الإسلامي على نحو لم نشهد له مثيلا من قبل ومن بعد.

هذا، ولقد غصت المصادر العربية الإسلامية بالعشرات من القواعد التي تتعلق بأخلاقيات التعامل مع الكتب تناولا وتداولاً ونسخاً وأحيانا تصنيفا وترفيفا وتبخيراً، مما يدخل في لوائح اليوم وأدلة الإجراءات أو يدخل في باب المعايير والمواصفات. وقد تفنن العرب في وضع تلك القواعد مرات بالنثر ومرات بالنظم والشعر.

ومن قول المصادر العربية في إعارة الكتب: "ينبغي للمستعير أن يشكر للمعير ذلك ويجزيه خيراً ولا يصل مقامه (الكتاب المستعار) عنده من غير حاجة، بل يرده إذا قضى حاجته ولا يحبسه إذا طلبه (المعير) أو استغنى عنه ولا يجوز أن يصلحه بغير إذن".

ومن قولهم كذلك في الإعارة: "يستحب إعارة الكتب لمن لا ضرر عليها منهم، وهذا أحسن لما فيه من الإعانة على العلم مع ما في مطلق العارية من الفضل والأجر".

وكانت القاعدة العامة في الإعارة هي أخذ رهن من المستعير حتى يرد الكتاب، وفي هذا الصدد يقول محمد بن خلف المرزبان نظماً:

أعر الدفتر للصاحب... بالرهن الوثيق

إنه ليس قبيحا... أخذ رهن من صديق

ويقول على بن أبي بكر الطرازي:

يا مستعيرا كتابي... لا تكثرن عتابي

إلا برهن وثيق... من فضة أو ثياب

لقد حفلت المصادر الإسلامية أيضا بالشكوى المريرة من انتهاكات وخروقات حقوق المؤلفين: انتهاكات كلية وجزئية فيما عرف بالانتحال والنحلة، ورغم كل ذلك لم نجد تشريعا يحمي حقوق المؤلفين في العصر الإسلامي. ولم يعتبر السطو على فكر الآخر جريمة يعاقب عليها الشرع. وكل ما نجده في هذا الصدد مجرد التشهير والتجريس والتنبيه إلى السطو.

ولقد استمر المؤلفون المسلمون في صب اللعنات على من يعتدي على الكتاب على نحو ما وجدناه لدى العراقيين القدماء واليهود في العصور القديمة والوسطى على السواء ومن أمثلة اللعنات العربية الإسلامية ما أورده المسعودي في "مروج الذهب ومعادن الجوهر" حيث يقول بمرارة:

".... فمن حرّف شيئا من مبناه أو طمس واضحة من معانيه أو بدّله أو انتحله أو اختصره أو نسبه إلى غيرنا أو أضافه إلى سوانا أو أسقط منه ذكرنا فعليه من غضب الله وسرعة نقمته وفوادح بلاياه ما يعجز عنه صبره، ويحار له فكره وجعله مثلة للعاملين".

وفي العصر الحديث عندما بدأت النهضة المكتبية في أوربا على استحياء في القرن السادس عشر واشتد عودها اعتباراً من القرن السابع عشر، وضعت التشريعات المكتبية أولاً على شكل قواعد وقرارات، ثم بعد ذلك على شكل لوائح وأدلة إجراءات وأدلة توصيف، وربما كان الكتاب الجميل الذي ألفه جابرييل نوديه بعنوان "مشروع إنشاء

مكتبة" في النصف الأول من القرن السابع عشر أولى إرهاصات التشريعات المكتبية الأوربية الحديثة.

لقد استمرت في أوربا تشريعات الرقابة على الفكر وكانت الكنيسة تصدر تباعاً قوائم بالكتب الملعونة. ولم تتوقف الرقابة وعملية لعن الكتب على يد الكنيسة إلا مع صدور آخر تلك القوائم في ختام النصف الأول من القرن العشرين.

كما كانت ماينز مهد الطباعة بالحروف المتحركة كانت هي أيضا مهد الرقابة على المطبوعات فقد طلب كبير الأساقفة "بيرتولد فون هيننبرج" ١٤٨٤-١٥٠٤ من مجلس مدينة فرانكفورت أن يفحص كل الكتب المطبوعة التي يتم عرضها في معرض لينتين سنة ١٤٨٥ فحصا جيدا وأن يتعاون مع السلطات المدنية في سحق المطبوعات الخطرة واستجابة لذلك الطلب قام عمدة ماينز وحاكم مدينة فرانكفورت سنة ١٤٨٦ بالتعاون معاً في إنشاء أول مكتب مدني للرقابة على المطبوعات. وفي سنة ١٤٧٩ قامت جامعة كولون باستصدار مرسوم بابوي يخول لأعضاء هيئة التدريس مد رقابتهم إلى الكتب المطبوعة إلى جانب الكتب المخطوطة.

ولقد حاول البابا ألكسندر السادس سنة ١٥٠١ توحيد الرقابة في كل العالم المسيحي؛ وفرض الرقابة كواجب على كل من في السلطة وأدخل الرقابة الوقائية وأخضع الكتب غير اللاهوتية لإشراف السلطة الكنسية. وكما أسلفت كانت قوائم الكتب المحظورة أو الملعونة تصدر في عصر الخطاطة ولكنها توسعت توسعاً كبيراً في عصر الطباعة: في فلورنسا ١٥٥٢، ميلانو ١٥٥٤، وفي سنة ١٥٥٩ قام البابا بول الرابع بإعداد وإصدار أول فهرس عام بالكتب المحظورة مخطوطة ومطبوعة وهو الفهرس الذي ظل يحدث ويصدر بانتظام حتى سنة ١٩٤٨.

ولقد شهدت كل دول أوربا تقريبا قدراً كبر أم صغر من الرقابة وربما كانت انجلترا هي أعسف دول أوربا في تطبيق الرقابة إلى حد إعدام الطابعين المخالفين بطرق بربرية. ولم تأخذ أوربا في التحرر من الرقابة جزئيا وبالتدريج إلا مع نهاية القرن التاسع عشر حيث

ألغيت الرقابة رسميا في ألمانيا سنة ١٨٤٨ وفي فرنسا ١٨٧٢، ثم سائر الدول الأوربية بعد ذلك.

إلى جانب قوانين وتشريعات الرقابة على المطبوعات أخذت أوربا في الالتفات إلى حقوق المؤلفين والناشرين والطابعين. وقد بدأت حماية تلك الحقوق على شكل امتيازات تمنح للمؤلف أو الطابع أو الناشر لمدة معينة. تلك الامتيازات ظهرت أول ما ظهرت في انجلترا سنة ١٥٠٤م وامتدت منها إلى الدول الأوربية الأخرى، وكانت الامتيازات تمنح لنشر كتاب واحد أو كتب موضوع معين أو شكل معين من المطبوعات.

أما أول قانون فعلي لحق المؤلف فهو ذلك الذي صدر في انجلترا سنة ١٧٠٩م في عهد الملكة آن تحت اسم "قانون تشجيع العلم بحماية النسخ المطبوعة لمؤلفي ومشترى هذه النسخ خلال الفترة الموضحة فيه". ولعل الملمح الهام في ذلك القانون الذي اشتهر باسم "قانون الملكة آن لحماية حق الطبع" أو "قانون حق الطبع لسنة ١٧٠٩م" هو أنه لأول مرة في التاريخ يتم الاعتراف بحق المؤلف في مؤلفاته وهو يقرر صراحة أن حق طبع الأعمال المنشورة بالفعل هي للمالك الفعلي سواء كان المؤلف أو الناشر وذلك لمدة واحد وعشرين عاما. ويرى فقهاء التشريعات أن ذلك القانون قد نقل المؤلف من أقصى نقاط الضعف إلى أقصى نقاط القوة، وأعطاه وضعاً رائعاً للحصول على أفضل عائد من وراء كتابه. وقد تلت هذا القانون قوانين أخرى في إنجلترا منها قانون حق الطبع لسنة ١٨٠١، وقانون حق الطبع لسنة ١٨١٤م، وقانون حق الطبع لسنة ١٨٣٦م، وقانون حق الطبع لسنة ١٩١١م، وقانون حق الطبع لسنة ١٩٥٦م.... ومما يجدر ذكره أن تلك القوانين جميعا قد تضمنت بنودا خاصة بالإيداع في مكتبات معينة في بريطانيا.

وفي الولايات المتحدة كانت ممارسات حق المؤلف في المستوطنات الأمريكية تعتمد اعتماداً أساسياً على الممارسات الإنجليزية القائمة في إنجلترا الأم، إلا أنه في سنة ١٧٨٣م قامت ولايات ميريلاند، كونكتكت، ماساشوستس بوضع قوانين خاصة بها. وقد أوصى الكونجرس الذي عقد في شهر مايو من تلك السنة بأن تقوم بقية الولايات بسن مثل تلك

التشريعات؛ وفعلا لم تأت سنة ١٧٨٦ إلا وكانت سائر الولايات قد قامت بسن قانون حق المؤلف فيها بطريقة أو بأخرى إلا ولاية ديلاور.

ولأن تلك التشريعات كانت مجرد تشريعات ولائية تتفاوت حتما من ولاية إلى ولاية فقد أصدرت الحكومة الفيدرالية أول "قانون فيدرالي لحق المؤلف" سنة ١٧٩٠م. وقد غطى هذا القانون الكتب والخرائط والتخطيطات. ومن الجدير بالذكر أن ذلك القانون كان يحمي المؤلف الأمريكي فقط وكانت فترة الحماية أربعة عشر عاماً فقط تجدد لفترة أخرى. وكانت هناك ثلاثة شروط لتطبيق الحماية على العمل الفكري:

١- إيداع نسخة من صفحة العنوان قبل طرح الكتاب في السوق.

٢- يقوم المؤلف بالإعلان عن وقائع نشر كتابه لمدة أربعة أسابيع في إحدى الجرائد وذلك خلال الشهرين التاليين للنشر مباشرة.

٣- لابد من إيداع نسخة من الكتاب نفسه في مكتب وزير العدل (الداخلية) خلال ستة أشهر من ظهور الكتاب.

وكان من الطبيعي أن تدخل تعديلات مختلفة على هذا القانون في القرن التاسع من بينها على سبيل المثال فقط تعديل سنة ١٨٠٢ الذي وسع الحماية لتشمل التصميات الهندسية والرسومات والمحفورات. وفي سنة ١٨٩١ صدر قانون جديد لحماية حقوق المؤلفين باسم "قانون تشيز" وهو القانون الذي وسع الحماية لتشمل مؤلفات الأجانب المنشورة داخل الولايات المتحدة وتحمل بيان طبع أمريكيا. وهذا القانون هو نفسه الذي أنشئ بمقتضاه مكتب حق الطبع وحتم إرسال نسختين من الكتاب إلى هذا المكتب بالبريد يوم ظهور الكتاب. وكان هذا المكتب يتخذ مقره في مكتبة الكونجرس. وفي سنة ١٩٠٩ صدر قانون آخر جديد ينطوي على تغييرات جذرية جوهرية وحيث مدت فترة الحماية إلى ٢٨ سنة تجدد لمدة مماثلة أي ٢٨ سنة أخرى. وفي سنة ١٩٤٧ صدر قانون جديد، وفي ١٩٥٤ صدر قانون آخر، نتيجة انضمام الولايات المتحدة إلى "الاتفاقية الدولية لحق المؤلف".

وعلى المستوى الدولي حظى حق المؤلف بتشريعات أو لنقل اتفاقات دولية وكانت إرهاصات تلك الاتفاقات قد بدأت في انجلترا التي أصدرت "قانون حق المؤلف الدولي" سنة ١٨٣١ والذي بمقتضاه أضيفت الحماية على الأعمال الإنجليزية التي تنشر لأول مرة خارج إنجلترا والأعمال الأجنبية التي تنشر لأول مرة داخل إنجلترا بشرط تسجيل بيانات الكتاب وإيداع نسخة منه في مكتبة المتحف البريطاني. وقد تم تعديل هذا القانون عدة مرات في ١٨٤٤، ١٨٥٢، ١٨٧٥.

وقد خرج هذا القانون من انجلترا ليتخذ طابعا دوليا بعد عدة اتفاقات ثنائية ففي سنة ١٨٥١م عقدت اتفاقية ثنائية بين كل من انجلترا وفرنسا بمقتضاها تتم الحماية التبادلية لمؤلفي وناشري البلدين ثم تكررت تلك الاتفاقات الثنائية بحيث أدت في النهاية إلى اتفاقات دولية عديدة أولها وأشهرها: بيون ١٨٨٦م، وتلتها بعد ذلك باريس ١٨٩٦، برلين ١٩٠٨ ثم بيرن ١٩١٤، ثم روما ١٩٢٨م، بروكسل ١٩٤٨.

ومن الجدير بالذكر أنه كانت هناك تسع دول من بينها إنجلترا وليس من بينها الولايات المتحدة، هي المؤسسة لاتفاقية بيرن الدولية سنة ١٨٨٦. وفي كل سنة كانت الاتفاقية تكسب دولا جديدة بعد أن طرحت للتصديق عليها تباعا حتى لقد بلغت الدول المنضمة لها حتى سنة ١٩٦٠م خمسا وثلاثين دولة. والمشكلة في اتفاقية بيرن أنها اتفاقية تبادلية لا تحمي إلا الدول المصدقة عليها.

لقد قامت منظمة اليونسكو في سنة ١٩٥٢ بالدعوة إلى عقد اتفاقية دولية لحماية حقوق المؤلفين بطريقة أفضل من الطريقة التبادلية التي قامت عليها اتفاقية بيرن وفعلا تم عقد "الاتفاقية العالمية لحق المؤلف" في جنيف ١٩٥٢م، وقامت منظمة اليونسكو أيضا بدور بارز في عقد اتفاقية أخرى سنة ١٩٥٤م، وقامت منظمة اليونسكو أيضا بدور بارز في عقد اتفاقية أخرى سنة ١٩٥٤م لتمد الحماية إلى الدول غير الداخلة في اتفاقية جنيف.

ويعتبر الإيداع القانوني من أقدم مجالات العمل المكتبي التي دخلت التشريع المكتبي إما جزءا من تشريع حق المؤلف أو تشريع الرقابة على المطبوعات أو كان تشريعا قائما بذاته

وقد أشرت من قبل إلى أن أثينا كانت هي أول دولة في العالم تفرض الإيداع على مؤلفيها الذين كانوا يودعون مؤلفاتهم في الأرشيف المركزي هناك. وفي العصر الحديث في مطلع القرن السادس عشر خرج من أوربا أول قانون للإيداع في العالم الحديث والمعاصر، عندما أصدر الملك الفرنسي فرانسوا الأول (فرانسيس الأول) قراراً سنة ١٥٢٨م إلى جميع الطابعين بضرورة إيداع نسخة جيدة من كل كتاب يطبعونه وإلى الناسخين أيضا بإيداع نسخة فاخرة من كل كتاب ينسخونه، وذلك في المكتبة الملكية في بلوا، وهي المكتبة التي نقلت بعد ذلك إلى باريس وأصبحت فيما بعد أساس المكتبة الوطنية الفرنسية الشهيرة؛ وقد انتقلت فكرة الإيداع القانوني هذه من فرنسا إلى أنحاء متفرقة من أوربا بداية ثم إلى سائر دول العالم في أوقات مختلفة.

في بريطانيا شق الإيداع طريقه بصفة غير رسمية سنة ١٦١٠ عن طريق اتفاق خاص عقد بين جامعة أكسفورد وشركة الوراقين التي كانت مهيمنة على صناعة الطبع والنشر في إنجلترا منذ ١٥٥٧م. وكانت نقطة الضعف الرئيسية في ذلك الاتفاق أنه لم يكن رسميا حكوميا ـ على خلاف التشريع الفرنسي ـ مما أدى في سنة ١٦٣٧م إلى إصدار قرار رسمي جديد يوقع عقوبة السجن والغرامة على من لا يودع أعماله في مكتبة جامعة أوكسفورد.

وعندما صدرت قرارات تنظيم المطابع في إنجلترا بين ١٦٦٢-١٦٩٢ حتمت تلك القرارات تقديم ثلاث نسخ من كل كتاب، نسخة واحدة إلى كل من: مكتبة جامعة أكسفورد والمكتبة الملكية ومكتبة جامعة كمبردج. وعندما صدر قانون ١٧٠٩م المشار إليه والمعروف بقانون حق الطبع والذي أصدرته الملكة آن زيد عدد النسخ إلى تسعة وتوالت قوانين الإيداع في بريطانيا قانوناً بعد آخر.

وفي الدنمرك تعود جذور قانون الإيداع إلى القرن السابع عشر حين صدر أول قانون للإيداع سنة ١٦٩٧م ثم توالت القوانين هناك بعد ذلك التاريخ. وتعتبر أسبانيا من الدول العريقة في مجال تشريعات الإيداع حيث يرجع أول قانون بها إلى مطلع القرن الثامن عشر إلى سنة ١٧١٢م. وربما تكون كوبا من الدول النامية التي بادرت بإصدار قانون للإيداع

في العاشر من يناير ١٨٧٩م. وتعتبر بيرو من الدول الباكرة أيضاً في هذا الصدد وحيث أصدرت أول قانون للإيداع هناك في الثامن من فبراير ١٨٢٢م.

ويجب أن نلاحظ أن الغالبية العظمى من دول العالم قد شرعت عملية الإيداع في القرن العشرين. ودخلت إلى هذا المجال دول صغيرة ودول كبيرة. والعينة التالية من دول العالم التي لديها قوانين إيداع تصور ذلك الاتجاه والتواريخ المذكورة تشير إلى البداية فقط.

بربادوس ١٩٠٠ (للصحف) و١٩٥٦ (للكتب)

بوليفيا ١٩٠٩

ألبانيا ١٩٤٤

الجزائر ١٩٥٦

الأرجنتين ١٩٣٣

أستراليا ١٩١٢ (مع وجود قوانين ولائية)

النمسا ١٩٢٢

بلجيكا ١٩٦٥

البرازيل ١٩٦٩

بلغاريا ١٩٤٥

بورما ١٩٦٠

روسيا ١٩١٧

الكاميرون ١٩٤٦

تايوان ١٩٣٠

كولومبيا ١٩٦١

غانا ١٩٦١

جواتيمالا ١٩٦٦

المجر ١٩٠٠

الهند ١٩٥٤ (للكتب)، ١٩٥٦ (للدوريات).

إندونيسيا ١٩٥٩

أيرلندا ١٩٦٣

إسرائيل	١٩٥٣
إيطاليا	١٩٣٩
اليابان	١٩٤٩
لاوس	١٩٦٩
لبنان	١٩٤٤
ليبيا	١٩٥٩
لوكسمبورج	١٩٦٠
مدغشقر	١٩٦٠
ماليزيا	١٩٥٠
موناكو	١٩٢٥
المغرب	١٦٣٢
نيوزيلندة	١٩٠٣
نيجيريا	١٩٥٠
باكستان	١٩٦٨
بولندا	١٩٦٨
رومانيا	١٩٤١
سيراليون	١٩٦٢
السودان	١٩٦٨
تايلاند	١٩٤١
تونس	١٩٥٦
تركيا	١٩٢٨
أوغندا	١٩٥٨

فنزويلا ١٩٤١ (للكتب التجارية)، ١٩٤٥ (المطبوعات الحكومية).

فيتنام ١٩٢٤ (وقانونان آخران ١٩٦١، ١٩٦٥ لأنواع مختلفة من المطبوعات).

زامبيا ١٩٤٧

ومن الدول التي أصدرت قوانين الإيداع في القرن التاسع عشر يجب أن نتوقف أمام العينة الآتية إلى جانب ما ذكر في السرد التاريخي:

بيرو	١٨٢٢
كوبا	١٨٧٩
آيسلندا	١٨٨٨
النرويج	١٨٨٢
سري لانكا	١٨٨٥
السلفادور	١٨٨٦
مورشيوس	١٨٩٣
سنغافورة	١٨٨٦
فولتا العليا	١٨٩٣

لقد انطلقت تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات في الربع الأخير من القرن العشرين في كل اتجاهاتها وعلى كافة مستوياتها تحكم وتنظم العمل المكتبي في جميع أنحاء العالم. ومع نهاية القرن العشرين ومطالع القرن الواحد والعشرين ومع ظهور ما عرف بالنشر الإلكتروني والمكتبات الإلكترونية والإنترنت كان من الضروري أن تطول التشريعات الأشكال الجديدة لمصادر المعلومات ومؤسسات المعلومات الجديدة، وكان أهم تشريعات تلك الموجة الجديدة هي المتعلقة بالرقابة على الإنترنت وحق المؤلف في المؤلفات الالكترونية؛ وتلك المتعلقة باختراق المواقع الخاصة والبريد الإلكتروني والسطو على المعلومات. وكان من الطبيعي أن تنسحب الحماية والرقابة الوطنية على الأشكال الجديدة المنشورة داخليا، أي داخل حدود الدولة. بينما على المستوى الدولي يكون هناك نوع من الاتفاقات أو المعاهدات أو البرامج.

وكانت الإنترنت بالنسبة لمعظم دول العالم تمثل مصدراً للكثيرين من المخاطر إلى جانب العديد من الفوائد التي تحققها الإنترنت. ومن مخاطر الإنترنت إتاحة مواقع المواد الإباحية ومواقع المواد التي تدعو للعنف والإرهاب ومواقع المود التي تدعو للإلحاد ومواقع المواد التي تدعو إلى التمرد السياسي والاجتماعي وتدمير الاقتصاد. وقد رأى معظم الدول أن لتلك المواقع قوة تدميرية في حياة المجتمعات وآثار تخريبية لا حدود لها: آثار اجتماعية مثل: انتشار الجريمة والعنف الاجتماعي والتفسخ الأسرى؛ آثار دينية، مثل: الدعوة للإلحاد وإنكار وجود الله والدعوة إلى اعتناق عقائد فاسدة؛ آثار اقتصادية، ومنها على سبيل المثال: استنزاف أموال الأفراد للدخول إلى المواقع الإباحية نتيجة إدمان اللجوء إلى تلك المواقع، آثار صحية سواء كان ذلك على الصحة النفسية أو الصحة البدنية نتيجة العزلة والانطواء والتوحد مع الإنترنت وربما أيضا نتيجة للمعلومات الطبية الخاطئة التي تستقى من الشبكة والآثار العضوية نتيجة اللجوء إليها لفترات طويلة؛ آثار ثقافية حيث أدت الإنترنت إلى تداخل الثقافات وتكوين ثقافات جديدة والتأثير السلبي على الثقافات المحلية بشكل خطير. وربما كانت أخطر آثار الإنترنت هي الآثار الأخلاقية حيث تؤدي إلى هدم العادات والتقاليد والمثل التي عاش عليها الناس قرونا عديدة وأحلت محلها وخاصة بين الصغار والشباب مثلا وعادات وتقاليد جديدة أدت إلى شرخ وكسر بين الأجيال المتعاقبة وأدى إلى تكوين جيل يعرف بجيل الإنترنت.

من هذا المنطلق وبسبب المخاطر والأضرار التي تسببها الإنترنت كان لابد من تشريعات صريحة أو ضمنية للحد من تلك المخاطر وإجراءات عملية تطبيقية لوقفها. وكانت التشريعات والإجراءات إما وطنية محلية وإما عالمية دولية. وإذا كان من الممكن أن تكون هناك رقابة قبلية في حالة المطبوعات إلا أنه من المستحيل فرض رقابة قبلية في حالة الإنترنت. وتكون الرقابة القبلية على الإنترنت هو ميثاق شرف بالامتناع عن نشر مواد ممنوعة ولكن من يتمسك بميثاق الشرف. وقد انقسمت الدول فى مراقبتها للإنترنت إلى أربع فئات: دول تمنع استعمال الإنترنت وإباحتها لأفراد الشعب وتقصر استعمالها على بعض الأجهزة الحكومية؛ دول تخضع استعمال الإنترنت للقوانين الجنائية وقانون العقوبات وقوانين الاتصالات والحكومات؛ دول تستخدم أساليب وبرمجيات تكنولوجيا

حديثة في الرقابة على الإنترنت؛ دول تترك الرقابة على الانترنت لموردي خدمات الإنترنت.

ولقد بدأ الالتفات إلى ضرورة تنظيم وتشريع الإنترنت دوليا في فترة مبكرة من حياة الإنترنت في منتصف تسعينات القرن العشرين حين أثارت اللجنة الاستشارية للاتحاد الأوربي سنة ١٩٩٦ قضية استخدام الإنترنت للتحريض على الكراهية والتمييز العنصري وطالبت باتخاذ إجراءات قانونية وتشريعية في هذا الشأن. وفي نفس سنة ١٩٩٦، اجتمع وزراء ثقافة دول الاتحاد الأوربي في بولونيا بإيطاليا لمناقشة تشريع الإنترنت.

وتقوم معظم دول العالم الآن بوضع تشريعات أو ربما ممارسات وتطبيقات لتنظيم استخدام الإنترنت. وقد تكون هذه التشريعات قائمة مستقلة بذاتها وقد تأتي جزءا من قانون أو تشريع أكبر وأوسع وليس هناك فارق هنا بين دول متقدمة ودول نامية فقد وجدت تشريعات الرقابة على الإنترنت في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وكندا والصين وسنغافورة وإندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية، كما وجدت تلك التشريعات في استراليا وإيران والعراق والأردن وسوريا وتونس والمغرب، وباراجواي وهايتي وبليز وكوبا والولايات المتحدة، وهذه الأخيرة لها تاريخ طويل في تشريعات الرقابة على الإنترنت.

وكما أفرز النشر الإلكتروني والإنترنت ضرورات لتشريعات جديدة للرقابة على الصور الجديدة للنشر، فإنه أيضا قد أفرز ضرورات لتشريعات جديدة لحقوق المؤلفين فيما عرف بحق التأليف الإلكتروني. وهنا أيضا نشأت تشريعات وطنية وإقليمية ودولية.

على المستوى الدولي قامت الدول الأعضاء في اتفاقية بيرن بتبني "معاهدة ويبو لحق المؤلف" و"معاهدة ويبو لحق الأداء العلني والتسجيلات الصوتية"، وذلك لحماية حق المؤلف في الأعمال الرقمية والفنية وحماية حقوق الأداء العلني ومنتجي التسجيلات الصوتية. وكان هذا التبني في العشرين من ديسمبر ١٩٩٦م. وكان الهدف من وراء ذلك هو "وضع قواعد دولية جديدة وتنقيح بعض القواعد الموجودة الخاصة بحماية حقوق المؤلفين والناشرين في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية

الجديدة، والتي أفرزها عصر تكنولوجيا المعلومات، والتي أحدثت تأثيرات عميقة في إنتاج واستخدام أشكال لم تظهر من قبل للأعمال الفكرية والفنية.

وعلى المستوى الوطني قام العديد من دول العالم بسحب الحماية على الأشكال الجديدة للإنتاج الفكري والفني سواء كان كتبا إلكترونية ودوريات إلكترونية منقولة أو كان مواد إلكترونية مطروحة على العنكبوتية.

ولسوف نتناول الرقابة وحق المؤلف على المواد الإلكترونية في حينها تحت المقالات المخصصة لكل منها في هذه الموسوعة.

أهم المصادر:

١- شعبان عبد العزيز خليفة. تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات في مصر. ـ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.

٢- شعبان عبد العزيز خليفة. الفذلكات في أساسيات النشر الحديث. ـ الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٦م.

٣- شريف درويش اللبان. شبكة الإنترنت بين حرية التعبير وآليات الرقابة. ـ القاهرة: المدينة ـ برس، ٢٠٠٤.

٤- محمد حسام محمود لطفي. المرجع العملي في الملكية الأدبية والفنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء. ـ القاهرة: المؤلف، ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦.

5- Bielefield, A. and L. Cheeseman. Technology and Copyright Law: A Guidebook for the Library, Research and Teaching Professions. – New York: Neal Schuman, 1997.

6- Gasaway, L.N. Libraries and Copyright: A Guide to Copyright Law in the 1990's – Washington: Special Libraries Association, 1994.

7- Rose, L. Netlaw: Internet Law in Plain English. – Berkeley: Osborne Mc. Graw – Hill, 1998.

تشريعات الكتب والمكتبات فى مصر

Legislations of Books and Libraries in Egypt

كما أسلفت فى الدراسة السابقة تقع تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات فى عدة فئات هى: القانون – القرار – اللائحة – دليل الإجراءات – دليل التوصيف – التوجيه والنشرة والتعميم – المواصفة أو المعيار؛ أو قد حددنا هناك كل نوع من هذه التشريعات. وربما كان أول نوع من أنواع التشريعات المكتبية فى مصر هو الرقابة على المطبوعات الذى اتخذ سبيله إلى التطبيق مع بداية نشأة ودخول الطباعة إلى مصر فى عهد محمد على كما سنرى فيما بعد كما عرفت مصر لوائح المكتبات فى القرن التاسع عشر أيضا، وربما كانت تلك اللوائح على درجة من الرقى والتحضر لم تعرفها مصر القرن العشرين والواحد والعشرين.

وفى النصف الأول من القرن العشرين عرفت المكتبة المصرية القرارات المكتبية، كما عرفت فى النصف الثانى من القرن العشرين أدلة الإجراءات وأدلة التوصيف والمواصفات والمعايير. وتوسعت تلك التشريعات كماً ونوعا.

وفى نهاية القرن العشرين ومطالع القرن الواحد والعشرين حاولت التشريعات المصرية فى مجال الكتب والمكتبات والمعلومات مواكبة التطورات المحلية والعالمية الحادثة فى المجال، وعلى سبيل المثال تجمدت أو كادت تشريعات الرقابة وتوسعت تشريعات حماية الملكية الفكرية وأعيدت صياغة التشريعات القديمة فى قوانين جديدة استوعبت القديم وأدرجت الجديد على نحو ما سوف نرى.

ومن النوافل أن نذكر أن مصر كانت على الدوام أسبق الدول العربية فى إصدار التشريعات المنظمة لمجالات الكتب المكتبات والمعلومات؛ كما أنها من أسرع الدول العربية مواكبة للتطورات الدولية فى هذا الصدد.

ويعتبر قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م هو أحدث التشريعات الشاملة فى المجال، ويقع هذا القانون فى أربعة كتب حسب المصطلح

القانونى: الكتاب الأول خاص ببراءات الاختراع ونماذج المنفعة ومخططات التصميمات للدوائر المتكاملة والمعلومات غير المفصح عنها؛ الكتاب الثانى مخصص للعلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصميمات والنماذج الصناعية؛ أما الكتاب الثالث فهو خاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛ وينصرف الكتاب الرابع إلى الأصناف البنائية. وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٦٦ لسنة ٢٠٠٣م باللائحة التنفيذية. وقد يكون من المستحب أن نلحق بهذا البحث نص الكتاب الثالث المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. وهو يبدأ من المادة ١٣٨ وينتهى بالمادة ١٨٨، أى يقع فى نحو خمسين مادة.

ونستعرض فى عجالة واقع تشريعات الكتب والمكتبات فى مصر...

ولنبدأ بتشريع الرقابة على المطبوعات: فعلى الرغم من أن قانون المطبوعات المعمول به فى مصر حاليا فى نهاية قرننا العشرين هو قانون ٢٠ لسنة ١٩٣٦، المعدل بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧، الخاص بالتشريع الذى كان كانت تطبقه المحاكم المختلطة، وبقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦، إلا أننى قبل الدخول فى تفاصيله أجد لزاما على أن أتعرض للقوانين السابقة عليه لنرى أصوله ومنبته وجذوره حتى نتلمس الظروف التى وضع فيها والملابسات التى أدت إليه؛ ومدى ملاءمته للعصر الذى نعيش فيه ومدى صلاحية مثل هذا التشريع للبقاء والاستمرار بعد أكثر من ستين عاماً من صدوره.

ورغم أنه من وجهة نظر التشريع – حيث لا عقوبة إلا بنص – يعتبر قانون ٢٦ من نوفمبر سنة ١٨٨١ هو بداية التشريع لرقابة الإنتاج الفكرى فى مصر إلا أننا نستطيع أن نتلمس أصول هذا التشريع فى تشريعين سبقاه وأثرا فيه تأثيرا جذرياً.

التشريع الأول. صدر أيام محمد على وبالتحديد فى سنة ١٨٢٣، وقد اختلفت المصادر حول اليوم الذى صدر فيه وكيفية صدوره. هذا التشريع هو أمر أو قرار ولم يكن قانونا فقد ذهب البعض إلى أنه صدر فى ٢٣ يولية ١٨٢٣م، وذهب البعض إلى القول بأنه صدر فى ١٣ يولية من نفس السنة. وكان سبب هذا الأمر أن أحد المدرسين فى مدرسة بولاق

للهندسة وكان إيطالى الجنسية نظم قصيدة طويلة سّماها ديانة الشعوب الشرقية أو ديانة الشرقيين فى قول آخر حمل فيها على الإسلام والمسلمين وطعن فى الديانة الإسلامية، واتفق مع مدير مطبعة بولاق آنذاك على طبعها سراً واتفق أن علم محمد على بذلك فأمر بإحراق القصيدة فوراً كما أصدر أمره بألا يطبع فى مطبعة بولاق أى مطبوع إلا إذا استصدر مؤلفه تصريحاً خاصاً منه بذلك وفرض أشد الجزاء لمن يخالفه.

وربما يكون هذا الموقف مفتعلا من جانب محمد على لإحكام الرقابة على الإنتاج الفكرى المنشور فى مصر فنحن نعلم موقف محمد على من الجبرتى صاحب عجائب الآثار فى التراجم والأخبار وغيره من المفكرين، فلا غرو أن يحرص منذ السنة الثانية للنشر فى مصر الحديثة أن يحكم قبضته على الفكر والمفكرين فاختلقت تلك القصة، ومهما يكن من أمر فقد حاولت البحث عن هذه الوثيقة التشريع فى ربائد دار الوثائق القومية فلم أعثر لها على أثر، ولا نجد لها ذكراً إلا فى المصادر الروائية، ويمكننا أن نعتبر هذا الأمر أيا كانت دوافع صدوره هو أول تشريع للرقابة على الفكر فى مصر وقد طبق على المصريين والأجانب على السواء فلا يكاد يوجد مطبوع خرج من مطبعة بولاق أو المطابع الحكومية الأخرى إلا ومعه من محمد على بإجازة طبعه.

هذا التشريع يضع أيدينا على أول سبب من أسباب منع النشر ألا وهو التعرض للأديان، وفى ممارسة محمد على للرقابة يمكن أن نضع أيدينا على السبب الثانى فقد حرص محمد على حرصاً شديداً على ألا يصدر فى مصر أى كتاب فى السياسة يخالف الحكومة ومذهب محمد على فى الحكم بدليل أن كتاب "الأمير" لنيقولا ميكيافللى ترجم بأمر منه وعندما قرئ له ووجد أن فى هذا الكتاب كشف النقاب عن فنون الاستبداد رفض نشره لئلا يؤلب عليه الناسْ وما تزال المخطوطة المترجمة موجودة فى دار الكتب المصرية حتى الآن. ومن هنا نضع أيدينا على الركن الثانى الذى تقوم عليه الرقابة فى مصر وهو عدم نشر أى كتاب يخالف السياسة التى يتبعها الحكم فى مصر سواء كانت سياسة خارجية أو سياسة داخلية.

ولم نصادف تشريعات للرقابة فى عهد عباس حلمى الأول لأنه لم يكن هناك أصلاً

كتب أو فكر فى عهده. وفى عهد محمد سعيد صدر قانونان أكثر شمولاً وتفصيلاً للرقابة على الفكر أحدهما خاص بالمصريين ورعايا الحكومة المصرية والثانى خاص بالأجانب. وقد صدر القانون الأول فى الفاتح من يناير ١٨٥٩م بمناسبة طلب تقدم به أحد المصريين يطلب فيه الإذن له بفتح مطبعة وقد جاء فى هذا القانون:

"أولا: أن كل كتاب أو رسالة يراد طبعها لا يصير الإبتدى فى طبعها ولا تجهيز لوازمها ولا عقد شروط مع من يريد الطبع والالتزام ولا أخذ شئ منه ما لم يقدم نسخة ذلك إلى نظارة الداخلية لأجل مطالعتها والنظر فيها إن كانت مضرة للديانة ولمنافع الدولة العلية والدول الأجنبية والعامة أم لا. ومتى وجد أن لا مانع من طبع ذلك ووافق هذا الديوان فيعطى إليه الرخصة اللازمة وإن طبع شئ من هذا بدون إذن يصير من المخالفين.

"ثانيا: إذا طبع ونشر كتب ورسائل إهانة للديانة وللبوليتيقية والآداب والأخلاق فيجرى ضبط وتوقيف هذا بمعرفة الضبطية.

"ثالثا: المطبعجى ليس له أن يطبع عدد زيادة عن الشروط المنعقدة بينه وبين الملتزم أو من يريد الطبع بمطبعته وإن طبع شىء زيادة عن الشروط يعد سارق ويترتب جزاه بمقتضى القانون مع ضبط ما يوجد زيادة وإجراء الأصول فيه.

"رابعاً: إن حصل من المطبعجى أدنى مخالفة فى هذه البنود فيعد مخالف إلى النظام ويجرى غلق مطبعته وترتيب جزاه بالنسبة لخفة وجسامة الجنحة تطبيقا للقانون".

وقد جاء فى خاتمة هذا القانون أنه يؤخذ تعهد مكتوب على الطالب بأن يراعى الشروط السابقة.

ومهما يكن من أمر قسوة هذا القانون فقد بلور بدقة شديدة مجالات الرقابة، وأضاف إلى المجالين المذكورين فى عهد محمد على مجالاً ثالثا هو مجال الأخلاق العامة والآداب العامة. وبذلك تكون الكتب الممنوعة من النشر هى:

أ- أى كتب فيها مساس بالدين.

ب- أى كتب فيها مساس بسياسة الحكومة الداخلية والخارجية وعلاقتها بالدولة العثمانية والدول الأجنبية عامة.

ج- أى كتب فيها مساس بالآداب العامة والأخلاق العامة.

لقد بلور البند الثانى هذه المجالات بدقة شديدة ووضوح قاطع وحدَّد الجزاء الرادع.

على الجانب الآخر نجد فى هذا التشريع بذرة تشريع حق المؤلف، حيث يقضى البند الرابع بتنظيم العلاقة بين الطابع من جهة والمؤلف أو ملتزم النشر من جهة أخرى، إذ أنه فيما يبدو أن الطابعين دأبوا على طبع عدد من النسخ زيادة عن العدد المتفق عليه لبيعها لحسابهم الخاص. وهى العادة التى ما زالت منتشرة حتى الآن بين الناشرين فى مصر. وقد اعتبر الطابع هنا سارقا وتطبق عليه أحكام السرقة. وللأسف خلت التشريعات التى تلت بما فيها القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦، المعمول به الآن من مثل هذا البند الهام واقتصرت كما سنرى على تنظيم العلاقة بين الدولة والناشرين، دون العلاقة بين الناشرين والمؤلفين.

ويستشف من هذا البند أيضاً أن الاتفاق بين الطابع والمؤلف أو ملتزم النشر كان اتفاقاً مكتوباً، وإلا كيف تجرى مقاضاته وترتيب الجزاء بدون نص مكتوب يحدد عدد النسخ التى تطبع من الكتاب.

وفى عهد الخديوى إسماعيل ظلت الرقابة على المطبوعات معمولاً بها على أساس التشريعات التى صدرت فى عهد سعيد مع الكثير من حرية التفكير والنشر، ولما عزل إسماعيل وجاء توفيق لم يكن لديه اعتراض على نشر العلم والمعرفة، ولكن سرعان ما نشبت الثورة العرابية فاعتقد أن حرية الطبع والنشر هى السبب فى ذلك وضاق صدره وأصدر قانون المطبوعات الجديد فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٨٨١، والذى جبَّ ذلك القانون جميع القوانين واللوائح السابقة عليه. وقد بلغت بنود هذا القانون ثلاثة وعشرين بنداً نجتزئ منها أهمها، حيث أضاف هذا القانون جديداً إلى الرقابة على الإنتاج الفكرى وإجراءاتها:-

المادة الأولى - لا يسوغ لأحد أن يكون صاحب مطبعة إلا بعد أن تعطى له رخصة من

نظارة الداخلية، وبعد أن يودع عشرة آلاف قرش بصفة تأمين وللحكومة فى كل حالة أن تنزع منه هذه الرخصة عند الاقتضاء.

المادة الثانية ـ المطابع السرية تقفل وتضبط أدواتها ويجازى مالكها أو المودعة عنده بغرامة من خمسة آلاف قرش إلى خمسة عشرة آلاف قرش.

المادة الثالثة ـ لا يجوز لأحد من أرباب المطابع أن يطبع صحفاً قبل أن يقدم لإدارة المطبوعات بنظارة الداخلية كتابة معلنة بعزمه على طبعها، وكذلك لا يجوز له بأى طريقة كانت بيع تلك الصحف بعد طبعها إلا بعد أن يقدم خمس نسخ منها للإدارة المذكورة. والمقصود بالصحف هنا المطبوعات عموما بما فيها الكتب، حيث ورد فى تعريف الصحف أنها الكتب والرسائل المؤلفة الغير الدورية، والمؤلفات الدورية التى يكون ميعاد صدورها شهراً فأزيد.

المادة الرابعة ـ يصير حجز وضبط أى مطبوع كان فى الأحوال الآتية:

(أولا) إذا لم يبرز صاحب المطبعة وصلاً من إدارة المطبوعات بتقديمه الكتابة والنسخ المقررة فى البند السابق.

(ثانيا) إذا لم يتوضح فى كل نسخة اسم ومحل سكن صاحب المطبعة الحقيقيين.

(ثالثا) إذا أقيمت فى إحدى المحاكم دعوى تتعلق بمضمون ذلك التأليف.

وفى هذه الحالة الأخيرة لا يكون الحجز والضبط قطعيين إلا بعد صدور الحكم على صاحب التأليف المذكور فى المحاكم المقامة أمامها الدعوى.

المادة الخامسة ـ عدم تقديم الكتابة قبل الطبع أو عدم تقديم النسخ اللازمة قبل النشر يوجبان مجازاة صاحب المطبعة بدفع غرامة من ألف إلى ألفى قرش.

المادة السادسة ـ إذا لم يضع صاحب المطبعة اسم ومحل سكنه على كل نسخة من التأليف فيجازى بدفع مبلغ من ألف إلى ألفى قرش غرامة. وإذا وضع أسماء ومحل سكن مفتعلين يغرم بدفع مبلغ من ألفين إلى أربعة آلاف قرش.

المادة السابعة ـ يجوز فى الأحوال المبينة ببندى ٥، ٦ استبدال الغرامة بنزع الرخصة وإقفال المطبعة.

المادة التاسعة ـ يسرى هذا القانون على مطبوعات الحجر وباقى المطبوعات السائر أنواعها مهما كانت الطريقة المستعملة لطبعها.

المادة التاسعة عشر ـ على موزعى الكتب والصحف والرسائل والنقوش الذين يسرحون بالكتب للبيع أن يستحصلوا أولا على رخصة تعطى لهم بلا رسم فى المحروسة والإسكندرية من مأمورى الضبطية. وفى باقى المحافظات والمديريات من المحافظ أو المدير. ويجوز لجهات الحكومة المعطاة منها تلك الرخصة أن تنزعها عند الاقتضاء ومن يخالف ذلك يعاقب بدفع غرامة من عشرة قروش إلى مائة قرش فضلا عن محاكمة محررى وموزعى الصحف بالنسبة للجنحة أو الجناية التى يكونون ارتكبوها.

هذا القانون يطلب من الطابع تقديم الأصول التى ينوى طبعها إلى إدارة المطبوعات فى وزارة الداخلية وبعد إتمام الطبع وقبل النشر يقدم خمس نسخ من المطبوع. ومهما يكن من القسوة البالغة فى هذا القانون وتقييده لحرية الفكر، مما انعكس بالسلب على انحطاط عدد ونوع ما نشر من كتب فى مصر بقية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين فإنه يضع أيدينا على أمرين فى غاية الأهمية بالنسبة لنا كمكتبيين:

الأمر الأول: ظهور فكرة الإيداع القانونى فالمادة الثالثة تنص على ضرورة تقديم خمس نسخ من كل مطبوع بعد الطبع وقبيل طرحه فى السوق إلى إدارة المطبوعات فى وزارة الداخلية. وفى اعتقادى أن القصد من وراء ذلك كان ثلاثى الغرض:

أ- التأكد من خلو المطبوعات مما قد يسىء إلى الدين والسياسة والأخلاق العامة ومطابقة هذه المطبوعات للأصول التى قدمت للإدارة قبل الطبع.

ب- الاحتفاظ بهذه المطبوعات للأجيال القادمة وإلا فقد كانت تكفى نسخة واحدة أو نسختان لو كان القصد مقصوراً على الغرض السابق وحده.

ج- الرجوع إلى هذه النسخ المحفوظة بإدارة المطبوعات عندما يكون المطبوع محل نزاع بين مؤلف ومؤلف. وهو هدف أساسى من أهداف قانون الإيداع فى الوقت الحاضر.

الأمر الثانى: أن هذا القانون يضع بذرة ولو صغيرة لقانون حق المؤلف كما هو واضح من نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة وهو حجز المطبوع إذا كانت محتوياته موضوع النزاع.

هذان الأمران وهما الإيداع القانونى وحق المؤلف واللذان نلحظ بدايتهما فى القانون الذى بين أيدينا فى أواخر القرن التاسع عشر لم يستكملا عناصرهما وفاعليتهما إلا فى الخمسينات من القرن العشرين، كما سنرى بعد، وإن كانت للإيداع مظاهر نضج أخرى فى قوانين وقرارات لاحقة.

يؤكد ما ذهبت إليه من أمر الإيداع قرار وزير الداخلية بتاريخ ١٥/٨/١٩٢٥ "بتقديم خمس نسخ إلى إدارة المطبوعات بوزارة الداخلية من الكتب والرسائل التى تطبع فى القطر المصري" ومنها يرسل بعضها إلى دار الكتب المصرية، بناء على اقتراح تقدمت به الدار فى ٢٨/٤/١٩٢٥ إلى وزارة الداخلية وجاء فى ديباجة ذلك القرار أنه "لما كانت دار الكتب المصرية هى المعهد العام لمراجعة طلاب البحث العلمى والتاريخى وغيره. وكان تكثير عدد المؤلفات والمترجمات فيما يأتى بجزيل الفوائد من جهة الوقوف على الحركة العلمية والأدبية فى البلاد وهذا ما لا يتأتى إلا إذا نفذت تلك المادة بإلزام أرباب المطابع فى القطر المصرى بتقديم خمس نسخ من الكتب والرسائل التى تطبع فيها إلى الإدارة المومأ إليها لتتولى إرسال ما يلزم منها إلى دار الكتب المصرية بحسب الطرق المتبعة فيها مع الصحف".

ويفهم من هذا النص أن الإيداع بالنسبة للصحف قد نفذ قبل تنفيذ إيداع الكتب وجاء هذا القرار لتنفيذ قانون ٢٦ نوفمبر ١٨٨١م بإيداع نسخ من الكتب لإمداد دار الكتب ببعضها على الرغم من أنه لم يحدد توزيع هذه النسخ إلى إدارة المطبوعات بوزارة الداخلية من الكتب مؤلفة أو مترجمة والثانية تهدد بالعقوبات التى نص عليها قانون نوفمبر ١٨٨١م.

وصدور هذا القرار من وزير الداخلية بناء على اقتراح دار الكتب المصرية بالتاريخ

المشار إليه يؤكد معنى الإيداع الذى أشرت إليه سابقاً. ولكن السؤال الذى يمكن أن يثار فى هذا الصدد هو لماذا لم تقم دار الكتب طوال تلك الفترة من ١٩٢٦ – ١٩٥٤ فى استعمال حقها ومطالبة الناشرين والطابعين بتقديم نسخ الإيداع إليها أو على الأقل مطالبة إدارة المطبوعات بوزارة الداخلية بهذا الإيداع، طالما نص القرار على هذا الإيداع بطريقة غير مباشرة أى من الناشرين إلى إدارة المطبوعات ومن إدارة المطبوعات إلى دار الكتب.

لقد كشفت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦، الخاص بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بطريقة عرضية عن السبب فى عدم تنفيذ هذا الإيداع ابتداءً من سنة ١٩٣١، ذلك أن القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١، ألغى القرار الوزارى الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩٢٨، والذى كانت نسخ الإيداع توزع بمقتضاه على دار الكتب المصرية ومكتبة بلدية الإسكندرية ومكتبة جامعة القاهرة وإدارة المطبوعات ولما جاء القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ ونص على إيداع أربع نسخ لم يوزعها ونص فقط على أنها توزع بقرار وزارى ولم يصدر هذا القرار الوزارى إلا فى سنة ١٩٥٧ وهو القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ والذى سنفصله فيما بعد.

وصدر قانون مطبوعات جديد فى سنة ١٩٣١ برقم ٩٨ ولكنه جاء قاصراً، ومن ثم صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ والذى ما يزال معمولا به فى مصر حتى الآن فى نهاية القرن العشرين.

وقد استوعب القانون الجديد مواد القانون ٩٨ لسنة ١٩٣١، وأضاف إليها المواد الخاصة بالمطابع سدا لذلك النقص.

المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ وتعديلاته

يشتمل هذا القانون على خمسة أبواب: **الأول** – فى تعريف الاصطلاحات وقد حددت فيه كلمة "مطبوعات"، وكلمة "جريدة" وكلمة "طابع" وكلمة "ناشر". ويستغرق هذا الباب المادة الأولى. **الباب الثانى** – خاص بالأحكام المتعلقة بالطابع والمطبوعات على وجه العموم ويستغرق المواد من ٢ – ١٠. **الباب الثالث** – وهو فى الأحكام الخاصة

بالجرائد ولا يهمنا فى هذه الدراسة ولذلك لن نتعرض له بالدراسة ويستغرق المواد من ٢٦ – ٣٤. أما الباب الخامس والأخير – فهو خاص بالأحكام الوقتية والنصوص الملغاة ويستغرق المواد من ٣٥ – ٣٧.

وعلى هذا القانون أربعة توقيعات: وزير الحقانية – وزير الداخلية – رئيس مجلس الوزراء – الملك. وقد صدر فى الوقائع المصرية العدد ٢٣ الصادر فى يوم الاثنين ٢ مارس ١٩٣٦.

وقد صدر لهذا القانون تعديل مرة سنة ١٩٣٧ باسم "المرسوم بقانون رقم ٨٩" وكان خاصا بالتشريع الذى تطبقه المحاكم المختلطة ولا يهمنا هنا. وتعديل سنة ١٩٥٦ وهو قرار رئيس الجمهورية بالقرار ٣٧٥ "وهو تعديل طفيف جدا كما سنرى (وقد صدر لهذا القانون الأخير قرار وزير الإرشاد القومى رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن المطبوعات التى تطبع فى المطابع، كما صدر له تأكيد لإجراءات الرقابة وهو القرار الوزارى رقم ١ لسنة ١٩٦٩ (فى شأن التعليمات التى تتبع فى رقابة المطبوعات). وقد ضم الباب الثانى بهذا الكتاب صور هذا القانون وتعديلاته ومشتملاته.

أولا: التعريفات

ذهب هذا القانون إلى اعتباره مطبوعاً كل الكتابات أو الرسوم أو القطع الموسيقية أو حتى الصور الشمسية أو غير ذلك من وسائل التمثيل متى نقلت بالطرق الميكانيكية أو الكيماوية أو غيرها فأصبحت بذلك قابلة للتداول. "المادة ١ الفقرة ١".

المقصود من التداول: قصدت الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القانون بالتداول جعل المطبوع فى متناول عدد من الأشخاص بوجه من الوجوه الآتية:

"أ" البيع.

"ب" العرض سواء فى "شبابيك المحلات".

أو غير ذلك من طرق العرض فتوزيع الكتاب داخل ظروف مغلقة باسم شخص

يحصل عليه أو إرساله إليه فى منزله مع ساع أو نحوه أو حضور شخص بنفسه لتسلم هذا المطبوع، كل هذه الأمور يتحقق بها العرض أيضاً بدليل ما نصت عليه المادة السابعة من هذا القانون من أنه لا يجوز لأحد أن يتولى بيع أو توزيع مطبوعات فى الطريق العام أو فى أى محل عمومى آخر ولو كان ذلك بطريقة عارضة أو مؤقتة إلا بعد الحصول على رخصة بذلك من وزارة الداخلية.

وكذلك ما نصت عليه المادة الثامنة من أنه لا يجوز لأحد أن يمارس مهنة مرتبطة بتداول مطبوعات فى الطريق العام أو محل عمومى آخر قبل أن يقيد اسمه فى المحافظة أو المديرية.

"ج" التوزيع بالمجان بأى وسيلة من الوسائل سواء بالبريد أو بالاتصال الشخصى.

المقصود بالطابع والناشر: يقصد بالطابع هنا صاحب المطبعة وليس عامل المطبعة مثلا. وإذا قام صاحب المطبعة بتأجيرها إلى شخص آخر وأصبح هذا الأخير هو المستغل لها فعلا فكلمة الطابع تنصرف فى هذه الحالة إلى المستأجر "مادة ١ فقرة ٤".

ويقصد بكلمة الناشر الشخص الذى يتولى تمويل عملية النشر وإدارتها "مادة ١ فقرة ٥".

ثانياً: التزامات الطابع فى هذا القانون

نصت المادة الثانية من هذا القانون على وجوب تقديم إخطار كتابى من جانب الطابع إلى المحافظة أو المدينة التى تقع المطبعة فى دائرتها بعزمه على فتح مطبعة. ويشتمل هذا الإخطار على اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة الطابع ومقر المطبعة واسمها. كما حتمت وجوب تقديم إخطار جديد فى خلال ثمانية أيام عن كل تغيير فى البيانات المتقدمة، وهذا الإخطار يجب تقديمه من صورتين على النموذج رقم "٥٩ مطبوعات" ويشتمل على المعلومات الآتية:

١ - اسم المطبعة ____________

٢ - مكان وجودها ____________

٣- اسم صاحب المطبعة وجنسيته ______________

٤- اسم مديرها المسئول وجنسيته ______________

٥- عدد "الماكينات الموجودة بها ونوعها ______________

وكيفية إدارتها

٦- اللغات التى تطبع بها. ______________

٧- نوع المطبوعات التى تقوم بطبعها ______________

٨- عدد العمال الذين يعملون بها ______________

٩- توقيع المدير المسئول ______________

١٠- توقيع صاحب المطبعة ______________

ثالثاً: البيانات الببليوجرافية الخاصة بالمطبوعات والتى نص عليها هذا القانون

ونصت المادة الرابعة على وجوب ذكر اسم الطابع وعنوانه واسم الناشر وعنوانه إن كان غير الطابع وكذا تاريخ الطبع بأول صفحة من أى مطبوع أو بآخر صفحة منه. وقد استثنت المادة السادسة من أحكام المادة الرابعة المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية.

يقول د. رياض شمس أن المقصود هنا بالمطبوعات ذات الصفة الخاصة، المطبوعات المخصصة فقط لاستخدام أصحابها أو من أمر بطبعها فهى للاستعمال الشخصى بصرف النظر عن عدد النسخ المطبوعة منها مثل المذكرات التى يطبعها المحامون فى قضاياهم ومرافعاتهم لتوزيعها على القضاة وأطراف الخصومة. أما المطبوعات التجارية فيبدو أنها تنسحب على أدلة التعريفة والتعليمات وكتالوجات العينات وغير ذلك. وقد جرى العمل فى إدارة المطبوعات على اعتبار مطبوعات جميع الأعمال المصرفية والصناعية ودفاترها وسجلاتها والنماذج التى تستعمل فى المحال العامة مطبوعات تجارية واستثنيت من "أحكام هذه المادة".

هذا، وقد نصت المادة ٢٩ على عقوبة من يخالف أحكام هذه المادة بغرامة لا تزيد على ١٠٠ قرش وبالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

ومع هذا أى مع وجود المادة الرابعة والمادة التاسعة والعشرين المذكورتين فقد سجلت النشرة المصرية للمطبوعات مئات من الكتب تخلو من ذكر تاريخ النشر، والأمثلة هنا لا تقع تحت حصر ومن ثم لا جدوى من ذكر أمثلة، لقد تخصصت الدار القومية للطباعة والنشر مثلا فى عدم ذكر تاريخ النشر ولم نسمع مع هذا عن ناشر أو طابع أغفل ذكر هذا البيان ثم قدم للحبس أو التغريم بمائة قرش أو أقل.

وكذلك ذكرت المادة الواحدة والثلاثون من هذا القانون من بين ما ذكرت أنه فى حالة مخالفة أحكام المادة الرابعة "يجوز ضبط المطبوعات أو أعداد الجريدة بصفة إدارية، ويجوز أن يقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة هذه المطبوعات أو أعداد الجريدة".

ومع ذلك لم نسمع عن مطبوع صودر أو حتى ضبط لعدم ذكر بيان تاريخ النشر على أى من صفحاته وغير خاف علينا كمكتبيين ما لتاريخ النشر من أهمية قصوى فى إعداد الفهارس والببليوجرافيات، وفى توقيت المادة العلمية الموجودة بالمطبوع.

فهل معنى هذا إهمال تطبيق بعض مواد هذا القانون، والصرامة المتناهية فى تنفيذ البعض الآخر؟!، ذلك هو ما يتضح من الممارسة الفعلية لهذا القانون.

رابعا: إيداع المطبوعات طبقا لهذا القانون

كانت المادة الخامسة من القانون ٢٠ لسنة ١٩٣٦ تقتضى بإيداع أربع نسخ من كل مطبوع فى المحافظة أو المديرية التى يقع النشر فى دائرتها ويعطى إيصال عن هذا الإيداع. ولكن هذه المادة عدلت بقرار من رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦ بزيادة النسخ التى تودع فى المحافظة أو المديرية التى يقع الإصدار فى دائرتها إلى عشر نسخ بدلا من أربع. وهو التعديل الوحيد الذى أدخل على هذا القانون.

وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الأخير (التعديل) أن النسخ الأربعة المذكورة فى النص القديم للمادة الخامسة كانت توزع (المفروض أنها كانت توزع) على دار

الكتب المصرية ومكتبة جامعة القاهرة ومكتبة بلدية الإسكندرية مع احتفاظ إدارة المطبوعات بالنسخة الرابعة.

ولما تعددت الجامعات فى مصر رؤى تعديل نص هذه المادة بحيث يرتفع عدد النسخ الواجب إيداعها من كل مطبوع إلى عشرة فيمكن أن تختص كل من الجامعات الأربع بنسخة منه وتبعث لكل من دار الكتب المصرية ومكتبة بلدية الإسكندرية نسختها ثم تحتفظ إدارة المطبوعات لديها بالنسخة السابعة. أما النسخ الثلاث الباقية فإنها تسلم إلى وزارة الإرشاد القومي، لتودع فى المكتبة التى تزمع إنشاءها لتكون فى متناول القراء أو المستعيرين.

وقد رأينا أن السبب فى تعطيل تنفيذ توزيع النسخ قبل التعديل الجديد هو عدم صدور قرار وزارى لتنفيذ ذلك التوزيع. ولكن صدر قرار وزير الإرشاد القومى رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ لتنفيذ النص الجديد للمادة الخامسة. ونصت المادة الثالثة من هذا القرار على توزيع النسخ العشرة على النحو المذكور فى المذكرة الإيضاحية وهو ما أشرت إليه فى الفقرة السابقة.

وقد استثنى هذا القرار فى مادته السادسة المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية وقد شرحت طبيعة هذه المطبوعات سابقا.

عدد النسخ التى تودع: رأينا أنه لابد من إيداع عشرة نسخ من جميع المطبوعات على الإطلاق – فيما عدا المطبوعات الخاصة والتجارية – وعشرة نسخ كثيرة جداً على الناشر الذى عليه أيضا أن يودع عشر نسخ أخرى إلى دار الكتب المصرية طبقا للمادة ٤٨ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف، فعشرون نسخة يقدمها الناشر هكذا مجانا وخاصة من الكتب غالية الثمن أمر مبالغ فيه، ومن يدرى لعله بعد إنشاء جامعة الأزهر وجامعات الأقاليم قد يزداد عدد النسخ التى تقدم إلى إدارة المطبوعات إلى أكثر من ذلك.

فى فرنسا يقضى القانون الفرنسى بإيداع نسختين مع استثناء الطبعات الفاخرة مكتفيا

بنسخة واحدة وهى الطبعات ذات النسخ المحدودة المرقمة، كما استثنى اللوحات المرقمة التى يطبع منها أقل من مائة نسخة.

كما أن قانون الإيداع الأمريكى لا يطلب إلى الناشر أن يودع إلا نسختين من الأعمال المنشورة فى أمريكا وفى بريطانيا نسخة واحدة إجبارية للمتحف البريطانى ونسخة لكل من مكتبات أكسفورد وكامبردج وأدنبره ودبلن فى ايرلندا حسب طلب السلطات فى هذه المكتبات الأربع الأخيرة فإذا لم تطلب كتاب فى خلال سنة من نشر الكتاب سقط حقها فى النسخة. لقد ثارت ثائرة استانلى أنوين كبير الناشرين فى انجلترا على هذه النسخ الأربع الأخيرة فما بالنا وناشرونا يقدمون عشرين نسخة لأغراض الإيداع. وعدد النسخ التى تطبع فى هذه البلاد أضعاف النسخ التى تطبع فى مصر وأرباحهم ونطاق عملهم أوسع بلا شك.

لقد ألمحت أننا إزاء مادتين للإيداع فى قانونين مختلفين واحدة (الخامسة) فى قانون المطبوعات المعمول به الآن وهو رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦. والأخرى المادة الثامنة والأربعون من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحق المؤلف، وفى هذا اضطراب لعملية الإيداع وإجحاف بالناشرين، وسوف أعود إلى تفصيل هذه النقطة فى نهاية البحث الخاص بحق المؤلف حتى تتضح الصورة الكاملة لهذا الاضطراب.

صفة النسخ التى تودع: لم ينص قانون المطبوعات على صفات محددة للنسخ التى تودع ولكن الفقهاء يرون أنه إذا كانت النسخ التى تقدم للإيداع غير كاملة الملازم أو تنقصها بعض الصفحات أو الصور أو كانت مهوشة فإن الإيداع يكون غير مستكمل عناصره. ويرى الدكتور رياض شمس أن القانون لا يشترط أن تكون النسخ نظيفة ويمكن تقديمها من "الدشت". وأنه إذا كانت بعض نسخ الكتاب مطبوعة على ورق فاخر أو مجلدة تجليدا خاصا فإنه يصح تقديم نسخ من الورق والتجليد العاديين.

بينما القانون الأمريكى يشترط أن تكون النسخ "كاملة" ومن أحسن طبعة "ونظيفة".

مكان إيداع النسخ: تتطلب المادة الخامسة إيداع النسخ العشرة من كل مطبوع عند إصداره فى المحافظة أو المديرية التى يقع الإصدار فى دائرتها.

موعد الإيداع: لم يحدد القانون موعدا للإيداع وإن كان يفهم من روح النص أنه عقب النشر مباشرة وذلك من عبارة "عند إصداره". وإن كانت المادة ٤٨ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحق المؤلف والخاصة بالإيداع بدار الكتب تنص على الإيداع فى خلال شهر. كما أن قانون ١٨٨١ الذى عالجته سابقا ينص فى مادته الثالثة على تقديم النسخ بعد الطبع وقبل طرح الكتاب للبيع.

توزيع النسخ المودعة: حددت المادة الثالثة من قرار وزير الإرشاد القومى رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن المطبوعات التى تطبع فى المطابع توزيع النسخ العشرة على الوجه التالى:

أ) نسخة تحفظ لدى إدارة المطبوعات.

ب) نسخة لكل من جامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية وأسيوط.

ج) نسخة لدار الكتب المصرية.

د) نسخة لدار الكتب التابعة لبلدية الإسكندرية.

ه) ثلاث نسخ للمكتبة العامة بوزارة الإرشاد القومى.

خامسا: منع التداول

ذكرت المادة العاشرة من القانون أنه يجوز لمجلس الوزراء أن يمنع من التداول فى مصر المطبوعات المثيرة للشهوات، وكذلك المطبوعات التى تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام. وعلى الرغم من أن القانون لم يذكر غير هذين الركنين لمنع التداول فإن الممارسة الفعلية للرقابة حاليا تضيف إليهما عدم تعرض المطبوع للسياسة الداخلية أو الخارجية أو علاقة مصر بالدول الأخرى.

والمنع من التداول يشمل ثلاثة أمور:-

أ) منع النشر أساساً.

ب) الحذف من أو التعديل فى نص الكتاب.

ج) المصادرة.

هذه الأمور الثلاثة تتضح من الممارسة الفعلية لهذا القانون، والتى تقوم بها إدارة المطبوعات بمصلحة الاستعلامات بوزارة الإعلام (الإرشاد القومى سابقا).

شروط منع التداول: من هنا نرى أنه لكى يتحقق منع التداول لابد من توافر شرطين: الأول موضوعي، والثانى شكلى. الأول: هو أن تكون المطبوعات:

(أ) مثيرة للشهوات:

ويقصد بهذه العبارة أن تكون المطبوعات مما تثير الغرائز الجنسية لدى القراء ويؤدى بهم إلى الاستخفاف بالتقاليد والقيم السائدة فى المجتمع والخروج على قواعد اللياقة وذلك عن طريق نشر الصور الجنسية العارية والكتابات الرخيصة المبتذلة والأدب المكشوف.

وفى تصورى أن هذا النص إذا كان يصلح لمجتمع الثلاثينات فإنه لم يعد يصلح لمجتمع العقد الأخير من القرن العشرين، فالكتب الجنسية الصارخة والصور العارية تملأ أرصفة الشوارع كما أن مجلات الجنس توجد فى كل مكان والأفلام السينمائية والتليفزيونية بل وحتى أزياء النساء الحديثة جعلت من المستحيل تطبيق هذا النص وأغلب الظن أن إدارة المطبوعات قد أهملت تطبيق هذا المبدأ، حتى لقد أصبحت عبارات الخلق العام والآداب العامة والتهذيب العام كلها مسائل نسبية تختلف ليس من فترة إلى فترة بل من شخص إلى شخص ومن منطقة إلى منطقة. والحل إذن هو ما حدث فعلا من إهمال تطبيق هذا النص، على أن تقوم المكتبات نفسها بهذه الرقابة فى مجموعاتها فلا تختار فى مقتنياتها كتباً تعتد أنها مضرة بأخلاقيات الشباب الصغير.

(ب) متعرضة للأديان:

فالمطبوعات التى تتعرض للأديان لها حساسية خاصة وبالذات فى بلد شرقى. ولا يكفى للمنع من التداول مجرد التعرض للأديان بالبحث العلمى أو النقد الأدبى أو التحليل المنطقي، ذلك أن النص قد اشترط لذلك أن يكون التعرض قد وصل إلى حد "تكدير السلم العام" كما ورد فى المادة العاشرة.

(جـ) مخالفة لسياسة الدولة:

وهذا الأمر لم يرد فى القانون ولكنه يمارس فعلا وله شقان الشق الأول مخالفة أو التعرض للخط السياسى العام للدولة سواء فى الداخل أو الخارج، والشق الثانى التعرض للدول الصديقة لمصر.

هذا هو الشرط الأول لمنع التداول وهو الشرط الموضوعى. أما الشرط الثانى الشكلى: فهو صدور قرار منع التداول من مجلس الوزراء ولم ينص القانون على وجوب تسبيب قرار مجلس الوزراء. ولكن يبدو أنه بعد ١٩٥٢ خول مجلس الوزراء وزير الإعلام القيام بهذه المهمة يقول د. رياض شمس ليس لمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً بمنع تداول كل ما يصدره كاتب معين من مؤلفات بل يجب أن ينصب القرار على مطبوع بالذات يتحقق فيه الشرط الموضوعى الذى عددت أوجهه.

وبهذا ومن هذا المنطلق تكون دار الكتب وفروعها قد ارتكبت مخالفة جسيمة فى حق الفكر المصرى عندما صادرت فى سنة ١٩٦٥ كل مؤلفات أشخاص أعدموا سياسياً. وفى سنة ١٩٦٧ عندما صادرت كل مؤلفات أشخاص سجنوا سياسياً. نعم قد يحاكم الشخص ويسجن ولكن مؤلفاته التى ألفها قبل المحاكمة وقبل السجن والتى وافقت عليها الرقابة من قبل ووافق عليها المجتمع تمثل حلقة فى تاريخ الفكر المصرى ولا يجوز مصادرتها كلها بحال من الأحوال فالمصادرة تنصب على كتاب ما بسبب ما جاء ولا تنصب على الشخص نفسه.

وقد طلبت إلى مصلحة الاستعلامات (مكتب الصحافة والنشر) إمدادى بقوائم بالكتب التى اعترضت عليها الرقابة سواء بالرفض أو بالتعديل أو المصادرة ولكن طلبى رفض بدعوى الأمن القومى ولم يمدونى إلا بمجرد أمثلة قليلة من الكتب التى رفض نشرها أو عدلت أو صودرت.

فمن الكتب التى منعت من النشر الرواية الأشهر "أولاد حارتنا" لنجيب محفوظ ذلك أنها تتعرض للأديان وللذات الإلهية وللصراع بين الدين والعلم بطريقة رمزية وقد نشرت

هذه الرواية مسلسلة فى جريدة الأهرام فى عام ٥٨/ ٥٩. وقد نشرت هذه الرواية فى بيروت بعد ذلك.

كذلك من الكتب التى رفضت الرقابة نشرها كتاب "المسيحية فى الإسلام"، ذلك أن هذا الكتاب يصور الإسلام فى غير حقيقته.

ومن الكتب التى عدل فيها وحذف منها كثيراً قبل نشرها كتاب "حقيقة ليبيا" لسامى حكيم، وقد حذفت الرقابة نصف مادته العلمية تقريباً لأنه كان يتعرض للحكم القائم فى ليبيا قبل ثورة سبتمبر ١٩٦٩ ولو أن نشر الكتاب تأخر سنة واحدة حتى تقوم الثورة لنشر بالكامل، وهذا يدل على تطبيق مبدأ ألا تمس الكتب المنشورة فى مصر دولا صديقة مهما كان نظامها السياسى.

(١) نجيب محفوظ: أولاد حارتنا. بيروت، دار الآداب، ١٩٦٧/ ٥٥٢ص؛ ٢٥ سم.

(٢) سامى حكيم: حقيقة ليبيا. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٨/ ٣٥٢ص؛ ٢٤ سم.

(٣) سيد أحمد الحردلو: قصص سودانية. القاهرة، مكتبة الكاملابي، ١٩٦٥/ ١١٥ ص؛ ٢١ سم.

كما قد ينصب التعديل على عنوان الكتاب فهذا كتاب قصص سودانية لسيد أحمد الحردلو كان عنوانه المعروض على الرقابة هو "ملعون أبوك بلد" ينتقد فيه المؤلف مدينة الخرطوم عاصمة بلاده ويهاجم الحضارة فيها وما جرته عليها ولكن وجدت الرقابة أن هذا العنوان قد يوحى بشىء ما فعدلت الدار الناشرة العنوان بعد أن اعترضت الرقابة عليه.

ومن الكتب التى صودرت كتاب مترجم يتنبأ بما سيكون عليه العالم فى سنة ١٩٨٤ ويهاجم الاشتراكية بعنف وهو كتاب جورج أورويل "العالم سنة ١٩٨٤".

كذلك صودر ديوان "الدنيا هى المشنقة". وهو ديوان شعر صغير بالعامية نشر فى الأقاليم وفيه قصائد سياسية رمزية صارخة يتبين منها لأول وهلة أنها قصائد عادية ولكن

المحقق المدقق فيها يجد أن لها مغزى سياسيا وتشير إلى أحداث بالذات. كما أثار كتاب "خطوة من عقل رجل" لعلاء الحامول وكتاب" وليمة لأعشاب البحر" مشاكل رقابية معقدة.

وهذه الأمثلة على قلتها تشير إلى طريقة ممارسة الرقابة لعملها.

سادساً: عقوبات مخالفة أحكام القانون

نص هذا القانون على عقاب من يخالف أحكام المادة العاشرة من هذا القانون ويسهل تداول مطبوعات مثيرة للشهوات أو متعرضة للأديان تعرضاً من شأنه تكدير السلم العام أو مخالفة لسياسة الدولة على عقابه بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر والغرامة من عشرين إلى مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين "المادة ٢٦ من القانون".

كما نص على عقوبات تبعية لهذه المادة توقعها إدارة الرقابة وهى ضبط المطبوعات بصفة إدارية وضبط ما استعمل فى الطباعة من قوالب وأصول "كليشهات" ويقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة هذه القوالب والأصول. "المادة ٣٠ من القانون".

أما بقية المواد الخاصة بالكتب وهى ٢، ٤، ٥، ٧، ٨ فإن مخالفة أحكامها تعرض مرتكبها لغرامة لا تزيد على مائة قرش والحبس الذى لا يزيد عن أسبوع أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط (المادة ٢٩ من القانون).

كما أجازت المادة ٣١ فى حالة مخالفة أحكام المواد ٤، ٧ ضبط المطبوعات وأجازت أيضا للحكم الصادر بالعقوبة أن يصادر هذه المطبوعات.

سابعاً: إجراءات الرقابة

كشف قرار الرقيب العام رقم ١ لسنة ١٩٦٩ فى شأن التعليمات التى تتبع فى رقابة المطبوعات، عن الإجراءات التى تتخذ فى رقابة المطبوعات فقد نصت المادة الأولى من هذا القرار بأنه يجب على المؤلف أو الناشر أو الطابع أن يقدم نسختين من كل ملزمة من الكتاب المراد طبعه إلى مكتب الصحافة والنشر (الرقابة) بوزارة الإرشاد القومى (الإعلام

فيما بعد) ليراقب ويراجع ويؤشر عليه إما بالطبع أو الحذف أو التعديل ثم تختم صحيفة منه بخاتم الرقابة وتسلم إحدى النسختين إلى الطالب وتحفظ الأخرى بالرقابة.

ونصت المادة الثانية على وجوب تقديم نسختين من المطبوع عند إتمام الطبع إلى الرقابة ثانية للمراجعة والتأكد من مطابقته للنسخة السابق مراجعتها واعتمادها وتقوم الرقابة بالتأشير على نسخة منه بما يفيد التصريح بالنشر وختمها بخاتم الرقابة.

كما حذر فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة وفى المادة الخامسة من تصدير أى نوع من الكتب أو المخطوطات إلى الخارج قبل عرضها عن الرقابة، رقابة المطبوعات الخارجية برقابة البريد التى تتولى المراقبة والمراجعة وإصدار تصريح كتابى لصاحب الشأن ليحتفظ به ويقدمه إلى السلطات المختصة حين يستدعى الأمر ذلك.

تشريع حق المؤلف فى مصر

إن الاعتراف بحقوق المؤلفين على مؤلفاتهم، واحترام هذه الحقوق وعدم السطو عليها يعتبر تأمينا للمؤلفين ودافعا لهم نحو مزيد من العمل ونحو مزيد من الإنتاج الفكري، وعلى العكس من ذلك فإن عدم الاعتراف بهذه الحقوق وعدم تأمين المؤلفين على ثمرة قرائحهم وذكائهم والسطو عليها ونهبها كل ذلك مما يؤدى إلى تقاعس المؤلفين وتقاعدهم عن العمل والإنتاج.

وقبل أن أتعرض بالدارسة لمدى الاعتراف بحقوق المؤلفين فى مصر وحماية هذه الحقوق، أود أن أتعرض بإيجاز شديد لطبيعة هذه الحقوق التى ترد على أشياء غير مادية.

طبيعة حق المؤلف:

انتهى الفقهاء بعد جدل كبير وخلاف حول طبيعة حق المؤلف أن لهذا الحق وجهين أحدهما أدبى أو معنوى وثانيهما مادى مالي، وعبروا عن الأول بالحق الأدبى وعن الثانى بالملكية الأدبية أو حق الاستغلال. ذلك أن حق المؤلف بطبيعته ينطوى على مجموعة متنافرة من الصفات – بعكس أى ملكية مادية –، وهذا التنافر بين عناصر الحق الواحد فيما يقول د. محمد على عرفه هو سر الخلاف حول طبيعة هذا الحق، فأى كتاب من الكتب

يمر بثلاث مراحل: مرحلة يظل فيها الكتاب رهن مشيئة صاحبه إن شاء حجبه عن الناس وإن شاء نشره عليهم فإن اختار المؤلف السبيل الثانية انتقل الكتاب إلى المرحلة الثانية وهى مرحلة يصبح للمؤلف فيها على الكتاب حقوق أدبية وأخرى مالية ويصبح الكتاب فى هذه المرحلة مالا من أموال المؤلف يدخل فى دائرة التعامل ويصبح محلا لمختلف العقود، فإذا انتقل المؤلف إلى رحاب الله ومضت فترة معينة على وفاته انسلخ الحق المادى عن الكتاب ليبقى الحق الأدبى وحده آبدا مؤبداً وهى المرحلة الثالثة من عمر الكتاب.

ويمكن لبيان الفرق بين وجهى الحق الواحد للمؤلف: الحق الأدبي، والحق المالى أن نعقد المقارنة الآتية ريثما نعود إلى دراستها بالتفصيل:

الحق الأدبي	الحق المالي
* مؤبد لا ينتهى بفترة معينة محددة.	* مؤقت ينتهى بعد فترة معينة بعدها يسقط فى الملك العام.
* لا يجوز الحجز عليه أبداً لأنه لصيق بشخصية صاحبه والشخصية لا يجوز الحجز عليها.	* يجوز الحجز على حق الاستغلال كأى ملكية مادية أخرى للمؤلف.
*لا يجوز التنازل عنه بحال من الأحوال.	* يجوز التنازل عنه بالهبة والوصية...
* لا يورث ولكن ينتهى إلى الورثة للمحافظة عليه وحمايته فقط من السطو عليه.	* ينتقل إلى الورثة ويجرى تصرفهم فيه على أى نحو يشاءون.

وسوف أتناول هنا شقى حق المؤلف من واقع تشريعاته فى مصر والمرفقة فى الباب الثانى من الكتاب.

علامات على طريق حق المؤلف فى مصر:

لم يكن فى مصر قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحق المؤلف أى تشريع قانونى يحمى حقوق المؤلفين وكانت مصر أمام نقص تشريعى كبير. وإن كنا قد

وجدنا مادة واحدة فى قانون المطبوعات الصادر فى أول يناير ١٨٥٩، هى المادة الرابعة وتنص على أن المطبعجى ليس له أن يطبع عدداً من النسخ زيادة عما اتفق عليه مع المؤلف أو ملتزم النشر وإن طبع زيادة عن ذلك يعد سارقاً. وفى قانون ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ نجد المادة الرابعة الفقرة الثالثة تقضى بحجز المطبوع وعدم توزيعه إذا أقيمت بشأنه دعوى فى المحاكم إلى أن يبت فى الدعوى. وجاء قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالمطبوعات خلوا من أى إشارة إلى حق المؤلف لا من قريب ولا من بعيد.

أما القانون المدنى الصادر فى مصر فى سنة ١٨٨٣ فقد نصت المادة الثانية عشرة منه على أنه "يكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف فى ملكية مؤلفاته، وحقوق الصانع فى مصنوعاته على حسب القانون المنصوص بذلك". وعلى الرغم من وجود هذه المادة فى ذلك القانون فإن لم نجد أى تشريع خاص بحق المؤلف قبل عام ١٩٥٤. كذلك نصت المادة ٨٦ من القانون المدنى الجديد الصادر عام ١٩٤٨ والمعمول به الآن على أن "الحقوق التى ترد على شئ غير مادى تنظمها قوانين خاصة". ومع ذلك لم يصدر هذا القانون إلا فى سنة ١٩٥٤.

أما فى قانون العقوبات المعمول به الآن فكانت المواد ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١ تحمى المؤلفين بفرض عقوبات جنائية على كل من يعتدى على حق من حقوقهم. ولكن كما يقول رجال القانون أنه لا عقوبة إلا بنص، ولما لم يوجد تشريع خاص بحق المؤلف فقد كانت هذه المواد معطلة عن العمل. وكان على رجال القضاء إزاء ذلك استشارة قواعد العدل والقانون الطبيعى.

وفى ١٩ فبراير ١٩٥٢ وجهت الأمانة العامة لعصبة الأمم المتحدة الدعوة إلى مصر لتنضم إلى الاتفاقية التى عقدت فى برن فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٦ ووقتئذ فكرت مصر فى وضع تشريع خاص لحماية الملكية الأدبية وآخر لحماية الملكية الصناعية وألفت فعلاً لجان لهذا الغرض لأن المادة الخامسة والعشرين من اتفاقية برن المذكورة تحتم وجود تشريع وطنى لحماية حق المؤلف، وقد انتهت اللجان من وضع مشروع لحماية حقوق المؤلفين فى أول مارس ١٩٢٧ ولكن المشروع لم يستأنف خطواته التشريعية. وقد عرض هذا المشروع

فى المؤتمر الذى عقدته الجمعية الأدبية والفنية الدولية فى القاهرة فى شهر ديسمبر ١٩٢٩ ووصفه رئيس المؤتمر بأنه مطابق لجميع المبادئ التى بنى عليها اتفاق برلين ١٩٠٨ فيما عدا حقوق التأليف والترجمة فقد جعل المشروع حقوق التأليف ثلاثين سنة بعد وفاة المؤلف وحق الترجمة مدة عشر سنوات بعد نشر الكتاب. أما اتفاق برلين فقد جعلها خمسين سنة فى كلتا الحالتين.

وفى ٧ مايو سنة ١٩٢٨ عقد مؤتمر بروما لإعادة تنظيم حقوق المؤلف واشتركت فيه مصر كما اشتركت فى المؤتمر الذى دعت إليه الجمعية الأدبية والفنية بمدينة بلجراد فى ٢٨ سبتمبر ١٩٢٩. وقد عقدت هذه الجمعية مؤتمراً جديداً فى القاهرة فى ديسمبر من نفس العام واشتركت مصر فيه وقدمت المشروع المشار إليه سابقا.

وقد تقدمت وزارة العدل فى سنة ١٩٥٠ بمشروع قانون جديد أخذ طريقه إلى البرلمان بنى على مشروع وضعته اللجنة القانونية بجامعة الدولة العربية سنة ١٩٤٧ وكانت قد أوصت الدول الأعضاء بأن تتخذ منه قانونا لكل منها. فلما ألغى الدستور استردت وزارة العدل المشروع وأجرت فيه بعض التعديلات ثم قدمته إلى مجلس الوزراء ثم استردته ثانياً للنظر فى الانتقادات التى وجهت إليه ثم أعدته أخيراً فى الصيغة النهائية فى يناير ١٩٥٤، وقد صدر به القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وقد تأثر المشرع فى هذا القانون بالمبادئ التى قررتها الاتفاقيات الدولية والتشريعات الحديثة. وعلى الرغم من صدور هذا القانون فى مصر فإن مصر لم تنضم بعد إلى أى اتفاقية دولية خاصة بحماية حقوق المؤلفين إلا فى التسعينات عندما انضمت إلى اتفاقية التجارة العالمية.

ليست كل المؤلفات التى تصدرها حركة النشر فى مصر موضوعا للحماية من جانب التشريع فى مصر فقد حصر قانون حق المؤلف المؤلفات واجبة الحماية على النحو التالى:

أ- الكتب المبتكرة:

فقد نصت المادة الأولى من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ على حماية المصنفات المبتكرة فى الآداب والفنون والعلوم أياً كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو

الغرض من تصنيفها". وهنا تثور صعوبة وضع معيار للابتكار فهل يقصد بالابتكار هنا أن يكون الكتاب غير مسبوق فى أفكاره وأسلوبه؟ أم التشابه بين المؤلفات لا يحول دون توافر عنصر الابتكار فى كل منها؟.

يجيب الفقهاء على هذه الأسئلة بأن العبرة فى الابتكار هنا ليس فى الموضوع أو الأفكار نفسها ذلك أن الأفكار بطبيعتها تتوارثها الأجيال، بل العبرة بأن يصطبغ الكتاب بصبغة شخصية من حيث التعبير والتركيب والبناء ولا يهم الموضوع أو الأفكار نفسها فحتى فى القصص نفسها قد يشترك مؤلفان أو أكثر فى موضوع القصة أو عقدتها وحلها ولكنهما يختلفان فى الأسلوب والحوار والبناء القصصى ويكفى هذا لتطبيق معيار الابتكار اللازم للحماية.

ويؤكد هذا أيضا أن نفس هذا القانون يحمى الترجمة والتجميع مع أنها لا تتسم بطابع شخصى من حيث الأفكار، ولكنها تتسم بطابع شخصى من حيث الإعداد والتبويب وطريقة التعبير كما سنرى بعد.

ب- **عنوان الكتاب:**

نصت الفقرة الأخيرة من المادة الثانية على حماية عنوان الكتاب بقولها "وتشمل الحماية كذلك عنوان المصنف إذا كان متميزا بطابع ابتكارى ولم يكن لفظا جاريا للدلالة على موضوع المصنف".

والقصد من حماية عنوان الكتاب هنا الحيلولة دون انتحال عنوان كتاب ووضعه على كتاب آخر بقصد ترويج هذا الكتاب الأخير ومن ثم الإضرار بالكتاب الأول حتى ولو كان الموضوعان مختلفين تماما وبعيدين كل البعد عن بعضهما، ويشترط للحماية أن يكون العنوان متميزاً بطابع مستقل وليس رأس موضوع يصلح لأكثر من كتاب كما هو واضح من القانون. وأعطى فيما يلى بعض الأمثلة على عناوين أراها واجبة الحماية وأخرى تنحسر عنها الحماية.

(أ) واجبة الحماية:

* بين القصرين - نجيب محفوظ.
* حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة - جلال الدين السيوطى.
* رماح حزب الرحيم على نحور حزم الرجيم - عمر بن سعيد الطورى.
* عود على بدء - إبراهيم عبد القادر المازنى.
* عودة الروح - توفيق الحكيم.
* لكى لا تحرثوا فى البحر - خالد محمد خالد.
* الموكوس فى بلاد الفلوس - محمود السعدنى.
* النشرة المصرية للمطبوعات - دار الكتب.
* وداعا أيها الملل - أنيس منصور.

(ب) تنحسر عنها الحماية:

* الإنتاج الحيوانى (يوجد على الأقل أربعة كتب بهذا العنوان)
* علم النفس التربوى (يوجد على الأقل أربعة كتب بهذا العنوان)
* الكيمياء التحليلية - سعد الدين زيان
* الكيمياء الحديثة (يوجد على الأقل أربعة كتب بهذا العنوان)
* المساحة المستوية - حسين كمال الدين
* مستقبل الصحافة - عبد اللطيف حمزة
* موجز القانون البحري - سميحة القليوبي
* الوسيط فى شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية - رمزى سيف

(جـ) المترجمات:

لم يتردد القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ فى إسباغ الحماية على المترجمات فنص فى مادته الثالثة ضمن ما نص على حماية العمل المترجم نظراً لما يبذله المترجم من جهد مرير فى انتقاء الألفاظ المقابلة واختيار الأساليب المناسبة التى تعبر عن الأفكار الأصلية، وهذا وحده كفيل بأن يصبغ الجهد بطابع الابتكار الذى نصت عليه المادة الأولى من القانون.

يقول د. محمد على عرفة: إنه لا يهم عدد المترجمات عن أصل واحد طالما كان لكل ترجمة طابع خاص فكلها تكون واجبة الحماية حتى ولو اقتصر مجهود المترجم على مجرد الاقتباس من عدة ترجمات سابقة يختار من كل منها أطلى العبارات وأجمل الأساليب بحيث استطاع أن يخرج من هذا المزيج مصنفاً جديداً متميزاً عن سابقيه".

وهذا المبدأ الذى قننه قانون ٣٥٤ المذكور إنما قرره القضاء المصرى من قبل صدور هذا القانون بفترة طويلة: فقد قام الأستاذ عبد الحميد العبادى بترجمة كتاب "خراب مصر" من اللغة الإنجليزية إلى العربية فجاء شخص آخر فنقل الترجمة مع تعديل طفيف ثم طبعها وعرضها للبيع، فرفع صاحب الترجمة القضية رقم ١٤٤٩ سنة ١٩٢٨ كلى بمحكمة مصر الكلية الأهلية طالباً بأن يدفع المدعى عليه مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض... وقالت المحكمة عند حكمها "حيث إن التشريع المصرى قصد بغير شك حماية ذلك الحق لأنه نص فى المادة ١٢ من القانون المدنى الأهلى على أن يكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف فى ملكية مؤلفاته وحقوق الصانع فى ملكية مصنوعاته على حسب القانون المخصوص لذلك ونص فى المادة ٣٠٣ من قانون العقوبات على أن يكون مرتكباً لجنحة التقليد كل من طبع بنفسه أو غيره كتبا على خلاف القوانين واللوائح المتعلقة بملكية تلك الكتب لمؤلفيها. وحيث ولو أن التشريع الذى أشار إليه المشرع فى المادتين السابقتين لم يسن حتى الآن (١٩٢٨) فى مصر إلا أن عدم سنه لا ينفى اعتراف المشرع بهذا الحق ووجوده، وعليه فإن هذا التعدى على حق الغير ترتب عليه ضرر له يوجب إلزام فاعله بالتعويض طبقا لقواعد المسئولية العامة".

(د) الملخصات والشروح ونحوها:

وهو ما نعبر عنه فى الفهرسة الوصفية بالأعمال المتفرعة عن أصل. وقد نص القانون فى مادته الثالثة على حمايتها حيث قال: "يتمتع بالحماية من قام بترجمة المصنف إلى لغة أخرى أو بتحويله من لون من ألوان الآداب أو الفنون أو العلوم إلى لون آخر أو من قام بتلخيصه أو بتحويره أو بتعديله أو بشرحه أو بالتعليق عليه بأى صورة تظهره فى شكل جديد" وذلك نظراً للجهد الذهنى الذى يبذل فى ذلك العمل والطابع المتميز الذى يظهر به العمل الجديد مما يجعله موضوعا للحماية.

(هـ) كتب التراث المحققة:

على الرغم من أن القانون لم ينص على حماية هذا النوع من الكتب صراحة إلا أنه يفهم ضمنا من روح القانون حيث إنه يحمى الكتب التى بذل فيها جهد ويدل على طابع شخصى فكتب التراث التى سقطت فى الملك العام متى توفر على تحقيقها محقق أو ناشر أصبح فى حكم المؤلف وتجرى حمايته فإعادة طبع ونشر الكتب القديمة تخول حق الملكية فى الطبعة الحديثة متى كانت مختلفة عن القديمة ولو فى الترتيب الذى ينم عن المجهود الخاص.

ولقد واجه القضاء فى مصر حالات من هذا النوع أذكر منها قضيتين يستخلص منهما إضفاء الحماية على المطبوعات من هذا النوع كما ذهبت إليه فى الفقرة السابقة.

القضية الأولى: تتلخص فى أن دار الكتب المصرية نشرت تفسير القرطبى (الجامع لأحكام القرآن) فى طبعة جديدة مستقاة من عشر نسخ خطية روجعت على بعضها البعض وصحح ما فيها من تحريف وتصحيف بالاسترشاد بالكتب التى نقل عنها المؤلف وعنيت بضبط الألفاظ ووضع الحواشى والهوامش وصدرت الطبعة بفهرس أعد خصيصاً لها. ووضعت لها مقدمة من إعداد السيد/ محمد الببلاوى نقيب الأشراف ومراقب إحياء الآداب العربية بدار الكتب آنذاك فاستغل هذا الأخير تلك الجهود لمصلحته الشخصية فأخذ صورة بالزنكوغراف من الجزء الأول وطبعه وباعه للجمهور، بعد أن رفع اسم دار الكتب من على الكتاب ووضع اسمه بدلا منه. وبعد أن اطلعت محكمة الاستئناف على المجهود الذى بذلته دار الكتب المصرية فى الطبعة الجديدة من تفسير القرطبى وتعرضت فى حوالى صفحة فولسكاب على سبيل المثال لبعض الحواشى والملاحظات التى جاءت بها الطبعة الجديدة. وأثبتت استغلال هذا الجهد العظيم من جانب المستأنف ضده قررت فى حكمها الصادر فى ١١ يناير ١٩٤٢، اعتبار دار الكتب فى حكم مؤلف للكتاب واجبة حمايته وقررت تسليمها النسخ والكليشهات التى حجز عليها لدى المستأنف ضده.

القضية الثانية: وهى تشبه القضية السابقة ولكنها وقعت بعد صدور القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤. واستمرت طيلة عشر سنين بين ثلاث محاكم من محكمة أول درجة إلى محكمة الاستئناف إلى محكمة النقض مما يعطيها أهمية خاصة.

وتتلخص وقائع هذه القضية فى أن السيد/ محمد محمد عبد اللطيف (المعروف بابن الخطيب) صاحب المطبعة المصرية ومكتبتها أقام فى ١٥ فبراير سنة ١٩٥٥ الدعوى رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٥ تجارى كلى القاهرة ضد شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده طالبا بإلزامه بأن يدفع له على سبيل التعويض المؤقت سبعة آلاف جنيه، وقال فى بيان دعواه أنه قام بإعداد ونشر كتاب صحيح مسلم بشرح النووى وهو من أكبر كتب السنة النبوية ويقع فى خمسة آلاف صفحة وأخرجه فى صورة مبتكرة لم يسبقه إليها أحد وبذل فى ذلك جهداً كبيراً فوضع للكتاب تراجم للإمام مسلم وللإمام النووى شارح الكتاب. وبعد النشر قامت الدار المدعى عليها بتقليده بطريق الزنكوغراف وقد بلغ التقليد إلى حد أن المدعى عليه نقل فى طبعته خاتمة الكتاب وهى قصيدة لأحد كبار العلماء فى تقريظ الكتاب وناشره الأصلى، وبالجملة فإن الكتاب الذى أخرجه المدعى عليه جاء تقليداً كاملاً للكتاب الأصلى فيما عدا ما لجأ إليه المدعى عليه من رفع اسم الناشر الأصلى ووضع اسمه واسم شركته بدلا منه.

وقد دفع المدعى عليه بعدم أحقية الناشر الأصلى بالحماية لأن الكتاب المنشور ملك عام يجوز لكل ناشر أن ينشره. ولكن فى ١٦/٥/١٩٥٧ حكمت المحكمة الابتدائية بأحقية هذا العمل بالحماية وقضت لصاحبه بمبلغ أربعمائة جنيه على سبيل التعويض.

واستأنف الطرفان هذا الحكم.. وبعد أن ضمت محكمة استئناف القاهرة الاستئنافين قررت فى ١٨/١١/١٩٥٨ زيادة التعويض إلى ألفى جنيه وتأييد الحكم بأحقية الناشر الأصلى فى الحماية. فطعن المدعى عليه فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٨ أكتوبر ١٩٦١ وفى جلسة ٧/٧/١٩٦٤ قررت محكمة النقض أن المدعى قام بمجهود ملحوظ فى شأن كتاب صحيح مسلم بشرح النووى من حيث ترتيبه ترتيبًا خاصاً لم يسبق إليه وتقديمه بتراجم للإمام مسلم والإمام النووى

استقاها على ما هو ثابت فى عنوانها من كتاب تهذيب الأسماء والمؤلفات وتذكرة الحفاظ... فإذا عدا معتد على هذا الكتاب بوضعه المشار إليه وصور صفحاته على ما فعل المدعى عليه بالزنكوغراف وطبع عليه مصنفا نسبه إلى نفسه فإن هذا الفعل يندرج ولا شك تحت الصور التى تستأهل تدخل القانون لحماية واضع المصنف فى صورته المعتدى عليها إذ أن المصنفات التى يحميها المشرع غير مقصورة على المصنفات الأصلية بل تشمل "كافة صور إعادة إظهار المؤلفات الموجودة فى شكل جديد"... وإذا تميزت هذه الطبعة عن الطبعة الأصلية المنقولة عنها بسبب يرجع إلى الابتكار أو الترتيب فى التنسيق أو بأى مجهود ذهنى خاص يتسم بالطابع الشخصى فإن صاحب الطبعة الجديدة يكون له عليها حق المؤلف ويتمتع بالحماية المقررة لهذا الحق.

المؤلفات المستثناة من الحماية

استثنت المادة الرابعة من القانون بعض أنواع من الكتب من الحماية وجعلتها ملكا للجميع ينشرها دون إذن من أحد ودون دفع مقابل لأحد. نذكر هذه الأنواع من الكتب فيما يلى:-

١- التجميعات:

بمعنى أنه إذا قام شخص بتجميع بعض مواد من أعمال أخرى فإن العمل الجديد لا يكون موضوعا للحماية مع عدم المساس بحق المؤلفات الأصلية التى أخذت منها هذه المواد مثل ذلك الكتب الآتية:-

١٥ قصة مصرية، تأليف إبراهيم الوردانى وآخرين. القاهرة، دار التحرير، ١٩٥٧/ ١٦٤ص، ٢٠ سم (كتب للجميع – ١٢٤).

١٥ قصة مصرية، تأليف إسماعيل الحبروك وآخرين. القاهرة، دار التحرير، ١٩٥٨/ ١٥٢ص، ٢٠ سم (كتب للجميع – ١٢٥).

١٥ قصة سورية، تأليف أديب كلاس وآخرين. القاهرة، دار الجمهورية ١٩٥٨/ ١٦٠ ص، ٢٠ سم (كتب للجميع – ١٢٧).

ذلك أن الكتب فى هذه الحالة لا تأتى بجديد وليس فيها أعمال للذهن أو الفكر إذ لا تخرج عن كونها اختياراً من كتب الآخرين وليس لجامعها من فضل لا فى الأسلوب ولا فى الأفكار. ومع ذلك فإن كانت هناك شروح أو تعليقات أو تميز العمل المجمع بطابع شخصى وجبت له الحماية لأنه فى هذه الحالة الأخيرة يقع تحت حكم المادة الثالثة من القانون أنظر د. سابقا (الكتب موضوع الحماية).

والذى يود الباحث تسجيله فى هذه النقطة أن التجميعات الببليوجرافية حتى أبسطها ترتيبا وأصغرها حجما تنسحب عليها الحماية نظراً للجهد الذى بذل فى انتقاء مفرداتها وللجهد الذى بذل فى تنسيقها وترتيبها وإخراجها مما يكسبها طابعا جديدا شخصيا تتحتم معه الحماية.

٢- مجموعات الوثائق الرسمية كنصوص القوانين والمراسيم واللوائح والاتفاقات الدولية والأحكام القضائية. ذلك أن هذه الوثائق تنفر بحكم طبيعتها من أن تكون محلا لحق خاص بل أنها لا تؤدى رسالتها إلا بجعلها فى متناول الجميع بحيث يستطيع كل فرد أن يعرف حكم القانون أو اتجاه القضاء فيما يهمه من أمور.

بل إننا نجد بعض دور النشر قد تخصصت فى نشر هذا النوع من المطبوعات فهى تجمع هذه القوانين أو القرارات أو المراسيم أو المعاهدات وتصدرها مثل دار الفكر الحديث، دار حسن الفكهانى. فإذا جاء شخص آخر وأصدر طبعات من هذه المطبوعات ولو طبق الأصل فإن القانون لا يؤاخذه.

كما تنحسر الحماية ضمنا عن مجموعات خطب الرؤساء والوزراء باعتبارها نوعا من الوثائق الرسمية، ولا يتبادر إلى الذهن أن مطبوعات الهيئات تدخل فى هذا النوع من المطبوعات التى تنحسر عنها الحماية، ذلك أن مطبوعات الهيئات أعمال فكرية تتسم بالطابع الشخصى وواجبة الحماية كما سنرى ذلك فيما بعد.

أما إذا ألحقت هذه الوثائق أو القوانين أو القرارات بشروح وتعليقات تكسبها جدة وطابعا خاصا فإنها تكون محلا للحماية كما هو واضح من نص الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ والخاص بحق المؤلف.

وأذكر فيما يلى بعض العناوين التى تقع فى هذه الفئة من المطبوعات وتنحسر عنها الحماية وأمثلة أخرى تجب لها الحماية:

(أ) تنحسر عنها

* قانون امتداد الإيجار. القاهرة، اللجنة العليا للإصلاح الزراعي، ١٩٥٦/ ٣١ ص، ١٧ سم.

* قانون الإجراءات الجنائية. القاهرة، دار الفكر الحديث، ١٩٧٠/ ١٥٣ص، ١٧ سم.

* ـــــــــ، جمع أحمد سعيد. القاهرة، مكتب الجامعات، ١٩٦٩/ ٤٧٨ ص ١٧ سم (مجموعة الجيب للقوانين المصرية).

* مجموعة المعاهدات ١٩٦٨. القاهرة، وزارة الخارجية، ١٩٧٠/ ٦٨٥ ص، ١٣ سم.

(ب) تجب لها

* شرح قانون إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين:

القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ معدلاً بالمرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وغيرهما/ تأليف سليمان مرقس. — القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٥٩. — ٦٦٩ ص؛ ٢٤سم.

* شرح القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ لعلاج حالات رسوب عمال الحكومة/ تأليف حمدى عبد المنعم. — القاهرة: دار الفكر الحديث، ١٩٦٨. — ٤٧ ص؛ ١٧ سم.

* شرح لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الجديدة للعاملين بالقطاع العام/ تأليف محمد على مرعى. — القاهرة: مطبعة عابدين، ١٩٦٩. — ٦٩ ص: جداول؛ ٢٣ سم.

٣- الكتب التى سقطت فى الملك العام. وهى المؤلفات التى مضى على وفاة مؤلفها خمسون عاماً فأكثر، والمقصود أنه يكون لأى شخص الحق فى نشرها دون إذن ورثة المؤلف، ودون دفع مقابل.

أما إذا تميزت طبعة من طبعات هذه الكتب التى سقطت فى الملك العام بمجهود شخصى كأن تحقق أو تزود بحواشى وتعليقات وتراجم لأصحابها فإنها تكون محلاً للحماية.

٤- أمدنا القضاء المصرى بنوع جديد من الكتب تنحسر عنه الحماية لم يذكرها القانون ولم يعالجها الفقه. وهى مجموعات **الأغانى والأزجال** حين تنشر بعد أدائها سواء فى الإذاعة أو التليفزيون أو المسرح أو السينما. حتى ولو كانت لشخص واحد بحيث أنها تدخل فى الفئة الأولى من الكتب التى تنحسر عنها الحماية. ففى جلسة ٢٦/ ١٠/ ١٩٦١؛ فى الطعن رقم ٤٧١ للسنة ٢٥ القضائية قررت محكمة النقض أن المؤلفات بحسب طبيعتها تنقسم إلى مؤلفات تستحق الحماية وأخرى لا تستحق الحماية، وجعلت من الأولى المؤلفات العلمية التى لها قيمة فى ذاتها وتظل حبيسة كتب وأسفار خاصة يتعذر الإلمام بها على غير طبقة معينة من الناس؛ وجعلت من الثانية الأزجال الغنائية فقالت إنها ليست لا قيمة تذكر فى ذاتها ولم تعَدُّ بطبيعتها للاستغلال عن طريق الكتب، وأنها تستنفد الغرض الاستغلالى منها بظهورها فى الروايات المسرحية فى الروايات المسرحية والسينمائية أو بإذاعتها بمعرفة المغنين حيث تصبح معروفة للكافة فنشرها بعد ذلك لا يعطيها الحق فى الحماية.

وتخلص تلك القضية فى أن أحد مؤلفى الأغاني، ألَّف مجموعة من أغانى الأفلام والأزجال فنشرتها مجلة الراديو والبعكوكة فى سنة ١٩٤٥، ثم بعد أن راجت المجلة واتنشرت بين الطبقة الشعبية بعد هذا النشر، قام صاحب المجلة بنشر هذه الأغانى فى كتب مستقلة تحت اسم "أشهر الأغاني" و"أغانى الأفلام". وتدرجت القضية من محكمة أول درجة إلى محكمة الاستئناف إلى محكمة النقض التى ذهبت المذهب الذى رأيناه سابقاً.

وجوه الحق الأدبى

قلنا من قبل أن الحق الأدبى يظهر إلى عالم الوجود قبل الحق المالى ثم يعيش معه، ثم ينفل عنه – بعد أن يموت الحق المادى يسقط الكتاب فى الملك العام – ليبقى آبداً مؤبداً ونستطيع أن نميز للحق الأدبى للمؤلف تبعاً للقانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وجوها أربعة نعالجها بالتفصيل فيما يلى:

الوجه الأول: حق تقرير النشر وتحديد طريقته:

للمؤلف وحده حق تقرير نشر كتابه فلا تستطيع قوة مهما كانت أن تجبره على نشره ذلك لأن المؤلف هو وحده القادر على تقرير مدى صلاحية كتابه لأن ينشر على الناس وأثر هذا النشر على سمعته. وإن كان هذا الحق واضحاً قبل أن يتعاقد المؤلف مع أى من الناشرين فإنه مقرر له أيضا حتى فى حالة تعاقده مع أى منهم على كتاب أتمه أو لم يتمه أو لم يؤلفه بعد فليس للناشر فى أى من هذه الحالات أن يجبره على نشر الكتاب. وهذا واضح من نص المادة الخامسة – الفقرة الأولى.

وعلى الرغم من أن للمؤلف حق تقرير النشر فليس من حقه إجبار الغير على نشر كتابه فى حالة وجود تعاقد معه على النشر. يقول د. أبو اليزيد على المتيت أننا لو فرضنا أن مؤلفاً تعاقد على نشر كتابه مع إحدى دور النشر التى رأت على الرغم من سدادها للقيمة المتفق عليها ألا تقوم بنشر المصنف، وفى هذه الحالة يجب عليها أن تعيد الكتاب إلى مؤلفه ليتصرف فيه كيف يشاء.

وللمؤلف أيضا تبعاً لنص المادة المذكورة سلطة تحديد الطريقة التى يتم بها نشر المصنف فإذا اتفق مع الناشر على نشر كتابه فى ميعاد محدد وفى شكل كتاب فقط فليس للناشر أن يتجاوز هذا الميعاد أو يتجاوز الشكل المتفق عليه للنشر وينشر الكتاب بعد ذلك على هيئة مقالات فى دورية أو نحوها إلا بإذن من المؤلف.

إلا أنه قد وردت على سلطة المؤلف فى تقرير النشر عدة قيود نذكرها فيما يلى:

١ – ليس للمؤلف بعد نشر الكتاب أن يمنع إلقاءه أو تمثيله – إن كان مسرحية أو قصة

فى اجتماع عائلى أن فى جمعية أو مدرسة ما دام لا يؤخذ نظير ذلك أجر، ففى هذه الحالة يجوز ذلك دون إذن المؤلف ودون أن يترتب على ذلك حق مالى.

٢- إذا قام شخص بعمل نسخة واحدة من كتاب تم نشره، وذلك لاستعماله الشخصى فلا يجوز للمؤلف أن يمنعه من ذلك مهما كانت الطريقة المتبعة فى ذلك.

وقياسا على ذلك فإنه لو قام ألف شخص بعمل ألف نسخة خطية من الكتاب لاستعمالهم الشخصى فلا يجوز للمؤلف منعهم من ذلك.

٣- كما أنه ليس للمؤلف بعد نشر مؤلفه أن يمنع التحليلات والاقتباسات من كتابه فى حدود المعقول حين يقصد بها النقد أو المناقشة أو الإعلام ولكن يشترط فى هذه الحالة الإشارة إلى اسم المؤلف وعنوان كتابه.

كما أنه يجوز دون إذن المؤلف للصحف والدوريات والنشرات أن تنشر مقتبسات أو مختصرات من الكتب أو الروايات على شرط ذكر اسم المؤلف وعنوان كتابه.

ويجوز أيضا لمؤلف أن ينقل فى كتابه عن مؤلف آخر مقتطفات يراعى فيها حد الاعتدال دون إذن المؤلف على أن يشير إلى مصدر مقتطفاته.

واستنتاجا مما سبق يجوز للإذاعة والتليفزيون نقد الكتاب أو عرضه أو تحليله بها دون إذن من المؤلف إذا كان هذا التحليل والنقد فى حدود المعقول بحيث لا يستغرق هذا العرض فترة طويلة أو عدة حلقات مثلا.

وبعد وفاة المؤلف ينتهى حق تقرير النشر إلى من أوصى له المؤلف أو إلى الورثة الشرعيين له، ونظراً لأن ذكراه تتعلق بهذا الحق فإنه بموته يقف تطور الكتاب وتتجمد أفكاره وآراؤه فلا يستطيع الورثة أن يقوموا بأى تعديل أو تحوير فى الكتاب، بل عليهم أن يتبعوا فى نشره نفس الخط الذى سار عليه المؤلف قبل وفاته، فهم فى حقيقة الأمر وجوهره حراس على الكتاب فقط. وهى كلها حقوق سلبية إذا جاز لنا هذا التعبير. وتتحول هذه الحقوق السلبية إلى حقوق إيجابية فى حالة الاعتداء على الكتاب.

(أ) إذا سطا أحد على الكتاب ونهبه لنفسه.

(ب) إذا حذف الناشر أو غير أو حور فى الكتاب.

(ج) إذا لم ينسب الكتاب إلى مؤلفه أى إذا نشر الكتاب غفلا من اسم المؤلف.

وحين يمتنع الورثة عن نشر الكتاب ورأى وزير التربية والتعليم أنه من الصالح العام نشر الكتاب فله أن يطلب إلى خلفاء المؤلف أن يقوموا بنشر الكتاب بخطاب موصى بعلم الوصول فإذا انقضت ستة أشهر على الطلب ولم يباشروا النشر فللوزير حق مباشرة النشر بعد استصدار إذن بذلك من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية على أن يعوضهم تعويضا عادلا.

ولعل أصدق مثال على تطبيق حق المؤلف فى هذه الناحية "حق تقرير النشر" واجهه القضاء المصرى فى تاريخ متأخر هى قضية كتاب "مذكرات طالب بعثة" تأليف د. لويس عوض وعرضت أمام محكمة القاهرة الابتدائية (قضية رقم ١٦٨٦ لسنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة).

ملخص القضية:

عثر ناشر بالإسكندرية اسمه حسنين محمود حسنين صاحب دار النشر للجميع واسمه المستعار (كناري) على نص مكتوب على الآلة الكاتبة صورة ثالثة على الكربون مكتوب عليها سوفنير ومشطوبة ثم كتب بدلا منها "مذكرات طالب بعثة" رمز إلى مؤلفها باسم ل. عوض وفى داخل النص عبارة أنا اسمى لويس حنا خليل عوض. وقد أذاع هذا الناشر الخبر فى سلسلة رسائله المسماة "رسالة العامل" أبريل ١٩٦٥.

وكان د. لويس عوض قد تقدم بهذه المذكرات إلى الرقابة للموافقة على النشر وكان يرأسها المرحوم توفيق صليب ولكن الرقيب المذكور رفض نشرها لأنها كانت تحمل على الإنجليز حملة ساخرة مريرة وتصف الحياة التى تدور فى جامعات انجلترا بصورة لا يصدقها أحد..." وترك د. لويس الكتاب فى الرقابة ومرت سنوات أنست المؤلف الكتاب. ولكنه فوجئ ذات يوم برسالة العامل هذه وفيها جزء من الكتاب. وإلى

الإسكندرية طار المؤلف وقابل كنارى هذا وسلمه المخطوطة بعد مرارة وبعد أن وعده المؤلف بإعطائه ٢٠٪ من مكافأته عن الطبعة الأولى ذلك أنه نظر إلى كتابه نظره إلى أى شئ مفقود ويستحق من يعثر عليه مكافأة قانونية. وقد نشر الكتاب فى أول نوفمبر ١٩٦٥ كعدد ممتاز من سلسلة الكتاب الذهبى بعشرين قرشا للنسخة ونفدت الطبعة الأولى ١٠.٠٠٠ نسخة فى عشرة أيام وطرحت الثانية فى السوق فأرسل كنارى يذكر المؤلف بوعده بعد شهرين من هذا التاريخ ولكنه لم يرد عليه فكانت القضية المذكورة التى رفعها الناشر ضد المؤلف وضد مؤسسة روز اليوسف يطالبهما متضامنين بدفع مبلغ ٣٣٠ جنيهًا مع المصروفات وأتعاب المحاماة قيمة حقه ٢٠٪ من مكافأة المؤلف وأجر كلمتين كتبهما بالكتاب (مقدمة) و(خاتمة) وأتعاب كنارى عن الدعاية للكتاب والترويج له. وتحدد السبت ٨/ ١٠/ ١٩٦٦ موعداً لأول جلسة.

وقد قدم د. جمال الدين العطيفى المحامى عن المؤلف مذكرته التى قال فيها: أنه قبل أن يتعرض للرد على طلبات المدعى يرى أن يعرض على الهيئة الموقرة الوقائع المتصلة بنشر هذا الكتاب – والتى ذكرت جانبها منها – ودور المدعى فى إخفاء الكتاب أكثر من عشرين عاما ثم خلص الدكتور العطيفى إلى الحقائق الثلاث الآتية:

١- أن الكتاب مسروق وكنارى مرتكب جريمة إخفاء أشياء مسروقة.

٢- أن المدعى مقر بأنه اعتدى على حق المؤلف وأنه يباهى باستهتاره بحق المؤلف.

٣- أن المدعى كان ينشد من وراء ذلك الشهرة والتمسح بكاتب كبير.

وقال د. العطيفى فى مذكرته عن تعهد المؤلف فى صباح الخير بإعطاء الناشر مبلغ ٢٠٪ من مكافأته "أن هذه أول مرة نعرف فيها أن النشر فى صفحات الجرائد يصلح دليلا على التعهدات وقد قدم ضمن مستنداته عقد النشر المحرر بين المؤلف ومؤسسة روز اليوسف بشأن نشر الكتاب ويتبين منه أن جميع حقوق التأليف هى مائتا جنيه فكيف يطالب كنارى بمبلغ ٣٣٠ جنيهًا.

وقال أن المدعى الذى حصل على هذا الكتاب بطريق غير مشروع وظل محتجزاً له

طوال عشرين عاما قد أقدم على نشر جانب منه دون إذن مؤلفه فيعد مرتكبا لجريمة التقليد المنصوص عليها فى المادة ٤٧ من قانون حق المؤلف ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ التى تنص على أن يعتبر مكونا لجريمة التقليد كل من اعتدى على حقوق المؤلف المنصوص عليها فى المواد ٥، ٦، ٧ فقرة أولى وثالثة من هذا القانون فإذا رجعنا إلى المادة الخامسة لتبين لنا أنها تنص على أنه للمؤلف وحده الحق فى تقرير نشر مصنفه وفى تعيين طريقة هذا النشر وأن له وحده الحق فى استغلال مصنفه ماليا ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابى سابق منه.. إلى آخر هذه المذكرة المستفيضة. وفى جلسة السبت ٢٧/ ٥/ ١٩٦٧ صدر الحكم برفض الدعوى وألزمت المحكمة المدعى كنارى الناشر بالمصروفات ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة.

ومن هذه القضية نجد تطبيقا حيا لحق المؤلف وحده فى تقرير نشر كتابه وتحديد طريقة النشر وقد كان فى تصور الناشر كنارى أن يحقق ما يلى:

(أ) فرض إرادته على المؤلف المتردد أو الممتنع عن النشر وقد كان هذا اعتقاده عندما أقدم على النشر وكان يتصور أن المؤلف ممتنع عن النشر لتشككه فى نجاح تجربته و"أحس بالوجل من تقديمها للأدباء والنقاد بل لعله أحرق تجربته عامداً".

(ب) إرساء قاعدة أو تقليد عام فى عالم النشر وهو أن المؤلفات – حتى فى حياة المؤلف – ملكيات عامة لا تخضع لرغبة المؤلف.

(ج) أنه أراد أن يضع المؤلف أمام الأمر الواقع ويجبره على نشر مؤلفه وقد قال الدكتور لويس عوض فى ذلك "لقد خرج الأمر من يدى منذ أن نشر كنارى قسما من الكتاب".

ولكن كما رأينا كان القانون والقضاء ضد رغبات هذا الناشر على طول الخط.

الوجه الثانى: حق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

يطلق البعض على هذا الحق تعبير حق الأبوة على المصنف. وهذه الأبوة تجعل للمؤلف وحده الحق فى أن ينسب الكتاب إليه على الدوام بحيث يظل حاملا اسمه مهما مر عليه من زمن ومهما تصرف المؤلف فى الملكية المادية بالبيع أو التنازل.

وينبنى على ذلك أن يكون للمؤلف الحق فى أن ينشر مصنفه حاملا اسمه الحقيقى كما نصت على ذلك المادة التاسعة "للمؤلف وحده الحق فى أن ينسب إليه مصنفه وفى أن يدفع أى اعتداء على هذا الحق". ويفهم من هذا أيضا أنه ليس للغير أن يسطو على الكتاب ويغتصبه وينسبه لنفسه.

كما أن للمؤلف أيضا أن ينشر كتابه باسم مستعار أو بالأحرف الأولى كما يجوز له أيضا أن ينشر كتابه غفلا من اسمه، وفى هذه الحالات الثلاث لا يجوز للغير أن يسطو على الكتاب، كما يظل للمؤلف الحق فى أن يكشف عن شخصيته فى أى وقت شاء مهما طال الأمد.

وعلى ذلك يتضح لنا أن حق نسبة المصنف إلى مؤلفه له أثران أولهما إيجابى وهو أن يظهر الكتاب حاملا اسم مؤلفه والآخر سلبى وهو حرمان أى شخص آخر من أن ينسب المصنف إليه.

كما أن هذا الحق يقضى بأن كل اقتباس أو ترجمة أو نقد لابد أن يكون مصحوبا باسم مؤلف المصنف الأصلى كما سبق أن ذكرت بذلك.

الوجه الثالث: إدخال ما يراه المؤلف من تعديل أو تحوير فى كتابه:

تنص المادة السابعة من القانون على أن "للمؤلف وحده إدخال ما يراه من التعديل أو التحوير على مصنفه/ وله وحده الحق فى ترجمته إلى لغة أخرى/ ولا يجوز لغيره أن يباشر شيئا من ذلك أو أن يباشر صورة أخرى من الصور المنصوص عليها فى المادة الثالثة إلا بإذن كتابى منه أو من يخلفه". كما نصت المادة التاسعة فقرة أولى على أن للمؤلف "أن يمنع أى حذف أو تغيير فى مصنفه".

وهذا حق طبيعى للمؤلف حتى يخرج كتابه فى الصورة التى يرتاح إليها وتتناسب مع أسلوبه وطريقة تفكيره لا يستطيع الناشر أو غيره أن يمنعه منه بما ضمنه القانون له. وهذا الحق الإيجابى للمؤلف يقابله حق سلبى آخر للمؤلف على الآخرين فلا يجوز لأحد أن يباشر شيئا من التعديل أو التحوير الحذف أو الإضافة دون إذن من المؤلف بنص الفقرة

الثالثة من المادة السابعة والفقرة الأولى من المادة التاسعة. ويكون للمؤلف أن يشهر حقه الأدبى هذا فى وجه كل من يحاول تشويه فكرته أو مسخ عبارته، أما إذا أراد الغير أن يقول بشئ من التعديلات فى كتاب المؤلف فلابد من إذن كتابى منه قبل إحداث هذه التعديلات.

ولكن أليس فى قانون الرقابة على المطبوعات خرق لهذا الحق وخرق لقانون حق المؤلف فى هاتين المادتين فقد نصت المادة الأولى من قرار الرقيب العام رقم ١ لسنة ١٩٦٩ أنه "على المؤلف أو الناشر أو الطابع أن يقدم نسختين من كل ملزمة أو مطبوع يراد طبعه أيا كان نوعه إلى مكتب الصحافة والنشر بالقاهرة ليراقب ويراجع ويؤشر عليه إما بالطبع أو الحذف أو التعديل ثم تختم صحيفة منه بخاتم الرقابة وتسلم إحدى النسختين إلى الطالب وتحفظ الأخرى بالرقابة". وقد فصلت دراسة هذه النقطة فى صفحات سابقة.

وقد رأينا فى قضية كتاب "مذكرات طالب بعثة" المدروسة فى الوجه الأول كيف رفض د. لويس عوض نشر الكتاب بعد أن أرادت الرقابة حذف بعض أجزائه، وقد رأينا فى صفحات سابقة أيضاً كيف حذفت الرقابة نصف كتاب "حقيقة ليبيا" لسامى حكيم.

لقد كنت آمل أن قانون حق المؤلف يجب فى هذه النقطة على الأقل قانون المطبوعات ولكن الذى حدث هو أن قرار الرقيب العام المشار إليه كشف عن العكس فإن القانون ٢٠ لسنة ١٩٣٦ عطل القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ عن العمل. وهذه نقطة يؤسف لها.

ويلاحظ أن سلطة المؤلف فى منع الحذف أو التغيير فى مصنفه وهى التى يخوله القانون إياها تختلف فى علاقته بالناشر أو غيره عنها فى علاقته بمن يقوم بترجمة كتابه أو تلخيصه ففى الحالة الأولى (علاقة المؤلف بالناشر) تكون سلطته مطلقة فى منع أى حذف أو تغيير حتى ولو لم يكن له أثر على سمعته أو مكانته، ولو أنه أذن للناشر مقدما فى أن يدخل ما يراه من تعديل على كتابه دون مراعاة لرغباته لكان هذا الإذن المطلق المسبق باطلا لأنه يعنى تنازله عن حقه الأدبى وهو ما لا يجيزه القانون. ومعنى هذا أن يكون الإذن عند التعديل فقط وغير مطلق.

أما فى الحالة الثانية (علاقة المؤلف بمن يترجم كتابه) فالوضع يتغير حيث يحق للمترجم أو الملخص حرية الحذف أو التغيير فى المصنف الأصلى حسبما تقتضيه طبيعة الموقف على شرط الإشارة إلى مواطن الحذف أو التغيير وعلى شرط ألا يضر هذا الحذف وهذا التغيير بسمعة المؤلف أو مكانته. هذا واضح من نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ (لربط هذه النقطة بأمثلة على الحذف دون ذكر مواضعه عند الترجمة انظر الجزء الخاص بالمترجمات).

الوجه الرابع: حق سحب الكتاب من التداول:

ويعتبر هذا الوجه لصيقا بالوجه الثالث إذ قد يطرأ على المؤلف بعد نشر كتابه، ما يجعله نادما على السماح بنشره، ذلك لأن ما ضمنه إياه من أفكار بدت له سليمة فى ظروف خاصة وقع خلالها فريسة انفعالات نفسية طارئة أو مؤثرات اجتماعية عارضة فلما انقشعت هذه السحابة عن عقله واستعاد صفاء ذهنه واسترجع السيطرة على تفكيره وتكشفت له أفكاره السابقة عن صورة بشعة لا تعكس مكنون نفسه ولا تعبر عن حقيقة وعيه فصمم أن يكفر عن زلته بمحو هذا الأثر من سجل حياته". ولو أن المؤلف ترك الكتاب فى السوق لأصبح ماساً بسمعته فله فى هذه الحالة أن يطلب سحب الكتاب من التداول.

وفى هذا الشأن تقرر المادة ٤٢ من القانون أن للمؤلف وحده حين تطرأ أسباب خطيرة أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بسحب كتابه من التداول أو بإدخال تعديلات جوهرية عليه برغم تصرفه فى حقوق الاستغلال المالى.

فالمحكمة الابتدائية إذن هى التى تقرر ما إذا كانت دوافع المؤلف قوية أو غير قوية فحرية التقدير متروكة للقاضى ليحدد هل هذه الأسباب تستدعى سحب الكتاب نهائياً من السوق أو لمجرد إجراء تعديلات جوهرية فيه.

وحفاظا على حق الناشر من تعسف المؤلف فى استخدام هذا الحق جاء فى آخر هذه المادة من القانون أن المؤلف ملزم بأن "يعوض من آلت حقوق الاستغلال المالى إليه تعويضاً عادلاً يدفع فى غضون أجل تحدده المحكمة وإلا زال كل أثر للحكم".

وعلى الرغم من أن الفقهاء – على مبلغ علمى – قد اجتمعوا تقريبا على أن هذا الشرط الأخير وهو التعويض قبل سحب المصنف من التداول شرط جائر مجحف بالمؤلف الذى يريد التكفير عن خطئه بدل أن يظل راسفا فى أغلال هذا الذنب، فقد يكون المؤلف عاجزاً عن دفع التعويض إلى الناشر مقدماً فهل معنى ذلك ألا يستطيع سحب الكتاب من السوق؟.

ويقترح د. مختار القاضى أن تقبل المحكمة من المؤلف كفيلا مقتدراً يضمن المؤلف فى الوفاء بدينه ما دام القاضى قد اقتنع بأسباب سحب المصنف من السوق ثم يوفى المؤلف الدين بعد ذلك.

خصائص الحق الأدبى للمؤلف

عالجت فى الصفحات السابقة الوجوه الأربعة أو الجوانب الأربعة أو السلطات الأربعة الأدبية أو المعنوية لحق المؤلف. فما مدى هذه السلطات الأدبية التى للمؤلف على كتابه أو بمعنى آخر ما خصائص الحقوق الأدبية التى للمؤلف؟ إننا نستطيع أن نميز الخصائص الآتية لحق المؤلف فى مصر تبعا للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤:

أولا: تأبيد الحق الأدبى للمؤلف:

الوجوه الأربعة التى عالجتها سابقا؛ وهى تقرير النشر وطريقته، نسبة الكتاب إلى صاحبه، التعديل والتحوير فى الكتاب، سحب الكتاب من التداول هى حقوق أبدية تظل للمؤلف فى حياته وبعد مماته، وعلى الرغم من أن قوة هذه الأبدية تختلف من وجه إلى آخر، إلا أن من حق ذرية المؤلف الحفاظ على هذه الحقوق وبالذات نسبة الكتاب إلى صاحبه وعدم إجراء تغيير أو تعديل فى الكتاب.

هذا الحق الأدبى للمؤلف مؤبد بعكس الحق المالى – وسوف ندرسه تفصيلا فى صفحات تالية – الذى يسقط بالتقادم ويصبح الكتاب ملكا عاما مباحا للجميع يستغلونه ماديا كيفما شاءوا.

ثانيا: عدم قابلية الحق الأدبى للتصرف:

الحق الأدبى حق غير مالى ولذلك نصت المادة ٣٨ من القانون المشار إليه على أنه "يقع باطلا كل تصرف فى الحقوق المنصوص عليها فى المواد ١، ٧ فقرة ١، ٩ من هذا القانون" وهى الحقوق التى شرحتها سابقا فى الوجوه الأربعة، وهى حق المؤلف فى تقرير النشر وتحديد طريقته وحقه فى نسبة كتابه إليه وحقه فى تعديله وتحويره، وحقه فى سحبه من التداول. فلا يجوز إذن للمؤلف أن يتنازل عن حق من هذه الحقوق سواء عن طيب خاطر أو رغما عنه لأن أى تصرف فى ذلك يعتبر باطلا بنص القانون.

ويتصل بهذه الخاصية من خصائص الحق الأدبى للمؤلف عدم جواز الحجز على حق المؤلف. أى لا يستطيع دائنو المؤلف الحجز على كتاب مخطوط للمؤلف ثم القيام بنشره فى حياة المؤلف. وإن كانت المادة العاشرة من القانون قد أجازت الحجز على نسخ الكتاب المنشور لأن الكتاب فى هذه الحالة يعتبر كيانا ماديا وعنصراً من عناصر الذمة المالية، ونفس هذه المادة قد أجازت الحجز على مخطوطة كتاب لم ينشر بعد وفاة المؤلف إذا ثبت بصفة قاطعة أنه استهدف نشرها قبل موته كأن يكون قد أشر عليها بذلك أو يكون قد تعاقد مع أحد الناشرين على نشرها.

ثالثا: انتهاء الحق الأدبى للورثة:

لقد فضلت أن استخدم كلمة "انتهاء" بدلا من كلمة "انتقال" التى جرى بعض الفقهاء على استعمالها، وذلك لأن الحق الأدبى عندما يستعمله الورثة نيابة عن المؤلف فإنهم يستعملون عناصره السلبية فقط أما العناصر الإيجابية فمن حق المؤلف وحده، فالحق الأدبى عندما ينتهى إلى الورثة فإنهم يكونون بمثابة حراس عليه فقط إلى الأبد على الرغم من استغلالهم للحق المالى لمدة خمسين سنة فحسب بعد وفاة المؤلف. وكلمة انتقال قد توحى باستخدام العناصر الإيجابية من حق المؤلف وهو ما يتنافر مع المبادئ التى قدمها قانون حق المؤلف.

فانتهاء هذا الحق إلى الورثة يكون وظيفته حماية فكرة المؤلف فى جوهره وفى الشكل

الذى أراده لها أن تكون بحيث يحافظون على الكتاب من كل تشويه أو تغيير أو انتحال، وليس للورثة أن يقرروا النشر أو إدخال تغيير أو تعديل أو سحب الكتاب من التداول وهى الحقوق الإيجابية التى كانت للمؤلف. وإذا قام الورثة بشئ من هذا فيجب أن يكون مطابقا لإرادة المؤلف أو على الأقل غير مناف لإرادة المؤلف. وكما يقول د. عبد المنعم فرج الصدة فإن إرادة المؤلف قد تكون صريحة كالوصية أو التأشير قبل الوفاء، وقد تكون ضمنية تستفاد من الظروف أو إذا كانت طبيعة الكتاب نفسه تشير بذلك كالكتب الدراسية وكتب العلوم إذ إن طبيعة هذه الكتب تتجه إلى التغيير والتعديل فترة بعد فترة.

وقد أعطت المادة ١٩ من القانون المذكور للورثة الحق فى أنه "إذا مات المؤلفات قبل أن يقرر نشر مصنفه انتقل حق تقرير النشر إلى من يخلفونه وفقا لأحكام المادة السابقة ولهؤلاء وحدهم مباشرة حقوق المؤلف الأخرى المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٧ والمادة ٩ – على أنه إذا كان المؤلف قد أوصى بمنع النشر أو بتعيين موعد له أو بأى أمر آخر وجب تنفيذ ما أوصى به.

وعلى الرغم من أن ظاهر هذه المادة يخول حقا إيجابيا للورثة فإنها فى الواقع تخول حقا سلبيا لأن المؤلف إذا لم يكن قد أوصى بمنع النشر أو حدد موعداً فإنه ضمنا قد قرر النشر فإذا قرر الورثة النشر فإنهم يحققون إرادة أرادها المؤلف. وعلى الرغم من أن الدكتور عبد المنعم الصدة قد اعتبر ذلك حقا إيجابيا يمارسه الورثة فالحقيقة خلاف ذلك كما هو واضح من نص المادة.

كما أن المشرع قد جانبه الصواب عندما أعطى للورثة فى الفقرة الثانية من المادة ١٩ المذكورة مباشرة حقوق المؤلف المنصوص عليها فى المادة السابعة فقرة أولى وهى إدخال ما يرى من التعديل أو التحوير على مصنفه. يقول د. الصدة فى هذا الشأن أن إطلاق يد الخلف فى هذا الشأن أمر تأباه طبيعة الأشياء إذ يتطلب ذلك تقديراً لا يتوافر إلا للمؤلف بما له من أبوة ذهنية على الكتاب.

وفيما يتعلق بسحب الكتاب من التداول فإنه إذا كان المؤلف قد أوصى بذلك قبل

وفاته أو كان قد اتخذ إجراءات هذا السحب فإنه يحق للورثة إتمام إجراءات هذا السحب على النحو السابق ذكره فى الوجه الرابع من وجوه الحق الأدبى. وإذا لم يكن المؤلف قد أوصى بذلك فلا يحق إطلاقا للورثة سحب الكتاب من التداول.

الإيداع كوسيلة لإثبات الحقوق الأدبية للمؤلف

نصت المادة ٤٨ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ على إلزام الناشرين متضامنين مع المؤلفين بإيداع عشر نسخ على نفقتهم فى دار الكتب المصرية على أن تسلم الدار نسخة منها إلى مكتبة مجلس الأمة، كما نصت على أن المؤلف المصرى الذى ينشر كتابه فى الخارج عليه أن يودع خمس نسخ من كتابه على نفقته أيضا، وتركت هذه المادة المعدلة لمدير دار الكتب أن يحدد الحالات التى يقل عدد النسخ المودعة عن عشر أو خمس نسخ على النحو السابق.

وعلى الرغم من أن للإيداع غرضا آخر وهو إثراء رصيد دار الكتب المصرية من المطبوعات فإن هذا الإيداع وإثباته فى قانون حق المؤلف له هدف محدد وهو إثبات حقوق المؤلف الأدبية، فإذا ما تنازع طرفان فى أحقية كل منهما لفكرة ما فيمكن الرجوع إلى النسخ المودعة بدار الكتب المصرية ومعرفة تاريخ نشر كل منها، ولعل هذه هى الحكمة من النص فى تعديل المادة المذكورة على إلزام الناشرين وطابعى المصنفات فى جمهورية مصر العربية "بإثبات تاريخ مصنفاتهم على نفس المصنفات".

كما تقوم دار الكتب بإعطاء كل كتاب – بعد أن يقدم لها الطابع الملزمة الأخيرة من الكتب رقم إيداع وسنة الإيداع وهذا الرقم والتاريخ نصادفه فى كل الكتب المنشورة ابتداء من سنة ١٩٧٠.

وعلى الرغم من أهمية هذا الإيداع فى إثبات حقوق المؤلف فإن عدم الإيداع لا يؤثر على حقوق المؤلف ولا يحرمه من إثبات حقه بشتى الطرق الأخرى للإثبات وإن كان عدم الإيداع يعرض مرتكبيه كما جاء فى التعديل لغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات وتصل إلى خمسة وعشرين جنيها مع عدم الإخلال بوجوب الإيداع.

وبينما كانت المادة ٤٨ بنصها القديم توجب الإيداع فى خلال شهر بعد النشر فقد نص التعديل على أن يكون الإيداع قبل توزيع المصنفات مباشرة. وكنت آمل أن ينص التعديل على صفات النسخ التى تودع ولكنه لم يفعل.

ولقد أثرت من قبل فى حديث الرقابة على الكتب مسألة الإيداع فى المحافظة أو المديرية التى يقع الإصدار فى دائرتها تبعاً للقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦. وقد نصت مادته الخامسة المعدلة بالقانون ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦ على إيداع عشرة نسخ، وهى الآن تودع فى مصلحة الاستعلامات التابعة لوزارة الإعلام (تبعا لقرار وزير الإرشاد على النحو الذى فصلته فى صفحات سابقة).

لقد تساءل د. أبو اليزيد على المتيت هل الإيداع المنصوص عليه فى القانون ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦ يلغى الإيداع المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من قانون حق المؤلف لسنة ١٩٥٤ باعتباره جاء بعده وخلص إلى أنه يلغيه. ولكنه أخطأ فى هذا الاستنتاج حين قرر ذلك واعتقد أن تعديل المادة الخامسة من القانون ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بالقانون رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦ يلغى المادة ٤٨ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤. وذلك لسببين:

الأول: أن الغرض من الإيداعين مختلف على الرغم من تداخلهما فالإيداع الأول الذى نص عليه قانون المطبوعات قصد من ورائه إحكام الرقابة على محتويات الكتاب تبعا لأحكام قانون الرقابة – وقد فصلتها فى حينها – على الرغم من أن له هدفا جانبيا وهو إمداد بعض المكتبات بنسخ من الكتب لإثرائها. والإيداع الثانى هدفه حماية الحق الأدبى للمؤلف.

الثانى: أن الدكتور أبو اليزيد على المتيت لو انتظر فى حكمه حتى يصدر تعديل المادة ٤٨ من قانون ١٩٥٤ بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ لغير رأيه الذى ذهب إليه.

نحن فى حقيقة الأمر وجوهره أمام قانونين للإيداع منفصل كل منهما عن

الآخر وقد يتداخلان أحيانا ولكن الغرض الأساسى من كل منهما مختلف عن الآخر. وإن سعى كل منهما إلى تكثير وإثراء مقتنيات بعض المكتبات – على النحو الذى سأشرحه – إلا أن هذا الغرض الأخير جاء جانبيا وليس مقصوداً لذاته، ولتفصيل ما ذهبت إليه يمكن عقد المقارنة الآتية بين مادتى الإيداع فى كلا القانونين حتى نكون على بينة من أمرها:

قانون ٢٠ لسنة ١٩٣٦	قانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤
* مادة الإيداع:	
هى المادة ٥ المعدلة بقانون رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٦٥	* هى المادة ٤٨ المعدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨.
* مكان الإيداع:	
مصلحة الاستعلامات التابعة لوزارة الإعلام التى أنيطت بها الرقابة على المطبوعات بدلا من وزارة الداخلية.	* المركز الرئيسى لدار الكتب والوثائق المصرية التابعة لوزارة الثقافة حالياً.
* عدد نسخ الإيداع:	
عشرة نسخ (بعد التعديل).	* عشرة نسخ (بعد التعديل) أيضاً.
* توزيع النسخ:	
نسخة لكل من الجامعات الأربع، نسخة لدار الكتب المصرية، نسخة لمكتبة بلدية الإسكندرية، نسخة لإدارة المطبوعات بوزارة الإعلام (الإرشاد سابقا) ثلاث نسخ لمكتبة تنشأ بوزارة الإعلام.	* تسع نسخ لدار الكتب المصرية، نسخة واحدة لمكتبة مجلس الأمة (مجلس الشعب فيما بعد).

* جزاء عدم الإيداع:	
غرامة مائة قرش والحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو بإحدى هاتين العقوبتين (المادة ٩ من القانون).	* غرامة ما بين خمسة وخمسة عشرين جنيها مع عدم الإخلال بوجوب الإيداع (نفس المادة ٤٨).
* الهدف من الإيداع:	
الرقابة على المطبوعات وضمان عدم إضرارها بالنظام العام والآداب العامة والدين... وتزويد بعض المكتبات بنسخ من الكتب.	* إثبات الحقوق الأدبية للمؤلفين، وإثراء رصيد دار الكتب القومية من الكتب؛ وإمداد مكتبة مجلس الشعب بنسخة من كل مطبوع.
* موعد الإيداع:	
بعد النشر مباشرة "عند إصدار المطبوع".	* قبل طرح الكتاب للتداول.

ولم ينص أى من القانونين على صفات النسخ التى يجب إيداعها.

ومن هذا التصوير للإيداع يتضح لنا بما يشبه القطع اضطراب عملية الإيداع نفسها فإنه مقضى على الناشر والمؤلف أن يعطى هباء ودون مقابل عشرين نسخة من كتابه (هناك نسخ تضيع هباء سأفصلها فى حينها من هذه الدراسة) عشرة نسخ لوزارة الإعلام وعشرة نسخ لوزارة الثقافة. وهذه قسوة على الناشرين وخاصة إذا كان ثمن النسخة من الكتاب مرتفعا يصل. إلى ألف جنيه مثلا. وقد بينت عدد النسخ التى يودعها الناشرون فى فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة فى المبحث السابق من الكتاب. ولست أفهم معنى لأن تأخذ إدارة المطبوعات عشرة نسخ، تعطى دار الكتب منها نسخة، وتأخذ دار الكتب عشرة نسخ، تعطى مكتبة مجلس الشعب منها نسخة، ما الذى يمنع أن تأخذ مكتبة مجلس الشعب نسختها من إدارة المطبوعات بوزارة الإعلام دون هذه الدورة، وتحتفظ دار الكتب بنسخها العشرة، دون تبديد الجهد والوقت فى هذا الإرسال، وطالما أن إدارة

المطبوعات ترسل إلى جهات عديدة: إلى الجامعات الأربع فى القاهرة والإسكندرية وأسيوط وإلى مكتبة بلدية الإسكندرية فترسل بدورها نسخة إلى مكتبة مجلس الشعب بدلا من إرسالها إلى دار الكتب وتحتفظ دار الكتب بنسختها.

ومن هنا يتضح لنا اضطراب عملية الإيداع وغموض الهدف منها وبعده عن الهدف الأساسى من عملية الإيداع وتداخل القوانين المنظمة لعملية الإيداع وتكرارها بدون مبرر أو بدون سند موضوعى دقيق. ولهذا فإننى أقترح – أن لم يلغ قانون الرقابة على النحو الذى ذكرته فى نهاية المبحث السابق – رفع مادتى الإيداع فى كلا القانونين قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ وتعديله وهى المادة الخامسة وقانون حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديله وهى المادة الثامنة والأربعون. أقترح حذفهما من القانون، على أن تكتفى إدارة المطبوعات بنسخة واحدة من كل كتاب لأغراض أحكام الرقابة فقط على أن يصدر قانون مستقل منفصل عن قانون المطبوعات وقانون حق المؤلف. ويكون الهدف منه هو تكثير المطبوعات فى بعض المكتبات، ويكون هذا الهدف واضحاً ومحدداً فى هذا القانون المقترح إصداره، وأعطى فيما يلى بعض الخطوط العريضة التى يمكن أن يستهدى بها المشرع عند إصداره لهذا القانون المقترح والذى أعتقد أنه سوف يزيد الاضطراب الذى يغلف عملية الإيداع التى تمارس حاليا.

حق الاستغلال المالى

نص القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ على أنه للمؤلف حق استغلال مصنفه استغلالاً ماليا وذلك طبقا لنظام من الأنظمة الآتية:

النظام الأول: شراء المادة العلمية كلية:

تبعا لهذا النظام يشترى الناشرون من المؤلف حق نشر الكتاب غالبا عن طبعة واحدة وأحيانا عن جميع الطبعات بمبلغ إجمالى من المال. والمسألة هنا إذن مسألة مساومة بين الناشر والمؤلف فى أغلب الأحيان. والذى يقدر قيمة الكتاب فى هذه الحالة هو الناشر وحده وإن كانت بعض السلاسل التى يتحدد فيها عدد النسخ تخضع كل كتبها لتسعيرة

واحدة، لا تختلف من مؤلف إلى مؤلف مثل سلسلة "المكتبة الثقافية" وسلسلة "اقرأ" وما يماثلهما، يعتمد أساساً على عدد الصفحات وحجم الكتاب فعلى أى أساس يعتمد التقدير فى غيرها من الكتب العادية؟ التقدير الوحيد فى هذا النظام يخضع لرأى الناشر.

والمفروض فى هذا النظام من أنظمة الاتفاق أن المؤلف يبيع الطبعة الأولى (وأحيانا جميع الطبعات) من كتابه نظير مبلغ إجمالى يتسلمه ويسلم الكتاب إلى الناشر ويمضى إلى حال سبيله، سواء طبع الناشر من الكتاب ألفا من النسخ أو عشرين ألفا فليس من حق المؤلف أن يتدخل فى تحديد نسخ الطبعة الواحدة (أو غيرها) التى يباع حق نشرها بهذا المبلغ.

وبهذا يتضح عيب هذا النظام بالنسبة للمؤلف على النحو التالى:

١- الناشر هو الوحيد الذى يحدد قيمة شراء الكتاب والناشر تاجر بطبيعته يحب المساومة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح. وليست هناك معايير دقيقة وواضحة يمكن تطبيقها فى كل حالة على حدة.

٢- كل النجاح الذى يصيبه الكتاب فى هذه الحالة يعود فقط على الناشر الذى يستطيع وحده تحديد نسخ الطبعة الأولى المشتراة بل قد يطبعه بعد ذلك بنفس الطريقة والمؤلف لا يدرى.

أما عيوب هذا النظام بالنسبة للناشر على النحو التالى:

١- الناشر يتحمل وحده الخسارة الناجمة عن عدم تسويق الكتاب والخسارة هنا مزدوجة هى تكاليف إنتاج الكتاب + المبلغ الإجمالى الذى قدمه للمؤلف بمجرد تسليمه مخطوطة الكتاب.

ويلاحظ بصفة عامة – من حديث الناشرين – أن هذا النظام يتبع أكثر ما يتبع مع المؤلفين فى أعمالهم الأولى، وهم يرضون فى بداية حياتهم العلمية بما قسم لهم فإذا شبوا عن الطوق ورسخوا فى حقل التأليف أو الترجمة والتحقيق طالبوا بنظام آخر غير هذا النظام.

وقد يتصل بهذا النظام مكافأة الترجمة وهناك طريقتان لهذه المكافأة إما مبلغ إجمالى عن كل الترجمة كما فى حالة القصص المترجمة التى كانت تصدر عن "دار الكتاب الجديد". وإما أن تكون المكافأة عن كل كلمة إذ حدد القرار الجمهورى رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٨ مكافأة الترجمة بواقع ثلاثة مليات عن ترجمة الكلمة الواحدة ومليم واحد عن مراجعتها. وإنه كان يجوز رفعها فى حالات الكتب ذات المستوى الرفيع الصعب إلى خمسة مليمات للترجمة ومليم وثلثى المليم للمراجعة فى ذلك الحين، إذ عدلت الآن.

كما يتبع هذا النظام مع بعض المحققين المبتدئين فى بعض دور القطاع الخاص، حيث يرضى المحقق المبتدئ بمبلغ إجمالى عن جهده. أما المحققون الراسخون فإنهم يحاسبون على أساس الملزمة ويتراوح تحقيق الملزمة الواحدة بين خمسين ومائة وخمسين جنيها.

النظام الثاني: اقتسام الربح:

والمفروض فى هذا النظام أن الناشر يدفع تكاليف الكتاب كلها، ثم يسترد جميع المبالغ التى أنفقها أولا وبعد تغطية هذه التكاليف يبدأ فى اقتسام الأرباح مع المؤلف وليس المقصود باقتسام الأرباح هنا اقتسامها مناصفة، بل تقسيمها بنسب معينة بين المؤلف والناشر، وبطبيعة الحال تختلف النسبة من ناشر إلى ناشر بل ومن مؤلف إلى مؤلف لدى الناشر الواحد بل وأيضا من كتاب إلى كتاب للمؤلف الواحد لدى الناشر الواحد.

فبعض الناشرين يشترط القسمة مناصفة أى ٥٠٪ من صافى الربح له مقابل ٥٠٪ للمؤلف وبعض الناشرين وهى النسبة الغالبة يأخذ ٤٠٪ من صافى الربح مقابل ٦٠٪ للمؤلف وبعضهم يقبل ٣٠٪ أو ٢٥٪ من صافى الربح بعد استرداد التكاليف مقابل ٧٠٪ أو ٧٥٪ للمؤلف بل وأحيانا لا يأخذ الناشر إلا ١٠٪ فقط.

وكلما كان الكتاب من الكتب الثقافية، أى من الكتب التى توجه إلى الجمهور العام أو كما يسميه الناشرون فى مصر "الكتب الأدبية" (أى كل ما ليس مقرراً على التلاميذ أو الطلبة) كانت النسبة التى يتقاضاها الناشر أعلى قد تصل إلى خمسين فى المائة لأنها كما عبر بعضهم لا تباع إلا على عدد كبير من السنين والجهد الذى يبذل فى تسويقها جهد كبير جداً.

وكلما كان الكتاب مقرراً على طلبة الجامعات أو مدرسيا مساعداً كانت النسبة التى يتقاضاها الناشر أقل بعد استرداد التكاليف لأن التوزيع مضمون أكثر وفى بحر سنة أو سنتين على حد تعبيرهم والجهد الذى يبذل فى تسويقه ضئيل.

والعيوب التى توجه إلى هذا النظام من وجهة نظر المؤلفين عديدة نجملها فيما يلى:

١- أن الناشر يبالغ فى تقدير قيمة التكاليف من حيث ثمن الورق، ومن حيث تكاليف الطباعة ومن حيث أجور الخطاطين والرسامين، ومن حيث أثمان الكليشهات... إلخ مما يرفع التكاليف الرسمية عن التكاليف الفعلية. وعندما يسترد الناشر هذه التكاليف لا يبقى للمؤلف سوى القليل.

٢- أن الناشر قد يطبع عدداً من النسخ زيادة عما هو مقرر فى العقد بينه وبين المؤلف فإذا استرد تكاليفه، وباع عدداً آخر من النسخ وجاء المؤلف يطلب حقه قال له أن بقية النسخ ما زالت بالمخازن لم يبع منها شئ وبإمكانه أن يراها فيسقط فى يد المؤلف.

٣- لنفترض – وهذا حق الناشر – أن الناشر كان أمينا للغاية، وفى مصر أمثلة رائعة من هذا النوع، فإن المؤلف لن يتلقى أى عائد من كتابه إلا بعد فترة طويلة وقد تطول إلى سنتين أو ثلاث، أى الفترة التى يسترد خلالها الناشر المبالغ التى دفعها وبعدها يبدأ فى اقتسام العائد مع المؤلف تبعاً للنسبة التى اتفق عليها.

النظام الثالث: النسبة المئوية من ثمن بيع النسخة:

وهذا النظام هو أكثر الأنظمة شيوعا كما اتضح سابقا ويقضى هذا النظام بحصول المؤلف على نسبة مئوية من ثمن بيع كل نسخة تباع من كتابه. وقد كشف الباحث عن اختلاف هذه النسب إذ تتراوح عادة بين ١٠، ٣٠٪ من ثمن البيع من الكتب العامة (أو الأدبية كما يسميها الناشرون) وتصل إلى ٥٠٪ فى حالة الكتب الجامعية بصفة خاصة. وهذه النسبة الكبيرة سائدة فى مدينة الإسكندرية بصفة خاصة حيث يغلب عليها النشر الجامعي، وقد دخل ناشرو القاهرة أخيراً فى منافسة حادة مع الناشرين هناك فرفعت النسبة إلى خمسين فى المائة هى الأخرى بعد أن كانت لا تزيد عن ٣٠٪.

وكانت أسباب اختلاف النسب بين المؤلفين فى هذا النظام فى نظر الناشرين فى مصر - تبعا لاستقصاء قام به الباحث - تنحصر فى شهرة المؤلف وتوقع رواج الكتاب وحاجة السوق إليه، وما إذا كان الكتاب جامعيا أم مدرسيا أم كتابا من كتب الثقافة العامة.

والذى يريد الباحث إبرازه أن هذه النسبة تكون على قيمة البيع الفعلية وليس على السعر المنشور على الكتاب فمن المعروف أن كثيراً من نسخ الكتاب تباع بخصم قد يصل إلى ٤٠٪ من السعر الرسمى بل كما يحدث مؤخراً مع مؤسسة الأهرام قد يصل الخصم إلى ٥٠٪ حيث تشترى مؤسسة الأهرام خمسمائة وألف نسخة من بعض كتب معينة بخصم ٥٠٪ من ثمنها الرسمى تدفع نصف المبلغ عند تسليم النسخ والنصف الآخر بعد ستة أشهر وبذلك يكون الحساب على قيمة البيع الفعلية وليس على السعر الرسمى.

ويعتبر هذا النظام أفضل أنظمة التعامل مع المؤلفين وإن كان يوجه إليه نقدان هما: أن العائد من الكتاب لا يأتى دفعة واحدة بل يأتى على فترات وتكون المبالغ المتحصلة من الكتاب صغيرة، والنقد الثانى أن مسألة الحساب على سعر البيع الفعلى عرضة للتلاعب من جانب الناشر فقد يبيع نسخا بدون خصم ويحاسب المؤلف عليها بخصم وهكذا.

النظام الرابع: اتفاق النشر على حساب المؤلف:

فى مثل هذا النظام من أنظمة اتفاق النشر يتولى المؤلف كلية تمويل نفقات إنتاج الكتاب والإعلان عنه وكل شئ يتعلق به، والمفروض أنه المالك الوحيد لجميع نسخ الكتاب. وكل ما يربط الناشر بالكتاب هو أن يضع اسمه عليه كناشر ويقوم بتوزيعه.

وهذه العملية تتم على وجهين: إما أن يطبع المؤلف الكتاب بعيداً عن الناشر - بعد الاتفاق معه على ذلك - ثم يحمله إليه نسخا مطبوعة تحمل اسمه كناشر وحسب. وفى هذه الحالة يتقاضى الناشر (الذى لم يقم من عملية النشر إلا بوضع اسمه على الكتاب وتوزيعه) نسبة مئوية على كل نسخة يبيعها، وهذه النسبة فى الكتب الجامعية تتراوح بين ٥، ١٠٪، وفى الكتب المدرسية بين ١٠، ١٥٪ أما فى الكتب الثقافية العادية فقد ترتفع هذه النسبة إلى ٤٠٪ من ثمن بيع النسخة.

والوجه الثانى لهذه العملية أن يقوم الناشر نفسه بكل العملية من شراء للورق إلى اتفاق مع الطابع إلى إحضار للنسخ المطبوعة.. وفى هذه الحالة يأخذ الناشر نسبة مئوية على التكاليف نظير أتعابه وقد تصل إلى ٢٠٪ بخلاف النسبة المئوية التى يأخذها على كل نسخة تباع كما بينت على الوجه الأول، أو نسبة مئوية على جملة المبيعات عند كل حساب فإذا كان قد باع بمبلغ إجمالى قدره مائة جنيه أخذ مبلغ عشرة جنيهات بنسبة ١٠٪ وهكذا تبعا للمتفق عليه.

وفى هذا الوجه الثانى يكون مكسب الناشر مزدوجا، مكسب عند قيامه بعملية الطبع ومكسب آخر عند توزيع الكتاب.

ولقد أدرك بعض أساتذة الجامعات – وخاصة فى الكليات ذات الأعداد الكبيرة – مدى المكسب الذى حققه الناشر من وراء الأنظمة الثلاثة الأولى فأصبحوا فى السنين الأخيرة يقومون بالطبع على نفقتهم وإيداع الكتب لدى أحد الناشرين ليقوم بتوزيعه على الطلبة مقابل نسبة مئوية على كل نسخة تباع كما قدمت قد تصل إلى حد أدنى هو ٣٪ أو ٥ ٪ وقد تزيد كما قدمت إلى ١٠٪ كحد أقصى وتبعا لأعداد الطلبة. هذه الـ ٣٪ مكسب كبير للناشر (الموزع) لأن أعداد الطلبة هنا تبلغ بضعة آلاف ولنفترض أن عدد الطلبة فى إحدى الكليات يزيد على عشرة آلاف طالب (المثال حقيقى وليس وهميا) وأحد الأساتذة يقرر كتابا أو كتابين على جميع السنوات الأربع، ولنفترض أيضا أن ثمن النسخة الواحدة من الكتاب مبلغ عشرة جنيهات (حسب قرار مجلس الكلية بألا يزيد ثمن النسخة عن هذا المبلغ وقد أحتال بعض الأساتذة فقسم الكتاب إلى جزئين كل منها بمبلغ) فمعنى هذا أن هذا الأستاذ الدكتور سيبيع فى خلال عام واحد نسخا بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه فإذا ضربناها فى ٣٪ سيكون نصيب الناشر ٣٠٠٠ جنيه فى كتاب واحد، وإذا كان ذلك أدركنا على الفور لماذا تقبل مكتبة كذا هذه النسبة وإذا ضربناها فى ٥ – ٨٪ لأصبح نصيب الناشر من ٥٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ جنيه فى كتاب واحد وبذلك ندرك لماذا تقبل مكتبة هذه النسبة.

ومن هنا أيضا ندرك أنه كلما قل عدد الطلبة الذى يوزع عليهم الكتاب زادت النسبة التى يتقاضاها الناشر الموزع نصيبا له.

ولقد أدرك بعض أساتذة جامعة الأزهر – الكليات النظرية بصفة خاصة – حقيقة هذه المكاسب التى يحققها الناشرون وعلى حسابهم فضنوا حتى بهذه النسبة على الناشرين وأصبحوا يطبعون كتبهم على نفقتهم بعد أن تعلموا الطريقة من ناشريهم ويعهدون بها إلى فراشى الكليات لتوزيعها على الطلبة مقابل جنيهين مثلا للنسخة الواحدة أو مبلغا إجماليا ينفحونهم إياه، مما أسخط ناشرى كتب الأزهر.

ولكن عيوب نشر الكتب الثقافية على حساب المؤلف وخاصة إذا تولى الناشر القيام بالعملية كثيرة. فالناشر يزين للمؤلف – الناشئ عادة والذى لجأ إلى هذا الأسلوب لأنه لم يجد غيره – هذا الطريق ويبين له أن كتابه سيوزع كذا ألف نسخة ويخلق له شعبية وجمهوراً ويحقق له الشهرة ويمهد له الطريق أمام آفاق أوسع وأرحب. وهو من جهة أخرى يقلل من التكاليف التى يقتضيها الكتاب فى البداية، فإذا وضع المؤلف قدمه فى بداية الطريق وجد أن التكاليف فى النهاية قد تضاعفت، وهو لا يستطيع التقهقر بعد ما دفع من جهده وماله وسحر اسمه المطبوع يجذبه. والناشر هنا يكسب كثيراً فقد يكون هو صاحب المطبعة فمطبعته سوف تعمل، وهو سوف يكسب من وراء جميع الصفقات الأخرى من ورق إلى كليشهات.... الخ. ثم سيكون هو بعد ذلك ملتزم التوزيع وسيأخذ نسبة كبيرة بلا شك من سعر بيع النسخة كما قدمت – وفى أحسن الحالات لا يوزع الكتاب ٥٪ من نسخه والناشر الموزع بعد ذلك لا يستطيع أن يثقل مخازنه بنسخ هذا الكتاب الذى لا يسوق فإما أن يعيدها إلى المؤلف ليتصرف فيها أو يستأذنه فى بيعها فى سوق البواقى.

ولأحد الناشرين وجهة نظر أخرى – أرى لزاما على عرضها – فى النشر على حساب المؤلف وخاصة المبتدئ، فالناشر يريد أن يحافظ على ماله وفى نفس الوقت يرغب فى اكتشاف مواهب قد تكون واجبة الرعاية فإذا ما أثبتت كفايتها بعد ذلك وجب النشر له على حساب الناشر. أى أن هذا النشر على حساب المؤلف قد يكون فاتحة خير فى بعض العلاقات الطيبة للمستقبل. كما أن النشر على حساب المؤلف سيبقى على مكتب الناشر مفتوحا وسيحمل بعض تكاليفه وأعبائه المالية دون خطر حقيقى على رأسماله.

تلك هى إذن النظم التى يتعامل بها المؤلفون فى مصر مع الناشرين. وهى كلها عرضة

للتلاعب من جانب الناشرين ففى النظام الأول "شراء المادة العلمية فى طبعة واحدة أو أكثر" يتحكم الناشر فى المؤلف عند تحديد قيمة هذه المادة العلمية وفى النظام الثانى "اقتسام الربح بعد تغطية التكاليف" قد يزيد الناشر فى حساب التكاليف من جهة وقد يزيد عدد النسخ المطبوعة عما اتفق عليه، ولا يعود على المؤلف من كتابه جنيه واحد إلا بعد فترة طويلة من الزمن والمعاناة – وخاصة فى كتب الثقافة العامة – وفى النظام الثالث "النسبة المئوية من ثمن بيع النسخة" فعلى الرغم من أنه أحسن نظام التعامل فإنه عرضة لأن يزيد الناشر عدد النسخ المطبوعة عما هو مقرر فى العقد أو الاتفاق بينهما وكلما ذهب المؤلف إلى الناشر وجد نسخ الكتاب لا تنقص تقريبا. وفى النظام الرابع للنشر على حساب المؤلف قد يتعرض المؤلف لزيادة التكاليف، بل وزيادة النسخ أيضا.

ومسألة زيادة عدد النسخ عما هو متفق عليه فى العقد أو الاتفاق تكاد تكون مسألة مقررة أو تقليداً ولكن هذه الزيادة قد تصبح غير معقولة بالمرة فقد تتراوح بين خمسمائة وألف نسخة. والمشكلة لا تقتصر فقط على أن الناشر يحقق ربحا إضافيا غير مشروع إلى جانب الربح الأصلى، ولكنها تمتد إلى حق المؤلف فكل نسخة تباع من هذه النسخ الزائدة تكون على حساب نسخة من العدد الأصلى المتفق عليه، وكلما ذهب المؤلف إلى الناشر ليحاسبه وجد النسخ فى مخزن الناشر لا تتناقص إلا بمقدار ضئيل وقد لا يصح معه أن يحاسب الآن ولكن بعد فترة، يعود الوضع كما هو عليه تقريبا.

والباحث لا يستطيع إثبات الزيادة فى النسخ بطريقة علمية ولكنها موجودة على الأقل فى مضبطة مجلس الأمة لقد قام د. محمد عبد الله العربى بتأليف كتاب فى الدستور وذهب إلى أحد الناشرين ألفا وخمسمائة نسخة ولما ضبطت الواقعة قال الناشر أنه طبع خمسمائة نسخة على سبيل الاحتياط، وهكذا يطبع الناشر من الكتاب الناجح كمية احتياطية لكى لا يعطى المؤلف أى مقابل على مجهوده".

وبهذا عندما يبيع الناشر ألف نسخة يقول للمؤلف أنه لم يبع سوى خمسمائة نسخة ويريه الخمسمائة الباقية فإذا باع ألفاً وخمسمائة لم يحاسبه إلا على ألف فقط.

لقد أجاز القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ فى مادته التاسعة والثلاثين تصرف المؤلف فى حقوقه المالية على المصنف على أساس "مشاركة نسبية فى الإيراد الناتج منه الاستغلال أو بطريقة جزافية" وفى هذه العبارة الموجزة يعترف هذا القانون بثلاثة أنظمة هى الأول والثانى والثالث، وكما هو واضح لم يبطل النظام الرابع.

ومعظم الناشرين فى مصر يصر على أن يكون الاتفاق بينه وبين المؤلف رسميا مكتوبا لا وديا شفويا – تبعا لردودهم على استقصاء للباحث – أما الحالات القليلة التى ردت بأنه فى بعض الأحيان يكون الاتفاق وديا شفويا فهى حالات استثنائية لا نجدها إلا نتيجة "لطول المعاملة" بين المؤلف والناشر أو بسبب الصداقة العميقة بينهما.

وللقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ولرجال القانون رأى فى هذا الشأن يقول د. محمد على عرفة ـ أن أغلب التشريعات تشترط لصحة التصرف فى حقوق استغلال الكتاب أن يكون هذا التصرف مكتوباً فى محرر رسمى أو عرفى وبهذا تكون كتابة عقد بين الناشر والمؤلف ركنا أساسيا يقوم عليه التصرف، يؤدى إلى بطلان التصرف غير المكتوب بطلانا مطلقا. أما اشتراط الكتابة كوسيلة للإثبات فقط فيمكن الإثبات بطريق آخر غير الكتابة.

وقانون حق المؤلف المصرى اعتبر العقد المكتوب ركنا لازما لتمام التصرف لا لمجرد إثباته، كما هو واضح من الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من القانون المذكور حيث نصت على أنه "يشترط لتمام التصرف أن يكون مكتوبا وأن يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يكون محل التصرف مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه".

ومن هذا النص الصريح للقانون فإن وقع خلاف بين ناشر ومؤلف ليس بينهما عقد مكتوب، لا يعطى أيا منهما حق اللجوء إلى المحاكم للمقاضاة ومن هنا يقع التصرف باطلا كأن لم يكن.

كما ذكر د. مختار القاضى أن اشتراط عقد مكتوب لتمام التصرف يسهل أمر إثبات تاريخ التصرف الأول كى يحتج به على كل تصرف لاحق ومن هنا نجد وظيفة أخرى للعقد المكتوب وهى إثبات أولوية حق المؤلف والناشر فى الكتاب حين يسطو عليه ناشر آخر أو مؤلف آخر.

عقد النشر فى مصر

يعتبر عقد النشر كما اتضح سابقا أهم وسيلة لنقل حقوق الاستغلال المالى للكتاب إلى الناشرين ومن خصائص عقد النشر:

١ – إنه عقد تبادلى:

ذلك أنه يؤدى إلى التزامات متبادلة بين الناشر والمؤلف، فالمؤلف ملزم بتقديم الأصول والناشر ملزم بنشر هذا الكتاب (انظر الالتزامات فيما بعد).

٢– أنه عقد محدد:

لأن التزامات الطرفين تتحدد عند انعقاده بدليل ما ورد فى المادة ٣٧ فقرة ٢ "، واشترط لتمام التصرف أن يكون مكتوبا وأن يحدد صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يكون محل التصرف، مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه".

٣– أنه عقد معارضة:

فالمؤلف يتقاضى مقابلا نظير تنازله عن حقوق النشر، كما أن الناشر يستفيد ماديا من وراء النشر.

٤ – أنه عقد شكلى:

إن اشتراط الكتابة فى ثلاثة مواضع من قانون حق المؤلف المصرى لصحة العقد (المادة الخامسة الفقرة الثانية – المادة السابعة الفقرة الثالثة – المادة السابعة والثلاثون الفقرة الثانية) تجعله عقدا شكليا، وبالتالى يعتبر باطلا فى حالة انعقاده شفويا.

وأنهى هذه المناقشة للعقود ببلورة التزامات كل من المؤلف والناشر فى مصر كما وردت فى العقود المختلفة للناشرين.

التزامات المؤلف والتزامات الناشر فى عقد النشر فى مصر

التزامات المؤلف	التزامات الناشر
١- تقديم أو التعهد بتقديم الكتاب فى موعد محدد منسوخا على الآلة الكاتبة أو بخط واضح تماما وكاملا.	١- تحمل جميع نفقات إخراج الكتاب بالطريقة التى يجدها مناسبة بمفرده أحيانا وباشتراك مع المؤلف أحيانا أخرى. كما تناط به عمليات الطباعة والترويج والتوزيع فى الداخل والخارج.
٢- تحمل ما قد يكون للغير من حقوق على الكتاب ظاهرة كانت أم خفية وتحمل أى مسئولية مدنية أو جنائية.	٢- طبع عدد محدد من النسخ من الكتاب موضوع التعاقد وعدم تجاوز هذا العدد، وتقديم نسخ هدايا للمؤلف.
٣- عدم التصرف فى المادة العلمية موضوع التعاقد طيلة مدة سريان العقد سواء بالطبعة أو بفترة زمنية محددة.	٣- دفع مكافأة – إما مبلغ إجمالى أو جزء من الربح أو نسبة مئوية من ثمن بيع الكتاب – إلى المؤلف نظير المادة العلمية التى قدمها المؤلف إليه.
٤- القيام بمراجعة البروفات والتصريح بالطبع كما أن له أن ينيب عنه من يقوم بها وعدم إدخال تعديلات على النص يترتب عليه الإخلال بترتيب صفحات الكتاب وإذا حدث ذلك يكون على حسابه، وعليه إعادة التجارب مصححة فى فترة محددة وإعطاء تصريح بالطبع.	٤- تقديم النسخ المجانية سواء إلى الجهات الرسمية للإيداع أو الرقابة للأشخاص بغرض الترويج، وسواء كانت هذه النسخ ضمن العدد النهائى للطبعة أو علاوة عليها.
٥- فى حالة اقتسام الربح بعد تغطية التكاليف يكون المؤلف فى بعض الحالات ملزما بدفع بقية التكاليف إذا لم يغطها الكتاب فى عام واحد أو يتنازل عن بقية النسخ للناشر.	٥- الالتزام بتقديم نفس الشروط إلى ورثة المؤلف والمستحقين حين يرحل إلى رحمة الله
٦- قد يشارك المؤلف فى عملية توزيع الكتاب نظير زيادة فى العمولة.	

تلك هى الالتزامات التى نصت عليها عقود النشر الصادرة عن الناشرين فى مصر، كما يمكن أن نعرض التزامات أخرى تضاف إليها ضمانا لحق كل من المؤلف أو الناشر على السواء.

١- إذا كان الكتاب مدرسيا مساعدا يقدم المؤلف للناشر تعهدا بأن وزارة التربية والتعليم قد وافقت على نشره تبعا لقرار الوزارة.

١- يجب على الناشر أن ينشر الكتاب فى الميعاد المحدد له فلا يتجاوزه ويجب ينص فى العقد على هذا الميعاد.

٢- يجب على الناشر ألا يتجاوز اللون الذى طلب إليه نشره فلا ينشر الكتاب مجلة أو صحيفة وإذا كان الاتفاق طبع الكتاب بلغة فلا يجوز أن يترجمه إلى لغة أخرى إلا بإذن المؤلف

خصائص الحق المالى للمؤلف

(أ) أنه حق مؤقت مرتبط بمدة معينة على الرغم من أن الملكية ملكيةمؤبدة لا ترتبط بمدة معينة.

(ب) يمكن التصرف فيه – بعكس الحق الأدبى – كأى ملكية مادية بالتنازل أو الوصية أو الهبة.

(ج) إنه قابل للحجز عليه.

(د) إنه ينتقل إلى الورثة لفترة محددة.

ولتفصيل هذه الخصائص التى يتميز بها الحق المالى نتناول كل نقطة من هذه النقاط:

(أ) **تأقيت الحق المالى للمؤلف:**

تقضى المصلحة العامة بتيسير الإفادة من الأعمال الفكرية، ولكى تتحقق الاستفادة لابد من أن يقتصر احتكار المؤلف لاستغلال كتابه على مدة محددة، وهذا الاحتكار إنما جعل مكافأة للمؤلف مقابل الجهد الذهنى الذى يبذله فى إنتاج هذا الكتاب، وحتى يكون هذا الجزاء المادى حافزاً للمؤلف طيلة حياته وللورثة المستحقين من بعده لفترة محددة وبعد هذه الفترة يصبح الكتاب ملكا للمجتمع كله ينشره من يريد نشره دون إذن

من ورثة المؤلف ودون دفع مقابل، وهو ما يعبر عنه رجال القانون بسقوط الكتاب فى الملك العام.

وهذه الفترة التى يسقط بعدها العمل فى الملك العام حددها قانون حق المؤلف ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ فى المادة ٣٠ بأنها خمسون سنة بعد وفاة المؤلف فتحسب هذه المدة من تاريخ وفاة المؤلف حتى ولو نشر العمل بعد وفاة المؤلف، وسوف أفصل الحديث عن مدة الحماية تبعا لأنواع المؤلفات بعد مناقشة هذه الخصائص.

(ب) قابليته للتصرف فيه:

يفهم من قابلية الحق المالى للمؤلف للتصرف فيه إنه يجوز للمؤلف أن ينقل إلى الناشر مباشرة حقوق الاستغلال كما يستدل على ذلك من المادة ٣٧ من القانون المذكور "للمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق فى مباشرة حقوق الاستغلال.

ومن هذه المادة يفهم إنه لا يجوز لدائنى المؤلف القيام بنشر كتاب المؤلف بهدف استغلاله استيفاء لدينهم وذلك أثناء حياة المؤلف وإن أجازت المادة النسخ فى نظر القانون مجرد أشياء مادية يجرى عليها ما يجرى على سائر الممتلكات".

وهنا يمكن أن تثور مشكلة هل النسخ ملك المؤلف؟ أم ملك الناشر أم ملك لهما معا؟ وهل ينصب الحجز على نصيب المؤلف فقط؟ وكيف يمكن الفصل بين نصيب كل منهما؟ الحق أن القانون يصمت فى هذه النقطة وإن كان الأرجح أن الحجز ينصب على نصيب المؤلف فى النسخ فهل تباع النسخ فى المزاد العلنى شأنها شأن أى ممتلكات أخرى؟ إن فى ذلك إجحاف بحق الناشر وحق المؤلف فمن المعروف أن العبرة فى الكتاب ليس بورقه وإنما بما يحويه من مادة علمية فإذا بيع بالمزاد فلن يساوى خمس ثمنه الأصلى، وهنا نستطيع القول بأن القانون المذكور قد خانه التوفيق فى عبارة "ويجوز الحجز على نسخ المصنف الذى تم نشره".

أما إذا كان المقصود بالحجز هنا الحجز على الإيراد للدائنين أيضا الحجز على حق استغلال العمل لأن حق تقرير النشر فى هذه الحالة ينتقل إلى الورثة الذين لا يستطيعون

فى هذه الحالة نشر المصنف إلا إذا كانت نية المؤلف قد اتجهت من قبل إلى النشر ومن هنا، إذا استطاع الدائنون إثبات ذلك يمكنهم توقيع الحجز على حق الاستغلال المالى وبيعه إلى أحد الناشرين بالمزاد العلنى استيفاء لديونهم من ثمرته.

مدة الاستغلال المالى للأعمال الفكرية

ذكرت عند حديثى عن تأقيت الحق المالى للمؤلف فى (أ) من خصائص هذا الحق أن هذا الاحتكار للاستغلال المادى للأعمال الفكرية محدود بفترة زمنية محددة قوامها طيلة حياة المؤلف وعدد من السنين بعد وفاته يحق لورثته الاستفادة من العائد المالى للكتاب وسوف أعالج هنا مدة الاستغلال تبعا للأنواع المختلفة من المؤلفات:

(أ) المؤلفات الفردية العادية:

ويقصد بها هنا الكتب التى ألفها شخص بمفرده وكتب عليها اسمه صراحة. ومدة الحماية فى هذه المؤلفات طيلة حياة المؤلف وخمسين سنة بعد وفاته فلا يجوز للغير طيلة هذه الفترة أن يمارس أى حق من حقوق الاستغلال بدون إذن من المؤلف أو ورثته فإذا انتهت هذه المدة صار من حق أى إنسان أن يستغل المصنف دون إذن بشرط عدم الإخلال بالحقوق الأدبية التى فصلتها فى المبحث السابق، لأن العمل يسقط فى الملك العام حينئذ.

وتسرى هذه المدة (خمسون سنة) حتى على الكتب التى تنشر لأول مرة بعد وفاة المؤلف كما هو واضح من نص المادة الثانية والعشرين من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤.

(ب) المؤلفات المشتركة التأليف:

إذا اشترك أكثر من مؤلف فى تأليف كتاب فإنه ينتج لدينا أعمار مختلفة، وهنا يقرر القانون أن مدة الخمسين سنة تحتسب بعد موت آخر شخص من المجموعة المشتركة فى تأليف العمل، وهنا نستطيع القول بأن ورثة من يموت أولا يستفيدون أكثر فإذا مات س من المؤلفين مثلا فى سنة ١٩٥٥ ومات ص من المؤلفين فى سنة ١٩٦٠ ومات ع من المؤلفين فى سنة ١٩٦٣ ومات م وهو آخر المؤلفين فى سنة ١٩٦٥ فإن ورثة ص سوف يستفيدون بحق الاستغلال مدة ٦٠ سنة حتى سنة ٢٠١٥ وورثة ص سوف يستفيدون

بحق الاستغلال مدة ٥٥ سنة وأن ورثة ع سوف يستفيدون بحق الاستغلال مدة ٥٢ سنة أما ورثة م فلن يستفيدوا بحق الاستغلال المالى إلا مدة خمسين سنة لأن مورثهم مات آخر المؤلفين المشتركين والحماية تبدأ من وفاة آخر شريك.

(ج) مطبوعات الهيئات:

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٧٠ من القانون المصرى على أن مدة السقوط بالنسبة للمؤلفات الصادرة عن هيئات كالجمعيات والشركات والمؤسسات والمصالح الحكومية المختلفة والتى يكون فيها صاحب الحق شخصا اعتباريا عاما أو خاصا تحتسب على أساس خمسين سنة من تاريخ النشر ذلك لأن الهيئة لا تموت وبذلك لا يمكن جعل الوفاة بداية لسقوط مؤلفاتها فى الملك العام بصرف النظر عن انحلالها الذى يعتبر بمثابة الوفاة بالنسبة للشخص الطبيعى، إذا أن تعليق الأمر على انحلال الهيئة يؤدى إلى أن تستمر الحماية أجيالا متعاقبة ولذلك اتخذ تاريخ النشر لأول مرة بداية لحساب مدة الحماية.

(د) المؤلفات المجهلة:

يقصد بالمؤلفات المجهلة تلك الكتب التى تنشر باسم مستعار وتلك التى تنشر خلوا من أسماء مؤلفيها. وهذه لها حكمها فيما يتعلق بمدة الحماية فقد نصت المادة ٢١ على أن حماية هذه المصنفات تبدأ من تاريخ نشرها- وهى خمسون سنة - ما لم يكشف المؤلف عن شخصيته قبل انقضاء مدة الحماية التى تبدأ من تاريخ النشر شأنها فى ذلك شأن المصنفات الصادرة عن هيئات واعتبرت المادة ٢٨ أن الناشر مفوض من قبل المؤلف فى التصرف فى حقوق الاستغلال.

ويذكر د. مختار القاضى أن من حق الورثة أن يكشفوا عن اسم مورثهم الذى يموت مجهلا فإذا لم تكن قد انقضت خمسون سنة من تاريخ النشر احتسبت مدة السقوط من تاريخ وفاة المورث. ولكن حق الورثة فى الكشف عن اسم مورثهم مشروط بألا يكون مورثهم قد أوصى بعدم نشر اسمه صراحة أو ضمنا.

(هـ) المترجمات:

حرص التشريع المصرى على وضع الترجمة موضع الاعتبار على أساس أنها الوسيلة لنقل الفكر الأجنبى إلى اللغة العربية. فتقضى المادة الثامنة من القانون بأن حق المؤلف الأجنبى فى كتاب بلغة أجنبية وحق مترجم هذا الكتاب إلى لغة أجنبية أخرى ينقضى بمضى خمس سنين من تاريخ النشر. وبعد هذه الفترة يحق لأى شخص أن يترجمه إلى اللغة العربية بشرط ألا يكون صاحبه قد ترجمه إلى اللغة العزبية وتحتسب هذه السنوات الخمس من تاريخ أول نشر للمصنف الأصلى أو أول ترجمة له إلى لغة أخرى غير العربية، مثلا شخص ألف كتابا بالفرنسية سنة ١٩٥٠ ثم قام شخص آخر بترجمته إلى الإنجليزية سنة ١٩٦٠ فيجوز لأى شخص فى مصر أن يترجم عن الأصل الفرنسى إلى اللغة العربية دون إذن المؤلف سنة ١٩٥٥ مادام المؤلف لم يترجمه إلى العربية حتى ذلك التاريخ. ويجوز لأى شخص أن يترجم إلى العربية عن الترجمة الإنجليزية سنة ١٩٦٥ مادام المؤلف أو المترجم إلى الإنجليزية لم يترجمه إلى العربية حتى ذلك التاريخ.

(و) المؤلفات متعددة الأجزاء المتفاوتة تاريخ النشر:

قد ينشر كتاب من عدة أجزاء على عدد من السنين وهنا تنص المادة ٢٤ من القانون على أن كل جزء يعتبر عملا مستقلا عن الآخر فيسقط الحق بالنسبة للجزء الأول من تاريخ نشرة لا من تاريخ نشر آخر جزء مثلا. وهذا الحكم خاص بالأحوال التى تبدأ فيها الحماية محسوبة من تاريخ نشر المصنف.

كما يحتسب تاريخ النشر هنا من تاريخ الطبعة الأولى إلا إذا أدخلت تعديلات جوهرية على الطبعات التالية تجعل من الكتاب عملا جديدا. وهذا ما قضت به نفس المادة ٢٤ من القانون.

عدم جواز التصرف فى مجموع الإنتاج الفكرى للمؤلف:

توجهت إلى الناشرين فى مصر بسؤال هل تعاقد المؤلف على مؤلفاته المقبلة (فى استقصاء وجه لهم) فأجاب بعضهم – وهم قلة – ٣ من مجموع الخمسين ناشراً بأنه يتعاقد

مع المؤلف على كتابه القادم فقط وهذه الدور الثلاثة إحداها دار عامة والأخريان للنشر الجامعى بدعوى أن أستاذ الجامعة يكون فى حاجة إلى المال فيتعاقد مع الناشر على كتابه القادم.

وللقانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وجهة نظر فى هذه النقطة فى المادة ٤٠ على أنه "يقع باطلا تصرف المؤلف فى مجموعة إنتاجه فى المستقبل" ومن هنا نجد أن التعاقد على كتاب المؤلف القادم أو كتابيه القادمين غير مخل بنص هذه المادة التى قصد من ورائها منع استغلال المؤلف.

ناشرًا بأنه يتعاقد مع المؤلف على كتابه القادم فقط وهذه الدور الثلاثة إحداها دار عامة والأخريان للنشر الجامعى بدعوى أن أستاذ الجامعة يكون فى حاجة إلى المال فيتعاقد مع الناشر على كتابه القادم.

وللقانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وجهة نظر فى هذه النقطة فنص فى المادة ٤٠ على أنه "يقع باطلاً تصرف المؤلف فى مجموع إنتاجه فى المستقبل" ومن هنا نجد أن التعاقد على كتاب المؤلف القادم أو كتابيه القادمين غير مخل بنص هذه المادة التى قصد من ورائها منع استغلال المؤلف.

تعديلات حق المؤلف فى مصر

يتعامل قانون حق المؤلف مع مجال سريع التطور حيث إن أشكال أوعية المعلومات قد تطورت فى نصف القرن المنصرم تطورًا مذهلاً وظهرت أشكال لم تدر بخلد من وضعوا التشريع فى نهاية النصف الأول من القرن. فقد انتشرت المواد السمعية البصرية انتشارًا عظيمًا واكتسبت صبغة أكاديمية أكثر وظهرت ملفات البيانات الآلية، وظهرت أسطوانات الليزر، وتدعم موقف المصغرات الفيلمية. وهذا كله أدى بالضرورة إلى حتمية إدخال تعديلات جوهرية على القانون كى يواكب حماية الأشكال الجديد من الإنتاج الفكرى. فصدر التعديل تلو التعديل لهذا الغرض.

ففى سنة ١٩٩٢ صدر قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ بتعديل القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤

لتوسيع نطاق الحماية وتحديد المواد التى تدخل فيها والنص المباشر على الأشكال الجديدة من أوعية المعلومات إضافة إلى الأوعية القديمة التى تضمنها القانون الأصلى بحيث أصبحت تسير على النحو الآتى:

- المصنفات المكتوبة.

- المصنفات الداخلة فى فنون الرسم والتصوير بالخطوط أو الألوان والحفر والنحت والخزف والعمارة.

- المصنفات التى تلقى شفوياً كالمحاضرات والخطب والمواعظ وما يماثلها.

- المصنفات التمثيلية والتمثيليات الموسيقية.

- المصنفات الموسيقية، سواء اقترنت بالألفاظ أو لم تقترن بها.

- مصنفات التصوير المرئية والمصنفات السينمائية وما يماثلها من مصنفات يصدر بتحديدها قرار من وزير الثقافة.

- الخرائط الجغرافية والمخططات (الرسوم الكروكية).

- المصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافيا أو الطوبوغرافيا أو العلوم.

- المصنفات التى تؤدى بحركات أو خطوات وتكون معدة مادياً للإخراج.

- المصنفات المتعلقة بالفنون التطبيقية.

- المصنفات السمعية والسمعية البصرية التى تعد خصيصاً لتذاع بواسطة الإذاعة السلكية أو اللاسلكية أو التليفزيون أو أجهزة عرض الأشرطة أو أية وسيلة تقنية أخرى.

- مصنفات الحاسب الآلى من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها من مصنفات تحدد بقرار من وزير الثقافة.

وفى هذا التعديل جعلت فترة الحماية "لمصنفات التصوير البصرية التى ليس لها طابع

شخصى واقتصر فيها على مجرد نقل المناظر نقلاً آلياً" لمدة خمسة عشر عاماً تبدأ من تاريخ أول نشر للمنصف. وجعلت فترة الحماية لمصنفات الحاسب الآلى عشرين عاماً تبدأ من تاريخ إيداعه.

ولعله من نافلة القول أن نذكر هنا بأن عملية الإيداع أصحبت مشتتة موزعة بين أكثر من مكان فالكتب والدوريات وما فى حكمها ظلت فى دار الكتب، بينما الأعمال الفنية عموماً من مواد سمعية بصرية وأعمال الرسم والتصوير والحفر والنحت فإنها تودع لدى الإدارة العامة للمصنفات الفنية بوزارة الثقافة. بينما مصنفات الحاسب الآلى فإنها تودع فى مكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

وقد تم استيعاب هذا القانون وتعديلاته فى قانون جديد كلية هو القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م والمرفق صورته (حق المؤلف) فى نهاية هذا البحث.

لائحة المكتبة المصرية

أما عن بنية اللائحة فى المكتبة المصرية فقد قادت دار الكتب المصرية منذ سنة ١٨٧٠ حركة إعداد اللوائح وأدلة العمل فى المكتبات المصرية بل والعربية أيضاً. وقد أشرت من قبل إلى أول لائحة حديثة صدرت فى العالم العربى وهى لائحة دار الكتب، تلك اللائحة التى استمدت أصولها من تشريعات الوقف الإسلامية كما استمدتها بنفس القدر من لوائح المكتبات الأوربية وعلى رأسها المكتبات الفرنسية والمكتبات الألمانية ولابد أنها بدأت من حيث انتهت تلك الأصول فجاءت درساً فى إعداد اللوائح وما ينبغى أن تكون عليه والدور الذى تقوم به ولذلك سميت آنذاك (قانون الكتبخانة الخديوية المصرية) على النحو الذى أسلفت دلالة على الحجية القانونية لها وحتمية الانصياع لما جاء فيها. ولقد بثت هذه اللائحة واللوائح التى تلت سواء فى القرن التاسع عشر أو النصف الأول من القرن العشرين روحها فى لوائح المكتبات المصرية عموماً وصبغتها بصبغتها. وقد تناولت تلك اللائحة الفذة العبقرية بالدرس والتحليل فى كتاب (دار الكتب القومية فى رحلة النشوء والارتقاء والتدهور).

ونظراً لأننا فى الدراسة التى بين أيدينا معنيون أساساً بلوائح العمل الحالى، ونظراً لأن آخر لوائح دار الكتب هى لائحة ١٩٥٦، بعدها بدأت المحن تتوالى على الدار إذ ضمت إليها دار الوثائق سنة ١٩٦٦ ثم دار النشر سنة ١٩٧١ وخرج من هذا الخليط مسخ لا لون له ولا طعم، ثم نادينا بعد ذلك بتحرير دار الكتب من هذا العبث وهو ما صدر به القرار الجمهورى سنة ١٩٩٣؛ لم تصدر لائحة داخلية جديدة للدار كما لم يصدر دليل إجراءات يفصل العمل بالدار وكذلك لا يوجد توصيف للوظائف بالدار، حيث قضت الدار السنوات ١٩٩٤ – ١٩٩٧ فى محاولة رأب الصدع وإزالة الصدأ الذى ران عليه أكثر من ربع قرن.

ومن هنا فإن آخر اللوائح هى التى يفترض أن يكون معمولاً بها حيث إن القرارات الجمهورية التى صدرت بشأنها فى الآونة الأخيرة لا تعطى سوى خطوط عامة عريضة لا يمكن الإمساك بها أو تسيير المؤسسة بناء عليها؛ ولابد من أن تترجم تلك القرارات إلى لوائح وأدلة إجراءات وبطاقات توصيف للوظائف المهيكلة على خريطة التنظيم الإدارى.

وسوف أعرض هنا لبعض لوائح العمل الداخلى فى بعض قطاعات المكتبات لاستبطان بنية اللائحة فى المكتبة المصرية؛ وسوف أبدأ بآخر لوائح دار الكتب المصرية وهى لائحة ١٩٥٦، أو ما سمى بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٦ بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية والذى أصدره مجلس الوزراء. ويقع هذا القانون فى ست عشرة مادة. المادة الأولى تقرر أن دار الكتب هى شخصية اعتبارية، وتحدد المادة الثانية أغراض دار الكتب المصرية وهى:-

١- جمع وحفظ المطبوعات والمخطوطات والمصورات والسجلات لاسيما ما يتصل منها بشئون مصر والحضارتين الإسلامية والشرقية.

٢- تيسير إفادة الجمهور من هذه المقتنيات.

٣- العمل على إحياء التراث العربى.

٤ - التعاون مع مختلف المكتبات بشتى الوسائل لتيسير الانتفاع بمقتنياتها.

وتؤكد المادة الثالثة على أن تكون لدار الكتب المصرية ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة يقرها المجلس الأعلى للدار ويصدر بها قانون. والمادتان الرابعة والخامسة تحددان كيفية إدارة أموال للدار ويصدر بها قانون. والمادتان الرابعة والخامسة تحددان كيفية إدارة أموال الدار. والمادتان السادسة والسابعة وتتعلقان بتعيين مدير الدار ووظائفه. وتحدد المادة الثامنة سلطاته على موظفى الدار. وتنصرف المادة التاسعة إلى عملية تأديب موظفى الدار المخالفين. والمادتان العاشرة والحادية عشرة تتعلقان بتشكيل المجلس الأعلى للدار واختصاصاته.

والمواد الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة بكيفية عمل المجلس الأعلى أما المادتان ١٥ ، ١٦ فهما مادتان تنظيميتان تتصلان بإلغاء قانون ٦٩ لسنة ١٩٣٧، وتنفيذ القانون الحالى.

لقد وضعت وزارة الثقافة لائحة فى سنة ١٩٦٤، لاتزال معمولاً بها فى كل المكتبات التابعة للوزارة سواء كانت مكتبات أكاديمية أو مكتبات عامة فى العاصمة والأقاليم على نحو ما أسلفت فى النظرة الفوقية الطائرة.

هذه اللائحة تقع فى عشر مواد؛ تؤكد المادة الأولى على أن إدارة المكتبات العامة بالوزارة هى التى تشرف على جميع مكتبات الوزارة ومعاهدها وإدارتها المختلفة.

وتحدد المادة الثانية شروط موقع المكتبة ومقرها. والمادة الثالثة تحدد مهام واختصاصات لجنة المكتبة التى تشكل فى كل معهد أو إدارة. أما المادة الرابعة فإنها تتعلق بأمين المكتبة واختصاصاته كما تتطرق إلى اختصاصات الأمين المساعد. والمادة الخامسة تنصرف إلى إجراءات التسجيل والتصنيف، بينما المادة السادسة، تحلل خدمة الإعارة. وخصصت المادة السابعة لجرد المكتبة وقد تناولت المادة الثامنة مسألة خصم ثمن الكتب فى حالة الفقد أو التلف، وقد عالجت المادة التاسعة تسليم وتسلم العهدة. والمادة العاشرة تتعلق بالإشراف والتفتيش.

وتمثل لائحة مكتبات جامعة القاهرة اللائحة الموحدة لمنظومة المكتبات الجامعية بمستوياتها الثلاثة داخل الجامعة الواحدة: المكتبة المركزية؛ مكتبات الكليات وما يماثلها؛ ثم مكتبات الأقسام.

واللائحة المعمول بها حالياً فى جامعة القاهرة هى تلك الصادرة فى سنة ١٩٩٣. وتقع اللائحة فى خمسة أبواب تنطوى على اثنتين وثلاثين مادة:

يدور الباب الأول حول أهداف مكتبات جامعة القاهرة وتكوينها ويقع فى المواد من الأول حتى السابعة. أما الباب الثانى فإنه ينصرف إلى إدارة المكتبة، ويقع فى المواد من الثامنة حتى الحادية عشرة. أما الباب الثالث فإنه يحلل كيفية تشكيل واختصاصات لجنة المكتبات الجامعية ويقع فى المواد من الثانية عشرة حتى الخامسة عشرة. والباب الرابع يعالج مقتنيات المكتبات الجامعية وجردها. ويقع فى المواد من السادسة عشرة حتى السابعة والعشرين. أما الباب الخامس والأخير فإنه يدور حول خدمات المكتبات الجامعية وهى أساساً الإعارة، والغرامات فى حالة فقد الكتاب أو إتلافه. ويقع هذا الباب فى المواد من الثامنة والعشرين وحتى الثانية والثلاثين.

وتمثل جامعة طنطا كما أشرت من قبل حالة الجامعات التى تتعدد فيها لوائح المنظومة الواحدة من المكتبات الجامعية هناك لائحة للمكتبة المركزية ولائحة لمكتبات الكليات بل وأيضاً نموذج لائحة للاسترشاد والاهتداء. وعلى سبيل المثال فإن لائحة المكتبات بجامعة طنطا تنسحب على المكتبة المركزية ومكتبات الكليات والوحدات والمعاهد التى تتبع الجامعة مع وجود لائحة لمكتبة كل كلية ومعهد ووحدة.

وتقع اللائحة العامة لمكتبات جامعة طنطا فى عشرة أبواب وتنطوى على اثنتين وثلاثين مادة. الباب الأول فى مادة واحدة تدور حول تكوين مكتبات الجامعة. والباب الثانى فى مادة واحدة أيضاً حول أغراض المكتبات. والباب الثالث فى مادة واحدة كذلك حول الهيكل التنظيمى للإدارة العامة للمكتبات الجامعية. والباب الرابع يحلل اختصاصات الإدارة العامة للمكتبات فى المادتين الرابعة والخامسة. أما الباب الخامس فإنه يدور حول

لجان المكتبات الجامعية بمستوييها المركزى والفرعى ويستغرق المواد من السادسة وحتى الثالثة عشرة. أما الباب السادس فإنه يدور حول إجراءات التزويد والتسجيل ويقع فى المواد من الرابعة عشرة حتى الواحدة والعشرين. والباب السابع فى مادة واحدة عن التنظيم الفنى للمواد. أما الباب الثامن فإنه يتعلق بالخدمة المكتبية ويقع فى مادة واحدة هى الثالثة والعشرون وإن انطوت على خمس عشرة نقطة. وأما الباب التاسع فهو خاص بعهدة المكتبة فى مادة واحدة لم ترقم. أما الباب العاشر فيدور حول حفظ وصيانة وتكهين مقتنيات المكتبة ويستغرق المواد من الرابعة والعشرين حتى الثانية والثلاثين.

وعندما نستعرض من جامعة طنطا كذلك إحدى مكتبات الكليات لنحلل لائحتها الداخلية فإن النموذج يأتى من كلية العلوم حيث تقع اللائحة فى سبع مواد. كل مادة تتفرع إلى بنود فالمادة الأولى عن تكوين مكتبات الكلية (المكتبة العامة ومكتبة الدراسات العليا). والمادة الثانية تدور حول الوظائف الأساسية لمكتبة الكلية. والمادة الثالثة تتعلق بالخدمة المكتبية والإعارة وهى مادة طويلة نسبياً تنطوى على تسعة عشر بنداً. أما المادة الرابعة فإنها تتعلق بتشكيل لجنة المكتبة والمادة الخامسة عن اختصاصات تلك اللجنة. أما المادة السادسة فتحلل ظاهرة العهدة فى المكتبة وجردها والمادة السابعة تدور حول إجراءات إخلاء الطرف.

أما جامعة المنصورة فهى الأخرى لها لائحة للمكتبات الجامعية عموماً ثم لوائح خاصة بكل كلية على حدة. ومن الطريف أن هناك لائحة موحدة لعدد من الكليات معاً.

تقع اللائحة العامة لمكتبات جامعة المنصورة فى عشرين مادة وزعت على ثلاثة أبواب. والباب الثانى وحده قسم إلى فصول أربعة. بينما لم يقسم البابان الآخران.

يدور الباب الأول حول تكوين وأهداف المكتبات الجامعية. ويتعلق الباب الثانى بإدارة المكتبات الجامعية وينقسم إلى: الفصل الأول عن لجنة المكتبات الجامعية؛ والفصل الثانى عن المراقبة العامة لشئون المكتبات؛ والفصل الثالث عن المكتبة المركزية (التى لم تنشئ بعد)؛ والفصل الرابع عن مكتبات الكليات والمعاهد والمراكز. أما الباب الثالث فإنه يتعلق بعهدة المكتبة وجردها. والمادة العشرون لا تنتمى لباب معين وإنما وردت تحت

عنوان أحكام عامة، وتتعلق الأحكام العامة أساساً برسم المكتبات ورسم المعامل وصلاحيات لجنة المكتبات.

أما مكتبات الكليات فإن لوائحها تقع فى إحدى عشرة مادة موزعة على خمسة أبواب:

الباب الأول: أهداف المكتبة ومكوناتها. فى مادتين.

الباب الثانى: لجنة مكتبة الكلية. فى مادتين.

الباب الثالث: عهدة المكتبة وجردها. فى أربع مواد.

الباب الرابع: نظام الاستعارة. فى مادتين.

الباب الخامس: مواعيد العمل. فى مادة واحدة.

والحقيقة أن لوائح المكتبات فى مصر – باستثناء لوائح دار الكتب المصرية– تفتقر إلى الحبكة الفنية كما تفتقر إلى اللمسات الفقهية القانونية بل إن بعض اللوائح – وليس مذكراتها التفسيرية – تتضمن جوانب إنشائية خطابية لا مكان لها فى لوائح تحدد مسئوليات وترتب علاقات وتبسط قواعد لازمة الاتباع.

دليل الإجراءات فى المكتبة المصرية

قليل جداً من المكتبات فى مصر ما يحرص على وضع أدلة إجراءات تفصل العمل تفصيلاً. ذلك أن اللوائح كما قدمت مهما دقت وفصلت فإنها لا تقدم سوى خطوط عامة عريضة. وبالتالى ينهض دليل الإجراءات ليقدم أدق تفاصيل العمل اليومى وديناميانه.

ولعل أحسن نماذج أدلة الإجراءات تأتى من مكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء حيث نجد ثلاثة أدلة إجراءات. الأول أطلق عليه دليل السياسات؛ والثانى أطلق عليه دليل التنظيم؛ والثالث أطلق عليه دليل إجراءات العمل.

أما الدليل الأول: دليل السياسات فإنه يفصل تفصيلاً دقيقاً أهداف المكتبة ومجالات العمل. وهى الأهداف المطلقة يليها الأهداف المرحلية. ويحدد هذا الدليل نشاط التزويد ونوعيات أوعية المعلومات وهى: المراجع – الكتب – التقارير الفنية – الإحصاءات –

الدوريات المتخصصة – الدوريات الإعلامية – الخرائط – الأوعية السمعية والبصرية – حزم البرامج – أدلة تشغيل الحاسبات – ويحدد اللغات التى تقتنى بها وعدد النسخ ومدى السرية والمدى الزمنى للاحتفاظ – ختم الأوعية عند استلامها.

ثم يتطرق الدليل بعد ذلك إلى نشاط المعالجة الفنية من فهرسة وصفية وتصنيف لكل نوع من الأوعية على حدة ثم يحدد الأوعية التى يتم تكشيفها ثم الإعداد المادى لها.

وفى تفصيل دقيق أيضاً يعالج الدليل جزئيات خدمات المعلومات التى تقدمها المكتبة وهى: الاستعارة – الرد على الاستفسارات – خدمات التصوير – خدمات الاطلاع الداخلى.

ولما كانت هناك أنواع خاصة من الأنشطة التى تقوم بها المكتبة فإن الدليل يحددها بنفس القدر من التفصيل. وقد أشار الدليل إلى نشاط تسويق خدمات المعلومات مثل الإحاطة الجارية ونشرة أخبار المكتبة ودليل الدوريات والنشرات الببليوجرافية المتخصصة والقصاصات الصحفية والمطبوعات والنشرات التعريفية. وكذلك البث الانتقائى للمعلومات وتمرير الدوريات والزيارات الميدانية والإعلام عن المكتبة فى الخارج.

ولما كان لمركز المعلومات أهداف قومية على مستوى مصر كلها فقد تناول دليل السياسات: سياسة تطوير المكتبات المصرية والعربية. هذه السياسة تنطوى على تقييم النظام القائم وإعداد دراسة التطوير وتقديم الدعم الفنى والاستشارى وإدارة مشروعات التطوير وميكنة المكتبات؛ وتنمية مهارات العاملين بالمكتبة. ويدخل ضمن سياسة تطوير المكتبات تنمية الكوادر البشرية العاملة فى مجال المكتبات بصرف النظر عن تنميتها المكتبات نفسها.

ودليل التنظيم هو مجرد الهيكل التنظيمى للمكتبة وهو يؤكد مدى الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة للعمل بالمكتبة.

أما دليل إجراءات العمل فإنه تفصيل آخر للتفاصيل الموجودة فى دليل السياسات وشرح محدد للخطوات المعمول بها فى ست مجالات هى:

١- التزويد.
٢- المعالجة الفنية.
٣- خدمات المعلومات.
٤- تسويق خدمات المعلومات.
٥- تطوير المكتبات.
٦- تنمية الكوادر البشرية العاملة فى مجال المكتبات.

وكل نقطة فى دليل السياسات جرى تنقيحها وتطويرها وسردها فى هذا الدليل بما يعطى صورة متكاملة الأرجاء عن الإجراء الواحد وعلى سبيل المثال لا الحصر عند معالجة جزئية اختيار المقتنيات أدرج تحتها أدوات الاختيار بالتفصيل والاسم وتحديد مسئولية الاختيار والطلب مع تفاصيل النماذج، وإجراءات استلام الطلبيات عندما ترد وكيفية معالجتها. وقد بلغ التفصيل فى هذا الدليل حداً جعل مجموعة صفحاته تربو على الأربعين صفحة وجعل الدليل درساً فى إعداد أدلة الإجراءات يحتذى به.

أدلة التوصيف فى المكتبة المصرية

كذلك فإن أدلة التوصيف أو بطاقات التوصيف تعتبر جزءاً متمماً من اللائحة ولكن المكتبات التى تضع بطاقات التوصيف فى مصر قليلة وإن وضعتها فغالباً لا تنفذ ما جاء فيها. ومهما يكن من أمر فإننا ننتقى بعض بطاقات التوصيف لنعرض لها هنا فى هذه الدراسة.

ففى توصيف لوظيفة مدير إدارة المكتبة الفنية (شركة النصر لصناعة الكوك) نجد المعلومات الآتية عنها:

واجبات الوظيفة.

- الإشراف على تنظيم المكتبة الفنية بالشركة.
- إعداد نظام الاستعارة والإشراف على تنفيذه.
- التنسيق مع الإدارات للتعرف على احتياجاتها من الكتب والمراجع.

- متابعة أسواق الكتاب المحلية والعالمية لإمداد المكتبة الفنية بكل جديد فى مجال الصناعة والعلوم الإدارية بصفة عامة والصناعات المماثلة بصفة خاصة.

- متابعة الاشتراك فى المجالات العلمية والدوريات والنشرات وانتظامها.

- الإشراف على تنفيذ إجراءات استعادة الكتب المعارة أو خصم قيمتها.

- الإشراف على إجراء الجرد السنوى للمكتبة الفنية.

- تنفيذ ما يكلفه به رئيسه المباشر من أعمال تتناسب مع طبيعة الوظيفة ومجال واجباتها.

- تنفيذ ما يكلف به من أعمال يحتاجها العمل بجانب عمله.

اشتراطات شغل الوظيفة

- مؤهل عال مناسب وخبرة مناسبة لا تقل عن ١٤ سنة.

ومن بطاقات توصيف الوظائف بالمكتبة القومية الزراعية المصرية نقتطع توصيف بعض الوظائف:

مدير إدارة التزويد

المؤهلات والخبرات

* أن يكون حاصلاً على ماجستير فى المكتبات أو المعلومات مع خبرة ثلاث سنوات فى المجال.

* أو حاصلاً على دبلوم عالٍ فى المكتبات أو المعلومات مع خبرة خمس سنوات فى هذا المجال.

* أو مؤهل عال مع خبرة تسع سنوات فى هذا المجال.

* أو مؤهل عال فى المكتبات والمعلومات مع خبرة سبع سنوات فى المجال.

* أو مؤهل عال مع خبرة تسع سنوات فى هذا المجال.

* أو مؤهل عال فى المكتبات والمعلومات مع خبرة سبع سنوات فى المجال.

- شريطة أن يتفق مع القوانين المنظمة لشغل وظائف مديرى الإدارات.

نوع العمل

* الإشراف العام على سير العمل فى إدارة التزويد.
* مساعدة مدير عام المكتبة فى تنفيذ كل الأعمال المتعلقة ببناء وتنمية المقتنيات.
* الاتصال بالناشرين والموردين وتأمين ورود المجموعة المطلوبة منهم.
* تأمين أدوات العمل الأساسية لإدارة التنمية وإدارة مسئولية الاختيار.
* إعداد التقارير الدورية والسنوية عن العمل فى إدارة التزويد.

ومن شركة الحديد والصلب المصرية نستقى بطاقة وصف الوظيفة الآتية:

مسمى الوظيفة: مدير عام مركز المعلومات. رقم التوصيف: م.ع / ١٠٣.

الدرجة: مدير عام. القطاع: التخطيط والمتابعة.

الرئيس المباشر: رئيس قطاع التخطيط والمتابعة.

أولاً: ملخص الوظيفة.

وضع الخطة اللازمة لتوفير كافة المعلومات عن الشركة بالدقة المطلوبة وفى الوقت المناسب بما يؤدى إلى اتخاذ قرارات سليمة مبنية على معلومات وبيانات دقيقة وبما يخدم مجالات التخطيط والتنظيم وكافة المجالات الأخرى بالشركة. والإشراف على تصميم البرامج وتحليل النظم الإلكترونية وتقديم الدراسات اللازمة لتطوير وترشيد استخدام الحاسب الإلكترونى والعمل على تطوير الأساليب الفنية المستخدمة فى مجال المعلومات.

ثانياً: الواجبات والمسئوليات الأساسية.

- الاشتراك فى رسم سياسة المعلومات بالشركة والتى تتناسب مع تطور أهداف الشركة فى المستقبل.

- وضع الخطة اللازمة لإنشاء قاعدة بيانات مركزية لتنظيم عمليات التجميع والتوثيق والتخزين والاسترجاع ومعالجة البيانات وتحليلها وإعطاء البيانات والمعلومات والتحليل للمستويات المختلفة. وذلك بالنسبة للوثائق والرسومات والبيانات والمعلومات.

- تنظيم عملية تقديم خدمات المعلومات والتوثيق للقطاعات المختلفة فى الشركة.

- وضع الأساليب اللازمة لترشيد استخدامات وحدات تكنولوجيا المعلومات التابعة بالشركة والتوصية بتطويرها واستخدام كل ما هو حديث فى هذا المجال بما يرفع من مستويات الأداء فى حدود التكلفة الاقتصادية للعائد.

- العمل على تطوير الأساليب الفنية المستحدثة فى مجال المعلومات والتى تخدم أغراض الشركة.

- دراسة نظم المعلومات الفرعية التى تخدم نظام العمل بقطاعات الشركة والعمل على تطويرها وتحقيق التكامل فيما بينها.

- الإشراف على إعداد الدراسات والاستشارات الفنية بهدف تقييم وتطوير نظم المعلومات بصفة دائمة.

- وضع خطة تصميم البرامج وتحليل النظم الإلكترونية ومتابعة تنفيذ العمليات المطلوبة وفقاً للبرامج المصممة وفى التوقيتات المطلوبة.

- وضع النظم الخاصة بمراجعة البيانات التى يتم تجهيزها بواسطة الحاسب الإلكترونى ومتابعة تنفيذها بما يضمن دقة الإعداد وفقاً للمواصفات المطلوبة.

- وضع النظم الداخلية الكفيلة بإحكام الرقابة على سير العمل وانتظام وانضباط العاملين فى العمل وأدائه بالكفاءة المطلوبة بما يحقق حسن استخدام القوى العاملة ورفع كفاءة اقتصاديات تشغيل الخامات والمعدات فى إطار اللوائح والنظم.

- إعداد الموازنة التخطيطية لمصروفات الإدارة ومتابعة الصرف فى الحدود المعتمدة لها.

- الاشتراك مع قطاعات الشئون الإدارية فى تخطيط واختيار القوى العاملة المطلوبة للإدارة ووضع البرامج التدريبية اللازمة لها ومتابعة تنفيذها.

- اعتماد تقارير الكفاية السنوية وطلبات النقل والندب للعاملين بالإدارة فى ضوء اللوائح والنظم الصادرة فى هذا الشأن.

- القيام بما يكلف به من أعمال أخرى مماثلة تتفق وطبيعة العمل.

- يشرف على التابعين له ويوجههم.

ثالثاً: شروط شغل الوظيفة

تتطلب الوظيفة الحصول على مؤهل عال مناسب وخبرة لا تقل عن ١٦ سنة فى مجال العمل وقضاء مدة لا تقل عن سنتين فى وظيفة بالدرجة الأولى.

ملاحق تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات فى مصر.

ملحق (أ)

جدول (١)

مرتب هجائيا بعضوية البلدان العربية فى الاتفاقيات الدولية الرئيسية فى مجال حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة

اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية: ١٧ دولة عربية:

الدولة	تاريخ العضوية	العضوية فى اتحاد برن
الأردن: المملكة الأردنية الهاشمية	١٢ من يوليو سنة ١٩٧٢	-
الإمارات: الإمارات العربية المتحدة	٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٤	-
البحرين: دولة البحرين	٢٢ من يونيو سنة ١٩٩٥	-
تونس: الجمهورية التونسية	٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٥	
الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١٦ من أبريل سنة ١٩٧٥	-
السعودية: المملكة العربية السعودية	٢٢ من مايو سنة ١٩٨٢	-
السودان: جمهورية السودان الديمقراطية	١٥ من فبراير سنة ١٩٧٤	-
الصومال: جمهورية الصومال	١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢	-
العراق: الجمهورية العراقية	٢١ من يناير سنة ١٩٧٦	-
عمان: سلطنة عمان	١٩ من فبراير سنة ١٩٩٧	-
قطر: دولة قطر	٣ من سبتمبر سنة ١٩٧٦	-

لبنان: الجمهورية اللبنانية	٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٦	-
ليبيا: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٦	
مصر: جمهورية مصر العربية	٢١ من أبريل سنة ١٩٧٥	
المغرب: المملكة المغربية	٢٧ من يوليو سنة ١٩٧١	
موريتانيا جمهورية موريتانيا الإسلامية	١٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٦	
اليمن جمهورية اليمن	٢٩ من مارس سنة ١٩٧٩	-

* نعتمد أساسا فى هذا المقام على الإحصاء الذى نشرته المنظمة العالمية للملكية الفكرية. الأول من يناير/ كانون الثانى سنة ١٩٩٨. فى عدد يناير سنة ١٩٩٨ لمجلة Industrial Property and Cop Yright. الصادرة عن هذه المنظمة.

** الإحصاء العام: ١٦٧ دولة.

جدول (٢)

اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية:17 دولة عربية *

الدولة	تاريخ العضوية الأساسية	الصيغة المعمول بها لديها وتاريخها
الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١٩ من أبريل سنة ١٩٩٨	باريس: ١٩ أبريل سنة ١٩٩٨
تونس: الجمهورية التونسية	٥ من ديسمبر سنة ١٨٨٧	باريس: ١٦ من أغسطس سنة ١٩٧٥
لبنان: الجمهورية اللبنانية	٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧	روما: ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨
ليبيا: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٦	باريس: ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٦

مصر: جمهورية مصر العربية	٧ من يونية سنة ١٩٧٧	باريس: ٧من يونيو سنة ١٩٧٦
المغرب: المملكة المغربية	١٦من يونية سنة ١٩١٧	باريس: ١٧من مايو سنة ١٩٨٧
موريتانيا: جمهورية موريتانيا الإسلامية	٦فبراير سنة ١٩٧٣	باريس: ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٧٦

* وضعت عام ١٨٨٦ واستكملت فى باريس عام ١٨٩٦، وروجعت فى برلين عام ١٩٠٨، واستكملت فى بون عام ١٩١٤، ثم روجعت فى روما عام ١٩٢٨، وبروكسل عام ١٩٤٨. واستوكهلم عام ١٩٦٧، وباريس عام ١٩٧١، ثم عدلت فى عام ١٩٧٩ (اتحاد برن).

جدول (٣)

جدول بعضوية البلدان العربية فى اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية بما فيها ملحق اتفاقية "تريبس" المتعلقة بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية*

٩دولة عربية

- الامارات: الإمارات العربية المتحدة
- البحرين: دولة البحرين
- تونس: الجمهورية التونسية
- جيبوتى: جمهورية جيبوتى
- قطر: دولة قطر
- الكويت: دولة الكويت
- مصر: جمهورية مصر العربية
- المغرب: المملكة المغربية
- موريتانيا: جمهورية موريتانيا الإسلامية.

* إفادة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية فى ٢٠ فبراير/ شباط سنة ١٩٩٧. وتوجد حاليا عدة طلبات تحت الدراسة فى منظمة التجارة العالمية مقدمة من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والجزائر والأردن والسودان.

* الإحصاء العام فى الأول من يناير/ كانون الثانى سنة ١٩٩٨ (١٢٨ دولة).

جدول (٤)

جدول مرتب هجائيا بقوانين البلدان العربية فى مجال الملكية الفكرية

الدولة	حق المؤلف
الأردن المملكة الأردنية الهاشمية	ق٢٢/ ١٩٩٢
الإمارات الإمارات العربية المتحدة	قانون اتحادى ٤٠/ ١٩٩٢
البحرين دولة البحرين	ق١٠/ ١٩٩٣
تونس دولة تونس	ق ٣٦/ ١٩٩٤
جيبوتى	القانون الفرنسى ٧٩٨/ ٥٧
الجزائر جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية	ق ١٠/ ١٩٩٧
السعودية المملكة العربية السعودية	مرسوم ملكى رقم م ١١ صادر فى ١٩ من جمادى الأول عام ١٤٤٠ﻫ الموافق ١٧/ ١٢/ ١٩٨٩م
السودان جمهورية السودان الديمقراطية	ق٥٤/ ١٩٩٦ لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة
سوريا الجمهورية العربية السورية	مرسوم تشريعى ١٤٨/ ١٩٤٩ بقانون العقوبات المراد(٧٠٨-٧١٥)
الصومال جمهورية الصومال	قانون الأبوة ٦٦/ ١٩٧٧
العراق الجمهورية العراقية	ق٣/ ١٩٧١ بحماية حق المؤلف

تابع جدول (٤)

قوانين الملكية الفكرية فى الدول العربية

الدولة	حق المؤلف
عمان سلطنة عمان	ق ٤٧/ ١٩٩٦ لحماية حقوق المؤلف
قطر دولة قطر	ق ٢٥ لسنة ١٩٩٥
الكويت دولة الكويت	ق١٦/١٩٨٦ بإصدار الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف
لبنان الجمهورية اللبنانية	مرسوم فرنسى ٢٣٥٨/ ١٩٢٤ المعدل بموجب قرارات المفوضية العليا أرقام ٨٤/ ١٩٢٦. ٥٢٦/١٩٢٦. و ٢٤/١٩٣٦. ٧٠/ ١٩٣٧. و١٦٤/ ١٩٨٨. و ١٧٧/ ١٩٤٢ والقانون الصادر فى ٣١ كانون الثانى لسنة ١٩٤٦ والقانون الصادر فى ٢٣ من آيار سنة ١٩٦٩
ليبيا الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى	ق٩/ ١٩٦٨ حماية حق المؤلف
مصر جمهورية مصر العربية	قانون ٣٥٤/ ١٩٥٤ المعدل بالقوانين ١٤/ ١٩٦٨. و ٣٤/ ١٩٧٥. و ٣٨/ ١٩٩٢. و٢٩/ ١٩٩٤
المغرب المملكة المغربية	ظهير شريف (قانون) ١٣٥ — ٦٩ — ١ صادر فى ٢٩/ ٧/ ١٩٧٠ بشأن حماية المؤلفات
موريتانيا جمهورية موريتانيا الإسلامية (*)	الأدبية والفنية القانون الفرنسى ٧٩٨/ ١٩٥٧
اليمن جمهورية اليمن	قرار جمهورية بقانون رقم ١٩/ ١٩٩٤ بشأن الحق الفكرى

(*) دولة موريتانيا مصنفة فى الأمم المتحدة ضمن الدول الإفريقية وليس العربية، وقد تم هذا التصنيف بناء على رغبة دولة موريتانيا سعيا منها إلى الحصول على أكبر عائد من المساعدات المرصودة حيث إن رصيد الدول الإفريقية منها أكبر من الدول العربية: إفادة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية فى ١١ نوفمبر / تشرين الثانى سنة١٩٩٦.

ملحق (ب)

حقوقُ المؤلفِ، والحقوقُ المجاورة

مادة (١٣٨): فى تطبيق أحكام هذا القانون، يكون للمصطلَحات التالية المعنى الواردُ قَرينَ كلٍّ منها:

١) المُصَنَّفُ: كل عملٍ مبتكَرٍ – أدبىَ أو فنىَ أو عِلمىَ – أيًا كان نوعُه، أو طريقةُ التعبير عنه، أو أهميتَه. أو الغرضُ من تصنيفه.

٢) الابتكار: الطابع الإبداعى الذى يُسبغُ الأصالةَ على المصنَّفِ.

٣) المؤلّف: الشخصُ الذى يبتكر باعتباره مؤلفاً له، ما لم يَقُمْ الدليل على غير ذلك. ويعتَبر مؤلفا للمصنَّف مَن ينشَره بغير اسمِه أو باسم مستعار، بشرط الاّ يقوم شكٌّ فى معرفةِ حقيقةِ شخصِه، فإذا قام الشكُّ اعتُبرَ ناشرُ أو منتِجُ المصنَّف – سواء أكان شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً – ممثّلاً للمؤلف فى مباشرة حقوقه إلى أن يتمّ التعرف على حقيقة شخص المؤلف.

٤) المُصنَّفُ الجَماعى: المصنَّفُ الذى يضعه أكثرُ من مؤلّف بتوجيهِ شخصٍ طبيعى أو اعتبارى يتكفل بنشره باسمِه وتحت إدارته، ويندمج عملُ المؤلفين فيه فى الهدف العام الذى قَصَدَ إليه هذا الشخصُ، بحيث يستحيل فصلَ ُعملِ كلٍّ مؤلفِ وتمييزُه على حِدة.

٥) المُصَنَّفُ المشترَك: المصنَّفُ الذى لا يندرجُ ضمن المصنَّفات الجماعية، ويشترك فى وضعه أكثر من شخص، سواء أمكَنَ فصلُ نصيبِ كلٍّ منهم فيه أول لم يُمكن.

٦) المصنَّفُ المُشتَقُّ: المصنَّفُ الذى يَستمِدُّ أصلَه مِن مصُنَّفٍ سابق الوجود؛ كالترجمات، والتوزيعات الموسيقية، وتجميعات المصنَّفات، بما فى ذلك قواعد البيانات المقروءة سواء مِن الحاسب أو من غيره، ومجموعات التعبير الفلكلورى ما دامت مبتكَرة مِن حيث ترتيب أو اختيار محتوياتها.

٧) **الفلكلور الوطني**: كلُّ تعبيرٍ يتمثل فى عناصرَ متميزةٍ تعكس التراثَ الشعبى التقليدى الذى نشأ أو استمرّ فى جمهورية مصر العربية، وبوجهٍ خاصٍ التعبيرات الآتية(*):

أ) التعبيرات الشفوية مثل: الحكايات، والأحاجى، والألغاز، والأشعار الشعبية، وغيرها م المأثورات.

ب) التعبيرات الموسيقية مثل: الأغانى الشعبية المصحوبة بموسيقى.

ج) التعبيرات الحركية مثل: الرقصات الشعبية، والمسرحيات، والأشكال الفنية والطقوس.

د) التعبيرات الملموسة مثل: منتَجات الفن الشعبى التشكيلى، وبوجه خاص الرسومات بالخطوط والألوان، والحفر والنحت، والخزف، والطين، والمنتَجات المصنوعة من الخشب، أو ما يَرِدُ عليه من تطعيمات تشكيلية مختلفة، أو الموزاييك، أو المعدن، أو الجواهر، والحقائب المنسوجة يدوياً، وأشغال الإبرة، والمنسوجات، والسجاد، والملبوسات.

الآلات الموسيقية.

الأشكال المعمارية.

٨) **المِلْكُ العام**: المِلْكُ الذى تَؤُولُ إليه جميعُ المصنفات المستبعدَة مِن الحماية بدايةً، أو التى تنقضِى مدةُ حماية الحقوق المالية عليها طبقاً لأحكام هذا الكتاب.

(*) ج. م. ع. قوانين. قانون حماية حقوق الملكية الفكرية. القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢: الكتاب الأول، براءات الاختراع ونماذج المنفعة ومخططات التصميمات للدوائر المتكاملة والمعلومات غير المفصح عنها. الكتاب الثانى، العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصميمات والنماذج الصناعية. الكتاب الثالث، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. الكتاب الرابع، الأصناف النباتية. وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٦٦ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار اللائحة التنفيذية للكتب الأول والثانى والرابع من قانون حماية حقوق الملكة الفكرية. ـ القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٥.

٩) **النَّسْخُ**: استحداثُ صورةٍ أو أكثر مطابِقةٍ للأصل مِن مصنَّفٍ أو تسجيلٍ صوتى بأية طريقة أو فى أى شكلٍ بما فى ذلك التخزين الإلكترونى الدائم أو الوقتى للمصنف أو للتسجيل الصوتى.

١٠) **النَّشْرُ**: أىُّ عملٍ من شأنه إتاحةُ المصنَّفِ أو التسجيل الصوتىَ أو البرنامج الإذاعى أو فنَّانِي الأداء للجمهور أو بأى طريقة من الطرق.

وتكون إتاحةُ المُصَنَّف للجمهور بموافقة المؤلّف أو مالكِ حقوقه، أما التسجيلات الصوتية أو البرامج الإذاعية أو الأداءات فتكون إتاحتُها للجمهور بموافقة منتجِها او خَلَفه.

١١) **مُنتِج المصنَّفِ السمعى أو السمعى البصرى**: الشخصُ الطبيعى أو الاعتبارى الذى يبادر إلى إنجاز المصّنف السمعى، أو المصنف السمعى البصرى، ويضطلع بمسئولية هذا الإنجاز.

١٢) **فنّانو الأداء**: الأشخاص الذين يمثّلون أو يُغنُّون أو يُلْقُون أو يُنشِدون أو يعزفون أو يرقصون فى مصنفات أدبية أو فنية مَحْمِيّة طبقاً لأحكام هذا القانون، أو آلت إلى المِلْكِ العام، أو يؤدُّون فيها بصورةٍ أو بأخرى، بما فى ذلك التعبيرات الفلكورية.

١٣) **منتِجُ التسجيلات الصوتية**: الشخصُ الطبيعى أو الاعتبارى الذى يسجّل لأول مرة مصنَّفاً، تسجيلاً صوتياً، أو أداءَ لأحد فنانى الأداء، وذلك دون تثبيت الأصوات على الصورة فى إطار إعداد مصُنَّفٍ سمعىَ بصرى.

١٤) **الإذاعة**: البثُّ السمعى، أو السمعى البصرى، للمصنَّف، أو للأداء، أو للتسجيل الصوتى، أو لتسجيل المصنَّفِ أو الأداء، وذلك إلى الجمهور بطريقة لاسلكية، ويُعَدُّ كذلك البثُّ عَبْرَ التوابع الصناعية.

١٥) **الأداء العلنى**: أىُّ عملٍ مِن شأنه إتاحةُ المصنَّف بأى صورة من الصور للجمهور؛ مثل التمثيل، أو الإلقاء، أو العزف، أو البث، بحيث يتصل الجمهورُ بالمصنَّف عن طريق الأداء أو التسجيل الصوتى أو المرئى أو المسموع اتصالاً مباشراً.

١٦) **التوصيلُ العلنى**: البثُّ السلكى أو اللاسلكى لِصُورَ أو أصواتٍ، أو لِصورٍ وأصواتٍ لـمصَّنفٍ أو أداءٍ أو تسجيل صوتى أو بَثُ إذاعىَ بحيثُ يُمكن التَّلَقِى عن طريق البث وَحْدَهُ لغير أفراد العائلة والأصدقاء الـمقرَّبين، فى أى مكان مـختلفٍ عن المكان الذى يبدأ منه البثُّ، وبغَضِّ النظر عن الزمان أو الـمكان الذى يتمُّ فيه التَّلَقِّى بما فى ذلك أىّ زمان أو مكان يختاره الـمتلقّى منفرداً عَبْرَ جهاز الحاسب أو أى وسيلة أخرى.

١٧) **هيئةُ الإذاعة**: كلُّ شخصٍ أو جهةٍ مَنُوطٌ بها أو مسئولةٌ عن البث الإذاعى اللاسلكى السمعى أو السمعى البصرى.

١٨) **الوزيرُ المختَصُّ**: وزير الثقافة، ويكون وزيرُ الإعلام هو المختصُّ بالنسبة لهيئات الإذاعة، ويكون وزير الاتصالات والمعلومات هو المختص بالنسبة إلى برامج الحاسب وقواعد البيانات.

١٩) **الوزارة المختَصَّة**: وزارة الثقافة، وتكون وزارة الإعلام هى المختصَّة بالنسبة لهيئات الإذاعة، وتكون وزارة الاتصالات والمعلومات هى المختصة بالنسبة إلى برامج الحاسب وقواعد البيانات.

مادة (١٣٩): تشمل الحمايةُ المقرّرةُ لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها المصريين والأجانبَ مِن الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين ينتمون إلى إحدى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية ومَن فى حكمهم.

ويعُتبرُ فى حُكم رَعايا الدول الأعضاء:

أ) بالنسبة لحق المؤلف:

١) المؤلفون الذين تُنشَرُ مصنَّفاتُهم لأول مرة فى إحدى الدول الأعضاء فى المنظمة، أو تُنشَرُ فى إحدى الدول غير الأعضاء وإحدى الدول الأعضاء فى آن واحد، ويُعتبَرُ المصنَّفُ منشوراً فى آن واحد فى عدة دول إذا ظهرَ فى دولتين أو أكثر خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره لأول مرة.

ولا يُعَدُّ نشراً تمثيلُ مصنَّفٍ مسرحىَ أو مصنَّفٍ مسرحىَ موسيقىَ أو سينمائى، وأداءُ مصنَّفٍ موسيقى، والقراءةُ العلنية لمصنف أدبى، والنقلُ السلكى، أو إذاعةُ المصنفات الأدبية والفنية، وعرضُ مصنَّفٍ فنى، وتنفيذُ مصنف معمارى.

٢) منتجو ومؤلفو المصنفات السينمائية التى يكون مَقَرُّ منتِجِها أو محلُّ إقامته فى إحدى الدول الأعضاء فى تلك المنظمة.

٣) مؤلّفو المصنَّفات المعمارية المُقامَة فى إحدى الدول الأعضاء، أو المُصنَّفات الفنية الأخرى الداخلة فى مبنًى أو منشَأة أخرَى كائنةٍ فى إحدى الدول الأعضاء.

ب) بالنسبة للحقوق المجاورة لحقِّ المؤلف:

١) فنَّانو الأداء إذا تَوافَرَ أىَّ شرطٍ من الشروط التالية:

أ) إذا تَمَّ الأداءُ فى دولةٍ عضوٍ فى منظمة التجارة العالمية.

ب) إذا تَمَّ تفريغُ الأداء فى تسجيلات صوتية ينتمى منْتِجُها لدولةٍ عضوٍ فى منظمة التجارة العالمية، أو تَمَّ التثبيتُ الأولُ للصوت فى إقليم دولةٍ عضوٍ فى المنظمة.

ج) إذا تَمَّ الأداءِ عن طريق هيئةِ إذاعةٍ يقَعُ مَقرُّها فى دولةٍ عضوٍ فى منظمة التجارة العالـمية، وأن يكون البرنامج الإذاعى قد تَمَّ بَثّه مِن جهاز إرسالٍ يقع أيضاً فى دولةٍ عضوٍ.

٢) منتجو التسجيلات الصوتية إذا كان التثبيتُ الأوَّلُ للصوت قد تم فى دولةٍ عضوٍ فى المنظمة.

٣) هيئاتُ الإذاعة إذا كان مقرُّ هيئةِ الإذاعة كائناً فى إقليم دولةٍ عضوٍ فى منظمة التجارة العالمية، وأن يكون البرنامجُ الإذاعى قد تمَّ بثُّه من جهاز إرسالٍ يقع أيضاً فى إقليم دولةٍ عضوٍ فى المنظمة.

* ويستفيد مواطنو جميع الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية من أى مَيْزَة أو أفضلية أو امتياز أو حصانة يمنحُها أىُّ قانونٍ آخَر لرعايا أى دولة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية طبقاً لهذا القانون، ما لم تكن هذه الميزة أو الأفضلية أو الحصانة نابعةً من:

أ) اتفاقيات المساعدة القضائية أو اتفاقيات إنفاذ القوانين ذات الصبغة العامة.

ب) الاتفاقيات المتعلقة بحقوق حماية الملكية الفكرية والتى أصبحت ساريةً قبل أول يناير سنة ١٩٩٥.

مادة (١٤٠): تتمتع بحماية هذا القانون حقوقُ المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية، وبوجهٍ خاص المصنفات الآتية:

١) الكتبُ، والكتيبات، والمقالات، والنشرات، وغيرُها من المصنفات المكتوبة.

٢) برامجُ الحاسب الآلى.

٣) قواعد البيانات، سواء كانت مقروءةً مِن الحاسب الآلى أو مِن غيره.

٤) المحاضرَات، والخُطَبُ، والمواعظ، وأية مصنفات شفوية أخرى إذا كانت مسجّلة.

٥) المصنَّفات التمثيلية، والتمثيليات الموسيقية، والتمثيل الصامت (البانتوميم).

٦) المصنَّفات الموسيقية المقترنة بالألفاظ أو غيرُ المقترنة بها.

٧) المصنَّفات السمعية البصرية.

٨) مصَنَّفاتُ العمارة.

٩) مصنَّفاتُ الرسمِ بالخطوط أو بالألوان، والنحتِ، والطباعةِ على الحجر، وعلى الأقمشة، وأية مصنفات مماثلة فى مجال الفنون الجميلة.

١٠) المصنَّفات الفوتوغرافية وما يماثلها.

١١) مصنفات الفن التطبيقى والتشكيلى.

١٢) الصورُ التوضيحية، والخرائطُ الجغرافية، والرسومات التخطيطية (الاسكتشات)، والمصنفات الثلاثية الأبعاد المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو التصميمات المعمارية.

١٣) المصنَّفات المشتَقّة، وذلك دون الإخلال بالحماية المقرَّرة للمصنفات التى اشتُقّت منها.

وتشمل الحمايةُ عنوانَ المصنف إذا كان مبتكرَاً.

مادة (١٤١): لا تشمل الحمايةُ مجرَّدَ الأفكار، والإجراءات، وأساليب العمل، وطرق التشغيل، والمفاهيم، والمبادئ، والاكتشافات، والبيانات، ولو كان مُعَبَّراً عنها أو موصوفةً أو مُدرَجةً فى مصنَّف.

كذلك لاتشمل ما يلى:

أولاً: الوثائق الرسمية: أيًا كانت لغتُها الأصلية، أو اللغة المنقولة إليها؛ مثل: نصوص القوانين، واللوائح، والقرارات، والاتفاقيات الدولية، والأحكام القضائية، وأحكام المحّكَمين، والقرارات الصادرة من اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائى.

ثانياً:أخبار الحوادث والوقائع الجارية التى تكون مجرَّد أخبار صحفية.

ومع ذلك تتمتع مجموعاتُ ما تَقدم بالحماية إذا تَميَّزَ جمعُها بالابتكار فى الترتيب والعرض، أو بأى مجهود شخصى جدير بالحماية.

مادة (١٤٢): يُعتَبَرُ الفلكلور الوطنى عامًّا للشعب، وتُباشِر الوزارةُ المختصَّةُ عليه حقوقَ المؤلف الأدبية والمالية، وتعمل على حمايته ودعمه.

مادة (١٤٣): يتمتع المؤلفُ وخَلَفُه العام – على المصنَّف – بحقوق أدبية أبدية غير قابلة للتقادم أو للتنازل عنها، وتشمل هذه الحقوق ما يلى:

أولاً الحقَ فى إتاحة المصنَّف للجمهور لأول مرة.

ثانياً: الحقُّ فى نسبة المصنَّف إلى مؤلفه.

ثالثاً: الحقُّ فى منع تعديل المصنَّف تعديلاً يعتبرُه المؤلَف تشويهاً أو تحريفاً له، ولا يُعَدُّ التعديلُ فى مجال الترجمة اعتداءً إلا إذا أغفل المترجم الإشارةَ إلى مَواطن الحذفِ أو التغيير، أو أساء بعمله لسمعة المؤلف ومكانته.

مادة (١٤٤) للمؤلّف وَحْدَه – إذا طرأت أسباب جدِّية – أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكمَ بمنع طرح مصنَّفه للتداول، أو بسحبه من التداول، أو بإدخال تعديلات جوهرية عليه برغم تصرّفه فى حقوق الاستغلال المالى، ويُلزَمُ المؤلفَ فى هذه الحالة أن

يُعوِّضَ مقدّماً مَن آلَتْ إليه حقوقُ الاستغلال المالى تعويضاً عادلاً يُدْفَع فى غضون أجلٍ تحدده المحكمة، وإلا زال كلُّ أثرٍ للحكم.

مادة (١٤٥): يقَعُ بطلاناً مطلَقاً كلُّ تصرفٍ يَرِدُ على أىَ من الحقوق الأدبية المنصوص عليها فى المادتين (١٤٣)، (١٤٤) من هذا القانون.

مادة (١٤٦): تباشرُ الوزارةُ المختَصَّة الحقوقَ الأدبية المنصوص عليها فى المادتين (١٤٣ و ١٤٤) من هذا الكتاب، فى حالة عدم وجود وارثٍ أو موصَى له، وذلك بعد انقضاء مدة حماية الحقوق المالية المقرَّرة فيه.

مادة (١٤٧): يتمتع المؤلفُ وخَلَفُه العامُّ مِن بعدِه، بحقٍّ استئثارىَ فى الترخيص أو المنع لأى استغلال لمصنَّفه بأى وجهٍ من الوجوه، وبخاصة عن طريق النسخ، أو البث الإذاعى، أو إعادةَ البث الإذاعى، أو الأداء العلنى، أو التوصيل العلنى، أو الترجمة، أو التحرير، أو التأجير، أو الإعارة، أو الإتاحة للجمهور، بما فى ذلك إتاحتهُ عبر أجهزة الحاسب الآلى، أو من خلال شبكات الإنترنت، أو شبكات المعلومات، أو شبكات الاتصالات وغيرها من الوسائل.

ولا ينطبق الحقُّ الاستئثارى فى التأجير على برامج الحاسب الآلى إذا لم تكن هى المحل الأساسى للتأجير، ولا على تأجير المصنفات السمعية البصرية متى كان لايؤدى إلى انتشار نسخها على نحو يُلْحِق ضرراً مادياً بصاحب الحق الاستئثارى المشار إليه.

كما يتمتع المؤلفُ – وخَلَفُه مِن بعدِه – بالحق فى تتبع أعمال التصرُّف فى النسخة الأصلية لمصنَّفه، والذى يُخَوِّلُه الحصولَ على نسبة مئوية معينة لا تجاوز عشرة فى المائة من الزيادة التى تَحققت مِن كلَ عمليَّةِ تَصَرُّفٍ فى هذه النسخة.

ويُستنفَدُ حقُّ المؤلف فى منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيع أو توزيع مصنَّفه المحمِىِّ وفقاً لأحكام هذا القانون إذا قام باستغلاله وتسويقه فى أية دولة أو رَخَّصَ للغير بذلك.

مادة (١٤٨): تنتهى حمايةُ حقُّ المؤلف، وحق مَن ترجَمَ مصنَّفَه إلى لغة أجنبية أخرى

فى ترجمة ذلك المصنف إلى اللغة العربية، إذا لم يباشر المؤلف أو المترجمُ هذا الحقَّ بنفسه أو بواسطة غيره فى مدى ثلاث سنوات من تاريخ أوّلِ نشرٍ للمصنَّفِ الأصلىَ أو المُتَرْجَم.

مادة (١٤٩): للمؤلف أن ينقلَ إلى الغير كُلَّ أو بعضَ حقوقه المالية المبيَّنة فى هذا القانون.

ويُشتَرطُ لانعقاد التصرف أن يكون مكتوباً، وأن يُحَدَّدَ فيه صراحةً وبالتفصيل كلُّ حقّ على حدةٍ يكون مَحَلاً للتصرف، مع بيان مَداه، والغرض منه، ومدة الاستغلال، ومكانه.

ويكون المؤلف مالكاً لكل ما لم يتنازل عنه صراحةً مِن حقوق مالية، ولا يُعَدُّ ترخيصه باستغلال أحدِ هذه الحقوق ترخيصاً منه باستغلال أىّ حقٍّ مالىٍّ آخر يتمتع به على المصنف نفسه.

ومع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية المنصوصِ عليها فى هذا القانون، يمتنع عليه القيامُ بأى عملٍ مِن شأنه تعطيل استغلال الحقِّ مَحَلَ التصرف.

مادة (١٥٠): للمؤلف أن يتقاضىَ المقابلَ النقدىَّ أو العينىَّ الذى يراه عادلاً نظيرَ نقلِ حقٍّ أو أكثرَ من حقوق الاستغلال المالِى لمصنفه إلى الغير، على أساس مشاركة نسبية فى الإيراد الناتج من الاستغلال، كما يجوز له التعاقد على أساس مبلغ جزافى، أو بالجمع بين الأساسين.

مادة (١٥١): إذا تَبَيَّنَ أنه الاتفاقَ المشارَ إليه فى المادة (١٥٠) من هذا القانون مُجحفَ بحقوق المؤلف، أو أصبحَ كذلك، لِظروفٍ طرأت بعد التعاقد، يكون للمؤلف أو خَلَفِه أن يَلجَأ إلى المحكمة الابتدائية بطلب إعادة النظر فى قيمة المقابِل المتَّفَق عليه، مع مراعاة حقوقِ المتعاقِدِ معه وعدمِ الإضرار به.

مادة (١٥٢): لا يترتب على تصرُّفِ المؤلّف فى النسخة الأصلية مِن مصنَّفِه، أيًا كان نوعُ هذا التصرف، نقلُ حقوقه المالية.

ومع ذلك لا يجوز إلزامُ المتصرَّف إليه بأن يمكّن المؤلفَ مِن نسَخ أو نقلٍ أو عرضِ النسخة الأصلية، وذلك كلُه ما لم يَتَّفِق على غير ذلك.

مادة (١٥٣): يقع باطلاً بطلانا مطلقاً كلُّ تصرفٍ للمؤلف فى مجموع إنتاجه الفكرى المستقبَلى.

مادة (١٥٤): يجوز الحجزُ على الحقوق المالية للمؤلفين على المنشور أو المتاح للتداول مِن مصنفاتهم، ولا يجوز الحجزُ على المصنفات التى يَتوفّى صاحبُها قبل نشرها، ما لم يَثبت أن إرادته كانت قد انصرفت إلى نشرها قبل وفاته.

مادة (١٥٥): يتمتع فنانو الأداء وخَلَفُهم العام بحقٍّ أبَدِىَ لا يَقبَلُ التنازل عنه أو التقادمَ يخوُلهم ما يلى:

١) الحقُّ فى نسبةِ الأداء الحَىُ أو المسَجَّل إلى فنَّانِى الأداء، على النحو الذى أبدعوه عليه.

٢) الحقُّ فى منع أى تغيير أو تحريفٍ أو تشويهٍ فى أدائهم.

وتباشر الوزارة المختصة هذا الحقَّ الأدبى فى حالة عدم وجود وارثٍ أو موصىً له، وذلك بعد انقضاء مدة حماية الحقوق المالية المنصوص عليها فى هذا القانون.

مادة (١٥٦): يتمتع فنانو الأداء بالحقوق المالية الاستئثارية الآتية:

١) توصيلُ أدائهم إلى الجمهور، والترخيص بالإتاحة العلنية أو التأجير أو الإعارة للتسجيل الأصلى للأداء أو لِنُسَخٍ منه.

٢) منعُ أى استغلال لأدائهم، بأية طريقة من الطرق، بغير ترخيصٍ كتابىَ مسبَق منهم، ويُعَدُّ استغلالاً محظوراً بوجه خاص تسجيلُ هذا الأداء الحى على عامةٍ، أو تأجيرُها بهدف الحصول على عائد تجارى مباشر أو غير مباشر، أو البثُّ الإذاعى لها إلى الجمهور.

٣) تأجيرُ أو إعارة الأداءِ الأصلى أو نُسخٍ منه لتحقيق غرض تجارى مباشر أو غير مباشر، بغضِّ النظرِ عن ملكية الأصل أو النُّسخ المؤجرَّة

٤) الإتاحة العَلانية لأداءٍ مسجلً عَبْرَ الإذاعة أو أجهزة الحاسب الآلى وغيرها من الوسائل، وذلك بما يحققُ تَلَقّيه على وجهِ الانفرادِ فى أى زمان أو مكان.

ولا يَسْرِى حُكمُ هذه المادة على تسجيل فنَّانى الأداء لأدائهم ضمن تسجيلٍ سمعىَ بصرىَ، ما لم يُتَّفَقْ على غير ذلك.

مادة (١٥٧): يتمتع منتجو التسجيلات الصوتية بالحقوق المالية الاستئثارية الآتية:

١) منعُ أى استغلال لتسجيلاتهم بأية طريقة من الطرق بغير ترخيص كتابى مسبَق منهم، ويُعَدُّ بوجهٍ خاص استغلالاً محظوراً فى هذا المعنى نَسخُها أو تأجيرُها أو البثُّ الإذاعى لها أو إتاحتُها عبر أجهزة الحاسب الآلى أو غيرها من الوسائل.

٢) الإتاحةُ العلنية لتسجيلٍ صوتى بوسائل سلكية أو لاسلكية أو عبر أجهزة الحاسب الآلى أو غيرها من الوسائل.

مادة (١٥٨): تتمتع هيئات الإذاعة بالحقوق المالية الاستئثارية الآتية:

١) منحُ الترخيص باستغلال تسجيلاتها.

٢) منعُ أى توصيل لتسجيلها التليفزيونى لبرامجها إلى الجمهور بغير ترخيص كتابى مُسْبَق منها، ويُعَدُّ بوجهٍ خاص استغلالاً محظوراً تسجيلُ هذه البرامج أو عملُ نُسَخٍ منها أو بيعُها أو تأجيرُها أو إعادةُ بثها أو توزيعها أو نقلها إلى الجمهور بأية وسيلة كانت، بما فى ذلك الإزالة أو الإتلاف لأية حماية تقنية لهذه البرامج كالتشفير أو غيره.

مادة (١٥٩): تنطبق الأحكام الخاصة بتنازل المؤلف عن حقوقه المالية وفقاً لهذا القانون على أصحاب الحقوق المجاورة.

ومع عدم الإخلال بما نُصَّ عليه فى هذا القانون من حقوق استئثارية لفنانى الأداء وهيئات الإذاعة، لا يكون لهؤلاء إلا حق الحصول على مقُابل مالى عادل لمرة واحدة نظير الاستخدام المباشر أو غير المباشر للبرامج المنشورة فى الأغراض التجارية للإذاعة أو التوصيل إلى الجمهور، ما لم يُتَّفَق على غير ذلك.

مادة (١٦٠): تُحْمَى الحقوقُ المالية للمؤلف المنصوصُ عليها فى هذا القانون مُدَّةَ حياته، ولمدة خمسين سنةَ تبدأ من تاريخ وفاة المؤلف.

مادة (١٦١): تُحْمَى الحقوقُ المالية لمؤلِّفى المصنفات المشترَكة مدةَ حياتهم جميعاً ولمدة خمسين سنة تبدأ مِن وفاة آخِر مَن بَقِىَ حيًّا منهم.

مادة (١٦٢): تُحْمَى الحقوقُ المالية لمؤلِّفى المصنفات الجماعية باستثناء مؤلِّفى مصنفات الفن التطبيقى، مدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ نشرها أو إتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما أبعد، وذلك إذا كان ملكُ حقوق المؤلف شخصاً اعتبارياً، أما إذا كان مالكُ هذه الحقوق شخصاً طبيعياً فتكونُ مدةُ الحماية طبقاً للقاعدة المنصوص عليها فى المادتين (١٦٠)، (١٦١) من هذا القانون.

وتنقضى الحقوق المالية على المصنفات التى تُنشَر لأول مرة بعد وفاة مؤلفها بمضىٍّ خمسين سنة تبدأ من تاريخ نشرها أو إتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما أبعَد.

مادة (١٦٣): تُحمَى الحقوقُ المالية على المصنفات التى تنشَر بدون اسمِ مؤلفها أو باسم مستعار لمدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ نشرها أو إتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما أبعد، فإذا كان مؤلفُها شخصاً معروفاً ومحدَّداً أو كَشفَ مؤلِّفُها عن شخصه: فتكون مدةُ الحماية طبقاً للقاعدة المنصوص عليها فى المادة (١٦٠) من هذا القانون.

مادة (١٦٤): تنقضى الحقوقُ المالية لمؤلِّفى مصَنَّفات الفنِّ التطبيقى بانقضاء خمس وعشرين سنة تبدأ مِن تاريخ نشرها أو إتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما أبعد.

مادة (١٦٥): فى الأحوال التى تُحسَبُ فيها مُدَّةُ الحماية من تاريخ النشر أو الإتاحة للجمهور لأول مرة، يُتَّخَذُ تاريخُ أوَّلِ نشرٍ أو أولِ إتاحة للجمهور – أيها أبعد – مَبدأ لحساب المدة بِغَضِّ النظر عن إعادة النشر أو إعادة الإتاحة للجمهور، إلا إذا أدخل المؤلفُ على مصَنَّفِه عند الإعادة تعديلات جوهرية بحيث يُمكن اعتباره مصنَّفاً جديداً.

فإذا كان المصنَّفُ يتكونَّ من عدَّة أجزاء أو مجلَّدات نُشِرَتْ منفصِلةً أو على فترات، فُيعتَبَرُ كلُّ جزءٍ أو مجلّدٍ مصنفاً مستقلاً عند حساب مدة الحماية.

مادة (١٦٦): يتمتع فنانو الأداء بحقٍّ مالىّ استئثارى فى مجال أدائهم، على النحو المبين فى المادة (١٥٦) من هذا القانون، وذلك لمدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ الأداء أو التسجيل على حسب الأحوال.

مادة (١٦٧): يتمتع منتجو التسجيلات الصوتية بحقٍّ مالى استئثارى فى مجال استغلال

تسجيلاتهم على النحو المبين فى المادة (١٥٧)، وذلك لمدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ التسجيل أو النشر، أيهما أبعد، وذلك فى الحدود المنصوص عليها فى هذا القانون.

مادة (١٦٨): تتمتع هيئاتُ البث الإذاعى، بحقٍّ مالى استئثارى يُخَوِّل لها استغلالَ براجها لمدة عشرين سنة تبدأ من التاريخ الذى تمَّ فيه أَوَّلُ بث لهذه البرامج.

مادة (١٦٩): لهيئاتِ البثِّ الحقُّ فى إذاعة المصَنَّفات التى تؤدَّى فى أى مكان عام، وتلتزمُ هذه الهيئات بإذاعة اسمِ المؤلف وعنوان المصنَّف وبسداد مقابلٍ عادلٍ نقدىّ أو عينىّ للمؤلف، كما تلتزمِ بسداد أى تعويض آخر إذا كان لذلك مقتضى.

مادة (١٧٠): يجوز لأى شخص أن يطلبَ مِن الوزارة المختصَّة منحَه ترخيصاً شخصياً للنَّسْخ أو الترجمة أو بهما معاً لأى مصنف محمِىّ طبقاً لأحكام هذا القانون، وذلك دون إذن المؤلف، وللأغراض المبيَّنة فى الفقرة التالية نظيرَ سدادِ تعويضٍ عادل للمؤلف أو خَلَفِه، وبشرط الاَّ يتعارضَ هذا الترخيص مع الاستغلال العادى للمصنف، أو يُلْحِقَ ضرراً غيرَ مبَرَّرٍ بالمصالح المشروعة للمؤلِّف أو لأصحاب حق المؤلف.

ويكون إصدار الترخيص بقرار مسبب يحدد فيه النطاق الزمانى والمكانى له ولأغراض الوفاء باحتياجات التعليم بكافة أنواعه ومستوياته.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون حالات وشروط منح الترخيص، وفئات الرسم المستحق بها لا يجاوز ألف جنيه عن كل مصنف.

مادة (١٧١): مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقا لأحكام هذا القانون ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام بأى عمل من الأعمال الآتية:

أولا: أداء المصنف فى اجتماعات داخل إطار عائلى أو بطلاب داخل المنشأة التعليمية ما دام ذلك يتم بدون تحصيل مقابل مالى مباشر أو غير مباشر.

ثانيا: عمل نسخة وحيدة من المصنف لاستعمال الناسخ الشخصى المحض وبشرط ألا يخل هذا النسخُ بالاستغلال العادى للمصنف، أو يُلحِقَ ضرراً غير مبرر بالمصالح المشروعة للمؤلف أو لأصحاب حق المؤلف، ومع ذلك يكون للمؤلف أو خلفه بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام بدون إذنه بأى من الأعمال الآتية:

نسخ أو تصوير مصنفات الفنون الجميلة أو التطبيقية أو التشكيلية ما لم تكن فى مكان عام أو المصنفات المعمارية

نسخ أو تصوير كل أو جزء جوهرى لنوتة مصنف موسيقى.

نسخ أو تصوير كل أو جزء جوهرى لقاعدة بيانات أو برامج حاسب آلى.

ثالثا: عمل نسخة وحيدة من برنامج الحاسب الآلى بمعرفة الحائز الشرعى له بغرض الحفظ أو الإحلال عند فقد النسخة الأصلية أو تلفها أو عدم صلاحيتها للاستخدام، أو الاقتباس من البرنامج وإن جاوز هذا الاقتباس القدر الضرورى لاستخدام هذا البرنامج ما دام فى حدود الغرض المرخص به، ويجب إتلاف النسخة الأصلية أو المقتبسة بمجرد زوال سند الحائز، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون حالات وشروط الاقتباس من البرنامج.

رابعا: عمل دراسات تحليلية للمصنف أو مقتطفات أو مقتبسات منه بقصد النقد أو المناقشة أو الإعلام.

خامسا: النسخ من مصنفات محمية، وذلك للاستعمال فى إجراءات قضائية أو إدارية فى حدود ما تقتضيه هذه الإجراءات، مع ذكر المصدر واسم المؤلف.

سادسا: نسخ أجزاء قصيرة من مصنف فى صورة مكتوبة أو مسجلة تسجيلا سمعيا أو بصريا أو سمعيا بصريا، وذلك لأغراض التدريس بهدف الإيضاح أو الشرح، بشرط أن يكون النسخ فى الحدود المعقولة وألا يتجاوز الغرض منه، وأن يذكر اسم المؤلف وعنوان المصنف على كل النسخ كلما كان ذلك ممكنا عملا.

سابعا: نسخ مقال أو مصنف قصير أو مستخرج من مصنف إذا كان ذلك ضروريا لأغراض التدريس فى منشآت تعليمية، وذلك بالشرطين الآتيين:

- أن يكون النسخ لمرة وحيدة أو فى أوقات منفصلة غير متصلة.

- أن يشار إلى اسم المؤلف وعنوان المصنف على كل نسخة.

ثامنا: تصوير نسخة وحيدة من المصنف بواسطة دار للوثائق أو المحفوظات أو بواسطة المكتبات التى لا تستهدف الربح – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – وذلك فى أى من الحالتين الآتيتين:

* أن يكون النسخ لمقالة منشورة أو مصنف قصير أو مستخرج من مصنف، متى كان الغرض من النسخ تلبية طلب شخص طبيعى لاستخدامها فى دراسة أو بحث، على أن يتم ذلك لمرة واحدة أو على فترات متفاوتة.

* أن يكون النسخ بهدف المحافظة على النسخة الأصلية، أو لتحل النسخة محل نسخة فقدت أو تلفت أو أصبحت غير صالحة للاستخدام، ويستحيل الحصول على بديل لها بشروط معقولة.

تاسعاً: النسخ المؤقت للمصنف الذى يتم تبعاً أو أثناء البث الرقمى له، أو أثناء القيام بعمل يستهدف استقبال مصنف مخزن رقميا، وفى إطار التشغيل العادى للأداة المستخدمة ممن له الحق فى ذلك.

مادة (١٧٢): مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقا لأحكام هذا القانون فليس للمؤلف أو خلفه أن يمنع الصحف أو الدوريات أو هيئات الإذاعة، فى الحدود التى تبررها أغراضها، مما يلى:

أولا: نشر مقتطفات من مصنفاته التى أتيحت للجمهور بصورة مشروعة، ومقالاته المنشورة المتعلقة بالموضوعات التى تشغل الرأى العام فى وقت معين، ما لم يكن المؤلف قد حظر ذلك عن النشر، وبشرط الإشارة إلى المصدر الذى نقلت عنه، وإلى اسم المؤلف وعنوان المصنف.

ثانيا: نشر الخطب والمحاضرات والندوات والأحاديث التى تلقى فى الجلسات العلنية للمجالس النيابية والهيئات التشريعية والإدارية والاجتماعات العلنية العلمية والأدبية والفنية والسياسية والاجتماعية والدينية، ويشمل ذلك المرافعات القضائية فى الجلسات العلنية، ومع ذلك يظل للمؤلف وحده أو خلفه الحق فى جمع هذه المصنفات فى مجموعات تنسب إليه.

ثالثا: نشر مقتطفات من مصنف سمعى أو بصرى أو سمعى بصرى متاح للجمهور، وذلك فى سياق التغطية الإخبارية للأحداث الجارية.

مادة (١٧٣): تنطبق القيود الواردة على الحقوق المالية للمؤلف طبقا لأحكام هذا القانون على أصحاب الحقوق المجاورة.

مادة (١٧٤): إذا اشترك أكثر من شخص فى تأليف مصنف بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم فى العمل المشترك اعتبر جميع الشركاء مؤلفين للمصنف بالتساوى فيما بينهم، ما لم يتفق كتابة على غير ذلك.

وفى هذه الحالة لا يجوز لأحدهم الانفراد بمباشرة حقوق المؤلف إلا باتفاق مكتوب بينهم.

فإذا كان اشتراك كل من المؤلفين يندرج تحت نوع مختلف من الفن، كان لكل منهم الحق فى استغلال الجزء الذى ساهم به على حدة، بشرط ألا يضر ذلك باستغلال المصنف المشترك ما لم يتفق كتابة على غير ذلك.

ولكل منهم الحق فى رفع الدعاوى عند وقوع اعتداء على أى حق من حقوق المؤلف.

وإذا مات أحد المؤلفين الشركاء دون خلف عام أو خاص، يؤول نصيبه إلى باقى الشركاء أو خلفهم، ما لم يتفق كتابة على غير ذلك.

مادة (١٧٥): يكون للشخص الطبيعى أو الاعتبارى الذى وجه إلى ابتكار المصنف الجماعى التمتع وحده بالحق فى مباشرة حقوق المؤلف عليه.

مادة (١٧٦): يعتبر مؤلف المصنفات التى لا تحمل اسم المؤلف أو التى تحمل اسما مستعارا مفوضا للناشر لها فى مباشرة الحقوق المنصوص عليها فى هذا القانون، ما لم يعين المؤلف وكيلا آخر أو يعلن عن شخصه ويثبت صفته.

مادة (١٧٧): أولا: يعتبر شريكا فى تأليف المصنف السمعى البصرى أو السمعى أو البصرى:

١) مؤلف السيناريو أو صاحب الفكرة المكتوبة للبرنامج.

٢) من يقوم بتحوير مصنف أدبى موجود بشكل يجعله ملائما للأسلوب السمعى البصرى.

٣) مؤلف الحوار.

٤) واضع الموسيقى إذا قام بوضعها خصيصا للمصنف.

٥) المخرج الذى قام بعمل إيجابى من الناحية الفكرية لتحقيق المصنف.

وإذا كان المصنف مبسطا أو مستخرجا من مصنف آخر سابق عليه يعتبر مؤلف هذا المصنف السابق شريكا فى المصنف الجديد.

ثانيا: لمؤلف السيناريو، ومحور المصنف الأدبى، ومؤلف الحوار، والمخرج مجتمعين الحق فى عرض المصنف السمعى، أو البصرى، أو السمعى البصرى، رغم معارضة مؤلف المصنف الأدبى الأصلى أو واضع الموسيقى، وذلك دون إخلال بحقوق المعارض المترتبة على الاشتراك فى التأليف.

لمؤلف الشطر الأدبى أو الشطر الموسيقى الحق فى نشر مصنفه بطريقة أخرى غير الطريقة المنشور بها هذا المصنف المشترك، ما لم يتفق كتابة على غير ذلك.

رابعا: إذا امتنع أحد الشركاء فى تأليف مصنف سمعى بصرى، أو سمعى، أو بصرى، عن إتمام الشق الخاص به، فلا يترتب على ذلك منع باقى المشتركين من استعمال الجزء الذى انجزه كل منهم، وذلك دون إخلال بما للممتنع من حقوق مترتبة على اشتراكه فى التأليف.

خامسا: يكون المنتج طوال استغلال المصنف السمعى البصرى أو السمعى أو البصرى المتفق عليه، نائبا عن مؤلفى هذا المصنف وعن خلفهم فى الاتفاق على استغلاله، دون الإخلال بحقوق مؤلفى المصنفات الأدبية أو الموسيقية المقتبسة أو المحورة، كل ذلك ما لم يتفق كتابة على خلافه، ويعتبر المنتج ناشراً لهذا المصنف، وتكون له حقوق الناشر عليه وعلى نسخه فى حدود أغراض الاستغلال التجارى له.

مادة (١٧٨): لا يحق لمن قام بعمل صورة لآخر أن ينشر أو يعرض أو يوزع أصلها أو نسخا منها دون إذنه أو أذن من فى الصورة جميعا، ما لم يتفق على خلافه، ومع ذلك يجوز نشر الصورة بمناسبة حوادث وقعت علنا، أو إذا كانت الصورة تتعلق بأشخاص ذوى صفة أو عامة، أو يتمتعون بشهرة محلية أو عالمية، أو سمحت بهذا النشر السلطات العامة المختصة خدمة للصالح العام، وبشرط ألا يترتب على عرض الصورة أو تداولها فى هذه الحالة مساس بشرف الشخص أو بسمعته أو اعتباره.

ويجوز للشخص الذى تمثله الصورة أن يأذن بنشرها فى الصحف وغيرها من وسائل النشر حتى ولو لم يسمح بذلك المصور، ما لم يتفق على غير ذلك.

وتسرى هذه الأحكام على الصور أيا كانت الطرق التى عملت بها من رسم أو حفر أو أية وسيلة أخرى.

مادة (١٧٩): لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع، بناء على طلب ذى الشأن، وبمقتضى أمر يصدر على عريضة، أن يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التالية، أو غيرها من الإجراءات التحفظية المناسبة، وذلك عند الاعتداء على أى من الحقوق المنصوص عليها فى هذا الكتاب:

١) إجراء وصف تفصيلى للمصنف أو التسجيل الصوتى أو البرنامج الإذاعى.

٢) وقف نشر المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتى أو البرنامج الإذاعى أو عرضه أو نسخه أو صناعته.

٣) توقيع الحجز على المصنف أو التسجيل الصوتى أو البرنامج الإذاعى الأصلى أو على نسخه، وكذلك على المواد التى تستعمل فى إعادة نشر هذا المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتى أو البرنامج الإذاعى أو استخراج نسخ منه، بشرط أن تكون تلك المواد غير صالحة إلا لإعادة نشر المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتى أو البرنامج الإذاعى.

٤) إثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية.

٥) حصر الإيراد الناتج عن استغلال المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتى أو البرنامج الإذاعى، وتوقيع الحجز على هذا الإيراد فى جميع الأحوال.

ولرئيس المحكمة فى جميع الأحوال أن يأمر بندب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ، وأن يفرض على الطالب إيداع كفالة مناسبة.

ويجب أن يرفع الطالب أصل النزاع إلى المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الأمر، وإلا زال كل أثر له.

مادة (١٨٠): لذوى الشأن الحق فى التظلم إلى رئيس المحكمة الأمر خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الأمر أو إعلانه، على حسب الأحوال، ويكون لرئيس المحكمة تأييد الأمر أو إلغاؤه كليا أو جزئيا، أو تعيين حارس مهمته إعادة نشر المصنف أو التسجيل الصوتى أو البرنامج الإذاعى، أو استغلاله، أو عرضه، أو صناعته، أو استخراج نسخ منه، ويودع الإيراد الناتج خزانة المحكمة إلى أن يفصل فى أصل النزاع.

مادة (١٨١): من عدم الإخلال بأية عقوبة أشد فى قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر، وبغرامة لا تقل عن خمس آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية:

أولا: بيع أو تأجير مصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى محمى طبقا لأحكام هذا القانون، أو طرحه للتداول بأية صورة من الصور بدون إذن كتابى مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور.

ثانيا: تقليد مصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى أو بيعه أو عرضه للبيع أو للتداول أو للإيجار مع العلم بتقليده.

ثالثا: التقليد فى الداخل لمصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى منشور فى الخارج، أو بيعه، أو عرضه للبيع أو التداول أو للإيجار، أو تصديره إلى الخارج مع العلم بتقليده.

رابعا: نشر مصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى أو أداء محمى طبقا لأحكام هذا القانون عبر أجهزة الحاسب الآلى أو شبكات الإنترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات

الاتصالات أو غيرها من الوسائل بدون إذن كتابى مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور.

خامسا: التصنيع أو التجميع أو الاستيراد بغرض البيع أو التأجير لأى جهاز أو وسيلة أو أداة مصممة أو معدة للتحايل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره.

سادسا: الإزالة أو التعطيل أو التعييب بسوء نية لأية حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره.

سابعا: الاعتداء على أى حق أدبى أو مالى من حقوق المؤلف أو من الحقوق المجاورة المنصوص عليها فى هذا القانون.

وتتعدد العقوبة بتعدد المصنفات أو التسجيلات الصوتية أو البرامج الإذاعية أو الأداءات محل الجريمة.

وفى حالة العودة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه.

وفى جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة النسخ محل الجريمة أو المتحصله منها وكذلك المعدات والأدوات المستخدمة فى ارتكابها.

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضى بغلق المنشأة التى استغلها المحكوم عليه فى ارتكاب الجريمة مدة لا تزيد على ستة أشهر، ويكون الغلق وجوبيا فى حالة العودة فى الجرائم المنصوص عليها فى البندين (ثانيا، وثالثا) من هذه المادة.

وتقضى المحكمة بنشر ملخص الحكم الصادر بالإذاعة فى جريدة يومية أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

مادة (١٨٢): فى حالة اتفاق طرفى النزاع على التحكيم تسرى أحكام قانون التحكيم فى المادة المدنية والتجارية الصادرة بالقانون رمق ٢٧ لسنة ١٩٩٤، ما لم يتفقا على غير ذلك.

مادة (١٨٣): تصدر الوزارة المختصة الترخيص بالاستغلال التجارى أو المهنى للمصنف أو التسجيل الصوتى أو الأداء أو البرنامج الإذاعى الذى يسقط فى الملك العام مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز ألف جنيه.

مادة (١٨٤): يلتزم ناشرو وطابعو ومنتجو المصنفات والتسجيلات الصوتية والأداءات المسجلة والبرامج الإذاعية – بالتضامن فيما بينهم – بإيداع نسخة منها أو أكثر بما لا يجاوز عشرة، ويصدر الوزير المختص قراراً بتحديد عدد النسخ أو نظائرها البديلة مراعيا طبيعة كل مصنف، وكذلك الجهة التى يتم فيها الإيداع.

ولا يترتب على عدم الإيداع المساس بحقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة المنصوص عليها فى هذا القانون.

ويعاقب الناشر والطابع والمنتج عند مخالفة أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه عن كل مصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى، وذلك دون الإخلال بالالتزام بالإيداع.

وتعفى من الإيداع المصنفات المنشورة فى الصحف والمجلات والدوريات إلا إذا نشر المصنف منفرداً.

مادة (١٨٥): تنشئ الوزارة المختصة سجلا لقيد التصرفات الواردة على المصنفات والأداءات والتسجيلات الصوتية والبرامج الإذاعية الخاضعة لأحكام هذا القانون، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام القيد فى هذا السجل مقابل رسم بما لا يجاوز ألف جنيه للقيد الواحد.

ولا يكون التصرف نافذا فى حق الغير إلا بعد إتمام القيد.

مادة (١٨٦): يجوز لأى شخص الحصول من الوزارة المختصة على شهادة إيداع لمصنف أو أداء مسجل، أو تسجيل صوتى، أو برنامج إذاعى مودع، وذلك مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز ألف جنيه عن كل شهادة.

مادة (١٨٧): تلتزم جميع المحال التى تطرح للتداول بالبيع أو بالإيجار أو بالإعارة أو

بالترخيص بالاستخدام مصنفات أو أداءات مسجلة أو تسجيلات صوتية أو برامج إذاعية بالآتى:

١) الحصول على ترخيص بذلك من الوزير المختص مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز ألف جنيه.

٢) إمساك دفاتر منتظمة تثبت فيها بيانات كل مصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى وسنة تداوله.

ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد فى أى قانون آخر، يعاقب على مخالفة أحكام هذه المادة بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه.

وفى حالة العودة تكون العقوبة الغرامة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه.

مادة (١٨٨): يصدر وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص قرارا بتحديد من لهم صفة الضبطية القضائية فى تنفيذ أحكام هذا القانون.

ملحق (ج)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٦

بتنظيم مكتبات مبارك العامة

رئيس الجمهورية:

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣.

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة.

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨.

وعلى قانون الإدارة المحلية الصادرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩.

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية.

وعلى قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.
وعلى قانون العلم الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣.
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء صندوق التنمية الثقافية.
وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته المعقودة فى ١١/ ١٠/ ٢٠٠٥.

قرر

(المادة الأولى)

مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات المبرمة بشأن مكتبات مبارك العامة تسرى أحكام القرار الموافق على هذه المكتبات.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وعلى الجهات المختصة تنفيذه.
(حسنى مبارك)
صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ محرم سنة ١٩٢٧هـ. الموافق ٧ فبراير سنة ٢٠٠٦ م.

الباب الأول: مكتبة مبارك العامة الرئيسية

مادة ١ – مكتبة مبارك العامة هيئة ثقافية ومركز إشعاع حضارى أنشأته وزارة الثقافة بالاتفاق مع مؤسسة برتلسمان الألمانية، ومقر المكتبة مدينة الجيزة، وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الثقافة. ويكون لها إنشاء فروع فى مدينتى القاهرة والجيزة.

مادة ٢ – تهدف المكتبة إلى نشر الوعى الثقافى والحضارى وتيسير الاطلاع على الإنتاج الفكرى والمعرفى وتشجيع المواهب والقدرات المبدعة وتعميم الخدمات المكتبية المتطورة بكافة أشكالها وأنواعها وفقاً للمواصفات العالمية، كما تسعى المكتبة إلى أن تكون جسرا للحوار بين الثقافات ومنتدى لمناقشة قضايا المجتمع.

مادة ٣– تتكون موارد المكتبة من:
(أ) الاعتمادات التى تخصصها لها الدولة من موازنتها.
(ب) ما تتلقاه من دعم من صندوق مكتبات مبارك العامة.
(ج) عائدات المكتبة ومقابل الخدمات التى تقدمها.

(د) المنح والإعانات والهبات والتبرعات المقدمة من الأفراد والجهات والمؤسسات الأجنبية والمحلية التى يقبلها مجلس إدارة المكتبة.

(هـ) أية موارد أخرى.

مادة ٤ – بمراعاة اتفاقية إنشاء المكتبة يكون لها مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء، ثلاثة يختارهم وزير الثقافة وثلاثة تختارهم جمعية الرعاية المتكاملة وثلاثة ترشحهم مؤسسة برتلسمان الألمانية.

ويصدر قرار من وزير الثقافة بتشكيل مجلس إدارة المكتبة، وبتعيين رئيسه بعد التشاور مع جمعية الرعاية المتكاملة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ولمجلس الإدارة أن يدعو إلى اجتماعاته ممثل الجهة التى ساهمت فى إنشاء أحد فروع المكتبة عند مناقشة الأمور المتعلقة به دون أن يكون له صوت معدود فى المداولة.

مادة ٥ – مجلس إدارة المكتبة هو السلطة المسئولة عن شئونها ووضع السياسات العامة التى تسير عليها، وله أن يصدر من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق الأغراض التى قامت من أجلها، وعلى الأخص:

(أ) وضع السياسات العامة المحققة لأهداف المكتبة.

(ب) إصدار اللوائح المنظمة لتسيير العمل بالمكتبة، ومراعاة المواصفات القياسية والعالمية.

(ج) إصدار اللوائح الفنية والمالية والإدارية وشئون العاملين دون التقيد باللوائح والنظم الحكومية.

(د) تعيين مدير المكتبة ونائبه.

(هـ) الموافقة على تعيين العاملين بالمكتبة.

(و) الموافقة على الموازنة السنوية والحساب الختامى.

(ز) قبول المنح والتبرعات والإعانات التى تقدم للمكتبة.

(ح) اقتراح الاتفاقيات الدولية التى تبرم لصالح المكتبة.

(ط) وضع أسس التعاون بين المكتبة والمؤسسات الثقافية والمكتبات المناظرة فى مصر والخارج.

(ى) النظر فى كل ما يرى وزير الثقافة أو رئيس مجلس إدارة المكتبة عرضه من مسائل تدخل فى اختصاص المكتبة.

مادة ٦- يجتمع مجلس إدارة المكتبة مرتين على الأقل كل عام بدعوة من رئيسه أو بناء على طلب خمسة من أعضائه، ولا يكون الانعقاد صحيحا إلا إذا حضره أغلبية الأعضاء وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين، وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس.

مادة ٧- تشكل من أعضاء مجلس إدارة المكتبة لجنة لتسيير أمورها وتصريف شئونها ويصدر بتحديد اختصاصاتها وتنظيم عملها قرار من مجلس إدارة المكتبة.

مادة ٨- يضع مجلس الإدارة اللائحة المنظمة لعمله واجتماعاته وتدون المحاضر والقرارات التى يصدرها المجلس فى سجل يوقعه الرئيس.

مادة ٩- يكون للمكتبة مدير ونائب أو أكثر للمدير يصدر بتعيينهم وتحديد معاملتهم المالية قرار من مجلس الإدارة.

مادة ١٠- يختص مدير المكتبة بتنفيذ السياسات العامة للمكتبة التى يضعها مجلس الإدارة، وله أن يتخذ جميع التصرفات والقرارات المتعلقة بشئونها، وعلى الأخص ما يلى:

(أ) تنفيذ قرارات مجلس إدارة المكتبة.

(ب) إعداد مشروع الموازنة السنوية للمكتبة.

(ج) إعداد مشروع الحساب الختامى للمكتبة.

(د) إعداد اللوائح الخاصة بسير العمل بالمكتبة، واقتراح تحديثها وتطويرها.

(هـ) إعداد اللوائح الفنية والمالية والإدارية ولوائح شئون العاملين الخاصة بالمكتبة.

مادة ١١- يمثل المدير المكتبة فى صلاتها بالغير وأمام القضاء، ويكون له حضور اجتماعات مجلس الإدارة دون أن يكون له صوت معدود فى المداولة.

مادة ١٢- يعاون مدير المكتبة فى مباشرة اختصاصاته نائب أو أكثر للمدير، ويحل أقدمهم محل المدير فى حالة غيابه.

مادة ١٣ – يكون للمكتبة موازنة مستقلة تعد على نمط موازنة الهيئات الخدمية، وتبدأ السنة المالية مع بداية السنة المالية فى الدولة وتنتهى بنهايتها، وتفتح المكتبة حساباً بالبنك المركزى أو بأحد البنوك العاملة فى مصر، ويرحل الفائض من موازنة المكتبة من سنة إلى أخرى.

الباب الثانى

مكتبات مبارك العامة الإقليمية

مادة ١٤ – يكون إنشاء مكتبات مبارك العامة الإقليمية فى عواصم المحافظات وفروعها فى المدن والقرى بقرار من المحافظ المختص بالتنسيق مع مجلس إدارة مكتبة مبارك العامة الرئيسية.

مادة ١٥ – يكون غرض المكتبة الإقليمية تحقيق أهداف مكتبة مبارك العامة الرئيسية بكل محافظة.

مادة ١٦ – يكون لكل مكتبة إقليمية مجلس أمناء يرأسه المحافظ المختص، ويصدر بتشكيله وتحديد مهامه واختصاصاته قرار منه، ويضم المجلس فى عضويته بعض الشخصيات العامة من أهل الفكر والفن ورجال الأعمال، ويجوز أن يضم إلى عضويته ممثلون للجهات المانحة والمتبرعة لهذه المكتبات.

ويدعى إلى اجتماعات المجلس ممثل لمكتبة مبارك العامة الرئيسية.

مادة ١٧ – يكون لكل مكتبة لجنة لتسيير أمورها وتصريف شئونها، يصدر بتعيينها وتحديد اختصاصاتها قرار من المحافظ المختص.

مادة ١٨ – يتولى إدارة المكتبة مدير تنفيذى يعينه المحافظ بناء على اقتراح من مجلس أمناء المكتبة ويحدد القرار الصادر بتعيينه اختصاصاته ومعاملته المالية.

مادة ١٩ ـ تتكون موارد المكتبة الإقليمية مما يأتى:

(أ) ما يخصص لها من موازنة المحافظة.

(ب) ما يخصص لها من حساب صندوق الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة.

(ج) ما يخصص لها من صندوق التنمية الثقافية.
(د) ما يخصص لها من صندوق مكتبات مبارك العامة.
(هـ) ما تتلقاه من منح وتبرعات وهبات ووصايا يقبلها مجلس الأمناء.
(و) عائدات المكتبة ومقابل الخدمات التى تقدمها.
(ز)أية موارد أخرى.

مادة ٢٠- يُفتح حساب خاص للمكتبة الإقليمية بأحد البنوك العاملة فى مصر تودع فيه حصيلة إيرادات المكتبة، وينفق منه على مصروفاتها، ويرحل فائض الحساب من سنة إلى أخرى.

الباب الثالث

العلاقة بين مكتبة مبارك العامة الرئيسية ومكتبات مبارك العامة الإقليمية

مادة ٢١- تشكل بقرار من رئيس الجمهورية لجنة عليا لمكتبات مبارك العامة تضم فى عضويتها إلى جانب الوزراء والمحافظين المختصين رئيس مجلس إدارة مكتبة مبارك العامة الرئيسية وبعض الشخصيات العامة.

مادة ٢٢- تختص اللجنة العليا بوضع السياسات العامة لإنشاء مكتبات مبارك العامة ونشرها فى جميع أنحاء الجمهورية والعمل على تحديثها وتطويرها بصفة مستمرة لتحقيق رسالتها فى نشر الوعى الثقافى بين المواطنين، كما تختص اللجنة بالتنسيق بين هذه المكتبات وتشجيع تبادل الخبرات فيما بينها وصولا إلى بلوغ غاياتها وأهدافها.

مادة٢٣ - تجتمع اللجنة العليا بمقر مكتبة مبارك العامة الرئيسية بالجيزة مرة على الأقل كل ستة أشهر بناء على دعوة من رئيسها، ويكون الاجتماع صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء، وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس.

مادة ٢٤- يتولى مدير مكتبة مبارك العامة الرئيسية أمانة اللجنة العليا، وله حضور جلسات اللجنة دون أن يكون له صوت معدود فى المداولة.

مادة ٢٥- يحدد مجلس إدارة مكتبة مبارك العامة الرئيسية المواصفات القياسية لمبانى

وتجهيزات وأثاث ومقتنيات مكتبات مبارك العامة الإقليمية، وتلتزم المحافظات بالتشاور مع مجلس الإدارة قبل إنشاء المكتبات الإقليمية.

مادة ٢٦- تقدم مكتبة مبارك العامة الرئيسية المشورة الفنية والإدارية لمكتبات مبارك العامة الإقليمية، وتتابع أنشطتها والخدمات التى تقدمها وتعاونها بصفة دورية فى تحديث نظمها وتطويرها وتشغيلها، وترفع تقارير بذلك كله إلى اللجنة العليا.

الباب الرابع

صندوق مكتبات مبارك العامة

مادة ٢٧ – ينُشأ صندوق باسم "صندوق مكتبات مبارك العامة" يتبع وزير الثقافة، ويكون له الشخصية الاعتبارية، ومقره مكتبة مبارك العامة بالجيزة.

مادة ٢٨- يهدف الصندوق إلى دعم مكتبات مبارك العامة فى كافة المحافظات حتى تحقق رسالتها فى نشر الوعى الثقافى بين المواطنين.

مادة ٢٩- تتكون موارد الصندوق ومصادر تمويله من:

١- المنح والقروض التى تقدمها الدول المانحة ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية لمكتبات مبارك العامة.

٢- المبالغ التى يتم إتاحتها كمقابل محلى لبرنامج المنح والقروض المقدمة من الدول المانحة ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية.

٣- التبرعات والإعانات والهبات والوصايا التى يقبلها مجلس الإدارة ولا تتعارض مع أهداف الصندوق.

٤- ما تخصصه له الدولة من اعتمادات.

مادة ٣٠- يكون للصندوق مجلس إدارة يشكل على الوجه التالى:-

- رئيس مجلس إدارة مكتبة مبارك العامة بالجيزة رئيسا وعضوية كل من:
- ممثل عن وزارة الثقافة يختاره وزير الثقافة.
- ممثل عن وزارة المالية يختاره وزير المالية.
- ممثل عن وزارة التعاون الدولى يختاره وزير التعاون الدولى.

- ممثل عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يختاره وزير الاتصالات.

- اثنين من ذوى الخبرة يصدر بتعيينهما قرار من وزير الثقافة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

ويصدر بتشكيل مجلس الإدارة قرار من وزير الثقافة.

مادة ٣١- مجلس إدارة الصندوق هو السلطة العليا المهيمنة على شئونه وتصريف أموره، وله أن يتخذ من الوسائل ما يراه لازما لتحقيق أغراضه، وعلى الأخص ما يلى:-

١- وضع السياسة العامة للصندوق بما يحقق أهدافه.

٢- إصدار القرار واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للصندوق، وذلك دون التقيد باللوائح الحكومية.

٣- الموافقة على مشروع الموازنة السنوية واعتماد الحساب الختامى للصندوق.

٤- قبول الإعانات والهبات والتبرعات التى لا تتعارض مع أهداف الصندوق.

٥- النظر فى كل ما يرى وزير الثقافة عرضه من مسائل تدخل فى اختصاصه.

مادة ٣٢- يجتمع مجلس إدارة الصندوق بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر، ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا إذا حضره أغلبية الأعضاء.

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس.

ويصدر بلائحة نظام عمل المجلس وتحديد بدل حضور جلساته قرار من وزير الثقافة.

مادة ٣٣- يكون للصندوق مدير يصدر بتعيينه وتحديد مكافأته قرار من وزير الثقافة، ويتولى متابعة تنفيذ السياسة العامة التى يقرها مجلس الإدارة وتسيير عمل الصندوق ورفع تقارير الأداء والمتابعة لمجلس الإدارة.

ويحضر المدير اجتماعات مجلس إدارة الصندوق دون أن يكون له صوت معدود فى المداولة.

مادة ٣٤- يمثل المدير الصندوق فى صلته بالغير وأمام القضاء.

مادة ٣٥- يتولى حسابات الصندوق أمين للصندوق يصدر بتعيينه قرار من وزير الثقافة.

مادة ٣٦- يكون للصندوق موازنة خاصة تعد على نمط موازنات الهيئات الخدمية وتشمل جميع الإيرادات المنتظر تحصيلها والنفقات المتوقع صرفها خلال السنة المالية، وتبدأ السنة المالية للصندوق ببداية السنة المالية وتنتهى بانتهائها، ويرحل فائض أموال الصندوق من سنة مالية إلى أخرى، ويفتح حساب خاص للصندوق بأحد البنوك العاملة فى مصر.

الباب الخامس أحكام عامة

مادة ٣٧- تلتزم مكتبات مبارك العامة فى نظمها ولوائحها وأنشطتها بمراعاة المعايير العالمية للمكتبات العامة.

مادة ٣٨- تعمل مكتبات مبارك العامة على اقتناء أحدث ما أنتجه الفكر الإنسانى فى العلوم والآداب، كما تعمل على توفير أحدث الأجهزة التقنية والإلكترونية وتدريب الأطفال والشباب بصفة خاصة على استخدامها والانتفاع بخدماتها فى تحصيل العلم والمعرفة.

مادة ٣٩- يكون فى كل مكتبة من مكتبات مبارك العامة قسم خاص لذوى الاحتياجات الخاصة ويزود بالكتب والأجهزة التى تُعينهم على الاستفادة بخدمات المكتبة.

مادة ٤٠- تسعى مكتبات مبارك العامة إلى الوصول بخدماتها إلى غير القادرين على التردد على مقارها، وتتبع فى هذا السبيل الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الغرض.

مادة ٤١- تعمل مكتبات مبارك العامة على الاتصال بالجامعات والمدارس لتشجيع الطلاب على الانتفاع بخدماتها والاشتراك فى أنشطتها.

مادة ٤٢- يتم التنسيق بين أنشطة وخدمات مكتبات مبارك العامة ومكتبة الإسكندرية ودار الكتب والمكتبات العامة الأخرى بهدف تكامل هذه الخدمات وتلك الأنشطة.

مادة ٤٣- تسعى مكتبات مبارك العامة بالتنسيق مع الأجهزة الشعبية والتنفيذية والجمعيات الأهلية إلى الارتقاء بالمجتمع المحلى والمستوى الثقافى للمرأة وبصفة خاصة فى المجتمعات الريفية.

المصادر

١- أبو اليزيد على المتيت . حقوق المؤلف الأدبية طبقا للقانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ . ـ القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠.

٢- شعبان عبد العزيز خليفة. تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات فى مصر. ـ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧. مجلدان.

٣- محمد حسام محمود لطفى. المرجع العلمى فى الملكية الأدبية والفنية فى ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء. ـ القاهرة: المؤلف، ١٩٩٥.

٤- مختار القاضى. حق المؤلف: الكتاب الأول: النظرية العامة. ـ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨.

٥- مصر. قوانين وتشريعات. قانون حماية الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م. ـ القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٥م.

٦- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. إدارة برامج الثقافة. حقوق المؤلف فى الوطن العربى فى إطار التشريعات العربية والدولية. ـ تونس: المنظمة، ١٩٩٩.

تشيكوسلوفاكيا، المكتبات فى

Czechoslovakia, Libraries in

تقع جمهورية التشيك والسلوفاك الفيدرالية فى أوربا الوسطى ويحدها من الغرب والشمال ألمانيا ومن الشمال الشرقى بولندا، ومن الشرق أوكرانيا، ومن الجنوب كل من المجر والنمسا. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتى والزلزال السياسى الذى اجتاح أوروبا الشرقية والوسطى انشطرت تشيكوسلوفاكيا إلى وحدتيها الأصليتين وهما: جمهورية التشيك وجمهورية السلوفاك، وكان ذلك فى الأول من يناير ١٩٩٣. وقد اجتاحت جمهورية التشيك فيضانات عارمة فى يولية ١٩٩٧ تسببت فى خسائر تقترب من ٢ مليار دولار.

وقد أصبحت جمهورية التشيك عضوا كاملا فى حلف شمال الأطلنطى فى ١٢ مارس ١٩٩٩م واجتاحتها الفيضانات العارمة مرة أخرى فى أغسطس ٢٠٠٢م، مما دمر كل ذخائرها الثقافية والفكرية فى براغ. وقد أصبحت جمهورية التشيك عضوا كامل العضوية فى الاتحاد الأوروبى فى الأول من مايو ٢٠٠٤م.

وطبقا لتعداد سنة ٢٠٠٥م بلغ عدد سكان جمهورية التشيك ١٠,٢٤٦,١٧٨ نسمة والكثافة السكانية ١٣٣نسمة/ كم٢ والمساحة الكلية للجمهورية ٧٨,٨٦٦ كم٢ وحدودها وحدها بولندا فى الشمال، ألمانيا فى الشمال والغرب، النمسا فى الجنوب، سلوفاكيا فى الشرق والجنوب الشرقى. والتركيبة السكانية ٨١٪ تشيك، ١٣٪ مورافيان، ٣٪ سلوفاك. واللغات الرئيسية هى: التشيكية (الرسمية) والألمانية والبولندية والرومانية.

أما جمهورية السلوفاك فتحتل مساحة قدرها ٤٨,٨٤٥كم٢ وتعداد سكانها سنة ٢٠٠٥م هو ٥,٤٢٣,٥٨٧ نسمة والكثافة السكانية ١١١ نسمة/ كم٢. والتركيبة السكانية ٨٦٪ سلوفاك، ١١٪مجريون، ٢٪ رومان. واللغات الأساسية هى: السلوفاكية

(الرسمية) المجرية، وحدودها وحدها بولندا فى الشمال، المجر فى الجنوب، النمسا وتشيكيا فى الغرب، أوكرانيا فى الشرق.

ونظرا للتاريخ الطويل المشترك والتاريخ القصير جدا بعد الانشطار فسوف يعالج البلدين معا هنا فى هذا الموضع من البداية وحتى نهاية القرن العشرين، وحيث لم تتضح معالم الحركة المكتبية فى كل منهما على حدة بعد، وفى خلال معالجتنا العامة المشتركة لها سوف نعطى كلا منهما حقه على انفراد.

التاريخ التشيكوسلوفاكي

كانت المنطقة التى تعرف باسم تشيكوسلوفاكيا (التشيك، والسلوفاك) جزءا من الإمبراطورية الرومانية المقدسة وبعدها جزءا من الإمبراطورية النمساوية ثم أخيرا جزءا من الإمبراطورية النمساوية- المجرية حتى نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد احتلتها القوات الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية وبعد تحريرها من أيدى النازى ودخولها فى فلك الاتحاد السوفيتى سميت باسم جمهورية الشعب سنة ١٩٤٨. وبعد الثورة الناعمة القطيفة التى وقعت سنة ١٩٨٩م وجد الشعبان التشيكى والسلوفاكى نفسيهما يبتعدان عن بعضهما البعض.

وفى الأول من يناير ١٩٩٣ كما أسلفت انفصل البلدان وأصبح كل منهما جمهورية قائمة بذاتها على نحو ما أسلفت أيضا.

وكما سنرى فيما بعد كانت بوهيما ومورافيا جزءا من الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وفى ظل حكام بوهيميا أصبحت براغ (تشيكيا) فى القرن الرابع عشر المركز الثقافى لكل وسط أوروبا، وأصبحت بوهيميا والمجر جزءا من الإمبراطورية النمساوية- المجرية.

وفى ١٩١٤- ١٩١٨ كون كل من تومانس ج. مازاريك وإدوارد بنيس حكومة إقليمية بدعم من القادة السلوفاك وأعلنوا قيام جمهورية تشيكوسلوفاكيا فى ٢٨ من أكتوبر ١٩١٨. هذا إلى جانب جمهورية التشيك أو تشيكيا.

أما على جانب سلوفاكيا فقد كانت فى الأصل مسكونة من قبل الليريين والكلتيين والجرمان، وقد أدمجت فى الإمبراطورية المورافية العظمى فى القرن التاسع الميلادى مثل تشيكيا. وفى القرن الحادى عشر أصبحت جزءا من المجر وحكمها الهوسايت التشيك فى القرن الخامس عشر، بيد أنها أعيدت للحكم المجرى سنة ١٥٢٦. وقد حرر السلوفاك أنفسهم من المجر بعد الحرب العالمية الأولى واتحدوا مع تشيك بوهيميا على نحو ما ذكرت فى الفقرة السابقة حول تشيكيا وكونوا جمهورية تشيكوسلوفاكيا فى الثامن والعشرين من أكتوبر ١٩١٨.

ومنذ ١٩٣٨ أى قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة عملت ألمانيا النازية على إحداث نفور بين الألمان فى سوديتنلاند وطالبت بضم هذا الإقليم إليها ولذلك قامت بريطانيا وفرنسا بتوقيع اتفاقية مع هتلر فى ميونيخ فى ٣٠ سبتمبر ١٩٣٨ بالتخلى عن الإقليم بشرط تحقيق السلام مع هتلر وموسولينى ومن هنا قامت ألمانيا باحتلال سوديتنلاند فى: ١ - ٢ من أكتوبر ١٩٣٨.

وفى ١٥ من مارس ١٩٣٩ قام هتلر بتفكيك تشيكوسلوفاكيا وشكل محميات من بوهيميا ومورافيا ودعم الحكم الذاتى فى سلوفاكيا وأعلن استقلالها فى ١٤ مارس ١٩٣٩ ولم يدم هذا الوضع طويلا حيث جاءت نتائج الحرب الثانية غير مواتية لأحلام هتلر فدخلت القوات الروسية مع بعض الفيالق التشيكوسلوفاكية إلى شرقى تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٤٤ ووصلت إلى براغ فى مايو ١٩٤٥.

ومن ثم أعيد توحيد الإقليمين مرة ثانية تحت نفس الاسم " تشيكوسلوفاكيا" وفى فبراير ١٩٤٨ تولى الحزب الشيوعى الحكم، وفى مايو ١٩٤٨ تمت الموافقة على الدستور الجديد الذى يجعل من البلد بلدا شيوعيا.

وبعد قلاقل واضطرابات وانتفاضات جاءت وزارة العاشر من ديسمبر ١٩٨٩ دون أغلبية شيوعية وانتخب فاكلاف هافيل الكاتب المسرحى والمدافع عن حقوق الإنسان

رئيسا للجمهورية فى ٢٩ من ديسمبر ١٩٨٩، وفى مارس ١٩٩٠م أعيدت تسمية البلاد رسميا " جمهورية التشيك والسلوفاك الفيدرالية" وبعد شىء من الاضطرابات اتفق قادة التشيك وقادة السلوفاك على خطة سلمية للانفصال فى ٢٣ يولية ١٩٩٢ وتم تقسيم البلد رسميا إلى دولتين مستقلتين وهو ما عمل به ابتداء من ١ يناير ١٩٩٣.

تطور الحركة المكتبية فى تشيكوسلوفاكيا

نمت الحركة المكتبية فى المنطقة على امتداد عشرة قرون من التطور المستمر فى مضمار جمع الكتب وبناء وتنمية المقتنيات وتنظيمها وتيسير الإفادة منها فى تكوين المعرفة والتعليم والثقافة وتنمية الوعى القومى ويرى الباحثون أن أصول المكتبات فى تشيكوسلوفاكيا ترجع إلى بداية دخول المسيحية إلى المنطقة وكانت أول مكتبة قد أسست فى براغ سنة ٩٧٣م فى أسقفية براغ وهى الآن مكتبة فرع المتروبوليتان فى سانت جيى فى قلعة براغ، وكانت براغ طوال العصور الوسطى هى مركز الثقافة والفكر فى كل أوروبا الوسطى. وكانت هناك مكتبات أخرى فى الأديرة القديمة بما فى ذلك دير البندكتيين فى بريفنوف ودير النساء فى قلعة براغ وكلتا المكتبتين أسستا سنة ٩٩٣م. وفى سنة ١٠٣٩م، ثم إنشاء دير بندكتى آخر مع مكتبته القديمة فى سازافا وهو الدير الذى أنتج فيه الإنجيل الشهير باسم " إنجيل رايمز" الذى كان يقسم عليه فيما بعد الملوك الفرنسيون فى قسم الملك عندما يتولون عرش البلاد.

ومع ذلك فإن أشهر مكتبة ديرية كانت مكتبة دير بريمونسترات فى ستراهوف فى براغ والتى أسست فى القرن الثانى عشر وهى الآن جزء من متحف الأدب التشيكى، وربما كانت أكبر مكتبة ديرية فى كل مورافيا هى تلك التى أسست فى دير البندكتيين فى راجهراء بالقرب من برنو وترجع إلى القرن الحادى عشر. ومن النوافل القول بأن مكتبات الأديرة كانت مكتبات دينية بالدرجة الأولى واحتوت أساسا على كتب الشعائر، ومع كل ذلك لعبت دورا هاما فى الحياة الفكرية والتعليمية والتثقيفية.

وترجع المصادر أن أول مكتبة علمانية فى تشيكوسلوفاكيا هى تلك التى نشأت فى القرن الرابع عشر حين قام الملك تشارلز ملك بوهيميا وإمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة بإنشاء أول جامعة فى وسط أوربا سنة ١٣٤٨ فى مدينة براغ مسقط رأسه.

وقد أوقف على هذه الجامعة كتب كثيرة ويرجع أول فهرس لها إلى سنة ١٣٧٠، وقد سجل ٢٠٤ عناوين.

وقد كانت تلك بداية أعظم وأهم مكتبة فى كل البلاد: مكتبة جامعة براغ الشهيرة والتى عرفت فى وقتنا بالمكتبة الوطنية لجمهورية التشيك. وفى سنة ١٦٢٢ وضعت تلك المكتبة تحت إشراف الجزويت وأعيدت تسميتها باسم مكتبة " مكتبة كليمنتاين". لأنها كانت مقر إقامة كليمنتينوم الجزويتى. وبعد إلغاء طائفة الجزويت وحلها سنة ١٧٧٣ تم إدماج هذه المكتبة فى المكتبة المسماه مكتبة كارولين الجديدة التى كانت قد أنشئت سنة ١٦٣٨ عندما تم سحب كلية القانون وكلية الطب بالجامعة من سلطة طائفة الجزويت. وقد افتتحت المكتبة الجديدة للجمهور سنة ١٧٧٧. وفى سنة ١٧٨١م تمتعت بحق الإيداع القانونى ومع سنة ١٩٣٥م سميت " المكتبة الوطنية والجامعية".

وقد انتشر فى تشيكوسلوفاكيا ما عرف بمكتبات المدن وذلك منذ القرن الخامس عشر وكانت أقدمها تلك التى أسست فى براغ سنة ١٤٣١. وفى القرن الخامس عشر أيضا والسادس عشر قام النبلاء التشيك بإنشاء مكتبات القلاع والتى ما يزال عدد منها قائما حتى اليوم فى القلاع فى عموم تشيكوسلوفاكيا.

وبعد اختراع الطباعة وانتشار الحركة الإنسية اعتنق كثير من النبلاء دعوة الإنسيين إلى حب الكتب والقراءة وجمعوا مجموعات كبيرة من الكتب، وربما كانت أكبر مكتبة شخصية هى تلك التى كونتها أسرة روزنبرج سنة ١٥٧٣م. وهى المكتبة التى استولت عليها القوات السويدية وسلبتها ونقلتها إلى السويد.

وقد شهد القرن التاسع عشر إحياء الأمة التشيكية، وقد لعبت المكتبات دورا رائدا فى هذا الصدد، وكان متحف براغ فى قلب حركة الإحياء تلك وكان قد أسس سنة ١٨١٨م.

وقد حاولت مكتبة المتحف ليس فقط جمع الكتب اللازمة للمتحف وإدارته ولكنها هدفت كذلك إلى جمع كل ما كتب أو طبع باللغة التشيكية أو يمت إلى بوهيميا بصلة. واليوم تعتبر هذه المكتبة هى ثانى أكبر المكتبات التشيكية، وتقوم بدور المركز والقلب ونقطة الالتقاء لكل مكتبات القلاع فى جمهورية التشيك ودور متحف الكتاب التشيكو سلوفاكى فى زدار وسازافو.

وفى سنة ١٨١٨تم تأسيس المتحف المورافى فى برنو وأصبحت مكتبته هى المكتبة الوطنية والمكتبة المركزية فى كل مورافيا. ومن المكتبات الهامة أيضا فى مورافيا مكتبة الولاية فى أولوموك والتى أسست بعد حل طائفة الجزويت سنة ١٧٧٣م، وكذلك مكتبة المتحف فى أوبافا وهى أقدم مكتبة عامة والتى تخدم أقدم متحف فى تشيكوسلوفاكيا منذ ١٨١٤.

وعلى جانب جمهورية السلوفاك سارت الحركة المكتبية هناك فى خطوط متوازية مع الحركة المكتبية فى تشيكيا فقد أسس دير البريمونيترات فى جاسوف فى القرن الثالث عشر، وأسست مكتبته الكبيرة فى ذلك الوقت. وفى سنة ١٧٧٧م أسست مكتبة كوسايس فى كلية المجر للقانون. وهى الآن مكتبة الولاية فى سلوفاكيا الشرقية، وربما كانت أهم مكتبة فى كل سلوفاكيا الآن هى مكتبة ماتيكاسلوفنسكا، والتى كانت قد أسست سنة ١٨٦٣م كمركز ثقافى وتعليمى ووطنى لإحياء الأمة السلوفاكية، وقد تم إغلاقها بعد اثنى عشر عاما على يد الحكومة المجرية، وقد أعيد افتتاحها سنة ١٩١٨ بعد تأسيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية.

وهى اليوم كما سنرى المكتبة الوطنية السلوفاكية وتضم كذلك المتحف الأدبى ومتحف الكتاب، وقد أسست مكتبة جامعة براتسلافا (عاصمة سلوفاكيا) مع الجامعة سنة ١٩١٨، وإن كانت بداياتها الحقيقية ترجع إلى العصور الوسطى عندما كانت مكتبة لجامعة إيستروبوليتانا.

لقد بدأ عصر جديد فى الحركة المكتبية التشيكية بعد تأسيس الجمهورية

التشيكوسلوفاكية سنة ١٩١٨ عندما صدر قانون مكتبات البلديات العامة سنة ١٩١٩ والذى حمل البلديات مسئولية إنشاء ودعم مكتبة عامة فى كل منها وقد أوقف الاحتلال النازى (١٩٣٩- ١٩٤٥) للبلاد مؤقتا تقدم الحركة المكتبية. وفى سنة ١٩٥٩ أصدرت الجمعية الوطنية قانونا يتيح إنشاء نظام وطنى موحد للمكتبات يربط جميع المكتبات حتى الفردية منها فى شبكة واحدة محلية ثم إقليمية ثم وطنية، ومنذ ذلك الوقت أصبحت وزارة الثقافة فى كل من تشيكيا وسلوفاكيا مسئولة عن مكتبات تلك الشبكة وفى جمهورية التشيك أصبحت مكتبة الدولة فى براغ هى المكتبة المركزية فى الشبكة الموحدة وفى سلوفاكيا كانت مكتبة ماتيكاسلوفنسكا هى المسئولة، وقد وضعت تلك المكتبتان أسس تطوير المكتبات وأهداف ذلك التطوير.

والمكتبتان تقومان بدور المراكز البيبليوجرافية فتعد البيبليوجرافيات، وتقوم بالبحث والتجريب فى مشكلات العمل المكتبى والبيبليوجرافى والتوثيق وعلم المعلومات. وأهم من هذا وذاك تقومان بالتخطيط والتنفيذ لميكنة العمليات المكتبية وتجريب النظم الآلية لتعميم نتائجها بعد ذلك فى عموم الجمهورية.

وبعد سنة ١٩٤٥ كان لابد من تنقية المكتبات فى الجمهورية من الإنتاج الفكرى النازى وإعادة فتح المكتبات أمام القراء، ووضع نظم جديدة للعمل المكتبى تأخذ من القديم أحسن ما فيه وتأخذ من الجديد الملائم المفيد، وقد سارت المكتبات التشيكوسلوفاكية بخطى سريعة وثابته فى اتجاه النظم الموحدة والميكنة والمشابكة والأخذ بكل ما هو جديد مفيد من الدول الأجنبية.

ومنذ ١٩٥٩ أخذت المكتبات التشيكوسلوفاكية فى الالتحاق بعضوية الإفلا والفيد والإفادة من جهود وعروض اليونسكو، وفى سبيل التقدم أيضا أدخل تعليم علم المكتبات إلى البلاد سواء فى دورات قصيرة غير رسمية أو كدراسة أكاديمية رسمية فى الجامعات كذلك كونت الاتحاد والجمعيات المهنية كما سنرى تفصيلا فيما بعد.

المكتبات الوطنية فى تشكيوسلوفاكيا:

كان من الطبيعى أن توجد مكتبتان وطنيتان إحداهما فى تشيكيا والأخرى فى سلوفاكيا والمكتبة الوطنية التشيكية موجودة فى العاصمة التشيكية براغ والمكتبة الوطنية السلوفاكية تعرف باسم " ماتيكاسلوفنسكا فى العاصمة السلوفاكية براتسلافا.

وسوف نتحدث أولا عن المكتبة الوطنية التشيكية، ثم بعد ذلك مباشرة عن مكتبة ماتيكا سلوفنسكا.

أ- المكتبة الوطنية فى براغ:

وترجع جذورها إلى سنة ١٣٤٨م عندما بدأت كمكتبة لجامعة الملك تشارلز على نحو ما قدمت، وفى سنة ١٧٧٧م صدر لها قرار ملكى بتحويلها إلى مكتبة عامة مفتوحة أمام الجمهور، وقد تم تحويل كميات كبيرة من كتب الأديرة المصادرة إليها وقد تمتعت بالإيداع وأصبحت المكتبة المركزية فى تشيكيا عندما استقلت ١٩١٨. وقد بلغت مقتنياتها فى سنة ١٩٣٧ المليون مجلد.

وقد عوق الاحتلال النازى نمو المكتبة ولكنها تعافت بعد ذلك وخاصة بعد ١٩٤٨ بإضافة ٤٠ ألف- ٥٠ ألف مجلد إليها سنويا، ولم تأت سنة ١٩٧٠ إلا وكانت المقتنيات قد بلغت مليونى مجلد.

فى نهاية القرن العشرين بلغت مقتنيات المكتبة نحو ستة ملايين مجلد من بينها مخطوطات وكتب نادرة ثمينة ومدونات موسيقية، وقد بلغ عدد المخطوطات الثمينة نحو ٦٠٠٠ مخطوط وأوائل المطبوعات ٢٢٠٠ مهادية ومئات من البرديات اليونانية والمخطوطات الشرقية، إلى جانب المجموعات الخاصة العديدة هناك.

وهذه المكتبة هى مركز التبادل الدولى للمطبوعات وفى نفس الوقت هى مركز الإعارة البينية المحلية والدولية كما أنها مركز إيداع مطبوعات الأمم المتحدة واليونسكو، وتقوم المكتبة بإعداد ونشر " الببليوجرافية الوطنية التشيكية فى أربع سلاسل (الكتب- الدوريات- المقالات- النوتات الموسيقية).

ومنذ ١٩٨٩ تقوم تلك المكتبة بدور وكالة الترقيم الدولى الموحد للكتب لكلا الجمهوريتين وأيضا بالنسبة لجمهورية التشيك وحدها وهذه المكتبة تقوم أيضا بدور مركز البحث المتخصص فى المكتبات والمعلومات والكتب، وهى تؤدى دورا مزدوجا: المكتبة الوطنية والمكتبة العامة فى نفس الوقت.

ب- المكتبة الوطنية السلوفاكية (ماتيكاسلوفنسكا).

وقد أسست سنة ١٨٦٣ وكانت فى سلوفاكيا وكانت من بين أهدافها العظيمة تتبع وجمع وحفظ كل ما يتعلق بالفكر والثقافة السلوفاكية القديمة، ومن وجهة النظر الاجتماعية والعلمية كان نشاط تلك المكتبة فى غاية الأهمية للأمة السلوفاكية التى تعرضت للقهر ومحو الهوية على مر الزمن، ولذلك يطلق البعض على تلك المكتبة أم سلوفاكيا.

وقد أضيفت إلى تلك الوظائف وظائف جديدة طبقا للقانون الذى أصدره المجلس الوطنى السلوفاكى فى ٢٧ من يونية ١٩٦٨، ومن بين الوظائف الجديدة أن تقوم بدور المكتبة الوطنية السلوفاكية، المعهد الببليوجرافى، معهد علم المكتبات، مستودع الإنتاج الفكرى القديم، المتحف الأدبى المركزى، معهد التراجم الوطنى، مؤسسة بحث التاريخ والتراجم للسلوفاكيين فى الدول الأجنبية.

ومن هذا المنطلق فقد بدأت ماتيكاسلوفنسكا سنة ١٩٦٨ فى استعادة دور المؤسسة الثقافية السلوفاكية الذى كانت تقوم به قبل ١٩٥٤. وقررت الحكومة السلوفاكية أن تبنى لها مبنى جديدا يليق بالدور الجديد. وقبل ١٩٥٤ كانت مجموعات المكتبة ٣٨١,٠٢٠ مجلد ولكن مع التوسع فى عمليات التزويد والمجموعات الخاصة التى جاءت من المؤسسات الدينية المصادرة والمكتبات الشخصية المهداة من مدن: براتسلافا، ترنافا، ترنسين، كريمنيكا، سبيكسكانوفافيس، جاسوف، كوسيس، مارتين، كومارنو، أوبونيس، دولنى كوبين، كيزماروك، بريسوف، مع التوسع بلغت المجموعات فى المكتبة ١,٧٠٠,٠٠٠ مجلد سنة ١٩٦٥.

وفى الـمكتبة أرشيف وثائقى بلـغ فى سنة ١٩٦٨ نحو ٥٠٠،٠٠٠ وثيقة إلى جانب ١١٠،٠٠٠ نوتة موسيقية و ٥٠،٠٠٠ ايقونة. والمكتبة هى المسئولة عن إعداد الببليوجرافية الوطنية وتنشر المكتبة منذ ١٩٦٨ مجلة المكتبة والتى تغير اسمها إلى (المكتبات والتوثيق العلمي). ومجلة القارئ.

ومنذ ١٩٤٥م تعتبر هذه المكتبة مركز إيداع الإنتاج الفكرى السلوفاكى، والتشيكى على السواء وهى فى نفس الوقت مستودع الإنتاج الفكرى السلوفاكى وقد بلغ حجم مقتنياتها مع نهاية القرن العشرين ٥،٥٠٠،٠٠٠ مجلد من بينها ذخائر مخطوطة ونوتات موسيقية ومهاديات وقد ارتفع حجم الأرشيف الوطنى بها إلى نحو ٢،٠٠٠،٠٠٠ وثيقة إلى جانب المجموعات الخاصة: الموسيقى المطبوعة، الصور، بطاقات البريد، الملصقات وما إلى ذلك، وقد بدأت المكتبة منذ ١٩٧٧ فى الاستعانة بالحاسب الآلى فى إعداد ونشر الببليوجرافية الوطنية المشار إليها، وقد أصبحت هى الأخرى سنة ١٩٨٩ مقرا لمكتب الترقيم الدولى للمطبوعات للجمهورية السلوفاكية، وكما ألمحت تقوم المكتبة بتدريب الإخصائيين وتطوير النظرية المكتبية وإعداد البحوث، وهى تؤدى دورا مزدوجا باعتبارها مكتبة وطنية ومكتبة عامة فى وقت واحد.

المكتبات الأكاديمية فى تشيكوسلوفاكيا

بلغ عدد الجامعات والأكاديميات والكليات ذات الاستقلال فى الجمهوريتين فى مطلع التسعينات من القرن العشرين نحو ستين مؤسسة، وقد بلغ مجموع الكليات فى تلك الجامعات فى نفس الفترة حوالى ٢٠٠ كلية، وكان عدد الطلاب فى ذلك الوقت حوالى ٢٠٠،٠٠٠ طالب وهيئة التدريس تصل إلى ٢٥٠٠٠عضو.

وكان لكل جامعة مكتبة مركزية إلى جانب مكتبات الكليات ومراكز البحوث المنتشرة فى الجامعات. ومن المعروف هناك أن مكتبة الجامعة ومكتبة أية كلية تفتح أبوابها للجمهور العام. ولعل أقوى المكتبات الجامعية هناك هى مكتبة جامعة براتسلافا (سلوفاكيا) التى بلغت مقتنياتها نحو ٢،٢٥٠،٠٠٠فى منتصف التسعينات من القرن

العشرين، ومكتبة الدولة التكنولوجية فى براغ تشيكيا، التى وصلت مقتنياتـها إلى نحو ٢,٠٠٠,٠٠٠ مجلد، ومكتبة الدولة التكنولوجية فى براتسلافا والتى ربت مجموعاتها على ٣,٥٠٠,٠٠٠ مجلد فى العلوم والتكنولوجيا، وتعتبر أكاديمة العلوم من أهم مراكز البحث العلمى هناك، وقد بلغ حجم مجموعات مكتبتها المسماة المكتبة الرئيسية- مركز المعلومات العلمية نحو مليون مجلد فى الفترة المذكورة.

المكتبات العامة فى تشيكوسلوفاكيا

كما أشرت سابقا صدر قانون المكتبة التشيكوسلوفاكية الأول سنة ١٩١٩، ونص على إنشاء المكتبات العامة فى جميع أنحاء البلاد وقد صدر القانون الثانى سنة ١٩٥٩، أى بعد أربعين عاما ليحدد أهداف ورسالة المكتبة العامة وواجباتها والهيكل الإدارى لها والعلاقات البينية والمتبادلة بين المكتبات وهو ما عرف بالقانون الموحد، وبعد إعلان الوحدة الفيدرالية بين تشيكيا وسلوفاكيا سنة ١٩٦٩م أنشئت شبكات للمكتبات إحداهما خاصة بـ تشيكيا والثانية خاصة بـ سلوفاكيا وقد أطلق على الشبكة اسم "شبكات مكتبات الشعب".

وفى ظل النظام الشيوعى كانت المكتبات العامة " مكتبات الشعب" تعتبر جزءا من النظام التعليمى لابد من وجودها فى كل مدينة وفى كل قرية وقد تدرجت شبكة مكتبات الشعب هذه من النطاق المحلى إلى النطاق الولائى (الإقليمي) إلى النطاق الوطنى، وكانت المكتبات على المستوى المحلى تقدم الحد الأدنى من الخدمة المكتبية العامة لأفراد المجتمع، بينما مكتبات الشعب على المستوى الولائى إلى جانب تقديمها للخدمات المكتبية لمجتمعها كان يجب عليها رعاية المكتبات المحلية فى ولايتها والإشراف عليها، وكذلك إعداد أدوات العمل البيليوجرافى.

والمكتبة المركزية على مستوى الجمهورية تشرف وتخطط لمكتبات الشعب على المستوى العام، وفى سنة ١٩٦٣ بلغ عدد مكتبات الشعب فى الجمهوريتين حسب الإحصاءات الرسمية ١٣٩٠٠ مكتبة، ما بين محلية ولائية ومركزية، ويدخل هنا الوحدات الصغيرة

ذات الألفى مجلد، كما يدخل فيها أيضا المكتبات المتنقلة. ومن نوافل القول إن المكتبة الوطنية التشيكية تعتبر المكتبة المركزية فى شبكة مكتبات الشعب فى تشيكيا، بينما مكتبة ماتيكاسلوفنسكا (الوطنية السلوفاكية) تعتبر المكتبة المركزية فى شبكة مكتبات الشعب فى سلوفاكيا.

ومن الجدير بالذكر أنه طبقا للقانون ٥٣ الصادر فى ٩ يولية سنة ١٩٥٩ الخاص بالنظام الوطنى الموحد للمكتبات التشيكوسلوفاكية، كان لابد لسائر المكتبات النوعية أن تنخرط أيضا فى شبكات على المستويات الثلاثة: المحلى، الولائى، الوطنى. وعلى سبيل المثال هناك شبكة مكتبات الاتحادات التجارية، شبكة مكتبات المتاحف، شبكة مكتبات القوات المسلحة، شبكة المكتبات المدرسية. المكتبة المركزية للمكتبات العسكرية هى مكتبة الأكاديمية العسكرية السياسية فى براغ والمكتبة المركزية لمكتبات المتاحف هى مكتبة المتحف الوطنى فى براغ والمكتبة المركزية لشبكة المكتبات المدرسية هى مكتبة كومنيوس التربوية فى براغ، والمكتبة السلوفاكية التربوية فى براتسلافا. ومهمة المكتبة المركزية فى شبكة المكتبات العامة هى أن ترأس هذا التنظيم وتعمل على حل كافة المشكلات التنظيميه والإدارية والفنية التى تواجه مكتبات الشبكة. وهذه المكتبة تعمل على تأمين الحد الأدنى من التنسيق والتعاون بين مكتبات الشبكة بل وأكثر من هذا تقسيم العمل فى المكتبات ولابد للمكتبة المركزية أن تطمئن إلى إشباع حاجات المستفيدين وسد رغبات الجمهور العام نحو القراءة، ومن مهام المكتبة المركزية كذلك إعداد الأدوات الببليوجرافية العامة على مستوى الشبكة وضمان إعدادها ونشرها على المستوى الولائى والمحلى.

وفى قرب نهاية القرن العشرين كان هناك فى جمهوريتى تشيكوسلوفاكيا ٣٠٠٠ مكتبة عامة كبيرة تقتنى ٢٥,٢٩٠,٩٦٥ مجلدا يعمل بها ٣٥٩٣ موظفا من بينهم ٢٩١٨ يحملون مؤهلات مهنية. ومن واقع دراسات ميول واتجاهات القراء اتضح أن القصص تمثل النسبة الكبرى من استعارات القراء تليها كتب الأدب عموما ثم التاريخ والجغرافيا والتراجم. وفى معظم المكتبات العامة فى تشيكوسلوفاكيا نصادف أقساما مستقلة للأطفال

وفى المكتبات الصغيرة نجد أركانا للأطفال. فى نهاية القرن العشرين قدمت المكتبات العامة خدمات لما يقرب من مليون ونصف المليون من المواطنين صغارًا وكبارًا.

المكتبات المدرسية فى تشيكوسلوفاكيا

طبقا للقانون رقم ٥٣ الصادر فى ٩ يولية ١٩٥٩ انخرطت المكتبات المدرسية فى تشيكوسلوفاكيا فى شبكة واحدة يأتى على قمتها المكتبة المركزية التربوية فى براغ والمكتبة المركزية التربوية فى براتسلافا على نحو ما ألمحت سابقا، ويلاحظ أن معظم المدارس الابتدائية والثانوية هناك بها مكتبات ولكن بطبيعة الحال فإن مجموعات المكتبات فى المدارس الابتدائية صغيرة الحجم وتتراوح ما بين ١٠٠٠-٣٠٠٠ مجلد وذلك راجع بطبيعة الحال إلى أنها تخدم سن الطفولة. أما فى المدارس الثانوية فإن المجموعات أكبر حجما وأكثر شيوعا وتتراوح فى المتوسط بين ٥٠٠٠-١٠٠٠٠ مجلد، وإن كانت هناك مكتبات مدرسية تربو مجموعاتها كثيرًا عن عشرة آلاف مجلد. وفى نهاية القرن العشرين كانت هناك فى كلتا الجمهوريتين ٥٩١٣ مكتبة مدرسية تغطى ٩٠٪ تقريبا من مدارس تشيكوسلوفاكيا وإجمالى المجلدات بها بلغ ١٨,٠٠٤,٧٣٩مجلدا تخدم ٨١٠,٢٠٩ تلميذا وطالبا، وكان عدد أمناء المكتبات فى ذلك الوقت ٦١٠٠ أمين مكتبة من بينهم ٥٤١٣ مؤهلا مكتبيا.

ومعظم المكتبات المدرسية وخاصة فى المدارس الثانوية مفهرسة ومصنفة، ويتبع فيها تصنيف ديوى العشرى المعدل، وتقدم المكتبات خدمات الاطلاع الداخلى والإعارة الخارجية ومسابقات القراءة الحرة بين التلاميذ، وتجدر الإشارة إلى أن هناك تعاونا وثيقا بين شبكة المكتبات العامة وشبكة المكتبات المدرسية على كافة المستويات الوطنى المركزى، الولائى الإقليمى، المحلى (الريفي).

المكتبات المتخصصة فى تشيكوسلوفاكيا

تنتشر المكتبات المتخصصة ومراكز التوثيق والمعلومات فى جمهوريتى تشيكيا وسلوفاكيا على نطاق واسع وينخرط معظمها فى شبكات نوعية تطبيقا للقانون ٥٣

الصادر فى ٩ من يولية ١٩٥٩م على نحو ما ألمحت سابقا: المكتبات القانونية والتشريعية، المكتبات العلمية والتكنولوجية، المكتبات الصناعية، المكتبات الزراعية، مكتبات المتاحف وقاعات الفنون.

وهذه المكتبات أكثر تقدما وأسرع فى استخدام تكنولوجيا المعلومات من الأنواع الأخرى إذ إن مهمتها الأساسية خدمة العلماء والباحثين فى بحوثهم المتقدمة التى تسعى إلى التطوير والتحديث.

بعد أن تحررت تشيكوسلوفاكيا من الاحتلال النازى عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وضعت خطة للنهوض بالمكتبات المتخصصة ذات شقين:

أ- بناء قاعدة توثيق ضخمة لمساعدة البحث العلمى المتخصص، وتطوير الصناعات الوطنية الجديدة.

ب- تطوير المكتبات العلمية الوطنية، وكان الاقتصاد الوطنى والصناعات الوطنية المطورة والمحدثة فى حاجة إلى مكتبات متخصصة ومراكز توثيق داخل مراكز البحوث والشركات الصناعية والاستشارية.

وفى غالبية الأحيان كانت المكتبات العلمية والتكنولوجية تضاف كإدارة قائمة بذاتها أو تقسم من مركز الأبحاث داخل المؤسسات والشركات، ورغم التوسع الكبير فى إنشاء المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات والتوثيق فى النصف الثانى من القرن العشرين فى تشيكوسلوفاكيا إلا أنها كانت موجودة منذ النصف الأول من القرن على نحو ما نصادفه فى قسم بحوث الإنتاج الفكرى العلمى فى شركة سكودا فى بليزين منذ ١٩٣٠، شركة الكابلات الكهربائية فى براتسلافا منذ ١٩٢٧، وغير ذلك من المؤسسات. فى سنة ١٩٤٤ أسس مركز التوثيق التشيكوسلوفاكى المركزى فى أكاديمية التشيك التكنولوجية، وفى سنة ١٩٤٦ أنشئ مركز التوثيق التكنولوجى كجزء متمم متكامل فى مكتبة معاهد التكنولوجيا فى براغ. ويبدو أن ١٩٤٦ كانت سنة إنشاء مراكز التوثيق وبعدها بسنة واحدة أسست جمعية التوثيق التشيكوسلوفاكية فى براغ وظهرت فى سنة ١٩٤٩ أول مجلة متخصصة فى التوثيق تحت عنوان "التوثيق والتصنيف العشرى العالمى".

وفى الفترة ١٦-١٨ من ديسمبر ١٩٤٩ توفر الاتحاد المركزى للصناعات فى تشيكوسلوفاكيا وجمعية التوثيق التشيكوسلوفاكية واتحاد المكتبيين التشيك على تنظيم مؤتمر المكتبات الصناعية المتخصصة وإدارات التوثيق فى براغ، وتم خلال ذلك المؤتمر إقامة شبكة المكتبات التكنولوجية المتخصصة وكان المتطلب الملح الذى ركز عليه المؤتمر هو إنشاء مكتبة تكنولوجية متخصصة فى كل مصنع. وفى سنة ١٩٥٠م أسس قسم البحث العلمى والتكنولوجى فى مكتب الدولة للتخطيط: الوكالة المركزية للتوثيق، وقد قامت هذه الوكالة المركزية للتوثيق بتنظيم المؤتمر الأول للموثقين فى براغ فى الفترة ١٩-٢٤ يونية سنة ١٩٥٠ وهو المؤتمر الذى أرسى أسس تطوير عمليات ومراكز التوثيق فى البلاد للعقود التالية وقد تم تعضيد تلك المبادئ العامة الأولية بتشريعات وقواعد قانونية على المستوى الوزارى فى المؤتمر الثانى للمكتبات التكنولوجية المتخصصة فى جوتوالدوف ١٤-١٦ يولية ١٩٥١. وبات من الواضح أنه تم وضع الأسس الصالحة والسليمة للتطوير المنظم للمكتبات المتخصصة ومراكز التوثيق وإدارات التوثيق فى البلاد، ومع ذلك فقد حدث فى ١٩٥٢ ما عوق نمو تلك الحركة حيث بدأت الدولة تعيد النظر فى البنية العامة للمكتبات المتخصصة ومراكز التوثيق وذلك بإنشاء مكتبات الدولة العلمية وما تبع ذلك من تطورات.

لقد كانت المكتبات العلمية فى تشيكوسلوفاكيا حتى ١٩٤٥ تقتفى أثر المكتبات الغربية، ولكن المؤتمر الوطنى الأول للمكتبيين فى البلاد والذى عقد ١٣-١٤ من مايو ١٩٤٨ فى برنو لفت الانتباه وبشدة إلى التجربة السوفيتية.

وأرسى ذلك المؤتمر السياسة الأساسية لتطوير المكتبات فى الدولة، وطالب بوقف تسييس تلك المؤسسات وتحويلها إلى أدوات فعالة ثقافيا وسياسيا، وقد قبل هذا البيان ككل فيما يتعلق بالمكتبات العلمية فى الدولة.

من هنا أصبحت المكتبات العلمية فى تشيكوسلوفاكيا هى العمود الفقرى للنظام الوطنى للمكتبات فى تشيكوسلوفاكيا، ورغم ذلك كان الطريق إلى تحقيق هذا الهدف

معقدا. لقد كانت هناك ٢٦ مكتبة علمية تدار مركزيا من وزارة التعليم أو وزارة الثقافة أو من كليهما معا.

وكان من بين تلك المكتبات بحكم مجموعاتها أو وظائفها أو هما معا ما له أهمية وطنية بالغة ومنها ما له فقط أهمية ولائية أو حتى محلية فقط، وكان الهدف المطلق للمكتبات العلمية بالدولة بعد المؤتمر الأول للمكتبيين التشيكوسلوفاكيين هو بحث متطلبات إنشاء النظام الوطنى الشامل للمكتبات العلمية وكان المدخل الطبيعى إلى المشكلة هو تنظيم مؤتمر أيديولوجى عقب سلسلة المؤتمرات الأيديولوجية العامة فى عقد ١٩٥٠-١٩٦٠ وكان ذلك المؤتمر فى ٢٧-٢٨ يونية ١٩٥٢. وكانت البداية غير سعيدة حيث إن ذلك المؤتمر قد عوق تقدم المكتبات المتخصصة ونظم المعلومات فى تشيكوسلوفاكيا لسنوات طويلة حتى يعاد تنظيم هياكل الدولة ككل. وكانت ١٩٥٢ فى الاتحاد السوفيتى هى سنة تأسيس نظام المعلومات الوطنى السوفيتى الشهير (فيني) ولكنها فى تشيكوسلوفاكيا كانت سنة إلغاء جمعية التوثيق التشيكوسلوفاكية، وكالة التوثيق المركزية، مراكز التوثيق باعتبارها "حملة أعلام الإمبريالية"، بل وأكثر من هذا توقفت علاقات واتصالات المكتبات العلمية بالمنظمات الدولية والأجنبية.

تذكر المصادر أن المؤسسة الثقافية الفكرية التى أشرنا إليها من قبل "ماتيكاسلوفنسكا" أصبحت هى المكتبة الوطنية السلوفاكية طبقا للقانون الذى أصدره المجلس الوطنى السلوفاكى رقم ٤ لسنة ١٩٥٤.

هذه الخطوة كان لها أثر إيجابى فى المجال المكتبى فقد أعقبها وبسببها عدد من الأحداث الهامة المكتبية، ففى سلوفاكيا أسس المجلس المكتبى السلوفاكى سنة ١٩٥٥ حيث ساعد فى تأسيس " المجلس المكتبى التشيكوسلوفاكى" ومهد الأرض التى تنطلق منها مؤسسات أخرى، وكان للمكتبة الوطنية ماتيكا سلوفنسكا دور بارز فى هذا الصدد وقد انبثق عن المجلس المكتبى السلوفاكى والمجلس المكتبى التشيكوسلوفاكى لجان نوعية وجماعات اتجاه من بينها جماعة الببليوجرافيا، جماعة المكتبات التكنولوجية، وكان لهما أثر

كبير فى تمهيد الطريق أمام الموثق وإخصائى المعلومات ومن الطريف أن تقوم بعض الوزارات بتكوين المجالس المكتبية الخاصة بها ومراكز المعلومات، ومن بين تلك المراكز المتخصصة مركز المعلومات التكنولوجية والاقتصادية بمكتب الدولة للتخطيط، مجلس المعلومات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية فى وزارة الصناعات، وفى معاهد البحوث أسست أقسام الدراسات بدلا من إدارات التوثيق وعقد المؤتمر الثالث للمكتبات التكنولوجية وأقسام الدراسات فى براغ ١٣-١٤ من أكتوبر ١٩٥٨ ليؤكد على ذلك الاتجاه.

لقد قام مجلسا المكتبات التشيكوسلوفاكى والسلوفاكى بإعداد مسودة قانون جديد للمكتبات (قانون النظام الوطنى للمكتبات) ونظما مناقشة واسعة النطاق له خلال المؤتمر الوطنى الثانى للمكتبيين التشيكوسلوفاكيين المنعقد فى ٢٠-٣١ من أكتوبر ١٩٥٨ فى براتسلافا، ولكن بدون تنسيق واضح مع لجنة الدولة للتغيير التكنولوجى، وفى نفس سنة ١٩٥٨م قامت تلك اللجنة الأخيرة بإعداد ورقة عمل لإنشاء " مجلس تنظيم وإدارة المعلومات التكنولوجية والاقتصادية" وقد صدر بهذا المجلس قرار ١٧ يوليو ١٩٥٩ وتبعه كما ألحت قانون النظام الوطنى للمكتبات فى ٩ من يوليه ١٩٥٩، وقد أتاح قرار ٦٠٦/ ٥٩ الفرصة مرة ثانية لقيام مراكز وإدارات التوثيق، وفى نفس سنة ١٩٥٩ قامت لجنة الدولة للتغيير التكنولوجى بتأسيس لجنة المعلومات التكنولوجية والاقتصادية والتى أصبح لها نفوذ ضخم فى الجهاز الحكومى أضخم بكثير من المجلس المكتبى التشيكوسلوفاكى.

لقد أحدثت الثورة الهادئة التى وقعت فى الاتحاد السوفيتى وشرقى أوروبا وتشيكوسلوفاكيا فى بداية تسعينات القرن العشرين وانتهت فى تشيكوسلوفاكيا بتقسيم الدولة إلى جمهوريتين فى الأول من يناير سنة ١٩٩٣ انقلابا فى بنية المكتبات هناك عامة وبنية المكتبات المتخصصة خاصة، وفى نهاية القرن العشرين كانت هناك فى تشيكوسلوفاكيا ٩٨٧ مكتبة متخصصة ذات شأن وخطر تصل مجموعاتها إلى نحو ستة

ملايين مجلد يعمل بها ١٢٧٥ مكتبيا معظمهم مؤهلين مكتبيا أو موضوعيا، ومن بين تلك المكتبات المتخصصة إلى جانب ما ذكرت سابقا:

أ- المكتبة السلافونية والتى أسست سنة ١٩٢٤ كمركز معلومات ومكتبة متخصصة فى وزارة الخارجية وكانت مجموعاتها فى البداية لا تضم إلا الكتب الروسية، وبعد ذلك أضيفت إليها كتب عن الأمم السلافية الأخرى وآدابهم بلغات مختلفة ومنذ ١٩٢٩م أصبحت تلك المكتبات الضخمة تضم أقساما عديدة من بينها القسم السلافونى العام، القسم البلغارى، القسم التشيكوسلوفاكى، القسم الصربو- كرواتى، قسم روسيا البيضاء، القسم اللوساتو- صربى، القسم الروسي- السوفيتى، القسم السلوفينى، القسم الأوكرانى.

وهذه الأقسام تمثل فقط ٥٠٪ من المجموعة الكلية الموجودة بالمكتبة، وكانت هذه المكتبة منذ ١٩٣٠ قد وضعت سياسة مكتوبة ومحددة للتزويد وهى جمع الإنتاج الفكرى المتعلق بالقضايا الفكرية- السياسية للأمم السلافونية والإنتاج الفكرى لكل أمة سلافونية والإنتاج الفكرى حول السلافيين بصفة عامة، وقد تم نقلها من وزارة الخارجية إلى وزارة التربية والتعليم سنة ١٩٣٨. وتم إلغاؤها إبان الاحتلال واعتبرت قسما من أقسام مكتبة الجامعة.

وبعد زوال الاحتلال عادت مكتبة مستقلة بذاتها مرة أخرى وبلغ رصيدها سنة ١٩٦٤ نحو ٥٠٠.٠٠٠ مجلد، ويعتبر كل قسم من أقسام تلك المكتبة مجموعة قائمة بذاتها تدور حول تاريخ وأدب واقتصاد واجتماع وسياسة كل أمة من الأمم السلافونية التى تمثلها المجموعة. وتضم هذه المكتبة مجموعة من الكلاسيكيات والكتب الأمهات فى العلوم والآداب والوضع الاقتصادى السياسى للبلاد، والمجموعة الروسية بالذات تشد الانتباه بما فيها من مخطوطات ومهاديات.

والطبعات العائدة للسنوات الأولى للحكم الروسى وصلت إلى المكتبة فى وقت مبكر ما قبل جمهورية ميونيخ. ومن بين النوادر فى تلك المجموعات مطبوعات الجماعات

الثورية المهاجرة والحزب الديمقراطى الاشتراكى الروسى الباكر، بل إن من بينها الطبعات الأولى من أعمال فلاديمير إليانوف لينين، ومع التغيرات التى حدثت فى تشيكوسلوفاكيا فى مطلع تسعينات القرن العشرين تبقى لهذه المكتبة قيمة تاريخية وبحثية لا تقدر.

ب- **المكتبة الاقتصادية المركزية**: والتى أسست سنة ١٩٥١ تحت اسم " مكتبة الدولة للعلوم الاجتماعية، معهد العمل التشيكوسلوفاكى بجامعة العلوم الاجتماعية والسياسية، جامعة الاقتصاديات"، وعندما اكتسبت المكتبة صفة مكتبة الدولة سنة ١٩٥٨، فقد ركزت كل اهتمامها حول التخصص فى مجال العلوم الاقتصادية، وأعيدت تسميتها إلى المكتبة الاقتصادية وأدمجت مع مكتبة كلية الدراسات العليا فى الاقتصاد وكانت الموضوعات التى تغطيها الماركسية- اللينية (توقفت)، الاقتصاد السياسى، الاقتصاديات، الإحصاء، الاقتصاد الوطنى، السياسة، الاتحادات التجارية والصناعية، الشباب، الحركات النسائية، وقد نمت المجموعة من ١٥٠,٠٠٠ مجلد كمكتبة الدولة للعلوم الاجتماعية إلى ٩٠٠,٠٠٠ مجلد فى نهاية القرن العشرين.

ج- **المكتبة العلمية المركزية لدراسات المكتبات**: من الواضح أنها مكتبة بحثية متخصصة فى علم المكتبات والمعلومات هدفها جمع كل ما يتصل بهذا المجال نظريا وعمليا وذلك لتطوير البحوث والدراسات التجارب المتعلقة بإنتاج أدوات العمل المكتبى: مثل البيليوجرافيات وخطط التصنيف وقواعد الفهرسة وقوائم رؤوس الموضوعات، تطوير مناهج ومقررات دراسة علم المكتبات والمعلومات وغير ذلك مما يفيد منه المتخصصون، هذه المكتبة تتعاون مع قسم علم المكتبات فى المكتبة الوطنية السلوفاكية فى إعداد الخطط طويلة الأجل لتطوير مهنة المكتبات فى تشيكوسلوفاكيا.

د- **المكتبة التكنولوجية فى براغ**: خرجت هذه المكتبة من بطن مكتبة معهد التكنولوجيا فى براغ وهى جزء من الوكالة المركزية للمعلومات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية

والمكتبة تخدم التطور العلمى والتكنولوجى فى البلاد وتقوم بدور المكتبة المركزية للمكتبات التكنولوجية الأخرى وخاصة المكتبات العلمية والتكنولوجية فى شبكة مراكز المعلومات. ومن الجدير بالذكر أن مجموعات هذه المكتبة تضم مجموعات معهد التكنولوجيا فى براغ وهى بالتالى مجموعات قديمة ترجع الى نحو ٣٠٠ سنة مضت حيث قام ذلك المعهد فى أوائل القرن الثامن عشر وتصل المجموعات حاليا فى نهاية القرن العشرين الى نحو ٧٠٠,٠٠٠ مجلد كتب ودوريات ومن بين الأنشطة الخلاقة للمكتبة خدمات التوثيق التى تغطى الإنتاج الفكرى فى كل المجالات الهندسية والتكنولوجية.

هـ: **المكتبة التكنولوجية فى براتسلافا:** وتأسست سنة ١٩٣٩ كمكتبة لمعهد السلوفاك التكنولوجى وبلغت مجموعات المكتبة فى سنة ١٩٦٧ نحو المليون وفى خلال ثلاثين سنة أى قرب نهاية القرن العشرين قفزت المجموعات إلى مليون ونصف مليون من المواد والتى تمثل التقارير الفنية والبحوث جانبا كبيرا منها ومنذ ١٩٦٩ أصبحت هذه المكتبة مثل نظيرتها التشيكية جزءا من الوكالة السلوفاكية للمعلومات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية، وهى تقوم بدور المكتبة المركزية للمكتبات التكنولوجية فى سلوفاكيا.

و:**مكتبات أكاديمية العلوم** : تتمتع تشيكوسلوفاكيا بشبكة متقدمة من المكتبات العلمية (العلوم البحتة والتطبيقية) وعندما صدر قانون إنشاء أكاديمية العلوم التشيكوسلوفاكية سنة ١٩٥٣ حمل القانون بين طياته إنشاء المكتبة المركزية للأكاديمية وقد أنيط بالمكتبة المركزية للعلوم بعض الواجبات الأساسية مثل التبادل الدولى للمطبوعات مع الجمعيات والمعاهد والمكتبات العلمية الأجنبية وجمع المطبوعات العلمية التى لاتوجد فى المكتبات الأخرى وإعداد ونشر الببليوجرافيات العلمية الضافية وفى منتصف السبعينات أصبحت تلك المكتبة وكالة مركزية للمعلومات العلمية وقد آلت إلى هذه المكتبة مجموعات الجمعية الملكية التشيكية للعلوم، مجموعات مكتبة الاكاديمية السابقة، مجموعات أكاديمية مزاريك العمالية

وفى سنة ١٩٦٨ كانت المجموعات تدور حول ٢ مليون مجلد ارتفعت فى نهاية القرن العشرين إلى نحو ٢,٥ مليون مجلد وجزء كبيرمنها عبارة عن تقارير فنية وعلمية .وعلى الجانب السلوفاكى هناك كذلك المكتبة المركزية لأكاديمية العلوم السلوفاكية فى براتسلافا .وقد ورثت هى الأخرى مجموعات سابقة عليها من بينها مجموعات جمعية سافاريك العلمية ومجموعات الأكاديمية السلوفاكية للعلوم والفنون السابقة. وفى سنة ١٩٦٨ بلغت المجموعات فيها ٣٣٥,٠٠٠ مجلد ارتفعت فى نهاية القرن العشرين الى نحو ٥٠٠,٠٠٠ مجلد.ومن الجدير بالذكر أن مكتبات أكاديميات العلوم فى الدولة تنشر بصفة مستمرة تقارير ربع سنوية وسنوية عن أنشطتها.

ز ـ **مكتبات متخصصة أخرى**: هناك مكتبات علمية على قدر كبير من الأهمية فى مدن أخرى خارج العاصمةمثل المكتبة العلمية فى برنو والمكتبة العلمية فى أولوموك والمكتبة الطبية فى براغ ومكتبة الزراعة والغابات وغيرها.والمكتبة العلمية فى برنو تتكون من ثلاث مكتبات فرعية مستقلة : مكتبة الجامعة وبلغت مجموعاتها مع نهاية القرن العشرين ١,٧٠٠,٠٠٠ مجلد. المكتبة التكنولوجية والتى بلغت مجموعاتها نحو مليون مجلد فى نفس الفترة والمكتبة التربوية وقد وصلت مقتنياتها إلى ما يربوعلى ٢٥٠٠٠٠ مجلد فى نهاية القرن العشرين. ولهذه المكتبات تقاليد عريقة راسخة فى الخدمات المكتبية رغم أنها تستخدم أدوات وأساليب عتيقة فى هذا الصدد أما المكتبة العلمية فى أولوموك فقد أسست منذ ١٥٦٦ عندما كانت اولوموك ضاحية ملكية وعاصمة حكام مورافيا ثم غدت جزءامن أكاديمية الجزويت وقد أثريت مجموعات المكتبة بما أضيف إليها من مجموعات الأديرة المصادرة فى مورافيا وسيليزيا وبين ١٨٠٧ أو١٩٣٥ اصبح لها الحق فى الايداع القانونى لمطبوعات مورافيا وسيليزيا وأجمل المطبوعات المورافية بالمكتبة تأتى من تلك الفترة وبعد إغلاق جامعة أولوموك سنة ١٨٦٠ أصبحت المكتبة جزءا فى شبكة المكتبات الدراسية(مكتبات الدراسة) النمساوية. وبعد قيام جمهورية تشيكوسلوفاكيا المستقلة ظلت المكتبة مكتبة دراسة وقد أعيد افتتاح الجامعة سنة ١٩٤٦ واكتسبت المكتبة صبغة المكتبة الجامعية أيضا

وفى سنة ١٩٦٥ بلغت المجموعات نحو ٧٧٠٠٠٠ مجلد وفى نهاية القرن العشرين وصلت المجموعات الى ما يقرب من مليون مجلد من بينها عدد كبير من المخطوطات. من بين المكتبات المتخصصة فى تشيكوسلوفاكيا ذات الشأن (مكتبة الزراعة والغابات) فى براغ ومكتبة الزراعة فى نيترا والمكتبة العلمية فى زفولن وهى أجزاء فى شبكة مكتبات الزراعة والغابات .من المكتبات المتخصصة التى يجب أن نتوقف عندها مكتبة الدولة الطبية فى براغ، مكتبة السلوفاك الطبية فى براتسلافا وهما تمثلان الإشراف المركزى على المكتبات الطبية والصحية فى تشيكيا وسلوفاكيا. والمكتبة العلمية فى بلزن أسست سنة ١٩٥٠ وتتخصص اساسا فى صناعات النبيذ البيرة والمعدات الثقيلة والهندسة الكهربائية الثقيلة والسيراميك والبلاستيك . وفى سنة ١٩٦٨ كان بها ٧٥٠٠٠٠ مجلد قفزت فى نهاية القرن الى نحو مليون مجلد. والمكتبة العلمية فى اوسترافا تتخصص فى المناجم والتعدين شأنها فى ذلك شأن المكتبة العلمية فى كوسايس. والمكتبة الاقتصادية فى براتسلافا متخصصة فى العلوم الاقتصادية والإدارة وتعتبر مركز التطوير بالنسبة لمكتبات الجامعة

التجمع المهنى فى تشيكوسلوفاكيا

هناك اتحادان للمكتبيين وإخصائيى المعلومات فى تشيكوسلوفاكيا :أحدهما فى براغ خاص بالتشيك ويحمل اسم (اتحاد المكتبيين وإخصائيى المعلومات) وقد أعيد إشهاره وتطويره وإحياؤه سنة ١٩٩٠ وهو يعمل كاتحاد مهنى لرفع شأن المهنة وتحسين ظروف العمل وجلب السمعة الطيبة للمهنة ووضعها المكانة اللائقة بها بين المهن الأخرى .ويقع مقر هذا الاتحاد فى براغ.

والاتحاد الثانى خاص بالسلوفاك ويقع مقره فى براتسلافا وكان قد أسس سنة ١٩٦٥ تحت اسم (جمعية المكتبيين السلوفاك) ثم تغير الاسم إلى(اتحاد المكتبيين وعلماء المعلومات السلوفاك) سنة ١٩٩٠ وعضوية هذا الاتحاد مفتوحة أمام أمناء المكتبات وإخصائيى المعلومات والببليوجرافيين .ويعمل هو الآخر على رفع شأن العمل المكتبى والمعلوماتى وتحسين ظروف العمل والدعاية الطيبة للمهنة وخلق رأى عام مستنير حولها.

الإعداد المهنى لأمناء المكتبات

وإخصائيى المعلومات فى تشيكوسلوفاكيا

من الطريف أن تعليم علم المكتبات فى الجمهوريتين يبدأ فى المرحلة الثانوية كما هو الحال فى معظم دول شرقى اوروبا (الاشتراكية سابقا): والدراسة فى المرحلة الثانوية لمدة اربع سنوات وتوجد هذه المدارس الثانوية فى براغ، برنو، براتسلافا. أما الدراسة على مستوى التعليم الجامعى فتوجد فى: قسم علم المعلومات والمكتبات فى كلية الآداب جامعة تشارلز فى براغ وفى قسم علم المكتبات والمعلومات فى كلية الآداب فى جامعة كومنيوس فى براتسلافا. كما يدرس علم المعلومات فى كلية الاقتصاد فى براغ. وتستمر الدراسة فى كل الأحوال ثمانية فصول دراسية بعد المدرسة الثانوية. أما التعليم المستمر فى مجال المكتبات والمعلومات فإنه يقدم فى المركز الملحق بالمكتبة التكنولوجية فى براتسلافا وفى المكتبة الوطنية فى براغ، كذلك يقدم هذا التعليم المستمر فى قسمى علم المكتبات والمعلومات فى براغ وبراتسلافا .

المصادر

١ - شعبان عبد العزيز خليفة. الكتب والمكتبات فى العصور الحديثة: الغرب المتألق .ـ القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٢م.

2- Ciganic, Marek. Czechoslovakia, Libraries in.- **in**.- Encyclopedia of Library and Information Science.- NewYork: Marcel Dekker, 1971. Vol.6.

3- Kolarova- Palkova, Helena. Czechoslovakia.- **in.**- World Encyclopedia of Library and Information Services.- Chicago: A.L.A, 1993.

4- Vrchotka, Jaroslav. Czechoslovakia.- **In**.- Encyclopedia of Library History.- NewYork and London: Garland Publishing Inc., 1994

5- World Almanac and Book of Facts.- NewYork: World Almanac Book, 2005.

تشيلى، المكتبات فى

Libraries،Chile

تقع تشيلى على الجزء الجنوبى من شاطئ المحيط الهادى (الباسفيك) أى الشاطئ الغربى لأمريكا الجنوبية وتحدها بيرو من الشمال وبوليفيا فى الشمال الشرقى والأرجنتين من الشرق.

وتدعى تشيلى ملكيتها لـ ١٢٥٠٠٠٠ كيلومتر مربع فى قارة أنتاركتيكا الجنوبية. وقد بلغ عدد السكان فى سنة ٢٠٠٥ ١٥,٨٢٣,٩٥٧ نسمة بكثافة سكانية مقدارها ٢١ نسمة/ كم٢ وسكان الحضر ٨٧٪ من مجموع السكان. والتركيبة السكانية تسير على النحو الآتى ٩٥٪ أوربيون وميستوزو، ٣٪ هنود حمر. واللغة الأسبانية هى اللغة الرسمية وبعض السكان يتكلم اللغة الأروكانية. والدين المسيحى هو دين البلاد حيث ٨٩٪ كاثوليك رومان و ١١٪ بروتستانت. ونظام الحكم جمهورى. وأهم الصناعات: صناعة النحاس، المواد الغذائية، الأسماك، الحديد والصلب، الخشب والمنتجات الخشبية، وأهم المحاصيل: القمح، الذرة، العنب، البقوليات، قصب السكر، البطاطس، الفواكه. وأهم المصادر الطبيعية: النحاس، الأخشاب، خام الحديد، النترات.

أما عن وسائل الإعلام والاتصال فى الدولة: أجهزة التليفزيون بنسبة ٢٤٠ جهاز لكل ١٠٠٠ نسمة، الراديو بنسبة ٣٥٤ جهاز لكل ألف، خطوط التليفون ٣,٥ مليون خط، توزيع الصحف ٩٨ نسخة لكل ألف، الإنترنت ٣,٦ مليون مستفيد.

موجز تاريخ تشيلى

لم يترك لنا السكان الأصليون فى تشيلى أية آثار مكتوبة تدل عليهم وكل ما نعرفه أن شمالى تشيلى كانت تسكنه قبائل الإنكا قبل الغزو الأسبانى ١٥٣٥-١٥٤٠م. وقد ظلت قبائل الأروكان تقاوم الغزو الأسبانى حتى نهاية القرن التاسع عشر. ولم يكن الأسبان

المستوطنون يحبون الكتب أو القراءة. ولم يخلف لنا الأوربيون الذين عاشوا فى تشيلى إلا كتابات قليلة عبارة عن قصائد بطولية وملاحم وحوليات نشرت أساسا فى أوربا. ولقد حصلت تشيلى على استقلالها ١٨١٠-١٨١٨ على يد خوزيه دى سان مارتين وبيرناردو أوهيجنز. وكان هذا الأخير قد تولى إدارة البلاد ١٨١٧-١٨٢٣م وأدخل إصلاحات جذرية اجتماعية وسياسية واقتصادية. وقد هزمت تشيلى كلا من بيرو وبوليفيا ١٨٣٦-١٨٣٩ و ١٨٧٩-١٨٨٤، وبذلك استولت على المناجم الغنية فى شمال البلاد.

وفى سنة ١٩٧٠م أصبح الماركسى سلفادور الليندة جوسنز رئيسا للبلاد وأدخل إصلاحات عميقة للفقراء، ولكن للأسف كان هناك معارضون كثيرون لهذا الاتجاه، وانتهى الأمر بالبلاد إلى فوضى عارمة وسقطت حكومة الرجل ووقعت البلاد فى ١١ سبتمبر تحت الحكم العسكرى وانتحر جوسنز.

وتشكلت حكومة معظمها من العسكر وقفت ضد الماركسية والاشتراكية وظلت البلاد فى حالة قلق وفوضى طوال ثمانينات القرن العشرين. وفى انتخابات الخامس من أكتوبر سنة ١٩٨٨م رفض الشعب حكم بينوشيه العسكرى، وفى ديسمبر ١٩٨٩م اختار الشعب حاكما مدنيا رغم استمرار بينوشيه فى قيادة الجيش، وذلك حتى ١٠ من ديسمبر ١٩٩٨. وفى ١٩٩٤ تشكلت جماعة حماية حقوق الإنسان وطالبت بإعدام بينوشيه وسجلت له ٣١٠٠ حالة تصفية جسدية فى عهده وكان من المفروض أن يحاكم الرجل أمام محكمة بريطانية وتشيلية إلا أن القضاة أعلنوا أن حالته العقلية لا تسمح بمحاكمته وقد تولى الحكم أحد الاشتراكيين القدامى فى ١١ مارس سنة ٢٠٠٠. وقد وقعت تشيلى والولايات المتحدة اتفاقية التجارة الحرة فى ٦ يونية ٢٠٠٣.

تطور الحركة المكتبية فى تشيلى.

كما ألمحت لم يخلف السكان الأوائل فى تشيلى كتابات تدل عليهم كما كان الأسبان المستوطنون عازفين عن الكتب والقراءة مشغولين بالحرب وإبادة السكان الأصليين وكانت بعض كتابات الأوربيين فى تشيلى قد نشرت فى أوربا وكانت أساسا ملاحم بطولية وحوليات. وفى القرن السابع عشر والثامن عشر كانت البعثات التبشيرية والطوائف

الدينية قد مكنت لنفسها فى تلك الأنحاء، وكان من الطبيعى أن تكون لتلك الطوائف تأثيرات عميقة على الحياة الفكرية والثقافية فى المستعمرة، وفى ظل التبشير كان لا بد وأن تنشأ مكتبات شخصية لدى رجال الدين على الأقل وكان يغلب عليها أن تكون مكتبات ومجموعات دينية.

وفى سنة ١٧٦٧ عندما صودرت المؤسسات الدينية للجزويت وكان عليهم أن يتركوا البلاد خلفوا وراءهم ما لا يقل عن ٢٠،٠٠٠ كتاب فى مدارسهم الدينية فى جميع أنحاء البلاد.

وتذكر المصادر الثقات أن تجارة الكتب فى البلاد قد بدأت سنة ١٨٠٣ على يد تاجر الكتب مانويل ريسكو. وجزء كبير من تاريخ الحركة المكتبية يدور حول إنشاء المكتبة الوطنية فى تشيلى، تلك المكتبة التى قامت كما سنرى فيها بعد على يد بعض الثوار سنة ١٨١٣ فى سنتياجو.

وعندما نشأت تلك المكتبة كانت جزءا من سياسة التعليم الوطنية المفصلة التى عرفت باسم "الدولة المعلمة"، وطبقا لتلك السياسة فلم يكن يهم الحكومة فقط أن تبنى المدارس للتعليم، ولكن كان يعنيها فى نفس الوقت أن تنشر الثقافة والمعرفة العلمية وتعليم المواطنين من خلال المنتديات العامة.

كما رعت الحكومة فى نفس ذلك الوقت الفنون والآداب وأقامت مرصدا فلكيا وحديقة نباتية. وعندما تم افتتاح المكتبة الوطنية لم تكن مقتنياتها لتزيد كثيرا عن بضعة مئات قدمها المتبرعون ثم أضيف إليها بعد ذلك نحو ٦٠٠٠ مجلد مصادرة من الجامعة الجزويتية. وفى ١٨٢٣ كانت مجموعات المكتبة قد بلغت نحو ١٢٠٠٠ مجلد وافتتحت أول قاعة قراءة عامة فى تلك السنة. وفى سنة ١٨٢٥ صدر أول قانون إيداع وقد دخلت عليه تعديلات متتالية ١٨٣٤ و ١٨٤٤ و ١٨٤٦ مما ساعد المكتبة على النمو والتوسع.

ولقد دعمت الحكومة الحركة المكتبية فى تشيلى بطرق مختلفة فشجعت على التبادل الدولى للمطبوعات وقام الدبلوماسيون التشيليون فى الخارج بشراء الكتب للمكتبات،

وفى سنة ١٨٧٥ رعت تشيلي "المعرض الدولي" الذى تضمن عرضا للكتب الدراسية والوسائل التعليمية التى جمعت من كل الدول الأمريكية.

كما قامت الحكومة بشراء مجموعات خاصة كثيرة مثل مجموعة جريجوريو بيشيه ذات الثمانين ألف مجلد، والتى تدور حول الشئون الأمريكية. ومن المعروف أن بيشيه ولد فى الأرجنتين ولكنه عاش فى فالباريزو فى تشيلى معظم شبابه واستغل وظيفته كقنصل للأرجنتين فى جمع الكتب من مظان شتى.

ومن الجدير بالذكر أن تشيلى عندما احتلت بيرو خلال حرب الباسفيك ١٨٧٩-١٨٨٣ على ما قدمت سلبت أهم مقتنيات المكتبة الوطنية فى بيرو (ليما)، واستولت على ٨٧٩٠ مجلدا ضمتها إلى مقتنيات مكتبتها الوطنية.

وفى خلال القرن التاسع عشر دأب المواطنون على إهداء مجموعاتهم الشخصية إلى المكتبة الوطنية وهو ما كشف عن اتجاه مدنى وروح عالية لم تجدها فى أية دولة أخرى فى المنطقة. وقد بدأ هذا العمل ماريانو إيجانا سنة ١٨٤٦ عندما قدم مكتبته الشخصية البالغة ١٠,٠٠٠ مجلد إلى المكتبة الوطنية، وحذا حذوه طوال القرن التاسع عشر شخصيات أخرى متميزة، من بينهم مؤرخون ومفكرون مثل: بنيامين فيكونا ماكينا، أندريس بيللو، خوسيه إجناسيو فيكتور إيزاجويرى، كلوديوجيى وغيرهم كثيرون.

وفى مطلع القرن العشرين اشترت الحكومة مجموعات أشهر مؤرخين فى تشيلى وأشهر جامعى الكتب هناك: خوزيه توريبيو ميدينا ودييجو باريوس آرانا.

ولقد أعطت الحكومة أول اهتمامها للمكتبات العامة فى ظل الرئيس مانويل مونت (١٨٥١-١٨٦١) فأنشأت ٤١ مكتبة عامة دفعة واحدة ألحقت بالمدارس تخدم فى الاتجاهين. وفى ١٨٦٣م بدأ إصلاح التعليم الذى استتبع بالضرورة الاهتمام بإنشاء المكتبات المدرسية. وفى مطلع القرن العشرين قامت الحكومة بحركة واسعة النطاق لتطوير المكتبات العامة والمدرسية رغم الصعوبات الجغرافية والاقتصادية فى البلاد فى تلك الفترة.

وقد كلف المؤرخ خوزيه توريبيو مدينا (١٨٥٢-١٩٣٠) والذى أشرت إليه من قبل، كلف من قبل الحكومة بزيارة الأرشيفات والمكتبات فى أمريكا الجنوبية وفى أوربا للحصول على نسخ من الكتب والوثائق المتعلقة بدولة تشيلى.

لقد كان لحب الشعب التشيلى للكتب والمكتبات ورغبته فى تطوير مكتباته ودفعها للأمام أبعاد دولية. وعلى سبيل المثال فإن الدبلوماسى التشيلى خوزيه دومنجو كورتيز الذى كان يعمل دبلوماسيا ممثلا لـ تشيلى فى لاباز (بوليفيا)، أصبح أول مدير للمكتبات فى بوليفيا سنة ١٨٦٧ وكان له الفضل الأول فى تأسيس وتطوير مكتبة بلدية لاباز. وأهم من هذا أثر تأثيرا بالغا فى جابرييل رينيه مورينو الذى جاء إلى تشيلى للدراسة وهو شاب وبعد تخرجه أصبح مديرا لمكتبة المعهد الوطنى حتى وفاته فى ١٩٠٨.

وقد قضى رينيه مورينو ٣٥ سنة فى جمع الكتب والمواد المكتبية المتعلقة بدولة بوليفيا. وفى خلال حرب الباسفيك التى أشرت إليها غادر تشيلى، ولسوء الحظ خزن مكتبته فى معمل كيميائى، حيث دمرت المجموعة جزئيا بسبب حريق شب فى المعمل سنة ١٨٨١.

وفى ١٨٨٦ قام لويس مونت بنشر قائمة سنوية بالمواد المنشورة فى تشيلى والمواد التى نشرها التشيليون فى الخارج وكذلك كافة المواد التى نشرت عن تشيلى فى الخارج بصرف النظر عن مؤلفها أو ناشرها أو مكان نشرها أو لغة نشرها.

وقد أدخل لويس مونت الذى أدار المكتبة الوطنية التشيلية على مدى ثلاثة وعشرين عاما تغييرات إدارية هامة على المكتبة، فأسس على سبيل المثال قسم المخطوطات، قسم الخرائط والمحفورات، وأهم من هذا وذاك القسم التشيلى الذى حوى كل المطبوعات الوطنية التشيلية وألحق به قاعة مطالعه كبيرة لتشجيع القراءة والاطلاع حول تشيلى. ويبدو أن تجربة الإعارة الخارجية فى عهده لم تنجح بسبب فقدان العديد من المجلدات فاضطروا إلى وقفها.

فى مطلع القرن العشرين ثار جدل كبير حول الطبيعة البحثية للمكتبة الوطنية فى تشيلى

ففى سنة ١٩١٢م أنشئ فى المكتبة قسم للمراجع لخدمة الجمهور العام بسبب عدم وجود مكتبات مدرسية وعامة تستطيع خدمتهم بكفاءة واقتدار مما أدى إلى تحديد فئات ونوعيات المراجع فى هذا القسم. وكان رؤساء هذا القسم من الباحثين قد اعترضوا أساسا على السماح للجمهور العام باستخدام قسم المراجع هذا. ولذلك قضت المكتبة الستين سنة الأولى من القرن العشرين فى تغيير سياساتها إزاء استخدام الطلاب لهذا القسم ما بين السماح حينا والحظر حينا آخر.

ولم يخل تاريخ تطور المكتبة التشيلية من نقاط ظل ونقاط سلبية، ففى سنة ١٩٢٩ على سبيل المثال أمر وزير التعليم بتدمير مكتبة المعهد الوطنى، وكان المعهد الوطنى آنذاك هو أحسن وأفضل مدرسة ثانوية فى كل البلاد وكان مستودع مجموعة بيشيه الشخصية على نحو ما ذكرت سابقا، وكانت هذه المجموعة قد أدمجت فى المجموعة العامة بمكتبة المعهد، ولكن من حسن الحظ أن مكتبة المعهد كانت موجودة خارج مبنى المعهد حيث اتخذت سكنا لها كنيسة سان دييجو القريبة وثارت الجموع وأوقفت إهدار المكتبة، بيد أن المكتبة مع ذلك لم تهنأ بالاستمرار فى مكانها، حيث إن العمال جاءوا فى يوم من الأيام وحملوا مجموعات المكتبة إلى عدة مستودعات ولكن مع مرور الوقت حملت أجزاء من تلك المكتبة وأودعت فى المكتبة الوطنية على ما ألمحت سابقا، وإلى مكتبة كلية القانون بجامعة تشيلى ومكتبة كلية التربية، بل وإلى العديد من المدارس الثانوية فى المناطق الحضرية من الدولة. وفى ظل هذه الفوضى تمكن المدرسون فى المعهد من إنقاذ نحو ٢٥٠٠٠ مجلد.

وفى ظل إدارة روك سكاربا للمكتبة الوطنية (١٩٦٨-١٩٧١)، (١٩٧٣-١٩٧٧) حدثت حركة إصلاح وتطوير شاملة أعادت المكتبة إلى رسالتها الأولى وهى تعليم الشعب، وكما كانت عليه المكتبة فى سنة ١٨١٣م لعبت المكتبة مرة أخرى دورا رياديا فى الإصلاحات التعليمية التى حدثت فى ظل رئيس تشيلى إدوارد فراى (١٩٦٤-١٩٧٠).

لقد قام سكاربا خلال فترة إدارته الأولى للمكتبة بافتتاح ٢٣ مكتبة عامة فى عموم

دولة تشيلى ورفع مرتبات العاملين فى مكتباته لأنها كانت متدنية. وفتح الرجل فروعا خاصة لخدمة المدارس، وخصص فترات مسائية لاتاحة الفرصة للموظفين بالدولة لاستخدام المكتبة بعد أوقات دوامهم الصباحية، واستطاع بذلك سد الاحتياجات المكتبية الكاملة لدى شعب سنتياجو العاصمة.

وقد استخدم الرجل أسطولا من السيارات لحمل الكتب إلى مواقع محدودة محرومة من الخدمة المكتبية. ومن الجهود الموفقة صناديق الكتب التى يحتوى كل منها على ١٥٠ كتابا لاستخدامها فى مواقع محرومة داخل مدينة سنتياجو.

ومن الجدير بالذكر أن سكاريا مع تحديثه العصرى للمكتبة الوطنية أقام ١٣ متحفا جديدا. ولما تولى الرئيس سلفادور الينده الحكم أضطر سكاريا إلى ترك منصبه سنة ١٩٧٠ ولكنه عاد اليه سنه ١٩٧٣ ليستأنف الميسرة الخلاقة والتى سار عليها خلفه إنريك كامبوسميننديز.

وربما يظهر للعيان أن تاريخ الحركة المكتبية فى تشيلى هو أساسا تاريخ المكتبة الوطنية وهذا صحيح إلى حد كبير، ذلك أن تاريخ الأنواع الأخرى من المكتبات هو تاريخ حديث نسبيا ومتأخر عن تاريخ المكتبة الوطنية.

يرجع تاريخ المكتبة المركزية لجامعة تشيلى إلى سنة ١٨٤٣ وعبر قرن ونصف من الزمان فى سنة ١٩٩٠ نمت مجموعاتها إلى ٢٠٠,٠٠٠ مجلد و ١١٠٠٠ دورية فى المبنى الرئيسى المركزى، ونحو مليون مجلد أخرى موزعة على أربعين مكتبة بالجامعة.

وقد أسست الجامعة الكاثوليكية سنة ١٨٨٨م وصار اعتمادها من الدولة سنة ١٩٢٨ وبلغت مجموعاتها فى سنة ١٩٩٠ نحو نصف مليون مجلد كتب و ٣٥٠٠ دورية موزعة على عشرة مواقع داخل الجامعة.

فى نفس الوقت كانت مكتبة الجامعة التكنولوجية قد بلغت مقتنياتها نحو ١٥٠,٠٠٠ مجلد، وتلك الجامعة أنشئت سنة ١٩٤٧. وربما كان من أحسن المكتبات الجامعية خارج العاصمة مكتبة جامعة كونسبسيون التى أسست سنة ١٩١٩، والتى ربت مجموعاتها على

٣٠٠,٠٠٠ مجلد سنة ١٩٩٠وكذلك الجامعة الكاثوليكية فى فالباريزو التى أسست سنة ١٩٢٨ وضمت مكتبتها فى سنة ١٩٩٠ ما لا يقل عن ١٧٠٠٠٠ مجلد، وأيضًا مكتبه الجامعة التكنولوجية فى مدينة الميناء "بورت سيق) التى بلغت مجموعاتها سنة ١٩٩٠.... نحوا من تسعين ألف مجلد، وكذلك أيضا جامعة أوسترال التى أنشئت سنة ١٩٥٤ ووصلت مجموعاتها سنة ١٩٩٠ نحوا من ٦٠.٠٠٠ مجلد.

ولقد نشأت فى أجهزة الدولة وإداراتها الحكومية مكتبات متخصصة ومن بينها على سبيل المثال مكتبة الكونجرس الوطنى التى أسست سنة ١٨٨٣ ووصلت مجموعاتها إلى نحو ٨٠٠,٠٠٠ مجلد كتب و ٤٥٠٠ دورية و ٦٠,٠٠٠ مطوية و ٣٥٠٠ كتاب نادر و ٤٠٠٠ خريطة و ٢,٣ مليون قصاصة صحف.

ومن المكتبات المتخصصة أيضا مكتبة متحف كارلوس ستواردو اورتيز التربوى التى أنشئت مع المتحف ١٩٤١، وهى مكتبة متخصصة بطبيعة الحال فى المواد التعليمية والتربوية. ومن المكتبات المتخصصة ذات الأهمية مكتبة متحف جابرييلا مسترال فى فيكو التى تضم ٦٠٠٠ مجلدا تدور حول حياة ذلك الشاعر الحائز على جائزة نوبل.

ومن المكتبات المتخصصة ذات الطابع الخاص مكتبة الأرشيف الوطنى الذى انفصل عن المكتبة الوطنية سنة ١٩٢٧م وقدبلغت مجموعات مكتبته سنة ١٩٩٠ نحوا من ١٧٠.٠٠٠ مخطوطة و ٣٥٠.٠٠٠ مجلد من الوثائق القانونية والقضائية. والبنك المركزى لدولة تشيلى الذى أسس سنة ١٩٢٨ وصلت مجموعات مكتبته سنة ١٩٩٠ إلى نحو ١٤٠٠٠ مجلد.

وقد أسست هيئة التنمية الوطنية سنة ١٩٤٩ وبلغت مجموعات مكتبتها سنة ١٩٩٠ما لا يقل عن ٣٠.٠٠٠ مجلد. وتعتبر مكتبة البعثة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وهى منظمة من منظمات الأمم المتحدة والتى أسست سنة ١٩٤٨ من أفضل المكتبات المتخصصة فى الاقتصاد، ومكتبة الجمعية الوطنية الزراعية التى أسست ١٨٦٠م بلغت مجموعاتها سنة ١٩٩٠ نحو خمسين ألف مجلد.

وقد قدمت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية دعما قويا لثلاث من المكتبات الكنسية هى:

دير الراهبات فى ريكوليتا الذى أسس ١٨٥٣، مكتبة سان اجناسيو التى أسست ١٩٧١، مدرسة اللاهوت بونتفيكو التى جرى تأسيسها سنة ١٩٧٢.

ويجب ألا ننسى فى مقام المكتبات المتخصصة تلك المكتبات الملحقة بالمراكز والمعاهد الثقافية الأجنبية أو المزدوجة مثل وكالة المعلومات للولايات المتحدة، والتى تضم مكتبة طبية والمعهد التشيلى البريطانى ومعهد جوتة والتحالف الفرنسى والمعهد البرازيلى.

وعلى صعيد تطور المكتبات العامة يلاحظ أنه رغم الجهود والمحاولات التى بذلت منذ أوائل القرن التاسع عشر على نحو ما ألمحت سابقا لإنشاء مكتبات عامة وقاعات مطالعة فى المدن الإقليمية خارج العاصمة، إلا أن تلك الحركة المكتبية العامة لم تحقق نجاحا يذكر.

ولعل المكتبة العامة الكبيرة العائدة للقرن التاسع عشر، والتى وصلتنا اليوم هى المكتبة العامة للعاصمة سنتياجو التى أسست ١٨٧٣ والتى بلغت مجموعاتها سنة ١٩٩٠: ٨٠٦٤٢ كتابا، ٢٠٠.٠٠٠ مجلد دوريات. أما بقية المكتبات العامة الموجودة الآن فهو وليدة القرن العشرين. ويلاحظ الخبراء أن ضعف الحركة المكتبية العامة فى الدولة يرجع إلى وجود هيئتين متنازعتين تشرفان على المكتبات العامة القليلة الموجودة هناك:

أ – الإدارة العامة للمكتبات والأرشيفات والمتاحف.

ب – إدارة التعليم.

وكما ألمحت هناك مكتبات عامة ملحقة بالمدارس. وتذكر المصادر أن أفضل المكتبات العامة فى تشيلى هى تلك الموجودة فى ضاحية بروفيدنشيا الفخمة فى سنتياجو.

وتعانى المكتبات المدرسية هى الأخرى معاناة شديدة بسبب بخل وزارة التعليم عليها وقلة الأموال التى تنفق على التزويد والأثاث والخدمات والصيانة. كذلك تعانى المكتبات المدرسية من قلة إخصائيى المكتبات المؤهلين خاصة، وأن مرتبات وزارة التعليم أضعف

من تلك التى يتقاضاها أمناء المكتبات فى أماكن أخرى، وعلى سبيل المثال المكتبة الوطنية والمكتبات العامة.

لقد بدأ الإعداد المهنى لأمناء المكتبات فى تشيلى فى وقت مبكر عند أرسلت الدولة بعض الشباب فى ستينات القرن التاسع عشر إلى أوربا لدراسة تنظيم المكتبات. وفى عشرينات القرن العشرين أرسلت الدولة عددا من أبنائها من بينهم الشاعر جابرييلا مسترال إلى الولايات المتحدة لدراسة علم المكتبات هناك.

وربما لم تبدأ الدراسة على المستوى الأكاديمى إلا سنة ١٩٣٨ عندما بعث هيكتور فيونزاليدا فيلجاس للدراسة فى مدرسة المكتبات بجامعة كولومبيا، وبعد عودته أسس مدرسة علم المكتبات فى جامعة تشيلى والتى منحت شهادة البكالوريوس بعد دراسة لمدة ثلاث سنوات.

وفى سنة ١٩٥٥ قام الخريجون بتأسيس "اتحاد المكتبيين فى تشيلي". أما رابطة مكتبات تشيلى فقد قامت ١٩٦٩، ومع سنة ١٩٩٠ وصل عدد أعضائها إلى ١٥٠٠ عضو وأصدرت حتى ذلك الوقت ثلاثة مطبوعات هامة.

ويعتقد الببلوجرافى التشيلى العظيم خوزيه توريبيو ميدينا أنه تحت كل الاحتمالات، فإن المحامى الأسبانى المثقف خوزيه ريزابال أوجارت (١٧٤٧-١٨٠٠) هو أول من أدخل الطباعة إلى تشيلى، وكانت عبارة عن مطبعة صغيرة. ويعتقد ميدينا أيضا أن فترة المستوطنات فى تشيلى لم تشهد وجود طباعة أو مطبعة فى تلك المنطقة.

وقد وجد ذلك الباحث أن المطبوعات القليلة التى صدرت فى تشيلى فى تلك الفترة الباكرة أى الربع الأخير من القرن الثامن عشر لم تكن بذات قيمة من الناحية الفكرية وأيضا لم تكن بذات قيمة من الناحية الفنية لرداءة الحروف وانحطاط مستوى الطابعين ودور الطباعة عموما.

وقد كشف البحث المتأنى عن أن الأب الجزويتى كارلوس هايمهاوزن قد جلب مطبعة إلى تشيلى فى السادس من مايو سنة ١٧٤٨م ووضعت فى جامعة سانت فيليب.

وكان أول مطبوع فى تشيلى قد صدر سنة ١٧٧٦ ويعتبر أندر وأغلى قطعة ببليوجرافية فى تاريخ النشر هناك. وكان هذا المطبوع يتألف من لوحة أمامية ، سبع صفحات مطبوعة وصفحة خالية.

وفى نهاية القرن الثامن عشر طلبت الكالبيدو (حكومة المدينة) فى سنتياجو من الملك أن يأذن لها بإنشاء دار للطباعة وهو الإذن الذى صدر فى سنة ١٧٩٠م، ولكن البيروقراطية أجهضت المشروع. ومن المتفق عليه أنه مع سنة ١٨٠٣ كان حاكم تشيلى مونز دى جوزمان قد أمر بطبع أمر أصدره بشأن مؤسسة خيرية فى بونيس.ت وقد حصر ميدينا واحدا وعشرين مطبوعا معظمها دعوات رسمية وفروخ عريضة بين ١٧٨٠ و ١٨١١.

ومع إعلان استقلال البلاد ١٨١٠م دخلت تشيلى مرحلة جديدة من التطور الاجتماعى والسياسى، وكان من بين أولى الخطوات التى اتخذتها الحكومة إصدار جريدة ولهذا الغرض قام السويدى ماثيو ارنالدو والأمريكى جون ليفنجستون بجلب مطبعة إلى تشيلى فى نوفمبر ١٨١١م اعتبرت أول مطبعة منظمة فى البلاد. وفى ١٣ فبراير ١٨١٢ صدر العدد الأول من الجريدة الاسبوعية (أوورورا) ورئيس تحريرها فراى كاميلو هنريكيز (١٧٩٦-١٨٢٥). وتوقفت عن الصدور فى الأول من إبريل ١٨١٣ وفى نفس الشهر: ٦ من أبريل ١٨١٣ صدرت جريدة المونيتور لسان حال الحكومة والتى توقفت فى الأول من أكتوبر ١٨١٨، وكان الأسبان قد أعادوا احتلال تشيلى حتى ١٨١٧.

المكتبة الوطنية فى تشيلى.

افتتحت المكتبة الوطنية فى تشيلى فى التاسع عشر من أغسطس ١٨١٣ من خلال مرسوم حكومى نشر فى الجريدة التى أشرت اليها من قبل (المونيتور). وكانت مجموعات المكتبة بضع مئات قليلة من الكتب جاءت عن طريق الهدايا، وقد نشرت بعض قوائم بتلك الكتب فى الجريدة المذكورة.

وقد أغلقت المكتبة بعد هزيمة القوات التشيلية فى معركة رانكاجوا وعودة الأسبان

الاحتلال تشيلى فى الثانى من أكتوبر سنة ١٨١٤. وبعد جلاء الأسبان عن البلاد فى ١٨١٧ صدر قرار جديد بإعادة فتح المكتبة فى ٥ من أغسطس ١٨١٨. وظلت المكتبة فى المبنى القديم بجامعة سان فيليب (الآن مسرح البلدية) وتجمع لديها فى ذلك الوقت نحو ٨٠٠٠ مجلد جاءت من جامعة سان فيليب ومكتبات الجزويت المصادرة.

وفى سنة ١٨٢٣ وصلت المجموعات كما أشرت بعاليه إلى ١٢٠٠٠ مجلد، ونقلت المكتبة إلى مبنى الضرائب القديم فى سنتياجو. وبعد ذلك مباشرة فتحت أمام الجمهور باعتبارها (جمعية قراءة سنتياجو).

وفى ٢٥ من أكتوبر ١٩٢٥ صدر أول قانون للإيداع فى تشيلى يحتم إيداع نسخة من كل مطبوع يصدر فى سنتياجو بالمكتبة الوطنية (زيدت النسخ اليوم إلى ١٥ نسخة)، مما ساهم مساهمة مباشرة فى إعداد الببليوجرافية الوطنية كما سنرى فيما بعد.

وعندما صدر قانون الملكية الفكرية فى ٢٤ من يولية سنة ١٨٣٤ قرر فى المادة ١٣ أنه على جميع الطابعين إيداع نسختين فى المكتبة الوطنية من كل عمل يطبعونه فى مطابعهم. وفى القانون الذى صدر فى ٢٢ من إبريل سنة ١٨٤٤ وقانون الطباعة الصادر فى ١٦ من سبتمبر ١٨٤٦ نجد نصوصا صريحة على توسيع نطاق الإيداع ليشمل الدولة كلها وليست سنتياجو فقط.

وفى سنة ١٨٤٦م أى بعد ثلاث سنوات من انتقال المكتبة مرة أخرى إلى مبنى آخر اشترت الحكومة المكتبة الشخصية لرجل الدولة التشيلى ماريانو ايجانا (١٧٩٣-١٨٤٦) وكان قوامها ١٠.٠٠٠ مجلد.

وفى ظل إدارة المحامى المكتبى القدير فنسنت آرليجوى (١٨٥٢-١٨٦٤) بلغت مجموعات المكتبة ٣٧٧٨٠ مجلدا، وحيث ضمت إليها مجموعات شخصية عديدة من بينها كما أسلفت مجموعات ميجيل دى لابارا وبنيامين فيكونا ماكينا وغيرهما كثيرون. وكان نشر فهرس هجائى بالكتب المقتناة بالمكتبة الوطنية سنة ١٨٥٤، وفهرس مجموعة كتب ماريانو إيجانا بالمكتبة الوطنية سنة ١٨٦٠ خطوات هامة للغاية فى سبيل الضبط

الببليوجرافى للإنتاج الفكرىى وانعكاسا ليقظة الشعور الوطنى الذى أدرك أهمية جمع وحفظ التراث الفكرى.

وجاء رامون بريزينو (١٨١٤-١٩١٠) مديرا للمكتبة خلفا لـ فنسنت آرليجوى، وكان بريزينو مدركا لأهمية وجود إحصاءات دقيقة تكشف عن تطور المكتبة ويعتمد عليها فى تخطيط العمل، ولذلك بدأ مع أغسطس سنة ١٨٥٩ فى نشر إحصاءات شهرية عن نشاط المكتبة فى كل اتجاه فى "حوليات جامعة تشيلي".

وقد صار ذلك الأمر تقليدا سار عليه من جاءوا بعد بريزينو وغدت تلك الحوليات بين ١٨٥٢ و ١٨٨٦ (ولكن بصورة منتظمة بعد ١٨٥٩) مرآة حقيقية لإنجازات ونجاحات وإخفاقات المكتبة الوطنية حيث كانت التقارير والإحصاءات تكشف عن جهود المكتبة فى: التزويد، العمليات الفنية، الخدمات، الاعارة، فئات الكتب التى قرئت، اللغات التى قرئت، جنسيات الـمؤلفين الذين تم الرجوع إليهم، القوائم الببليوجرافية التى صدرت، مناقشة الـخطط المستقبلية. ويرجع الفضل إلى بريزينو فى تأسيس (مكتب تبادل الـمطبوعات الوطنية) والذى بدأ العمل فى ١٧ من أغسطس ١٨٧١، وحيث كان يتم التبادل مع دول مثل: الولايات المتحدة، المكسيك، أمريكا الوسطى، أمريكا الجنوبية، فرنسا، إيطاليا.

والحقيقة أنه لم يبذل إلا مجهود قليل فى تحسين الخدمات المكتبية وأوضاع المبانى ومخازن ترفيف المقتنيات فكانت الكتب تحفظ غالبا طبقا للطريقة التى وضعها أصحاب المجموعات الشخصية أو طبقا لأرقام سلسلة، وبعض المجموعات طبقا للحجم والبعض الآخر طبقا لمجالات عريضة.

وكان الاعتماد فى استرجاع الكتب من الرفوف يتم بناء على خبرة أمين المكتبة وبعض الأدوات البدائية. وربما كان أمين المكتبة مانويل دى سالاس هو أول من وضع "لائحة المكتبة"، ومن بين تلك القواعد الواردة فى اللائحة تلك القاعدة التى تقول بأن أمين المكتبة أو مساعده هو الذى يأتى بالكتب من المخازن ويسلمها للقراء، وبعد أن ينتهى

القارئ من قراءة الكتاب عليه أن يسلمه لنفس الشخص الذى ناوله إياها بداية... وعلى القراء أن يجلسوا صامتين فى هدوء ولا يجب أن يكون هنا مناقشات أو مجادلات أو نزاعات داخل المكتبة... ولا يجوز لأحد من الخدامين أن يدخل إلى قاعات مخازن الكتب أوقاعات القراء وعلى أسيادهم الذين اصطحبوهم معهم إلى المكتبة أن يبقونهم فى الخارج.

لقد اطلع بريزينو على كتاب ل.ا. قنسطنطين "إدارة المكتبات أو الدليل الجديد الكامل لترتيب وحفظ وإدارة المكتبات" الذى نشر فى باريس ١٨٤١. وربما يكون قد اطلع على تصنيف دالمبيرت وبنتام وأمبير وسعى إلى تطبيق الإجراءات التى تطبق فى المكتبة الوطنية الفرنسية.

ولذلك كانت الكتب تجمع فى المكتبة طبقا للنظام الفرنسى حيث كانت كل خزانة كتب ترقم بحرف هجائى كبير وكل رف داخل الخزانة يرقم برقم. وكانت الكتب على الرفوف ترتب حسب الحجم (الحجم الكبير تحت والمتوسط فوقه والصغير أعلاه) وعلى كعب الكتاب وضع ملصق يتناول المعلومات الآتية: عدد مجلدات العمل، الحرف الدال على الخزانة، رقم الرف. وعلامة متصلة تدل على مكان وجود الكتاب على الرف.

وخلال فترة بريزينو فى إدارة المكتبة الوطنية توفر على إعدادت ثلاثة فهارس بطاقية منفصلة:

١- فهرس هجائى للمؤلف.

٢- فهرس موضوعى مصنف حسب كليات جامعة تشيلى:

الفلسفة، والإنسانيات، والفنون الجميلة+ الرياضيات والعلوم الفيزيائية والعلوم الطبيعية+ القانون والعلوم السياسية والإدارية+ اللاهوت+ الطب.

٣- فهرس قائمة الرفوف مرتبة بصرامة حسب ترتيب الكتب على الرفوف.

وفى سنة ١٨٦١ نشرت المكتبة فهرسا مطبوعا جديدا بمقتنياتها وظلت المكتبة تواظب على تحديثه عن طريق الملاحق حتى سنة ١٨٨٥. وقد تضاعفت مقتنيات المكتبة فى ظل رئاسة بريزينو وأصبحت الحاجة إلى مبنى جديد مسألة ملحة.

وعند تقاعده فى سنة ١٨٨٦م كتب (بيان كتبته ١٨٨٦ أدافع فيه عن نفسى ضد ظلم الحكومة والمفترين) وهى وثيقة حزينة وتعليق على الأداء البيروقراطى الفاشل والمخزى والافتقار إلى المسئولية إزاء حفظ التراث الفكرى للدولة.

ومن الطريف أن مدير المكتبة الوطنية فى الفترة من ١٩٦٠-١٩٦٦ جويلليرمو فيليو كروز ردد أكثر من مرة عبارات بريزينو فى العديد من كتاباته وخطبه، وقد كان أخطرها (مشكلة المكتبة الوطنية).

وفى سنة ١٨٨٦م خلف بريزينو فى إدارة المكتبة المحامى والمربى لويس مونت (١٨٤٨-١٩٠٩). وخلال فترة إدارته التى طالت إلى ٢٣ سنة ارتفع رصيد المكتبة من ٦٠,٠٠٠ مجلد إلى حوالى ١٥٠,٠٠٠ مجلد أى حوالى ثلاثة أضعاف. وفى ١٨٨٦م انتقلت للمرة الرابعة إلى مبنى آخر جديد بقيت فيه حتى ١٩٢٥، والذى خرجت منه إلى مبناها الحالى.

وقد رأى مونت أن يستغل المزايا الموجودة فى الإيداع القانونى، وذلك فى إصدار"حولية المطبوعات التشيلية المقتناة فى المكتبة الوطنية"، والتى أصبحت قائمة مراجعة سنوية بالكتب والدوريات المطبوعة فى تشيلى وسجلا بأعمال المؤلفين التشيليين أو تدور حول تشيلى مما طبع فى الخارج. كذلك أعدت المكتبة سجلا للملكية الفكرية (حق المؤلف).

وقد قام لويس مونت بإنشاء أقسام جديدة داخل المكتبة ومن بينها قسم المخطوطات، المتحف الببليوجرافى، قسم الصور المطبوعة والصور الفوتوغرافية والمحفورات والخرائط. ولكن أهم ما استخدمه الرجل هو قسم تشيلى الذى جمع فى مكان واحد كل المطبوعات الصادرة فى تشيلى وعن تشيلى فى الخارج، وثمة قسم آخر أنشأه الرجل هو قسم (القراءة المنزلية) وهو الأول من نوعه فى أمريكا الجنوبية.

والهدف من وراء هذا القسم الأخير هو تشجيع القراءة ونشرها بين الناس. ويبدو أن الوقت كان قد حان فعلا لمثل هذا العمل إذ أصدرت الحكومة فى ذلك الوقت قرارا فى

١٦ يناير ١٨٥٦ بإنشاء ما سمى بالمكتبات العامة فى عواصم الولايات ملحقة بالمدارس الثانوية هناك.

وقد ألحق بذلك القرار قرار آخر فى ٢٤ من نوفمبر ١٨٦٠ الخاص بالتعليم الابتدائى ويقضى بتدبير الأموال اللازمة لإنشاء مكتبة شعبية فى كل مقاطعة، ثم بعد ذلك القرار الصادر فى ٢٢ من ديسمبر ١٨٩١، والذى يقضى على كل بلدية أن تنشئ بالضرورة مكتبة عامة فيها.

ولكن للأسف الشديد فإن فكرة مونت بنشر القراءة وتعميمها عن طريق السماح للناس باستعارة الكتب إلى بيوتهم لم تصادف نجاحا لأن المثقفين وحدهم هم الذين أفادوا من الفكرة، كما تحولت المكتبة الوطنية من مكتبة بحث وإيداع إلى مكتبة عامة وقد أُسيئ استخدام الجرائد إلى حد التمزق، كما أن الناس لم يهتموا بإرجاع الكتب التى استعاروها ومن ثم فقدت المكتبة عددا كبيرا من الكتب. ولم يكن مونت ساعتها يدرك مخاطر مكتبة تقوم بدور مزدوج.

جاء كارلوس سيلفا كروز (١٨٧٢-١٩٤٥) وهو أيضا محامى ومربى بعد لويس مونت مديرا للمكتبة الوطنية ١٩١٠، وقام بزيارة الولايات المتحدة مرتين وأعجب أيما إعجاب بتطور المكتبات العامة هناك، وأراد أن يفعل شيئا مماثلا لبلده تشيلى: مبانى جذابة، وصول سهل للكتب، شبكة مكتبات منظمة يمكن أن تصبح جزءا متكاملا مع التعليم الفردى.

ولقد آثر سيلفا كروز مفهوم المكتبة التى تسعى إلى نشر الثقافة والأداة الفعالة فى تنوير أمة ديمقراطية بدلا من النموذج الأوربى المحافظ الذى يجعل المكتبة أرشيفا للحفظ ذات التنظيم والنظام الساكن غير المتحرك.

وبهذا المفهوم الأمريكى فى رأس كروز قام الرجل بمد خدمات المكتبة الوطنية إلى المدارس الثانوية والجامعات وإلى المدرسين والصناع وعامة الناس ومد ساعات فتح المكتبة لوقت متأخر فى الليل.

وقد حتمت تلك السياسة إنشاء قسم للمراجع والذى افتتح كما أشرت من قبل فى الأول من يناير ١٩١٢ووضع تحت إشراف ايميليو فايس (١٨٦٠-١٩٣٥) الصحفى والناقد الأدبى. ومن الناحية الببليوجرافية البحتة أوقفت الحرب العالمية الأولى ورود الدوريات الفرنسية والإنجليزية والأسبانية والألمانية والإيطالية لعدة سنوات، كذلك عانى تزويد الكتب وعانى قسم تبادل المطبوعات.

يضاف إلى تلك المشكلات مشكلة تزايد عدد السكان فى سنتياجو، وبالتالى ازدياد عدد الطلاب الذين على المكتبة أن تخدمهم من كل الأعمار والذين كانوا يستعملون المكتبة استعمالا مكثفا وبدون أن يتلقوا الخدمات المناسبة.

وقد تعاقب على إدارة المكتبة بعد كروز عدد من المدراء منهم الكتاب والمربون والببليوجرافيون وما إلى ذلك. وكان نمو المكتبة وتقدمها يتوقف دائما على المزاج السياسى الراهن. ومن الواضح أن القلق الذى صحب الحكم البرلمانى بين ١٨٩١ و ١٩٢٤ والفترة التى لحقت ذلك قد أدى إلى إبطاء نمو المكتبة وعوق تقدمها إلى حد كبير.

وقد استمرت المكتبة فى إعداد الفهارس الثلاثة البطاقية، ولم تكن هناك عمليات فنية مركزية وكانت مرتبات العاملين متدنية كثيرا وظروف العمل سيئة صعبة، ورغم كل ذلك فقد دخلت المكتبة إلى خمسينات القرن العشرين بنحو ١,٥٠٠,٠٠٠ مجلد.

فى نهاية العشرينات من القرن العشرين كتب الصحفى والمؤرخ والمربى والببليوجرافى أيضا جويلليرمو فيليو كحروز عدة مقالات يدافع فيها عن متحف وأرشيف الأمة مما دعا وزارة التعليم إلى أن تطلب منه وضع تصوره لتأسيس قسم فى الوزارة إلى تطوير المتاحف والمكتبات والأرشيفات فى تشيلى وعقب ذلك مباشرة صدر قرار فى ١٨ من نوفمبر ١٩٢٩ نشر فى الجريدة الرسمية فى العاشر من ديسمبر ١٩٢٩ بإنشاء المديرية العامة للمكتبات والأرشيفات والمتاحف.

وقد نص هذا بين ما نص عليه أن المكتبات والأرشيفات والمتاحف تقوم بوظائف متشابهة وأهداف واحدة، وخاصة فيما يتعلق بجمع وتنظيم وبث المعرفة، وهى وإن لم

يقض بها أن تكون مراكز للتدريس إلا إنها يقينا تتعاون فى عملية التعليم. وهذه القضية ليست منوطة بالحكومة وحدها، وإنها يمكن أن تتعاون فيها أيضا الجهود الخاصة.

وطبقا للنظام الجديد فإن مدير المديرية العامة للمكتبات والأرشيفات والمتاحف أصبح بحكم وظيفته مدير المكتبة الوطنية ويرفع تقاريره إلى نائب الوزير وإلى الوزير. وهذا النظام الطبقى فى الإدارة وازدواج الإشراف على المكتبة الوطنية وقيام المكتبة بدور مزدوج لمكتبة وطنية (وهو الموقف السائد فى معظم دول أمريكا اللاتينية) لم يساعد المكتبة الوطنية على التقدم.

ولذلك صدر قرار فى ١٥ يوليه ١٩٣٢ بإلغاء المديرية العامة للمكتبات والأرشيفات والمتاحف، ومن التخبط بمكان أن تضطر الحكومة فى نفس السنة إلى إعادة تأسيس تلك المديرية العامة مرة أخرى، حيث طالب بها المواطنين والمشرعين لأنها فى نظرهم تقوم بدور إشرافى وتنسيقى هام.

فى مطلع العشرينات من القرن العشرين التقى فيليو كروز مع الببليوجرافى الشهير خوزيه توريبيو ميدينا الذى المحت إليه فيما سبق، والذى أهدى مجموعته الخاصة للمكتبة الوطنية وأصبح الرجلان صديقين حميمين ويشتركان فى بعض الكتابات.

وفى سنة ١٩٢٥ أوصى ميدينا بتعيين فيليو كروز مديرا للمكتبة. وقد أعاد كروز تنظيم القسم التشيلى فى المكتبة الوطنية. واستصدر قرارا بتأسيس "مؤسسة خوزيه توريبيو ميدينا التاريخية الببليوجرافية" فى ٢٨ يونية ١٩٥٢، وأصبح سكرتيرا عاما لتلك المؤسسة.

وبعد أن تولى الرجل عدة مناصب إدارية بجامعة تشيلى رشح جويلليرمو فيليو كروز مديرا للمكتبة الوطنية وقد شغل المنصب بين ١٩٦٠-١٩٦٦، وقد تم إنجاز الكثير فى فترة إدارته للمكتبة من وجهة النظر الببليوجرافية والثقافية. وفى ١٩٦٣ أسس مجلة أدبية اتخذها منبرا لمهاجمة لامبالاة الناس بمؤسسات البلد الفكرية والثقافية.

وربما كانت الخطوة التى أثارت جدلا كبيرا خلال إدارته، وربما جلبت سخطا عليه

هى إغلاق المكتبة فى وجه طلاب المدارس الثانوية سنة ١٩٦٣، وذلك لحفظ تراث المكتبة القيم والذى كان عرضة للسرقة والتلف والضياع على يد هؤلاء الطلاب.

وكان عدد التلاميذ والطلاب الذين يستخدمون المكتبة سنويا وتتراوح أعمارهم ما بين ٦-١٧ سنة يقدر بنحو ١٥٠٠٠ تلميذ وطالب، وكانت غلطة لم تغتفر للمكتبة الوطنية وسط هذا القطاع العريض من المستفيدين.

وكان كروز يعتقد أن خطوته هذه سوف تجبر المدارس الثانوية فى سنتياجو على إنشاء مكتبات مدرسية لخدمة هؤلاء التلاميذ. وقد أثبتت الأيام خطأ هذا القرار لأنه حتى نهاية القرن العشرين، كما سنرى ما تزال المدارس الثانوية والابتدائية ليس فقط فى سنتياجو ولكن فى كل تشيلى تعانى التخلف فى المكتبات المدرسية فى كل اتجاه.

وفى يناير ١٩٦٧ عين أستاذ الجامعة الكاتب والناقد الأدبى روك ستيبان سكاربا (١٩١٤-) مديرا للمديرية العامة للمكتبات والأرشيفات والمتاحف وبالتبعية مديرا للمكتبة الوطنية. وكان مفهوم سكاربا للمكتبة الوطنية أن تقوم ببث المعرفة لكل المواطنين، وأن مصادر المعلومات يجب أن تقدم بدون أية قيود حتى ولو فقدنا بعض المواد القيمة.

وفى سنة ١٩٦٨ زار سكاربا بعض المكتبات فى فرنسا وإنجلترا وأسبانيا ويوغوسلافيا وخرج من زياراته هذه بأن المكتبة الوطنية فى تشيلى لا بد وأن تعيد صياغة أهدافها وسياستها: تيسير حصول الناس على المواد من المكتبة، مزيد من الخدمات المكتبية لسكان سنتياجو، سياسة وطنية عامة للخدمات المكتبية تتكامل مع الاتجاه التعليمى والسياسى الجديد فى البلاد.

وفى خلال فترة إدارة سكاربا الأولى يناير ١٩٦٧- إبريل ١٩٧١ أحرزت المكتبة تقدما ملحوظا فى تلك الاتجاهات برغم الموقف السياسى المتأرجح والنقص الشديد فى التمويل، والنقص فى الأيدى العاملة الماهرة.

وقد أسس سكاربا عددا من الأقسام الجديدة: أرشيف الكاتب وهو متحف للكتاب

التشيليين، الأرشيف الشفوى، أرشيف الموسيقى التشيلى، مكتب للمراجع النقدية الأدبية، مركز راؤول سيلفا كاسترو الببليوجرافى، ورشة العمل الأدبية، مجموعة الخرائط.

وفى عهده قامت المكتبة بإعداد كشافات للمجلات الأدبية التشيلية فى القرن العشرين كما قامت بإعداد ببليوجرافيات موضوعية فى التربية والأدب.

وقد تم حل مشكلة طلاب المدارس الثانوية الذين تتزايد أعدادهم بدون خدمة مكتبية مناسبة عن طريق إنشاء مكتبتين فرعيتين بإشراف المكتبة الوطنية. وفى خلال الستينات من القرن العشرين لم يكن فى سنتياجو ذات المليونى نسمة إلا ست مكتبات عامة وعدد قليل من مكتبات البلدية، وهذه الأخيرة وحدات صغيرة الإمكانيات.

وفى خلال تلك الفترة حاولت المكتبة الوطنية أن تستعيد قيادتها كمنسق عام ومشرف على تطوير وإنشاء المكتبات العامة فى عموم الجمهورية. وقد استدعى ذلك القيام بإنشاء عدد من الأرشيفات الجديدة، والمتاحف والمكتبات العامة وصناديق الكتب المتنقلة التى يحمل الواحد منها نحو ١٥٠ كتابا يتم تدويرها بين المدارس الثانوية والمصانع والمراكز المجاورة.

وفى مايو ١٩٧١م اضطر سكاربا رغم أنه لم يتقاعد أو يستقل إلى ترك المكتبة تحت ضغوط سياسية وحل محله الكاتب جيوفنشيو فال (الاسم المستعار لـ جلبرتو كونشاريفو) والذى كان فى ذلك الوقت رئيسا لقسم التبادل فى نفس المكتبة.

وقد جاء تعيين فال متواكبا مع التغيير فى السياسات الذى جاء مع الحكومة الجديدة حكومة سلفادور إللنده. وكانت السنوات ١٩٧١-١٩٧٣ سنوات عدم استقرار سياسى وانتفاضات اجتماعية وأزمة اقتصادية. وفى داخل هذا الإطار السياسى الاجتماعى الاقتصادى لم يكن ممكنا حدوث أى تقدم فى المكتبة الوطنية.

ومع قيام الجيش بالاطاحة بحكومة اللنده فى ١١ سبتمبر ١٩٧٣م أعيد روك استيبان سكاربا إلى منصبه مديرا للمكتبة الوطنية، وهو المنصب الذى شغله حتى ١٩٧٧.

لقد كانت فترة سكاربا الثانية فى المكتبة محفوفة بالكثير من المشاكل والتى على رأسها

ضعف الميزانية وعدم كفاية الموظفين كما ونوعا، والى جانب ذلك فقد دمرت المياه مجموعات تاريخية هامة نتيجة لتوقف اعمال الصيانة والإصلاح للأسقف القديمة فى المكتبة القومية كما ضاقت المكتبة بالمجموعات ولم يعد هناك متسع للمزيد، ومما يؤسف له ايضا أن الببليوجرافية الوطنية الجارية كانت متأخرة عن موعدها بخمس سنين.

ومع تكل تلك المشاكل استمرت المكتبة الوطنية فى رغم انشاء المكتبات العامة والمتاحف فى عموم الدولة وقد قدمت الحكومة الأسبانية سيارة كتب متنقلة جديدة قامت المكتبة الوطنية بتشغيلها إلى جانب سيارتين اخريين كانتا فى حوزتها طبقا لخطة مرسومة فى سنتياجو وضواحها.

وفى عام ١٩٧٧ خلف سكاربا، السياسى السابق والكاتب الألمعى إنريك كامبوس مينديز فى رئاسة المديرية العامة للمكتبات والأرشيفات والمتاحف ومن ثم فى رئاسة المكتبة الوطنية. وتذكر المصادر أن مينديز كان اختيارا موفقا لهذا المنصب لأنه مفكر وأديب ومارس العمل الثقافى فترات طويلة فى حياته وكان عضوا فى المجلس السياسى منذ ١٩٧٥.

وكان من أول الخطوات التى أتخذها أنتداب المستشارة المكتبية ماريا تريزا سانز لدراسة البنية العامة الإدارية للمكتبة الوطنية وتقديم اقتراحات قصيرة الأمد وطويلة الأمد لحل مشكلات المكتبة، وقد انتهت المستشارة من تقريرها فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ وقد اقترحت وضع نظام آلى حديث لخزن واسترجاع المعلومات، وتقديم خدمات اكثر فاعلية للجمهور العام والباحثين وركزت على ضرورة تبنى سياسات حديثة ومناسبة فى عمليات حفظ وصيانة المجموعات وكانت المكتبة فى ذلك الوقت تنقسم إلى ثلاثة أقسام جديدة: القسم الوطنى للمعلومات الببليوجرافية، القسم الوطنى للعمليات الفنية، قسم المجموعات.

وكانت السنوات ١٩٧٩-١٩٨٣ هى فترة إعادة التنظيم والتجديد. فى سنة ١٩٧٩م استحدثت قاعة كبيرة للمطالعة كما استحدثت قاعة للباحثين والعلماء للاطلاع على الكتب النادرة والمواد القيمة.

وفى سنة ١٩٨٠ أدخلت المكتبة قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية (قاف٢) بنية إعداد قاعدة بيانات ببليوجرافية آلية واستخدام قوالب مارك وهو ما تم ببطء حتى نهاية القرن العشرين، والتى تحل بالتدريج محل الفهارس القديمة البطاقية التى شهدت السبعينات منها على الأقل ثمانية فهارس مختلفة.

وكانت المجموعات فى ١٩٨٠ بلغت ٢,٥ مليون مجلد وغدت السيطرة اليدوية عليها صعبة. وفى سنة ١٩٨٢ تم إدماج الفهارس الثمانية فى ثلاث فقط هى:

أ – فهرس المؤلف.

ب – فهرس العنوان.

جـ – الفهرس الموضوعى.

وطبقا للوثيقة التى نشرتها المكتبة الوطنية عن نفسها سنة ١٩٨٠، فإن ثمة خطة طموحة قد وضعت لتمويل المكتبة حتى مطالع القرن الواحد والعشرين، وقد عرف النظام الآلى المتكامل الذى أدخلته المكتبة فى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات باسم نوتيس (نظام الشمال الغربى المتكامل كلية)، وقد أفاد النظام كما قلت من أشرطة وقوالب مارك، ويضم مجموعات المكتبة الوطنية إلى جانب مجموعات المكتبات الجامعية فى جمهورية تشيلى.

وفى سنة ٢٠٠٤ كانت مجموعات المكتبة الوطنية فى تشيلى قد بلغت نحو ٤,٥٠٠,٠٠٠ جملة، ومن بين مصادر الزيادة الكبيرة فى المجموعات التطبيق الصارم لقانون الإيداع الصادر فى ١٨٢٥ وتعديلاته المتتالية، والذى ينص اليوم على إيداع ١٥ نسخة من كل مادة تنشر على أرض تشيلى فى المكتبة الوطنية.

الببليوجرافية الوطنية التشيلية.

يمكننا القول بأن الإنتاج الفكرى التشيلى قد خضع كله أو جله على الأقل للضبط

الببليوجرافى، ففى سنة ١٨٨٦م بدأ ظهور "حولية المطبوعات التشيلية"، والتى احتوت إلى جانب المطبوعات التى نشرت داخل تشيلى على منشورات المؤلفين الوطنيين فى الخارج وما نشر عموما عن تشيلى فى الدول الأجنبية.

ولقد تضمنت هذه الببليوجرافية إلى جانب الكتب على الدوريات والجرائد والمجلات والمطبوعات الحكومية وسجلات حق المؤلف المحفوظة فى المكتبة الوطنية، وبمعنى آخر صارت هذه الببليوجرافية سجلا للإيداع القانونى فى تشيلى.

ومن المعروف أنه تعاقب على الإنتاج الفكرى التشيلى عدد من قوانين الإيداع منذ ١٨٢٥، وكان آخرها القانون رقم ١٦٦٤٣ المعنون "إساءة استخدام النشر" والمنشور فى الجريدة الرسمية فى ٤ سبتمبر ١٩٦٧، والذى قرر أنه على الطابعين أن يودعوا فى المكتبة الوطنية ١٥ نسخة من كل مطبوع يصدرونه.

ومن الجدير بالذكر أن الطبعات المحدودة والخاصة لا تحتاج إلى إيداع كل هذا العدد من النسخ. ويرى النقاد أن القانون يحتاج إلى تعديل كى يضم المواد السمعية البصرية والمصغرات الفيلمية وأقراص الليزر وبرامج الحاسب الآلى.

ولقد استمرت حولية المطبوعات التشيلية فى الظهور من ١٨٨٦ وحتى ١٩١٦ واشتملت على ٣٢٫٣٠٦ كتابا وكتيبا. وبعد ذلك تعثرت وتأخرت وصارت التغطية تتم كلما تيسر الحال والتغطية بعد ذلك التاريخ جاءت على النحو الآتى:

١٩١٧-١٩٢١	صدرت مجمعة ١٩٦٢
١٩٢٢-١٩٢٦	صدرت مجمعة ١٩٦٣
١٩٢٧-١٩٣١	
١٩٥٧-١٩٦١	
١٩٦٢	

١٩٣٦-١٩٣٢	صدرت مجمعة ١٩٦٤
١٩٤١-١٩٣٧	
١٩٤٦-١٩٤٢	
١٩٥١-١٩٤٧	
١٩٥٦-١٩٥٢	
١٩٦٤-١٩٦٣	صدرت مجمعة ١٩٦٥
١٩٦٥	صدرت ١٩٦٦
١٩٦٦	صدرت ١٩٦٨
١٩٦٧	صدرت ١٩٦٩
١٩٦٨	صدرت ١٩٧٠
١٩٦٩	صدرت ١٩٧١
١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢	صدرت ١٩٧٧
١٩٧٣، ١٩٧٤	صدرت ١٩٧٨
١٩٧٥	صدرت ١٩٧٩
١٩٧٩-١٩٧٦	صدرت ١٩٨١

ومن الجدير بالذكر أن هذه التركيمة التى صدرت ١٩٨١ جاءت بعنوان: "الببليوجرافية التشيلية ١٩٧٦-١٩٧٩" ولم يحدث أى تغيير لا فى الشكل ولا القطع ولا الإخراج عما كان عليه الحال فى الحولية واستمرت حتى الآن بالاسم والشكل، وتتضمن الببليوجرافية الكتب والكتيبات والمواد ذات الأوراق السائبة والمطبوعات الحكومية على نحو ما قرره القانون ٣٨٨ لسنة ١٩٢٥، وكذلك الجرائد الجارية والمتوقفة والمواد المسجلة فى سجل الملكية الفكرية. ويتبع الجسم الرئيسى للببليوجرافية كشاف بالموضوع. وفى الإصدارات التى تغطى الثمانينات والتسعينات من هذه الببليوجرافية نجد الترتيب

والتغطية تحذو حذو الببليوجرافية الأسبانية، وتتضمن الكتب والجرائد الجديدة والمجلات والحوليات والمطبوعات الحكومية والكتيبات فى سياق واحد. وهناك قسم مستقل بكتب الأطفال وقسم مستقل للأعمال المسجلة فى سجل الملكية الفكرية. ويتبع الأسلوب الببليوجرافى قواعد الفهرسة الأنجلوأمريكية، وتصنف المفردات طبقا لتصنيف ديوى العشرى مع كشافات بالمؤلف والعنوان والموضوع. ولأول مرة يشترك طلاب قسم علم المكتبات فى المعهد المهنى فى سنتياجو فى إعداد الببليوجرافية الوطنية. ويرى الخبراء أنه ما يزال ينقص الببليوجرافية الوطنية إدراج: الرسائل الجامعية التى تجيزها الجامعات فى تشيلى، المدونات الموسيقية، الأفلام، الشرائط والتسجيلات الصوتية. ومهما يكن من أمر فإن الخبراء يقدرون الضبط الببليوجرافى للمطبوعات التشيلية بين ١٨٨٦ و ٢٠٠٤. وعلى جانب الببليوجرافيات التجارية التى لاحقت الإنتاج الفكرى الجديد نجد "خدمة الأخبار الببليوجرافية التشيلية" التى ظهرت بلا انقطاع بين سبتمبر ١٩٤٠ وابريل – يونية ١٩٧١. وقد جاء بعدها عدد من الببليوجرافيات التجارية، ولكنها لا تكون نسيجا متكاملا فيما بينها، وتبقى الببليوجرافية التشيلية هى المرآة الصادقة حول الإنتاج الفكرى التشيلى.

ويرى الخبراء أن الببليوجرافية الوطنية التشيلية قد مرت بثلاث مراحل واضحة متميزة: أ – ١٨٤٦–١٩٣٠ وهى السنة التى توفى فيها ميدينا. ب – ١٩٣٠–١٩٦٠م وهى الفترة التى عطلت فيها الببليوجرافية الوطنية وجرت فيها محاولات عديدة لإصدار ببليوجرافيات تجارية وغير تجارية. جـ – ١٩٦٠– وهى الفترة التى بذل فيها جويلليرمو فيليوكروز وخلفاؤه فى المكتبة الوطنية جهودا كبيرة لدعم صدور الببليوجرافية الوطنية بانتظام.

فى الفترة الأولى نجد أن المكتبة الوطنية كانت تسيطر تقريبا على كل نشاط ببليوجرافى داخل تشيلى. ويمكننا أن نقول إنها كانت فترة للتجريب والتعلم أولا وقبل كل شيء وكذلك فترة الإيقاظ للشعور الوطنى الذى أدرك أن الببليوجرافية الوطنية هى مرآة صادقة للإنتاج الفكرى الوطنى الذى هو أحد مقاييس تقدم الأمة ورقيها. وكانت

الإرهاصات الأولى للببلوجرافية الوطنية قد تمثلت فى المحاولات التى بذلتها جامعة تشيلى، وتلك التى بذلها الباحثون التشيليون والأجانب، وتلك التى بذلها العاملون فى المكتبة الوطنية. لقد قام رواد من أمثال: خوان بوتستا ألبردى وسنتياجو لندساى، الأخوان أموناتجوى وفرانسسكو جارسيا هويدوبرو بادارة وتنظيم العمل فى إعداد أول فهرس مطبوع للمكتبة الوطنية والذى نشر ١٨٤٦. وقد جاء بعد تلك الجهود الببليوجرافيات الوطنية التى نشرها كل من: رامون بريزينو، لويس مونت، خوزيه كوريبيو ميدينا، إيميليو فايس، رامون أ. لافال ثم هيرمينيا إلجويتا دى أوكسنيوس. وبعد ذلك كله جاءت الحولية الببليوجرافية التى أشرت اليها.

وتميزت الفترة الثانية بالافتقار إلى الاستمرارية الببليوجرافية وتشتت الجهود وتكرارها. كذلك تميزت بصدور عدد كبير من الببليوجرافيات المتخصصة التى نشرت خلال الثلاثين عاما التى غطتها تلك الفترة. ولكن تلك الببليوجرافيات لم تكن طويلة النفس بل جاءت لسد احتياجات فورية آنية مؤقتة. وكان أسوأ ما فى تلك الفترة هو توقف حولية المطبوعات التشيلية عن الصدور ١٩١٧-١٩٦٢.

والمرحلة الثالثة فى حياة الضبط الببليوجرافى الوطنى هى تلك التى بدأت سنة ١٩٦٠ حتى الآن مطالع القرن الواحد والعشرين حين ترأس جوييلرمو فيليو كروز المكتبة الوطنية، وقد بدأ جهوده الببليوجرافية بإعادة إصدار "حولية المطبوعات التشيلية" وتغطية فترة ٤٥ عاما التى توقفت فيها، ثم صدور الببليوجرافية التشيلية بانتظام اعتبارا من ١٩٨٠ واستخدام الحاسب الآلى فى إعدادها مع نهاية القرن العشرين.

الأرشيف الوطنى التشيلى.

بعد استقلال تشيلى سنة ١٨١٠ فكرت الحكومة فى جمع وحفظ الوثائق الأرشيفية بطريقة منظمة، تلك الوثائق التى تبعثرت فى أنحاء متفرقة من البلاد ونخرت فيها الرطوبة والزلازل والإهمال ودمرت جانبا هاما منها.

وكان مؤسسو المكتبة الوطنية ١٨١٣، يأملون فى جمع أكبر قدر من تلك الوثائق معا فى

مكان واحد. وفى سنة ١٨٨٦ قامت المكتبة الوطنية كا ألحت بافتتاح قسم المخطوطات بها وقد جمعت فيه إلى جانب الكتب المخطوطة الوثائق الحكومية التى كانت موجودة بها منذ ١٨٤٦.

وفى سنة ١٨٨٧ قامت الدولة بإنشاء "الأرشيف الحكومى العام" لحفظ الوثائق الارشيفية الحكومية الرسمية وخاصة تلك الموجودة فى دواوين الوزارات والمكاتب العمومية، بما فى ذلك الولايات أيضا. وقد تحول قسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية إلى "الأرشيف الوطنى التاريخي" سنة ١٩٢٥. وفى سنة ١٩٢٦ كانت مقتنياته من الوثائق التاريخية قد بلغت ١٣٥٠٠ مجلد وثائق. وفى الخامس والعشرين من نوفمبر ١٩٢٧ ضم الأرشيف الحكومى العام إلى الأرشيف الوطنى التاريخى وخرج منهما معا "الأرشيف الوطني" تحت إشراف "المديرية العامة للمكتبات والأرشيفات والمتاحف".

وينقسم الأرشيف الوطنى إلى قسمين رئيسيين: قسم الوثائق التاريخية والقانونية وقسم الوثائق الإدارية العامة. ومن الواضح أن القسم الأول يضم الوثائق التاريخية القديمة والتى ترجع إلى فترة المستعمرات وتبدأ من ١٥٠٢ وحتى ١٨٩٦، والقسم الثانى يضم الوثائق التى ترد اليه من أجهزة الدولة المختلفة بعد انتهاء فترة الحفظ هناك والتى لم تعد فيها مصلحة إدارية جارية.

وتحدد الجهات الحكومية التى ترد منها تلك الوثائق الأرشيفية فترة سقوطها فى الملك العام وجواز إتاحتها للجمهور، حيث إن بعضها يتاح بعد خمس سنوات، وبعضها ربما بعد ٣٠ سنة وبعضها يمتد إلى ٦٠ سنة.

وفى ستينات القرن العشرين اضطر الأرشيف الوطنى إلى رفض قبول الكثير من المجموعات الأرشيفية الهامة، وذلك بسبب عدم وجود حيز لاستيعاب تلك المجموعات وعدم وجود مو ظفين لفرز وإعداد تلك المجموعات وتهيئتها للخدمة.

وأكثر من هذا لم يستطع هذا الأرشيف الوطنى أن يقدم أية خدمات ذات قيمة للباحثين أو يعد الأدوات اللازمة للدخول إلى مقتنياته. ولما بدأت أعداد قيمة من

مقتنيات هذا الأرشيف فى التحلل كان لا بد من انقاذ ما يمكن إنقاذه وبالتالى عقدت اتفاقية ما بين وزارة التعليم واليونسكو سنة ١٩٦١ لتفليم الوثائق القيمة، وكانت دول أخرى فى المنطقة قد سبقت تشيلى إلى هذه الخطوة سنة ١٩٥٦ من بينها: باراجواى، بناما، هندوراس، السلفادور.

وبعد عدة شهور فقط من بدء التفليم كانت هناك ٤٠٠ بكرة ميكروفيلم جاهزة للاستعمال من جانب الباحثين وقد شملت نحو نصف مليون صفحة (منها عدة دوريات تشيلية تعود للقرن التاسع عشر).

ومن الطريف أن النسخ الموجبة يتم حفظها فى المكتبة الوطنية والنسخ السالبة ترسل إلى معهد ما بين الدول الأمريكية للجغرافيا والتاريخ بالولايات المتحدة الذى ينشر كشافا تحليليا بتلك الوثائق المفلمة.

إلى جانب هذا الأرشيف الوطنى العام هناك ثلاثة أرشيفات نوعية موجودة أيضا فى سنتياجو العاصمة: الأرشيف القانونى، أرشيف محكمة القضاء المدنى، أرشيف الكونجرس الوطنى أى البرلمان التشيلى.

وهذه الأرشيفات تضم مجموعات من أغنى الوثائق التاريخية فى الدولة وتركز على القانون والاقتصاد والتاريخ والإحصاء. وهناك بطبيعة الحال أرشيفات محلية موجودة فى عواصم الولايات والبلديات. ومنذ ١٩٧٨ والأرشيف الوطنى ينشر مطبوعا كل سنتين بعنوان "معلومات الأرشيف الوطني".

ولم تهتم تشيلى فى يوم من الأيام بالإعداد المهنى للأرشيفيين على الرغم من قيام قسم علم المكتبات فى جامعة تشيلى (مدرسة علم المكتبات الآن) بطرح بعض مقررات فى إدارة وحفظ الأرشيف.

وقد نظمت بعض الدورات التدريبية وحلقات البحث لتدريب الأرشيفيين فى تشيلى تحت رعاية اليونسكو ١٩٦١ و ١٩٨١.

وربما كانت آخر المشكلات التى تواجه الأرشيف الوطنى هى مشكلة الحيز، ذلك أنه فى سنة ١٩٨٢ كانت يحتوى على ١٢كم طولى من الوثائق التى لا تقدر بثمن. وفى سنة ٢٠٠٤ قفزت إلى الضعف مع الأخذ فى الاعتبارات كل الظروف التى سقناها من قبل حيث يرفض الأرشيف استقابل المزيد من مجموعات الوثائق واضطر إلى استئجار مبانى أخرى مبعثرة فى أنحاء متفرقة من سنتياجو لهذا الغرض.

وفى الخطة التى وضعت لحل المشكلة فى نهاية القرن العشرين كان هناك سبيلان متوازيان: برنامج ضخم لتفليم الوثائق لإنقاذ الوثائق القيمة من التلف والاندثار وإتاحتها للعلماء والباحثين؛ برنامج لإنشاء مبنى مخصوص للأرشيف الوطنى تراعى فيه المعايير الحديثة العصرية للأرشيفات.

المكتبات العامة ومكتبات البلديات فى تشيلى.

يلاحظ الخبراء أنه فى تشيلى تنشأ المكتبات العامة على الورق أكثر مما تنشأ على أرض الواقع. وتأتى إدارات حكومية وتروح ولكل منها لها فلسفتها وخططها بلا أدنى استمرارية أو استئنافية. وفيما يتعلق بالناحية التشريعية صدرت قوانين وقرارات كثيرة قبلت من حيث المبدأ لإنشاء مكتبات عامة، ولكن صدورها لا يعنى بالضرورة أنها تنفذ أو توضع خطة طويلة الأمد لتنفيذها.

ومنذ الأيام الأولى للاستقلال قام بعض المتبرعين بتقديم مجموعات من الكتب للاستخدام فى أماكن دبروها لهذا الغرض. وقد قامت هناك أيضا مكتبات الاشتراكات التى يدفع العضو مبلغا معينا للإفادة منها.

وفى كل هذه الأحوال كانت تلك المكتبات تقع تحت إشراف البلديات أو المدارس وبسبب غياب التشريعات المكتبية الكافية والتنسيق الواعى خلال القرن العشرين اضطرت مكتبات مدرسية وجامعية ومتخصصة أن تقدم خدماتها إلى الجمهور العام وهو جمهور غير متجانس بطبيعته، وبالتالى لم تكن لتلك الخدمات فعالية تذكر.

بل ربما كانت تلك الخدمات هى العقبة فى تقدم المكتبات العامة فى الدولة. وباستثناء

المكتبة الوطنية وبعض المكتبات العامة الحقيقية القليلة، فإن تلك المكتبات لم تسهم فى تعليم الأمة أو رفاهيتها الاجتماعية.

ورغم الجهود التى بذلها المكتبيون فى تشيلى فى النصف الثانى من القرن العشرين إلا أن رسالة المكتبة العامة ما تزال غير مفهومة وغير واضحة فى أذهان الجماهير. وربما كان ذلك راجعا إلى نظام التعليم الذى لم يستطع أو لم يرغب فى أن يغرس داخل مواطنيه اهمية التعليم الذاتى المستقل الذى يمتد على مدى الحياه بعد انتهاء التعليم الرسمى مهما طال.

كذلك يرجع الوضع المتردى للمكتبات العامة إلى الواقع السياسى الاجتماعى الثقافى الذى لا يعطى المكتبة العامة الفرصة للمشاركة فى صياغة العملية الديموقراطية. ويكمل تلك الصورة النظم الاجتماعية التى تنظر بشك كبير إلى مسألة تنوير الجماهير التى تقود إلى قلق فكرى تتبعه تغيرات راديكالية فى النظام السياسى التقليدى.

إن المكتبات العامة فى تشيلى (وفى كل أمريكا اللاتينية والدول النامية عموما) نادرا ما تؤثر فى حياة الناس ولا يمكن مقارنتها مثلا بتلك المكتبات العامة فى الولايات المتحدة التى أصبحت العمود الفقرى للتعليم الذاتى المستقل الممتد طول حياة الفرد، وأداة ترفيه لكل الأعمار واداة معلومات لمن يريد.

لقد كان إنشاء المكتبات العامة أو الشعبية فى الدول النامية هو نتاج الشد والجذب بين المثل والقيم العليا التى يرغب فيها المواطنون المتنورون وبين واقع الأحوال السياسية والاقتصادية فى تلك الدول.

ومن ناحية التبعيات الإدارية نجد أن بعض المكتبات العامة فى تشيلى تتبع "المديرية العامة للمكتبات والأرشيفات والمتاحف" والبعض الآخر يتبع وزارة التعليم مباشرة وقد نشأ عن ذلك تكرار التزويد وازدواجية المعايير وضعف الإدارة.

وفى سنة ١٩٦٣م أعدت دراسة ومسح عن المكتبات العامة فى تشيلى كانت نتيجته البيان التالى:

عدد المكتبات	التبعية
٥	المديرية العامة للمكتبات والأرشيفات والمتاحف.
٦٦	البلديات
٤٨	المدارس الإبتدائية.
٢٣	المدارس الثانوية.
١١	المدارس الخاصة.
٣٦	مؤسسات أخرى من بينها مكتبات متخصصة.

ويكشف هذا الإحصاء ليس فقط عن قلة عدد المكتبات العامة ولكن أيضا عن نوعية المكتبات التي تعتبر "عامة".

وحتى نهاية الخمسينات من القرن العشرين لم يكن هناك من المكتبات العامة بالمعنى الدقيق في كل تشيلي سوى المكتبة الوطنية في سنتياجو ومكتبة سنتياجو سيفيرن في فالباريزو، وهذه الأخيرة كان بها نحو ٧٠٫٠٠٠ مجلد. وفي سنة ١٩٧١ بلغ عدد سكان سنتياجو نحو مليوني نسمة، ومع ذلك لم يكن بها سوى ست مكتبات فقط: المكتبة الوطنية وفروعها الثلاثة، مكتبة واحدة مخصصة للأطفال ومكتبات في الضواحي. وكانت هناك بضع مكتبات قليلة صغيرة في المناطق الجنوبية من البلاد، ولكن باستثناء المكتبة الوطنية ومكتبة سيفيرن، كانت كل المكتبات العامة في البلاد عبارة عن مجموعات صغيرة من الكتب غير جذابة بالمرة، تجهيزاتها بائسة فقيرة والاضاءة غير كافية.

أما مكتبات البلديات في تشيلي وخاصة تلك الموجودة في ضواحي سنتياجو ونوناو ولاس كوندس، فإن الخبراء يعتبرونها قريبة من معايير المكتبات العامة الصغيرة في الولايات المتحدة وكندا، وكانت مجموعاتها تتراوح ما بين ٥٠٠ و ٤٠٫٠٠٠ مجلد، كما أنها تقدم خدمات مكتبية للأطفال. وفي بعض الحالات نصادف قانونا أو تشريعا محليا يحتم على البلدية تخصيص ١٪ من دخلها أو من مصادر أخرى لدعم الأنشطة الثقافية. ومع

ذلك، فإن قلة من المكتبات البلدية هى فقط التى تتلقى هذا الـ ١٪. واستجابة لهذا التشريع أيضا قامت بعض الحكومات المحلية بإصدار قرارات تحتم شغل الوظائف المكتبية بواسطة أمناء مكتبات مؤهلين وسوف تدفع لهم مرتبات مناسبة وحوافز جيدة. وقد قام أحد الخبراءالأجانب بزيارة لمكتبة البلدية فى بروفيدنسيا وتأكد من أن المرتبات التى تدفع لأمناء المكتبة المؤهلين هى مرتبات ممتازة أعلى من مرتبات نظرائهم فى المكتبة الوطنية بل وفى مكتبات الجامعة أيضا. ومن بين الامتيازات التى يحصل عليها أمناء مكتبات البلديات: قروض مالية شخصية، رعاية صحية، مساكن منخفضة الإيجار، حوافز ومكافأة خاصة. ومع كل هذا فإن أجور أمناء المكتبات فى تشيلى هى من أقل الأجور فى كل تشيلى.

ومن الجدير بالذكر أن المكتبات العامة فى تشيلى تلقت دعما ماليا هاما من ضرائب المبيعات والخدمات طبقا للقرار رقم ٨٢٥ الصادر فى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٤ والمعدل بقرار ٣ من ديسمبر ١٩٧٦، وهو القرار الذى أعاد النظر فى الضرائب على المبيعات والخدمات وأصبح نافذ المفعول اعتبارا من ٣ ديسمبر ١٩٧٧. وطبقا لهذا القرار توقفت تماما الإعفاءات الضريبية حتى تلك المفروضة على مواد القراءة. ونتيجة ذلك تقرر أن كافة الضرائب المفروضة على الكتب والدوريات سوف تجمع وترصد لإنشاء المكتبات العامة. وفى يولية ١٩٧٩ نشرت إحدى الصحف واسعة الانتشار هناك أن الإحصاءات الصادرة عن "غرفة الكتاب التشيلي" تؤكد أن المديرية العامة للمكتبات والأرشيفات والمتاحف تلقت ٢٧ مليون بيزو (من إجمالى ٢٢٠ مليون بيزو) أى ما يعادل ١٢.٥٪ من الضرائب المحصلة على المبيعات والخدمات ١٩٧٧ و ١٩٧٨م إلا أنه لم يقدم من هذه الـ ٢٧ مليون لإنشاء المكتبات العامة سوى ٢٫٥مليون بيزو فقط.

وأشارت نفس الصحيفة أن تشيلى فى سنة ١٩٧٧ كان لديها ٥٤ مكتبة عامة فى كل الدولة، وبعد عامين أصبح عدد المكتبات ١٦٠ مكتبة فى عموم البلاد بمجموعات تتراوح ما بين ٨٠٠ و ٥٦٠٠٠ مجلد. ويعزو الخبراء هذه الزيادة الحادة فى عدد المكتبات

العامة فى تشيلى فى فترة صغيرة: عامين فقط، إلى الاستجابة السريعة لسد النقص فى المكتبات المدرسية الذى كانت المدارس التشيلية تعانى منه. وإلى جانب تلك المكتبات العامة الثابتة كانت هناك مكتبات متنقلة لإمداد الضواحى المكتظة بالسكان بالخدمات المكتبية مثل ضواحى: رينكا، كوينتا، نرومال، كونشالى، سان برناردو، لاكسرنا. كذلك أمدت المناطق الفقيرة البعيدة بصناديق الكتب.

ويرى النقاد أنه إذا كانت المكتبات العامة فى سنتياجو والمناطق المحيطة بها تعمل بكفاءة ونجاح وخاصة فى الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين إلا أن ذلك لا ينطبق بالضرورة على بقية الأنحاء فى تشيلى وخاصة الأنحاء التى يشتد فيها طلب طلاب وتلاميذ المدارس على مواد القراءة. وعلى سبيل المثال فإن مدينة ليناريس سنة ٢٠٠٣م كان يسكنها نحو ١٠٠.٠٠٠ نسمة وليس بها سوى مكتبة واحدة ومجموعاتها صغيرة وقديمة، وتتألف المكتبة من قاعة مطالعة واحدة فى مبنى حكومى قديم وأحيانا يكتظ بها ٣٠٠ طالب وقارئ فى اليوم الواحد. وفى نفس هذه المدينة توجد مدرسة بنات واحدة بها ١٠٠٠ طالبة ومكتبتها لا تزيد عن ٥٠٠٠ مجلد، بينما المدارس الابتدائية فى المدينة لا توجد بها مكتبات قط. وفى مدينة أخرى هى مدينة تالكاو لا نصادف فيها إلا مكتبة واحدة قوامها ٣٠.٠٠٠ مجلد وتسكن مبنى متحف سابق. وقد افتتحت المكتبة فى ١٩٢٩ وتخدم طلاب المدارس وليس بها إلا موظف واحد كتابى.

والخدمة المكتبية للأطفال هناك ضعيفة للغاية إلى حد جعل أحد الخبراء يقول عنها إنها غير موجودة. رغم أن عادات وميول القراءة لدى هذه الشريحة الهامة الخاصة من سكان تشيلى كانت محور اهتمام وزارة التعليم ومنظمات ثقافية واجتماعية أخرى عديدة. ولسوء الحظ أن عادات وميول القراءة هذه ورغم أن تشيلى تستورد وتنشر كميات كبيرة من كتب الأطفال، لم تترجم إلى إنشاء مكتبات أطفال مدعومة من الضرائب. وإن كانت صورة مكتبات الأطفال فى تشيلى قاتمة فإن هناك بلا شك بعض نقاط الضوء فيها، وعلى سبيل المثال فإن مكتبة بلدية بروفيدنسيا فى سنتياجو بها قاعة أطفال مبهجة وفيها مجموعة كتب

أطفال جيدة من بينها كتب الصور ومجموعة مراجع. وهناك أيضا مكتبات أطفال لا بأس بها فى لاس كونديس ونوناو. وفى سنة ١٩٧٩ قامت مدينة فينا ديل مار بافتتاح "مركز ثقافة الطفل" يتضمن مكتبة بها ٨٠٠ كتاب (فى سنة ٢٠٠٣ بلغ عددها ٢٠٠٠ كتاب) إلى جانب مجموعة موسيقية وفنية، ومسرح صغير. وخلال حفل افتتاح هذا المركز عبر كثير من قادة الفكر فى المجتمع عن حاجة تشيلى إلى مثل هذه التجربة فى كل المدن وكانت العبارة المأثورة هى "يجب أن نعرض اطفالنا من منذ سنواتهم الباكرة لمثل هذه الكتب... التى تحررهم من الالتصاق بالبرامج التليفزيونية والتى تساعدهم على إبراز وتطوير مهاراتهم الفكرية والفنية واليدوية". وقد بلغت المكتبات العامة فى تشيلى ٢٠٠٣ نحو ٣٠٥ مكتبة، وكان مجموع ما بها من مجلدات يصل إلى ١,٢٥٤,٠٠٠ مجلد.

المكتبات المدرسية فى تشيلى.

منذ استقلال تشيلى أدركت الدولة أهمية المكتبات ودورها فى تحسين الأوضاع الاجتماعية، ورغم كل ذلك لم تعط أى اعتبار لتمويل ودعم تلك المؤسسات. وقد قادت النوايا الحسنة والمثل العليا والقيم السامية بعض المواطنين المستنيرين والرسميين الحكوميين إلى استصدار تشريع لحل المشكلة المزمنة فى النظام التعليمى فى تشيلى: ألا وهى الغياب الكامل للمكتبات فى المدارس الابتدائية والثانوية. ويذكر الخبراء الثقات ممن احترم رأيهم أنه بين رئاسة الرئيس مانويل مونت فى القرن التاسع عشر والرئيس اوجستو بينو شيه فى الربع الأخير من القرن العشرين لم يحدث تغير يذكر فى واقع المكتبات المدرسية. وما يزال دور المكتبة المدرسية والمكتبة العامة فى الحياة الاجتماعية والحياة التعليمية فى تشيلى غير مفهوم وغير واضح أمام الأمة والدولة، وقد تركت عملية إنشاء تلك المؤسسات فى أيدى البيروقراطية غير الواعية هناك.

ولعل أول خطوة فى سبيل التشريع للمكتبات المدرسية الثانوية والمكتبات العامة هى تلك التى حدثت فى عهد الرئيس مانويل مونت فقد صدر تشريع فى ١٦ يناير ١٨٥٦ يقضى بإنشاء مكتبات عامة أو شعبية فى جميع عواصم ولايات تشيلى والمدن الأخرى

بنفس القدر إلا أن هذا القرار قد ربط كل مكتبة عامة باحدى المدارس الثانوية. وفى ميزانية ١٨٥٩ تم تخصيص المبالغ اللازمة لدعم إنشاء تلك المكتبات الشعبية إلى جانب نشر الكتب الدراسية وأحدث الكتب الأدبية الشهيرة، وفى قرار ٢٤ نوفمبر ١٨٦٠ الخاص بالتعليم الأولى تم رصد المبالغ اللازمة أيضا لدعم إنشاء المكتبات فيها. وقد مرت ثلاثة عقود على تلك القرارات قبل أن تقوم كل بلدية بناء على قرار ٢٢ من ديسمبر ١٨٩١ بإنشاء مكتبات عامة لخدمة الاحتياجات التعليمية والترفيهية والمعلوماتية فى البيئات التى تنشأ فيها. ولم يكن التقدم فى إنشاء المكتبات لافتا للنظر بل كان أقرب للبطء منه للتقدم. وظل الحال هكذا حتى أربعينات القرن العشرين.

وفى أربعينات القرن العشرين حدث نوع من التقدم بعد طرح مقررات علم المكتبات فى جامعة تشيلى، وتأسيس "اتحاد مكتبات تشيلي" سنة ١٩٥٥، والذى أعقبه بعد ذلك "اتحاد المكتبيين التشيليين" فى العاشر من يولية سنة ١٩٦٩. كذلك جاءت بعض دوافع التقدم من المؤتمرات المكتبية التى عقدت سنة ١٩٦١، ١٩٦٤، فى سنتياجو وفى أنتوفاجاستا سنة ١٩٦٦، والتى ناقشت باستفاضة أوضاع المكتبات العامة والمدرسية فى البلاد. كل تلك الوقائع ساعدت على رفع مستوى الوعى والحاجة إلى خدمات مكتبية عامة ومدرسية أفضل.

وفى سنة ١٩٧٥م وضعت خطة لإنشاء شبكة مكتبات مدرسية وقد اشتملت تلك الوثيقة على خصائص الشبكة المقترحة والسبل التى تتخذ لتنفيذ الخطة وتخطيط عام بالخدمات التى تقدم وكيفية إدارة المشروع. وكان الشعور السائد أن البلد فعلا فى حاجة إلى مثل هذه الخطة لرفع مستوى الخدمات والمصادر والمناورة من أجل مبانٍ أفضل وأكثر وظيفية ولتدريب العاملين بطريقة أكثر كفاءة، ولإعادة توزيع المدارس الثانوية حسب كثافة السكان ولإعادة النظر فى الحالة المزرية التى عليها المدارس والخدمة المكتبية المدرسية فى ريف تشيلى. وتذكر المصادر أن معظم الإصلاح والتطوير حدث فى ظل رئاسة الرئيس جورج أليساندرى (١٩٧٣-١٩٨٨) وبعد الاضطرابات التى سادت بعد ذلك، وعندما عاد الهدوء والاستقرار إلى البلاد استأنف الرئيس الحالى ريكاردو لاجوس

سكوبار (١١ مارس ٢٠٠٠-   ) عمليات الإصلاح والتطوير فى كل المجالات، ومنها مجال المكتبات العامة والمدرسية. والحقيقة التى لا مراء فيها أن الدراسة العلمية الأكاديمية للمكتبات هى التى خلقت مهنة مكتبات عظيمة انعكست آثارها على تطور المكتبات العامة والمدرسية فى تشيلى.

فى سنة ١٩٦٢م أشارت الأرقام التى أعلنت خلال المؤتمر القومى الثالث للمكتبات فى تشيلى والمنعقد فى سنتياجو سنة ١٩٦٤م إلى أنه كانت هناك ٥٦٦٥ مدرسة ابتدائية ليس من بينها إلا ١٧٠ مدرسة فقط بها مكتبات. وكانت هناك طوال الستينات مدارس ثانوية بدون مكتبات على الإطلاق، وبعضها ذات مجموعات صغيرة ولا تفتح أبوابها إلا لساعات محدودة فى اليوم وربما ليومين أو ثلاثة أسبوعيا. ومن بين الحقائق التى أشارت إليها تلك الأرقام أنه كانت هناك مدارس ثانوية قليلة فى سنتياجو خاصة وبعضها فى الأقاليم ذات مكتبات متوازنة المجموعات عالية الأداء تربو مجموعاتها فى بعض الأحيان على ٢٠,٠٠٠ مجلد. وأشارت الأرقام إلى أنه حتى فى مكتبات هذه المجموعة الأخيرة كانت المجموعات قديمة تحتاج إلى تحديث، وخاصة فى مجال العلوم والتكنولوجيا، كما أنها لم تكن تضم إلا عددا قليلا من الدوريات. ولم تكن المواد السمعية البصرية قد عرفت فى تلك المكتبات على الرغم من أهميتها البالغة فى المكتبات المدرسية. وفى سنة ١٩٦٢م أيضا أجرى بحث ميدانى على ٨٩ مدرسة حكومية ثانوية فى عموم تشيلى كانت تضم ١٠٥١٦٤ طالب وطالبة وبلغت مجموعات الكتب بها ٣٦٢.٦٥٩ مجلدا كشف عن وجود ٣,٥ مجلد لكل طالب، وربما يكون هذا المتوسط مضللا لأنه من بين المكتبات المدرسية المدروسة مكتبات ليس بها إلا ٨٣ مجلدا إلى جانب مكتبات بها ٣٠,٠٠٠ مجلد.

وفى بحث آخر ميدانى أجرته فى سنة ١٩٦٥م أمينة المكتبة ماريا إلينا باريوس بين ١٠٧٠ طالبة تتراوح أعمارهن ما بين ١٢-١٨ سنة ومن مدرسة ثانوية واحدة فى سنتياجو وقد استطاعت ماريا إلينا باريوسى أن تخرج بنتائج لها خطرها وإثارتها، ومن بين الأسئلة والإجابات نقتطع العينة التالية:

- متى بدأت تميلين إلى القراءة؟ الإجابة: ٥٠٪ فى سن الثامنة من العمر والـ ٥٠٪ الأخريات فى سن الثانية عشرة، أى عندما بدأت المرحلة الثانوية فى التعليم.
- من رغبك فى القراءة؟ الإجابة: ٨٠٪ لا أحد، ١٠٪ المدرسون، ١٠٪ الأسرة أو الصديقات.
- هل نصحك أحد بقراءات معينة تلائم سنك أو ميولك؟ الإجابة: معظم الإجابات كانت الصديقات، بعض الإجابات أحد أعضاء الأسرة، قليل من الإجابات: أمين المكتبة.
- ما هى مواد القراءة التى تفضلينها؟ الإجابة: ٥٠٪ تفضلن الكتب، ٣٠٪ تفضلن المجلات، ١٥٪ الجرائد، ٥٪ القصص الشعبى المصور.

وقد خرجت باريوس من دراستها إلى أن الحاجة ملحة لكى تقوم الدولة بمحاولة جادة لوضع سياسة وطنية لخدمات المكتبات المدرسية وتعيين أمناء مكتبات مؤهلين فى المدارس الابتدائية والثانوية فى البلاد.

والصورة مختلفة بعض الشىء فى المدارس الخاصة فى سنتياجو والأقاليم حيث مصادر التمويل أفضل، وتحذو حذو النموذج السائد فى أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا). وهنا يتعلم الطلاب فى سن مبكرة كيف يستخدمون المكتبة، بينما لا يحدث ذلك فى كل المدارس الحكومية. وتذكر المصادر أن واقع المكتبات المدرسية فى المرحلة الابتدائية والـمرحلة الثانوية فى تشيلى فى سبعينات القرن العشرين كان مؤلما وميئوسا منه ذلك أن ٧٥٪ من تلك المؤسسات التعليمية لم يكن بها مكتبة، وأن ٢٣٪ منها كانت بها مجموعات صغيرة من كتب قديمة ودوريات غير منتظمة ومجموعات من الكتب الدراسية، وأن ٢٪ فقط من تلك المكتبات كانت مجموعاتها كبيرة كافية واستطاعت أن تقدم خدمة مكتبية يعتد بها لطلاب تلك المدارس.

فى سنة ١٩٧٧م نشر اتحاد المكتبات مجموعة "معايير الحد الأدنى للمكتبات المدرسية

والعامة فى تشيلى"، وقد شرح هذا المطبوع ذو العشرين صفحة بشىء من التفصيل الأهداف والوظائف ومعايير الحد الأدنى للمجموعات والعاملين والخدمات والموقع والمساحة والأثاث والتجهيزات والمعدات. ومن جهتهم قام المكتبيون التشيليون بتقديم الإطار النظرى والعملى للاحتياجات والضرورات التربوية والمهنية.

وفى الخامس من مايو ١٩٧٩ صدر قرار من الحكومة يطلب من وزارة التعليم إعداد خطة لإنشاء عدد كاف من المكتبات المدرسية لخدمة ٦٧٤٢ مدرسة كانت قائمة فى ذلك الوقت وكان عدد الطلاب فيها ٢,٧٠٠,٠٠٠ طالب وكان من المقترح أن مكتبة واحدة يمكن أن تخدم أكثر من مدرسة متجاورة وعلى أن يعمل فى تلك المكتبات مكتبيون مهنيون أو مدرسون دربوا تدريبا جيدا على العمل المكتبى، ويمكن لتلك المكتبات المدرسية أن تخدم المجتمع ككل. وفى الفترة ما بين ١٩٦٩ و ١٩٨٠ نظمت الوزارة دورات تدريبية قصيرة بعضها بالمراسلة لما يقرب من ٥٠٠ أمين مكتبة ومدرس ولكل راغب فيها. وهكذا فإن خطة وزارة التعليم بالكامل مع خطة المديرية العامة للمكتبات والأرشيفات والمتاحف وضعتا الإطار العام لإيجاد شبكة من المكتبات لخدمة المجتمع ككل.

ومن سوء الحظ فإن التكامل والتعاون والتنسيق المنشود لإقامة الشبكة الوطنية من المكتبات المدرسية والعامة فى تشيلى كان شيئا صعب التنفيذ، تلك الشبكة التى هدفت إلى خدمة المناهج التعليمية وخدمة القراءات الترفيهية الترويحية وخدمة المعلومات. وربما كانت أسباب ذلك هى التعقيدات الإدارية والنفسية والمالية. المهم أن إنشاء المكتبات المدرسية فى عقد الثمانينات والتسعينات سار بطيئا عشوائيا. والتغيير الجذرى الذى حدث سنة ١٩٨٢ فى إدارة المدارس الابتدائية والثانوية هناك: حيث نقلت تبعية المدارس من الوزارة المركزية إلى المحليات – لم يحدث التطور المنشود حيث شغلت المحليات باعادة ترتيب الأوضاع ومراجعة الخطط طوال العقدين الماضيين. المهم أن مطلع القرن الواحد والعشرين (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤) قد جاء وصورة المدارس والمكتبات المدرسية رقميا تسير

على النحو الآتى: عدد المدارس جميعا ٨٥١٤ مدرسة، وعدد المكتبات ٩٣٥ مكتبة وحجم المقتنيات فيها كلها: ٤,٦٤٧,٠٠٠ مجلد. وكان عدد الطلاب فى نفس العام الدراسى ٣,٨١٥,٠٠٠ طالبا وطالبة.

المكتبات الأكاديمية فى تشيلى.

كان فى تشيلى قبل ١٩٨٠ ثمانى جامعات وفروع حيث إن بعض هذه الثمانى كان فروعا لجامعات أم فى المدن الرئيسية من البلاد، ولكن مع ١٩٩٠ كانت هناك ٢٤مؤسسة تعليم عالى من بينها ١١ جامعة وفروع، أكاديميتان فى العلوم التربوية، ٥ كليات مهنية تتلقى دعما حكوميا، ٦ جامعات أو أكاديميات خاصة. وفى سنة ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م. قفز عدد المؤسسات فى التعليم العالى إلى ٣٠ مؤسسة ما بين جامعة وفرع حكومى وجامعة خاصة وأكاديمية وكلية مهنية (فى التكنولوجيا غالبا).

لقد صدر قرار الكونجرس التشيلى رقم ٣٥٤١ ديسمبر ١٩٨٠ يخول الرئيس التشيلى رسم سياسة إعادة تنظيم التعليم العالى، لأن الدولة شعرت آنذاك أن الجامعات الحكومية والخاصة التى كانت قائمة آنذاك كانت تشتغل بالسياسة أكثر مما تشتغل بالعلم والبحث العلمى، وكانت مصدر قلق اجتماعى للدولة. وبناء على قرار الكونجرس صدر فى ٣ من يناير ١٩٨١ قانون أدخل إصلاحات جذرية على التعليم العالى هناك. وقد أدت هذه الإصلاحات إلى إعطاء الجامعات ومؤسسات التعليم العالى إدارة ذاتية واستقلالا تاما فى تصريف شئونها، كما أدى إلى إنشاء جامعات وفروع جديدة فى الأقاليم أيضا ذات استقلال تام. وفى نفس الوقت أعطى هذا القانون الدولة الإشراف العام على الجامعات ومؤسسات التعليم العالى من خلال (مجلس مديرى الجامعات)، وكان ذلك القانون ينص على أن يقوم رئيس الجمهورية بتعيين ثلث أعضاء هذا المجلس والباقى يعينون من قبل الجامعات نفسها.

وقبل ١٩٨٠ كانت الجامعات الثمانى الأساسية هى: جامعة تشيلى التى تأسست ١٩ من نوفمبر ١٨٤٢ (وإن كانت جذورها تمتد إلى ١٧٣٨م)، جامعة الدولة التكنولوجية

التى قامت فى ٦ من يولية ١٩٤٧. وهاتان الجامعتان هما جامعتان حكوميتان. أما الجامعات الست الأخرى فقد كانت جامعات خاصة أو شبه حكومية تعانى من الدولة جزئيا وهى جامعات: الجامعة الكاثوليكية فى سنتياجو التى افتتحت فى ٢١ من يونية ١٨٨٨، الجامعة الكاثوليكية فى فالباريزو التى تم افتتاحها فى ٢٧ من إبريل ١٩٢٦، جامعة كونسبسيون التى قامت فى ١٥-١٩ مايو ١٩١٩، جامعة أوسترال التشيلية التى افتتحت فى ٧ من سبتمبر ١٩٥٤، ثم جامعة ديل نورت التى صار افتتاحها ٣١ مايو ١٩٥٦.

وفى ستينات القرن العشرين ضمت الجامعات المذكورة ما بين ١٥٠ و ١٧٠ مكتبة كان أكثر من نصفها مركزا فى سنتياجو. وفى عقد السبعينات اعتمدت سياسة المركزية فى المكتبات فتقلص هذا العدد. ولكن مع إنشاء المزيد من الجامعات والفروع والكليات الجامعية فى أوائل الثمانينات ثم التسعينات من القرن العشرين زاد عدد المكتبات الجامعية مرة ثانية. والحقيقة أن مجموعات الكتب فى الستينات داخل الجامعة الواحدة كانت موزعة بين كليات وأقسام الجامعة بحيث لم يعرف عددها على سبيل اليقين ولم يكن هناك فهرس موحد أو إحصاءات أو تقارير من أى نوع تكشف عن العدد أو الحجم أو التغطية الموضوعية، وعلى سبيل المثال كانت كلية الفلسفة والتربية فى جامعة تشيلى بها ٣٨ مجموعة كتب موزعة بين المدارس والأقسام ومكاتب هيئة التدريس. ولكن بعد فترة من الزمن وعلى يد الجيل الثانى من المكتبيين المؤهلين وبمساعدة بعض الخبراء المنتدبين تحسن الوضع بالتدريج حيث أدمجت المكتبات كلما أمكن ذلك وصار هناك نوع من المركزية على الرغم من بقاء بعض الجيوب المستقلة غير الضرورية والتكرارات غير المرغوبة. وقامت المكتبة المركزية فى جامعة تشيلى بإعداد الفهرس الموحد. وفى منتصف الثمانينات قامت مكتبة جامعة تشيلى المركزية بإعداد فهرس آلى موحد بالدوريات فى الجامعة.

وتستخدم المكتبات الأكاديمية فى تصنيف مجموعاتها نظما مختلفة رغم أن تصنيف ديوى العشرى هو الأكثر شيوعا وانتشارا. ولكن من بين التصانيف الأخرى نصادف

تصنيف مكتبة الكونجرس، التصنيف العشرى العالمى، تصنيف كننجهام للمواد الطبية، تصنيف جامعة اكسفورد، تصنيف السوربون وغير ذلك. وتستخدم قواعد الفهرس الأنجلو أمريكية، ويشيع الفهرس القاموس (مؤلف - عنوان - موضوع) هناك مع وجود حالات تستخدم الفهرس المجزوء (مؤلف، عنوان، موضوع) والفهرس المصنف.

وقد أصبح من سياسة المكتبات الأكاديمية هناك اتباع الرفوف المفتوحة، الخدمات المرجعية، الإعارة البينية. ولكن ما تزال هناك مشكلات كثيرة تعانى منها المكتبات الأكاديمية فى تشيلى وعلى رأسها النقص الشديد فى مواد البحث حيث يغلب على المجموعات الكتب المساندة للمناهج والمقررات واستيراد الكتب من المشاكل الحادة هناك أيضا وربما يستغرق استيراد الكتب الأجنبية شهورا أو سنة، وبالتالى تتأخر عمليات تداولها والإفادة منها. وقد يبقى اعضاء هيئة التدريس الكتب فى حوزتهم ولا يعيدونها إلى المكتبة. وكذلك فإن الطلاب قد يستعيرون الكتب الدراسية من المكتبة ولا يعيدونها إليها فى حالة عدم تمكنهم من شراء تلك الكتب. ولكن ربما بعد إدخال النظم الآلية فى أعمال المكتبات الجامعية هناك تخف حدة تلك المشكلات، وخاصة فيما يتعلق بالتزويد والفهرسة والخدمة. لقد أدخلت تلك المكتبات أيضا خدمات الخط المباشر والإنترنت فى نهاية التسعينات من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين. وقد يكون من النوافل القول بأن جامعة تشيلى قد أدخلت خدمات الخط المباشر منذ ١٩٧٧ فى مجالات الهندسة، الزراعة، الطب البيطرى.

ومن اللافت للنظر أن المكتبات الأكاديمية فى تشيلى لا تشغل بال إدارات الجامعة فليست هناك لوائح مفصلة أو تشريعات محددة تحكم العمل المكتبى الجامعى بها. وعلى سبيل المثال فإنه قبل ١٩٨٠ كانت جامعة الدولة للتكنولوجيا هى الوحيدة التى لها لوائح تحدد مهام وإجراءات وإدارة المكتبات فيها، بينما فى قانون تنظيم الجامعة سنة ١٩٨١ والمنشور فى الجريدة الرسمية فى ٧ من مايو ١٩٨٢ لا نجد ذكرا للمكتبات فيها. فى نفس السنة نجد جامعة أتاكاما فى شمال مدينة كوبيابو مكانا للمكتبات فى قانون تنظيمها المنشور فى الجريدة الرسمية فى ٨ من مايو سنة ١٩٨٢.

ونتناول هنا بشيء من التفصيل جامعتى تشيلى فى سنتياجو وأيضا الجامعة الكاثوليكية فى سنتياجو كنماذج على المكتبات الأكاديمية هناك:

مكتبات جامعة تشيلى. قامت جامعة تشيلى سنة ١٨٤٢ على أنقاض معهد علمى كان موجودا فى البلاد منذ ١٧٣٨، وقد تأخر إنشاء المكتبة عاما حيث افتتحت سنة ١٨٤٣ وهى أشهر وأرقى مؤسسة تعليم عالى هناك. وتضم الجامعة عشر كليات فى تخصصات مختلفة. وقد قام أحد الباحثين بدراسة واقع المكتبات وخدمات المعلومات مرتين فى تلك الجامعة ١٩٦٥ و ١٩٧٠. هذا الباحث هو الخبير الأمريكى بول مايلز. وقد خرج من دراسة ١٩٦٥ بأن المكتبات القائمة لا تساعد بأى حال من الأحوال الباحثين والعلماء حيث تفتقر تلك المكتبات إلى المجموعات البحثية القوية، وحيث هى مكتبات لطلاب المرحلة الأولى بالدرجة الأولى وكثير من المجموعات قديمة لا يواكب التطور، كما أن المجموعات مبعثرة بلا نظام فى مواقع مختلفة داخل الجامعة. وقد وضع الرجل مجموعة من التوصيات بعضها آنى والبعض الآخر طويل الأمد. ومن بين توصياته الآنية: دعم المجموعات بالحديث الجارى من الكتب والدوريات ووضع نظام للإعارة البينية وتدبير عدد من ماكينات التصوير والاستنساخ. ومن بين مقترحاته المستقبلية إدماج المجموعات فى وحدات أكبر مركزية وتعيين أمناء مؤهلين وتكوين مجموعات بحثية قوية لخدمة أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا.

فى سنة ١٩٦٥م كانت جامعة تشيلى تخصص ١,٦٪ فقط من ميزانيتها للمكتبات والخدمات المكتبية، ولكن مايلز أصر بإلحاح ألا تقل مخصصات المكتبات عن ٧,٥٪ من ميزانية الجامعة. وكان حجم المجموعات من الناحية العددية فى جامعة تشيلى هو ٥٠ مجلدًا لكل طالب بينما فى جامعة فالباريزو كان ٢٩ مجلدا لكل طالب وهو معدل منخفض إذا قورن بالوضع فى أمريكا الشمالية حيث هو ١٠٠ مجلد لكل طالب. ولذلك فإن جامعة تشيلى سنة ١٩٦٥ كان أقصى ما تقتنى ٧٥٨,٤٩٠ مجلدا لمجموع الطلاب الموجودين بها آنذاك والبالغين ١٤٠٠٠ فى فرعى الجامعة فى سنتياجو وفالباريزو. وفى بحثه الثانى الذى

انتهى منه فى يولية ١٩٧٠ خرج الرجل بنتيجة هامة مؤداها أن الوضع المالى بالنسبة للمكتبات الجامعية فى جامعة تشيلى قد تحسن نسبيًا. وفى خلال عشر سنوات فقط أى فى سنة ١٩٨٠ كانت مجموعات الكتب والكتيبات ومجلدات الدوريات قد تراوحت ما بين ١٫٣٠٠٫٠٠٠ و ١٫٥٠٠٫٠٠٠ مجلد وكان عدد الطلاب قد قفز إلى ٤٨٠٠٠ طالب. ومن الجدير بالذكر أن إصلاحات التعليم العالى التى بدأت ١٩٨٢ ومع زيادة عدد الجامعات والكليات وخاصة فى الأقاليم قد قلل نسبة القبول والالتحاق بجامعة تشيلى إلى الثلث فقط.

وفى خلال سبعينات القرن العشرين قامت جامعة تشيلى بإنشاء مبنى جديد لمكتبة الجامعة فى فرع ماكول الذى تحده من جهة الشمال سلسلة جبال انديز. وقد جمعت فى هذا المبنى حوالى عشرين مكتبة فرعية قوامها ١٥٠.٠٠٠ مجلد.

ومن الجدير بالذكر أن صورة مكتبات جامعة تشيلى فى مطلع القرن الواحد والعشرين كانت تضم ٢٤ مكتبة مستقلة ذات إدارة ذاتية وتخدم طلاب الجامعة وأساتذتها أيضا والجمهور العام. ومن المجموعات الخاصة النادرة مكتبة بابلو نيرودا الشاعر التشيلى العظيم وقد أهداها بنفسه للمكتبة. كذلك يوجد فى المكتبة مجموعة مخطوطات أندريس بيللو القيمة ومجموعة أوائل مطبوعات تشيلى حتى ١٨٤٩م. ومن المكتبات ذات الأنشطة والفعاليات الوطنية والعالمية مكتبات كليات الزراعة، الطب، الهندسة الصحية والعلوم البيئية. وقد تطور "نظام المعلومات" بالجامعة تطورا عظيما ويقدم خدمات الاتصال بالإنترنت والخط المباشر محليا ودوليا. وكما أسلفت قام النظام بالتعاون مع طلاب قسم المكتبات بتجميع وإعداد الفهرس الموحد للدوريات بجامعة تشيلى باستخدام تكنولوجيا الحاسب الآلى.

مكتبات الجامعة الكاثوليكية فى سنتياجو. الجامعة الكاثوليكية فى سنتياجو (هناك جامعة كاثوليكية اخرى فى فالباريزو) هى ثانى أكبر جامعات تشيلى، وكانت قد أنشئت

كما أسلفت فى ٢١ يونية سنة ١٨٨٨ وقد اعترفت بها الحكومة كجامعة خاصة فى ١٩٢٨. وفى سنة ١٩٨٢ كان عدد طلابها ١٠٨٠٠ فى الفروع الأربعة للجامعة.

وكانت المكتبة المركزية للجامعة قد نظمت سنة ١٨٩٦م ونقلت إلى مبناها الثانى سنة ١٩٢١ وكانت المجموعات الكلية تصل إلى نحو ٨٥٠٠٠ مجلد منظمة داخل قاعة أنيقة ذات طراز قديم مصنوعة من الخشب. ويستخدم تصنيف ديوى العشرى على نطاق واسع فى مكتبات الجامعة وإن كانت المجموعات الطبية تستخدم تصنيف مكتبة الكونجرس، بينما كانت مكتبة كلية الهندسة ومكتبة كلية العلوم تتحولان إلى التصنيف العشرى العالمى. وفى سنة ١٩٨٢ كانت شبكة مكتبات الجامعة الكاثوليكية فى سنتياجو تضم: ٧٤٠٫٦٤٩ مادة ما بين كتاب وكتيب ودورية ومادة سمعية بصرية ورسالة جامعية وتقرير علمى. وكانت الإضافات سنة ١٩٨١ قد بلغت ١٨٨٠٣ مادة وكانت ميزانية ١٩٨١ قد بلغت ما قيمته ٢٫٣٠٩٫٤٠٠ دولار أمريكى موزعة بين أجور العاملين (٥٩٪)، تكاليف التشغيل (١٠٫٤٪)، مواد مكتبية (٢٧٪)، تجليد (٣٫٥٪). وكان عدد العاملين فى شبكة المكتبات فى تلك السنة خمسين شخصا من بينهم ١٢ يحملون مؤهلات مكتبية.

فى منتصف الثمانينات من القرن العشرين وضعت الجامعة الكاثوليكية فى سنتياجو برنامجا قويا لتطوير مكتباتها الجامعية وتجديد الشبكة التي تتألف من تسع مجموعات منفصلة ومستقلة وإن كانت ثمانى منها تخضع لإدارة واحدة هى: الرياضيات، والعلوم السياسية، الاقتصاد والإدارة، العلوم الطبية والبيولوجية، الهندسة المعمارية والفنون والتصميم وتخطيط المدن، المكتبة العامة شرقى الحرم الجامعى، مكتبة المسرح، مكتبة الموسيقى، مكتبة القانون. أما المكتبة التاسعة وهى مكتبة اللاهوت فهى تخضع لإدارة كلية اللاهوت. وتعتبر المكتبة المركزية هى قلب شبكة المكتبات. وقد نقلت المكتبة المركزية إلى مقرها الجديد فى حرم سان يواقين سنة ١٩٨١. وافتتحت رسميا فى ١٦ من ديسمبر من نفس تلك السنة. والمبنى الجديد ذو مساحة قدرها ٨٢٠٠ متر مربع ويرتفع لثلاثة طوابق

والإضاءة جيدة للغاية والطاقة الاستيعابية ألف قارئ فى وقت واحد. والطاقة التخزينية تسع لمليون مجلد. وفى منتصف الثمانينات كانت المجموعات قد وصلت إلى ٣١٥،٠٠٠ مجلد من كتب ودوريات ومطبوعات دولية ورسائل جامعية ومواد سمعية بصرية وكان بين تلك المجموعة ما لا يقل عن ٣٠٠٠ كتاب نادر. وفى بداية القرن الواحد والعشرين تضاعفت هذه المجموعات لتصل إلى نحو ٦٥٠،٠٠٠ مجلد. وقاعة المطالعة الكبرى تتسع لمائتى قارئ فى وقت واحد إلى جانب قاعات أخرى أصغر وقاعات للندوات والمؤتمرات ونظام حجز لا نظير له فى كل تشيلى.

وبمساعدة من منظمة الدول الأمريكية قامت الجامعة الكاثوليكية بتبنى قوالب مارك ووضعت خطة طويلة الأجل للتزويد والفهرسة والإعارة واسترجاع المعلومات بالخط المباشر. وعن طريق شبكة الحاسب الآلية الصغيرة يستطيع القراء الإفادة من الإنترنت وقواعد البيانات العالمية وما تزال أمام المكتبات الجامعية هناك بعض القضايا الملحة: تكامل المجموعات المبعثرة الآن بين الحرم الأربعة للجامعة والأقسام العلمية المتناظرة ومكاتب هيئة التدريس، إتمام استخدام التكنولوجيا فى كافة مناشط العمل المكتبى وبقوة، تمكين هيئة التدريس والطلاب من الاتصال المباشر من مكاتبهم وبيوتهم كلما أمكن ذلك.

لقد كانت صورة مكتبات الجامعة الكاثوليكية بفروعها الأربعة فى مطلع القرن الواحد والعشرين تسير على النحو الآتى: مكتبة مركزية وعشرين مكتبة فرعية تتدرج تحت تسع وحدات أكبر. نظام آلى متقدم فى التسجيل والتزويد والعمليات الفنية والخدمات واسترجاع البيانات من قواعد البيانات العالمية والإنترنت.

المكتبات المتخصصة ومراكز التوثيق فى تشيلى.

تطورت المكتبات المتخصصة فى تشيلى فى النصف الثانى من القرن العشرين تطورا عظيما وقفزت قفزات واسعة وسلك بعضها سلك مراكز التوثيق ومراكز المعلومات واستخدم بعضها النظم الآلية والإنترنت فى توثيق وتحليل وتوصيل المعلومات. وتذكر

الإحصاءات أنه كان هناك فى سنة ١٩٧٦ فى تشيلى ٢٢٩ مكتبة متخصصة ارتفع عددها فى سنة ١٩٩٥ إلى ٣٧٢ وفى سنة ٢٠٠٤م ربا عددها على ٤٠٠ مكتبة، من بينها عدد من مراكز التوثيق ومراكز المعلومات.

ومن المكتبات المتخصصة العظيمة مكتبة الكونجرس الوطنى والتى تضم واحدة من أغنى المصادر فى تشيلى، وخاصة فى مجال القانون والاقتصاد والتاريخ والإحصاء. وقد أسست هذه المكتبة سنة ١٨٣٣. وفى منتصف الثمانينات من القرن العشرين كانت مجموعاتها تربو على ٣٠٠,٠٠٠ مجلد وبلغت الآن (٢٠٠٤) إلى نحو ٤٠٠,٠٠٠ مجلد وبطبيعة الحال تضم المجموعة كتبا وكتيبات ومجلدات الدوريات ومجموعات القوانين والتشريعات ومطبوعات المنظمات الدولية. وتخدم هذه المكتبة أعضاء البرلمان وطلاب القانون والباحثين والجمهور العام لمن يشاء.

فى سنة ١٩٦٣ وبناء على دراسات وبحوث ونصائح الخبراء الوطنيين ومعهد ستانفورد للبحث والأكاديمية الوطنية للعلوم ووكالة الطاقة الذرية الدولية أنشئ المركز الوطنى للمعلومات والتوثيق. ويقوم هذا المركز بجمع وتنظيم وتيسير تداول المواد العلميةوإعداد الببليوجرافيات والكشافات والمستخلصات وعقد الدورات وتنظيم المؤتمرات وحلقات البحث فى مجال التوثيق وتنظيم المعلومات. وفى سنة ١٩٦٨ قامت الدولة بتأسيس الشعبة الوطنية للبحوث العلمية والتكنولوجية. وهى الشعبة التى تتبع رئيس الجمهورية مباشرة وتعمل كبيت خبرة للحكومة التشيلية وتدار من خلال وزارة التعليم. وقد قامت الشعبة فى السبعينات ببناء قاعدة معلومات آلية للبحوث الجارية والرسائل الجامعية فى مجالات العلوم والتكنولوجيا. وفى يولية ١٩٧٧ قام "المعهد التشيلى الشمال أمريكي" بتنظيم مؤتمر حول "تطبيقات الحاسب فى مجال المعلومات: التجربة التشيلية".

وفى خلال السبعينات من القرن العشرين شهدت تشيلى قيام شبكة التوثيق الوطنية التى تتألف من عدة مكونات ذاتية وشبه ذاتية، والتى دخل فيها منتجون محليون ودوليون لقواعد البيانات الببليوجرافية وعدد محدود من قواعد البيانات النصية والرقمية.

وفى الخامس من سبتمبر ١٩٦٨ تأسست الشركة الوطنية للتحسيب والاعلامية، وذلك لإقامة وتحديث نظم المعلومات فى تشيلى وتعتبر هذه الشركة وسيطا أو لنقل بيت تخليص فى تطوير وتوزيع وصيانة قواعد البيانات فى عموم الدولة. وفى سبتمبر أصبحت هذه الشركة شبكة اتصالات عامة بقمر صناعى للاتصال بالولايات المتحدة وأوربا واليابان والمدن التشيلية وعلى رأسها سنتياجو وفالباريزو و كونسبسيون.

وفى سنة ١٩٦٩م أيضا أسس "معهد البحوث التكنولوجية" كجزء من هيئة التنمية وذلك لتقديم المعلومات المتخصصة لكافة الصناعات فى تشيلى. وفى سنة ١٩٧٧ بدأت خدمات الخط المباشر والاتصال ببنوك المعلومات الخارجية.

ويعتبر المعهد الوطنى لبحوث المصادر الطبيعية مركزا للبحوث العلمية فى هذا المجال ويدأ مشروعه الأول فى مجال تحسيب البيانات الببليوجرافية وإعداد ملفات البيانات المقروءة آليا سنة ١٩٧٨.

وفى وزارة الإسكان والتخطيط العمرانى نجد مركز توثيق هام داخل القسم الفنى بالوزارة، وهذا المركز يجمع مصادر المعلومات ويحللها ويكشفها ويلخصها ويقدمها للعلماء والباحثين فى المجال بالمجان، ومن بين خدماته البث الانتقائى للمعلومات.

وتعتبر الأكاديمية التشيلية العليا للعلوم التربوية من المؤسسات العلمية الهامة التى لديها مكتبة متخصصة ونظام معلومات تربوى على درجة عالية من الفاعلية داخل مركز البحوث التربوية والتطوير.

ومن مراكز المعلومات والتوثيق العامة هناك "مديرية معلومات التجارة الخارجية فى تشيلي" التى تقدم مصفوفات من المعلومات التجارية، بما فى ذلك الإحصاءات حول الأسواق المحلية والخارجية والتجارة الوطنية. ويستطيع الآن أى مشروع صناعى تشيلى أن يطلب تحليلا كاملا للسوق حول منتج معين.

وفى هيئة الطاقة النووية الوطنية نصادف مكتبة متخصصة ومركز توثيق كامل يقدم

من بين ما يقدم من خدمات، خدمات الاحاطة الجارية والبث الانتقائى للمعلومات وخدمات الخط المباشر للعديد من قواعد البيانات الأجنبية، وكذلك خدمات الإنترنت.

ومن المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات فى تشيلى نصادف مكتبة ومركز معلومات تليفزيون تشيلى، وكذلك مكتبة ومركز معلومات شركة الزيت الوطنية وشركة الكهرباء الوطنية.

ومن بين الشركات الدولية المنتجة لقواعد البيانات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية نجد: "المركز الأمريكى اللاتينى للتوثيق الاقتصادى والاجتماعى"، "المركز الديموجرافى الأمريكى اللاتيني"، "المعهد الأمريكى اللاتينى للحديد والصلب".

وهناك أيضا "الشعبة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية" التى أسست سنة ١٩٧٠ ومهمتها الرئيسة تكشيف واستخلاص الوثائق الاقتصادية التى تقدم خدمات معلومات على الخط المباشر من خلال الإنترنت ومن خلال قواعد البيانات الاقتصادية التى تملكها. وأكثر من هذا كانت تقدم المعلومات الاقتصادية الراجعة قبل ١٩٧٠. وهذه الشعبة تتبع المركز الأمريكى اللاتينى للتوثيق الاقتصادى والاجتماعى سابق الذكر.

لقد أسس المركز الديموجرافى الأمريكى اللاتينى سنة ١٩٧٦ لجمع المعلومات والبيانات ومصادر المعلومات المتعلقة بالسكان والموضوعات ذات الصلة فى دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبى ولتيسير الخدمات المعلوماتية أنشأ هذا المركز نظاما للتوثيق عرف باسم "توثيق معلومات السكان فى أمريكا اللاتينية".والمركز نفسه يهتم بجمع الكتب والدوريات والكشافات والمستخلصات والتقارير الفنية. وهو من خلال النظام الآلى يقدم خدمات الخط المباشر بالمجان سواء البيانات الآنية أو الراجعة.

واتحاد الحديد والصلب فى تشيلى هو مؤسسة غير ربحية لخدمة صناعات الحديد والصلب فى كل أمريكا اللاتينية ويجمع فى كل سنة نحو ٢٠٠،٠٠٠ تسجيلة ببليوجرافية من جميع أنحاء العالم حول التعدين والمعادن عموما. ومنذ ١٩٨٠ وهو يقدم خدمات الخط المباشر من قواعد بيانات مملوكة عنده ومن على الإنترنت. وكانت كل الدول

اللاتينية قد وافقت على إنشاء "نظام معلومات الحديد والصلب لدول أمريكا اللاتينية" سنة ١٩٧١ والمعلومات تجمع على قاعدة بيانات عرفت باسم بنك معلومات أمريكا الجنوبية. وتتكامل مع تلك القاعدة المعلومات التى تقدمها الجمعية الأمريكية للمعادن من خلال نظام توثيق المعادن المعروف باسم ميتاديكس.

الإعداد المهنى لأمناء المكتبات فى تشيلى.

لم يكن هناك تعليم لعلم المكتبات والمعلومات أو إعداد مهنى منظم ومنتظم للعاملين فى حقل المكتبات والمعلومات فى تشيلى قبل ١٩٤٥ باستثناء بعض الدورات التدريبية التى تقوم بها المكتبة الوطنية أو المكتبة المركزية بجامعة تشيلى وخاصة برامج التدريب أثناء الخدمة أو التدريب على العمل الببليوجرافى واستخدام المراجع. ومع ذلك فقد جاءت إشارات إلى ضرورة الإعداد المهنى لحل المشكلات المكتبية فى مطلع القرن العشرين، فنجد القرار رقم ١٣٣٧ (الصادر فى ١٠ من إبريل ١٩٢٠) يحتم على من يريد شغل وظيفة فى المكتبة الوطنية أن يجتاز اختبارا للتأكد من معرفة المرشح بأساسيات وتقنيات العمل المكتبى. وهذا الاختبار كان يدور حول المعلومات الببليوجرافية والتصنيف. وبعد عام واحد صدر قرار آخر رقم ٥٥٢٤ (فى ٢٥ من أكتوبر ١٩٢١) خاص بمكتبات الأحياء والضواحى يؤكد على نفس المعنى من حيث ضرورة معرفة المتقدم للوظيفة بأساسيات العمل المكتبى. وفى ١٠ ديسمبر ١٩٢٩ صدر القانون ٥٢٠٠ بإنشاء المديرية العامة للمكتبات والأرشيفات والمتاحف التى أشرت إليها مرارا من قبل وقد نصت المادة ١٢ من هذا القانون على أن تقوم المكتبة الوطنية بتنظيم دورات تدريبية لأمناء المكتبات فى عموم الدولة بيد أن تلك الدورات لم تنظم أبدا فى ذلك الوقت.

وفى سنة ١٩٣٦ طلب إلى هيكتور فيونزاليدا فيليجاس أن يتولى تنظيم مكتبة جامعة تشيلى المركزية وذهب الرجل إلى الولايات المتحدة والتحق بمدرسة الخدمة المكتبية فى جامعة كولومبيا فصل الشتاء من سبتمبر ١٩٣٨ وحتى يناير ١٩٣٩، ودرس مقررين هناك: أحدهما فى الفهرسة والتصنيف وثانيهما فى الببليوجرافيا والمراجع. وبمنحة من

مؤسسة روكفلر زار الرجل عددًا من المكتبات من بينها مكتبة الكونجرس ومكتبة جامعة كاليفورنيا بيركلى. وبعد عودته نظم دورات تدريبية فى المكتبة المركزية فى جامعة تشيلى حول الفهرسة وتصنيف ديوى وإدارة المكتبات. وقد ناقش هيكتور وضع المكتبات مع ممثلين من اتحاد المكتبات الأمريكية كانا فى زيارة للمكتبات الأمريكية وقد اقترحا عليه انتداب أحد الأساتذة من الولايات المتحدة لإنشاء مدرسة لعلم المكتبات بجامعة تشيلى وفى نفس الوقت ليعمل مستشارا لمكتبات الجامعة.

وبمنحة من مؤسسة روكفلر تم انتداب إدوارد مارتين هيليجر سنة ١٩٤٦ من الولايات المتحدة وساعد فى تأسيس مدرسة علم المكتبات فى جامعة تشيلى وفي العام الجامعى ١٩٤٦/١٩٤٧ انتظم فى المحاضرات نحو ٤٠ شخصا جلهم من العاملين فى مكتبات الجامعة وكانت المحاضرات فى موضوعات: الببليوجرافيا، الفهرسة والتصنيف (ديوى العشري)، إدارة المكتبات. ومن بين تلاميذ هيليجر بعثت اثنتان للحصول على درجة الماجستير فى علم المكتبات من الولايات المتحدة هما: ماريا يوينا بوستهانتة سانشيز ولويزا آركة روفيدى، وقد حصلتا على الماجستير سنة ١٩٤٩. وفى ١٥ من إبريل ١٩٤٩ تم افتتاح مدرسة المكتبات رسميا فى المكتبة المركزية لجامعة تشيلى تحت إدارة "هيكتور فيونزاليدا" حتى ١٩٥٧ وجاء بعده سنة ١٩٥٨ فنسنت سالاس فيو. وكان التركيز فى بداية أمر هذه المدرسة على موضوعات: الفهرسة، التصنيف، المراجع، الببليوجرافيا العامة، إدارة المكتبات، تاريخ الكتب والمكتبات، الببليوجرافيات التشيلية، مقدمة فى علم المكتبات، هذا إلى جانب تدريب عملي تطبيقي لمدة شهر فى إحدى المكتبات. وبين ١٩٤٦ و ١٩٥٨ انخرط فى الدراسة بمدرسة المكتبات بالمكتبة المركزية لجامعة تشيلى ٣٨١ طالبا ثلثهم فقط هو الذى أكمل الدراسة حتى النهاية وحصل على الشهادة.

وفى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٩م اعتمدت وزارة التعليم إنشاء "مدرسة علم المكتبات" بجامعة تشيلى رسميا بقرار رقم ١٤٦٦٤. وفى ١٩ من يناير سنة ١٩٦٠ أصدر رئيس الجامعة قرارًا بمنح لقب "مكتبي" لمن يتم دراسته فى مدرسة علم المكتبات ويحصل

على شهادتها (فصلان دراسيان). وقد انسحب هذا القرار باللقب على كل من حصل على نفس الشهادة بين ١٩٤٩ و ١٩٥٩م وأيضا على من أمضى خمس سنوات فى العمل المكتبى بعد حضوره برنامج المكتبات الذى نظمه هيليجر ١٩٤٦/ ١٩٤٧. وقد اشترط للالتحاق بمدرسة علم المكتبات حصول المتقدم على شهادة البكالوريا. وقد صدر قرار من وزارة التعليم فى ٥ من فبراير ١٩٦٠ بتغيير اسم هذه المدرسة إلى "مدرسة اقتصاد المكتبات" وألحقت بكلية الفلسفة والتربية بدلا من المكتبة المركزية بجامعة تشيلى. وفى مارس ١٩٧٠ نشرت المدرسة أول (وآخر) كتاب فى سلسلتها "مذكرات فى المكتبات والتوثيق" وفى نفس تلك السنة أصبحت المدرسة "قسم المكتبات". وفى سنة ١٩٧٢ أصبح هذا القسم أحد أقسام كلية الفلسفة والآداب وأضيفت كلمة التوثيق إلى اسمه فى التاسع من إبريل ١٩٧٤. وقد بقيت جامعة تشيلى الوحيدة فى كل تشيلى التى تدرس علم المكتبات والمعلومات أساسا فى سنتياجو، وأيضا فى فروع الجامعة فى المدن الرئيسية فى الشمال والجنوب من العاصمة، ولكن كان ذلك فى فترات محدودة: إيكويك ١٩٧٣-١٩٨٠، انتوفاجاستا ١٩٦٥-١٩٧٠، لاسيرينا ١٩٦٢-١٩٦٣، فالباريزو (١٩٦٩-١٩٧٣، ١٩٨٠)، نوبل ١٩٦٩-١٩٧٣، تيموكو ١٩٦٢-١٩٧٥.

فى سنة ١٩٧٥ بدأت جامعة كونسبسيون فى جنوب البلاد، برنامج علم المكتبات لمدة أربع سنوات على مستوى المرحلة الأولى ولكنه لم يستمر وأقفل سنة ١٩٨٠.

وعودة إلى قسم المكتبات والتوثيق بكلية الفلسفة والآداب بجامعة تشيلى الذى بدأ بعدد محدود من الطلاب سنة ١٩٤٦/ ١٩٤٧ وبفصلين دراسيين، الآن امتدت الدراسة على مدى ثمانية فصول دراسية وأصبح عدد الطلاب يقترب من خمسمائة طالب وطالبة ودخلت علوم المعلومات والميكنة والعلوم الحديثة ضمن مقررات القسم. وفى سنة ١٩٧٥ نشر القسم المجلد الأول من مجلة "المجلة التشيلية فى علم المكتبات والتوثيق" وللقسم مكتبة متخصصة عظيمة الشأن قوامها ٥٠٠٠ كتاب و ٤٠ دورية، بالإضافة إلى عدد من قواعد البيانات الآلية والاتصال بالإنترنت وقواعد البيانات العالمية. وقد كانت

ميزانية القسم الكلية (أجور أعضاء هيئة التدريس والإداريين والأجهزة وشراء المواد للمكتبة..) سنة ١٩٦٢ قد بلغت ١٧٥٤٦ دولارا، وفى ١٩٨١م إلى ١٥٠,٠٠٠ دولار وفى ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م ربت على ربع مليون دولار.

وفى يناير ١٩٨١ قامت الحكومة التشيلية بإعادة هيكلة التعليم العالى، وبالتالى فإن المجالات التى لا تعتبر مهنًا جامعية تم وضعها فى أكاديميات أو معاهد مهنية. ومن هنا فإن قسم المكتبات والتوثيق أصبح فى البداية جزءًا من أكاديمية الدراسات التكنولوجية فى جامعة تشيلي. وذلك فى العشرين من يناير ١٩٨١. وفى ٣ من مارس من نفس سنة ١٩٨١ نقل إلى المعهد المستقل خارج الجامعة وهو وسط مدينة سنتياجو. وفى سنة ١٩٨٢ قسم هذا المعهد الذى يتبع رئيس الجمهورية مباشرة إلى عدد من الأقسام والمدارس: الهندسة التطبيقية، الدراسات العامة، الخرائط، الخيرية الاجتماعية، المحاسبة العامة، التصميم، التكنولوجيا. وأصبحت دراسة المكتبات مرة أخرى "مدرسة مهنة المكتبات" ونقلت إلى مقر مستقل. وهكذا فإنه بعد استمرار قسم المكتبات لمدة أربعين عاما فى رحاب جامعة تشيلى حول إلى معهد تكنولوجيا أو معهد مهنى، مما إساء إلى الدراسة اساءة بالغة.

التجمع المهنى لأمناء المكتبات فى تشيلى.

تم إنشاء أول تجمع مهنى لأمناء المكتبات فى تشيلى "اتحاد أمناء مكتبات تشيلي" سنة ١٩٥٣-١٩٥٥، وقد حلت محله "رابطة أمناء المكتبات فى تشيلي" سنة ١٩٦٩م، وكان عدد الأعضاء سنة ١٩٨٠م قد بلغ ١٣٠٠ عضو وفى ١٩٩٠م بلغ ١٥٠٠ عضو، وفى سنة ٢٠٠٤م ارتفع عدد الأعضاء إلى ٢٠٠٠ عضو. وقد أصدرت الرابطة عددا من المطبوعات المتخصصة وشاركت فى إعداد وتجميع عدد آخر من الببليوجرافيات، كما نظمت الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية إما مستقلة بنفسها أو مع مدرسة مهنة المكتبات او المكتبة الوطنية. وربما كانت ببليوجرافية الإنتاج الفكرى فى مجال المكتبات والتوثيق هى أهم مطبوعات الرابطة.

المصادر

١- شعبان عبد العزيز خليفة. الكتب والمكتبات في العصور الحديثة. ـ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢م. ـ ٢مج.

2- Alvorez, M.Terza Herrero De. Chile.- **in**.- World Encyclopedia of Library and Information Service.- 3rd ed.- Chicago: A.L.A., 1993.

3- Freudenthal، Juan R. Chile, Libraries.- **in**.- Encyclopedia of Library and Information Science.- New York: Marcel Dekker، 1958.- Vol.38

4- Freudenthal, Juan R. Contemporary Libraries in Latin America.- **in**.- Encyclopedia of Library and Information Science.- New York: Marcel Dekker, 1978. Vol. 24

5- Freudenthal, Juan R. Development and Current Status of Bibliographic Organization in Chile.- Michigan University, 1972 (PH.D)

6- Freuedenthal, Juan F. Information and Documentation in Chile. – **in**.. Journal of American Society of Information Science. – Vol. 23, July – August 1972.

7- Freudenthal, Juan R. Library Legislation in Chile. – **in**.- International Journal of Law librarianship. – Vol.2, July 1974.

8- Moraga – Niera, Rene – Chile.- **in**.- A.L.A World Encyclopedia of Library and Information Services. 1st ed.- Chicago: A.L.A., 1980.

9- Penna, Carlos Vication. Library Development in Latin America and the Caribbean: Achievements and Handcaps. – **in**.- Library Quarterly.- vol.24, April, 1954.

10- Roony, Engene M. Jesuit Libreries Go Public. – **in**.- Catholic Library World.- Vol. 42, April 1971.

11- Saracfric, Tefko et al. Information Services in Latin America. – **in**.- Annual Review of Information Science and Technology.- Vol. 14, 1979.

12- Villalon – Goldomes, Alberto and Abraham Pemsteinlamas. Chile, libraries in .. in. Encyclopedia of Library and Information Science.. New York.. Marcel Dekker، 1970. Vol.4.

13- Wasserman, Paul.Librarianship and Documentation: Teaching Methods and Curricula: University of Chile.. Paris: Unesco، 1977.

14- World Almanac and Book of Facts.. New York: World Almanac Books، 2005.

15- Yeager, Gertrude M.Chile.. in.. Encyclopedia of Library History. – New York and London: Garland Publishing، Inc.، 1994.

التصنيف (فى المكتبات)

Classification and Categorization In Libraries

التصنيف فى اللغة هو جمع الأشياء المتشابهة معاً بحسب ما بينها من تشابه وفصل الأشياء المتنافرة بحسب ما بينها من تنافر أى أنه عملية جمع وفى نفس الوقت عملية فصل أى عمليتان فى وقت واحد. والتصنيف اصطلاحا هو جمع المواد المكتبية المتشابهة معاً ومن ثم فصل المواد غير المتجانسة داخل المكتبة.

من هذا المنطلق فنحن نمارس التصنيف فى حياتنا العامة ونمارسه أيضاً داخل مؤسسات المعلومات لنفس الغرض ولنفس الهدف، أى لكى نؤدى أعمالنا بطريقة تلقائية منظمة وبحيث نوفر الوقت والجهد ومن ثم المال.

ولما كانت صناعة النشر هى ثالث الصناعات فى العالم من حيث المفردات التى تطرحها فى السوق بعد صناعة المواد الغذائية وصناعة الثياب فإن المكتبات وهى مستودعات منتجات صناعة النشر كان لزاما عليها لتسهيل الوصول إلى كل قطعة تقتنيها فى أقصر وقت وبأقل مجهود، ومن ثم بأقل تكلفة، أن تصنف تلك المقتنيات على رفوفها. ولأن التصنيف هو جمع الأشياء المتشابهة معاً فإننا نصادف فى المكتبات نوعين من التصنيف للمواد المكتبية اصطلح على تسمية الأول بالتصنيف الصناعى وعلى تسمية الثانى بالتصنيف الطبيعى.

أ- التصنيف الصناعي

وهو جمع المواد المكتبية المتشابهة حسب خاصية عرضية غير جوهرية مثل: اللون والحجم والشكل وسنة النشر وتاريخ الورود.

ب- التصنيف الطبيعي.

وهو جمع المواد المكتبية حسب خاصية جوهرية أساسية فيها، ألا وهى الموضوع، وبالتالى تجمع المواد المتفقة فى الموضوع مع بعضها البعض.

ورغم غرابة التصنيف الصناعى واحتمال انقراضه إلا أنه ما يزال موجودا فى بعض المكتبات فى الغرب والشرق فهو موجود فى المكتبة الوطنية الفرنسية ومكتبة الأسد الوطنية، والمكتبة الظاهرية فى دمشق وفى المكتبة الوطنية التونسية. كما وجد أن التصنيف الصناعى هو أنسب نظام للمكتبات المخزنية ومكتبات تخزين المواد قليلة الاستعمال ومكتبات الترفيف المضغوط كما يقال.

ومن الناحية العامة هناك ثلاثة مستويات للتصنيف الطبيعى اتفق على تسمية المستوى الأول منها بالتصنيف الفلسفى الذى يعنى بتقسيم المعرفة البشرية المجردة تقسيما منطقيا بحيث ينتج لنا فى النهاية خريطة بفروع تلك المعرفة وحسب ولا يخطو لأبعد من هذا . وسمى بالتصنيف الفلسفى لأنه أولاً وأخيرا من صنع الفلاسفة. وفى حدود معلوماتنا ربما كان سقراط ومن بعده أفلاطون ثم أرسطو هم أول الفلاسفة الذين وضعوا تصورا وتقسيما للمعرفة البشرية ثم تتابع الفلاسفة من بعدهم ووضعوا لنا خرائط للمعرفة كل حسب نظرته إليها. ومن جهة أخرى قد يسمى ذلك المستوى بتصنيف المعرفة لأنه يتناول المعرفة المجردة بصرف النظر عن وجودها فى أوعية معلومات. أما المستوى الثانى من التصنيف فهو التصنيف الببليوجرافى الذى يعمد إلى تقسيم التسجيلات الببليوجرافية فى القوائم الببليوجرافية على أقسام والأقسام على شعب والشعب إلى فروع والفروع إلى أغصان والأغصان إلى أفنان وهلم جرا وتحت كل منها يدرج التسجيلات الببليوجرافية التى تحصر وتسجل وتصف أوعية المعلومات. نحن هنا أمام بيانات ببليوجرافية تصف

أوعية المعلومات أى أنها مجرد مداخل إلى تلك الأوعية. وفى حدود وعينا التاريخى ربما كانت ببليوجرافية كاليماخوس هى أول ببليوجرافية مصنفة ثم تلتها بعد ذلك ببليوجرافيات أخرى فى الشرق والغرب مثل: فهرست ابن النديم، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كوبرى زادة، والببليوجرافية العالمية للببليوجرافى الألمعى كونراد جزنر.وهكذا..أما المستوى الثالث فهو التصنيف المكتبى، الذى يعنى بتصنيف أوعية المعلومات نفسها داخل المكتبات ومراكز المعلومات والأسس العامة واحدة فى المستويات الثلاثة للتصنيف الطبيعى، حيث إنها جميعا تقسم المعرفة البشرية على أقسام رئيسية ثم يشعب كل قسم رئيسى على شعب وكل شعبة تفرع على فروع وهلم جرا حتى أصغر جزئية فى المعرفة البشرية.

وخصائص التصنيف الطبيعى يمكن أن تسير على النحو الآتي:

١- تقسم المعرفة البشرية تقسيما منطقيا يتداعى من الأعم إلى العام فالخاص فالأخص فالأكثر خصوصية حتى أصغر جزئية على خريطة المعرفة البشرية (الفلسفي- الببليوجرافي- المكتبي).

٢- يعبر عن كل جزئية على خريطة المعرفة البشرية برمز معين يدل عليها ويغنى عن تسميتها والرمز هنا لغة صناعية، وقد يكون الرمز نقيا أى حروفا فقط أو أرقاما فقط، وقد يكون رمزاً مختلطاً يمزج بين الحروف والأرقام وربما علامات أخرى (المكتبى وربما الببليوجرافي).

٣- يحافظ على العلاقات الطبيعية العضوية القائمة بين الموضوعات المختلفة إذ هو يتدرج من الأكبر إلى الكبير إلى الصغير فالأصغر، وبالتالى فهناك وصلة تصل كل مستوى بالذى يليه (الفلسفn- الببليوجرافى- المكتبى).

٤- لا يحتاج إلى شبكة إحالات للربط بين جزئياته بفضل التداعى المنطقى الطبقى الهرمى، ولأن الأسرة الواحدة موجودة فى سلسلة واحدة، أو فى بيت واحد.(الفلسفي- الببليوجرافي-المكتبى).

٥- لا يعطى الكتاب الواحد إلا رمزا واحداً مهما تعددت الموضوعات الموجودة فيه (المكتبي).

٦- يستخدم فى تسكين الأوعية على الرفوف وترتيب التسجيلات والمداخل البيليوجرافية فى الفهارس والببليوجرافيات والمستخلصات (المكتبي- الببليوجرافي).

٧- يحتاج على ألفة وخبرة ومهارة من جانب الممارس والمستفيد على السواء (المكتبي- الببليوجرافي).

٨- يعتمد على أداة سابقة الإعداد والتجهيز تعرف بخطة التصنيف أو نظام التصنيف (المكتبي).

وقد يمزج البعض بين التصنيف المكتبى والببليوجرافى فى واحد تحت اسم التصنيف الببليوجرافى باعتبارهما معا يعملان على أوعية المعلومات أحدهما بالطريق المباشر (المكتبي)، والثانى بالطريق غير المباشر (الببليوجرافي)، وقد يتم الجمع بينهما تحت اسم التصنيف المكتبى الببليوجرافى.

ومهما يكن من أمر فإن التصنيف المكتبى وهو الذى يعنينا فى هذا البحث يقوم بوظيفة مزدوجة هى ترتيب أوعية المعلومات بطريقة منطقية منهجية على رفوف المكتبة، كما يقوم بترتيب التسجيلات الببليوجرافية والأوصاف بطريقة منطقية منهجية أيضاً فى الفهارس المطبوعة والبطاقية والببليوجرافيات والكشافات والمستخلصات على نحو ما بسطناه فى الخاصية السادسة من الخواص السابقة. وهناك عدد كبير من الببليوجرافيات وخاصة الوطنية تصنف مداخلها بتصنيف ديوى العشرى، كما أن أدوات الاختيار التى يعدها ويلسون تحت العنوان الموحد "الفهرس القياسي" هى الأخرى ترتب مفرداتها حسب تصنيف ديوى العشرى. وفى عصر الخط المباشر وقواعد البيانات الآلية الببليوجرافية يستخدم التصنيف فى كثير منها ويساعد فى الاسترجاع المصنف للتسجيلات الببليوجرافية.

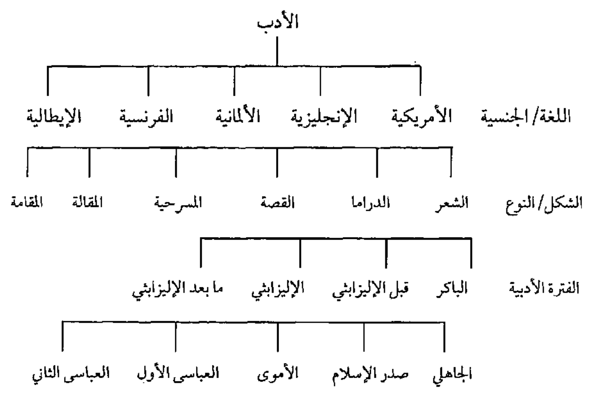
وعندما يستخدم التصنيف الطبيعى فى ترتيب أو ترفيف الكتب على الرفوف فإنه يحقق غرضين:

الغرض الأول: مساعدة المستفيد على تحديد مكان وجود كتاب ما هو فى حاجة إليه لموضوعه، وذلك عن طريق رقم الطلب. والغرض الثانى: هو تجميع الكتب ذات الموضوع الواحد والموضوعات ذات الصلة معا فى مكان واحد على الرفوف. ومن المؤكد أن الغرض الأول يمكن تحقيقه عن طريق أى أسلوب طالما أن الرقم الموجود على بطاقة الفهرس هو نفسه الموجود على الوثيقة المطلوبة إلا أن الغرض الثانى وهو الأهم يتطلب التجميع الموضوعى للمواد المكتبية وهو ما لا يفلح فيه إلا التصنيف الطبيعى. وهكذا فإن التصنيف كأداة استرجاع يساعد على التعرف على واسترجاع مجموعة من المفردات تتصل بموضوع واحد، كما يساعد فى استرجاع قطعة واحدة أو مفردة واحدة فى موضوع ما.

ومن نوافل القول إن التصنيف المكتبى يعتمد فى حقيقة أمره وجوهره على التصانيف الفلسفية أى تصانيف المعرفة أو ما تسمى بالتصانيف المنطقية. فهو كما ذكرت يبدأ بكلية المعرفة ويقسمها إلى أقسام متعاقبة الدرجات أى شعب وفروع وأغصان وأفنان ومباحث..وهو فى كل خطوة يتخذ خاصية معينة للتفريع. وبصفة عامة فإن التدرج أو التداعى يتم من الأعم إلى العام إلى الخاص بما يمثل فى النهاية بنية طبقية هرمية أو بنية شجرية. وكل قسم يكون جنسا للقسم الذى سبقه ونوعا للقسم الذى يليه. والأقسام فى كل مستوى وهى عادة فئات شاملة باستفاضة لجزئياتها أى جامعة ومانعة لما ليس من جزئياتها أى مستبعدة فالقسم جامع مانع فى وقت واحد. وهى بذلك تشكل علاقة تشابكية بين أحدها الآخر ويتم تجميعها طبقا للعلاقات الوثيقة بينها. ومن الجدير بالذكر أن التصنيف طبقا لأسس طبقية مع الأسس البيولوجية الحيوية هو السائد الآن، وكان يتشكل على هذا النحو منذ نهاية القرن التاسع عشر. ونرى صدق ما نقوله فى تصنيف

ديوى العشرى وتصنيف مكتبة الكونجرس، وهما أوسع التصانيف استخداما اليوم واللذين تشكلا فى ذلك الوقت ويعكسان المناخ الثقافى العام فى تلك الحقبة.

ومن نوافل القول إنه داخل كل مستوى من أقسام التصنيف قد تختلف طبقية التقسيم وأسسه من القسم إلى الشعبة إلى الفرع إلى الغصن.. وذلك حسب طبيعة كل موضوع. وعلى سبيل المثال فإن العمارة يمكن أن تقسم حسب المدارس أو الطرز المعمارية، أو الفترات أو أنواع المبانى، والآداب قد يقسم باللغة أو بالنوع/ الشكل الأدبى أو بالفترة الأدبية. وكل خاصية من هذه الخواص قد تسمى الوجه. والمثال التالى يوضح تقسيم الأدب عند ديوى بناء على الأوجه الثلاثة الموجودة فى الرسمة.



والعناصر المتشابكة على كل مستوى أو خطوة من التقسيم تمثل مصفوفة، وعلى سبيل المثال: **الأدب الأمريكى، الأدب الإنجليزى، الأدب الألمانى**. والمصطلح سلسلة يشير إلى مجموعة من الموضوعات المترابطة رأسيا داخل الطبقة الواحدة فى تسلسل نازل مثال ذلك:

الأدب- الأدب الإنجليزي- الشعر الإنجليزى -الشعر الإليزابثى. وليس هناك دائما بالضرورة نظام أى ترتيب طبيعى داخلى للخصائص أو الوجوه داخل كل قسم، وعلى سبيل المثال فإنه على الرغم من أن اللغة هى خط التقسيم الأول الطبيعى للأدب إلا أن خط التنظيم التالى يمكن أن يكون أولاً بالشكل ثم بعد ذلك بالفترة الأدبية أو العكس وعلى نفس القدر من الأهمية، وحيث يرغب كثير من القراء أن يرى الرواية الفيكتورية والدراما الفيكتورية والشعر الفيكتورى وهكذا قريبة من المصفوفة كما يجب أن يرى الشعر الإنجليزى مقسما زمنيا، لقد قام واضعو التصانيف الأوائل بإقرار مبدأ التقسيم قسما بقسم وحاولوا هم وخلفاؤهم أن يحافظوا على الاتساق داخل كل قسم حول عدد الوجوه وكيفية تداعيها. ومن الجدير بالذكر أن ترتيب أو تداعى الوجوه فى التصنيف يسمى (تداعى الأوجه).

وتحاول نظم التصنيف التقليدية أن ترتب كل الموضوعات وتفريعاتها وتقدم لكل جزئية رمزا خاصا بكل منها، ولذلك يسمى هذا النوع من التصانيف بالتصنيف الحصرى. ومن بين التصانيف المعاصرة نجد أن أكثر تلك التصانيف حصرية هو تصنيف مكتبة الكونجرس. ولكن على الجانب الآخر فإن نظرية التصنيف الحديثة تركز أكثر على تحليل وتركيب الأوجه. فالتحليل أى تفتيت الموضوع على جزئياته والتركيب أى تجميع أو إعادة تجميع جزئيات الموضوعات بشكل مختلف عما كان عليه تمكننا من عرض محتويات الوثيقة على نحو يساعد على تحقيق أقصى إفادة منها. وبدلا من حصر كل الموضوعات فى بنية طبقية تقول النظرية الحديثة بأن نظام التصنيف يجب أن يحدد فقط العناصر الأساسية للموضوعات ويدرجها تحت كل مجال أو تحت القسم الرئيسى. وداخل كل قسم سنجد الوجوه الخاصة به وعلى سبيل المثال فإن فى قسم التربية لابد من وجود وجه يدور حول رجال التربية الذين يجرى تدريسهم، وجه آخر يدور حول الموضوعات التى تدرس، وجه ثالث حول طرق التدريس، وجه خامس حول المؤسسات

التعليمية وهكذا. وإلى جانب ذلك فإن الوجوه العامة كثيرة التردد مثل الشكل والمكان والزمان تعد بها قوائم منفصلة لتطبيقها واستخدامها مع كافة الأقسام. وعند تطبيق مثل تلك النظم فإن عملية التصنيف تتضمن بالضرورة تحديد الوجوه الخاصة بالعناصر ثم تركيبها معاً أو تجميعها معا طبقا لنظام تداعى الأوجه المتفق عليه سلفاً.

ونظام التصنيف القائم على تلك الأسس يسمى بالتصنيف التحليلي- التركيبى أى التصنيف الوجهى، ويمثله بأناقة شديدة (تصنيف الشارحة أو تصنيف الكولون). وبعض نظم التصنيف تقدم تفاصيل دقيقة تحت كل قسم أو موضوع، بينما نظم أخرى تقدم التفريعات العريضة فقط للموضوع، والأول يسمى التصنيف الدقيق بينما الثانى يسمى التصنيف العريض.

الرمز فى التصنيف

ذكرنا فى الخاصية الثانية من خواص التصنيف أنه يعبر عن كل موضوع مهما دق برمز معين. وقلت هناك أن الرمز إن هو إلا لغة صناعية يمثل اللغة الطبيعية المستخدمة للدلالة على الموضوعات والتصنيف المكتبى لابد وأن يتخذ رمزًا لأنه الأساس فى تسكين المواد على الرفوف. ومن هذا المنطلق فإن كل خطة تصنيف تتبنى نظاما معينا للترميز، وهذا الترميز هو اختزال أو ضغط اسم الموضوع ويعكس بالضرورة العلاقات بين الموضوعات فى خطة التصنيف كما يقدم ترتيبا تعاقبيا للموضوعات.

فى بعض نظم التصنيف يتألف الرمز من الحروف فقط أو من الأرقام فقط، وفى هذه الحالة يطلق على الرمز مصطلح الرمز النقى، وفى بعض النظم الأخرى قد يمزج الرمز بين الحروف والأرقام، وفى هذه الحالة يطلق على الرمز مصطلح الرمز المختلط.ويمثل الرمز النقى تصنيف ديوى العشرى (أرقام فقط)، وتصنيف رايدر الدولى (حروف فقط) بينما يمثل الرمز المختلط تصنيف مكتبة الكونجرس وتصنيف الشارحة.

والرمز الطبقى هو ذلك الذى يعكس تداعى بنية النظام، بينما الرمز التعبيرى هو ذلك الذى يعكس العلاقة بين الموضوعات المترابطة المتشابكة، وعلى سبيل المثال فإن الرمز فى تصنيف ديوى هو رمز طبقى والرمز فى تصنيف الشارحة هو رمز تعبيرى، الرمز فى

التصنيف العشرى العالمى هو رمز طبقى تعبيرى فى آن واحد، بيد أن الرمز فى تصنيف مكتبة الكونجرس لا هو طبقى ولا هو تعبيرى.

ومن الملامح الفارقة فى بعض نظم الرمز هى الوسائل المساعدة على التذكر. وفى هذا المصطلح يعنى أن الموضوع عندما يتكرر فى مواضع مختلفة فى خريطة التصنيف فإنه يمثل بنفس الرمز وعلى سبيل المثال فإن الشعر فى تصنيف ديوى يمثل برقم ١، ومن ثم فإن الشعر الأمريكى يأخذ رقم ٨١١ والشعر الإنجليزى ٨٢١ والشعر الألمانى ٨٣١ والشعر الفرنسى ٨٤١، وهكذا فإن رقم ٣ يصبح علما على ألمانيا ورقم ٤ يصبح علما على فرنسا فى سائر مواضع التصنيف كالجغرافيا والتاريخ واللغة وما إلى ذلك.

ورغم أننا فى هذا البحث معنيون بالتنظير والتأطير والتقعيد أكثر من التطبيق إلا أننا سنقدم فيما يلى بعض الخطوط العريضة عن خطوات التصنيف.

خطوات التصنيف

التصنيف والتحليل الموضوعى يبدآن من نفس النقطة ألا وهى تحديد الموضوع أو الموضوعات التى يعالجها الوعاء وتحديد المفاهيم الرئيسية التى يتناولها العمل. ورغم وجوه الاتفاق فى هذه الخطوة بين التصنيف ورؤوس الموضوعات إلا أن العمليتين ليستا متوازيتين تماماً. ومن بين الفروق بطبيعة الحال التعبير بكلمات أو ألفاظ (واصفات) فى حالة التحليل الموضوعى، والتعبير برموز فى حالة التصنيف. كذلك فإن التحليل الموضوعى يمكن أن يقدم عدداً من الواصفات بقدر ما فى الكتاب من موضوعات إلا أن التصنيف كما ذكرنا فى الخصائص لا يعطى الوعاء الواحد إلا رمزا واحدا مهما تعددت الموضوعات الداخلة فى الوعاء، لأننا كما ألمحنا نستخدم رقم التصنيف لتسكين العمل على الرفوف والعمل لا يمكن تحت أى ظروف من الظروف أن يسكن إلا موضعا واحدا. وإن كان الحال غير ذلك فى الببليوجرافيات أو المكتبات المصنفة تصنيفا صناعيا حيث يمكن تحديد أكثر من رمز للكتاب المتعدد الموضوعات.

ومن نوافل القول إن تحديد الموضوع أو الموضوعات قد يتم عن طريق صفحة لعنوان

أو عن طريق مقدمة العمل أو التصدير أو قائمة المحتويات أو تصفح الكتاب أو قراءة كل النص أو عن طريق أهل الذكر أو عن طريق المكتبات والفهارس الأخرى. وإذا كانت صفحة العنوان هى المصدر الرسمى لاستقاء بيانات الوصف فى الفهرسة الوصفية والوصف الببليوجراف، فإن قائمة المحتويات لابد وأن تكون هى المصدر الرسمى فى الفهرسة الموضوعية.

الخطوة التالية بعد تحديد الموضوع أو الموضوعات هى اختيار رقم التصنيف. وعند اختيار رقم التصنيف هناك مدخلان: المدخل الأول أن يكون ذلك عن طريق الجداول نفسها أى أن يقوم المصنف بتحديد القطاع أى القسم أو الشعبة إن أمكن ثم يقلب أرقام الجداول وتسميات الموضوعات الموجودة أمام كل رقم حتى يجد الرقم الذى يريده. وهذه الطريقة نصح بها ملفيل ديوى نفسه عندما قال فى عبارة فكهة إن على المصنف أن يضع القلم فوق أذنه (مثل النجارين) والكتاب الذى يريد تصنيفه فى يده اليسرى وجداول التصنيف فى يده اليمنى، ويظل يقلب فيها حتى يصل إلى الرقم المطلوب، وهو بهذا يألف الجداول ويخبر كيفية بناء الجدول والرمز ويرى علاقة موضوع الكتاب بما قبله من موضوعات وما بعده من موضوعات ـ أما المدخل الثانى فيكون عن طريق الكشاف، ومن المعروف أن الكشاف هو مقلوب الجداول حيث يرتب هجائيا برؤوس الموضوعات أيا كان الترتيب الهجائى وأمام كل موضوع رقم التصنيف الدال عليه فى الجداول، وعندما يلتقط المصنف الرقم من الكشاف فعليه ألا يقنع بذلك بل لابد من الرجوع إلى الجداول للتأكد من صحة الرقم وكما أسلفت علاقة الرقم بما قبله وما بعده من أرقام وموضوعات فالجداول تتيح فرصة أكبر لتحديد العلاقات على العكس من الكشاف. الذى لا يقدم سوى الرقم فقط منبتا ومقطوع الصلة فالذرة (كنبات) تأتى مع الذرَّة (الطاقة النووية) والشعر (كشكل أدبي) يأتى مع الشعر (فى فروة الرأس والجسم) وينصح فقهاء التصنيف بعدم الركون إلى الكشاف وحده فى استقاء رقم التصنيف بل يؤكدون على ضرورة العودة إلى الجداول بعد استشارة الكشاف، فهذه على سبيل المثال لويز ماى تشان تؤكد فى كتابها "الفهرسة والتصنيف: مقدمة" بصريح العبارة " لا تصنيف من الكشاف وحده لأن

الكشاف أو الكشافات التى تصحب كل نظام تصنيف تساعد فى تحديد رقم الموضوع لمخصص. ومع ذلك فإن من الضرورى مراجعة الرقم الذى تم اختياره من الكشاف على الجداول للتأكد من أنه الرقم الملائم لموضوع الكتاب، وأنه موضوع فى المكان الصحيح فى البنية العامة للجداول، ولابد من الإفادة من التعليمات الموجودة فى الجداول التى قد تنصح بتفصيل الرقم أو تحديده أو أكثر".

ومهما يكن من أمر المدخل إلى اختيار رقم التصنيف: الجداول أو الكشافات فإن من الضرورى العودة إلى الجانب الآخر فإذا استقينا الرقم من الجداول وجب الرجوع إلى الكشاف، وإذا استقينا الرقم من الكشاف وجبت العودة إلى الجداول للمطابقة وتعميق الاستفادة. وعند استقاء الرقم أو بمعنى أدق اختياره، فإن من المتفق عليه الاهتداء بالقواعد أو الاعتبارات الآتية:

أولاً: اختيار رقم التصنيف الدقيق أو المخصص أو المباشر أى الملائم تماما لموضوع الكتاب الذى بين أيدينا. والدقة والتخصيص هنا نسبية تتعلق بموضوع الكتاب المصنف وليس بالموضوع الدقيق الموجود فى خطة التصنيف. وعلى سبيل المثال لو كان الكتاب الذى بين أيدينا هو **القطط السيامية**، فلو اخترنا الرقم الدال على الحيوانات لن يكون التصنيف خطأ فالقطط حيوانات، ولكن الرقم سيكون واسعا جدا جدا، ولو أننا اخترنا الرقم الدال على الحيوانات الأليفة (المنزلية) فلن يكون خطأ لأن القطط هى حيوانات منزلية أليفة، ولكن الرقم سيكون واسعا جداً. ولو أننا اخترنا الرقم الدال على القطط على وجه الإجمال فلن يكون الاختيار خطأ فالقطط السيامية فصيلة من فصائل القطط، ولكن ما يزال الرقم واسعا ولكن الرقم الدقيق هو الذى يدل مباشرة على القطط السيامية.

ثانيا: فى حالة الكتب التى تعالج الموضوع فى إطار جغرافى أو زمانى أو شكلى أو تعالجه من خلال زاوية معينة أو وجه محدد، تكون الأولوية دائما هى للموضوع، حيث يتم استقاء الرمز الدال على الموضوع أولاً، ثم يضاف إليه الشكل أو المكان أو

الوجه حسب الظروف. وفى أقسام محددة فى بعض التصانيف قد يكون البدء بالشكل هو الأوسع كما فى حالة الأدب حيث يقسم باللغة أولا وتحت اللغة بالشكل . وفى حالة التراجم والببليوجرافيات المتخصصة قد يكون هناك فرصة للبدائل وخاصة فى تصنيف ديوى العشري، على سبيل المثال: " تاريخ التعليم فى مصر فى عصر محمد علي". نبدأ هنا برمز الموضوع وهو التعليم، ويضاف بعد ذلك رمز المكان ثم الزمان. وكتاب "قائمة بالكتب حول استخراج الذهب فى جنوب إفريقيا فى القرن التاسع عشر" يكون البدء هنا برقم الموضوع وهو الذهب ثم يضاف رقم الشكل ثم المكان ثم الزمان.

ثالثاً: فى حالة الكتب متعددة الموضوعات لابد من تحديد موضوع واحد يمنح رقم التصنيف وتهمل سائر الموضوعات. ولكن على أى أساس يتم اختيار أحد الموضوعات وتلفظ سائر الموضوعات والتى سوف تتولاها عملية التحليل الموضوعى برؤوس الموضوعات وتعدد الموضوعات قد يكون واضحا جليا بحيث نجد كل فصل يتناول موضوعا معينا، وربما يكون تعدد الموضوعات داخل العمل الواحد ضمنيا أى عن طريق المقارنة أو المقابلة وتتداخل العلاقات هنا بين الموضوعات المختلفة، وقد يكون تعدد الموضوعات عن طريق تأثير أحد الموضوعات على موضوع آخر. ربما يتناول العمل عدة موضوعات ذات صلة، وقد تكون الموضوعات فى الكتاب شتى متنافرة لا علاقة بين بعضها البعض. على أية حال فإنه عند تعدد الموضوعات فى العمل الواحد سواء ذات الصلة أو منقطعة الصلة يتم اختيار رمز الموضوع على هدى من البدائل الآتية:

١- يتم اختيار رمز الموضوع الأم الذى يندرج تحته كل أو جل الموضوعات المعالجة فى الكتاب. هب أن الكتاب يتناول الكيمياء والرياضيات والفلك والفيزياء وتاريخ العلوم هنا يكون الموضوع الأم أى العلوم البحتة أو العلوم الطبيعية هو الاختيار الأمثل. لأن الموضوعات هنا ذات صلة أخوية أو ندية.

٢- أن يتم اختيار رمز الموضوع الوارد أولاً فى الكتاب وخاصة فى حالة تعدد الموضوعات منقطعة الصلة ببعضها والتى لا تجمعها وحدة موضوعية أُم، أو كانت الموضوعات ذات الصلة تقل عن ٦٠٪ من المادة العلمية فى العمل بحيث لا تندرج تحت موضوع أُم. والحكمة من اختيار الموضوع الوارد أولاً، فى الكتاب أن المؤلف نفسه يرى أهمية خاصة فى وضع هذا الموضوع أولاً وبالتالى يسعى إلى معالجته فى البداية.

وربما يقول قائل بأن المقصود بالموضوع الوارد أولاً، أى الوارد فى خطة التصنيف مثلا كتاب عبارة عن مجموعة دراسات فى الفلسفة والفلك والطب، وهنا يوضع الكتاب تحت الفلسفة لأنها الواردة أولا فى خطة التصنيف بصرف النظر عن موضوعها فى سياق محتويات الكتاب.

وربما يقول قائل ثالث بأن المقصود بالموضوع الوارد أولاً هو فى سياق عنوان الكتاب وعلى سبيل المثال كتاب بعنوان:" فى التاريخ والسياسة والحب" فالموضوع الوارد أولا فى هذه الحالة هو التاريخ.

ومهما يكن من أمر فالرأى عندى هو أن يتم اختيار الموضوع الوارد أولاً فى الكتاب نفسه أى محتويات الكتاب بصرف النظر عن خطة التصنيف، وبصرف النظر عن سياق عنوان الكتاب لأننا نحتكم هنا لنية المؤلف نفسه، وأهمية العمل لديه.

٣- أن يتم اختيار الموضوع الذى يتلاءم مع تخصص المكتبة والمستفيدين منها. هب أن الكتاب يتناول الفلسفة والطب والتاريخ. ووقع الكتاب فى مكتبة كلية الطب، هنا يصنف فى الطب، ونفس الكتاب لو وضع فى مكتبة كلية الآداب فإنها تضعه تحت الفلسفة أو التاريخ.

٤- أن يتم اختيار الموضوع الذى عولج فى عدد أكبر من الصفحات، أى الموضوع الذى استغرق مادة علمية أكثر من الموضوعات الأخرى.

٥- أن يتم اختيار الموضوع الذى تقل فيه مقتنيات المكتبة. وعلى سبيل المثال كتاب يعالج

التاريخ والقنابل الذرية والسياسة. يوضع تحت القنابل الذرية لأن المكتبة ليس فيها كتب كثيرة فى موضوع الذرة، حتى وإن كان عدد صفحات القنابل الذرية أقل من عدد صفحات الموضوعين الآخرين.

رابعاً: فى حالة الموضوع الخادم والموضوع المخدوم. فى بعض الكتب نجد موضوعين أحدهما فى خدمة الآخر مثل اللغة الإنجليزية للأطباء، أساسيات الكيمياء الحيوية لطلبة إعدادى طب، الحاسب الآلى للمكتبيين، الإحصاء للزراعيين، فى مثل هذه الحالة يقول فقهاء التصنيف يجب وضع الكتاب تحت الموضوع الخادم وليس الموضوع المخدوم. ففى حالة الكتاب الأول يوضع تحت اللغة الإنجليزية وليس تحت الطب، وفى حالة الكتاب الثانى يوضع تحت الكيمياء الحيوية وليس الطب، وفى حالة الكتاب الثالث يوضع تحت الحاسب الآلى وليس المكتبات، وفى حالة الكتاب الرابع يوضع العمل تحت الإحصاء وليس تحت الزراعة وهكذا.

خامسا: عندما يعالج الموضوع فى الكتاب من خلال شخص أى تأثير الشخص على الموضوع أو دور الشخص فى الموضوع مثل كتاب: طلعت حرب والاقتصاد المصرى، أو ايزنهاور والسياسة الخارجية الأمريكية أو كتاب روميل والحرب العالمية الثانية، فإن الكتاب فى مثل هذه الأحوال يصنف تحت الموضوع وليس تحت الشخص. فالكتاب الأول يصنف تحت الاقتصاد المصرى، والكتاب الثانى يصنف تحت السياسة الخارجية الأمريكية، والكتاب الثالث يصنف تحت الحرب العالمية الثانية.

سادسا: فى حالة تصنيف السلاسل هناك فلسفتان: الفلسفة الأولى تقول بتصنيف كل كتب السلسلة الواحدة تحت رقم تصنف واحد. وفى هذه الحالة تجمع كل كتب السلسلة الواحدة فى مكان واحد على الرفوف. والفلسفة الثانية تقول بتصنيف كل كتاب على حدة داخل السلسلة وفى هذه الحالة سيأخذ كل كتاب رقم تصنيف خاص به حسب موضوعه، وبالتالى تتشتت كتب السلسلة الواحدة فى أماكن شتى

على الرفوف، ويتولى الفهرس تجميعها فى سياق واحد تحت المدخل الإضافى باسم السلسلة، ومن المعروف لدينا أن هناك ثلاث أنواع من السلاسل: سلسلة عامة فى موضوعات شتى لمؤلفين مختلفين وعناوين مختلفة ولا يجمعها سوى اسم السلسلة والناشر. وهذه تعتبر دائرة معارف عامة أو مجموعات عامة. وهناك السلسلة المتخصصة التى يجمعها مجال واحد وإن تعددت موضوعاته الصغيرة ويجمعها اسم السلسلة وتختلف فى المؤلفين والعناوين وقد يجمعها ناشر واحد، وهذه تعتبر دائرة معارف متخصصة أو مجموعات متخصصة فتوضع تحت رقم الموضوع أو المجال مع رقم الشكل. وهناك على الجانب الثالث سلسلة المؤلف أى التى كتبها مؤلف واحد ومن ثم لها اسم مؤلف واحد ولها اسم سلسلة واحد، وقد تختلف فى الموضوع وحتما فى العنوان كما قد تختلف فى اسم الناشر وقد تتفق. وهذا النوع من السلاسل أيضاً يعامل معاملة دوائر المعارف أو المجموعات العامة أو الخاصة حسب طبيعة كل سلسلة.

سابعاً: فى حالة تصنيف الأجزاء والمجلدات والطبعات والنسخ. من المتفق عليه أن الجزء هو وحدة فكرية ينقسم إليها العمل وهو عادة من تقسيم المؤلف نفسه ، أما المجلد فهو وحدة مادية ينقسم إليها العمل الكبير وهو عادة من صنع الناشر، أما الطبعة فهى مجموعة النسخ التى تطبع من العمل الواحد من تجميعة واحدة من الحروف وتخرج من المطبعة فى وقت واحد، والنسخة هى المفردة الواحدة من مجموعة المفردات فى الطبعة الواحدة. كثير من الأعمال الفكرية تكون المادة العلمية فيه ضافية بحيث لا يمكن وضعها فى سفر واحد، وبالتالى يجد المؤلف و/ أو الناشر نفسه مضطرا إلى توزيع المادة على أجزاء أو على مجلدات، وبالتالى يخرج العمل إلى السوق فى عدة مجلدات أو عدة أجزاء. وفى هذه الحالة تجمع المصادر الثقات على أن جميع الأجزاء أو المجلدات لابد وأن توضع تحت رقم تصنيف واحد. كذلك فإن العمل الواحد قد يصير إلى عدد من الطبعات أو إعادة الطبع وفى كل الأحوال

لابد وأن توضع كل طبعات الكتاب وإصداراته تحت رقم تصنيف واحد. وإذا كانت المكتبة تقتنى عدداً كبيراً من نسخ الكتاب سواء من طبعة واحدة أو من عدة طبعات فلابد لها جميعا من أن توضع تحت رقم تصنيف واحد.

كانت تلك مجموعة من المبادئ العامة فى التصنيف لم يقصد بها تصنيف بعينه، ولذلك لم نعط أرقام التصنيف أمام الأمثلة التى سقناها.

بين التصنيف الحصرى والتصنيف الوجهي

ألمحنا فيما سبق إلى وجود نوعين من التصانيف: التصنيف الحصرى وهو الذى يسعى إلى حصر كافة فروع المعرفة البشرية وقت وضعه ويرتب هذه الفروع فى ترتيب منطقى بحيث تتداعى من القسم إلى الشعبة إلى الفرع إلى الغصن فى تداع طبقى نازل، ويقدم كما ذكرت لكل جزئية من جزئيات المعرفة رمزاً يعبر عنها. ويمثل التصانيف الحصرية تصنيف ديوى العشرى الذى يبدو من اسمه أنه يحصر المعرفة البشرية فى عشرة أقسام رئيسية وكل منها ينقسم إلى عشر شعب وكل شعبة تنقسم إلى عشرة فروع وهلم جرا. هنا يكون التصنيف الحصرى تصنيفا قبليا، أى أن الخطة تكون جاهزة والرقم جاهز للاستخدام عند ورود العمل إلى المكتبة.

أما النوع الثانى من التصانيف فهو التصنيف الوجهى وهو لا يعتمد على رقم جاهز موجود ضمن إطار عام للمعرفة البشرية، وإنما يعتمد على تركيب رقم بعدى للوثيقة التى يصنفها. وطبقا لهذا النوع من التصنيف فإن العناصر الموضوعية فى الوثيقة يتم تحليلها. وتستقى أرقام كل عنصر من قوائم التصنيف الوجهى التى تركب تلك الأرقام معاً. فالتصنيف الوجهى يقدم قوائم بالوجوه المختلفة وتحت كل وجه أهم العناصر فقط وليس كلها.

والأمثلة الآتية تكشف عن الفروق بين التصانيف الوجهية (التحليلية-التركيبية) والتصانيف الحصرية:

[وجه العمليات]

الفسيولوجيا (علم وظائف الأعضاء).

التنفس

التكاثر

[وجه الحيوانات]

(وجه فرعى بحكم العادة)

الحيوانات المائية.

الحيوانات البرية

(وجه فرعى حسب تصنيفات علم الحيوان)

اللافقاريات

الحشرات

الفقاريات

الزواحف

أما فى حالة التصنيف الحصرى فيكون الأمر على الوجه التالي:-

الفسيولوجيا

التنفس

التكاثر

الحيوانات المائية

فسيولوجيا الحيوانات المائية

تنفس الحيوانات المائية.

تكاثر الحيوانات المائية.

الحيوانات البرية

فسيولوجيا الحيوانات البرية.

تنفس الحيوانات البرية.

تكاثر الحيوانات البرية.

اللافقاريات.

فسيولوجيا اللافقريات.

تنفس اللافقاريات

تكاثر اللافقاريات.

اللافقاريات المائية

فسيولوجيا اللافقاريات المائية

تنفس اللافقاريات المائية.

تكاثر اللافقاريات المائية.

اللافقاريات البرية

فسيولوجيا اللافقاريات البرية

تكاثر اللافقاريات البرية

الحشـــرات

فسيولوجيا الحشرات

تنفس الحشرات

تكاثر الحشرات

الحشرات المائية

فسيولوجيا الحشرات المائية.

تنفس الحشرات المائية.

تكاثر الحشرات المائية.

الحشرات البرية.

فسيولوجيا الحشرات البرية.

تنفس الحشرات البرية.

تكاثر الحشرات البرية.

الفقاريات

فسيولوجيا الفقاريات

تنفس الفقاريات

تكاثر الفقاريات

الفقاريات المائية

فسيولوجيا الفقاريات المائية

تنفس الفقاريات المائية

تكاثر الفقاريات المائية.

الفقاريات البرية.

فسيولوجيا الفقاريات البرية.

تنفس الفقاريات البرية.

تكاثر الفقاريات البرية.

الزواحف

فسيولوجيا الزواحف

تنفس الزواحف

تكاثر الزواحف

الزواحف المائية

فسيولوجيا الزواحف المائية

تنفس الزواحف المائية

تكاثر الزواحف المائية.

الزاحف البرية

فسيولوجيا الزواحف البرية.

تنفس الزواحف البرية

تكاثر الزواحف البرية.

ولنتذكر أنه على الرغم من أن التصنيف الوجهى يتضمن العناصر الرئيسية فقط فى حين أن التصنيف الحصرى يضم كافة العناصر من رئيسية وفرعية مثل الحشرات البرية والأقسام المركبة مثل تنفس الزواحف، إلا أن النوعين من التصنيف قادران على التعبير

بدقة عن نفس الموضوعات الموجودة. والفرق بينهما هو أن التصنيف الحصرى يقدم أرقاما جاهزة لكل الجزئيات كبيرها وصغيرها، بينما فى التصنيف الوجهى يقوم المصنف بتكوين الرقم عن طريق تركيب الوجوه المختلفة معا من الكتاب الذى يصنفه. ومن هذا المنطلق يمكن أن ندرك كم من الوقت يضيع وكم من الجهد يبذل فى إعداد نظام التصنيف الحصرى وكم يكون بناؤه معقداً بالمقارنة بنظام التصنيف الوجهى وكم يحتاج هذا وذاك من الصفحات. خذ على سبيل المثال فى الطبعة الثالثة الموجزة من التصنيف العشرى العالمى. باللغة الإنجليزية نجد قسم الآداب- وهو قسم وجهى بالكامل فى ذلك التصنيف يستغرق صفحة واحدة فقط، بينما فى الطبعة الثامنة عشرة من تصنيف ديوى العشرى المقابلة نجد قسم الأدب يحتل أربعين صفحة كاملة.

ومن الطبيعى أن الفروق القائمة بين النوعين من التصنيف تؤثر بالدرجة الأولى على القائمين على وضع خطط التصنيف، وربما أدت تلك الفروق أيضاً إلى وجود مشاكل فى التصانيف الحصرية تقلل من فاعليتها مقارنة بالتصانيف الوجهية. ومن المؤكد أن ضخامة حجم التصانيف الحصرية قد تؤدى بها إلى عدم استيعاب كافة جزئيات المعرفة البشرية إما عن عمد وإما عن إهمال وغفلة. وبالتالى فإن مستخدم النظام الحصرى لن يجد لها رقما عندما يضطر إليها. والمثال التالى من تصنيف ديوى العشرى توضح ما ذهبنا إليه مقارنا ببعض النظم الوجهية، المثال من قسم التربية:

٣٧٢ التعليم الابتدائي

٣٧٢,١ المدرسة الابتدائية

٣٧٢,١٠٤٢١ المدارس الابتدائية الحكومية (العامة)

٣٧٢,٦ فنون اللغة (فى المدرسة الابتدائية)

٣٧٢,٦٠ دراسة النحو والكلمات (فى المدرسة الابتدائية).

٣٧٢,٦٣٢ الهجاء (فى المدرسة الابتدائية).

٣٧٣ التعليم الثانوي

٣٧٣,١ المدرسة الثانوية

٣٧٣,١٩ المناهج (فى المدرسة الثانوية)

(ويجب أن يلاحظ أن هذا الرقم لم يشتمل على موضوعات المناهج وهو ما نجده تحت ٣٧٥).

٣٧٤ تعليم الكبار

٣٧٥ المناهج (فى أى تعليم غير الابتدائي)

٣٧٥,٤٢١٥٢ الهجاء.

٣٧٨ التعليم العالى.

أى أننا عن طريق هذا التصنيف الحصرى يمكننا التعبير عن الأقسام المحصورة فيه فقط: شعب أساسية مثل المدارس الثانوية، فروع مثل المدارس الابتدائية الحكومية (نوع من المدارس يحدث على أساس المستوى والملكية)، أقسام مركبة مثل مناهج المدرسة الثانوية. هذا فى الوقت الذى لا يمكننا التعبير فيه عن موضوعات أخرى ببساطة شديدة لأن نظام التصنيف الحصرى لم يتضمنها إما عمدا أو عرضا. وعلى سبيل المثال فإننا لا نستطيع التعبير عن أى موضوع يدرس ضمن مناهج التعليم الثانوى على الرغم من وجود عشرات الكتب التى تناولت مثل تلك الموضوعات المركبة، ويدل على ذلك أنه على الرغم من وجود موضوع " الهجاء فى المدارس الابتدائية" فليس هناك مثل هذا الموضوع تحت التعليم الثانوى. ونحن لا نستطيع أيضاً أن نعبر عن الموضوع الأساسى "الهجاء" لأن له موضعين فى هذا التصنيف كل منهما محصور فى قسم مركب (الهجاء فى التعليم الابتدائى)، (الهجاء فى التعليم فى مستويات أخرى غير الابتدائي). ويصدق هذا الأمر على كل الموضوعات التى تدرس فى المناهج.

والآن لنقارن هذه الجزئية الحصرية فى تصنيف ديوى بما يقابلها فى تصنيف بليس الوجهى ط٢:

(وجه المناهج)

JKG اللغة الأم

JKG Y القراءة و الكتابة

JKH	القراءة
JKJ	الكتابة
JKJ M	الهجاء.
(وجه المتعلم)	
JLH	تعليم ما قبل المدرسة.
JM	التعليم الابتدائى، التعليم الأولى.
JN	التعليم الثانوى.

وعن طريق هذه العناصر الأولية فى التصنيف الوجهى يمكننا التعبير عن كافة الموضوعات الواردة والتى لم ترد فى تصنيف ديوى العشرى فى موضوع التربية، وعلى سبيل المثال الموضوع الذى أغفله ديوى وهو الهجاء فى التعليم. ويكون تصنيفه الوجهى على النحو التالي:

JN	التعليم الثانوى.
+JKJ M	الهجاء
JNKJM	الهجاء فى التعليم الثانوي

ولعل من النوافل أن ننبه إلى أننا حذفنا الحرف J المسهب من JKJM عند التركيب لأنه ببساطة يعنى التربية وممثل بالفعل فى JN. وقد يكون من المفيد أيضاً التنبيه إلى أن تصنيف بليس يميل إلى تجميع الرمز فى ثلاثيات، ومن ثم يفضل أن يكتب الرمز الناتج على النحو التالي: JNK JM.

ومن غرائب تصنيف ديوى فى طبعاته الأخيرة أن يفشل فى تقديم أقسام أساسية فى الوقت الذى يقدم فيه تفريعات أساسية. وعلى سبيل المثال: لا نجد رمزا يعبر عن العمارة فى القرن التاسع عشر رغم وجود أرقام لفرعيات العمارة فى ذلك الوقت (الإحياء الكلاسيكى، الإحياء الغوطي). وكذلك الحال أيضاً فى موضوع العمارة الحديثة الباكرة ١٤٠٠-١٨٠٠. وجه الغرابة هنا أن محررى النظام يعترفون بالقسم الرئيسى ولكن يوجهون المصنفين إلى تسكين الكتب الخاصة بالموضوع تحت الرقم العام (العمارة الحديثة

١٤٠٠-.)، ومن هنا يمكن أن ينتج التتابع التالى غير المفيد لكتب العمارة على رفوف المكتبة والذى لا يسير على منطق:

٧٢٤	العمارة الحديثة ١٤٠٠-.
٧٢٤	عمارة القرن التاسع عشر.
٧١٤.١	العمارة الحديثة الباكرة
٧٢٤.١٩	عمارة الباروك، الروكوكو.
٧٢٤.٢	الإحياء الكلاسيكى (إحياء العمارة الكلاسيكية).
٧٢٤.٣	الإحياء الغوطى (إحياء العمارة الغوطية)

والمثال الذى سقناه هنا من العمارة يؤكد لنا أن التصانيف الحصرية تفشل فى بعض الأحيان فى سرد السياق المنطقى، كما هو واضح هنا فى مثال عمارة القرن التاسع عشر. ويعزو الفقهاء فشل الترتيب المنطقى هنا إلى تعقيدات جميع النظم الحصرية وضخامة جزئياتها. ومثال آخر من نفس تصنيف ديوى العشرى على المشكلات التى تواجه الأنظمة الحصرية هذه المرة من الموسيقى:

٧٨٨	آلات النفخ
٧٨٨,٠١	الآلات النحاسية
٧٨٨,٠٥	آلات النفخ الخشبية
٧٨٨,٠٥٦	آلات الغاب (البوص).
٧٨٨,١	الترومبيت.
٧٨٨,٢	آلات النفخ العظمية (ترومبون)
٧٨٨,٤	المزامير.
٧٨٨,٥	الفلوت
٧٨٨,٦	آلات الغاب الأحادية.
٧٨٨,٦٢	كلارينيت.
٧٨٨,٧	الأوبيو.
٧٨٨,٨	الباسون.

ويلاحظ على الترتيب السابق أنه خارج عن المنطق لأنه يباعد ما بين الآلات النحاسية عموما ومفردات الآلات النحاسية مثل الترومبيت ويحشر بينهما آلات النفخ الخشبية. كذلك يباعد بين آلات الغاب الأحادية وآلات الغاب بصفة عامة ويحشر بينهما آلات ليست من جنسهما مثل المزامير والفلوت. كما باعد التصنيف بين الفلوت وبين الأعمال العامة عن آلات النفخ الخشبية بكافة الأعمال المتعلقة بآلات معينة نحاسية. وقد حمل النقاد على محررى تلك الأقسام حملة عنيفة، وبنص كلام برايان جوشانان "لا يفهمون عملهم". ومن الانتقادات التى وجهت لهذا الجزء من تصنيف ديوى العشرى أن الموضوع الخاص بالآلات أحادية الغاب قد تم تفصيله وحصرت فيه تلك الآلات بمفرداتها مثل كلارينين، الساكسفون، بينما لم يحدث ذلك فى حالة موضوع الآلات ثنائية الغاب حيث ورد بعض مفرداتها (الأوبيو، الباسون) دون الموضوع نفسه الذى يجمعها تحته مع تعليمات إلى المصنف بأن يصنف الأعمال العامة حول هذا الموضوع (الآلات ثنائية الغاب تحت رقم ٧٨٨,٠٥٦١.

إلى جانب تلك النقائص الموجودة فى نظم التصنيف الحصرية، والتى تعد من حسنات النظم الوجهية. فى نفس الوقت هناك ميزتان أخريان فى النظم الوجهية أولاهما أنه من السهل إدراج أى موضوع يستجد على ساحة المعرفة البشرية فى سياقه داخل النظم الوجهية، فإذا كان الموضوع الجديد يتكون من عناصر موجودة بالفعل فى النظام فلن نضيف شيئا على النظام بل نركب الموضوع الجديد من عناصره الموجودة داخل النظام الحالى، وإذا لم تكن عناصر الموضوع الجديد موجودة فكل ما هناك هو أن نضع العنصر الجديد فى موضعه من وجوه النظام. وعلى سبيل المثال لو اكتشفنا أن الموضوع (السلاحف) غير موجود فكل ما علينا هو أن نضيفه على الخطة الوجهية فى (الوجه الفرعى حسب تصنيف علم الحيوان) تاليا لموضوع الزواحف. بينما فى النظم الحصرية فإن التركيبات الجديدة والموضوعات الجديدة لابد من أن تتخذ لها مكانا داخل الخطة سواء وجدت الشعب الأساسية لها أم لم توجد. وعندما نسكن موضوعا جديدا أو مركبا فى خطة التنصيف الحصرية فلابد من تدبير أو على الأقل نكون على استعداد لأن ندبر مكانا

أو عدة أماكن لما سوف يولده الموضوع الجديد من فروع ذلك أننا عندما نضيف موضوع السلاحف ففى مرحلة من المراحل التالية يجب أن نضيف: السلاحف البرية، فسيولوجيا السلاحف، تكاثر السلاحف المائية وهلم جرا. وثانى الميزتين فى النظم الوجهية أنها تسمح للمصنف بحرية الحركة فى اختيار الطريقة التى يجمع بها وثائقه معا على الرفوف. وذلك على العكس من النظم الحصرية التى لا تسمح بحرية الحركة فهى أقل مرونة بكثير من النظم الوجهية.

ويجب أن نتنبه إلى أن النظم الحصرية ليست كلها عيوب مقارنة بالنظم الوجهية، فهى أى النظم الحصرية لا تخلو من ميزات تتفوق بها على النظم الوجهية من بينها: ١- أن التركيب فى النظم الوجهية قد ينتج عنه بالضرورة رمز طويل ومعقد أكثر مما نصادفه فى رمز التصنيف الحصرى. ٢- يحتاج التصنيف الوجهى إلى مجهود ذهنى أكبرمن جانب المصنف كما يحتاج إلى يقظة وفطنة أكثر مما يحتاجه التصنيف الحصرى. والمصنفون فى الأعم الأغلب لا يحبذون أن يقدحوا قداح أذهانهم، ولذلك يحبون أن يلجأوا إلى أسهل الطرق وأيسرها (الرقم الجاهز).

ويجب أن نلاحظ أن نظم التصنيف المتخصصة الحديثة تميل إلى أن تكون نظما وجهية، بينما يغلب على نظم التصنيف العامة أنها حصرية، وإن كان لدينا من بين النظم العامة نظامان وجهيان:

" تصنيف الشارحة" الذى وضعه العلامة الدكتور رانجاناثان الهندى، والذى اعتمد عليه فى وضع أسس التصنيف وفى وضع نظرية التصنيف الحديثة. وقد اتخذ هذا التصنيف أساساً لنظم التصنيف الوجهية التى جاءت بعده، والتصنيف الثانى هو الطبعة الثانية من " التصنيف الببليوجرافي" الذى وضعه هنرى بليس ولكن أعيد تشكيله من جديد لكى يكون وجهيا تماما على يد (اتحاد تصنيف بليس) البريطانى تحت إشراف جاك ميلز. وقد صدرت تلك الطبعة الثانية ١٩٧٧، ولكن للأسف لم تكتمل حتى الآن سنة ٢٠٠٦م ولو اكتملت لهزت عرش تصنيف ديوى العشرى، ولكن للأسف الشديد " إنك لن تنتشر إلا إذا كنت أمريكيا عشرياً".

ومن جهة أخرى يجب أن نلاحظ أن التصانيف الحصرية لا تخلو كلية من قدر كبر أم صغر من التركيب. وعلى سبيل المثال فإن ملفيل ديوى قد أدرك بسرعة مع الطبعة الثانية أن وضع تفريعات الشكل وأرقامها تحت كل موضوع- كما تفعل مكتبة الكونجرس حتى اليوم فى كثير من الموضوعات ـ مضيعة للوقت والجهد وغير عملية بالمرة. ولذلك قام ملفيل ديوى اعتباراً من الطبعة الثانية بعزل تفريعات الشكل فى قائمة خاصة بحيث تضاف أرقامها إلى أرقام الموضوع حين الحاجة إليها.

وبدأت بعد ذلك قوائم المكان ثم قوائم الجنسيات والأفراد واللغات..واعتبارا من الطبعة الثالثة عشرة تظهر مبادئ التحليل الوجهى داخل الجداول نفسها بغزارة على الرغم من استخدامها دونما اتساق وبطريقة فجة. والمثال التالى من تصنيف ديوى من علم الحيوان يكشف عن ذلك الاتجاه:

٥٩١،١	الفسيولوجيا
٥٩١،١٢	التنفس
٥٩١،١٦	التكاثر
٥٩٢	اللافقاريات
٥٩٥،٧	الحشرات *
٥٩٦	الفقاريات
٥٩٨،١	الزواحف *
٥٩٨،١٣	السلاحف *

وفى هذا المثال نجد أن الموضوعات التى تم التأشير أمامها بالنجمة يجب أن تركب رموزها من الرمز ٥٩١،١ — ٥٩١،٨ وذلك بإضافة رمز ٤، متبوعا بالأرقام التى تلى ٥٩١ إلى رمز الحيوان موضوع التصنيف حسب مقتضيات الأحوال. وعلى سبيل المثال تنفس السلاحف يكون رمزه المركب هو ٥٩٨،١٣٠٤١٢. وحتى مع وجود تلك التعليمات الوجهية فى تصنيف ديوى فإنها كما قلنا غير متسقة ولا تمثل ظاهرة ولا تجعل

من تصنيف ديوى تصنيف وجهيا ففى نفس المثال السابق لا نجد أيضاً تحليلا وجهيا مثلا لتكاثر اللافقاريات ولا تنفس الفقاريات.

تشريح نظم التصنيف العامة

من المتفق عليه أن هناك فى داخل كل نوع من النوعين السابقين من التصانيف أعنى الحصرى والوجهى توجد تصانيف عامة، أى تغطى كل فروع المعرفة البشرية وتصانيف متخصصة، أى تتعلق بمجال واحد من مجالات المعرفة مثل الطب أو الزراعة أو القانون أو التربية. ومن المقطوع به أن وجود التصانيف العامة لا يلغى أو يغنى عن وجود التصانيف المتخصصة، كأن يقول قائل فلنستخرج من التصنيف العام القسم الخاص بالمجال الذى تعمل فيه المكتبة، وربما كان ذلك صحيحا بالنسبة لتصنيف مكتبة الكونجرس لضخامته وسعته واستيعابه، ولكن ذلك قد لا يكون كذلك بالنسبة للتصانيف العامة الأخرى، لأن التصاينف العامة لا تكون عادة من التفصيل بحيث تروق للمكتبات المتخصصة، وكذلك لأن وجوه المجال المختلفة قد تكون مبعثرة فى أكثر من موضع فى التصنيف العام كما هو الحال مثلا فى الحاسب الآلى واستخداماته المختلفة: الأجهزة، البرمجيات، القوى العاملة، الشركات، البيانات، التطبيقات...، مثال آخر فإن معظم نظم التصانيف العامة تضع مبانى حدائق الحيوانات فى العمارة مع المتاحف وقاعات الفنون وهكذا. كذلك فإن استخراج الجزء الخاص بالمجال من التصنيف العام لن يجعل هناك اتساقاً طبيعيا فى الرمز حيث يؤخذ جزء من هنا وجزء من هناك وهكذا. وأخيرا فإن نظم التصنيف العامة تصلح للمجموعات العامة وليست فاعلة فى المجموعات المتخصصة لأنها لم تصمم خصيصاً لذلك الغرض.

ومن المعروف أن الأساس فى البنية العامة للتصانيف العامة الموجودة حاليا هى القسم الرئيسى أو القسم الأم، فالأقسام الرئيسية هى الخطوة الأولى التقليدية لتقسيم المعرفة الكلية، تلك الأقسام يمكن النظر إليها على أنها أعمدة متوازية. تستغرق المعرفة الإنسانية بكاملها، وداخل كل قسم من تلك الأقسام يتم التفريع المتواصل سواء عن طريق الحصر

أو عن طريق الأوجه على نحو ما عرضنا له فيما سبق. وإن كانت تلك الحقيقة لا تصدق بحذافيرها على تصنيف الشارحة (الكولون) الذى يتضمن بعض الأقسام التى تسمى "الأقسام الشاملة جزئيا"، والتى تعتبر أمهات للأقسام الرئيسية. وفى نفس تصنيف رانجاناثان نجد الأقسام الرئيسية تتفرع على أقسام فرعية تسمى " الأقسام القانونية" وحيث نجد فيها التفريعات الوجهية وليس فى "الأقسام الرئيسية نفسها".

ويجب أن نؤكد على أن كل التصانيف الحديثة هى تصانيف مجالات أو جوانب تعكس أقسامها الرئيسية التخصصات الظاهرة فى المجتمع، وهى فى تصنيف ديوى على سبيل المثال: الدين، العلم ، التكنولوجيا، الفن. وفى تصنيف الشارحة (كولون) نجد الأقسام الرئيسية: الفيزياء، البيولوجيا، الفن، الدين "وفى تصنيف بليس نجد: الفلك، التربية، الدين، الاقتصاد، التكنولوجيا، الفن وهكذا.. ومصطلح " نظم تصنيف الجوانب أو المجالات" يشير إلى خاصية جمع الجوانب المختلفة للوحدات التى تنطوى عليها تلك التصانيف. وعلى سبيل المثال فإن موضوع (الأسلحة النارية) نجده فى تصنيف ديوى تحت رقم ٧٣٩,٧٤ عندما يتعلق الأمر بالأسلحة النارية من حيث هى قطع فنية، وهى هنا مجموعة مع الأشغال الحديدية الزخرفية والساعات الجميلة، والمجوهرات الفنية وأشغال المعادن الثمينة. كما يوضع نفس هذا الموضوع (الأسلحة النارية) فى ٦٢٣,٤ عندما يتعلق الأمر بالجوانب الهندسية الصناعية للموضوع مجموعة بذلك مع كل الجوانب الهندسية الخاصة بالحماية من أخطار الهجوم النووى ومع القذائف الموجهة وهندسة صناعة الطائرات الحربية. كذلك نصادف نفس هذا الموضوع تحت رقم ٣٥٥,٨٢ فى العلوم العسكرية عندما يعالج الموضوع من وجهة نظر استخدام تلك الأسلحة فى الحرب والقتال وغير ذلك، وهو هنا وضع مع الأغذية والملابس والنقل والاتصالات والمعدات العسكرية. وربما نصادف هذا الموضوع أيضاً تحت رقم ٣٩٩ عندما يتعلق الأمر بالعادات والتقاليد الخاصة بتلك الأسلحة وهو هنا يجمع مع عادات الحرب واحتفالاتها والرقصات الحربية، وعادات السلام وغيرها. وفى معالجة الجوانب المختلفة للموضوع تلجأ الأنظمة الحصرية أى أنظمة المجالات والجوانب إلى بعثرة جوانب الموضوع الواحد

فى مواضع شتى من النظام، وبالتالى تتشتت كتبه على رفوف المكتبة على نحو ما رأينا فى موضوع (الأسلحة النارية). ومن هذا المنطلق فإن القارئ الذى يبحث عن كل جوانب موضوع الأسلحة قد يصاب بالإحباط من تصنيف ديوى العشرى. ولكن على الجانب الآخر فإن المتخصصين فى موضوع الأسلحة: رجال المتاحف، جامعو الأسلحة، المهندسون، رجال الحرب التكتيكية وواضعو الاستراتيجيات وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يرون جمع كل تلك الجوانب فى مكان واحد أفضل وأحسن ولكن ربما تجد المكتبات العامة فى هذا النظام وفى هذه البعثرة فائدة للقارئ. إذ يروق لمعظم القراء أن يروا كل ما يتعلق بالعلوم العسكرية فى مكان واحد ولا يروق لهم أن يجدوا كل ما يتعلق بالأسلحة النارية فى مكان واحد.

وحتى لو أن القارئ كان يحب أن يرى جسم الموضوع وليس جوانبه فإنه لن يضايقه أن تتشتت الجوانب بهذه الطريقة، ولأن الكتب التى توزع على جوانب الموضوع سوف تختلف فى محتوياتها عن تلك التى فى صلب الموضوع، وعلى سبيل المثال فإن كتابا عن الأسلحة النارية كقطع أثرية تجمع لا يتضمن نفس المعلومات الموجودة فى كتاب يتناول تلك الأسلحة كأدوات حربية. وهذا التشتت فى الموضوع تحت جوانبه يمكن أن يساعد الباحث فى بناء بحثه.

ويرى الفقهاء أن تصانيف المجالات أ الأقسام الرئيسية تساعد حتما فى تجميع الوثائق تحت المجالات والجوانب المختلفة، ولكنها من جهة أخرى تخلق مشاكل للمصنفين والقراء. ويقولون بأن بعض الوثائق تتناول الموضوع من كل جوانبه، ويضربون مثالا على ذلك بكتاب عن الأسلحة النارية يغطى جوانب: الهندسة، الزخرفة، العادات والتقاليد، الاستخدامات، الصيانة الجمع فأين توضع مثل هذه الوثائق. ونحن هنا لسنا أمام كتاب يتناول أكثر من موضوع وإنما نحن أمام كتاب يتناول موضوعا واحدا من جوانبه المختلفة ولا يركز على جانب واحد، فكيف يصنف مثل هذا العمل: تذكر المصادر أن هناك ثلاث طرق لمعالجة مثل هذه الحالات: ١- أن يوضع هذا الكتاب العام تحت أول قسم فى خطة التصنيف يتناول الموضوع من أى ناحية. وعلى سبيل المثال فإنه فى التصنيف

العشرى العالمى الذى يتناول هذا الحل يوضع هذا الكتاب العام حول الأسلحة النارية فى العلوم العسكرية باعتبارها أولى المجالات التى تتناول هذا الموضوع على خريطة التصنيف. ٢- أن يوضع هذا الكتاب تحت القسم الجامع المانع للموضوع أى القسم المحدد بالضرورة له، وعلى سبيل المثال فإن القسم المحدد بالضرورة للحصان هو علم الحيوان وليس العلوم العسكرية رغم أن الخيول قد تستخدم فى الحروب وليس الترفيه، ورغم أن الخيل قد تستخدم فى الترفيه والرياضة، وليس النقل رغم أن الخيول قد تستخدم فى النقل، وليس المزارع رغم استخدام الخيول فى الزراعة وليس تحت التموين والإمداد رغم قيام الخيول بهذا العمل، كل ذلك رغم أن هذه الأقسام يمكن أن يكون فيها جوانب مختلفة الموضوع عن الحصان. ٣- أن ندخر قسما عاما فى بداية الخطة لمثل هذه الأعمال الشاملة فى موضوعاتها على نحو ما نجده فى تصنيف بليس، وهو الوحيد الذى يخصص مثل هذا القسم العام وهو الذى يتخذ اسم (الظواهر).

وثمة مشكلة حادة أخرى نجدها فى تصانيف المجالات أو الأقسام الرئيسية وهى ما يطلق عليه برنارد بالمر (الآثر التثبيتى الشديد) لبنية المعرفة على نحو ما نجده فى خطط التصنيف العامة وحيث إن المعرفة نفسها لا يمكن أن تكون ثابتة ولكنها ديناميكية متحركة. وبينما حدود المعرفة تتوسع بصفة دائمة والعلاقات بين مختلف مجالات المعرفة تتغير، والأهمية النسبية لمختلف المجالات تتفاوت فإن تصانيف المجالات أو التصانيف الحصرية تبقى بدون تغيير بسبب الطوق الحديدى الذى قامت عليه بنية الأقسام الرئيسية فيها. ومن الصعب التعامل مع موضوعات بينية (وهى شائعة اليوم) فى نظام تصنيف بنى أساساً على المجالات، ومن الصعب أيضا تغيير موضوع الرمز لكى يعكس الأهمية المتزايدة أو تناقص أهمية المجالات المختلفة، كما أن من الصعب إقحام مجالات جديدة كلية داخل البنية العامة للنظام، ومن الأمثلة الصارخة على ذلك فى تصنيف ديوى العشرى الفرع ٦٢٩ الذى خصص لـ "فروع أخرى فى الهندسة" وحشر فيه حشرا هندسة الطيران وصناعة الطائرات، هندسة العربات ذات المحركات، الملاحة الفضائية، هندسة التحكم الآلى.

ورغم أن هذ الصعوبات هى فى جوهرها صعوبات الرمز ويمكن معالجتها من خلال مراجعة وتنقيح الطبعات الجديدة ولكن على أرض الواقع قد يكون من المستحيل القيام بها لأن ذلك سيربك نظام التصنيف ويربك المكتبات التى تحاول إعادة تصنيف المجموعات التى تم تنقيح تصنيفها وإعادة ترميزها من جديد، إلى جانب أن المستفيدين قد تعودوا على ذلك. كما أن واضعى ومحررى التصانيف عادة لا يكون لديهم الرغبة فى القيام بمثل تلك التنقيحات، والدليل على ذلك فى تصنيف ديوى العشرى فى المثال الذى سقناه تحت رقم ٦٢٩ (فروع أخرى فى الهندسة) حيث الخلل واضح فى ترتيب حتى تلك الفروع الأخرى فقد فصلت الملاحة الجوية عن صناعة الطيران وأقحم بينهما موضوع هندسة المركبات ذات المحركات. فإذا كان محررو تصنيف ديوى لا يرغبون فى إجراء مثل هذا التعديل البسيط فما بالنا بالتعديلات الكبرى فى البنية العامة.

ويمكننا تلخيص تلك المشكلة الأخيرة فى أن تصانيف المجالات الرئيسية تفتقر إلى الأساس المطلق الذى يجعلها راسخة قوية مهما دخلت التغييرات والتعديلات على بنية المعرفة البشرية.ومن المتفق عليه أن الأقسام الرئيسية أو المجالات ليست مطلقة، وهذا أمر واضح من أن بعض نظم التصنيف تقسم المعرفة إلى عشرة مجالات (ديوى العشرى والعشرى العالمي)، بينما تصانيف أخرى تقسم المعرفة لأكثر من عشرين قسما (تصنيف الكونجرس وتصنيف بليس وتصنيف رايدر....) وفى تصنيف الكولون نجد الزراعة تعد قسما رئيسيا، بينما فى تصنيف ديوى نجدها شعبة من العلوم التطبيقية. وفى تصنيف بليس نجد أن الخدمة الاجتماعية قسم رئيس بينما فى تصنيف ديوى وفى تصنيف مكتبة الكونجرس نجدها مجرد شعبة من العلوم الاجتماعية وهكذا.ولو اننا أردنا أن نجد أساساً مطلقا راسخا لنظام تصنيف عام، فإن علينا أن نلفظ فكرة الأقسام الرئيسية أو لا نستخدم الأقسام الرئيسية كلية.

ولعل البديل الأول لذلك هو التقسيم التقليدى إلى أقسام رئيسية، ثم نجمع الموضوعات بالوحدات أى الكليات وليس بالجوانب أو الوجوه، بمعنى أن نجمع كل ما

يتعلق بالأسلحة النارية معا، بينما نوزع أو نشتت ما يتعلق باقتناء الأسلحة النارية واستخدامها فى الحرب وهندسة الأسلحة النارية والعادات والتقاليد وما إليها. والنظم التى تلجأ لهذا تسمى " النظم المجسمة" وهو المصطلح الذى أطلقه عليها جيمس دف براون الذى يعتبر تصنيفه (التصنيف الموضوعي) نموذجا عليها. ويشير براون إلى الوحدات أو الكليات على أنها (مجسمات أو مجسدات) وهو يقول: " إن الموضوع المجسم أو المجسد يجب أن يفضل على الجانب أو وجهة النظر العامة، ومبرره لهذا التفضيل هو أن القارئ الذى يبحث عن المعلومات فى أحد الجوانب لا يهمه البحث فى وحدة أو كلية معينة، وعلى سبيل المثال فإن الشخص الذى يبحث فى جانب (الاقتناء والجمع) قد لا يميل إلى الأسلحة النارية. ومن ناحية أخرى عندما يبحث الشخص عن معلومات وحدة أو كلية معينة (مجسمة) فإنه لا يكون راغبا فى المعلومات عن وحدة أخرى. وعلى سبيل المثال فإن الباحث عن المعلومات عن الأسلحة النارية لا يهمه أن يبحث عن ساعات الحائط أو ساعات اليد، أو القذائف الباليستية أو المؤن الغذائية العسكرية. ويخرج براون من كل هذا بأن الاهتمام بالمجسمات أى الكليات هو اهتمام ثابت ودائم بينما الاهتمام بالجوانب هو عرض ومتقطع. ورغم وجاهة دفوع براون إلا أنه تجاهل أن البحث بالمجالات هو مسألة شائعة ومقبول من جانب الممارسين والمستفيدين على السواء، وأننا عندما نرتب بالمجالات فإننا فى نفس الوقت نساعد الباحثين بالوحدات أو الكليات أيضاً. والعكس غير صحيح بالمرة أى أننا عندما نرتب بالوحدات حسبما ورد فى كلام براون فإننا لا نساعد الباحثين فى المجالات.

أما البديل الثانى عن التقسيم التقليدى بالمجالات أى الأقسام الرئيسية فهو بطبيعة الحال ما يعرف بالتحليل الوجهى لجزئيات المعرفة أى نلفظ فكرة الأقسام الرئيسية كأساس لبنية التصنيف، والتى قد تتضمن سلسلة شاملة من الأوجه، ومنها على سبيل المثال وجه العمليات الذى ينطوى على كافة المواد. ونظام التصنيف العام الذى تعمل عليه (جماعة البحث فى التصنيف) كان فى الأصل الوحدات / الكليات والخصائص (الخصائص تشمل كلا من الصفات والعمليات). وقد رؤى أن هذا النظام الوجهى قد

عالج كافة المشكلات التى ينطوى عليها نظام الأقسام الرئيسية ويريح كافة الأطراف الداخلة فيه: واضع النظام ، مستخدم النظام، المستفيد من النظام، ولكن من خلال القراءات الواسعة فى التصنيف الوجهى نجد ثلاثة اعتراضات أساسية: ١-أنه يتطلب تطبيق نفس مبدأ تداعى الموضوعات على كافة الموضوعات الواردة، ولا أعتقد أن المبدأ الذى يتخذ أساس التداعى يصلح ويناسب كافة الموضوعات.٢- إنه ينتج عادة عن التصنيف الوجهى كما أشرت من قبل رمز طويل نسبيا أطول من رمز التصنيف التقليدى الذى يعمل على أساس الأقسام الرئيسية. ٣- أن النظم الوجهية تدفع بالمشكلات التى تثيرها النظم الحصرية خلف الستار ولا تحلها حلا جذريا. تخيل مثلا نظام تصنيف عام يتألف من وجهين فقط: الوحدات أو الكليات والخصائص.ولو اخترنا مبدأ تداعى الترتيب الوحدات -الخصائص، فإننا بذلك ننتج نظاما لترتيب الوثائق شبيها بذلك الذى ينتج عن تطبيق نظام المجسمات الذى قال به جيم دف براون. ولو اخترنا تداعى الترتيب الآخر فإن النتيجة ستكون نظاما شبيها بالنظام المستخدم فى تصانيف الجوانب.

ترتيب الأقسام الرئيسية فى نظم التصنيف.

مهما كان أسلوب تداعى الأقسام الرئيسية ومهما كانت طريقة ترتيبها فى البنية العامة للتصنيف، فإن هذا الترتيب فيما أعتقد لن يؤثر كثيرا على فاعلية نظام التصنيف، لأن المستفيد لا يهمه كثيرا طريقة ترتيب الأقسام الرئيسية لأنه معنى أكثر بطريقة ترتيب الموضوعات الصغيرة داخل المجال الذى يبحث فيه. فالباحث فى موضوع تصنيف الكتب يهمه بالدرجة الأولى ترتيب مناسب داخل قسم المعارف العامة فقط ولا يهمه بعد ذلك ما هو القسم الذى يليه. والباحث فى هندسة السيارات يهمه كيف رتبت الشعب داخل قسم التكنولوجيا ولا يعنيه القسم الذى يأتى قبله (العلوم البحتة) أو القسم الذى يأتى بعده (الفنون) وهل هذا الترتيب منطقى أم غير منطقى إذ كل ما يهمه هو هندسة السيارات فى علاقتها بما قبلها وما بعدها داخل ربما الشعبة فقط دون حتى القسم. وطبقا لما قال به رانجاناثان: " إن ترتيب الأقسام الرئيسية داخل بنية التصنيف فى خطة التصنيف ليس بذى بال طالما أنها كانت معقولة".

وقد أجمع الفقهاء على أن هناك مبدأين يساعدان على إقامة ترتيب (مسموح به)للأقسام الرئيسية فى التصنيف : يجب أن تترابط الأقسام ذات الصلة والتى تعتمد على بعضها البعض أو تلك التى خرجت من بطن بعضها البعض أو انشطرت عنها. والمآخذ الناتجة عن هذا المبدأ الأول هى المباعدة بين أقسام يجب أن تدرس معا أو وثيقة الصلة أو لنقل هى وجهان لعملة واحدة على نحو ما فعل تصنيف ديوى عندما باعد بين اللغة والأدب فى الأقسام الرئيسية، بينما قامت التصانيف الأخرى بالجمع بينهما، وينطبق هذا المبدأ أيضاً عندما نجمع بين الموضوع الأم وموضوعاته الأبناء على نحو ما نفعل فى العلوم الاجتماعية: علم الاجتماع، السياسة، القانون، التربية فى تصنيف مكتبة الكونجرس.

كما ينطبق هذا المبدأ عندما نجمع بين نظرية الموضوع وتطبيقاته معا على نحو ما فعل تصنيف بليس عندما جمع بين التكنولوجيا الكيميائية وعلم الكيمياء، وتصنيف الشارحة (الكولون) عندما جمع بين الزراعة وعلم النبات. وربما يرى البعض أن هناك صراعا بين تلك الحالات الثلاثة تحت هذا المبدأ الأول، وعلى سبيل المثال فإن الأدب فن لا شك فى هذا، وكان يجب أن يجمع مع سائر الفنون كجزء من كل أكبر، بيد أن اللغة التى تدرس عادة مع الأدب ليست جزءا من الفنون. ولعل من أحسن الأمثلة على هذا التصادم ما نجده فى تصنيف الشارحة الذى يتضمن النموذج الآتى فى أقسامه الرئيسية:

I	علم النبات
J	الزراعة
K	علم الحيوان
KZ	رعاية الحيوان

هذا نموذج أو مثال على جمع العلم مع التطبيق، ولكن من الواضح أنه يباعد بين قسمين يدرسان معا (الزراعة ورعاية الحيوان)، كما أن هناك فى نفس هذا المثال قسمين كبيرين (النبات والحيوان)جاءا كفرعين لعلم الأحياء. وتذكر المصادر أن الجمع بين العلم والتطبيق يتسبب هو الآخر فى بعض المشاكل وخاصة إذا مورس باتساق صارم على نحو ما جاء فى تصنيف براون الموضوعى، لأنه وضع موضوع المبارزة بالسيوف والرماية

بالسهام مع العلوم العسكرية (التى نبعا منها فى الأصل)، وكان يجب وضعهما مع الرياضات الأخرى. ومن هذا المنطلق نرى أننا لا نستطيع أن نرضى كل الأطراف ولكن لابد من أن نكون على وعى بكافة الإمكانيات والاحتمالات واحتياجات المستفيدين.

أما المبدأ الثانى فإنه فى حقيقة الأمر يتفرع إلى فرعين: يجب أن يتبع ترتيب الأقسام الرئيسية مبدأ تطور تلك الأقسام أو على الأقل يعكس اعتماد أحدها على الآخر. ومن أحسن الأمثلة على ذلك ما نجد فى التصنيف الموضوعى عند براون الذى تعكس أقسامه الرئيسية تتابع التطور: المادة + القوة + الحياة + العقل + سجل (العلوم الفيزيائية - علم الأحياء - الفلسفة - الأدب). ومن جهة ثانية فإن أحسن النماذج على اعتماد أحد الأقسام على الآخر نجدها فى تصنيف بليس الذى بنى على ما سمى " تدرج الخصوصية" وهو المبدأ القائل بأن المجال الذى تعتمد دراسته على أساليب أو أفكار مأخوذة من مجال آخر يجب أن ترد بعد ذلك المجال. وعلى سبيل المثال فإن الفلكيين يستخدمون أساليب وأدوات مأخوذة من الكيمياء والفيزياء - البصريات والمناظير.. ومن ثم يجب أن يأتى علم الفلك بعد هذين المجالين. والكيميائيون يستخدمون أساليب وأدوات من علم الفيزياء، ومن ثم فإن الكيمياء تتلو الفيزياء. والفيزيائيون يستخدمون أساليب وأدوات من علم الرياضيات، ولذلك يجب أن يكون ترتيب هذين المجالين: الرياضيات - الفيزياء. ويرى الثقات أن هذه الفكرة الموجودة فى تصنيف بليس هى أحسن أسلوب لترتيب الأقسام الرئيسية فى جميع التصانيف الحديثة. والنموذج الآتى من بليس يكشف عن هذه الطريقة:

الفلسفة

الرياضيات

الفيزياء

الكيمياء.

الفلك

علوم الأرض

البيولوجيا

علم النبات

علم الحيوان

الإنسان

الطب

علم النفس

التربية

العلوم الاجتماعية

التاريخ

الدين

الخدمة الاجتماعية

السياسة

الإدارة العامة

القانون

الاقتصاد

التكنولوجيا

الفنون

اللغة والأدب

ومن جهة أخرى تبنى د.ج. فوسكت استخدام نظرية المستويات التكاملية التى دعا إليها لأول مرة الكيميائى الحيوى جوزيف نيدهام. والمستويات التكاملية هى أيضاً فكرة تطورية تنتج لنا نظاما أو ترتيبا مطلقا للوحدات الكلية يعتمد على تزايد تعقيداتها وتشابكاتها الذى يحدث نتيجة لإضافة صفاتها وخواصها. وفى مراحل معينة من التقدم من البسيط إلى المعقد ينتج عن الصفات أو الخصائص الإضافى مستوى جديد من التنظيم. وعلى سبيل المثال فإن الفقاريات هى أكثر من مجرد اللافقاريات، وذلك بإضافة العمود الفقرى. ويمثل النموذج الآتى السياق المقصود:

الخلايا

الأنسجة

الأعضاء

الأجهزة

المتعضيات (الكائنات الحية)

ومن الواضح أن كلا من تلك الوحدات (الكليات) يتكون من سوالفه فالمتعضيات مثل القرش وأبى مقص. وتتكون الأجهزة (الجهاز التنفسى، الجهاز العصبى، الجهاز الهضمي)، والأجهزة تتكون من الأعضاء: الفم، البلعوم، المعدة..، الأعضاء تتكون من الأنسجة، والخلايا هى مكونات الأنسجة. بيد أن هذه الوحدات ليست فقط حاصل سوابقها، إذ إن كل وحدة تالية تعكس تنظيما أكثر تعقيدا من سابقتها. وعلى سبيل المثال فإن الجهاز هو مجموعة من الأعضاء التى تتفاعل فيما بينها بحيث تؤدى وظيفة. والمتعضى هو مجموعة من الأجهزة التى تتعاون معا فى الإبقاء على حياة وسلامة الكائن الحى (المتعضي). والنتيجة الحتمية هى أن المتعضيات (الكائنات الحية) جميعا يكون لكل منها خصائص (مثلا حياة مستقلة) لا تزاحمها فيها الأجهزة، ويكون للأجهزة خصائص لا تزاحمها فيها الأعضاء وهلم جرا. ومن هنا يكون هذا المبدأ " مستويات التنظيم" هو الذى يحكم ترتيب الوحدات وينظم سياقها فى نظام التصنيف، ونقدم فيمايلى جزءا من مخطط نظام التصنيف الذى تعد (جماعة البحث فى التصنيف):

(المستوى الفيزيقى / المادى):

I الجسيمات الدقيقة الأساسية

II الذرات.

III الجزيئات.

IV تجمعات الجزيئات.

(المستوى الكيميائي):

I العناصر

II المركبات

III المركبات العقدة

(الكتل غير الحية):

I المعادن

II الصخور

III الملامح الفيزيوجغرافية

IV الوحدات الفلكية

(المستوى البيولوجي):

I الفيروسات

II العصيات

III الخلايا

IV الأنسجة

ويعتقد بيرنارد بالمر أن هذه النظرية إنما تحرك المشاكل المرتبطة بالأقسام الرئيسية إلى ما وراء الستار فقط لكى يعالجها المصنف نيابة عن واضع خطة التصنيف. ومع ذلك فإنها تقدم الأساس القوى للترتيب بين الأشياء بصرف النظر عما إذا كانت تقدم بنية أساسية أفضل أم لا. ومن بين مزايا هذه الطريقة أنها تقدم نظاما للترتيب يشبه ذلك الموجود فى البنية الأساسية لتصنيف بليس المعروف بالتصنيف الببليوجرافى الذى اتفق الفقهاء فيما بينهم على أنه من أحسن النظم العملية فى التصنيف، وقد قال بذلك جاك ميلز فى تقديمه لمجلدات الطبعة الثانية من تصنيف بليس. وتلك حقيقة واقعة ولكن يجب أن نتذكر أن نظام بليس وترتيبه قد بنى على أساس إدراكه للعلاقات بين الوثائق، بينما الترتيب فى المستويات التكاملية هو ترتيب مطلق لا يعكس مثل تلك العلاقات وإن كان هناك اتفاق. وربما يكون من الأفضل أن نستخدم نظاما للترتيب يتفق مع الإدراك البشرى، رغم أنه

يمكن أن ينقح ويراجع كلما تغير الإدراك الإنسانى، من أن نستخدم نظاما أو ترتيبا علميا لا يتغير.

ويتصل بالبنية العامة للتصنيف ما يسمى بالوجوه العامة أو المشتركة، ويقصد بها تلك التفريعات التى تدخل على كافة فروع المعرفة البشرية فى خطة التصنيف مثل تفريعات الشكل وتفريعات المكان. وكما ألمحت سريعا من قبل أدرك ملفيل ديوى فى طبعته الثانية من تصنيفه العشرى أن تفريعات الشكل عندما تلحق بكل موضوع داخل الجداول الرئيسية، فإن فى ذلك مضيعة للحيز والجهد والوقت وخاصة بعد توسع جزئيات المعرفة المذهل فى أيامنا. من هنا أفرد ديوى قائمة خاصة بالشكل:

المعاجم، الدوريات، ...اعتباراً من الطبعة الثانية ١٨٨٥م، ثم تتابعت بعد ذلك قوائم الوجوه العامة، وأشهرها قوائم الزمان والمكان وغيرها مما نجده فى خطط التصنيف الأخرى. هذه الوجوه العامة تسمى فى تصنيف ديوى (التقسيمات الموحدة، وكانت قبلا تسمى تقسيمات الشكل والصورة)، وفى التصنيف العشرى العالمى تسمى " المعينات العامة". وفى تصنيف بليس تسمى " القوائم المنهجية". وهذا المنهج قد يقتصد على أقسام بعينها من التصنيف، وبالتالى لا يسمى بالوجوه العامة، وإنما يطلق عليه ساعتئذٍ الوجوه الخاصة. وعلى سبيل المثال فإن قسم علم الحيوان فى تصنيف ديوى يشتمل على وجوه خاصة سجلت مرة واحدة فى هذا القسم ولا تصلح للاستخدام إلا فيه، وذلك على النحو الآتي:

٥٩١,١	فسيولوجيا الحيوان
٥٩١,١٤	الإفراز والتبرز
٥٩١,١٥	الجينات
٥٩١,١٦	التكاثر

وقد ترك التعبير عن تركيبات تلك الأنشطة والآليات الخاصة لعملية التركيب. وعلى سبيل المثال فإن الفرع الخاص بـ الفيل يتم حصر جزئياته تحت رقم ٥٩٩.٦١ والرقم

الخاص. بتكاثر الأفيلة (الأفيال) يتم عن طريق التركيب ليصبح ٥٩٩,٦١٠٤١٦ (ويلاحظ أن ٤و يستخدم كمؤشر وجهى.ومن الجدير بالذكر أن تصنيف بليس الطبعة الأولى قد اشتمل على " القوائم المنهجية الخاصة" والتصنيف العشرى العالمى اشتمل على "المعينات الخاصة" لخدمة نفس هذا الغرض. والحقيقة أن أى نظام حديث للتصنيف يجب أن يشتمل على قوائم الوجوه العامة وقوائم الوجوه الخاصة.

من ملامح البنية العامة فى نظم التصانيف الحديثة الأقسام الرئيسية الشكلية، وهى أقسام لا تستجيب بطبيعتها للتقسيم الموضوعى. ومن تلك الأقسام (المعارف العامة، أو العموميات) والتى تتعامل مع مصادر معلومات عامة لا تندرج تحت أى قسم موضوعى من الأقسام الرئيسية. ولأننا لا نستطيع تمييز موضوع أو موضوعات فيها لأنها تضم كل أو جل فروع المعرفة فإننا مضطرون إلى معاملتها حسب الشكل الفيزيقى الذى تحمله مثل الدوريات ودوائر المعارف. ولذلك يميل الفقهاء إلى تسمية قسم العموميات أو المعارف العامة على أنه القسم الشكلى على الرغم من اعترافنا بأن بعض أقسام الشكل قد يحمل شعبا أو فروعا موضوعية مثل علم المكتبات والمعلومات، الصحافة والنشر فى تصنيف ديوى. وفى القسم العام الشكلى فى تصنيف براون (التصنيف الموضوعي) نجد الموضوعات التى يسميها براون الموضوعات المتخللة التى تتخلل كل الموضوعات أو كثيراً منها مثل الرياضيات أو التى تفيد من كل الموضوعات مثل التربية.

والقسم الشكلى الثانى فى التصانيف العامة هو (الأدب) وحيث يقسم أولاً باللغة وبعد ذلك بالشكل الأدبى، ومن هنا تأتى كل الأعمال الأدبية الألمانية معاً، ثم بعد ذلك داخل الأعمال الأدبية الألمانية تأتى بالشكل حيث الروايات الألمانية معاً، ثم الشعر الألمانى، ثم المسرحيات الألمانية وهكذا فإننا نجمع قصائد تشوسر مع سائر الشعر الإنجليزى ومسرحيات شكسبير مع سائر المسرحيات الإنجليزية.

الاعتراضات على الترتيب المصنف

هناك من يعترض على الترتيب المصنف لأوعية المعلومات وينتقد بشدة هذا التصنيف

وله عليه اعتراضات. ومن بين الاعتراضات أن ثمة علاقات كثيرة فى الكتب ولا يستطيع الترتيب المصنف المنهجى إلا أن يعرض واحداً منها فقط على نحو ما عرضنا له من قبل من أن الوعاء الواحد قد يعالج عدة موضوعات، ولكن عند التصنيف الفعلى لا يمكننا إلا اعتماد موضوع واحد لافظين سائر الموضوعات. ويشير الخبراء إلى أن الترتيب المصنف على الرفوف يفرق ويشتت أكثر مما يجمع ويوفق. ومن الممكن أن نجمع الوثائق على حسب خصائصها ونشاطاتها وليس على أساس موضوعاتها عند ترتيبها على الرفوف، وعلى سبيل المثال فإن معظم المكتبات لديها سياقات لترتيب الكتب وهما سياقان متوازيان على أساس الحجم: سياق للكتب ذات الأحجام العادية وسياق للكتب ذات الأحجام الضخمة فوق العادة، كما أن المكتبات تشتت الأعمال حسب شكلها المادى فليس من المستحب أن نرتب الأسطوانات مع المدونات الموسيقية المطبوعة فقد يتسبب ذلك فى إتلاف الأسطوانات. كما قد ترتب المواد المكتبية حسب ظروف الاستعمال: الكتب المرجعية، الدوريات، مجموعات الإعارة والتداول الخارجى، المجموعات مقيدة الاستعمال. ونحن نعترف بأن هذا التشتيت يمكن تداركه عن طريق الفهرس وعن طريق الإرشاد والتوجيه من جانب العاملين فى المكتبة. ولكن مهما يكن من أمر فإن الترتيب المصنف للوثائق لم يفقد أهميته حتى الآن.

وحتى داخل السياق وخاصة فى الأقسام التى لم تتأثر بتشتت تداعى الترتيب فإن الوثائق ذات الصلة قد لا يمكن جمعها معاً، والوثائق منفصمة العرى والتى ليست متصلة قد تجمع معاً. ففى بحثها الممتع عن مدى كفاءة التصنيف وفائدته للقارئ اكتشفت الدكتورة جريس. كيلى أن نسبة صغيرة جداً من الكتب، هى التى وجدت تحت رمز الموضوع الخاص بتلك الكتب وعلى سبيل المثال فإن ٢٢و٢٪ فقط من الكتب حول الجاموس هى التى وجدت تحت الرقم الخاص بالجاموس وبقية الكتب الخاصة بهذا الموضوع وجدت رموز موضوعات فرعية من بينها: الثدييات، الفقاريات، المجترات، البقريات ذوات الحوافر وحيث الكتب فى تلك الموضوعات الفرعية تغطى بعض

المعلومات عن الجاموس، كذلك وجدت جريس كيلى أن هناك معلومات أخرى عن الجاموس وضعت تحت موضوعات لا علاقة لها بعلم الحيوان مثل التاريخ الأمريكى. والأغرب من هذا أن هذه الموضوعات العريضة تباعدت عن موضوع الجاموس بعدد كبير من الموضوعات الفاصلة والتى لا تضم أية معلومات عن موضوعنا. وعلى سبيل المثال فإنه بين الثدييات والجاموس نجد موضوعات مثل : الكنجارو، الأفيال، الخيول، وحيد القرن (الكركرن) وغير ذلك. وقد خلصت الدكتورة جريس كيلى إلى أن الترتيب المصنف يصبح غير ذى فائدة بعد مستوى معين من التخصص ونصحت باستخدام التصنيف العريض للترتيب على الرفوف. وقد لا يوافق البعض الدكتورة كيلى على ما نصحت به وربما كان الأوفق مطالبة المصنفين بإحكام دقة التصنيف.

والمشكلة الثانية فى أن التصنيف يجمع موضوعات أو مواد ليست بينها صلة عضوية، هى مشكلة أو صعوبة نظرية فقط. وهذه المشكلة أو الصعوبة تتأتى عندما يكون هناك كسر فى السياق الموضوعى عندما يأتى بعد الأقسام فى موضوع معين أقسام أخرى فى قطاع جديد من المعرفة. وعلى سبيل المثال عندما يكون الموضوع هو آخر الموضوعات فى قسم رئيسى والموضوع التالى له يكون أول الموضوعات فى القسم الرئيسى التالى على ما نجده فى النموذج الآتى من تصنيف ديوي:

٧٩٧ رياضات الماء والهواء.

٧٩٨ رياضات ركوب الخيل

٧٩٩ الصيد

٨٠٠ الأدب.

ولكن ليس هناك آثار عملية ضارة من وراء تتابع الرمز بهذا الشكل.

ومن بين وجوه الاعتراض الأخرى على التصنيف هو تجاهل المصنفين لبعض العلاقات بين الموضوعات ففى بعض مجالات المعرفة أو بعض وثائق معينة نجد أن

مفاهيم مثل طرق البحث أو مدخل المؤلف إلى الموضوع هى أهم بكثير من الموضوع نفسه، ورغم أن تلك المفاهيم يكون لها رمز فى خطة التصنيف إلا أن المصنفين قد يتجاهلونها ولا يعيرونها اهتماماً.

وربما لهذا السبب فإن بعض فقهاء التصنيف يرون أن خطط التصنيف التقليدية لا تسعف فى بعض مجالات العلوم الاجتماعية ورددوا بذلك ما قالته جريس كيلى منذ ١٩٣٧م من أن المصنفين يجب أن يلتفتوا أكثر إلى قصد المؤلف أو غرض الوثيقة أو الاستخدام الموجه إليه العمل بدلا من التركيز على موضوع العمل. كذلك فإنه حتى فى إطار التصنيف الموضوعى فإن التصانيف التقليدية تميل إلى تجاهل ما سماه كارين سبارك جونز "العلاقات الدلالية غير الواضحة"، وتركز على عرض العلاقات العامة المبنية على معانى المفاهيم، وبالتالى تحرم المستفيدين من عمل علاقات ربط أخرى قد تكون مثمرة لهم. وهذه إحدى مميزات التصنيف بالكلمات الدالة فيما يقول سبارك جونز حيث يمكن إدراك علاقاتها إحصائيا وليس دلاليًا، كما أنها ليست من العلاقات الواضحة.

وثمة اعتراض جماعى يجيء على شكل اتهام كبير للتصنيف المستخدم للترتيب المنهجى المنطقى. هذا الاتهام هو أنها تثبت بنية واحدة للمعرفة البشرية فى أذهان كافة المستفيدين من المكتبات. وربما يغلق عقول الطلاب والمفكرين والباحثين وتجعلهم يميلون إلى السير فى الطرق التقليدية. ويمكننا أن نؤكد ذلك مطمئنين فإن أية بنية تطبق على مجموعة الوثائق يكون لها نفس الأثر لأننا لا يمكن أن نهرب من الحقيقة التى تؤكد على أن التصنيف المكتبى هو أداة فى غاية القوة ومن بين آثارها الجانبية تكييف المستفيدين على أن يتقبلوا البنية المطلقة التى يعرضها، ويجب أن نحاول التقليل من ذلك الأثر.

وهناك فى حقيقة الأمر إجابة واحدة على كل الاعتراضات التى سيقت ضد استخدام الترتيب المنهجى للترتيب على الرفوف وهى أنه ليس هناك حتى اليوم طريقة أفضل من هذه الطريقة فى ترتيب المواد على الرفوف. وهى طريقة آمنة ومفيدة وقاعدة لطرق وأدوات أخرى. وقد قال كثير من الفقهاء ليس هناك بديل عن التصنيف. وقد قال آرثر

ملتباي: إن القضية التى تواجه النقاد أن يجدوا بديلا بناء وعمليا للتصنيف، والذى يخدم معظم المواقف المكتبية مثله بكفاءة واقتدار، وبرغم كل مشاكله فإن التصنيف هو خادم عظيم".

التصنيف الآلي

بداية لا يوجد شيء اسمه الفهرسة الآلية أو التصنيف الآلى لأن الفهرسة الآلية أو التصنيف الآلى تعنيان أننا نقدم الكتاب أو الوثيقة للآلة فتقوم الآلة باختيار المدخل الصحيح وتقوم بالبحث عن تاريخ ميلاد المؤلف وتاريخ وفاته وتقوم باختيار عناصر الوصف التى تدخل فى فقرة العنوان من عنوان رئيسى إلى عنوان فرعى إلى عنوان بديل إلى عنوان موازى، ثم تعد بيان المسئولية ثم بيان الطبعة ثم بيانات النشر (بالمكان فالناشر ثم تاريخ النشر). وبعد ذلك تنتقل الآلة إلى فقرة الوصف المادى أو التوريق فتعد عدد الصفحات أو الأوراق أو الأعمدة أو المجلدات أو الأجزاء ثم تتطرق بعد ذلك كله إلى الإيضاحيات ثم الحجم ثم ترى الآلة إن كانت هناك مواد مصاحبة أم لا ثم تسرد لنا بعد ذلك بيان السلسلة. وتفحص الآلة الكتاب وتبدى الملاحظات أو التبصرات ثم بعد ذلك تذهب الآلة إلى نهاية الكتاب لتفحص الترقيم الدولى للكتاب. هذا كله عمل بشرى تماما يحدده ويسجله المفهرس ثم يلقمه الآلة التى تختزنه طبقا لنظام أو قوالب موجودة بداخلها أعدها أيضا البشر وركبوها فيها. ومن هذا المنطلق فإن الأصح أن نقول الفهرسة المدعومة بالآلة أو الفهرسة المقروءة آلياً.

من نفس هذا المنطلق ليس هناك شيء اسمه تصنيف آلى، إنما هناك تصنيف مدعوم بالآلة لأن التصنيف الآلى معناه أن نقدم الكتاب للآلة فتقوم الآلة بتحديد الموضوع أو الموضوعات التى يتناولها الكتاب عن طريق صفحة العنوان فإن لم تستطع فعن طريق المقدمة أو التصدير فإن لم تستطع فعن طريق صفحة العنوان فإن لم تستطع فعن طريق المقدمة أو الفصول والأبواب فإن لم تستطع فعن طريق قراءة النص كله وإن لم تفلح الآلة فى كل ذلك قامت باستشارة أهل الذكر فإن لم تستطع قذفت بالكتاب من الشباك ولعنت الشخص الذى قام بشراء الكتاب للمكتبة.. وبعد تحديد موضوع أو موضوعات الوثيقة

تقوم الآلة بالبحث عن رقم التصنيف المناسب للموضوع إما عن طريق الجداول أو عن طريق الكشاف هذا كله عمل بشرى مائة فى المائة لا تستطيع الآلة أن تقوم بأى شىء منه.. ربما تقوم الآلة بشىء من التكشيف الآلى أى استرجاع الوثائق طبقا لمصطلحات داخلة فى السياق أو مصطلحات خارجة عن السياق بالاستعانة بالمكانز.. يجب ألا نعطى الحاسب الآلى أكثر من قدره إنه آلة لا تفكر ولا تدبر وهو آلة غير ذكية بحال من الأحوال بل آلة غبية عبيطة صنعها الإنسان وسيرها الإنسان.

إن من الممكن تجميع بدائل الوثائق فى عناقيد باستخدام عمليات العد والمقابلة فى الحاسب الآلى على نحو ما نجده فى نظام سمارت (نظام سالتون السحرى للاسترجاع الآلى) وهو النظام الذى أعده سالتون وزملاؤه فى جامعة كورنيل و هارفارد. وفى هذا النظام تمثل كل وثيقة بمجموعة من الأرقام لكل فكرة أو مفهوم فى الوثيقة. هذه الأرقام (أرقام المفاهيم) تمثل الكلمات الدالة فى الوثيقة والتى تم اختزالها إلى شكل معيارى عن طريق التحكم فى المترادفات وأشكال الكلمات. وعلى سبيل المثال فإن رقم ٦٤٨ يدل على: فهرس (بهجائية الأمريكى والبريطانى)، فهرسة، إعادة فهرسة وهكذا... وهذه العملية تمت بجهود بشرية جزئيا عن طريق معاجم المترادفات وجزئيا عن طريق الآلة حيث تم التجذير والجدع. ومجموعة أرقام الفكرة أو المفهوم فى الوثيقة تسمى موجّه المفهوم (أو القوة الموجهة للمفهوم). وعندما يقدم سؤال أو طلب بالوثائق الخاصة بموضوع معين فإن السؤال يقدم إلى الحاسب الآلى على هيئة موجه (قوة موجهة)، وبالتالى يتم إنتاج مجموعة أرقام للكلمات الدالة المتعلقة بالموضوع بنفس طريقة موجه المفهوم. ومن هنا يقوم الحاسب الآلى بمقارنة موجه المفهوم المقدم إليه بموجهات المفاهيم المختزنة لديه ويختار المناسب منها ليقدمه للطالب. ويرى الفقهاء أن مقارنة موجه المفهوم بموجهات المفاهيم المختزنة فى ذاكرة الحاسب يستغرق وقتا وجهدا وتكاليفه عاليه. ولذلك فإن البحث والوقت والجهد يمكن اختصارها لو أن موجهات المفاهيم قد تمت عنقدتها أو وضعت على شكل عناقيد أى تم تصنيفها وكل عنقود يكون له رقمه الخاص أى موجه المفاهيم، ومن ثم يمكن للمقارنة أن تتم على مرحلتين: الأولى مقارنة بين موجه السؤال وموجه كل عنقود، والثانية بين موجه السؤال وموجه كل فكرة أو مفهوم داخل العنقود

الذى تم اختياره فى المرحلة الأولى. ولنفترض أن مجموعة الوثائق تشتمل على مائة وثيقة كل منها مثلث بموجه المفهوم الخاص بها، وأن تلك الموجهات لم تتم عنقدتها، وبالتالى سوف يضطر الحاسب الآلى إلى القيام بمائة عملية مقارنة بين موجه السؤال وموجهات مفهوم المائة وثيقة لاختيار منها ما يناسب السؤال. ولنفترض الآن أنه تم عنقدة موجهات المفاهيم فى حوالى عشرة عناقيد بمعدل عشرة مفاهيم فى كل عنقود فإن الحاسب فى هذه الحالة سيقوم بعشرين عملية مقارنة فقط ليصل إلى نفس النتيجة التى وصل إليها فى الحالة الأولى. والعشرون مقارنة: عشرة منها مع موجهات العناقيد وربما عشرة أخرى داخل العنقود الذى تم اختياره. وفى نظام سمارت الذى نحن بصدده تحت عملية العنقدة دون أى تدخل بشرى فقد تمت عملية تصنيف بدائل الوثائق (التسجيلات الببليوجرافية) آليا بالكامل.

تخيل أن لدينا مجموعة تتألف من خمس وثائق، وأن هذه الوثائق تشتمل على خمسة مفاهيم والتى تمثل بأرقام المفاهيم 006-001 ولو أعطينا الوثائق الحروف A-E فإن من الممكن أن نصمم القالب الآلى، وفى هذه المصفوفة سنجد أن 1 يعنى أن الوثيقة بها فكرة أو مفهوم، وأن الصفر يعنى أن الوثيقة ليس بها مفهوم. وبناء على ذلك نستطيع أن نقيم المقارنة بين موجه السؤال وموجه المفهوم لنخرج بالوثائق أو بدائل الوثائق التى تحمل الموضوعات (المفاهيم) التى نريدها طبقا للعناقيد التى تم شرحها فى نظام سمارت سابق الذكر. ويسير القالب أو المصفوفة على الوجه الآتى:

أرقام المفاهيم

		001	002	003	004	005	006
	A	0	1	0	1	1	0
	B	0	0	1	1	0	0
الوثائق	C	1	0	1	0	0	1
	D	0	1	0	1	0	0
	E	1	0	0	0	1	1

وبناء على هذا القالب فإننا يمكن أن نمثل موجه الوثيقة A برقم 010110 ويقوم الحاسب بتكوين قوة العلاقات بين الوثيقة A وسائر العلاقات بناء على حجم أرقام المفاهيم المشتركة. وعلى سبيل المثال فإن الوثيقتين A و B تقدمان أربعة أرقام مفاهيم فيما بينها ولكن مفهوما واحدا فقط هو المشترك بين الوثيقتين. وربما تصل نسبة قوة التشابه أى العلاقة بين الوثائق الأربعة إلى ¼ (ربع) أو ٠,٢٥ وهذه المصفوفة تسمى باسم "مُعامل التشابه". وعليه فإن معامل التشابه بين الوثيقة A وكل من الوثائق الأربعة الأخرى فى المجموعة يكون على الوجه التالى:

A	B	C	D	E
1	0,25	0	0,66	0,20

وبنفس هذه الطريقة يستطيع الحاسب أن يستخرج معامل التشابه بين كل زوج من الوثائق فى المجموعة على الوجه الآتى:

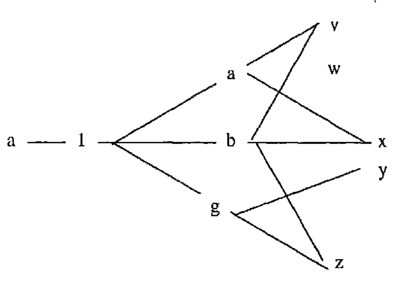
	A	B	C	D	E
B	0,25	1	0,25	0,33	0
C	0	0,25	1	0	0,50
D	0,66	0,33	0	1	0
E	0,20	0	0,50	0	1

وعند هذه النقطة يكون لدينا الأساس لتكوين خمسة عناقيد يستبعد أحدها الوثيقة C وحيث تتكون المجموعة على أساس تشابهها مع الوثيقة A، كما يستبعد أحدها الوثيقة E وحيث تكونت المجموعة على أساس تشابهها مع الوثيقة B، كما يستبعد أحدها الوثيقة A و D وحيث تكونت المجموعة على أساس تشابهها مع الوثيقة C، كما يستبعد أحدها الوثيقة C و E وحيث تكونت المجموعة على أساس تشابهها مع الوثيقة D؛ كما يستبعد أحدها الوثيقة B و D وحيث تكونت المجموعة على أساس تشابهها مع الوثيقة E. ومن الواضح أنه من الضرورى تفضيل أحد هذه العناقيد فليس هناك معنى لأن يكون لدينا

أعداد من العناقيد بقدر ما لدينا من وثائق، لأن ذلك لن يقلل من وقت البحث. إننا نريد اختيار المجموعة (العنقود) ذات العلاقة الأقوى، وأن هذه المجموعة ذات العلاقة الأقوى هى التى تستحق التكوين والإنشاء. إننا نريدها أن تلبى شرطين أساسيين: أن تتضمن الحد الأدنى من الوثائق N (التى لا تتضمن الموضوع الذى نبحث فيه)؛ وأن معامل التشابه فيها مع الوثيقة التى بنيت عليها المجموعة (العنقود) هى فوق الحد الأدنى لـ -P (التى تتضمن الموضوع الذى نبحث فيه). وإذا لم نقم بوضع هذين الشرطين المطلقين فإن الحاسب سوف يكون لنا عناقيد تنتج لنا عددا قليلا غير كاف من الوثائق يوفر وقت البحث أو ينتج لنا وثائق ذات علاقات واهية بالموضوع الذى نبحث فيه. وفى المثال الذى سقناه بالمجموعة التى تتألف من خمس وثائق فإننا لابد وأن نضع الشرطين بحيث يكون العنقود مفيدا ومقبولاً إذا أنتج لنا ثلاث وثائق أو أكثر بمعامل تشابه لا يقل عن 0.33. والمجموعة الوحيدة التى تلبى الشرطين السابقين هى المجموعة التى بنيت على الوثيقة Dوإذا حذفنا من هذه المجموعة الوثائق التى يقل معدل معامل التشابه فيها عن 0.33 فإننا سنكون أمام عنقود يتألف من الوثائق D، B، A وستكون الوثيقة D هى محور أو مركز العنقود. وهذا العنقود يمكن تمثيله بموجب مركزى (موجه التصنيف) يأتى نتيجة إدماج موجهات المفهوم فى الوثائق D، B، A.

ونفس هذه العملية يمكن إجراؤها على الوثائق التى خلفت وراءنا بدون عنقدة ويتم تكرار هذه العملية حتى يتم عنقدة كل أو معظم الوثائق بحيث يكون لكل عنقود الموجه المركزى (موجه التصنيف) الخاص به. فى مرحلة البحث يتم اختصار أو اختزال السؤال أو الطلب على شكل (موجه مفهوم) يطلق عليه موجه السؤال أو الطلب، ويقارن أو يضاهى مع موجه كل مفهوم فى العناقيد التى تم اختيارها فى البحث الأول والتى تقارب مقاربة وثيقة موجه السؤال. والمعلومات التى نستقيها عن الوثائق فى هذا العنقود تخرج لنا فى ترتيب أولى بمعنى أن الوثيقة التى تكون ألصق بالموضوع ترقم رقم ١، وثانى ألصق وثيقة ترقم رقم ٢ وهلم جرا. ويتيح النظام حذف الوثائق التى يقل معامل التشابه فيها عن الحد الأدنى المطلوب، وبالتالى لا تظهر فى قائمة المخرجات.

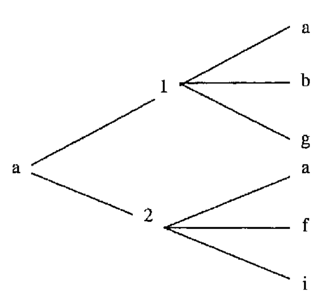
وعلى الجانب الآخر هناك ما يعرف بتصنيف الكلمات الدالة ويمثلها بأناقة شديدة نظام كارين سبارك جونز بالكلمات الدالة. وهو الآخر نظام آلى يجمع العناقيد بالكلمات الدالة، أى أنه يجمع المصطلحات الموجودة فى النص ويكونها على هيئة تصنيف. ويعتقد الثقات أنه أكثر فاعلية من النظام السابق. ولعل أحسن ما فى هذا النظام هو الزيادة الملحوظة فى عدد الوثائق التى يمكن استرجاعها استجابة للسؤال. وربما يعبر الرسم التالى عن هذه العملية مع ملاحظة أن الحروف الصغيرة على اليسار تمثل المصطلحات المستخدمة فى البحث، والحروف الصغيرة على اليمين تمثل الكلمات الدالة. أما الأرقام فإنها مراتب (أقسام) الكلمات الدالة والحروف الكبيرة تمثل الوثائق:



والطالب سأل عن الوثائق التى تتضمن المصطلح a، وبدون تصنيف الكلمات الدالة فإن الوثائق التى يمكن استرجاعها هى الوثيقة V والوثيقة X ولكن عندما نستخدم الكلمات الدالة فإننا نسترجع أيضاً الوثائق Z,Y,W وذلك لأن كلماتها الدالة g,b تشكل تجمعا مع a فى الكلمة الدالة رتبة 1. ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن تصنيف الكلمات الدالة قد ساعد فى تحسين عملية الاسترجاع فى النظام.

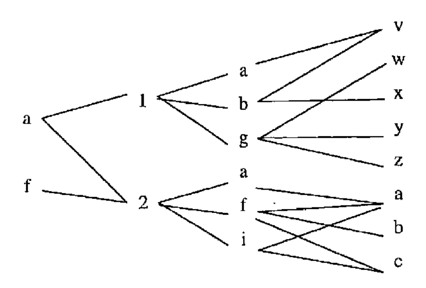
كذلك يمكننا القول إن تصنيف الكلمات الدالة قد ساعد أيضاً فى عملية التخصيص والتحديد بمعنى أنه يسترجع أكبر كمية ممكنة من الوثائق اللصيقة بالسؤال. وهناك أربعة

طرق بها يتحسن التخصيص والتحديد فى نظام تصنيف الكلمات الدالة: من خلال السياق، من خلال التعامد، من خلال الوزن الآلى للكلمات الدالة، من خلال مجموعات الكلمات الدالة. والرسم الآتى يكشف عن الطريقة الأولى أى السياق:



والكلمة الدالة a تظهر فى مجموعتين مختلفتين، ولو تم استرجاع كل الوثائق الممثلة فى هاتين المجموعتين من الكلمات الدالة فسنجد أن كثيرا من الوثائق غير ذى صلة بموضوع البحث. ويمكن اختيار المجموعة وثيقة الصلة بموضوع البحث عن طريق اكتشاف الكلمات الدالة الأخرى فى كل منهما. وعلى سبيل المثال لنفترض أن الكلمة الدالة a هى العزلة، وأن الكلمة الدالة b هى المنبوذون، وأن الكلمة الدالة c هى الكميونات (التجمعات السكنية)، وأن الكلمة الدالة f هى الدراما بينما الكلمة الدالة I هى المسرح. وكان الطالب يبحث عن معلومات عن العزلة كظاهرة اجتماعية فإنه بالتالى يختار المجموعة I تاركا بذلك المجموعة 2 للباحث الذى يبحث عن العزلة كأسلوب مسرحى درامى.

أما فيما يتعلق بالتعامد كطريقة من طرق التخصيص والتحديد فإنه يستخدم عندما يتضمن السؤال أكثر من مصطلح واحد ولا تظهر كلها فى جميع مجموعات الكلمات الدالة. وعلى سبيل المثال فإن مصطلحات البحث فى هذه الحالة ستكون a، f فى الشكل الآتي:



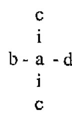
ولنفترض أن الباحث هنا يحتاج الكلمة الدالة a على نحو ما تظهر عليه فى المجموعة 2 فى الشكل الفائت باعتبار أنه مهتم بالدراما وليس بعلم الاجتماع. وسوف يقدم له الحاسب تفاصيل الوثائق فى الكلمات الدالة C, B, A فقط. وقد نذهب إلى أبعد من هذا فنطلب إلى الآلة أن تعرض لنا أيضاً Z, Y, X, W. V. وذلك لزيادة الاسترجاع فى الوقت الذى نعطى فيه أولوية الترتيب لـ C, B, A حتى لا نفقد زيادة التخصيص والتحديد. وعملية تحديد الأولويات يمكن الوصول إليها عن طريق وزن المجموعات طبقا لعدد مصطلحات البحث التى تشتمل عليها. كذلك فإن عملية الوزن يمكن تطبيقها على الكلمات الدالة بما يسمح بالبحث تحت الكلمات الدالة ومجموعات الكلمات الدالة فى وقت واحد وفى نفس الوقت تزيد من عملية التخصيص والتحديد.

كل هذه الطرق تعتمد أساساً على تصنيف الكلمات الدالة وهو ما يحدث آليا، والأساس الذى نعتمد عليه فى التجميع أو التصنيف هنا لا يمكن أن يكون علاقات دلالية تقليدية، لأن الحاسب الآلى ببساطة لا يفهم أو يعى معنى الكلمات ولا يستطيع كذلك أن يكشف العلاقات الطبقية بينها. وبدلا من ذلك قام كارين سبارك جونز باستغلال مفهوم "البدائل البينية"، بمعنى أن كلمتين دالتين أو أكثر يمكنها بالتساوى

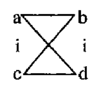
استرجاع نفس مجموعات الوثائق الفرعية، لأن هذه الكلمات تتكرر معاً فى نفس الوثيقة.

إن التصنيف المكنزى أو تصنيف المكنز، إنما يتكون من كلمات ذات صلة يتم التبادل فيما بينها خلال عملية الاسترجاع. هذه الكلمات لا تتطلب أن تكون مترادفة أو حتى قريبة من الترادف، بل لا تحتاج أن تكون مرتبطة من حيث أصولها. ولأغراض الاسترجاع فإن كلمتين جمعتا معا مثل (حد) و (طبقة) يمكن اعتبارهما بدائل طيبة لبعضهما البعض.

والأسلوب المتبع هنا يشبه أسلوب العناقيد فى النظام الذى عرضنا له من قبل وهو نظام سبارت من حيث إن معامل التشابه بين كل زوج من الأشياء يجب تحسيبه، ولكن فى حالتنا هذه فإن الأشياء هنا عبارة عن كلمات دالة، والتشابه هنا والذى يجب أن يقاس هنا هو درجة ترددها أو ورودها معا فى الوثيقة. والمعادلة البسيطة لهذا المعامل هى N/(a+b)--N وحيث N تمثل عدد مرات الورود أو التردد معا للكلمة الدالة a مع الكلمة b، بينما a ،b تمثل مجموع مرات التردد لكل من الكلمتين الدالتين هاتين. وهناك أربعة أنواع من مجموعات الكلمات الدالة ينتجها لنا هذا الأسلوب ويطلق عليها الدوبارة المتعاقبة، وحيث تتردد أو ترد كل كلمة دالة بطريقة هامة مع كلمات دالة أخرى ملحقة بها: a-b-c-d-e وقد تكون المجموعة على هيئة النجمة:



وهنا تتوارد كل كلمة دالة ملحقة مع كلمة دالة عامة. وقد تكون المجموعة على هيئة زُمر وفيها تتوارد كل كلمة دالة مع كل الكلمات الدالة الأخرى.



وقد تكون المجموعة على هيئة تجمعات، تجمع كل منها وجوه تشابه داخلية أكبر من تلك الوجوه القائمة بينها وبين أعضائها، وقد تم استبعاد الكلمات الدالة من التجمعات (العناقيد).

h
f g i
j k
w a — b
t v u l l l
c — d
e m
s
r p n
q o

ومن الإنصاف أن نقول بأنه ليس هناك اتفاق بين العاملين فى حقل التصنيف على أن تصنيف الكلمات الدالة يحسن من كفاءة العملية التصنيفية، ولكن ما يعنينا هنا هو أن هذه محاولة لتصنيف الأشياء بالحاسب الآلى بدون أى تدخل بشرى على الإطلاق، ويمكن أن تتطور إلى الأفضل ويمكن أن تحذوها محاولات أخرى تنجح.

وربما كانت من المحاولات الباكرة التى جرت لاستخدام درجة توارد المصطلحات كأساس لنظام تصنيف آلى يستخدم فى تصنيف الكتب دون تدخل بشرى، كانت محاولة كل من هارولد بوركو وميا بيرنيك التى نشرت تحت عنوان " التصنيف الآلى للوثائق" سنة ١٩٦٣، ولقد بنيت تلك المحاولات على افتراض أن الوثائق يمكن تصنيفها على أساس الكلمات التى تتضمنها، وأن الوثائق التى تشتمل على مجموعات متشابهة من الكلمات تنتمى لنفس الفئة.

ولقد استخدم بوركو وزملاؤه ٢٦٠ مستخلصا عن موضوع الحاسب الآلى لإنتاج تصنيف من تسعين مصطلحا تم اختيارها من قبل. وقد تمت تغذية الحاسب الآلى بالكلمات الدالة التى استقيت من المستخلصات والتى تم على أساسها حساب عدد مرات تردد كل من المصطلحات التسعين فى كل من الوثائق، وعلى هذا الأساس أيضاً تم حساب عدد المرات التى ورد فيها كل مصطلح مع المصطلحات، وقد اعتبرت مجموعات المصطلحات المتواردة (أى التى تتردد مع بعضها) بمثابة الأقسام الرئيسية فى التصنيف وعلى سبيل المثال المصطلحات: المتوسط، الضرب، القسمة، المعادلة، اعتبرت على أنها تكون قسم الحساب بالكمبيوتر، ومن الجدير بالذكر أنه قد تمت تسمية الأقسام عن طريق البشر، كما تم إنتاج مجموعات الأقسام أيضاً بواسطة البشر وليس عن طريق الآلة ولا ينبغى أن ننزعج لذلك، وقد صمم النظام على أساس أن تقوم المصطلحات بدور الكلمات المفتاحية حتى تكشف بطريقة آلية عن القسم الذى تنتمى إليه الوثيقة التى تتضمن تلك الكلمات. والفكرة بسيطة للغاية، ولكن هناك مشكلتان واضحتان أولاهما: أن المصطلح قد يكون كلمة دالة لأكثر من قسم، وعلى سبيل المثال فإن مصطلح تصنيف قد يكون فى هذا النظام كلمة مفتاحية فى (مهنة المكتبات) وأيضاً فى (علم الحيوان) و (المنطق) و(الكيمياء) و (علم الاجتماع) وغير ذلك ، وثانيتهما: أن الوثيقة قد تتضمن مصطلحات قد تعتبر مفاتيح لأقسام مختلفة.

وقد تم حل المشكلة الأولى عن طريق إعطاء كل كلمة مفتاحية قيمة معينة داخل كل قسم بما يعكس درجة الاعتماد عليها كمؤشر يؤكد وضع وثيقة ما فى قسم محدد. وكان أساس "تحميل العام" هذا هو عدد مرات توارد هذا المصطلح مع الكلمات المفتاحية الأخرى بالقسم فى المجموعة الأصلية المكونة من ٢٦٠ مستخلصاً.

أما حل المشكلة الثانية فقد تأتى عن طريق تسكين الوثيقة فى القسم الذى حققت فيه الكلمات المفتاحية أعلى معدل تردد: وحيث قيمة كل كلمة مفتاحية هو عدد مرات ورودها فى الوثيقة مضروبات:" تحميل العامل". ونورد هنا مثالاً من بوركو وبيرنيك:

لنفترض أن وثيقة وردت بها المصطلحات: أنالوج أى تناظرى (مرة واحدة)، الترميز أى التكويد (مرة واحدة)، التحويل (مرتان)، الترجمة (مرة). هذه المصطلحات هى كلمات مفتاحية لخمسة أقسام، ولكن ما هو القسم الذى يجب أن تسكن فيه الوثيقة، الموقف كله يتلخص فى المصفوفة الآتية والتى تتضمن (تحميل العامل) لكل من هذه المصطلحات:

	قسم ٢١ (الترجمة الآلية)	قسم ١٢ (نقل البيانات)	قسم ١٤ (الحاسبات التناظرية)	قسم ٨ (ضغط الزمن)	قسم ١ (المعادلات)
أنالوج (تناظري)			٠.١٣٦٣		٠.٠٧٧٣
ترميز		٠.١٢٥٩		٠.٢٤٠٨	
تحويل				٠.١٢١١	
ترجمة	٠.٣٣٢٥				

ومن هذه المصفوفة نستطيع أن نرى أن الترجمة هى الكلمة المفتاحية للقسم الواحد والعشرين الترجمة الآلية مع تحميل العامل ٠.٣٣٢٥ وأن كلا من المصطلحين تناظرى (أنالوج) وترميز (تكويد) من الكلمات المفتاحية الغامضة المكتبية ويقود كل منهما إلى قسمين رغم استطاعتنا معرفة إلى أى قسم يمكن أن ينتمى كل منهما أكثر ككلمات مفتاحية، أى قسم ١٤ بالنسبة للمصطلح تناظرى (أنالوج) وقسم ٨ بالنسبة لمصطلح ترميز (تكويد). أما تحميل العامل بالنسبة للمصطلح تحويل فى قسم ٨ فيجب أن يضرب فى ٢ لأن المصطلح يرد مرتين فى الوثيقة. وإذا أضفنا مجموع النقاط الخاصة بكل قسم فسوف يتضح لنا أن قسم ٨ قد حقق أعلى معدل وهو ٠.٤٨٣٠ (٠.٢٤٠٨ و٠.٢٤٢٢) وسوف تسكن الوثيقة فى ذلك القسم.

وتذكر المصادر أنه من حسن الحظ أن هذا الأسلوب لم يحقق إلا نتائج هزيلة: ذلك أن

المائتين وستين وثيقة التى بنى عليها التصنيف والتى تم تصنيفها آليا، لم تسكن فى المكان الصحيح إلا بنسبة ٤و٦٣٪ فقط. وعندما أضيف إلى تلك الوثائق ١٥٠ وثيقة أخرى لم تكن قد دخلت إلى النظام وتم تصنيفها بنفس الأسلوب، فكانت النتيجة أن أكثر من ٥١ ٪ من هذه الوثائق الأخيرة سكن خطأ فى غير موضعه.

إن التجارب الثلاث التى عرضنا لها فى التصنيف الآلى هى مجرد نماذج فقط تكشف عن الأسس العامة للتصنيف الآلى والنتائج التى يمكن التوصل إليها، ولقد جرت محاولات أخرى عديدة سابقة وسوف تجرى محاولات أخرى لاحقة، وربما تحقق نجاحاً أكبر ودرجة أكبر من التعقيد ولكن حتى الآن فى سنة ٢٠٠٦م ما يزال التصنيف والفهرسة عملا إنسانيا بشريا بحتا. وربما نردد فى مطلع القرن الواحد والعشرين ما قاله كارلوس كوادرا وزملاؤه فى نهاية الستينات من القرن العشرين" ليس من المناسب الآن استخدام نظم التصنيف المولدة آليا فى معظم المكتبات ولا حتى نظم الاسترجاع شبه الآلية". وأضيف أيضاً أن التكشيف الآلى كذلك لم ينجح باعتراف أساطين التكشيف والحاسب الآلى أنفسهم. وسوف يظل التصنيف والتكشيف والفهرسة من العمليات المكتبية الأساسية التى يقوم بها العقل البشرى خير قيام وبأفضل وأسرع مما يقوم به ذلك العقل الإلكترونى.

ولعل من النوافل التذكير بأن بعض نظم التصنيف الحديثة قد تحمل على قرص ليزر وتطرح على الخط المباشر كما هو الحال فى تصنيف ديوى العشرى وتصنيف مكتبة الكونجرس ويمكن استخدامها فى عملية التصنيف. هذا الإجراء لا يجعل من تلك النظم تصانيف آلية لأنها تستخدم تماماً كما تستخدم الطبعات الورقية أى أن المصنف البشر، هو الذى يحدد موضوع أو موضوعات الكتاب ثم هو الذى يختار رقم التصنيف، بمعنى أنه يضع موضوع الكتاب على الحاسب والحاسب يعرض له جدول التصنيف الذى به الرقم، ويقوم المصنف البشرى باختيار الرقم المناسب من بين الأرقام المعروضة، وكل ما هناك أنه بدلا من التصفح اليدوى يكون التصفح آلياً.

والآن نعرض لأهم التصانيف المكتبية الحديثة عرضا سريعا موجزا، وحيث تناولنا

كلا منها بشيء من التفصيل كل فى موضعه. ولابد بداية من القول بأن نظام التصنيف أو خطة التصنيف يتكون من ثلاثة ملامح أساسية هى: مقدمة ودليل استخدام، وحيث إن لكل تصنيف طبيعته الخاصة وتاريخه الخاص فإن من الضرورى أن تكون هناك مقدمة منهجية تشرح النظام وتبسط تاريخه وتحلل كيفية بناء النظام، وأهم من هذا وذاك تدل على كيفية استخدامه والتعامل معه، والملمح الثانى هو بطبيعة الحال الجداول الرئيسية والجداول المساعدة التى تحمل أرقام التصنيف فى تتابعها الطبقى، وأمام كل منها اسم الموضوع الذى تعبر عنه والرمز والتسميات إنما يمثلان البنية العامة لخطة التصنيف والملمح الثالث هو الكشاف الذى يمثل مقلوب الجداول حيث يبدأ بتسمية الموضوع ثم يثنى بالرمز. وكما ألمحنا سابقاً يمكن اختيار رقم التصنيف المناسب إما من الجداول أو من الكشاف، وفى كلتا الحالتين لابد من مطابقتهما معاً.

والتصانيف المكتبية وجدت منذ وجدت المكتبات نفسها فهى موجودة فى المكتبات المصرية القديمة وموجودة فى المكتبات العراقية القديمة وخاصة مكتبة آشور بانيبال فى القرن السابع قبل الميلاد، حيث عثرنا على فهرس لتلك المكتبة يقسم محتوياتها إلى أقسام رئيسية: اللغة، التاريخ، القانون، التاريخ الطبيعى، الجغرافيا، الرياضيات، الفلك، السحر، الدين، الأساطير. وكل من هذه الأقسام قسم إلى عدد من الشعب. وللأسف لم يصلنا من العصر اليونانى الرومانى شيء من التصانيف المكتبية وإنما وصلتنا بعض التصانيف الفلسفية. وأيا كانت طبيعة مكتبة الإسكندرية القديمة وجنسيتها فقد أمدتنا بواحد من أضخم الفهارس بل أضخم الفهارس وأكبرها فى كل العصور القديمة والعصور الوسطى وردحا كبيراً فى العصور الحديثة. ذلك الفهرس الذى أعده كاليماخوس لمجموعات مكتبة الإسكندرية فى القرن الثالث الميلادى تحت عنوان: "القوائم"، وقد وزع فيه الكتب على فئات المؤلفين حسب تخصصاتهم على عشرة أقسام وكل قسم فرعه إلى شعب وبعض الشعب فرعت إلى فروع والأقسام الرئيسية فى تصنيف كاليماخوس:

١ ـ الشعراء.

٢ ـ رجال القانون.

٣ ـ الفلاسفة.

٤ ـ المؤرخون.

٥ ـ البلغاء (الخطباء).

٦ ـ اللغويون.

٧ ـ الأطباء.

٨ ـ الفلكيون.

٩ ـ الجغرافيون.

١٠ ـ متفرقات.

وكان الفهرس يقع فى ١٢٠ لفافة (مجلداً) وكل مجلد فى موضوع، ولكن مما يؤسف له لم يصلنا من هذا الفهرس إلا نتف صغيرة هنا وهناك.

وقد وصلتنا أيضاً تصانيف من بلاد الصين القديم منها على سبيل المثال ذلك التصنيف الذى وصلنا من عهد أسرة هان من القرن الأول قبل الميلاد. وهو يقسم الإنتاج الفكرى إلى سبعة أقسام كبيرة هي: الموسوعات، الفنون السبعة، الفلاسفة، القصائد والأغنيات، الفنون العسكرية، الكهانة والعرافة، الطب. وكل قسم كان يتفرع إلى شعب وكل شعبة تتفرع إلى فروع حسب مقتضيات الحال وتذكر المصادر أن المكتبات الصينية فى عهد أسرتى واى و تسين (من الثالث إلى الخامس الميلادي) استخدمت نظاما عمليا للتصنيف لم يتغير وظل مستخدما حتى القرن العشرين.

وتذكر المصادر أن التصنيف فى الصين قد ازدهر ازدهاراً عظيماً منذ القرن الأول قبل الميلاد وعلى امتداد العصور القديمة والوسطى. وحيث توفر ليو هسين (توفى ٢٣م) على إعداد نظام تصنيف صينى عام سمى باسمه (نظام ليوهسين السباعي). والذى تألف من قسم عام (الخلاصة العامة)، ثم قسم الفنون الستة ثم الشعر، ثم الفلسفة، ثم العلوم

العسكرية ثم التكنولوجيا، ثم سابعا الطب، وفرع كل قسم على شعب وكل شعبة إلى فروع وهلم جرا. وقد حل محل هذا التصنيف، النظام الرباعى الذى وضعه شنج مو الذى ساد المكتبات والببليوجرافيا الصينية والكورية حتى العصور الحديثة. ومن الجدير بالذكر أن شنج مو كان أمين المكتبة الإمبراطورية فى عهد أسرة واى وطبق نظامه الرباعى على مجموعات المكتبة، وحيث قسمها بداية إلى أربعة أقسام كبيرة وكل قسم فرع إلى العدد المناسب من الشعب وكل شعبة إلى العدد المناسب من الفروع. أما الأقسام الأربعة الرئيسية فهى الأعمال القديمة (الكلاسيكية)، الفلسفة، التاريخ، الأدب.

ورغم أنه لم تصلنا تصانيف من العصر الرومانى إلا أن المجموعات فى المكتبات كانت تقسم أولاً باللغة: اللغة اليونانية ثم اللغة اللاتينية، وداخل كل لغة كانت المجموعات تقسم على الموضوعات .

وفى العصور الوسطى الإسلامية وحيث انتشرت المكتبات فى ربوع الإمبراطورية بأنواع شتى وغصت بالمجموعات فى شتى مجالات المعرفة الإنسانية، كانت المجموعات تقسم بالموضوعات وحيث يبدأ أى تصنيف بالقرآن الكريم ثم الأحاديث النبوية وبعد ذلك الفقه ثم اللغة والأدب والعلوم البحتة والعلوم التطبيقية والجغرافيا والتاريخ والفنون. ولعل التصانيف التى وردت فى الببليوجرافيات العامة والمتخصصة مثل فهرست ابن النديم ومفتاح طاش كوبرى زادة وفهارس الشيوخ مثل فهرست ابن خير الأشبيلى كانت تعكس بطريقة أو بأخرى التصانيف التى وجدت فى المكتبات الإسلامية.

وعلى جانب العصور الوسطى المسيحية لم تكن هناك مكتبات ذات بال وعندما توجد تلك المكتبات فهى أساساً مكتبات ديرية وكنسية محدودة المجموعات عدداً ونوعاً. وقد ساد تلك المجموعات المحدودة التصنيف الثلاثي: الأعمال اللاهوتية، أعمال المؤلفين الكلاسيكيين (اليونان والرومان)، أعمال الفنون السبع. وعندما أخذت المكتبات الجامعية فى الظهور على استحياء فى العصور الوسطى المسيحية المتأخرة ظهرت التصانيف الثلاثية المبنية على المناهج التى تدرس (اللغة، البلاغة، المنطق)، كما ظهرت التصانيف الرباعية (الحساب، الهندسة، الموسيقى، الفلك).

ومن عصر النهضة وصلنا زخم من التصانيف الفلسفية والببليوجرافية وبعض التصانيف المكتبية، ويقسم الثقات تصانيف تلك الفترة إلى نوعين: تصانيف مبنية على تصانيف فلسفية أى التصانيف المثالية للمعرفة البشرية، وتصانيف براجماتية عملية تهدف فقط إلى ترتيب الكتب على الرفوف. ومن بين التصانيف الببليوجرافية التى بنيت على أساس فلسفى تصنيف الببليوجرافية العالمية، التى وضعها السويسري الشهير (كونراد جزنر) سنة ١٥٤٥ و١٥٤٨م. وقد قسم الكتب التى جمعها فى المجلد الثانى المصنف (١٥٤٨) إلى واحد وعشرين قسماً أساسياً وكل منها قسم إلى عدد آخر غير منتظم من الشعب والفروع ولقد آذن تصنيف جزنر ببزوغ فجر التصنيف الحديث واستخدمته مجموعة من المكتبات فى تنظيم وثائقها ربما حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى. وفى مطلع القرن السابع عشر(١٦٠٥) وضع فرانسيس بيكون تصنيفه الفلسفى الشهير فى كتابه (تقدم العلم)، هذا التصنيف وإن لم يكن تصنيفا مكتبيا فى ذاته إلا أنه استخدم كأساس للعديد من التصانيف المكتبية وعلى رأسها تصنيف ديوى العشرى وتصنيف توماس جيفرسون. وفى القرن السابع عشر انتشر نظام تصنيف متاجر الكتب فى باريس والذى وضعه بداية إسماعيل بوويو، وقد توفر على تطوير هذا النظام تاجر الكتب الببليوجرافى الفرنسى جاك- تشارلز برونيه فى مطلع القرن التاسع عشر وكان ذلك النظام بسيطا عمليا يتكون من خمسة أقسام رئيسية كل منها يتفرع إلى شعب وكل شعبة إلى فروع حسب الظروف والأقسام الرئيسية هى : اللاهوت- الشريعة- العلوم والفنون- الآداب- التاريخ. وما يزال هذا النظام مستخدما جزئيا فى المكتبة الوطنية الفرنسية وبعض المكتبات الفرنسية الأخرى. وقد قامت المكتبة البريطانية بتعديل النظام وتطويره واستخدامه جزئيا أيضاً.

وثمة نظام تصنيف يجمع بين الإطار الفلسفى المعرفى والأسس العملية البراجماتية تم وضعه فى أربعينات القرن التاسع عشر على يد المستشرق المكتبى الألمانى أ.أ. شليرماشير لمكتبة البلاط فى دار مشتات. وقد تألف هذا النظام من ٢٥ قسما رئيسيا بحروف (A-Z) مع أكثر ١٣٠٠٠ تفريع من تلك الأقسام. وكان أكثر نظم التصانيف تفصيلا فى القرن

التاسع عشر. وكان أسبق النظم الحديثة فى استخدام القوائم المساعدة لتفريعات المكان وغير ذلك من الوجوه والملامح، وقد انطوى النظام على كشاف نسبى كامل. وقد استخدم هذا النظام فى عدد من المكتبات الجامعية والولائية الألمانية حتى قرننا العشرين.

١- **تصنيف ديوى العشري**: نشر هذا التصنيف أول ما نشر سنة ١٨٧٦ رغم أنه كان قد أعد سنة ١٨٧٣ لاستخدامه فى مكتبة كلية أمهرست عندما كان ملفيل ديوى (١٨٥١ -١٩٣١) يعمل مساعداً فى المكتبة، وقد نشره تحت عنوان " تصنيف وكشاف موضوعى لفهرسة وترتيب الكتب والكتيبات فى المكتبة" وكان يقع فى أربعة وأربعين صفحة وينطوى على أقل من ألف موضوع وكانت الجداول تقع فى ١٢ صفحة والكشاف فى ١٨ صفحة. ومن الطريف أنه انتقد فى ذلك الوقت على أنه شديد التفصيل. وتطور النظام بعد ذلك فى اتجاهين طبعة موسعة وطبعة موجزة وفى سنتنا هذه (٢٠٠٦م) كانت الطبعة الكاملة قد دخلت رقمها الثانى والعشرين من أربعة مجلدات فى أكثر من ٤٥٠٠ صفحة بينما الطبعة الموجزة كانت قد دخلت إلى رقم اثنى عشر. وغدا تصنيف ديوى العشرى أوسع التصانيف انتشارا فى العالم وحيث يستخدم فى مالا يقل عن ١٥٠ دولة وترجم إلى ما يربو على ٣٥ لغة وتستخدمه نحو ٢٠٠,٠٠٠ مكتبة. وفى الولايات المتحدة تستخدمه ٩٥٪ من المكتبات العامة والمدرسية و٢٥٪ من المكتبات الأكاديمية و٢٠٪ من المكتبات المتخصصة.

وفى مقدمة الطبعة الأولى (١٨٧٦) والتى نشرت مجهلة، وهى مقدمة مختصرة للغاية يقول ملفيل ديوى إن هذا التصنيف قد وضع سنة ١٨٧٣ نتيجة دراسة بضع مئات من الكتب استغرقت شهورا عديدة، ونتيجة لأكثر من خمسين زيارة لمكتبات أمريكية مختلفة.

وتذكر المصادر أن البنية الأساسية لتصنيف ديوى قامت على تصنيف سابق عليه كان قد وضعه سنة ١٨٧٠م (و.ت.هاريس) الذى بناه هو الآخر على مقلوب نظام فرانسيس بيكون للمعرفة الذى ألمحت إليه سابقاً. وحيث بيكون يقسم المعرفة البشرية إلى ثلاثة

أقسام رئيسية: التاريخ ، الشعر، الفلسفة، وذلك بناء على الملكات الثلاث الموجودة عند الإنسان وهى: الذاكرة، الخيالة، العقل. ومن المعروف أن المكتبة الأمريكية قبل ديوى كانت تصنف الكتب حسب الموضع الثابت، والجدول الآتى يقارن بين التصانيف الثلاثة: بيكون، هاريس، ديوي:

بيكون		هاريس		ديوي
أصلي	**مقلوب**		**العلم**	
التاريخ	الفلسفة	الفلسفة		المعارف العامة
(الذاكرة)		الدين		الفلسفة
		علم الاجتماع والسياسة		الدين
		العلوم الطبيعية		العلوم الاجتماعية
		العلوم التطبيقية		اللغة
				العلوم البحتة
				العلوم التطبيقية (النافعة)
		الفنون الجميلة	**الفن**	الفنون الجميلة
		الشعر		الأدب
الشعر	الشعر	القصص		
(الخيال)		المجموعات الأدبية		
		الجغرافيا والرحلات	**التاريخ**	التاريخ
		التاريخ المدني		التراجم
الفلسفة		الترجمة	**ملحق**	الجغرافيا والرحلات
(العقل)		متفرقات		

ونجاح تصنيف ديوى إنما يتأتى من عدة عوامل. ولعل أولها استخدام الرمز النقى بالأرقام العربية وهو رمز عالمى بسيط ويعكس الرمز طبقية النظام، حيث يمكن التفريع إلى ما لا نهاية أفقيا على الأقل مما يعنى مرونة النظام ومواكبته للتوسع الحادث فى نسيج المعرفة البشرية. ويتميز الرمز بالقدرة على تكوين وسائل مساعدة على التذكر والمرونة الهائلة فى القوائم المساعدة لإضافة وجوه الشكل والصورة والأماكن والعرقيات والفئات واللغات والآداب وغير ذلك. كما يسمح مبدأ "بناء الرقم" بتفريع أحد الأقسام الرئيسية بجزء أو بكل قسم آخر مما يعكس العلاقات القائمة بين بعض الموضوعات مما يخفف فى نفس الوقت عن الجداول الرئيسية ولا يحملها عبء عدد أكبر من التفريعات. وهذان الملمحان الأخيران هما من إبداعات ملفيل ديوى نفسه، وكونا الركيزة التى قامت عليها التصانيف الوجهية.وربما كان أهم عوامل نجاح تصنيف ديوى هى عوامل خارجية، وتتمثل فى مطبعة فورست بريس التى أصبحت جزءا من مركز مكتبات الخط المباشر فى أوهايو بعد أكثر من قرن أى فى أوائل التسعينات من القرن العشرين، كما تتمثل العوامل الخارجية فى دعم مكتبة الكونجرس واتحاد المكتبات الأمريكية للنظام والعمل على تحديثه بصفة مستمرة.

ولكن على الجانب الآخر هناك بعض المثالب فى النظام حيث اقتصرت البنية الأساسية على عشرة أقسام فقط مما يعكس أولاً ثقافة القرن التاسع عشر، ومما تسبب فى ازدحام بعض الأقسام بمفرداتها مثل العلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ، وبالتالى طول الرقم فى كثير من الأديان.ومن المثالب أيضاً أنه باعد بين بعض الأقسام ذات الصلة كما هو واقع فى اللغة والأدب والعلوم الاجتماعية والعلوم التاريخية، وعزل الجغرافيا السياسية عن باقى فروع الجغرافيا. ومن عيوبه كذلك الالتصاق الشديد والالتزام الصارم بمبدأ: "وحدة وتكامل الأرقام" والذى يمنع فى أحيان كثيرة إعادة هيكلة الجداول القديمة لتضم الموضوعات الجديدة فى مواضعها الدقيقة السليمة، وأحيانا تمنع الاستخدام السليم للأوجه العامة. ويحاول محررو التصنيف تدارك هذه النقيصة الأخيرة عن طريق جداول فنيكس التى تعيد بناء بعض الفروع أو الأغصان أى على المستوى الثالث والرابع.

ومهما يكن من أمر الحسنات والسيئات فى تصنيف ديوى العشرى فهو كما قلت يستخدم فى قطاع كبير من المكتبات على مستوى العالم، كما يستخدم فى الكثير جداً من الببليوجرافيات الوطنية والتجارية العامة. ومن المعروف أن مكتبة الكونجرس تقدم أرقام تصنيف ديوى العشرى على بطاقاتها وعلى أشرطة مارك الآن. وفى بريطانيا وعدد كبير من الدول فى أوربا وآسيا وإفريقيا يستخدم تصنيف ديوى لإعداد فهارس وببليوجرافيات مصنفة إلى جانب استخدامه فى ترتيب الكتب.

ومن النوافل أنه بعد انتشار البحث على الخط المباشر أدخل نظام ديوى العشرى جنبا إلى جنب البحث بالكلمات الدالة، وخاصة عند البحث الجذرى "فوق" و"تحت" الذى يساعد فى البحث الطبقى. وهنا يكون الرمز الطويل ميزة كبيرة وليس عيبا، لأنه يؤدى إلى الحصول على مخرجات الموضوعات الدقيقة جدا.

٢- **التصنيف العشرى العالمى.** من المعروف أن التصنيف العشرى العالمى قد نشأ فى أحضان المعهد الدولى للببليوجرافيا (الاتحاد الدولى للببليوجرافيا- الاتحاد الدولى للتوثيق- الاتحاد الدولى للملومات والتوثيق فيما بعد). وحيث أراد المحاميان البلجيكيان بول أوتليت وهنرى لافونتين إعداد ببليوجرافية عالمية بالإنتاج الفكرى من كتب ودوريات ومقالات وتقارير وبراءات اختراع. وفى سبيل ذلك احتاجا إلى تصنيف مفصل ودقيق وكان عليهما إما أن يضعا تصنيفا جديداً أو يختارا تصنيفا قائما ويطوراه ليفى باحتياجات الببليوجرافية العالمية. وقد وقع اختيارهما على تصنيف ديوى العشرى ولم يكن قد مضى على نشره سوى عشرين عاما، ففى سنة ١٨٩٥ طلبا إذن ملفيل ديوى بتبنى النظام وإدخال بعض التعديلات عليه فأذن لهما بذلك، وكان تصنيف ديوى فى تلك السنة قد دخل طبعته الخامسة، وقد قام الرجلان بترجمة تصنيف ديوى إلى اللغة الفرنسية وأدخلا بعض التعديلات على قسم الديانات والعلوم الاجتماعية والتكنولوجيا وساعد الإخصائيون فى إدخال تعديلات جوهرية على النظام. وكان التصنيف الجديد قد عرف لفترة باسم " توسع بروكسل"، ثم عرف بعد ذلك بالتصنيف العشرى العالمى.

وعلى الرغم من أن التصنيف العشرى العالمى قد بنى على تصنيف ديوى العشرى إلا أنه يختلف عنه من عدة وجوه. لقد تم الإبقاء على البنية الأساسية المكونة من عشرة أقسام ومعظم الألف فرع الأولى التى تنتهى بثلاثة أصفار، إلا أن العشرى العالمى يبدأ بخانة واحدة للأقسام الرئيسية ويحذف الأصفار، ولكن بعد الخانات الثلاثة يفترق التصنيفان حيث نجد تفريعات شديدة الدقة والتفصيل.

ومن جهة ثانية فقد أدخل على الجداول المساعدة فى ديوى ـ وكانت فى ذلك الوقت جدولين فقط الشكل والصورة، والمكان ـ نظام جديد من الرموز الرياضية وعلامات الترقيم. ومن جهة أخرى أدخلت علامة الشارحة (:) لربط رمزين أو أكثر لبيان العلاقة بين الموضوعات، وهى علامة تجعل هذا التصنيف شديد المرونة، وعلى سبيل المثال كتاب عن " استخدام الحاسبات الآلية فى إدارة العاملين فى المستشفيات" يأخذ الرقم الدال تماماً على الكتاب ومحتوياته على النحو الآتى: ٣٦٢٫١: ٦٥٨٫٣: ٥١٩٫٦٨ (المستشفيات: إدارة العاملين: الحاسبات الآلية). وكل من تلك الرموز الثلاثة يصلح لأن يكون مدخلا إلى الكتاب.

هذا ولقد نشرت الجداول الكاملة للتصنيف العشرى العالمى فى الطبعة الفرنسية سنة ١٩٠٥م تحت عنوان (دليل الحصر الببليوجرافى العالمي) ثم أتبع بعد ذلك بالطبعات الكاملة الألمانية والانجليزية والروسية والأسبانية واليابانية وثمانى لغات أخرى. وهذه الطبعات الكاملة تنطوى على نحو ١٥٫٠٠٠ موضوع وقد صدرت طبعات متوسطة من هذا التصنيف تتضمن حوالى ٣٠٪ فقط من الجداول الكاملة، وذلك باللغات الإنجليزية والألمانية والفرنسية واليابانية وثلاث عشرة لغة أخرى. أما الطبعات المختصرة فتتضمن من ١٠-١٥٪ فقط من الجداول الكاملة، وتوجد الطبعة المختصرة بسبع عشرة لغة وخمسة أبجديات. وإلى جانب ذلك هناك طبعات لمجالات موضوعية معينة تقدم بالكامل أى هى مستخرجات من الطبعات الكاملة.

وعلى الرغم من أن الغرض الذى وضع له التصنيف العشرى العالمى لم يتم وهو

الببليوجرافية العالمية بسبب العقبات التى واجهها المعهد الدولى للببليوجرافيا وفى صوره المتعددة بعد ذلك، وتم اعتبار المشروع غير عملى وغير قابل للتنفيذ وأوقف المضى فيه مع بداية العشرينات من القرن العشرين، رغم ذلك فإن التصنيف نفسه قد انتشر انتشاراً كبيرا بين المكتبات وخدمات الاستخلاص والتكشيف فى جميع أنحاء العالم. ولكن من الجدير بالذكر أن هذا التصنيف لم تقبل عليه المكتبات فى الولايات المتحدة حتى المكتبات المتخصصة بل ولا يدرس فى مدارس المكتبات والمعلومات هناك، وإن كانت قد استخدمته بعض الببليوجرافيات وخدمات الاستخلاص والتكشيف. والسوق الرئيسية للتصنيف العشرى العالمى هى دول شرقى أوربا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، وحيث فرض استخدام هذا التصنيف فى كل المكتبات العلمية والتكنولوجية فى الاتحاد السوفيتى السابق منذ ١٩٦٢، كما فرض استخدامه فى كل المستخلصات العلمية والتكنولوجية، كما أن الكتب العلمية والتكنولوجية تحمل رقم التصنيف العشرى العالمى فى ظل الفهرسة فى المنبع. وإلى جانب الدول الأوربية يستخدم هذا التصنيف فى بعض الدول الأسيوية وعلى رأسها العملاقان الصين واليابان. كما يستخدم فى البرازيل على نطاق واسع وكثير من دول أمريكا اللاتينية الأخرى، وأيضا يستخدم فى بعض الدول العربية وعلى رأسها مصر بطبيعة الحال.

وعلى الرغم من استمرار بنية التصنيف العشرى العالمى على أساس بنية تصنيف ديوى من حيث الأقسام الرئيسية العشرة إلا أن قسم اللغات (٤٠٠) قد فرغ أو جوع ونقلت محتوياته إلى قسم الأدب، ولا يمكننا القول الآن بأن التصنيف العشرى العالمى يقارن أو يقابل بتصنيف ديوى العشرى، لأن كثيرا جدا من الموضوعات الآن فى التصنيف العشرى العالمى تحمل أرقاما جديدة مختلفة عن نظيرتها فى تصنيف ديوى العشرى. والهيئة المسئولة عن تحرير وتطوير التصنيف العشرى العالمى هى الاتحاد الدولى للمعلومات والتوثيق (فيد) الذى يعمل من خلال لجان متخصصة والجماعات المعنية والأفراد ذوى الاهتمام. وينشر الاتحاد مجلة نصف سنوية خاصة بهذا التصنيف باسم (التوسيعات والتصحيحات) كل عدد من أعداد هذه الدورية يتضمن مئات من الرموز والموضوعات الجديدة التى

تجب إضافتها أو التى يجب تصحيحها أو زحزحتها أو الملغاة التى يجب التخلص منها. وبهذه الطريقة يواكب التصنيف العشرى العالمى التحديث وإن كان قد توقف عن إصدار طبعات جديدة تحمل التنقيحات والتحديثات.

٣- **التصنيف التوسعى.** يعتبر تشارلز آمى كتر (١٨٣٧-١٩٠٣) من الشخصيات المكتبية الرائدة وزميل ملفيل ديوى الأكبر سنا ورغم الإسهامات العظيمة التى قدمها كتر لمجال المكتبات والمعلومات فى مجالات الفهرسة والتصنيف والتحليل الموضوعى إلا أنه لم يأخذ حظه من الشهرة كما نالها ملفيل ديوى عن نصف الجهد الذى بذله كتر، وربما كان ذلك لأن كتر جاء فى زمن مختلف. وبينما ملفيل ديوى فى تصنيفه العشرى كان ينحو منحى تقليديا براجماتيا عمليا، كان تشارلز آمى كتر يضع نظاما يبنى على الفلسفة الجارية آنذاك فى ثمانينات القرن التاسع عشر وهى فلسفة الترتيب التطورى فى الطبيعة. وقد وضع كتر تصنيفه التوسعى على أساس تطور العلوم وسماه التوسعى لأنه فى حقيقة الأمر يقع فى سبعة مستويات أو هو سبعة تصانيف فى واحد وتقوم فكرة التدرج فى هذا التصنيف على أساس التدرج فى حجم المكتبة فالمستوى الأول للمكتبة ذات الحجم الصغير جدا والمستوى الثانى للمكتبة ذات الحجم الصغير وهكذا حتى نصل إلى المستوى السابع (الذى لم يكتمل بسبب وفاة الرجل). وهو مصمم للمكتبات الضخمة ذات المجموعات المستفيضة. والمستوى الأول يضم سبعة أقسام رئيسية فقط وفى كل مستوى لاحق يزيد عدد الأقسام الرئيسية وتزيد تفريعاتها. والرمز فى هذا التصنيف مختلط حيث استخدمت الحروف للأقسام الرئيسية والأرقام للقوائم المساعدة، كما استخدمت المسافة أو النقطة كعلامة رمزية. والعيب الرئيسى القاتل فى هذا التصنيف أنه يجب تغيير الرمز كلما تدرجنا من مستوى لآخر وتضطر المكتبة الصغيرة عندما تكبر مجموعاتها وتنتقل إلى مستوى أعلى من التصنيف أن تعيد تصنيف ما لديها من مجموعات طبقا للمستوى الجديد.وربما لذلك السبب وأسباب أخرى لم يقبل على استخدام هذا التصنيف سوى عدد قليل من المكتبات الأمريكية، وبعد وفاة تشارلز كتر سنة ١٩٠٣م لفظت المكتبات هذا التصنيف وأحلت غيره محله. ورغم كل ذلك فقد كان لرمز هذا التصنيف ومبدأ الإجماع العلمى فى ترتيب

الموضوعات أثره الحاسم فى تصنيفين أمريكيين لاحقين عليه هما تصنيف مكتبة الكونجرس وتصنيف بليس الموضوعى. ومن المعروف أن تصنيف مكتبة الكونجرس قد بنى على الأقسام الرئيسية عند كتر، كما أن قسم المكتبات والببليوجرافيا قد أخذ بالكامل عن تصنيف كتر التوسعى.

٤- **تصنيف مكتبة الكونجرس.** من المعروف أن مكتبة الكونجرس قد شقت طريقها إلى الحياة سنة ١٨٠٠م، وطالما كانت مجموعاتها صغيرة محدودة فإنها كانت تستخدم تصنيف الموضع الثابت، ولما احترقت مجموعات المكتبة واشترت مجموعات الرئيس توماس جيفرسون كان من الطبيعى أن تطبق نظام التصنيف الذى وضعه جيفرسون لمكتبته ثم تم تطوير هذا النظام مع مرور الوقت. وفى نهاية القرن التاسع عشر وعند انتقال المكتبة إلى مبنى رئيسى جديد خارج مبنى الكابيتول الذى كانت فيه المجموعات تقترب من المليون سنة ١٨٩٧م سنة افتتاح المبنى الجديد. وفى ذلك الوقت رؤى أن التصنيف القديم الذى بناه توماس جيفرسون على تصنيف بيكون العلمى لم يعد مناسبا للمجموعات أو المبنى أو الظروف الجديدة. ولذلك بدأ التفكير سنة ١٨٩٩م فى إعداد نظام جديد للتصنيف. وكان على المكتبة إما أن تختار من بين الأنظمة الموجودة نظاما تطوعه لأغراضها وإما أن تبنى نظاما تفصيلا على مجموعاتها ووظائفها. وفضلت المكتبة السبيل الأول وكان أمامها أن تختار إما تصنيف ديوى العشرى وإما تصنيف كتر التوسعى وإما تصنيف مكتبة جامعة هالى الألمانى.

وقد رفض ملفيل ديوى أن تأخذ مكتبة الكونجرس نظامه وتعدل فيه وهذا من حسن حظ تصنيف ديوى والمكتبات، كما وجدت المكتبة أن تصنيف مكتبة جامعة هالى مفصل تفصيلا محكما على الإنتاج الفكرى الألمانى، ومن هنا كان الاختيار الأنسب هو تصنيف كتر التوسعى، الذى أخذت منه المكتبة هيكله فى مستواه السابع وحرف Z الخاص بعلم الكتاب والمكتبات والببليوجرافيا والذى كان قد اكتمل فى صورته النهائية آنذاك. ولكن ينبغى أن ندرك أن تفاصيل تصنيف مكتبة الكونجرس وإن كانت قد بنيت على هيكلة

تصنيف كتر إلا أنها من صميم عمل مكتبة الكونجرس نفسها ونبعت من المجموعات المليونية بها وظلت المكتبة تعمل على هذا النظام قرنا كاملا حين اكتمل حرف K الخاص بالقانون فى نهاية القرن العشرين. ومن هنا يمكننا القول مطمئنين إن تصنيف مكتبة الكونجرس هو نظام براجماتى يعتمد على السند الفكرى أى على مجموعات فعلية شاملة مقتناة فى المكتبة، شأنه فى ذلك شأن قائمة رؤوس الموضوعات الخاصة بمكتبة الكونجرس. وكما يذكر الخبراء فإن تصنيف مكتبة الكونجرس ليس تصنيفا واحدا إنما هو واحد وعشرون نظاماً متخصصاً ربط بينها فى سياق واحد ولكل منها بنيتها الخاصة ورمزها الخاص والقوائم المساعدة والكشاف، وقد بلغ عدد مجلداته فى الطبعة الفائقة سنة ١٩٩٨م خمسة وأربعين مجلداً فيما يربو على ١٥٠٠٠ صفحة مع طرح هذا النظام على الخط المباشر لتسهيل استخدام النسخة الالكترونية، مع العلم بأن القانون / واللغة والأدب يحتلان أكثر من ٥٠٪ من حجم هذا التصنيف بينما العلوم البحتة والتكنولوجيا يحتلان نحو ١٥٪ فقط من حجم هذا العمل.

والرمز فى تصنيف مكتبة الكونجرس مختلط يتألف من حرف أو اثنين أو ثلاثة حروف للأقسام الرئيسية ثم أرقام عربية صحيحة للتفريعات وربما تفرع الأرقام بعد ذلك بعلامة عشرية إن احتاج الأمر وقد تركت فجوات بين الأرقام لما قد يستجد من موضوعات فى المستقبل. وفى بعض الأحيان نصادف الترتيب الهجائى للموضوعات بعد العلامة العشرية أو بديلا عنها كما استخدمت أرقام كتر للمؤلفين فى بعض المواضع. ويرى الخبراء الثقات أن الترتيب الهجائى وأرقام كتر قد تسببا فى تشتيت الموضوعات ذات الصلة. ونظام مكتبة الكونجرس نظام حصرى بالكامل ولا أثر للتركيب أو الوسائل المساعدة على التذكر فيه. وعندما تكون هناك حاجة إلى تقسيمات شكلية أو جغرافية أو تاريخية فإنها تعد خصيصا لكل موضوع دون النظر إلى التقسيمات المماثلة أو الشبيهة فى نفس القسم أو فى الأقسام الأخرى.

ويتم تنقيح ومراجعة وإصدار طبعات جديدة من كل قسم على حدة، وحيث نجد أن

بعض الأقسام قد دخل طبعته الثالثة بينما بعض الأقسام ما يزال فى طبعته الأولى. والمراجعة قد تنقل كتلا من الرمز من مكانها إلى مكان آخر أو تلغى تماماً أو تستخدم فى مجال موضوعى مختلف.وربما تتم إضافة موضوعات جديدة بشكل تعسفى فى غير مكانها الطبيعى لمجرد وجود أماكن شاغرة، وبصرف النظر عن علاقة الموضوعات الجديدة بما قبلها وبما بعدها من موضوعات.

ومن الجدير بالذكر أن تصنيف مكتبة الكونجرس يصلح للمكتبات المليونية وطنية كانت أم عامة أم جامعية أم متخصصة. وقد حدثت عمليات هجرة جماعية في ستينات وسبعينات القرن العشرين من تصنيف ديوى العشرى إلى تصنيف مكتبة الكونجرس فى المكتبات الأمريكية خاصة ولولا العام الاقتصادى لاستمرت تلك الهجرة، وكانت الهجرة أساساً بنى المكتبات الأكاديمية حتى بلغ عدد المكتبات المهاجرة من تصنيف ديوى إلى تصنيف الكونجرس بضع مئات فى عقد واحد. وقد قدمت منح لبعض المكتبات الأجنبية خارج أمريكا على نحو ما حدث فى جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية فى القاهرة للتحول مكتبة الكونجرس. كما يستخدم النظام طواعية فى العديد من المكتبات الوطنية والجامعية خارج أمريكا على نحو ما هو واقع فى عمان والإمارات والصين واليابان وغير ذلك من البلدان.

ولابد هنا من التذكير بأن تصنيف مكتبة الكونجرس كان يوضع على بطاقات الفهرسة المنقولة وأيضاً يوضع على شرائط مارك ويطرح أيضاً على فهرس الخط المباشر، مما يسهل استخدامه ويساعد على انتشاره، كما وضعت جداول التحويل من وإلى تصنيف ديوى العشرى.

٥- **التصنيف الموضوعى (براون).** نشر تصنيف جيمس دف براون (١٨٦٢-١٩١٤) البريطانى لأول مرة سنة ١٩٠٦ وعكس جهود براون طيلة خمسة عشر عاما بدأت مع مطلع تسعينات القرن التاسع عشر عندما كان جيمس دف باون يعد العدة لجعل شبكة مكتبات كليركنول مكتبات مفتوحة الرفوف. وقد قام الرجل بمحاولتين سابقتين فى

التصنيف قبل نشر التصنيف الموضوعى كما سماه، ففى سنة ١٨٩٤ نشر ما عرف باسم (تصنيف كوين-براون) بالتعاون مع زميله جون هنرى كوين، ثم أتبعه بعد ذلك فى سنة ١٨٩٨م بـ (التصنيف المتعدل)، وهو مشتق من تصنيف كوين-براون. وعلى الرغم من أن هذا التصنيف الأخير كان مزوداً بنظام كامل للترميز إلا أنه لم يزود بكشاف مفصل كامل. وقد استخدمت الجداول بأقسامها الرئيسية وتفريعاتها المفصلة فى بعض المكتبات البريطانية وخاصة مكتبات البلديات الصغيرة التى كانت آخذة فى الانتشار فى نهاية القرن التاسع عشر.

وكان جيمس دف براون مهموما سنة ١٨٩٧م بمشكلة ترتيب الكتب على الرفوف فى المكتبات البريطانية لأن الترتيب الذى كان قائما كان يمثل عبئا ثقيلا على القارئ وعلى المجموعات وعلى العاملين فى تلك المكتبات ورغم أن تصنيف ديوى العشرى كان قد دخل إلى أوربا فى ذلك الوقت إلا أن براون رأى أنه يركز على كل ما هو أمريكى وما عدا ذلك يأتى فى مرتبة تالية. وربما من هذا المنطلق فكر براون فى وضع نظام جديد يلبى احتياجات المكتبة البريطانية من كل نوع وحجم وكان هدفه تقديم نظام بسيط منطقى إلى حد ما وعملى إلى حد كبير طال انتظار المكتبة البريطانية له.

وقد صدرت الطبعة الثانية من هذا التصنيف سنة ١٩١٤م عقب وفاته مباشرة رغم أنها كانت من تحريره بالكامل ولم تتضمن تغييرات أساسية كبيرة. أما الطبعة الثالثة فإنها قد صدرت سنة ١٩٣٩ وتوفر على تحريرها بالكامل ج. د. ستيوارت وتضمنت تعديلات وإضافات هامة طلبتها المكتبات التى كانت تستخدم النظام حتى ذلك الحين.

ورغم أن براون وهو يعد نظامه قد اعتمد على أسس عملية براجماتية من واقع خبرته العملية فى المكتبة ومن واقع عمله فى المحاولتين السابقتين (تصنيف كوين-براون) و(التصنيف المتعدل)، إلا أنه تأثر بنظام العلوم الذى قال به ريتشاردسون وكتابات بول وتليت فى التصنيف.

ويتميز تصنيف براون بعدد من الملامح التى تستحق الوقوف أمامها رغم أن النظام قد خرج من سوق الاستعمال، ومن بينها:

١- أنه يجمع بين النظرية والتطبيق معاً فى مكان واحد مثل علم النبات والزراعة.

٢- وضع العلم الذى يخدم كل أو جل المجالات فى القسم العام مثل علم التربية A100 ـ علم الرياضيات A400.

٣- نظرية المكان الواحد للموضوع الواحد، وعلى سبيل المثال رقم E917 للقهوة نجد تحته كل ما يتعلق بالقهوة سواء كموضوع أساس أو كأوجه للموضوع أو غير ذلك مما يتعلق بها.

٤- وجود قائمة مساعدة بالفئات والأشكال لتفريع الموضوعات المختلفة.

٥- كشاف هجائى موحد ذو مكان واحد للموضوع الواحد. مع قائمة هجائية منفصلة لموضوعات وأوجه القائمة المساعدة.

٦- إمكانية تصنيف الكتب المركبة ذات الموضوعات المتعددة المختلفة عن طريق علامة الربط + وعلى سبيل المثال كتاب فى المنطق والبلاغة A300 +M170

والهيكل العام للنظام يسير على النحو الآتي:

الأوجه:

1- المادة

2- الحياة

3- العقل

4- السجل

والهيكل العام للتضيف يعكس تلك الأوجه:

A	العموميات
B C D	العلوم الطبيعية
E F	علم الأحياء.
G H	علم الأجناس والطب
I	علم الأحياء الاقتصادى والفنون المنزلية

J K	الفلسفة والدين
L	علم الاجتماع والسياسة
M	اللغة والأدب.
N	الأشكال الأدبية
O-W	التاريخ، الجغرافيا.
X	التراجم.

وقد شرح براون فى مقدمة النظام أن كل قسم قد تـم تفريعـه وترتيبـه طبقا لنظـام تطـور العلوم كلما كان ذلك ممكنا. وقد استخدم الرمز المختلط حيث تستخدم الحروف الكبيرة A-X للأقسام، وبعد ذلك تستخدم الأرقام 999-000، وتستخدم النقطة كعلامة فصل.

٦- **التصنيف الببليوجرافى**. وضعه هنرى إيفلين بليس (١٨٧٠-١٩٥٥) وهو أحد المنظرين الأمريكيين البارزين فى مجال التصنيف، وقد كرس حياته لوضع هذا النظام الذى أراد به أن يعكس الإجماع العلمى فى ترتيب الأشياء والأفكار. ويعتقد الفقهاء أن هذا التصنيف يفوق بمراحل كافة أنظمة التصنيف، وربما من هذا المنطلق تكونت اللجنة البريطانية لتطوير هذا العمل، وحيث كان يستخدم فى العديد من المكتبات البريطانية. ورغم أنه نظام محكم فى هيكله وبنيته وترميزه إلا أنه لم يحقق حظًا من الانتشار لأنه عندما نشر مكتملا (١٩٢٥-١٩٥٣) عن طريق شركة ويلسون نيويورك كان تصنيف ديوى العشرى قد تمكن من المكتبات الأمريكية إلى جانب تصنيف مكتبة الكونجرس الذى احتل حيزا من مساحة تلك المكتبات، وبالتالى رغم تفوق تصنيف بليس لم تكن تلك المكتبات على استعداد للتحول إلى نظام جديد أو نظام لم يجرب. وعلى العكس من ذلك كانت هناك على الأقل مائة مكتبة فى بريطانيا قد اعتنقت النظام وطبقته وإن كانت ضربته فى مقتل فى الستينات من القرن العشرين وتحولت إلى تصنيف ديوى العشرى.

ومهما يكن من أمر فإن هذا النظام يتكون من ٢٦ قسما (A-Z) "وقسم داخلى (٩-١)

للتفريعات الشكلية التى تستخدم مع كافة الموضوعات. ولعل من السمات المميزة لهذا النظام هو تقديم مواضع بديلة أو معالجات بديلة لكثير من الموضوعات استناداً على طبيعة الكتاب أو وجهة النظر المعالجة للموضوعات أو احتياجات المكتبة. ومن هنا فإن كتابا عن التاريخ الاقتصادى يمكن أن يوضع تحت التاريخ فى LGE أو تحت الاقتصاد فى T9. وكما هو واضح فإن الرمز يستخدم كافة حروف الأبجدية اللاتينية حتى أربعة حروف كبيرة للقسم الواحد، ويستخدم الحروف الأبجدية الصغيرة للتقسيمات الجغرافية ويستخدم الأرقام للتقسيمات الشكلية. وعلى سبيل المثال BOV3 تاريخ الإذاعة وJCAe البحث التربوى فى انجلترا.

وبعد وفاة بليس فى سنة ١٩٥٥م توقف تطوير "التصنيف البيليوجرافي" لمدة خمسة عشر عاماً، وبدأ إحياء هذا التصنيف مرة أخرى فى بداية السبعينات تحت إشراف وتحرير جاك ميلز فى بريطانيا كما أسلفت. وقد بدأت الجداول الأولى من الطبعة الثانية من هذا التصنيف تظهر فى ١٩٧٤م، ولكن من المؤسف أن التقدم فى تحديث هذا النظام وتطويره كان بطيئا للغاية ويتوقف بين حين وآخر لدرجة أنه فى سنة ١٩٩٠م لم يكن نشر من هذه الطبعة المطورة إلا أقل من النصف وحتى ٢٠٠٦م ساعة كتابة هذا البحث لم يكن العمل قد اكتمل أو حتى قارب الاكتمال، وهذه دائما هى مشكلة العمل التطوعى الذى لا تسنده مؤسسة، ومن الجدير بالذكر أن الطبعة الثانية من تصنيف بليس هى تصنيف جديد بنى على الطبعة الأولى من تصنيف بليس ولكن مع بنية وجهية كاملة ورمز منقح ومراجع لهذا الغرض. ولا نعرف حتى الآن ما هو مستقبل الطبعة الثانية.

٧- **تصنيف الشارحة (الكولون).** وضعه عالم الرياضيات والمكتبات الهندى الأشهر ش.ر. رانجاناثان (١٨٩٢-١٩٧٢). وقد صدرت أول طبعة منه سنة ١٩٣٣ وقد خرج فيه رانجاناثان عن كل التقاليد والأعراف والطرق التقليدية فى التصنيف، وجاء هذا التصنيف معتمداً تماماً على المدخل التحليلي- التركيبى فى التصنيف. وبدلاً من أن يحصر كل الأقسام وتفريعاتها فى المعرفة البشرية بما يعكس كل الأشياء وكل الأفكار شديدة

الدقة، يقوم تصنيف الشارحة بحصر الموضوعات والأشياء والأفكارا العامة البسيطة التى تمثل الخطوط العريضة لفروع المعرفة البشرية إلى جانب الخصائص والسمات العامة التى نسميها (الأوجه)، وعن طريق جمع الرموز الخاصة بكل منها يمكن التعبير الدقيق عن موضوع الوثيقة. وبهذه الطريقة خرج هذا التصنيف عن أسلوب عيون الحمام التى توضع فيها الموضوعات المحصورة سلفاً والتى لكل منها رمز محدد ثابت وهو الأسلوب الذى ساد كل نظم التصنيف قبله. والعمود الفقرى لهذا التصنيف يقوم على ٤٣ جدولاً أساسياً كل منها يتخذ رمزاً من حروف لاتينية إلى جانب استخدام حرفين من الأبجدية اليونانية والحروف فى الأقسام الرئيسية هى الحروف الكبيرة، والجداول هنا تشبه جداول التصنيف التقليدية ولكنها لا تنطوى إلا على تفريعات محدودة. والتفاصيل فى هذا التصنيف تأتى عن طريق الأوجه التى تقع فى الاستهلالية PMEST، وحيث P تعنى الشخصية (أى الموضوع المجرد نفسه)،بينما M تشير إلى المادة ، E تعنى الطاقة أو النشاط وهو أى فعل أو عملية تؤدى إلى نتائج معينة، S يعنى الفضاء أى المكان الذى تغطيه المادة العلمية، حرف T يشير إلى الزمان أى الفترة الزمنية، ويفصل بين كل وجه وآخر بعلامة ترقيم كانت فى البداية هى الشارحة فقط (:) التى اشتق منها اسم النظام وكانت قد تم استقاؤها من التصنيف العشرى العالمى، وعند تركيب رمز التصنيف هنا فليس من الضرورى أن تستخدم كل الأوجه، بينما يمكن استخدام الوجه الواحد أكثر من مرة فى الرمز الواحد حسب ظروف كل كتاب على حدة. وعلى سبيل المثال كتاب عن "محاولات استئصال الفقر فى اسكوتلندا فى أربعينات القرن العشرين" يوضع أولاً وقبل كل شيء تحت القسم الرئيسى Y الخاص بعلم الاجتماع لأنه يعالج ظاهرة اجتماعية- وبتحليل الكتاب نجد أنه معنى بالفقر 434: فى وجه E أى الطاقة والاستئصال 64: فى نفس الوجه E. أما اسكوتلندا فى وجه المكان S فرقمها S63. أما الزمن، وهو هنا الأربعينات فرقمه فى وجه الزمن N4، T ومن هنا يصبح الرمز الكامل لهذا الكتاب على النحو التالى:

Y	: 434	: 64	. 563	, N4
P	E	2E	S	T
ز	ط	ط٢	م	ز

وفى حالتنا هذه لا يوجد وجه المادة ، بينما وجد وجهان للطاقة.

والكشاف فى هذا التصنيف بنى هو الآخر على أسس جديدة مختلفة وهو التكشيف المتسلسل الذى اخترعه رانجاناثان أيضاً.

ورغم أن بذور التصنيف الوجهى نجدها عند ملفيل ديوى فى تصنيفه العشرى، وقد قام التصنيف العشرى العالمى بتطويرها أكثر وأكثر إلا أنها أثمرت وأينعت وأصبحت شجرة وارفة الظلال فى تصنيف الشارحة، حيث تم تأصيل وتطبيق التحليل والتركيب فى هذا العمل غير المسبوق وغير الملحوق أيضاً والذى دخل طبعته السابعة سنة ١٩٨٧ ثم توقف نموه بعد ذلك لعدم وجود مؤسسة ترعاه وعدم وجود مكتبات كثيرة تطبقه (واحدة فقط فى بريطانيا واثنتان فقط فى الهند وبعض المكتبيين الهنود المتحمسين). وإلى جانب النشر العام البطيء للنظام تنشر من حين لآخر جداول الموضوعات المفصلة. وعلى الرغم من ندرة تطبيق هذا النظام على ما ألمحت إلا أن النظرية التى بنى عليها والتى أصبحت نظرية عامة للتصنيف ككل كان لـها تأثيرها الـخلاق على التصنيف بصفة عامة. وكافة التصانيف التى بدأت فى الخمسينات أو تم تنقيحها ومراجعتها فى تلك الفترة وما بعدها (باستثناء تصنيف مكتبة الكونجرس) تأثرت بدرجة أو بأخرى بأفكار رانجاناثان.

٨- **التصنيف الدولى.** وضع هذا التصنيف آرثر فريمونت رايدر (١٨٨٥-١٩٦٢) الذى كان مساعدا لفترة طويلة لأستاذه ملفيل ديوى وخبر نقائص تصنيف ديوى عن قرب. ومن ثم حاول وضع نظام يتجنب نقائص التصنيف العشرى، ووضع هذا النظام الذى صدر فى طبعة تجريبية سنة ١٩٦١ فى ١٢١٧ صفحة فى مجلد واحد، وبطبيعة الحال لم يصدر غيرها لأن الرجل توفى سنة ١٩٦٢م ولم يجد التصنيف مؤسسة أو جماعة ترعاه.

ويعتبر هذا التصنيف هو آخر التصانيف التى تقوم على جهد رجل واحد مثل كل التصانيف التى سبق عرضها. وقد جاءت الطبعة التجريبية تحت عنوان " تصنيف رايدر الدولى لترتيب الكتب على الرفوف فى المكتبات العمومية".

وهذا النظام حصرى بالكامل حيث يحصر داخل الموضوع الواحد كافة تفاصيله فى كل الأوجه، وبالتالى ليست هناك قوائم مساعدة بالأوجه. وهذا التصنيف يقسم المعرفة البشرية إلى ستة وعشرين قسما رئيسيا وكل قسم يتفرع إلى ست وعشرين شعبة وكل شعبة تنقسم على ستة وعشرين فرعا، وهنا عند المستوى الثالث يتوقف التصنيف بما يعطى نحو ١٧٠٠٠ خانة استخدم منها بالفعل نحو ١٤٠٠٠ خانة تاركا بذلك حوالى ٣٠٠٠ خانة فارغة لما قد يستجد من موضوعات مستقبلاً. والرمز هنا كما نرى رمز نقى بالحروف اللاتينية. والكشاف فى نفس المجلد كشاف هجائى كامل.

وكما قال رايدر فى مقدمته المسهبة إنه لم يقصد بهذا التصنيف أن ينافس تصنيفا قائما إنما هو موجه فقط للمكتبات التى تريد التحول إلى تصنيف جديد مناسب والمكتبات التى تقدم على تصنيف مجموعاتها لأول مرة. والمكتبة العمومية المقصودة فى عنوان هذا التصنيف هى المكتبات التى تضم مجموعات عامة فى كل فروع المعرفة البشرية: المكتبات الوطنية الصغيرة، المكتبات العامة، المكتبات المدرسية، مكتبات الجامعات الصغيرة، مكتبات الكليات غير المتخصصة مثل كليات الآداب وكليات الدراسات الحرة.

والحقيقة أن هذا التصنيف الذى بدأ يعمل فيه رايدر بعد تقاعده لم يكتب له أن يجرب أو يطبق فى أى مكتبة على الإطلاق، وربما كان لوفاة الرجل بعد شهور قليلة من صدور هذا العمل أثر فى عدم انتشاره أو حتى التعريف به، وحيث لم يحظ هذا التصنيف إلا بمقالة واحدة سريعة غير معمقة. وفى رأيى الشخصى أن هذا التصنيف من أحسن التصانيف وأبسطها وأيسرها فى التناول والتداول وقد تناولته بالمقارنة إحدى رسائل الماجستير التى أعدت تحت إشرافى والتى درست موضوع الجغرافيا والتاريخ بين ثلاث خطط تصنيف منها تصنيف رايدر العالمى.

٩- التصنيف المكتبى الببليوجرافى (الروسى). وضعت هذا التصنيف للمكتبات السوفيتية مكتبة لينين فى موسكو ونشر فى ثلاثين مجلداً بين ١٩٦٠-١٩٦٨م.وقد صدرت منه طبعة مختصرة فى ستة مجلدات بين ١٩٧٠-١٩٧٥. كما صدرت طبعة موجزة فيه فى أربعة مجلدات للمكتبات العامة ١٩٨٠-١٩٨٣، وصدرت أيضاً طبعة فى مجلد واحد سنة ١٩٧٥ لكل المكتبات الصغيرة فى عموم البلاد وقد صدرت منها طبعات محدثة سنوات ١٩٨٤، ١٩٨٦، ١٩٩٠. ويتكون هذا التصنيف من ٢١ قسماً رئيسيا وكل قسم يأخذ حرفا أو أكثر من حروف الأبجدية السيريلية الثمانية والعشرين. وأول هذه الأقسام هو قسم اللينية ـ الماركسية ثم يليه العلوم ثم التكنولوجيا (ثمانية أقسام) ثم الزراعة، فالطب، فالعلوم الاجتماعية (سبعة أقسام)ثم الأدب ثم الفنون ثم الدين تم الفلسفة ثم المعارف العامة، وبعد ذلك تفرع الأقسام الرئيسية على شعب والشعب إلى فروع وهكذا حتى نهاية خريطة المعرفة البشرية، وقد بلغ عدد الموضوعات فى هذا التصنيف إلى نحو ٤٥٠٠٠ موضوع. والرمز هنا مختلط فالقسم يبدأ بحرف ثم فرع الحرف بعد ذلك بأرقام ويمكن تفريع الرقم بتقسيمات عشرية بعد ذلك مع وجود نقطة بعد كل ثلاث خانات فى الرمز.وهناك قوائم مساعدة عامة لتفريعات المكان والوجوه الأخرى للموضوع معظمها بنيت على قوائم التصنيف العشرى العالمى المساعدة رغم اختلاف الرمز بطبيعة الحال. ولكل قسم كشافه الخاص به على نحو ما نصادفه فى تصنيف مكتبة الكونجرس مع عدم وجود كشاف عام. وهذا التصنيف أيضاً مثل تصنيف مكتبة الكونجرس حصرى كامل، وعمليات التركيب فيه محدودة.

ومنذ الفترة السوفيتية كان هذا التصنيف إجباريا مفروضا على المكتبات العمومية والمكتبات الجامعية فى عموم الاتحاد السوفيتى وخاصة التى يغلب عليها الإنسانيات والعلوم الاجتماعية. وقد دخل هذا التصنيف إلى مكتبات شرقى أوربا، وكان يستخدم أساسًا فى إعداد الفهارس المصنفة وليس على الرفوف. وفى ألمانيا الشرقية كان يستخدم هذا التصنيف فى إعداد الببليوجرافية الوطنية. وبعد الانقلاب الصامت الذى حدث فى الاتحاد السوفيتى ودول شرقى أوربا فى أوائل التسعينات من القرن العشرين

والتخلص من الشيوعية واللينية الماركسية يحتاج هذا التصنيف إلى إعادة نظر، وهو لما لم يتم حتى كتابة هذا السطور (٢٠٠٦م)

١٠- **التصانيف الصينية الحديثة.** كما أسلفت فى موضع سابق من هذا البحث ورثت الصين الحديثة حتى بداية القرن العشرين بعض التصانيف القديمة التى تعود إلى أكثر من ألفى سنة. وقد اتضح فى مطلع القرن العشرين أن تلك النظم العتيقة لم تعد ملائمة للإنتاج الفكرى الصينى الحديث، ولذلك اتجهت المكتبات الصينية إلى استخدام نظم أكثر حداثة، ففى سنة ١٩٠٧م اتجهت بعض المكتبات إلى استخدام تصنيف ديوى العشرى، وفى العشرينات من القرن العشرين اتجه البعض الآخر إلى استخدام تصنيف مكتبة الكونجرس. ولكن يبدو أن أيا من النظم الغربية ما كان ليلائم الإنتاج الفكرى الصينى وكان لابد من إدخال تعديلات جوهرية على تلك الأنظمة الغربية. وبعد قيام الثورة الصينية وتأسيس جمهورية الصين الشعبية ثم وضع نظام تصنيف وطنى جديد كلية نشرت أولى إصداراته سنة ١٩٥٣.

وينقسم هذا النظام إلى ١٧ قسما رئيسيا وكل قسم ينقسم بدوره إلى شعب وفروع وأغصان، ولكن يجب أن يلاحظ أن كل قسم أو شعبة أو فرع كان يخصص للفكر الماركسي-اللينينى الماوى والرمز هنا نقى تماما بالأرقام العربية. وقد ظهر نظام جديد آخر للتصنيف هناك سنة ١٩٧٥ تحت عنوان (نظام التصنيف للمكتبات الصينية) ثم أعقبتها طبعات أخرى سنة ١٩٨٠، ١٩٨٩، ١٩٩٥ وهكذا. وعدد الأقسام فى هذا التصنيف ٢٢ قسماً رئيسياً يقع تحته ما لا يقل عن ٢٥٠٠٠ موضوع والرمز هنا بالحروف اللاتينية الكبيرة للأقسام الرئيسية وحيث كل قسم يرمز إليه بحرف أو حرفين والفروع يرمز لها بأرقام عشرية. أما القوائم المساعدة فتستخدم لها الحروف اللاتينية الصغيرة. والقوائم المساعدة الخاصة تستخدم الأرقام مسبوقة بشرط (-1، -2) ويمكن الربط بين موضوعين أو أكثر بالشارحة كما هو الحال فى التصنيف العشرى العالمى، وعلى سبيل المثال: TB11: O29 الخاص بكتاب الرياضيات للهندسة. والكشاف فى هذا التصنيف يسير على التقاليد الصينية حيث ترتب الأشكال التى تعبر عن رؤوس الموضوعات على حسب عدد الشرطات فى كل شكل.

١١- **النظام العريض للترتيب**. ربما كان هذا النظام الذى وضعته منظمة اليونسكو سنة ١٩٧١م ووسعه الاتحاد الدولى للتوثيق سنة ١٩٧٨ هو أحد التصانيف المكتبية وآخرها في حدود علمنا. وكان الهدف منه أن يكون " لغة تحويل" بين التصانيف القائمة والمكانز ونظم استرجاع المعلومات ومراكز المعلومات ومؤسسات المعلومات عموما ولم يقصد به أن يكمل أو يكون امتدادا لأى منها، ولكن لجعل نظم التصنيف متوافقة وقابلة للتحويل بين بعضها البعض على المستوى العام. وكما يدل عليه عنوانه هذا التصنيف لا يضم إلا ٤٠٠٠ موضوع فقط وهى موضوعات عامة غير مغرقة فى التخصص. ويمثل "النظام العريض للترتيب" نمطا جديداً تماماً من التصانيف والرمز فيه يبنى على الأرقام التى تتجمع فى مجموعات ذات كسور ألفية ومئوية يباعد بينها بفاصلة بما يضمن المرونة والحد الأقصى من الاستيعاب. وعلى سبيل المثال:

716 تشييد وخدمات المباني
,40 أجزاء المباني
,45 الجدران.

ويمكن تركيب الموضوعات عن طريق تشكيلات من الرموز من أجزاء مختلفة من النظام ويفصل بين أجزاء الرمز بشرطة، وذلك على المثال الآتى : 390-716 " الجوانب البيئية فى تشييد المبانى"، وحيث 390 هى البيئة.

ورغم أن هذا النظام لم يصمم أساساً للاستخدام فى المكتبات إلا أنه صالح تماماً لتصنيف الكتب على الرفوف فى خطوط عريضة فى المكتبات ذات الرفوف المفتوحة والمجموعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. والمشكلة الأساسية فى هذا النظام أنه لم يحقق حتى الآن الهدف المنشود، وهو أن يكون " لغة تحويل" بين أنظمة التصنيف القائمة.

نظم التصنيف المتخصصة:

الأنظمة التى عرضنا لها من قبل والتى لم نعرض لها هنا هى نظم تصنيف عامة شاملة أى وضعت للمكتبات التى تقتنى فى كل أوجل فروع المعرفة البشرية، من أجلها صممت وعليها طبقت. ولكن على الجانب الآخر هناك حشد من المكتبات المتخصصة أى التى

تتعمق الاقتناء فى موضوع واحد ولا تصلح لها هذه التصانيف العامة وتحتاج إلى تصانيف تفصيلية على قد تخصصها مثل مكتبات التربية أو الزراعة أو الطب أو الفلك أو القانون. إن من الممكن أن تستخدم تلك المكتبات القسم الخاص بها فى تصنيف مكتبة الكونجرس كما هو الحال فى المكتبة الوطنية الزراعية الأمريكية والمكتبة الوطنية الطبية. ولكن كثيرا من المكتبات المتخصصة يرى أن من الأوفق أن يضع لنفسه تصنيفاً خاصا يضع فى اعتباره الظروف الخاصة لكل مكتبة على نحو ما نجد فى نظام تصنيف الفيزياء الذى وضعه المعهد الأمريكى للفيزياء، ومثل نظام تصنيف الموسيقى الذى وضعه إ. ج. كوتيس للمكتبة البريطانية.

بحوث التصنيف

ليس ثمة شك فى أن التصنيف نظريا وعمليا يعتبر من موضوعات اللب فى تخصص المكتبات والمعلومات سواء فى علم المكتبات التقليدى أو علم المعلومات فى أحدث اتجاهاته. وليس مستغربا أن توضع لهذا العلم نظريات وخطط وتشكل جماعات بحث ولجان تطوير، وتعقد مؤتمرات وحلقات بحث وندوات، وتكتب فيه آلاف من البحوث وأوراق العمل فى كل جوانبه التقليدية والمستحدثة وتختلف حوله الآراء هل يعيش التصنيف عصر التكنولوجيا المتقدمة أم لم يعد له مكان فى عالم الإنترنت والخط المباشر والمكتبة الافتراضية.

فى سنة ١٩٥٢ تكون " جماعة بحوث التصنيف" فى إنجلترا لدراسة الأسس النظرية للتصنيف. وقد قام بعض أعضاء تلك الجماعة بوضع خطط تصنيف متخصصة وبعضهم كان عنصراً فعالا فى " النظام العريض للترتيب" سابق الذكر. وقد تكونت فى بعض الدول الأخرى جماعات مماثلة خلال عقد الستينات من القرن العشرين.

وفى الاتحاد الدولى للمعلومات والتوثيق توجد لجنة دائمة لبحوث التصنيف، وهذه اللجنة تجمع الببليوجرافيات، وتعد قواعد البيانات الخاصة بالإنتاج الفكرى فى التصنيف وتشجع على دراسة وتعليم التصنيف وتبادل الباحثين فيه، كما تنظم الندوات والمؤتمرات

وحلقات البحث وتنشر تقارير البحوث حول التصنيف. ومن الجدير بالذكر أن الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات بها (جماعة الاهتمام الخاص ببحوث التصنيف) هذه الجماعة تهتم اهتماماً أساسياً بالبحث فى التصنيف وتطبيقاته سواء عن طريق البشر أو عن طريق الآلات. وهناك دورية متخصصة فى التصنيف بدأت فى الصدور سنة ١٩٧٤ تحت عنوان (دورية التصنيف الدولى)، وهى تنشر مقالات وبحوثا وتقارير عن التصنيف والتكشيف وبها باب عن الإحاطة الجارية بكتب وتقارير وبحوث التصنيف.

وطوال عقد التسعينات من القرن العشرين ومطالع القرن الواحد والعشرين تمتد الجهود الرامية إلى استخدام التصنيف فى استرجاع المعلومات على نحو ما قدمنا عينة منها من قبل، تلك الجهود قادت إلى تطورات وتصورات نظرية أدت إلى نتائج مبشرة بإمكانيات الاسترجاع المصنف والاسترجاع بالكلمات الدالة. ولقد بات واضحا تمامًا أن أنظمة التصنيف الطبقية الحصرية التى عرضنا لبعضها من قبل والتى تؤهلها صفاتها وخصائصها لكى تستخدم لترتيب الكتب على الرفوف، لا تصلح لاسترجاع المعلومات من الأنظمة الآلية التى تحتاج بالدرجة الأولى إلى مدخل تحليلى تركيبى.

وامتدادًا للتجارب التى قامت فى ستينات وسبعينات القرن العشرين والتى عرضنا لبعضها من قبل، قام كثير من الباحثين فى ثمانينات القرن العشرين بإجراء تجارب حول استخدام التصانيف فى الاسترجاع الموضوعى للمعلومات من فهارس الخط المباشر. ولم ينجح فى هذه التجارب إلا التصنيف العشرى العالمى لما فيه من بنية وجهية ورمز يعبر عن العلاقات بشدة، حيث إن الاسترجاع الموضوعى الآلى أصبح ممكنا عن طريق هذا التصنيف. كذلك نجح هذا التصنيف فى أن يكون لغة تحويل بين قوائم رؤوس الموضوعات والمكانز. ومن جهة أخرى تم اختبار تصنيف مكتبة الكونجرس وتصنيف ديوى العشرى للبحث الموضوعى على الخط المباشر بيد أن التجارب لم تسفر عن نتائج مشجعة. وقد أسفر التجريب عن نتائج متفاوتة فقد أشارت من جهة إلى إمكانية الاسترجاع الموضوعى بالتصنيف من فهارس الخط المباشر من جهة ومن جهة ثانية

كشفت عن العديد من المشكلات التى تواجه مصممى النظم والمستفيدين مع التصنيف على الخط المباشر. ولقد كان النجاح كافيا لدفع تطوير مارك للتصنيف، والذى يمكن استخدامه لتخزين معلومات التصنيف على نظم الخط المباشر.

وكما أسلفت كان من المجالات الهامة فى بحوث التصنيف البحث فى إمكانية تطوير أسلوب أو طريقة لتصنيف الوثائق آليا أى دون تدخل بشرى، فقد جرت محاولات باكرة عرضت لها من قبل فى هذا البحث، للقيام باستخدام لوغاريتمات الآلة فى تسكين كل وثيقة فى قسم معين من أقسام المعرفة البشرية بناء على المصطلحات الموجودة فى مستخلصات تلك الوثائق. ثم أجريت بعد ذلك محاولات لعنقدة الوثائق أى ترتيبها فى عناقيد بناء على وجوه التشابه والاتفاق فى المصطلحات والمحتويات الموجودة فى تلك الوثائق. وقد وجد أن التصنيف الآلى مفيد فى استرجاع المعلومات جزئيا لأن وصف القسم الموضوعى يحدد الوثيقة أفضل من الناحية الموضوعية عن وصف الوثيقة الفردية وقد وجد أن العناقيد المولدة آليا أكثر فاعلية من تلك التى تقوم بها المكتبات فى استرجاع الكتب. ومن جهة أخرى أجريت تجارب مبدئية أسفرت عن أن عناقيد التصنيف يمكن استخدامها فى استرجاع معلومات أكثر اتصالا بموضوع البحث فى عملية استرجاع المعلومات من تلك التى يمكن الحصول عليها بالطرق التقليدية وذلك عن طريق حساب احتمالية صلة الوثيقة بسؤال معين على نحو ما أشرت إليه من قبل. وتلك التجارب التى أجريت حول إمكانية استخدام التصنيف فى استرجاع المعلومات تؤكد لنا بكل اليقين أن قوة التصنيف التى أهملناها طويلا فى تنظيم المعرفة إلى جانب تنظيم الوثائق قد أصبحت الآن فى متناول أيدينا.

المصادر

١- شعبان عبد العزيز خليفة. التصنيف العشرى للمكتبات ومراكز المعلومات: دراسة مقارنة وخطة قياسية.ـ القاهرة: المؤلف، ٢٠٠٥.

٢- شعبان عبد العزيز خليفة. تصنيف مكتبة الكونجرس: دراسة تأصيلية وخطة قياسية.ـ الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٥.

3- Bliss, Hery Evelyn. Bliss Bibliographic Classification. 2nd ed./ edited by J.Mills and Vanda Broughton.-London; Boston: Butterworths, 1977.
4- Bliss, Henry Evelyn. A System of Bibliographic Classification 2nd rev. ed.- New York: H.W. Wilson Company, 1936.
5- Bliss, Henry Evelyn. The Organization of Knowledge in Libraries.- 2nd ed.- New York: H.W. Wilson, 1939.
6- Brown, James Duff. Subject Classficiation for the Arrangement of Libraries and Organization of Information with Tables, Indexes….for the Subdivision of Subjects.- 3rd ed. / Revised and Enlarged by J.D.Stewart.- London: Grafton، 1939.
7- Buchanan, Brian. Theory of Library Classificaiton.-London: Clive Bingley, 1979.
8- Byrne, Deoborah. MARC Manual: Understanding and Using MARC Records.- Engelwwod: Libraries Unlimited.
9- Chan, Lois Mai. Cataloging and Classification: An Introduction.- 2nd ed.- New York: Mc Graw- Hill, 1994.
10- Chan, Lois Mai. A guide to the Library of Congress Classification.- 5th ed.- Englewood Cliffs: Libraries Unlimited, 1999.
11- Dittman, Helena and Jane Hady. Learn Library of Congress Classification.- Lanham: Scare crow Press, 2000.
12- Herdman, M.M Classification: An Introductory Manual.- 3rd ed. / Rev.By Jeanne Osbora.- Chicago: American Library Association, 1978.
13- Library of Congress Classification: Classes A-Z Various Editions.- Washington, D.C: Library of Congress, 1976-2004.
14- Marcella, Rita and Robert Newton. A New Manual of Classification.- Aldershot: Gower, 1994.
15- Markey, Karen and Ann Demyer. Dewey Decimal Classification online Project: Evaluation of a Library Schedule and Index Integrated Into the Subject Searching Capabilities of an Online Catalog: Final Report to the Council on Library Resources.- Dublin: OCLC, 1969.

16- McIlwaine, I.C. Guide to the Use of the Universal Decimal Classification.- the Hague:FID، 1995.
17- Rigby, Malcolm. Automation and the UDC: 1948-180. 2nd ed.- the Hague: FID، 1981.
18- Scott, Manal. Conversion Tables: LC-Dewey, Dewy LC, and LC Subject Headings- LC and Dewey.- 2nd ed.- Englewood: Libraries Unlimited, 1999.
19- Taylor, Arlene. Wynar's Introduction to Cataloging and Classification. 9th ed. Westport: Libraries Unlimited, 2000.

التصنيف الببليوجرافي
Bibliographic Classification

انظر ايضا: بليس، هنرى إيفلين

وضع هذا التصنيف عالم المكتبات هنرى إيفلين بليس، ولذلك قد يعرف التصنيف باسمه أيضا تصنيف بليس كما يعرف بالاختصار (ت ب). وقد نشر بليس مخطط هذا التصنيف فيما عرف بالطبعة الأولى سنة ١٩٣٥، ونشرت طبعته الكاملة بين ١٩٤٠-١٩٥٣.

وقد ولد بليس فى التاسع والعشرين من يناير ١٨٧٠ فى مدينة نيويورك وقد تحدر أبواه: هنرى هال وإيفلينا ماتيلدا ديفيز بليس من أسرة انجليزية مستوطنة. ويبدو أن الأسرة خلال طفولة هنرى الباكرة كانت قد قسمت وقتها بين نيويورك ونيوجيرسى حيث كانت عائلة ديفيز تملك عزبة كبيرة. وقد تعلم هنرى فى المنزل حتى سن الحادية عشرة على يد والدته. وبعد ذلك تعاقب عليه مدرسون خصوصيون فى المنزل أيضا علموه الفرنسية واللاتينية والحساب والتاريخ ولم يدخل مدرسة رسمية إلا اعتبارا من سنة ١٨٨٣م، وكانت مدرسة لتعليم اللغة فى نيويورك. وبعد ذلك بسنتين التحق بقسم الدراسات القديمة فى كلية المدينة فى نيويورك، وقد بقى الرجل ملتصقا بتلك الكلية دارسا وعاملا بها- فيما عدا ثلاث سنوات ١٨٨٨- ١٨٩١، حتى تقاعدة سنة ١٩٤٠م.

لقد ترك الكلية المذكورة سنة ١٨٨٨م دون أن يحصل على شهادة جزئيا لأن أباه كان يلح عليه فى احتراف التجارة وإدارة الأعمال وجزئيا لأنه لم يكن سعيدا بدراسته. ومن هنا قضى ثلاث سنوات فى إدارة الأعمال وبضعة أشهر فى التدريس. ولكنه بعد أن رشح لوظيفة مساعد أمين مكتبة فى كلية المدينة فى نيويورك سنة ١٨٩١م قبل الوظيفة فورا وتدرج فى السلم الوظيفى حتى أصبح رئيس إدارة المكتبات سنة ١٩٢٥، ثم أمين مكتبة مشارك سنة ١٩٢٨ وقد ظل فى تلك الوظيفة الأخيرة حتى تقاعد عن العمل.

وفى سنة ١٩٠١ تزوج من عضوة هيئة تدريس فى كلية هنتر: إلين دى كوستر وقد أنجبا ابنتين (توفيت إحداهما سنة ١٩١٨) وولدين. وقد توفيت الزوجة مسز بليس بالسرطان سنة ١٩٤٣، وبعد وفاتها ارتحل هنرى بليس إلى باسادينا فى كاليفورنيا ليكون بجانب ابنته الثانية وعائلتها. وفى سنة ١٩٤٧م انتقل إلى فلوريدا ليقيم هناك حتى ١٩٥٢، وبعدها ارتحل إلى الشمال ليعيش السنوات الثلاثة الباقية من حياته فى بلينفيلد/ نيوجيرسي. وكانت بلينفيلد قريبة من ناشرى كتب الرجل وأعنى هـ. هـ. ويلسون؛ وفى رحلة قصيرة بالأتوبيس يستطيع الوصول إلى مجموعات المصادر التى يحتاجها فى الشمال الشرقى وحتى وفاته سنة ١٩٥٥ كان الرجل يرتحل إلى نيويورك ليلتقى مع محرريه ويستعين بمصادر المكتبات هناك وأيضا يمرح مع أصدقائه.

ولقد بدأ الرجل حياته المكتبية دون تعليم رسمى لهذا العلم وكما قلت سابقا لم يحصل الرجل حتى على مؤهل جامعى، بيد أن عمله فى المكتبة قد أدى به إلى توثيق علاقاته مع كل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب على السواء وكان يرشدهم جميعا إلى مصادر بحوثهم التى أحاط خبرا بها فى المكتبة. وقد أدرك بحسة الببليوجرافى أن أيا من التصانيف التى كانت موجودة فى ذلك الوقت (تصنيف كتر، تصنيف ديوى، تصنيف الكونجرس) لم يحقق الهدفين اللذين تطلبهما الرجل. حيث إنها لم تفلح فى استيعاب الموضوعات الجديدة فى العلوم والتكنولوجيا أو حتى تلك الهامة فى العلوم الاجتماعية والإنسانية ولم تكن البنية الأساسية فقط غير صالحة وغير كافية لاستيعابها، وحتى لو تم ضغط تلك الموضوعات ولويت داخل تلك التصانيف فإن مواضعها لم تكن بحال صالحة لاحتياجات المستفيدين.

وربما من هذا المنطلق قضى بليس جل عمره المهنى فى تطوير نظام للتصنيف بنى على أساس الترتيب البراجماتى للموضوعات وحيث يجد القراء المجموعات فى الترتيب المفيد لاحتياجاتهم، وأن يكون الترتيب متغيرًا إن أمكن ذلك على حسب تطور كل مجال على حدة. إلى جانب ذلك يجب أن يعكس ترتيب الموضوعات العلاقات العضوية القائمة بينها، وبالتالى فإن الموضوعات شديدة الصلة تتجاور مع بعضها البعض.

وفى مناقشة مع يوجين جارفيلد قبل وفاته بسنة واحدة اعترف بليس بأنه كان محبطا فى محاولاته الأولى للسيطرة على كافة فروع المعرفة البشرية وكان قد بدأ بفروع الرياضيات. وفى بداية حياته العلمية فى المكتبات أدرك أن السبيل الوحيد للسيطرة على المعرفة الإنسانية ولو إلى حد بسيط هو تحديد العلاقات بين الموضوعات الذى هو بدوره المفتاح نحو وضع نظام متكامل لتصنيف المعرفة.

وكان أول كتاب كبير نشره بليس هو "تنظيم المعرفة ونظام العلوم" سنة ١٩٢٩ عن طريق دار هولت للنشر. وتتضح خلفية بليس الرياضية من خلال هذا العمل حيث جاء استخدامه للكلمات والتعبيرات من خلال سياق رياضي. ومع ذلك فإنه لم ينظر إلى تصنيف المعرفة على أنه نظام صارم غير مرن قاطع التحديد ولكن متسع قابل لاستعاب الأفكار والمفاهيم المتغيرة. ومن هذا المنطلق فإنه يرى أن نظام التصنيف ليس من الضرورى أن يكون دائما، ولكن الديمومة يجب أن تكون نسبية وتقوم فقط على أساس أن تعكس اتفاق جيل واحد على الأقل من الفكر.

ورغم أن بليس لم يكن يكتب للمكتبيين وحدهم فى كتابه هذا على نحو مايشى به الإهداء فى بداية الكتاب، فإنه كان مهتما بالغ الاهتمام بترتيب الموضوعات فى المكتبات وحيث كان هو نفسه أمين مكتبة، والحقيقة التى لابد من التوقف أمامها هى أن مفاهيم بلبيس النظرية قد أثرت فى كثير من أنظمة التصنيف الأخري: وكان من بين مفاهيم بليس النظرية قد أثرت فى كثير من أنظمة التصنيف الأخري: وكان من بين المفاهيم الأساسية التى قال بها الرجل فكرة "الإجماع" ذو اتفاق الرأى. ولكى نستخدم كلمات ليس نفسه فى هذا الصدد: أن المعرفة يجب أن تنظم طبقا للإجماع العلمى والتعليمى الذى يحقق الاستقرار النسبى لفروع العلم ويميل إلى ذلك سواء فى الخطوط العامة العريضة أو

التفاصيل الدقيقة. وهكذا فإنه طبقا لما قال به بليس فإن أهم جزء فى نظام التصنيف هو ترتيبه للأقسام الرئيسية والاقسام الفرعية طبقا للاجماع العلمى والتعليم فى مختلف فروع المعرفة البشرية. وبعبارة أخرى فإن الأقسام الرئيسية والجداول يجب أن ترتب المعرفة البشرية طبقا للنظام المرضى المناسب للباحثين والخبراء العلماء فى المجال الدراسى الذى يعملون فيه، وكلما اقترب التصنيف المكتبى من هذا الإجماع كان كفؤا ومرنا وصالحا.

ويقوم ترتيب الأقسام فى تصنيف بليس على ثلاثة أسس كبرى هي: تجاور الموضوعات ذات الصلة أى المرتبطة؛ التفريع من الخاص إلى العام؛ التدرج فى الخصوصية أى التخصيص.

والأساس الأول منطقى وطبيعى حيث يفضى إلى وضع الموضوعات ذات الصلة معا فى وضع تصنيفى، وعلى سبيل المثال: التكنولوجيا الكيميائية مع الكيمياء (وليس مع التكنولوجيا) علم أمراض النبات مع النبات .. ويقصد بليس بالتفريع وضع الموضوعات ذات الصلة على حسب تناقص التوسع أى أن الموضوع العام يثبق الموضوع الأكثر تخصيصا متقدمين بذلك من الأكثر عمومية إلى الأكثر خصوصية بها يعنى أن العموميات وقوانين كل علم أكثر عمومية وتصدق فى بعض المعايير على كافة العلوم الأكثر تخصصًا.. ولكن قوانين الصدفة فى العلوم الأكثر تخصصا نادرا ما تصدق أو تنطبق على العلوم الأكثر عمومية او تساعدة فى حل مشاكلها.

ونتناول فيما يلى الملامح العامة فى التصنيف الببليوجرافى على النحو الذى وجدت عليه فى الخطة نفسها، ففى الطبعة الثانية من كتابه "تنظيم المعرفة فى المكتبات" لخص بليس مبادئ التصنيف فى المكتبات تحت اثنين وثلاثين رأسًا ومن بين تلك الأسس نختار أهم خمسة مبادئ يمكن أن تحدد شخصية التصنيف الببليوجرافي

أولا: تجاور الموضوعات ذات الصلة.

يرى بليس أن التصنيف المكتبى إن هو إلا أداة لتحديد أقسام المعرفة البشرية وبيان العلاقات القائمة بينهما. والتصنيف من هذا المنطلق، ومن تلك الزاوية يؤدى وظيفته الأساسية حيث يساعد فى استرجاع المعلومات من مخازنها (المكتبات، الببليوجرافيات،

الكشافات، الإنترنت، ....) وحيث يسمح للباحث أولا أن يحدد موقع القسم الذى يريد والذى يعتقد أن المادة العلمية التى يرغبها توجد فيه، ثم بعد ذلك يتدرج فى تفاصيل ذلك القسم ليكتشف المادة المناسبة والمادة غير المناسبة حسب مقتضيات الأحوال. والوظيفة الثانية للتصنيف كما رآها بليس هى الربط بين المجالات ذات الصلة حيث تتجاور داخل خطة التصنيف.

ومما يذكر فى هذا الصدد أن بليس هاجم وبشدة الترتيب الهجائى للمعلومات، والذى كان سائدًا فى المكتبة الأمريكية طوال القرن العشرين لأنه يحقق فقط الوظيفة الأولى اى تحديد مكان وجود موضوع مباشر، وقال الرجل إن التصنيف وحده هو الذى يلبى احتياجات القراء بفئتيها وخاصة تلك الاحتياجات التى تعكس العلاقات بين الموضوعات على حسب إجماع العلماء المستفيدين.

ثانيا: الإجماع أو اتفاق الآراء.

كان بليس على قناعة بأن المعرفة يجب أن تنظم طبقا لإجماع آراء العلماء ورجال التعليم لأن العلماء هم المتخصصون الذين يرون كيف تتشعب العلوم وكيف تنقسم، ولأن المعلمين هم الذين يرون تدرجات العلوم طبقا لمقتضيات توصيلها إلى أذهان المتعلمين. وهذا الإجماع أو الاتفاق فى رأيه يحقق الاستقرار النسبى من وجة نظر بليس، والذى يتأتى من أن نظام المعرفة إنما يسير طبقا للترتيب الطبيعى للأشياء.

وتذكر المصادر أن هذه الفكرة إن هى إلا تنقيح لنفس الفكرة التى قامت عليها تصانيف أخرى سابقة ومعاصرة مثل تصنيف ديوى ومثل العشرى العالمى وتصنيف مكتبة الكونجرس وتصنيف الشارحة (الكولون) وكلها قامت على أساس الترتيب المتفق عليها والمقبول للعلوم فى نهاية القرن التاسع عشر فى دول الغرب، وذلك على الرغم من أنه فى حالة تصنيف الشارحة (الكولون) لم يكن هذا الملمح إلا ملمحا ثانويا فيه. ولقد ذهب بليس بالنسبة لهذا الملمح إلى أبعد مدى فاعتبره البناء الأساسى الذى يبنى عليه ترتيب العلوم فى التصنيف.

ولابد من التنبيه إلى أن مسألة الإجماع هذه مسألة نسبية تختلف من وجة نظر إلى أخرى ومن زمان إلى زمان كما أنها مؤقتة. وكان بليس يعترف بذلك بل ويؤيده حيث وجد لها

وزنا تاريخيا عظيما وقرائن تدل عليها من الرواقيين أتباع زينون (٣٠٠ ق.م): المنطق، الفيزياء، الاخلاق وحتى البنية المفصلة للعلوم فى فكر فلاسفة القرن التاسع عشر، وخاصة كومت وسبنسر و أوستوالد وقوندت.

ثالثا: التدرجية.

يجب أن يتداعى التصنيف الببليوجرافى إما على هيئة سلسلة أو فى هيئة بنية سطرية بصرف النظر عن درجة التعقيد المستخدمة فى تصوير تلك التدرجات. ويصدق هذا على الأقل فى طرق ترتيب الكتب على الرفوف أو المداخل فى الكشافات والفهارس والببليويوجرافيات وثمة علاقتان مركزيتان تكمنان خلف ذلك الترتيب المتسلسل هما: التفريع (الخاص من العام) والتنسيق بين الأقسام من نفس المستوى والفروع من نفس المستوى، وعند أخذ هذين الأمرين بالاعتبار خرج بليس بمبدأ آخر مزيج منهما هذا المبدأ هو التدرج فى الخصوصية حيث قال ما نصه: " إن من الأمور الهامة التى يجب ملاحظتها أن العلوم الطبيعية ترتب طبقا لمبدأ الخصوصية حيث يعتبر كل علم شيئا قائما بذاته على نفس الدرجة مع العلوم الأقران من جهة، ولكن يفرع إلى فرعين تندرج تحته حسب المفاهيم والمبادئ. وطبقا لهذه النظرية (والتى سبقة إليها بطرق مختلفة فلاسفة آخرون ومنهم على وجه الخصوص كومت، سبنسر، اوستوالد) فإن الفيزياء التى تعمل أساسا على عناصر المادة والطاقة هى أكثر عمومية من الكيمياء التى تدرس المادة والطاقة على مستوى أكثر تخصيصا ودقة. وهذا الاعتهاد من جانب الكيمياء على الفيزياء يمكن ملاحظته بوضوح فى نظرية التكافؤ التى يمكن عن طريقها فهم كيف أن القوى المركبة فى العناصر الكيميائية تتحول إلى بنية نووية ذرية.

ويجب أن نلاحظ فى مثل هذه الأحوال أن تلك النظرية التى تفترض أن كل الظواهر البيولوجية يمكن بالضرورة تفسيرها فى علاقتها بالفيزياء والكيمياء، قد تسببت فى مشكلات فلسفية على نحو ما فعل مبدأ الإجماع من خلافات فى الرأي. وقد ناقش بليس المشكلات الفلسفية الناتجة عن تلك النظرية بشىء من التفصيل فى الفصل العاشر من كتابه "تنظيم المعرفة ونظام العلوم".

ومن النقاط الهامة أيضا فى هذا الصدد هو التوازى الذى يمكن رسمه بين الترتيب

الذى ينتج عن التدرجية، وذلك الذى ينتج عن تطبيق نظرية المستويات المتكاملة الذى تترتب فيه الوحدات على حسب تعاقب تزايد درجة التعقيد أى من الجسيمات الدقيقة الأساسية إلى الذرات إلى الكليات الجزئية إلى الخلايا وهلم جرا.

رابعا: قابلية التعديل.

يقول بليس إن من أهم خصائص التصنيف هو قابليته للتعديل والتطويع للاستخدام العملى وذلك بسبب نسبية المعرفة والأقسام. وهذا المبدأ واحد من أهم المبادئ التى يقوم عليها التصنيف الببليوجرافى وحيث يخصص أماكن بديلة ومعالجات بديلة بصورة واسعة النطاق. على سبيل المثال فإن بعض التكنولوجيات قد تدفع فى قسم التكنولوجيا فى حرف U أو يمكن تعريفها من العلوم التى تعكسها مثل الفضائيات التى تعكس إيروديناميكا، أو مثلا علم التعدين الذى يذهب مع علم البللوريات تحت الكيمياء أو الجيوكيمياء، القانون الدولى الذى قد يذهب مع العلاقات الدولية تحت علم السياسة او القانون.

ولتنفيذ نظام البدائل وتحقيق مبدأ قابلية التعديل كان على تصنيف بليس أن يقدم رمزا شديد المرونة يتسع لمثل تلك القرارات. وقد نجح نجاحا باهرا فى تقديم مثل تلك الأداة وتفوق على كافة التصانيف الأخرى الكبرى فى هذه الخاصية.

خامسا: الرمز.

قدم بليس إسهاما يحسب له فى نظرية وتطبيق الرمز وخاصة فيما أشار إليه من أن الرمز يجب أن يكون لصيقا بالموضوع ومساعدا له، بمعنى أنه لا يجب أن يكون قاطعا فى عرض العلاقات التى نصادفها فى ترتيب الأقسام. وفى التصنيف الببليوجرافى نصادف مبدأين هامين فى تقرير الرمز:

أولها إستخدام الرمز المركب حتى يعكس المفاهيم المختلفة من كافة الأقسام ... وهو المبدأ الذى نصادفه فى تصنيف ديوى: "صنف مثل .. " وفى نفس الوقت لا يعكس الوجوه الكاملة للموضوع على نحو ما نصادف فى التصنيف الوجهى أو تصنيف الشارحة. أنه يسمح بتركيب الرمز على نحو ما نجده فى التصنيف العشرى العالمي.

المبدأ الثاني: أن يكون الرمز أقصر من الرمز فى أى تصنيف آخر، وحيث اعتبر بليس قصر الرمز عنصرا هاما من عناصر قبول التصنيف والرمز وقد حاول الالتزام بهذا المبدأ فى تصنيفه بطريق عديدة.

بنية التصنيف الببليوجرافى.

حاول هنرى إيفلين بليس أن يطبق نظريته على التصنيف الذى وضعه تحت اسم التصنيف الببليوجراف وهى نظرية الإجماع أو الاتفاق على الترتيب وعلى التداعى من وجهة نظر المتخصصين والمعلمين، كما يعكس مبادئ التفريع عن العام إلى الخاص ومبادئ التدرج فى الخصوصية على نحو المثال الآتي:

الفلسفة: المنطق. الرياضيات (دراسة الأداة والمنهجية)

العلوم الفيزيائية

الفيزياء

الكيمياء

النظم الفلكية والأجرام

الأرض

العلوم البيولوجية

علم النبات

علم الحيوان

الإنسان: علوم الإنسان ودراساته

الأنثروبولوجيا البدنية (بمعناها الواسع)

الأنثروبولوجيا الاجتماعية (بمعناها الواسع)

العلوم الاجتماعية

الفنون

أما الأقسام الرئيسية أو الهيكل العام لهذا التصنيف فهو يسير على النحو الآتى مع ترقيمه المختلط، ويجب أن يلاحظ كما أسلفت أن الترقيم لا يعكس العلاقات القائمة بين الأقسام، كما لا يعكس بالضرورة التفريع والتنسيق بين الموضوعات.

1-9 أقسام عددية داخلية (للمجموعة الخاصة من كل نوع مثل 6 الدوريات) قسم 2 هنا (علم الكتاب والمكتبات) بديل لموضعة الأساس المفصل فى حرف Z

A الفلسفة والعلم العام

(يشمل: المنطق، الرياضيات، الأرصاد، الاحصاء)

B الفيزياء

(يشمل: تكنولوجيا الفيزياء الخاصة مثل: الراديو) .

C الكيمياء

(يشمل: علم التعدين ، التكنولوجيا الكيميائية)

D علم الفلك الجيولوجيا. الجغرافيا (العامة والطبيعية)

E علم الأحياء

(يشمل: الحفريات، الجغرافيا الحيوية أى البشرية)

F علم النبات

(يشمل: علم البكتريا)

G علم الحيوان

(يشمل: الجغرافيا الحيوانية واقتصاديات الحيوان)

H الأنثروبولوجيا (عامة وبدنية)

(يشمل: الطب، الصحة، التمارين البدنية، والترفية)

i علم النفس (يشمل: الطب النفس)

J التربية

K العلوم الاجتماعية

علم الاجتماع. علم الأجناس والعرقيات. الجغرافيا الأنثروبولوجية (ويشمل: الرحلات والوصف عموما)

L-G التاريخ السياسي - الاجتماعى - الاقتصادى

M أوربا

N أمريكا

O استراليا، آسيا، إفريقيا

P الدين . اللاهوت. الأخلاق.

Q العلوم الاجتماعية التطبيقية والأخلاق. الخدمة الاجتماعية.

R العلوم السياسية

S القانون

T الاقتصاد

U الفنون عامة. الفنون التطبيقية(بما فى ذلك التكنولوجيا غير العلمية)

V الفنون الجميلة. فنون الترفيه وتمضية الوقت

W- Y علم اللغة: اللغة والأدب

W اللغات والأداب غير الهندو أوربية

X اللغات والآداب الهندوأوربية

Y اللغات والآداب الإنجليزية

Z علم الكتاب. البيليوجرافيا. المكتبات

ومن الطبيعى ألا يعكس هذا العرض السطرى الأفقى اللازم لأى تصنيف مكتبى، العلاقات بين الموضوعات والتى ألح عليها بليس، كما لا يعكس مبدأ التفريع على المثال الذى سقته من قبل.

ويجب أن نلاحظ أن مبدأ التدرجية موجود فى الهيكل السابق حتى القسم H الذى يعرض العلوم الإنسانية ودراساتها. ويتضح هنا أيضا وضع الدراسات النظرية العامة مباشرة مع تطبيقاتها وممارساتها؛ وعلى سبيل المثال علم الاجتماع الذى هو الدراسة العامة للمجتمع والمؤسسات الاجتماعية قد جاء على رأس العلوم الاجتماعية الخاصة ودراساتها التى تتناول جوانب محددة من المجتمع البشرى (الدين، السياسة، البنية الاقتصادية، بل وأيضا الفنون والمصنفات والتكنولوجيا الخاصة بالمجتمع. لقد رفض بليس بشدة تشعيب الموضوعات وتشتيتها إلى "مجرد" (أى نظري) و"مجسم" (أى عمل تطبيقي) على نحو ما فعل ديوى مثلا. وهو دائما يضع الدراسات المجردة (الفلسفة والمنهج) مع التطبيقات المقابلة لها. كذلك يؤمّن بليس عنصراً قيما للتنبؤ أو المستقبل، وذلك باتباع مبدأ تصنيفى براجماتى قديم نادرا ما يعرض صراحة وبوضوح ألا وهو تشكيل موضوعات مركبة

تنعكس فيها الأقسام العامة والخاصة فى وقت واحد على أن يبدأ بالموضوع الخاص أولا: الكيمياء الفيزيائية تحت الكيمياء، الكيمياء الحيوية تحت علم الأحياء، الطب النفسى تحت علم النفس، علم النفس التربوى تحت التربية. وبصفة عامة فإن عملية التركيب فى مثل هذه الأحوال تتبع المبدأ الارتجاعي، وحيث توضع تلك الموضوعات المركبة عن طريق وضع النشاط الخاص أولا، ثم يرتد بعد ذلك راجعا إلى الموضوع الأعلى والأكثر عمومية وذلك للتعبير عن وجه النظر العامة. ولكن يجب أن نلاحظ أن هذا المبدأ يجب نحو الغموض بسبب فكرة الإجماع التى تحكم هذا التصنيف، وعلى سبيل المثال عندما نجمع جميع جوانب ووجوه تاريخ دولة، أو مجتمع ما تحت اسم الدولة (أقسام M-O) بدلا من تفريع المكان (المجتمع) طبقا للنشاط الاجتماعى (أى القانونى السياسى...). وعلى سبيل المثال أيضا عندما نسمح بالتنظيم الاقتصادى لصناعات معينة بأن يتفرع من قسم الاقتصاد فر حرف T بدلا من إدراجه تحت الصناعة المحدد الخاصة به فى القسم المجاور له الخاص بالفنون التطبيقية (U).

ومن نوافل القول إن تداعى الأقسام فى التصنيف الببليوجرافى هو تداعى منطقى سلس بحيث يؤدى كل قسم كبير إلى الذى يليه طبقا للنظرية الأساسية الراسخة عن بليس وهى نظرية الاجماع وتداعى العلاقات بين الأقسام والموضوعات. وقد طبق هذا الأمر غالبا وإن كانت هناك حالات قليلة تثير الشك حولها، وعلى سبيل المثال من واقع التصنيف نفسه نجد أن التربية (J) من الناحية النظرية هى علم من صميم العلوم الاجتماعية ولا يجب أن يسبق علم الاجتماع (K). وقد دافع بليس عن ذلك بقوله إن التربية هى "تدريب العقل وتطويره وكذلك تنمية القدرات الفعلية ولا يمكن فصله عن علم النفس". ولذلك وضعت التربية كجسر بين علم النفس وعلم الاجتماع. وربما كان الجانب العملى النفعى من وراء هذا الإجراء هو ما جعل المؤسسات الجامعية التربوية فى المملكة المتحدة تقبل عليه وتطبقه.

وهناك مثل آخر على براجماتية ترتيب الأقسام فى هذا التصنيف نجده فى قسم علم اللغة، ذلك أن اللغة من الناحية النظرية هى وعاء الاتصال الاجتماعى وطبقا لمبدأ التدرجية أو التسلسل يجب ان تصنف مع علم الاجتماع والتطبيق الخاص لها هو على

النشاط الإنسانى الإبداعى "الأدب"، ولكن الإجماع التعليمى القوى يجمع بين دراسة وتعليم الموضوعين معا وهذا هو بالضبط ما فعله بليس.

أما قسم الخدمة الاجتماعية Q وما بعده والذى كان يسمى سابقا "علم الاجتماع التطبيقي" فهو قسم مركب ولا يوجد له اسم مختصر، ولكنه يضم مجموعة من الحركات الاجتماعية العريضة والمشكلات التى يواجهها المجتمع (علم العلاج الاجتماعى، المرأة، الاشتراكية، العولمة ..)، والتى يتداخل معها عدد من العلوم الاجتماعية الخاصة (السياسة، القانون، الاقتصاد...)

ومثل آخر على البراجماتية فى هذا التصنيف يأتى من معالجة التكنولوجيا وعلى ضوء التدرجية والتسلسل يجب أن ينظر إلى التكنولوجيا على أنها من العلوم الاجتماعية الخاصة (الثقافة المادية من حياة المجتمع) وهذا هو بالضبط ما فعله بليس. ومع ذلك فإن الإنتاج الفكرى يشير إلى وضع بعض التكنولوجيات مع العلم الذى تنبثق منه على نحو ما نصادفه فى الإلكترونيات، الهندسة النووية، وفى العديد من التكنولوجيا الكيميائية. وبليس يعرف كل تلك التكنولوجيات وأنها يجب ان توضع مع الفيزياء والكيمياء فى CB والتى تمثل ما يقول عنه بليس "التكنولوجيا الأكثر علمية"، ويجب أن نلاحظ كذلك ان بليس قد خصص بعض الأماكن البديلة لبعض التكنولوجيات.

تقديم البدائل فى التصنيف الببليوجرافي.

كما ألمحت من قبل فإن من خصائص هذا التصنيف الببليوجرافى أنه يدبر أماكن بديلة لكثير من الموضوعات بشرط أن تلتزم المكتبة الواحدة بسياسة واحدة فى وضع الموضوعات. ومن حالات البدائل فى التصنيف الببليوجرافى وضع التكنولوجيات إما مع العلم البحت الذى تمثل الجانب العملى فيه أو توضع فى قسم التكنولوجيا وهو هنا ما يسمى العلوم النافعة. وترى المصادر أن التصنيف الببليوجرافى هو أكثر التصانيف المكتبية مرونة واتساعا. وتتمثل البدائل فى هذا التصنيف فى مظهرين هامين هما:

١ - المظهر البسيط الذى ألمحت اليه وهو تدبير مكان بديل أو أكثر فى مواضع مختلفة من الخطة للموضوع الواحد. وهذه البدائل لا تتسبب فى أى تغيير فى الجداول لأن

المكان أو الأماكن البديلة لها مواضعها داخل النظام والاستبدال فقط هو فى الاستخدام أى وضع الكتاب فى أى من البدائل المتاحة داخل الخطة. وإلى جانب المثال الذى سقته سابقا نجد أمثلة أخرى مثل تحريك اللاهوت من قسم P (الدين) إلى شعبة AJ لكى يلحق اللاهوت بالفلسفة إن شاء المصنف أن يفعل ذلك . ومثال آخر من القانون الدستورى فى قسم القانون الذى يمكن تحريكه إلى علم السياسة حيث يفضل بليس.

٢- المظهر الثانى فى البدائل هو المعالجة البديلة وهو أمر أكثر تفصيلا وأكثر تعقيدًا، وهو على العكس من المظهر الأول حيث يتطلب التغيير الداخلى فى الجداول أى فى البنية الداخلية للقسم أو الشعبة عن طريق تعديل ترتيب الموضوعات به، بمعنى أن نحرك فى العناصر التى يتألف منها القسم أى النسق الذى تتداعى به موضوعات القسم بما يعكس رؤية أخرى فى ترتيب المفردات، والمثال الذى نسوقه عادة فى هذا السياق يأتى من الأدب حيث إن أدب لغة معينة يقسم أولا بالفترات التاريخية وداخل الفترة يقسم بالشكل الأدبى والعكس صحيح أيضا؛ كما ان النصوص الأدبية يمكن عزلها عن الدراسات الأدبية، ثم تقسم كل منها بعد ذلك بطرق مختلفة على نحو مايرى المصنف. ومن جهة ثالثة يمكن التقسيم بالنصوص وحدها والتاريخ الأدبى وحده بعد تداعى التقسيم الزمنى و/ أو الشكلي. وهناك مثال آخر على التعديل فى بنية الأقسام والشعب لإحداث البدائل نجده تحت أقسام التاريخ السياسي- الاجتماعي- الاقتصادى L-O.

الرمز فى التصنيف الببليوجرافى.

يمكننا القول مطمئنين إن التصنيف الببليوجرافى ككل يستخدم رمزا مختلطا، حيث يستخدم الأرقام العربية للتقسيمات الموحدة أو لنقل لتقسيمات الشكل والصورة، كما يستخدم الحروف فى الأقسام الموضوعية، وربما يلجأ إلى بعض العلاقات فى تصنيف الرمز. والملامح الفارقة فى رمز التصنيف البيوليوجرافى تسير على الوجوه الآتية.

أولا: استخدمت الحروف الإنجليزية الستة والعشرين جميعا A-Z الكبيرة فى الجداول الرئيسية وخصت الأرقام العربية من 1-9 كما أشرت للشكل والصورة ولم يستخدم

الصفر العربى حتى لا يختلط مع حرف O الإنجليزى كذلك استخدمت الحروف a - z الصغيرة فى بعض الأحيان كما سنرى فيها بعد. وقد استخدمت الفاصلة (الشاولة) بكثافة كمؤشر وجهى واستخدمت الشرطة كمؤشر مرحلى وذلك لربط العناصر المستمدة من مجالات موضوعية متعددة وليست المستمدة من الوجوه المختلفة لنفس الموضوع أى أن الشرطة هنا تستخدم للامتداد بين موضوعات متفاوتة. وعلى الرغم من أن بليس استخدم بعض علامات لم نعتد عليها فى التصانيف مثل % & وغيرها إلا أنه لم يتوسع فيها.

ثانيا: لقد نشد بليس البساطة فى الرمز بثلاث طرق: ١- استخدام الرمز المعروف عالميا والذى له انتشار واسع وأعنى الحروف اللاتينية والأرقام العربية مع التقليل قدر الاستطاعة من الاستخدام التعسفى لبعض العلامات التى اشرت إليها. ٢- تقصير الرمز قدر الاستطاعة، وقد آمن هذا الاختصار استخدام عدد كبير من الأقسام الرئيسية بلغ ٣٥ قسما (1-9 A- Z) قابلة للتشعيب بعد ذلك. كذلك أدى إلى قصر الرمز التوفيق بين الرمز ووزن وثقل وكمية الإنتاج الفكرى الذى يمنح هذا الرمز (ورغم أن الرمز الممنوح للعلوم الطبيعية والتكنولوجيا طبق نسبيا على ضوء هذا المعيار. ومن طرق تأمين الاختصار فى رمز التصنيف البيليوجرافى البعد عن فكرة التعبيرية أى عدم التعبير عن مدى الطبقية من خلال طول الرقم. ومن بين الأمثلة المفرطة على هذه الطريقة الأخيرة لدى بليس فى استخدام رقم قصير لشعبة بدلا من استمرار التشعيب من القسم الرئيس، وحيث يفرض ثقل الإنتاج الفكرى ذلك المثال الآتي:

A-Z العلوم الطبيعية عامة

B الفيزياء

أى أن موضوعا فرعيا يجب أن يفرع من موضوع آخر أم له يعطى رمز قسم من المستوى الأول. ٣ ـ حاول بليس قدر الامكان زرع وسائل مساعدة على التذكر فى الرمز الذى استخدمه بمعنى أن يستخدم الحرف الذى يبدأ به الموضوع رمزًا للدالة على ذلك الموضوع قدر الإمكان، وبدون التضحية بالترتيب المنطقى للموضوعات، وبدون أن يلوى الرمز ليناسب الموضوع ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

AL المنطق	Logic
AM الرياضيات	Mathematics
BD الديناميكا	Dynamics

ثالثا: المرونة وكرم الضيافة كما يقولون فى مثل هذه الحالات أى قدرة الرمز على التفريع عندما يكون ذلك ضروريا، وذلك عن طريق تكسير الرمز فى المستوى الأول إلى مستويات أقل فأقل والبعد عن التعبيرية التى سبق ذكرها بعاليه واستخدام مبدأ رمز الوجه استخداما مستفيضا أى استخدام علامات مميزة لكل وجه من وجوه الموضوع بما يتيح التوسع المستقل لكل وجه. وهذا الإجراء الأخير نجده فيما يعرف بالتركيب أو مايسميه بليس **التخصيص المركب**

رابعا: يمكن الوصول إلى التركيب أو التخصيص المركب عن طريق نوع من الجداول المساعدة سميت عند بليس الجداول المنهجية التى تبلغ أكثر من خمسين جدولا تشبه إلى حد كبير الجداول المساعدة فى التصنيف العشرى العالمى خاصة. والجداول المنهجية عن بليس على نوعين: عامة أى يمكن استخدامها مع أى موضوع، وخاصة تستخدم مع موضوعات بعينها فقط.

خامسا: الجداول المنهجية العامة كما قلت تطبق مع جميع الموضوعات، ومن أمثلتها الجدول المنهجى الأول التى يقدم تقسيمات الشكل والصورة، وعلى سبيل المثال F1 قاموس فى علم النبات، F2 ببليوجرافية فى علم النبات، وهكذا حتى رقم 9 والجدول الثانى المنهجى خاص بتفريعات الأماكن ويستخدم هنا الحروف الصغيرة من الأبجدية اللاتينية مثال ذلك: المستشفيات فى أوربا HOd المستشفيات فى المملكة المتحدة و HOe ويفرع منها مستشفيات فى لندن HOed. ومن الجدير بالذكر أن بعض الاقسام تحمل فى طياتها تقسيماتها الجغرافية، ومن ثم لا يستخدم معها الجدول الثانى ومن بين هذه الأقسام الأقسام LO التاريخ الاجتماعى والسياسى والاقتصادى ومن الجدير بالذكر أيضا أن الأرقام يمكن استخدامها بديلا عن الحروف الصغيرة فى هذا الصدد.

ومن الجداول المهجية العامة أيضا الجدول الثالث الخاص بالتقسيمات اللغوية والذى يستخدم الحروف الكبيرة مفصولا بينها وبين حروف الموضوع بفاصلة أو الشاولة مثال

ذلك XRY,M أى المترجمات من اللغة البرتغالية إلى اللغة البولندية. ويرى بعض الثقات أن هذا الجدول ليس عاما عمومية الجداول الأخرى هنا لأنه يستخدم غالبا مع الآداب والفلسفة وإن كان من الناحية النظرية يمكن استخدامه مع كافة الموضوعات لبيان اللغة التى كتب بها العمل المصنف والجدول الرابع من الجداول المنهجية العامة خاص بالتقسيمات الزمنية ويستخدم هو الآخر حروفا كبيرة مسبوقة برقم مثال ذلك TU3A الضرائب فى العالم القديم (العصور القديمة)، ومثال آخر TUJ3N ضرائب الدخل فى القرن التاسع عشر. ومن الجدير بالذكر مرة أخرى أن جدول الآداب يحمل فى طياته تقسيماته الزمنية الخاصة به، وبالتالى لا تطبق عليه التقسيمات الزمنية الواردة فى هذا الجدوال المنهجى الرابع.

سادسا: من الجداول المنهجية الخاصة وما أكثرها عند بليس الجدول الثالث عشر الخاص بالتقسيات تحت اى مرض بنفس التداعى حيث D, للتشخيص E, مسببات المرض N, علاج المرض. هذه الرموز التفريعية الخاصة بطبيعة الحال تضاف الى رمز المرض نفسه لتدل على الوجه مثال ذلك مرض الصرع رقمة: HPSM تسير تفريعات على النحو الآتي:

HPSM, D تشخيص مرض الصرع.

HPSM,E مسببات مرض الصرع.

HPSM, N علاج مرض الصرع.

ويمكن التفصيل أكثر من ذلك فى هذا الصدد بالرجوع إلى الجداول الرئيسية والمزج بينها وبين الجداول المنهجية، وعلى سبيل المثال نجد فى الجداول الرئيسية أن HN خاص العلاجات على وجه العموم، وأن HNY خاص بالعلاج النفسى، وأنه يمكن إضافة حرف Y إلى حرف N من الجداول المنهجية لتكون الحصيلة HPSM, NY أى العلاج النفسى لمرض الصراع.

سابعا: تتضمن بعض الجداول المنهجية تعديلات مستفيضة لاستخدامات خاصة ففى قسم J التربية ثمة جدول منهجى يحمل تعديلات خاصة لعدد من أنواع المدارس المختلفة وكذلك فى قسم علم اللغة هناك جداول خاصة بتقسيمات العناصر اللغوية مثل

ذلك (قواعد اللغة: G,) وجداول خاصة بالأشكال الأدبية مثال ذلك (الدراماQ,) وثمة جداول لترتيب الأعمال تحت مؤلف معين. كما أن هناك جداول بتعديلات تسمح بتفاصيل أكثر تحت اللغات ذات الآداب الكبري.

ثامنا: عندما تدعو الضرورة إلى ذلك يمكن إضافة عناصر عدة مختلفة من الجداول المنهجية إلى رقم الموضوع ولتجنب اللخبطة بين العناصر المستقاة من جداول مختلفة فقد وضع بليس نصائح خاصة باستخدام الحروف الكبيرة من الجدول المنهجى الثالث مع الرقم 4 من الجدول الأول، والحروف الكبيرة من الجدول الرابع مع الرقم 3 من الجدول الأول. كذلك فإن الجدولين الأول والثانى لا يمكن أن يختلطا حيث يستخدمان علامات مميزة. أى الأرقام والحروف الصغيرة. وهذا الإجراء يسمح بإضافة الحروف من الجداول المنهجية الخاصة مباشرة بعد الفاصلة التى تفصل بين رقم الاساس والأرقام الإضافية بل إنه فى بعض الأحيان يمكن الاستغناء عن تلك الفاصلة مثال ذلك: MU التاريخ الاجتماعي - السياسى للملكة المتحدة؛ MUE التاريخ الاقتصادى للمملكة المتحدة.

وسوف نعرض فيما يلى لبعض النماذج من تصنيف بليس الببليوجرافى لنرى كيف تتداعى الموضوعات والرموز المعبرة عنها سواء فى فهرس المكتبة أو فى القوائم الببليوجرافية. والمثال هنا من موضوع تكنولوجيا الورق UVP، وقد خصص له الجدول المنجى المساعد رقم ٢٧، والذى يسرى على كافة الصناعات الواردة فى US- UW، والمثال الوارد هنا يكشف أيضا عن طريقة ترتيب الرمز فى هذا التصنيف هو ((1-9; a-z; -; ,; A-Z)

UVP	تكنولوجيا الورق
UVP2	الببليوجرافيا
UVP3	التاريخ
UVP3k	القرن ١٨
UVP4e	المللكة المتحدة
UVP4eK	القرن ١٨
UVP- UTT	تأثير الطباعة

UVP,B	البحوث
UVP,C	الدراسات الكيميائية/ الفيزيائية
UVP,K	تصنيع الورق
UVP,R	التسويق
UVP,R,B	البحوث
UVPA	ورق الخرق
UVPI	ورق الصحف
UVPI,C	الدراسات الكيميائية/ الفيزيائية
UVPI,C,B	البحوث
VUPQ	ورق الكرتون: الورق المقوي...

الكشاف الهجائى فى التصنيف الببليوجرافى

قدم هنرى إيفلين بليس كشافا هجائيا ضافيا مريحا فى مجلد منفصل عن الجداول الرئيسية والجداول المساعدة وبها يمكن مقارنتة بالكشاف النسبى فى تصنيف ديوى العشرى. وكشاف بليس يتضمن نحو ٤٥٠٠٠ مدخل. ومن الواضح أن بليس قد بذل فى هذا الكشاف مجهودا كبيرا تتضح فيه الصنعة والحرفية والدقة الكبيرة. ورغم اعتراف الثقاة بدقة وحرفية هذا الكشاف إلا أنهم يعيبون عليه عدم النسبية لأنه هجائى قح، كما يعيبون عليه خلوه من الإحالات والتدرجات والعلاقات بين الموضوعات ويضرب الثقات مثلا على ذلك بموضوع السكك الحديدية: TNP: UHL وحيث يوجد فى الجداول الرئيسية والمساعدة نحو ٨٠ رأسا متعلقة بهذا الموضوع مثل: الحوادث UHV والنقل TNP بينما لا نجد إلا نحو أربعة فروع فقط فى الكشاف من تلك الموضوعات المندرجة تحت TNP أو UHL أى الجوانب الاقتصادية والهندسية للسكك الحديدية على الولاء، والتى لا يمكن الوصول إليها إلا بالرجوع إلى الجداول الرئيسية نفسها. وأكثر من هذا فلن نجد تلك الفروع الثمانين موجودة فى ترتيبها الهجائى وبالتالى لا يمكن الاستدلال على تلك التفاصيل من الكشاف. ويقول الثقات بأن بليس كان سيئ الحظ لأنه لم يدرك القيمة الاقتصادية للتكشيف المتسلسل.

بعض جوانب الضعف فى التصنيف الببليوجرافي.

لقد كان التصنيف الببليوجرافى بطبيعة الحال عمل وصنعة رجل واحد رغم أن الرجل قد تلقى مساعدة قيمة من جانب عدد من المكتبيين والإحصائيين الموضوعين. ولا يستطيع أحد أن ينكر أن هذا التصنيف ككل هو نتاج ملكاته العقلية والبدنية لدرجة أن الجداول قد تم استنساخها عن طريق الليثوجرافيا من مخطوطته. ومن هذا المنطلق لا ينبغى أن نتعجب لوجود بعض الهنات فى هذا العمل، ولكن العجب يجب أن ينصرف إلى أن هذه الهنات محدودة وقليلة فيها ذهب الثقات المشتغلين بالتصنيف.

ولعل نقطة الضعف الأساسية فى هذا التصنيف هى تلك التى نجدها فى كافة نظم التصنيف فيما عدا تصنيف الشارحة (الكولون) للدكتور رانجاناتان. هذا الخطأ هو عدم تطبيق مبدأ واحد فى التفريع والتقسيم بصرامة شديدة، وحيث يطبق المبدأ فى ناحية ما ويطبق مبدأ آخر فى ناحية أخرى قبل أن ينتهى من استنفاد المبدأ الأول وهو ما يطلق عليه حاليا اسم مبدأ التحليل الوجهي. ومن سوء الحظ أن بليس طور عمله العظيم هذا مباشرة بعد أن وضع رانجا ناتان طرقه العميقة فى التحليل والتركيب وطبقها على تصنيف الكولون (أى الشارحة). إننا نلاحظ بوضوح شديد أن هناك عددًا من الأقسام فى تصنيف بليس جاء التحليل الوجهى فيها ناقصا مبتورا.. وعلى سبيل المثال الجدول المنهجى المساعد رقم 21 الذى عرضنا له سابقا فى تكنولوجيا الورق نجد أن: ـ

D,– المواد الخام

شراء ... استيراد

الخواص ... تحليل، اختبار ...

E,– التكنولوجيا (عامة) الهندسة، المعدات

المصنع ...

القوى، الوقود

الآلات .. تآكل، إصلاح

F-J,- التجارة: التنظيم، الإدارة ..

القوى العاملة .. الأمان ... التأمين.

التمويل

-,K-N الإنتاج: التصنيع

طرق خاصة ... براءات الاختراع..

–,O-Q المنتجات & المنتجات الجانبية

الخواص ..

الاختبار ....

البدائل ....

R-S, – الأسواق .... التسويق

وعلى الرغم من أن هذا التحليل الوجهى يعكس النظام أو الترتيب الذى يجب أن تعمل فيه التكنولوجيا إلا أنه يخلط ما بين المشكلات الفنية والاقتصادية بها لا يساعد على التصنيف الدقيق الحذر، وعلى سبيل المثال فإن وجه العمليات يبدأ عند E,– بالعملية الفنية الهندسية ثم يغير بعد ذلك فجأة إلى سياق العمليات الاقتصادية والتجارية، وبذلك ينزلق إلى تقديم وجه آخر هو الإنتاج ثم يرتد بعد ذلك مرة أخرى إلى R, – التسويق وهلم جرا. كذلك فإن حصر مصطلحات التآكل والاصلاح تحت E يشير إلى وجه ضمنى غير صريح (عمليات وفعاليات على عوامل الإنتاج) مربوط إلى قسم بعينه (والعامل هنا هو المصنع والآلات بينها فى حقيقة الأمر يجب أن تلحق تلك الأشياء بالانتاج الفكرى فى أقسام أخرى (مثل: تآكل وتحلل المواد الخام) والموضوعات الأخرى التى تنتمى إلى هذا الوجه (العمليات والفعلية التى تعمل على عوامل إعادة الإنتاج) هى التحليل والاختبار وقد جرى حصرها تحت D,–، .0,- ولم ترد تحت E, أو O,– وحيث كان يجب أن ترد وتحدث.

إن الافتقار إلى التحليل الوجهى الدقيق لا تنتج عنه إلا ميزة واحدة هى المرونة وحسن الضيافة فى خطة التصنيف، وقد ينتج عنه الافتقار إلى التنبؤ لدى المكشفين وعلى سبيل أن يوضع القوى العاملة فى التسويق هل تحت R,- التسويق أم تحت G,- القوى العاملة؟ أين توضع إجراءات ومظاهر الامان والسلامة فى المصنع هل تحت E,- المصنع أو تحت H, –

الأمان والسلامة. وهنا أيضا وبسبب التكرار غير الضروري(كما حدث فى حالة (الاختبار بعاليه) فإن الاقتصاديات فى الجداول تلعب ضمنيا دورا كبيرا فى التخصيص لم يتم الإفادة منه على الوجه الأكمل.

وترى المصادر الثقات أيضا أن فشل بليس فى التحليل الوجهى الدقيق يتضح أكثر ما يتضح عند مناقشته للتفريع. وهو يميل إلى أن يرى هذا المبدأ الحيوى أساسا مشكلة من مشاكل السباق العام- أمام- الخاص- ومشكلة من مشاكل العلاقات بين المجالات الكبرى (وعلى سبيل المثال تفريع علم النفس من علم الإنسان: الأنثروبولوجيا) وربما كانت المشكلة الأكبر هى الترتيب داخل الأقسام كبرت أم صغرت والذى تحكمه بالدرجة الأولى قضية ترتيب الأوجه، وعلى سبيل المثال من واقع علم المكتبات نفسه هل نفرع فهرس مكتبات الكليات من الخدمات المكتبية (الكلية) أم من العمليات المكتبية (الفهرسة)؟. ومن هنا فقد يصعب التنبؤ والتنمية عند البحث بدون وجود بنية وجهية صريحة علنية غير ضمنية.

ورغم كل ذلك يقرر الثقات أن نقطة الضعف هذه فى التصنيف الببليوجرافى توجد فى كل التصانيف الحصرية الكبرى، وهم يرون فى نفس الوقت أن بليس قد خطا خطوة كبرى للوصول إلى التحليل الوجهى الدقيق المتسق حيث إن الحاجة فى كثير من الأقسام إلى التخصيص المركب، وقد أدت إلى هذا الموقف الذى هو فيه، ولعل أحسن مثال على ذلك هو كامل قسم علم اللغة الذى يعكس هذا الواقع بكل وضوح.

ويرى النقاد أن ثمة نقطة ضعف أخرى فى هذا التصنيف الببليوجرافى تكمن فى افتقاره إلى التفصيل فى بعض الأقسام والمثال الصارخ على ذلك يأتى من بعض التكنولوجيات الفيزيقية وحيث نجده أقل تفصيلا بكثير من تصنيف ديوى العشرى وتصنيف مكتبة الكونجرس. وإن كان يعوض ذلك نسبيا العنصر التركيبى فيه وهو العنصر الذى يوسع كثيرًا مدى التخصيص فيه. كما أن التصنيف الببليوجرافى فيما يتعلق بعملية التركيب أضعف قليلا من التصنيف العشرى العالمي. على أيه حال فإن مجلة التصنيف الببليوجرافى تحاول جاهدة استكمال النقص فيه.

تاريخ تطور التصنيف الببليوجرافى واستخداماته.

بدأت المكتبات فى استخدام التصنيف الببليوجرافى منذ ظهور النظام سنة ١٩٣٥. ومع حلول سنة ١٩٥٤ أى بعد سنة واحدة من إكمال النظام الشامل لهذا التصنيف طبقته نحو خمسين مكتبة. وظهرت كما سنرى فيما بعد "مجلة التصنيف الببليوجرافى" لخدمة هذا النظام وتطويره وإفادة المستفيدين منه. وكان بليس نفسه يتوفر على تحرير الإعداد الأولى منها. وبعد وفاة بليس سنة ١٩٥٥ تعاون المكتبيون الذى يطبقون النظام فى مكتباتهم وشكلوا "اللجنة البريطانية لتصنيف بليس"، وتولى الدكتور د.ج كامببل رئاسة تحرير المجلة المذكورة والتى تولت شركة هـ.و. ويلسون نشرها وتوزيعها بالمجان على كل المستفيدين من تصنيف بليس إلى أن تم نفاد كل نسخ طبعة ١٩٥٣ من هذا التصنيف وفى سنة ١٩٦٧ نقلت شركة ويلسون نشر المجلة إلى اللجنة البريطانية لتصنيف بليس التى أعادت تأسيس نفسها تحت اسم جديد هو "اتحاد تصنيف بليس" ونقلت حق طبع التصنيف باسمها.

ولم يتم تحديث وتنقيح تصنيف بليس رغم تشكيل لجان خاصة بذلك بل من حين لآخر تصدر إعادة طبع مستنسخه بالزيروكس من قبل شركة ميكروفيلم الجامعة فى أن آربر ميتشجان. لقد كان الهدف من إنشاء اتحاد تصنيف بليس هو إصدار طبعة جديدة، منقحة ومحدثة من هذا العمل ولكن حتى الآن فى ٢٠٠٦م لم تصدر تلك الطبعة.

لقد كان إصدار العمل فى التصنيف الببليوجرافى سنويا بهدف إعداد ملاحق وتحديثات بأحدث التطورات فى مجال المعرفة البشرية ووضعها فى سياقها فى خطة التصنيف؛ وتنقيح أقسام بأكملها وخاصة فى مجال العلوم والتكنولوجيا التى يفتقر إليها التصنيف الببليوجرافى بالتفصيل وفعلا صدرت فى نهاية الستينات وبداية السبعينات فى الأعداد السنوية من المجلة إعادة تصنيف لبعض المجالات مثل: الإلكترونيات، علم المحيطات، الضبط الآلى والآت التحكم، هندسة المفاعلات النووية، استنساخ وتسجيل الأصوات، الفضائيات الفلكية، التحليل الكيميائى الدقيق، الفيزياء والكيمياء فى الأثير، حفظ الطعام، العمليات الجراحية، صحة ورعاية الطفل، البستنة وإكثار الفاكهة، فيزياء المواد الصلبة، التعدين الكيميائى، الطباعة وغير ذلك من الموضوعات.

ومع حلول سنة ١٩٧٦ كانت هناك أكثر من ثمانين مكتبة تطبق تصنيف بليس وفى كل سنة يزداد عدد المكتبات المستخدمة له؛ يضاف إلى ذلك نحو مائة مكتبة مدرسية فى بريطانيا استخدمت هذا النظام. ومن نوافل القول إن المكتبات التى كانت تطبق التصنيف الببليوجرافى هى أساسًا خارج الولايات المتحدة بلده حيث كانت دول الكومنولث هى السوق الرئيسية لهذا التصنيف من بينها مكتبات أكاديمية ومتخصصة وحكومية، وكما ذكرت مدرسية أيضا والسر وراء استخدام المكتبات المدرسية البريطانية له هو أنه فى سنة ١٩٧٦ صدرت طبعة مختصرة من هذا التصنيف أعدها اتحاد المكتبات المدرسية البريطانية لاستخدامها فى تلك المكتبات، ولكن فى نهاية القرن العشرين ضرب هذا التصنيف فى مقتل عندما تحولت عنه المكتبات المدرسية البريطانية إلى تصنيف ديوى العشري. ومن الجدير بالذكر أن هذا التصنيف لا يستخدم فى الولايات المتحدة إلا فى مكتبتين اثنتين.

ومن الخليق بالذكر أن بليس منذ بداية القرن العشرين عندما تولى إدارة مكتبة كلية المدينة فى نيويورك حاول وضع أفكاره موضع التطبيق والتجريب، ففى الفترة بين ١٩٠٥ - ١٩٠٨ م انتقلت كلية المدينة إلى حرم جامعى جديد وحصلت المكتبة على مبانٍ جديدة، واسعة وكبيرة. ومن إحدى النتائج الكبرى لهذا الانتقال أنه سمح للرجل بإعادة تصنيف المجموعات طبقا للمبادئ التى أرساها بنفسه، وربما كان ذلك هو طريقه الأول للتخطيط نظام التصنيف الذى فكر فيه صيف ١٩٠٣، والذى كان يدرسه فى المقرر الوحيد الذى درسه فى مدرسة المكتبات والذى كان يلقيه وليام فليتشر فى أمهرست. وفى نفس ذلك الصيف كان بليس يناقش موضوع التصنيف مع واضع التصنيف المتوسع وأعنى به تشارلز كتر الذى كان فى ذلك الوقت مدير مكتبة فوربس.

وفى الوقت الذى كان فيه بليس يعيد تصنيف مجموعات مكتبة كلية المدينة، ويضع نظام التصنيف المفصل الذى خطط له كان الرجل يكتب مقالات عديدة فى دائرة واسعة من المجلات من بينها: "المجلة الفلسفية، فلسفة العلم، المجلة التربوية، مجلة المكتبات" وكان دائم الحضور للمؤتمرات والندوات وورش العمل وخاصة منها التى تركز على التصنيف والببليوجرافيا: وفى مقالاته وأحاديثه الموجهة للمكتبيين ركز على الجوانب العملية فى التصنيف. ومن بين انتقاداته اللاذعة لنظم التصنيف التى كانت موجودة على

زمانه أنها لم تقم على أسس العلم الحديث ولم تعالج المعرفة من منظور العلاقات القائمة بين الموضوعات ومن منظور الإجماع والاتفاق، ومن هنا جلبت العار والاحتقار لمهنة المكتبات من جانب العلماء والباحثين. وقال إن من المؤكد أن العلماء سوف يفيدون من التصانيف لو أنهم احترموها وقدروها وأنهم كان لابد وأن يجلوها لو أن التصنيف العشرى اعطى اهتماما أكبر للعلوم، وذلك على نحو ما كتب بليس فى مجلة المكتبات سنة ١٩١٢ عقب صدور الطبعة السابعة من تصنيف ديوى العشري. واستطرد بليس يقول إن الترتيب الذى اتبعة ديوى فى تنظيم العلوم قد شتتها وباعد بين علوم وثيقة الصلة بعضها البعض. ولم يرع حرمة الإجماع والاتفاق الفكرى على ترتيب العلوم. وربما كان هجومه الشرس على تصنيف ديوى نابعا من الانتشار السريع لتصنيف ديوى فى الداخل والخارج. واحتفظ بليس برأيه فى تصنيف كتر المتوسع وتصنيف مكتبة الكونجرس فى ذلك الوقت ولكنه بعد ذلك أطلق لنفسه العنان فى نقد هذين النظامين بعنف شديد.

وعلى الرغم من أنه كان مقتنعا ـ نتيجة لبحوثه وجهوده واختبار آرائه وأفكاره على ضوء آراء العلماء والباحثين الذين يستخدمون مجموعات مكتبته ـ بأن الجداول والأطر التى وضعها لتصنيفه كانت عملية وملائمة تماما لاحتياجات الباحثين والمستفيدين أكثر من أنظمة التصنيف الأخرى، على الرغم من ذلك فقد كان على يقين من أنه لا يوجد تصنيف دائم. وعندما تحدث بليس أمام مؤتمر اتحاد المكتبات الأمريكية فى كاترسيكل سنة ١٩١٣ قال إن أحسن أنظمة التصنيف لا يمكن أن تدوم لأكثر من قرن وقال فى هذا السياق أيضا أن المكتبة الجيدة بدورها تحتاج إلى أن تعيد تصنيف جانب من مجموعاتها ربما مرتين أو ثلاث مرات كل قرن.

وذكر الرجل أن أهم نقطة فى هذا السياق هى أن نتواكب مع الإجماع فى مسألة ترتيب وتنظيم التفكير العلمى، ولما كان ذلك يعنى أن إعادة فهرسة المواد من حين لآخر لتيسير الانتفاع بها من جانب العلماء والباحثين فقد كان الرجل على استعداد لنصح المكتبيين حول ما يسجلونه على جذاذات الكتب من أرقام التصنيف الجديد، وكان يرى أيضا أن الإجراءات المكتبية ذات الكفاءة يجب أن تعرف كيف تغير السجلات.

ولو عاش الرجل إلى اليوم الذى تقوم فيه الحاسبات بإعادة التصنيف وتغيير الجذاذات

لزاد إيمانه بأفكاره ومفاهيمه، وعلى الرغم من أن بليس قد وضع نظاما لإعادة تصنيف مكتبة كلية المدينة فى نيويورك إلا أنه أرسل مخطط هذا التصنيف إلى إ . سى. ريتشار دسون عالم التصنيف الشهير فى برنستون سنة ١٩١٠ ولم يكن لدية الوقت لنشر الخطة الكاملة. وعندما سمع رئيس كلية المدينة الدكتور ميزيس عن مشروع بليس وإمكانيات تطبيقه دوليا على الببليوجرافيات رتب للرجل إجازة تفرغ كاملة ليتم عمله وشهدت السنوات ١٩٢٢- ١٩٢٤ بليس يتفرغ تماما لتطوير "التصنيف الببليولوجرافى وفى يونية ١٩٢٤ كان قد أتم مسودة كتابه عن تنظيم المعرفة وخطة تصنيف وكان مجلدان مخطوطان جاهزين للنشر فى ديسمبر من ذلك العام ١٩٢٤. ولقد تمكن جون ديوى من كتابة مقدمة لهذين العملين وقرظ العمل الذى قام به بليس وأعطاه قيمة كبيرة وكان الناشر هنرى هولت يغامر بنشر كتاب واحد سنة ١٩٢٩ "تنظيم المعرفة فى المكتبات".

ولأن اتحاد المكتبات الأمريكية (مجلة النشر) طلب من بليس أن يدفع مبالغ من المال لتغطية نفقات نشر التصنيف، فقد دفع بليس بالعمل إلى شركة هـ. و. ويلسون التى قامت بنشر العمل سنة ١٩٣٣. ومن هذه البداية أصبح ويلسون هو ناشر بليس.

بعد عشرين عاما أى فى سنة ١٩٥٣ قام ويلسون بنشر المجلد النهائى للجداول الكاملة من التصنيف الببليوجرافي. وقد استطاع بليس أن يكيف جداوله طبقا للمبدأ الذى آمن به وهو مبدأ الإجماع على ترتيب المعرفة، وكما أشرت قدم الرجل مواضع بديلة واحدًا أو أكثر لكثير من الموضوعات حتى تتواكب مع احتياجات واستخدمات القراء. ولكن العلوم نفسها كانت فى توسع مستمر، وكان من بين انتقادات بليس لتصنيف ديوى أنه لا يتواكب مع تطور فروع المعرفة البشرية الجديدة، ولكن يضمن بليس تحديثا مستمراً لتصنيفه توفر على إصدار "مجلة التصنيف الببليوجرافي" التى تولى تحريرها بنفسه حتى وفاته فى أغسطس سنة ١٩٥٥ عن عمر يناهز الخامسة والثمانين.

وكما ذكرت كان ويلسون ينشر تلك المجلة حتى سلمها بعد ذلك لاتحاد تصنيف بليس فى بريطانيا العظمى، حيث كان هناك عدد كبير من المكتبات يطبق ذلك التصنيف على نحو ما ألمحت فى فترة من فترات حياة بليس خصص الرجل كل ما يملك من وقت فراغ لإعداد هذا التصنيف ولكن فترة تفرغه الكبرى فى أوائل العشرينات من القرن العشرين

كما ذكرت هى التى ركز فيها على إنجاز الجزء الأكبر من عمله. وبعد أن أتم العمل كان لديه وقت فراغ لميول وهوايات مختلفة. وكان الرجل نائب رئيس تحرير "فصلية كلية المدينة" فترة عملة بالمكتبات. وكان له نشاط ملحوظ فى الاتحادات المهنية مثل: اتحاد المكتبات الامريكية، واتحاد المكتبات المتخصصة، بل وإلى حد ما اتحاد المكتبات البريطانية. وكان الرجل عضوا فى جمعية الشعر البريطانية. كما كان الرجل شاعرا على طريقته الخاصة. وفى سنة ١٩٣٧م أصدر ديوان شعر فى مجلد واحد بعنوان "من الأفضل أن يأتى متأخرا بدلا من ألا يأتى أبدا". ومن بين هواياته الأخرى البستنة والرحلات والمعسكرات.

ورغم إصابة الرجل بالصمم إلا أن بليس لم يقصر حياته قبل وفاته على إصدار مجلة التصنيف الببليوجرافى وكتابة مذكراته. لقد شدته التطورات الجديدة فى مجال التوثيق والحاسبات الآلية التى كانت قد بدأت فى اختزان واسترجاع البيانات بطريقة آلية. وقد أراد فى ذلك الوقت الباكر أن يخزن تصنيفه فى الآلة الجديدة ويصنف بها الكتب والمقالات آليا.

ويرى الثقات أن تصنيف بليس لم ينشر فى الولايات المتحدة ربما بسبب أنه جاء بعد أن تمكن تصنيف ديوى العشرى وتصنيف مكتبة الكونجرس من سوق المكتبات الأمريكية وخاصة مع وضع أرقام تصنيف ديوى وأرقام تصنيف مكتبة الكونجرس على بطاقات الفهارس التى تشتريها تلك المكتبات مما مكن لهما هناك. يضاف إلى ذلك أن تكاليف ووقت إعادة التصنيف كان باهظا والفوائد المجتناة من وراء استخدام تصنيف بليس لم تكن لتبرر المجهود والتكاليف والوقت المنفق فيها.

وكما ذكرت سريعا من قبل فليست هناك سوى مكتبتين اثنتين فى كل الولايات المتحدة تستخدمان التصنيف الببليوجرافى إحداهما بطبيعة الحال مكتبة المدينة فى نيويورك التى كان يعمل فيها الرجل طوال حياته، والتى طبق فيها أول ما طبق هذا التصنيف. أما المكتبة الثانية، فهى مكتبة مدرسة اللاهوت فى كليرمونت فى جنوب كاليفورنيا التى بدأت فى استخدامه سنة ١٩٥٨م، التى رأت أن هذا التصنيف يلائم احتياجاتها أفضل من أى تصنيف آخر. وخارج الولايات المتحدة هناك الكثير من المكتبات التى تستخدمه فى:

بريطانيا، نيجيريا، استراليا، نيوزيلاندا بصرف النظر عن الضربة التى تلقاها فى المكتبات المدرسية البريطانية على نحو ما أسلفت .

وبصرف النظر عن مدى استخدامه هذا التصنيف، وبصرف النظر عن تقبل العمل لدى المهنة فإن هناك إجماعًا على أن هذا العمل الذى قام به شخص واحد هو بكل المعايير إنجاز كبير فى داخل تلك الحدود.

لقد توفى بليس فى التاسع من أغسطس سنة ١٩٥٥ عن عمر يناهز الخامسة والثمانين كما قدمت.

المصادر:

١- شعبان عبد العزيز خليفة. التصنيف العشرى فى المكتبات ومراكز المعلومات: دراسة مقارنة وخطة قياسية. ـ القاهرة: المؤلف، ٢٠٠٥.

2- Anderson, Margaret. Bliss, Henry Evelyn.- **in**.- Dictionary of American Library Biography.- Littleton: Libraries Unlimited, 1974

3- Bliss Henry Evelyn. A System of Bibliographic Classification.- New York: Wilson, 1935. (2nd ed 1936).

4- Bliss, Henry Evelyn. A Bibliographic Classification , Extended by Auxiliary Schedules for Composite Specification and Notation.- New York: Wilson, 1940 – 1953 4 Parts in 3 Volumes: Vol. 1 Classes 1-9; A- G 1940, Vol 2 Classes H- K 1947 (a Second Edition of volumes 1 and 2 appeared in 1952 in one volume) Vol 3 Classed L-Z: Vol 4 Index both in 1953.

5- Bliss, Henry Evelyn. the Organization of knowledge and the System of the Science.- New York: Holt, 1929.

6- School Library Association (Great Britain). Abridged Bliss Classification – London: The Association, 1976.

7- Shell, Elton. The Use of Henry E. Bliss Bibliograplic Classification at the Southern California School of Theology… **in**.- Library Resources. Vol 5 1961.

محتويات المجلد الثانى عشر


دائرة
المعارف
العربية
فى علوم
الكتب
والمكتبات
والمعلومات
Bibliotheca Alexandrina
06722728
6 222006 311216